هنري لورنس

اللعبة الكبرى

الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية

الترجمة : د . محمد مخلوف



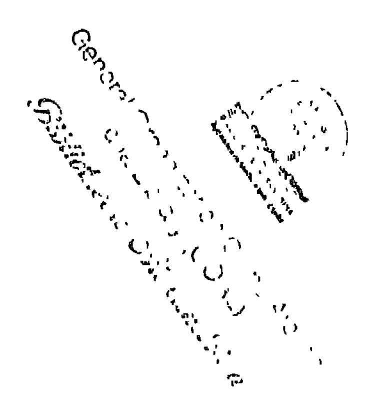
اللعبة الكبرى

هنري لورنس

اللعبة الكبرى

الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية

الترجمة: د. محمد مخلوف



يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة للنص الفرنسي:

LE GRAND JEU
orient arabe et rivalités internationales depuis 1945

* الطبعة العربية الأولى: ١٩٩٢.

* الناشر:
* دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث

133 Makarios Avenue
Calssic House Building - office No.4
Tel: (357 - 5) 387463
Fax: (357 - 5) 387464
Limassol - Cyprus

تمهيد

عندما انتهت الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٤٥، اجتمع الثلاثة الكبار آنذاك: روزفلت وستالين وتشرشل في يالطة على ضفاف البحر الأسود ورسموا خارطة العالم الجديد. لقد اتفقوا على تقاسم النفوذ في أوربا بينهم، وعلى تقسيم أوربا ذاتها بين كتلتين غربية وشرقية ـ آنذاك أيضاً.

بالمقابل بقيت مناطق العالم الأخرى المعروفة باسم «العالم الثالث» مناطق صراع مفتوح على النفوذ. ومثّل الشرق العربي، الذي يتم التعبير عنه حالياً بتسمية الشرق الأوسط في قاموس السياسة، أحد مراكز ثقل ذلك الصراع. فهو يتمتع بموقع استراتيجي استثنائي ويمتلك أهم مخزون نفطي في العالم، بالإضافة إلى الرصيد الرأسمالي «الرمزي» الذي يمثله باعتباره مهد الديانات السماوية الثلاث.

ضمن هذا السياق التنافسي انزرعت اسرائيل في فلسطين. وكان وجودها بمثابة عنصر غريب ترتب عليه تغيرات أساسية على صعيد الأيديولوجيا وشكل الحكم ودور الجيش وخطاب السلطات القائمة. كما أخذت المواجهة مع إسرائيل منحى المواجهة مع الغرب بأكمله؛ باعتبار أن هذا الغرب مسؤول عن دعم فكرة «الوطن القومي» لليهود في فلسطين ومتواطىء في قيام الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨.

لم يكن الصراع على الشرق الأوسط غريباً عن صراعات الشرق الأوسط ذاتها. إذ دخلت سياسات القوى الخارجية وحساباتها في توجهات القوى المحلية، ودخلت القوى المحلية كلها في مخططات القوى الخارجية. بل دفعت القوى المحلية نفسها الأمور أحياناً إلى حافة الهاوية عن وعي، كي تحث القوى الخارجية على التدخل لمنع الكارثة. لكن كم من قفزة في الهواء أودت بصاحبها إلى الهاوية مدفوعاً إليها، دون وعي، من الخارج!!

إن هذا الكتاب يدرس بالتحديد «اللعبة الكبرى» لتلك القوى الكبرى الخارجية في الشرق العربي منذ غداة نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الأيام القليلة التي سبقت نشوب

حرب الخليج الأخيرة. وبذلك تغطي المرحلة التي يدرسها فترة هامة وحاسمة من تاريخ الشرق العربي المعاصر. فترة شهدت صعود تيارات وانكفائها، وبروز أحلاف وزوالها، وتشكل مشاريع هيمنة وفشلها وازدهار آمال وخمودها، وقيام تجربة وحدوية فريدة وانفصال عراها سريعاً. كما عاشت المنطقة في هذه الفترة الأزمة تلو الأزمة وكانت ميداناً لعدة حروب طاحنة كانت حرب الخليج آخرها والتي لا تزال صدمتها تشل الكثير من العقول ولا تزال تطرح الكثير من الأسئلة والقليل من الإجابات.

إن المؤلف يحاول أن يبحث عن «الأيدي الغريبة» في كل مرّة أعلن فيها ضوء الانذار الأحمر اقتراب الخطر أو انفجاره. تلك «الأيدي الغريبة» التي استخدمت في أغلب الأحيان دُماها المحلية، مهما تصورت هذه الدمى انها فاعلة في مجريات الأمور. هذا هو المبدأ الذي قام عليه حلف بغداد، كما يبيّن المؤلف آليات تشكله، وآليات تشكل غيره من التحالفات. وقد يساعد هذا الكتاب من حيث شمولية رؤيته من جهة والتدقيق في كل حالة من جهة أخرى على فهم تداخلات المواقف والأزمات. بل وربما يساعد على فهم الآليات التي أدّت إلى انعقاد مؤتمر السلام الدولي حول الشرق الأوسط وإمكانية أن يؤدي إلى «سلام» بالفعل؛ وذلك بالاعتماد على قراءة التاريخ القريب للعقود الأخيرة المنصرمة.

مهما يكن من أمر، فإن مشاكل التنمية والتحدي الديموغرافي والنزاعات على أساس إثني وديني، وأحياناً قَبَلي، لا تزال قائمة. ومهما وضعنا رأسنا في الرمال، ومهما كان الخطاب العربي الرسمي وحدوياً وقومياً؛ فإن المصالح الخاصة الضيقة هي التي تحكم المواقف، ولا تزال «ثوابت» النزاع المحلية، كما قدّمها المؤلف، قائمة بل تتجذر في العمق أكثر فأكثر. السياق الدولي الجديد هو «المتحوّل». ولا شك أن المخرج الذي ستؤول إليه «محطة» المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط التي سيطول الوقوف فيها بالتأكيد سيكون له أثراً بالغاً على مسارات المستقبل؛ بل وربما على بُناها السياسية كلها. بكل الأحوال، لا شك أن قراءة هذا الكتاب تسمح برؤية أوضح لمعالم الطريق التي أدّت إلى انعقاد هذا المؤتمر، وحيث شكّلت حرب الخليج الأخيرة الصاعقة بمقدماتها ونتائجها، أحد تلك المعالم الرئيسية.

باختصار، قد يمكن القول إنه قلّ ان ضم كتاب عن تاريخ الشرق العربي السياسي المعاصر هذا القدر المكثف من المعلومات. التاريخ السياسي انطلاقاً من التعريف السياسي لمفهوم الشرق العربي، بشرقيه الأدنى والأوسط.

إنه كتاب عن تاريخ العرب بمكونهم المشرقي. تاريخ صراعات على السلطة، وتحالفات مع القوى الأجنبية ثم انقلابات على تلك التحالفات أو استبدالها. تاريخ منفصل إلى قسمين رئيسيين: تاريخ أسرٍ شكّلت دولاً بقوة السيف، وتاريخ حركات سياسية تشكلت ونشطت

ثم تلاشت أو وصلت إلى السلطة. لكن في كل الحالات لعب العامل الخارجي دوراً حاسماً. لقد طرح الكتاب الكثير من الأسئلة، وربما لم يقدم إجابة عليها، لكنه أعطى عناصر تقديم إجابة بالتواريخ والأرقام والمعلومات الدقيقة.

في النهاية، نود أن نشير إلى أن المؤلف قد استخدم بعض التعابير مثل «التمرد العربي» لما تعودنا أن نسميه دائماً «الثورة العربية الكبرى». ونفس الأمر بالنسبة للثورة الفلسطينية ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. فإذا وجد القارىء مثل هذه التعابير فإن ذلك لا يمثل حكم قيمة من عندنا وإنما حكم قيمة أصدره المؤلف، عن وعي، ويتحمل مسؤوليته؛ بكل الأحوال حاولنا تجنب أي تعبير قد يثير الالتباس.

وإشارة أخرى جوهرية نتوجه بها للقارىء توخياً لاحترام الحقيقة، وهي أننا واجهنا، عند الترجمة، صعوبة بالغة في الحصول على النصوص الأصلية العربية التي يعتمد عليها المؤلف كثيراً في استشهاداته. واستطعنا بعد بحث مضنٍ ـ اضطررنا خلاله إلى العودة لصحف يومية يعود تاريخها إلى مطلع سني الخمسينات ـ الحصول على القسم الأعظم منها. مع ذلك «استعصى» علينا الوصول إلى بعض النصوص القليلة جداً بسبب تعدد إحالاتها من مرجع إلى مرجع وإشكالية ترجمتها من حيث الصيغة التي تمّ نقلها بها إلى اللغة الفرنسية. فقدّمنا للقارىء «ما مفاده» من تلك النصوص بأكبر قدر ممكن من الحرص على الأمانة في نقل مضمونها والاقتراب من أسلوب خطابها. ونتمنى أن نكون قد وفقنا في نقلها إلى لغتنا من جديد عبر نص أجنبي. فالترجمة مسؤولية قبل كل شيء أمام النص وأمام القارىء وأمام الذات. وكل يعطي مما عنده.

ـ المترجم ـ

ـ مقدمة ـ

تمّ استخدام تعبير «اللعبة الكبرى» للمرّة الأولى من قبل الضباط البريطانيين الذين كانوا يناضلون من أجل مدّ نفوذ بلادهم خلال القرن 16 في أفغانستان وآسيا الوسطى للوقوف في وجه التوسع الروسي هناك. وجعل الروائي الإنكليزي «كبلنغ»(*) ذلك التعبير شهيراً عبر روايته المعروفة «كيم» التي تروي قصة صراع العملاء البريطانيين والجواسيس الروس على طول الطريق البري المؤدي للهند. فن المناورة هو فن «اللعبة الكبرى». إذ مع تكافؤ قدرات القوى الأوربية أصبح الغزو المباشر يحمل في طياته خطر نزاع معمم، لذلك تمّ استبدال رغبة الفتح المباشر بإرادة مدّ النفوذ؛ مما يؤمّن نفس المكاسب الاستراتيجية والسياسية بكلفة أقل. لقد فهمت القوى المحلية هذه المعطيات الجديدة فاستخدمت بدورها آليات «اللعبة الكبرى» لتحقيق أهدافها الخاصة بالاعتماد على منافسات القوى الخارجية، وسُمي هذا التكتيك السياسي بعد عام ١٩٤٥ بـ «تدويل الأزمات».

شكّل الشرق مسرحاً لممارسة «اللعبة الكبرى». وأول استخدام لكلمة الشرق يعود للحقبة الرومانية. لكن هذه الكلمة غيّرت من مدلولها مرّات عديدة عبر الحقب التاريخية المتعاقبة؛ وأصبحت منذ القرن الخامس عشر تعني المجال الإسلامي حيث تسود اللغات الشرقية وعلى رأسها اللغات العربية والتركية والفارسية. وبعد اكتشاف الهند والصين عمدت الملكية الفرنسية، بغية التدقيق أكثر في مدلول التسميات، إلى استخدام كلمة المشرق Le Levant كمرادف لكلمة الشرق L'orient للدلالة على الشواطىء المتوسطية للامبراطورية العثمانية وعلى المغرب، بينما عنى الشرق مجال المحيط الهندي. عمل الإنكليز بنفس التمييز عبر شركة المشرق وشركة الهند.

(*) روديار كبلنغ Rudyard KIPLING ـ كاتب بريطاني (1865 - 1936). نشر مجموعة روايات واشعار تمجّد الأمبريالية الأنكلوسكسونية. نال جائزة نوبل للآداب عام 1907. (المترجم).

مع حلول القرن التاسع عشر تزعزت هذه التسميات. وأصبحت كلمة الشرق Orient تعني تحديداً الأراضي العثمانية، أي بلاد الشام الأكثر قرباً من أوربا. وغدا رهان «المسألة الشرقية» الشهيرة يشمل حوض شرق البحر الأبيض المتوسط وشبه جزيرة البلقان وبلاد القوقاز أيضاً. وحملت قوات الحملة التي نظّمها نابليون بونابرت على مصر عام ١٧٩٨ تسمية جيش الشرق، وهي نفس التسمية التي خاضت قوات نابليون الثالث تحتها معركة «كريمي» عام ١٨٥٤. هذا الشرق تمّ تحديده تبعاً لمعايير سياسية بحتة، إذ ضمّ البلدان والدول التي سمح ضعفها السياسي للأوربيين بأمل إمكانية الهيمنة عليها؛ أو على الأقل إخضاعها لنفوذهم ضمن إطار منافسة امبريالية قائمة. ولمّا كانت حالة الصين في نهاية القرن التاسع عشر تبدي علائم الضعف أيضاً، تمّ استخدام تعبير جديد هو «الشرق الأقصى»، مما استوجب بالضرورة ايجاد تعبير «الشرق الأدنى» في سنوات ١٨٩٠ للدلالة على المجال الجغرافي المحدد لـ «المسألة الشرقية». أشار ذلك التجديد اللغوي إلى وجود فراغ بين الشرقين الأقصى والأدنى. هذا الفراغ ملأه عالم الجغرافية السياسية الشهير «الفريد ماهان» في مقال له حول الخليج العربي والعلاقات الدولية كتبه عام ١٩٠٢ واستخدم فيه للمرّة الأولى تعبير الشرق الأوسط Middle East في معرض حديثه عن المشاريع الألمانية لبناء سكة حديد من برلين إلى بغداد. وعنى ذلك التعبير الجزء غير المتوسطي من الطرق البرية والبحرية للهند. وبدا آنذاك أن الشرق الأوسط يمتد، احتمالاً، من البحر الأحمر، ويقيناً، من الخليج العربي حتى الامبراطورية البريطانية في الهند. أي ما يتناظر، ضمن إطار التقسيمات الأمبريالية البريطانية، مع المجال الجغرافي لحكومة الهند التي كانت تضم منذ مطلع القرن التاسع عشر شبه الجزيرة العربية مع المحميّات البريطانية في الخليج (عام ١٨٩٩ بالنسبة للكويت، آخر محمية).

كانت الصورة منسجمة في بداية القرن العشرين بوجود شرق أدنى وشرق أوسط وشرق أقصى. لم تغيّر الحرب العالمية الأولى قاموس التعابير المستخدمة، ولكن سقوط الامبراطورية العثمانية والعلاقات المعقّدة التي أقامها الإنكليز مع العرب كانا بمثابة إعلان عن مرحلة خلط كبير. فالأراضي العربية التي كانت تدار حتى ذلك الحين من قبل حكومة الهند أصبحت دائرة جغرافية جديدة مرتبطة مباشرة مع لندن. وفي الأول من شهر مارس ـ آذار ـ 1921 قرر تشرتشل وزير المستعمرات آنذاك، تشكيل إدارة الشرق الأوسط المكلّفة بتسيير أمور فلسطين وشرقي الأردن والعراق. بنفس الوقت تشكّلت في سلاح الجو الملكي البريطاني قيادة الشرق الأوسط المختصّة بمصر والسودان وكينيا مع مسؤوليات إدارية (وليس عملياتية) في فلسطين. هكذا شمل الشرق الأوسط بلداناً متوسطية وإفريقية.

لم تسترع المسألة اهتمام أحد. فجاءت الحرب العالمية الثانية لتكسبها أهمية كبيرة. ففي

عام ١٩٣٩ أصبح لدى الجيش البريطاني قيادة شرق أوسطية يمتد مجال صلاحيتها من مصر إلى الخليج وتحدّها قبرص شمالاً والصومال جنوباً. ثم أدّى مآل الحرب إلى ضم ليبيا واليونان وإيران إلى تلك المنطقة. هكذا تمّ تمثل الشرق الأدنى من قبل شرق أوسط توسعي النزعة. وتآلف ملايين البشر مع التسمية الجديدة ومع ما تعنيه إثر البلاغات العسكرية الحربية التي تحدثت عن مسرح عمليات الشرق الأوسط. وغدا من العسير، بعد عام ١٩٤٥، إعادة بعث تعبير الشرق الأدنى فقرر الرسميون البريطانيون أن لا يستخدموا بعد ذلك سوى تعبير الشرق الأوسط.

كانت المرحلة الأخيرة هي تلك التي شهدت دخول الولايات المتحدة على المسرح. إذ قررت الحكومة الأمريكية تبني سياسة نشطة في هذه المنطقة من العالم اعتباراً من عام ١٩٤٥. وانشيء معهد الشرق الأوسط في واشنطن، وهو المعهد الذي أصدر صحيفة «الشرق الأوسط». لقد حددت هذه المؤسسة القريبة من وزارة الخارجية الأمريكية مجالها الجغرافي بالمنطقة الواقعة بين المغرب والباكستان، أي المنطقة التي انفصلت عن امبراطورية الهند. تبنّت المجلات العلمية الأمريكية ثم الإنكليزية هذا التعريف الذي يتناظر، عجباً، مع ما يمكن تسميته بالإسلام القارّي، أي الذي نتج عن التوسع الأول للإسلام في القرنين السابع والثامن. وغدا الشرق الأوسط لدى العديد من المؤلفين ومن المؤسسات مرادفاً عملياً للعالم الإسلامي، بينما تساءل آخرون عمّا إذا كان ينبغي إلحاق الجمهوريات السوفييتية الإسلامية بالشرق الأوسط، إذا حصل ونالت استقلالها ذات يوم.

إذا كانت دلالة تعبير الشرق الأوسط قابلة للتغير إلى هذا الحد، فإن مرجع ذلك يكمن في واقع أن هذا التعبير يعني قبل كل شيء مفهوماً سياسياً يمكن تحديده بسمتين أساسيتين. أولهما أن المقصود هو دائماً بلدان إسلامية تشكل رهاناً لتنافسات إقليمية ودولية. وثانيهما هو التداخل المستمر لعمل القوى المحلية مع عمل قوىً خارجية بحيث يجري حل الأزمات عامة عبر اللجوء إلى «تدويل» تلك الأزمات. كان ذلك صحيحاً أثناء أزمة «الشرق» عام ١٨٤٠؛ وكان صحيحاً أيضاً فيما يخص أزمة الكويت الأخيرة التي كانت آخر تظاهرة لذلك. إن الشرق الأوسط واللعبة الكبرى مترابطان عضوياً على الرغم من أن الانحطاط الذي شهدته بريطانيا قلل من استخدام التعبير الثاني.

إن المجال الجغرافي الذي نتعرض له في هذا الكتاب هو أكثر تحديداً؛ إذ أن تعبير «الشرق العربي» يعتمد تعبيراً جغرافياً محلياً قديماً هو «المشرق» بالتعارض مع الغرب العربي، أي المغرب. ويتناظر تاريخياً مع المقاطعات العربية للامبراطورية العثمانية في مطلع القرن العشرين بالإضافة إلى شبه الجزيرة العربية؛ ويدخل في إطاره عموم البلاد العربية الآسيوية

مع مصر في افريقيا. إننا سوف نستثني من اهتمامنا بلدين يتواجدان على هامش الشرق العربي، موضوع دراستنا، وهما السودان التي ارتبطت لفترة طويلة مع مصر، وليبيا التي تتأرجح منذ بداية القرن بين المغرب والمشرق.

ليس للشرق العربي تعريفاً سياسياً بحتاً مماثلاً لتعريف الشرق الأوسط. فهو قبل كل شيء واقع إنساني يتصف بتعددية دينية (فروع مختلفة من الإسلام مع نسب هامة من المسيحيين بين السكان)، وبتناسق ثقافي ولغوي (باستثناء الأكراد لا يوجد سكان محليين غير عرب). هاتان السمتان تميزانه عن المغرب المتناسق على المستوى الديني والمتعدد على المستوى الثقافي واللغوي بسبب أهمية التواجد البربري بين السكان. يشكل هذا الشرق العربي جزءاً أساسياً من الشرق الأوسط. إنه مركزه بالذات بسبب النزاع العربي ـ الإسرائيلي. إذ بالرغم من أن النزاعات المحيطية، مثل المسألة الكردية وحروب الخليج والقرن الأفريقي، قد أدّت إلى سقوط عدد أكبر بكثير من الضحايا قياساً مع النزاع المركزي، فإن هذا الأخير هو الذي قولب، لما هو أفضل وما هو اسوأ، الأنظمة العربية المعاصرة باعتبارها نتاجاً لـ «اللعبة الكبرى». ولولا وجود المشروع الصهيوني، فلربما كانت الحياة السياسية في الشرق العربي أكثر شبهاً بالحياة السياسية لبلدان المغرب التي لم تعرف حتى الآن أشكال العنف والتمزق التي شهدتها بلدان المشرق.

إن خصوصية الشرق الأوسط المتمثلة في التداخل المستمر بين السياسة الإقليمية والسياسة الدولية مما يحدّد نمط سلوكية الدول والأفراد هي، أي الخصوصية، التي دفعت إلى التعرض تحديداً للتاريخ السياسي لبلدان تلك المنطقة منذ عام ١٩٤٥ بحيث اقتصر التطرق إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية من زاوية أنها عوامل تفسيرية في التحولات السياسية. إن مؤلف هذا الكتاب واعٍ تماماً لهنات هذا المشروع. فالمشاكل الديموغرافية ذات الأهمية البالغة في المساعدة على فهمٍ تلك المجتمعات المتحركة تمّ إهمالها إلى حد كبير. لكن الطموح الأساسي لهذا العمل لم يكن كتابة مؤلَّف شامل ونهائي حول المسألة، بل كان الهدف هو تقديم كتاب يسمح للدارسين وللجمهور العريض بفهم الأوضاع الحالية. إن بلوغ هذا الهدف معناه وصول المؤلف إلى غايته. وتجدر الملاحظة إلى أنه قد أدرجت في مباحث الكتاب نصوص من طبائع مختلفة بقصد تقديم عينات متنوعة عن أنماط الخطاب السياسي والدبلوماسي الخاص بالشرق الأوسط واللعبة الكبرى. أما اختيار المنهج (أو غياب المنهج) في عملية النقل فيجد تبريره في تنافر الأوضاع الراهنة. فالمنهج العلمي «الموسوعة ـ الانسكلوبيديا ـ الإسلامية» لا يمكن إلا أن يعقّد الأمور بالنسبة للقارىء غير المستشرق. ومنذ القرن التاسع عشر أصبحت عمليات النقل اللغوي من العربية الدارجة شائعة؛ ومن الشائع أيضاً أن نجد اسم شخصية شرقية ما مكتوباً بطريقتين مختلفتين بالحروف اللاتينية في

النصـوص الإنكليزيـة والفرنسيـة (يحتفظ الأنكلوسكسون أحيـاناً بـطريقة الكتـابة الفـرنسيـة ويستخدم الفرنسيون طريقة الهجاء الإنكليزية). إننـا سوف نستخـدم في هذا الكتـاب منهج النقل الذي يستخدمه المستشرقون والصحافة بالنسبة للأسـماء غير المعـروفة كثيـراً. أما فيـما يختص بـأسماء المجمـوعات فسـوف يتم استخدام المبـادىء التي تم اتباعهـا في كتابي السـابق «المملكـة المستحيلة» ـ Le Royaume Impossible ـ (الصـادر عن دار نشر «ارمـان كـولان» عام ١٩٩٠) والمتمثلة في استخدام أحرف الكتابة العادية بالنسبة لأسماء المجمـوعات الـدينية (مثـل مسيحيـون، مسلمـون، يهـود. . . إلـخ) والأحـرف (الـطبـاعيـة) الكبـيرة بـالنسبـة للمجموعات الطائفية مثل (موارنة، شيعة).

إنني أتقـدم بشكري إلى السيـد دومينيك شـوڤاليـه الذي أفـادني بمعلوماتـه والسيدة مهـا بعقليني لورنس التي أعادت قراءة هذا النص وعدّلت فيه.

الفصل الاول

الشرق العربي في نهاية الحرب العالمية الثانية

أصول مصر المعاصرة:

تشكل مصر بثقلها الديموغرافي وتأثيرها الثقافي وإرادتها السياسية إحدى الركائز الأساسية في المسرح السياسي للشرق العربي. إذ لعبت طيلة العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية دور النموذج الذي يتوجب على القوى المحلية الأخرى تحديد سياساتها تبعاً لسياسته. كما إن الخيار الثوري الذي تبنته مصر في مطلع سني الخمسينات كان موضع تقليد أو رفض من قبل الدول العربية الأخرى. ولم تزل المعركة التي خاضتها مصر من أجل الوصول إلى استقلال حقيقي على أراضيها وفي مجمل المنطقة بقيادة جمال عبدالناصر، بمثابة المرجعية السياسية الكبرى في الشرق العربي المقسّم دائماً والخاضع للنفوذ الأجنبي. لكن مغامرة كهذه تندرج حكماً ضمن سياق عملية تطور بدأت منذ قرون من الزمن.

إرث القرن التاسع عشر:

تعود خصوصية هذا البلد إلى تاريخٍ اختلف تماماً في القرن التاسع عشر عن تاريخ جيرانه. كانت مصر ما بين القرن السادس عشر والثامن عشر إحدى المقاطعات الكبيرة لامبراطورية إسلامية هي الأمبراطورية العثمانية. وشهدت كغيرها من مناطق ذلك المجموع السياسي الكبير نوعاً من الاستقلال الذاتي منذ القرن السابع عشر تجسّدت معالمه بشكل واضح مع سيطرة المماليك الجدد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ثم جاءت الحملة على مصر، التي هي بمثابة التعبير الشرقي للتوسع العسكري للثورة الفرنسية، كي تحوّل مسار تطور مصر. وجرى ذلك التحول بفعل الأزمة السياسية التي خلقها انهيار النظام القديم أكثر مما كان بسبب التأثير المباشر للأفكار الثورية. وانبثقت ما بين ١٨٠٥ و ١٨١١ سلطة جديدة بفضل شخصية جندي الباني نابغ هو محمد علي استطاع الاستيلاء على السلطة وأرغم القسطنطينية على الاعتراف به كحاكم للولاية.

اقتدى محمد علي بالسلاطنة العثمانيين السابقين بناة الامبراطورية. بدأ بمشروع بناء دولة قوية ومركزية تؤمّن السيطرة، بواسطة الاحتكارات، على النشاطات الاقتصادية الأساسية للصناعات الحرفية والتجارة والصناعة. واستخدم خبراء أوربيين، باعتبار أن أوربا المصنّعة كانت قد أصبحت واقعاً ملموساً، وأظهر أنه رجل تحديث. أحد أدواته الأساسية تمثّلت في جيش قوي أتاح له في غضون سنوات قليلة احتلال الجزيرة العربية، التي أنهى فيها أول دولة سعودية تتبنّى المبادىء الوهابية، والسودان وكريت وفلسطين وسورية. هاتان الولايتان الأخيرتان تمّ الاستيلاء عليهما أثناء تمرُّده ضد السلطان العثماني اعتباراً من عام ١٨٣١. اعتقد بعض الأوربيين آنذاك أنه كان ينوي تشييد امبراطورية عربية تضم جميع المناطق الناطقة باللغة العربية في الشرق الإسلامي. في الواقع، لم يكن الوعي القومي العربي قد وُجد بعد وكان هدف الحكم هو توسيع قاعدة نظامه لتشمل السكان غير الناطقين باللغة التركية، على اعتبار أن هؤلاء السكان هم أقل استجابة لدعاية السلطان.

أقلقت هذه القوة الجديدة التي قامت على طريق الهند بريطانيا التي رأت فيها خطراً على ممتلكاتها الهندية. فتدخلت عسكرياً أثناء أزمة الشرق المعقّدة لعام ١٨٤٠ وتمكّنت من تفكيك امبراطورية محمد علي بالرغم من الدعم الفرنسي لمصر. واستطاع محمد علي المحافظة على مصر والسودان حيث أصبح الحكم وراثياً بين أفراد عائلته.

تبنّى إسماعيل، الخليفة الثالث لمحمد علي، سياسة نفوذ وأبهة استهدف من خلالها أن يجعل مصر في مصاف الدول الأوربية. وتابع السياسة الزراعية التي أرسى مؤسس السلالة أسسها، إذ أنشأ شبكة متناسقة من السدود وأقنية الري ووضع حداً لنظام الطوفان الدوري الذي استبدله بنظام الري المستمر وسمح بتكثيف الزراعات التي أصبحت تنتج أكثر فأكثر للتصدير إلى السوق الأوربية بغية تلبية الطلب المتزايد على القطن الضروري لمعامل النسيج التي تكاثرت بسبب الثورة الصناعية. كما زاد إسماعيل من هامش الاستقلال الذاتي لمصر بحصوله من القسطنطينية على لقب «الخديوي» الفخري الذي يضعه في مرتبة أعلى من بقية حكام الولايات، لكن البلاد تابعت دفع ضريبة سنوية للامبراطورية العثمانية. وأصبحت موارده المالية كبيرة بفضل ارتفاع ثمن القطن الذي رافق الحرب الأهلية الأمريكية، فشارك بنشاط في تمويل مشروع شق قناة السويس التي صممها فرديناند دولسبس. دُشّنت القناة عام ١٨٦٩ بحضور الامبراطورة «أوجيني». كما امتلكت مصر في عهد إسماعيل امبراطورية استعمارية، على غرار أوربا، وذلك عبر صعود القوات المصرية نهر النيل ومحاصرة اثيوبيا (الحبشة)؛ ووصل المصريون إلى أوغندة الحالية على مشارف شواطىء المحيط الهندي.

تمّ تشييد مصر على الطريقة الأوربية بواسطة اللجوء إلى القروض الأوربية. وعندما انخفض ثمن القطن مع نهاية الحرب الأهلية الأمريكية لم تعد مصر قادرة على دفع خدمة

ديونها مما اضطر الخديوي إلى بيع حصته في الشركة العامة لقنال السويس لإنكلترا. لم يكن ذلك كافياً ففُرضت رقابة مالية إنكليزية ـ فرنسية عام ١٨٧٥. وعندما حاول إسماعيل النضال ضد التدخل الأوربي عزلته القسطنطينية عام ١٨٧٩ بناءً على طلب الإنكليز والفرنسيين. وخلفه ابنه الذي وجد نفسه في مواجهة حركة قومية مصرية حقيقية معادية للأجانب.

شهدت العقود السابقة مصرنة (من مصر) متنامية لإدارات البلاد مع ظهور وعي وطني مصري خاص. رفضت هذه النزعة القومية المصرية تواجد الأوربيين العديدين (خاصة من اليونانيين والايطاليين) في المجال الاقتصادي، كما رفضت طبقة كبار ملاّكي الأرض المسيطرة المحيطة بالخديوي وذات الأصول التركية في أغلب الأحيان. كان الأجانب محميين بواسطة مجموعة من القوانين التي تعطيهم عدة امتيازات وتؤمن لهم حصانة قضائية وضرائبية. إن أول تلك القوانين، التي صيغت في ظل الاستسلام للأجنبي، يعود تاريخه إلى القرن السادس عشر، لكن بُولغ بها بشكل مفرط في القرن التاسع عشر مما استوجب التخفيف من سطوتها عبر تشكيل محاكم مختلطة مصرية ـ أوربية في مطلع سنوات ١٨٧٠، بحيث كانت مهمتها هي البت في الخلافات بين المصريين والأوربيين على قاعدة قانون مشتق من قانون نابليون. كان لشعار «مصر للمصريين» وقعاً خاصاً في نفوس الضباط من أبناء وادي النيل الذي كان صعودهم في آليات السلطات قد كُبح منذ سنوات عبر احتكار الرتب الكبرى من قبل الضباط الناطقين بالتركية والمقرَّبين من الخديوي.

انفجرت الثورة الأولى ضد الأوربيين والأتراك عام ١٨٨٢. واستولى الجيش، طليعة تلك الثورة وسيفها الضارب، على السلطة. لقد رفضت فرنسا التدخل، بعد تردد، وتركت انكلترا تحتل البلاد. ضمن هذا السياق، شهدت السودان تمرُّداً ذا تطلع ديني وعُزلت مستعمرات مصر الأفريقية. الأمر الذي دفع انكلترا بحجة انقاذ الرعايا العاملين في الإدارة، إلى إرسال بعثات طردت الموظفين المصريين لتنشأ بالتالي مستعمرات بريطانية جديدة. لم تتم استعادة السودان إلاّ في نهاية القرن التاسع عشر، حيث فرض الانكليز بواسطة اتفاقيات ١٨٩٩ نوعاً من السيادة الثنائية الإنكليزية ـ المصرية على المنطقة.

لقد أعيدت شكلياً سلطة الخديوي وحكومته. لكن في الواقع كان القنصل العام البريطاني يسيطر على الإدارة بفضل المستشارين البريطانيين الذين يحتلون المفاصل الأساسية الحساسة. أصبحت البلاد محتلَّة من قبل الجيش البريطاني مع بقائها ولاية عثمانية. إذ لم يكن هناك أي اتفاق يكرِّس الوجود البريطاني القائم في الواقع. بل إن المسؤولين الإنكليز تحدثوا في السنوات الأولى للاحتلال عن جلائهم القريب. في نهاية القرن، عادت للظهور من جديد حركة وطنية مصرية ذات صبغة إسلامية قوية تعارض الوجود الإنكليزي. واعتمدت كثيراً على الامبراطورية العثمانية التي اعتبرتها القوة الشرعية في البلاد. قدَّم البريطانيون عدة

تنازلات عشية حرب ١٩١٤ إذ سمحوا بتشكيل مجالس محليّة ونظّموا بنفس الوقت عملية قمع باسم القانون للحركة الوطنية.

إن السمة الأساسية لتلك المرحلة هي قيام تنمية اقتصادية وثقافية تميّزت بها مصر عن بقية المناطق العربية الأخرى باستثناء لبنان. قامت تلك التجربة التاريخية المتفرِّدة على قاعدة شعور وطني مصري مدعَّم بشعور الاعتزاز بأن مصر أصبحت امبراطورية مرَّتين، مرَّة في الشرق الأدنى وأخرى في أفريقيا السوداء. إن الوطنيين المصريين، الذين عانوا من الاحتلال البريطاني ووضعوا آمالهم في تحريرٍ سيقوم به الجيش العثماني، رأوا في الحركة الداعية إلى استقلال الولايات العربية عن الامبراطورية العثمانية خيانة. مع ذلك، وبالرغم من رفض مصر للنزعة العروبية، فإنها لعبت دوراً أساسياً في نهضة اللغة والثقافة العربيتين.

الحماية البريطانية والاستقلال المزيَّف (١٩١٤ - ١٩٣٦):

في نهاية عام ١٩١٤، أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر، مستفيدة من دخول الامبراطورية العثمانية في الحرب ضد قوى الوفاق. ومرَّة أخرى أيضاً تصرَّفت بريطانيا بقرار فردي دون أن تقيم حقَّها على أساسها اتفاق قانوني على عكس ما فعلته فرنسا عند فرض حمايتها على المغرب وتونس. فأصبح الخديوي سلطاناً والقنصل البريطاني العام حاكماً أعلى.

قامت الانتفاضة العربية عام ١٩١٦ دون مشاركة مصر التي كانت تكن عداءً عميقاً لها. فالنخبة المصرية كان يمتلكها الشعور بأنها متفوقة ثقافياً على النخب العربية الأخرى، وكانت ترى أن مصر أكثر حضارة من غيرها وتستحق الاستقلال أكثر من الدول العربية الأخرى التي هي في طور التكوّن. لم يكن للنزعة العروبية إذاً أية قوة جذب بالنسبة للمصريين.

في عام ١٩١٨، بعد الهدنة مباشرة، قابل وفد من رجال السياسة المصريين بقيادة سعد زغلول الحاكم البريطاني وطلب مشاركة مصر في مؤتمر السلام الذي يُفترض عقده قريباً. رفض الإنكليز الطلب ثم قاموا بعد عدة أيام باعتقال رؤساء الوفد ونفيهم بعد أن أصرّوا على مطالبهم. أثار هذا العمل سلسلة من الاضطرابات في عموم وادي النيل؛ وهي الأحداث التي يطلق عليها المصريون تسمية «ثورة ١٩١٩».

أصبح الوفد المذكور يعني وفد مجمل الشعب المصري لتحرير مصر. وتحول إلى تنظيم جماهيري يناضل من أجل الاستقلال الوطني على غرار حزب المؤتمر في الهند. أمام هذه الاضطرابات اضطر الإنكليز الذين كانوا يواجهون أوضاعاً مماثلة في كل مكان إلى تقديم التنازلات.

أخيراً، وفي ٢٨ فبراير ـ شباط ١٩٢٢ أعطت بريطانيا بقرار منفرد الاستقلال لمصر مع أربعة تحفظات أساسية تخص:

١ ـ أمن مواصلات الامبراطورية البريطانية، مما يعني السيطرة على منطقة القنال.
٢ ـ الدفاع عن مصر ضد أي عدوان خارجي أو ضد أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر.

هذان البندان يتضمنان المحافظة على الوجود العسكري الإنكليزي.

٣ ـ حماية مصالح الأجانب وحقوق الأقليات؛ الأمر الذي يعطي الإنكليز الحق في التدخل بالقرارات الحكومية وبمشاريع القوانين.
٤ ـ موضوع السودان ومصيره القانوني، يتم التفاوض حولها.

بالمقابل، أعلنت بريطانيا عن استعدادها للدخول في مفاوضات حول اتفاق خاص بالتحفظات التي تشكل الخلفيّة القانونية لوجودها في مصر. وفي عام ١٩٢٣ أصبحت مصر خاضعة للنظام الملكي وأخذ السلطان فؤاد الأول لقب الملك. كان فؤاد رجلاً ناضجاً واسع الثقافة وحريصاً على ترميم سلطته الموروثة بشتى الوسائل. مع ذلك، أقرّ الدستور قيام نظام برلماني مع انتخابات حرّة إلى حد ما.

فاز حزب الوفد بالانتخابات الأولى، على اعتبار أنه تعبيرٌ عن النزعة القومية المصرية. بدأت عند ذاك لعبة سياسية مثلّثة الأطراف طبعت سياسة مصر بطابعها حتى عام ١٩٥٢. لعبت إنكلترا لعبة الملكية ـ القصر ضد الوفد ـ مع حرصها على منع الملكية من أن تصبح قوية جداً لعلمها أن الوفد هو القوة السياسية الوحيدة القادرة على دفع الناس إلى قبول معاهدة إنكليزية ـ مصرية تكرّس الوجود البريطاني. سارت الأحداث بشكل عام حسب المخطط التالي: الوفد يكسب الانتخابات ويشكل حكومة تتفاوض مع الإنكليز فيجد هؤلاء أن الوفد يبالغ في مطالبه فيتدخلون لمصلحة القصر؛ فيقوم الملك بحل الحكومة الوفدية ويشكل حكومة من أحزاب أقلية تقوم بتنظيم انتخابات بعد أن تغير القانون الانتخابي عامة وتمارس ضغوطات بل وأعمال تزوير؛ فيفقد الوفد آنذاك نفوذه البرلماني، لكن يقوى القصر أكثر مما يجب فتضغط انكلترا من أجل قيام انتخابات حرّة يربحها الوفد. . . وهكذا دواليك.

كان لهذا المخطط العقيم عواقب وخيمة على مستقبل مصر. فنموذج النظام البرلماني الليبرالي على الطريقة الغربية فقد مصداقيته تماماً عبر تلك الآلية. ولن يستطيع الوفد الذي يشكل تعبيراً واضحاً عن شعور الأكثرية أن يحكم سوى بضعة أشهر.

معاهدة ١٩٣٦ وأزمة الحرب العالمية الثانية:

تغيَّرت اللعبة السياسية عام ١٩٣٦. فالقصر ضعفت شوكته برحيل الملك فؤاد واستبداله بابنه الشاب فاروق ابن السبعة عشر عاماً. وتضاءل دور القوات الملكية لفترة من الزمن. فاستطاع الوفد الوصول إلى السلطة وشكَّل النحاس باشا، خليفة سعد زغلول في قيادة الحزب، الحكومة الجديدة.

على الصعيد الدولي، زاد التوتر في منطقة المتوسط مع نشوب الحرب الأثيوبية وبداية الحرب الإسبانية. بنفس الوقت، هزَّت حركة تمرد فلسطين المجاورة وأعلنت ايطاليا الفاشية عن أطماعها التوسعية على مجمل حوض المتوسط. وطبَّقت بريطانيا ضمن سياق منطقها لما بعد الحرب العالمية الأولى مبدأها في المحافظة على الأمبراطورية عبر المعاهدات إذ وافقت على تقديم ما يكفي من التنازلات الشكلية التي يظهر معها أن البلاد المعنية قد حصلت على ما يشابه الاستقلال مع المحافظة على المصالح البريطانية الاقتصادية والعسكرية بواسطة معاهدات واتفاقيات. أي أن البلاد تصبح حليفة لبريطانيا بدلاً من أن تكون خاضعة لسيطرتها المباشرة؛ كما كان الحال بالنسبة للملكيات في شرق الأردن وفي العراق. ضمن هذا الإطار أبدت بريطانيا تسامحها مع مصر أثناء مفاوضات ١٩٣٦.

بتاريخ ٢٦ أغسطس - آب ١٩٣٦ وقَّعت الحكومة الوفدية معاهدة تحالف مع بريطانيا. ترأس الوفدين كل من انطوني ايدن والنحاس باشا. وبدا أن الاتفاق قام على قاعدة التكافؤ الظاهري للطرفين. إذ نقرأ:

«البند ٥: يلتزم الطرفان المتعاهدان بعدم تبنٍّ أي موقف حيال بلدان أجنبية لا يتفق مع التحالف وبعدم توقيع معاهدات سياسية لا تتماشى مع البنود المنصوص عليها في هذه المعاهدة».

احتفظت بريطانيا، حسب المعاهدة، بقواعدها العسكرية في منطقة قناة السويس.

«البند ٨: تمَّ التفاهم على أنه، بعد مضي فترة عشرين عاماً، إذا اختلف الطرفان المتعاقدان حول معرفة عمَّا إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضرورياً لأن القوات المصرية أصبحت قادرة على تأمين حرية وأمن الملاحة في القناة بوسائلها الخاصة سيتم عرض المسألة على مجلس عصبة الأمم لتسويتها حسب تعليمات الميثاق المطبَّق لحظة توقيع هذه المعاهدة أو تتم تسويتها حسب أية وسيلة أخرى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان».

كذلك حصل الطيران البريطاني على حق التدريب في عموم المجال الجوي المصري و«تحظى القوات الجوية المصرية بمعاملة مماثلة في الأراضي البريطانية».

يلتزم كلٌ من الطرفين بنجدة الطرف الآخر في حال نشوب حرب. وتتمثل مساعدة مصر «في حال نشوب الحرب أو التهديد بوقوعها سريعاً أو إذا دعت ضرورة دولية ملحّة» بالسماح لبريطانيا باستخدام جميع وسائل المواصلات المصرية وتقديم جميع التسهيلات الممكنة و«بالنتيجة تتعلق بالحكومة المصرية مسألة اتخاذ الاجراءات الإدارية والتشريعية الضرورية، بما في ذلك إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة الفعلية، بغية جعل تلك المساعدة وتلك التسهيلات فعّالة».

وبقيت السودان خاضعة للحكم الثنائي الإنكليزي ـ المصري (البند ١١).

بالمقابل، شكّل البندان ١٢ و١٣ نوعاً من التحرر الحقيقي بالنسبة لمصر:

«البند ١٢: يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن مسؤولية الحفاظ على حياة الأجانب وممتلكاتهم في مصر تتعلق حصراً بالحكومة المصرية».

«البند ١٣: يعترف صاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن نظام الامتيازات القائم حالياً في مصر لا يتماشى مع روح العصر ومع الوضع الراهن لمصر»[1].

تجسّد إلغاء الامتيازات في العام التالي بواسطة اتفاقية «مونترو» التي نصّت على الاختفاء التدريجي للمحاكم المختلطة. ودخلت مصر، كدليل على استقلالها، إلى عصبة الأمم (سبقها العراق إلى ذلك).

قبل الوفد أغلب المطالب البريطانية، بالمقابل كسبت مصر هامش حركة أكبر. فالتحرر القانوني أمرٌ له أهميته والبورجوازية الوطنية المصرية غدت قادرة على أن تهز مواقع البورجوازية الأجنبية إذ سرعان ما تمّ إقرار قوانين مصرنة كوادر الشركات الأجنبية. لقد انبأت تلك الإجراءات على الرغم من بعض الاحتجاجات المصرية الصادرة بنهاية الصبغة العالمية التي اتسمت بها مصر في عهد الامبريالية. كذلك سمحت المعاهدة بتطوير الجيش المصري الذي كانت بريطانيا قد حددت قوته حتى ذلك الحين. ولمّا كان أبناء الطبقات العليا لا يجدون في مهنة الضابط ما يجذبهم كثيراً تمَّ البحث عن ضباط جدد لدى أوساط الطبقة البورجوازية المتوسطة والصغيرة والمتعلّمة. من هنا دخل الشابان عبدالناصر والسادات إلى الجيش في نهاية سني الثلاثينات، وبدافع شعورهما الوطني ورغبتهما في الحصول على مرتبة اجتماعية أكثر أهمية.

لم يستفد الوفد طويلاً من معاهدته. إذ أصبح فاروق ذا شعبية كبيرة. فهو شاب وسيم وورع. وعرف كيف يتعامل ببراعة مع الشعور الديني الصاعد في مصر. ففي تلك الفترة تطورت حركة الأخوان المسلمين وأخذت الأدبيات ذات التطلع الديني أهمية كبيرة. وجاء التمرد الفلسطيني لأعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ليدعّم ذلك الاتجاه. إذ طوّرت المنظمات الدينية

دعاية نشيطة جداً لصالح الفلسطينيين. لقد اختلطت أكثر المشاعر الدينية مع المشاعر العروبية. إن الوفد حزب علماني أساساً (يتعاون بداخله المسلمون والمسيحيون) يعبر عن مشاعر وطنية مصرية. هذا الفرق بين الحزب القومي (المصري) الكبير وبين بقية الحساسيات السياسية الجديدة وضعه في موقف صعب بمواجهة فاروق الذي استغلّ بشكل بارع الاتجاهات الجديدة. وشعر الملك أنه أصبح قوياً إلى درجة كافية لحل الحكومة الوفدية بتاريخ ٣٠ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٣٧.

بعدَ أن وضع فاروق حزب الوفد خارج اللعبة السياسية شرع في انتهاج سياسة ملائمة للنزعة الإسلامية وللنزعة العروبية. العقبة الأساسية التي واجهته تمثّلت بالوجود الإنكليزي. لقد أبدت جميع الحكومات المتعاقبة الموالية للملكية تعاطفاً مع القضية الإيطالية والألمانية في الحرب العالمية التي كانت بدأت قبل فترة وجيزة. وتدعَّم هذا الموقف الذي حظي بشعبية كبيرة إثر هزيمة فرنسا في مايو ـ يونيو، أيار ـ حزيران ١٩٤٠. إذ تصوَّر المصريون أن انتصار المحور يعني تحررهم الكامل من الوجود الإنكليزي. لقد رفضت مصر الدخول في الحرب لكنها وجدت نفسها مطالبة بتطبيق بنود معاهدة ١٩٣٦ التي تنص على استخدام عموم التراب المصري من قبل القوات المسلحة البريطانية. وأصبح حضور هذه القوات يثقل أكثر مع اقتراب حرب الصحراء من الأراضي المصرية. كان العام الحاسم هو عام ١٩٤٢. فبعد هزيمة الإنكليز في ليبيا أمام فيالق رومل الأفريقية دخلت القوات الجرمانية ـ الإيطالية إلى مصر بتاريخ ٢٣ يونيو ـ حزيران ١٩٤٢. وفي الأول من شهر يوليو ـ تموز أخذت مواقعها في منطقة العلمين على بعد ١٠٠ كيلومتر من الاسكندرية. كان ذلك بمثابة إعلان بداية معركة حاسمة في الحرب.

أمِلَ جهاز الدولة المصري بانتصار المحور. وقدَّم مسؤولون كبار مخطط المواقع العسكرية البريطانية للألمان. بل وحاول بعض الضباط القريبين من الأخوان المسلمين مثل أنور السادات الدخول في مفاوضات مع الغزاة للتفاهم حول إعلان ألماني عن التحرير الشامل لمصر. لكنهم لم ينجحوا إلا في أن يكونوا وسائل اتصال مع عملاء الاستخبارات الألمان. إذ اعتقل البريطانيون السادات وسجنوه حتى نهاية الحرب. وطُرد من الجيش. ضمن هذا الجو المشوَّش، اختار المسؤولون الإنكليز التصرف بحزم وقوّة ففي ٤ فبراير ـ شباط ١٩٤٢ حاصرت الدبابات الإنكليزية القصر وطالب السفير البريطاني بحل الحكومة وعودة الوفد للسلطة. بقي هذا الحزب وفياً للمسألة الديموقراطية وأبدى استعداده للثأر من السياسة الملكية. فما كان من فاروق المهدَّد بالتنحّي عن العرش إلا أن قبل انتصار الحزب القوي الكبير.

تركت نتائج ٤ فبراير ـ شباط ١٩٤٢ آثاراً مستمرة. فالبلاد قد تعرَّضت للإذلال

واكتشفت أن الاستقلال الممنوح لها لم يكن سوى استقلالاً مزيّفاً. وفقدت الملكية الكثير من قيمتها لأنها استسلمت. كما غرق فاروق في سلوك مشين أفقده شعبيته بالتدريج. وغدا العداء بينه وبين الوفد متأصلاً لا عودة عنه. رأى قسم كبير من الرأي العام أن هذا الحزب قد خان القضية الوطنية. وساهمت الانشقاقات الداخلية والمعارك الكلامية العنيفة في الإقلال أكثر من شأنه. لقد رفض دائماً الدخول في الحرب مع قيامه بسياسة نشيطة على الصعيد العربي. وعندما ابتعدت الحرب عن مصر تقلّصت فائدته بالنسبة للبريطانيين الذين تركوا فاروق يحل الحكومة الوفدية بعد فترة تعايش عسيرة؛ وذلك بتاريخ ٨ أكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٤٤.

كان للحرب، بالإضافة إلى الخراب الذي سببته في جزء من البلاد، آثاراً متناقضة. فغياب المنتوجات الأوربية شجّع بروز صناعة مصرية وُلدت في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وتدعّم هذا التطور مع ازدياد طلب قوات الحلفاء المقيمة في مصر؛ كما كان وجود مئات الآلاف من الجنود الذين يتمتعون بقدرة شرائية أعلى بكثير من متوسط القدرة الشرائية للمصريين سبباً في تضخم مالي كبير وفي زيادة مفرطة في الأسعار عانت منها الطبقات الشعبية والوسطى. هذا الخلل الاجتماعي تعاظمت حدته أكثر فأكثر. وفي عام ١٩٤٥، وجدت مصر أن انكلترا مدينة لها بمبالغ هامة بالليرة الاسترلينية لكن هذه رفضت أن تدفع لها إلا بضائع إنكليزية بسبب أزمتها المالية الكبيرة؛ الأمر الذي لم يكن في صالح الاقتصاد المصري وكان سبباً إضافياً للاستياء من بريطانيا.

مصر وأزمة ما بعد الحرب:

خريطة القوى السياسية المتواجدة:

شهد عام ١٩٤٥، تحديداً جديداً للقوى السياسية في مصر. فالقوى التقليدية خرجت ضعيفة من امتحان الحرب، بالرغم من محافظتها على قدرٍ لا بأس به من القوة. إن قوىً جديدة ظهرت أو غدت أكثر فأكثر قوة؛ معلنة عن تحولات قادمة.

القوى التقليدية:

ـ الوفد: أصبح الحزب من جديد في صفوف المعارضة. كما إن حادثة ٤ فبراير ـ شباط ١٩٤٢ أفقدته قسماً من الرأي العام إذ أن أناساً مثل السادات وعبدالناصر ممن كانوا موالين للوفد في شبابهم أصبحوا يرون في تلك المنظمة مرادفاً للتعامل مع القوة المحتلّة. بل وشاركوا في عمليات إرهابية ضد الزعماء السياسيين لذلك الحزب.

ـ القصر: أضعف فشل ٤ فبراير ـ شباط ١٩٤٢ نفوذ القصر إلى درجة كبيرة. لقد حافظ على السلطة بفضل أحزاب أقلية متحالفة مع الملكية ويقودها غالباً أعضاء سابقون في حزب الوفد كانوا قد قطعوا الصلة مع الحزب القومي الكبير، لكن صورته اهتزت بسبب الفساد الاقتصادي والأخلاقي للملك وحاشيته. فقد الملك الكثير من شعبيته؛ لكن بقي الآخرون يخشون جانبه. إذ حيكت مؤامرات كثيرة انطلاقاً من القصر. بل وأشرف على تدبير عمليات إرهابية. وهكذا أصبح السادات الشاب المطرود من الجيش أحد الأيادي الضاربة في خدمة الملكية، الأمر الذي أتاح له العودة كضابط في الجيش في أواخر سني الأربعينات.

ـ بريطانيا العظمى: لم تكن بريطانيا قادرة بعد على إدارة شؤون الشرق الأوسط في لحظة كانت تفرض عليها بداية الحرب الباردة أعباء جديدة. في عام ١٩٤٧، وجدت نفسها مرغمة على التخلي عن حماية البلدان المتاخمة للكتلة الشرقية للولايات المتحدة. البلدان المعنية هي اليونان التي كانت فريسة لحرب أهلية بين الشيوعيين ومناهضي الشيوعية، وتركيا التي واجهت مطالب حدودية وعسكرية من قبل الاتحاد السوفييتي، وإيران التي كان السوفييت قد احتلّوا عسكرياً شمالها ويرفضون الجلاء عنه إلا بعد مناورات تسويفية. لقد كرّس مبدأ ترومان هذا التحوّل في المهمات بين القوتين الأنكلوسكسونيتين. وكان على بريطانيا أن تتخلّ مباشرة بعد ذلك عن انتدابها على فلسطين وتمنح الاستقلال لامبراطورية الهند. بيّنت هذه السلسلة من قرارات التخلّي على أنها لم تعد قوة عظمى؛ وكان ذلك هو ثمن مقاومتها البطولية للنازية. مع ذلك، حرصت على البقاء أطول ما يمكن كقوة مهيمنة على الشرق العربي، وحاولت أن تطيل بقدر المستطاع «اللحظة البريطانية» في تاريخ الشرق الأوسط. لقد فقدت سياستها ليونتها المعهودة؛ لكن هذه الصرامة الجديدة لم توقف المسار المتدهور للنفوذ البريطاني وانهياره.

كانت القوى الجديدة معادية للنزعة البرلمانية ورافضة للدعوة القومية المصرية الضيّقة.

على اليسار؛ كانت المنظمات الشيوعية ضعيفة ومنقسمة. ولقد تمثل موطن ضعفها الأكبر في كون أن قسماً كبيراً من كوادرها ينتمون إلى جاليات أجنبية، خاصة الجالية اليهودية. فإذا كان هناك رجال مثاليون من نمط هنري كورييل يرغبون في العمل لما فيه خير مصر فإنهم كانوا عرضة للاتهام بخدمة المصالح الأجنبية. ومما زاد في عدم استيعاب موقفهم هو قبولهم بتقسيم فلسطين الذي أقرّته الأمم المتحدة ووافق عليه السوفييت.

على اليمين؛ ظهرت حركة مصر الفتاة خلال سني الثلاثينات وكانت خليطاً من الفاشية ذات الايحاء الايطالي والنزعة الإسلامية الجامعة. وهي منظمة شبه عسكرية معادية للنظام البرلماني، أرادت أن تجعل من مصر مركز الشرق العربي. ثم ابتعدت عن النموذج الفاشي

وأطلقت على نفسها تسمية الحزب الاشتراكي المصري، لكنها لم تفقد تطرفها.

أما الشبيبة الوفدية المسترشدة بالأفكار القومية المصرية فقد عارضت نزعة الاعتدال التي تتسم بها قيادة الحزب إلى درجة أنها ظهرت كتنظيم مختلف عن الحزب القديم.

القوة الأكثر أهمية تمثّلت في الأخوان المسلمين.

تأسست هذه الحركة عام ١٩٢٨ في مدينة الإسماعيلية المجاورة لقناة السويس، والتي كان يسيطر عليها الأوربيون، وقد أسسها معلّم مدرسة هو حسن البنّا. وسرعان ما انتظمت تلك الحركة، التي بدأت بصيغة جمعية دينية، في خلايا وشمل نشاطها مصر كلها. انصب نشاطها، في البداية، بشكل رئيسي على إعادة أسلمة العادات والمؤسسات في مواجهة حركة تحديث بدت وكأنها تغريب للمجتمع. لذلك شكّلت مدارس البعثات المسيحية أهدافاً مميزة لها. دخلت الجماعة في الحياة السياسية منذ أواسط سني الثلاثينات. وناضلت بنشاط من أجل الدفاع عن فلسطين مما دعّم بناها في عموم مصر. كما أعلنت عداءها للوفد وفضّلت أن تدعم السياسة العربية ـ الإسلامية للقصر. تمتعت المنظمة ببنية متماسكة، تلتف بشكل وثيق حول رئيسها، المرشد الأعلى، وقامت بتطوير «منظمة سرّية» شبه عسكرية بحجة أنها تقدم الدعم للفلسطينيين. كان الأخوان المسلمون طيلة الحرب قريبين من أولئك الذين تمنّوا انتصار المانيا. وفي عام ١٩٤٥، أصبحت جماعة الأخوان المسلمين تضم مئات الآلاف من الأعضاء وغدت قوة كبرى.

التوجه نحو النزعة العروبية:

شكّلت المسألة الفلسطينية أحد المحركات الأساسية لخروج مصر من عزلتها السياسية الإقليمية ولاكتشاف الروابط التي تشدها إلى المناطق المجاورة. كان لأزمة جدار المبكى عام ١٩٢٩ صدىً كبيراً في البلاد. وأحسّ رجال السياسة أن هذا الموضوع له فعله لدى الرأي العام بسبب مشاعر التضامن التي تولّدت أثناء الثورة الفلسطينية لأعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. وأخذت مصر، التي كانت قد دخلت حديثاً إلى عصبة الأمم موقع الدفاع عن الفلسطينيين ضد مشاريع التقسيم المقدّمة من قبل الإنكليز، كما ساهمت في المشاورات السياسية التي نظّمها الإنكليز مع مختلف الدول العربية حول مستقبل فلسطين، والتي انتهت إلى الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩.

جاء اهتمام مصر من واقع جوارها الجغرافي المباشر لفلسطين. وهناك عدد من المسؤولين المصريين وجدوا في هجرة اليهود الأوربيين إلى إسرائيل خطراً اقتصادياً (المنافسة الشديدة) وسياسياً (الخشية من الأطماع الصهيونية على جزء من أرض مصر، وخاصة سيناء). أمّا

الرأي العام فقد تعبأ لأسباب أكثر عاطفية. أنها أسباب دينية إذ نُظر لعمل الصهاينة بمثابة تهديد للقدس، ثالث الأماكن الإسلامية المقدّسة. كان لهذا الموضوع أهميته الكبيرة لدى الرأي العام في تلك الفترة. لقد استخدم حسن البنّا، الرئيس التاريخي للأخوان المسلمين، من مسألة الدفاع عن الفلسطينيين وسيلة لنقد العزلة التي تعاني بلاده منها على أثر النزعة القومية المصرية المتنامية. هاجم البنّا «النزعة الفرعونية» ودعا إلى وحدة المسلمين ضمن إطار الأمّة. وكان على صلة وثيقة بمفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي اعتمد على الحركات الدينية وعلى المنظمات السياسية العروبية من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية. وأكّد البنّا، بتأثير من المفتي الحسيني، أن وحدة المسلمين تمر في مرحلة أولية تتمثل بوحدة العرب. لقد تحدث عن دائرة عربية محدّدة قبل الدائرة الإسلامية.

كان لهذه الأفكار كلها تأثير على المسؤولين السياسيين. ودفعتهم المسألة الفلسطينية إلى الدخول في علاقات وثيقة أكثر مع مسؤولي بلدان عربية أخرى. إن معاهدة ١٩٣٦ التي أعطت هامش مناورة أكبر لمصر ولّدت لديها إرادة أن تلعب دوراً أكبر في السياسة الإقليمية ودفعتها لاستخدام الأيديولوجيا السياسية السائدة في الشرق العربي منذ الحرب العالمية الأولى، أي الأيديولوجيا العروبية.

معارضة بريطانيا والاضطرابات السياسية:

بدأت الأزمة منذ شهر فبراير ـ شباط ١٩٤٥. إذ أعلن أحمد ماهر رئيس الوزراء عن نية حكومته إعلان الحرب على ألمانيا واليابان، كحركة ضرورية لدخول بلاده إلى منظمة الأمم المتحدة التي كانت بطور التشكل. فاغتال أحد الشباب القوميين رئيس الوزراء باعتباره خائناً. الأمر الذي لم يمنع مع ذلك خليفته النقراشي من إعلان الحرب المطالب به بتاريخ ٢٧ فبراير ـ شباط ١٩٤٥.

وبتاريخ ٢٠ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٤٥ طالب بمراجعة معاهدة ١٩٣٦. كان يُفترض أن تمر الأمور بسهولة نظراً لوصول العمال إلى السلطة في بريطانيا بعد الحرب؛ وحيث إنهم أقل تعلقاً، نظرياً على الأقل، بالفكرة الامبريالية من المحافظين. إن آمالاً كبيرة قد عُقدت على أرنست بوفان وزير الخارجية الجديد باعتباره نقابياً قديماً. وبدأت مفاوضات طويلة ومعقّدة، بقي الإنكليز متمسّكين فيها بوجهة نظر استعمارية تماماً للوضع يجسّدها المقطع التالي المأخوذ من رسالة للسفير البريطاني إلى حكومته حيث نقرأ:

«المصريون شعب مطواع وودي بشكل أساسي. لكنهم كالأطفال من وجوه شتّى. إنهم بحاجة إلى يد حاسمة وعادلة وقادرة على مساعدتهم. الحزم والعدالة، هذا هو الشعار المناسب لمصر»[1].

طالب المصريون بوحدة وادي النيل، أي بضم السودان. رفض البريطانيون، الذين أخذتهم فجأة حميّة التعاطف مع السودانيين، ان يدخلوا في مفاوضات بدلاً عنهم وأكّدوا أن لهم الحق في تقرير مصيرهم. الأمر الذي كانت ترجمته تعني في تفكير المسؤولين البريطانيين ضرورة اللجوء إلى حماية بريطانية عادلة.

اعتقد بوڤان أن مجرّد إجراء تعديلات طفيفة على معاهدة ١٩٣٦ أمر ممكن. ورأى أن المطلوب هو أن يُحذف منها المظهر «الامبريالي» ويُستبدل بمقولة التعاون بين أطراف متكافئة في الدفاع عن الشرق الأوسط. وفي شهر ابريل ـ نيسان ١٩٤٦ أبدت الحكومة المصرية برئاسة إسماعيل صدقي إرادتها في الحصول على الجلاء الكامل عن الأرض المصرية. قبلت الحكومة البريطانية مبدأ الجلاء بتاريخ ٧ مايو ـ أيار ١٩٤٦. ورأى العسكريون البريطانيون أنه يمكن الحصول على قواعد بديلة إمّا في ليبيا المستعمرة الايطالية السابقة التي احتلها الحلفاء أثناء الحرب، وإما في صحراء النقب في فلسطين أو حتى في كينيا.

في شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٤٦ تم توقيع اتفاق ينص على الانسحاب التدريجي للقوات البريطانية ما بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩. لكن بقي نص الاتفاق مبهماً حول السودان إذ تحدث عن حكومة ذاتية للسودانيين تحت ظل العرش المصري. أعلن القوميون عن غضبتهم وبدأوا أعمال عنف تمّ قمعها بقسوة. كانت المعاهدة بصدد التصديق من قبل البرلمان المصري في الوقت الذي ذكّرت فيه إنكلترا بإلحاح بحق السودانيين في تقرير مصيرهم. رفض البرلمان المصري، ضمن ظروفٍ كهذه، قبول المعاهدة (في شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٤٦).

وانفجرت مظاهرات كبيرة في الشوارع تحت شعار الجلاء عن مصر والوحدة الشاملة بين مصر والسودان. كان منظمو تلك المظاهرات ينتمون إلى قوىً سياسية جديدة كالشيوعيين والأخوان المسلمين والشبيبة الوفدية... إلخ. لقد تعاقبت الحكومات ووجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف صلب حيال الإنكليز.

بعد فشل المفاوضات، عاد النقراشي إلى السلطة ونقل القضية إلى مجلس الأمن في مطلع عام ١٩٤٧. لقد أبدى أعضاء المجلس تعاطفهم مع القضية المصرية لكنهم ألحّوا بنفس الوقت على حق السودانيين في تقرير مصيرهم. وتمترست إنكلترا خلف معاهدة ١٩٣٦ كي تحافظ على وجودها في مصر مع زيادة تسارع الإجراءات التي تؤدي بالسودان إلى الاستقلال الذاتي؛ الأمر الذي يتنافى بحد ذاته مع اتفاقيات الحكم الثنائي الموقّعة عام ١٨٩٩. دعم الاتحاد السوفييتي مصر في مجلس الأمن وجنى شعبية أكيدة بثمن زهيد.

ازداد الموقف الإنكليزي تصلباً. فالاضطرابات في فلسطين ثم قرار الجلاء عن هذه البلاد ألغى فكرة أن تكون صحراء النقب حلاً بديلاً. وعندما طالب الاتحاد السوفييتي

بالوصاية (هذا تعبير بديل عن الانتداب) على ليبيا، تفاهم الأنكلو - سكسون فيما بينهم على منح الاستقلال لها لتصبح ملكية؛ الأمر الذي أثار استياء فرنسا الكبير بسبب خشيتها من أن تمتد عدوى الاستقلال إلى ممتلكاتها في شمال أفريقيا. لم يكن بالمستطاع أن تكون ليبيا مباشرة هي قطب التواجد البريطاني في المنطقة، بالرغم من أن الأمريكيين والإنكليز استطاعوا أن يحصلوا في سني الخمسينات على قواعد عسكرية فيها. أما بالنسبة لكينيا، فقد لاحظ المسؤولون البريطانيون أن تلك البلاد بعيدة جداً بحيث أنها لا تستطيع أن تلعب دوراً فاعلاً في الدفاع عن الشرق الأوسط. على العكس، أدّى استقلال امبراطورية الهند وتوابعها (برمانيا، سيلان) إلى جعل القسم الأكبر والأساسي من الامبراطورية الاستعمارية البريطانية أفريقياً. وبات ينبغي على بريطانيا الراغبة في أن تبقى قوة عظمى الدفاع عن مداخل القارة السوداء مما دعَّم الأهمية الاستراتيجية لمصر في ظل غياب حل بديل عن القناة.

بنفس الوقت تعاظم تصلب الرأي العام المصري وتقلَّص هامش المناورة بالنسبة للحكومة. وتسارع ايقاع المظاهرات وزاد عنفها وترافقت مع حركات إضراب في قطاعي النقل والصناعة. كما ظهر دافع جديد للتوتر مع تفاقم المشكلة الفلسطينية. شاركت مصر في مختلف لقاءات الجامعة العربية الرامية إلى تحديد سياسة مشتركة. وأبدت عداءها لسياسة الملك عبدالله، ملك الأردن، الذي كانت تدور حوله الشكوك بتحضير عملية تقسيم لفلسطين مع الصهاينة بقصد توسيع رقعة امبراطوريته الصغيرة عبر ضم جزء هام من فلسطين. لقد اكتفت حكومة النقراشي بتقديم دعم محدود للفلسطينيين وحافظت على الاتصال مع مسؤولين صهاينة حتى نهاية عام ١٩٤٧. ورأت أن القوات المسلحة غير قادرة على خوض حرب حقيقية. لكن كان الأخوان المسلمون يحركون الشارع باسم التضامن مع الفلسطينيين. إن وصول الموجات الأولى من اللاجئين والأخبار الواردة عن مذابح لسكان القرى العربية واحتلال القوات الصهيونية لحيفا ويافا دفع الرأي العام إلى مطالبة حكومته بالقيام بعمل حيال ما يجري... قدَّر النقراشي أنه يستطيع مقاومة الضغوطات في الأيام الأولى من شهر مايو - أيار ١٩٤٨. فاتخذ فاروق القرار النهائي وغير المتوقع بالدخول في الحرب وأعطى أوامره مباشرة للقادة العسكريين دون العودة إلى الحكومة.

كان ذلك القرار ينسجم تماماً مع سياسته العروبية والإسلامية التي بدأها منذ عام ١٩٣٨؛ كما كان يستجيب لمطالب الرأي العام. لم يعبر التدخل في فلسطين بتاريخ ١٥ مايو - أيار ١٩٤٨ عن إرادة مصممة على التحرك عسكرياً وإنما ارتبط مباشرة، مثلما كان الأمر بالنسبة لبقية الدول العربية، بأحداث الأشهر المنصرمة. إن التقليل من قدرات القوات الصهيونية جرَّ الملك إلى ذلك الخيار المصيري بالرغم من عدم تهيئة جيشه له. لقد هُزم الجيش المصري بعد أن خاض بعض المعارك الباهرة مثل معركة الفالوجة التي تألَّق بها عبدالناصر. وتعرَّضت مصر المهدَّدة

بفقدان سيناء إلى إهانة إضافية تمثلت بتدخل بريطانيا التي أعلنت عن نيتها في التدخل تطبيقاً لبنود معاهدة ١٩٣٦ إذا لم تنسحب إسرائيل مباشرة من الأراضي المصرية (في مطلع عام ١٩٤٩).

زادت هزيمة فلسطين من التوتر والاستياء الشعبي. لقد أراد الأخوان المسلمون استخدام ذلك الوضع لتسجيل نقاط إضافية لصالحهم. كما بحث النقراشي، الرجل الحيوي، عن الاستفادة من الحرب لتثبيت النظام والأمن. فأعلن عن منع نشاط الجماعة وحلّها في شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٤٨. اغتيل النقراشي في ٢٨ من نفس الشهر. فردَّ القصر باغتيال المرشد الأعلى للأخوان المسلمين حسن البنّا بتاريخ ١٢ فبراير ـ شباط ١٩٤٩؛ والذي شكّل غيابه ضربة قاسية للأخوان المسلمين، إذ كـان تنظيمهم يتركز حول شخصه، ولم يستطيعوا أن يستعيدوا قوتهم التي عرفوها بعد الحرب مباشرة، لكنهم حافظوا، مع ذلك، على قدر من نشاطهم.

في نهاية عام ١٩٤٩، تقلّصت قيمة القصر والأحزاب الصغيرة (الأقلية) بسبب الهزيمة. وكشفت الصحافة عن فضائح عديدة مثل فضيحة شراء الأسلحة الفاسدة التي قام بها أفرادٌ من حاشية الملك المباشرة. رأى العديد من الضباط العائدين من جبهة القتال أن العدو الحقيقي موجود في مصر وليس في فلسطين. وبما أن الأخوان المسلمين قد خرجوا ضعفاء أيضاً من مواجهتهم مع الملكية، بدا الوفد المبعَد عن السلطة منذ عام ١٩٤٤ بمثابة طوق النجاة الوحيد. إذ فاز بأغلبية ساحقة في الانتخابات الحرَّة التي جرت في مطلع عام ١٩٥٠.

سوريا ولبنان:

تشكل سوريا الحالية:

لم تكن سوريا وحدة سياسية مستقلة طيلة تاريخها. كانت منذ القرن الثالث عشر أحد مكونات السلطنة المملوكية ثم الامبراطورية العثمانية. في ظل هذه الامبراطورية، تقسّمت سوريا إلى عدة وحدات إدارية دون أن يستدعي ذلك أية قطيعة جغرافية.

تعبير سوريا هو إرث من العصور القديمة. استخدمت الحقب الإسلامية تعبير الشام وأخذت منطقة الشام بتسمية بلاد الشام. ودعَى الجغرافيون الأوروبيون هذه البلاد «سوريا الطبيعية» أو «سوريا الكبرى». يضم مفهوم سوريا الآن دول سوريا ولبنان وإسرائيل ـ فلسطين والأردن.

منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، انكبّ عدد من رجال السياسة ومثقفي تلك المنطقة على التأمل بهوية سورية مشتركة. لكن سرعان ما تم تجاوز هذا التفكير السوري النزعة

من قبل التيارات العروبية في الامبراطورية العثمانية المحتضرة التي أكّدت على الهوية العربية وليس على الهوية السورية. لم يكن التمييز بين التيارين الفكريين واضحاً في تلك الفترة. ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر شارك كبار أعيان سوريا في السلطة العثمانية. كانوا من المسلمين السنّة، وقد رأوا في تلك الدولة الوسيلة الوحيدة للدفاع عن الإسلام في وجه التهديد الأوربي. ثم جاءت ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ لتغير الأوضاع القائمة. إذ كفّت السلطة الجديدة عن الاعتماد عليهم لتسيير أمور المنطقة وإدارتها. ورأى الأعيان أن أنصار تركيا الفتاة يخونون الإسلام ببرنامجهم الرامي لعلمنة المجتمع وأنهم أعداء العرب كما حاولوا تتريكهم؛ إذ نُظر إلى عملية منع استخدام اللغة العربية في الإدارة وفي التعليم الثانوي، بقصد استخدام لغة واحدة في الإدارة الامبراطورية، وكأنها عدوان مزدوج، فمن جهة هي عدوان ديني إذ تستهدف لغة القرآن، ومن جهة أخرى هي عدوان اثني إذ ترمي إلى تخلي العرب عن لغتهم، في الوقت الذي يشهدون فيه نهضة ثقافية ولغوية. ردٌّ جيل الشباب من الأعيان السوريين على التحدي بالمطالبة بقدر أكبر من الاستقلال الذاتي للولايات العربية. فما كان من البريطانيين والفرنسيين الذين تراودهم مطامع في المنطقة إلا أن شجعوا إلى درجة ما تلك النشاطات السياسية الجديدة.

استغل العثمانيون الحرب العالمية الأولى لاعتقال عدد من أعضاء الحركة الداعية للاستقلال الذاتي وإعدامهم، بتهمة الخيانة. واستحال مع هذا القمع قيام تمرد عربي انطلاقاً من سوريا الكبرى. استفادت الأسرة الهاشمية، التي كانت تحكم وراثياً ولايتي الحجاز المقدَّستين (مكة والمدينة)، من الوضع كي تتصدر قيادة الدعوة العروبية. وقامت ثورة عربية انطلاقاً من الحجاز عام ١٩١٦ باسم الشريف حسين أمير مكّة وولديه فيصل وعبدالله. لقد دفع الضعف المادي للحركة القومية العربية المتمردين إلى الاعتماد قسراً على مساعدة فرنسا وانكلترا، مع كل ما يحمله ذلك الموقف من التباس. إذ كانت تلك القوتان الأوربيتان قد تقاسمتا المنطقة عبر دوائر نفوذ أثناء اتفاقيات سايكس - بيكو.

في شهر نوفمبر - تشرين الثاني ١٩١٨ استولى فيصل على دمشق الواقعة ضمن منطقة النفوذ الفرنسي وأسس مملكة عربية تضم السواد الأعظم من سوريا الطبيعية. فاوض الفرنسيون أولاً الثوار ثم طردوا فيصل وأعوانه في صيف ١٩٢٠ من منطقة النفوذ الفرنسي. كان ذلك الحدث بالغ الأهمية إذ أصبحت السياسة الفرنسية منذ ذلك التاريخ في عداءٍ مع القومية العربية.

بنفس السنة أخذ إطار الدولة المعاصرة صيغته شبه النهائية. وغدت مناطق النفوذ أشكالاً من الانتداب أقرّتها عصبة الأمم والتزم بموجبها الإنكليز والفرنسيون بتشكيل دول وقيادتها تدريجياً نحو الاستقلال. وُلدت سوريا الصغرى عبر عملية تقسيم قام بها الفرنسيون

والإنكليز وسلخوا منها فلسطين وشرق الأردن؛ كما أوجد الفرنسيون لبنان. وخلال فترة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩، منحت فرنسا لتركيا منطقة الاسكندرون التي يقطنها عرب وأتراك.

مارس الفرنسيون، بغية الاحتفاظ بنفوذهم، سياسة تفرقة طائفية وجغرافية في البلاد واعتمدوا على الدروز والعلويين والبدو، وبقدر أقل على المسيحيين حيث يشكل المسلمون السنّة أكثر من ٦٠٪ من مجموع السكان. وتنحدر الطائفتان العلوية والدرزية من العقيدة الشيعية لكن ممارستها وأفكارهما الدينية بعيدة جداً عن الإسلام الأرثوذكسي الذي يعترف مع ذلك بانتمائهما إلى الإسلام. أمّا ما يدعّم وجودهما الديموغرافي فهو تمركزهما في مناطق جبلية لهما فيها أغلبية السكان. القوميون العرب الأوائل كانوا أساساً من السنّة. وتمثلوا بشبكة من الأسر الكبيرة التي تجمع بيدها السلطة الاقتصادية لكبار ملّاك الأرض والسلطة الإدارية بالإضافة إلى شرائح سياسية مدينية هامة. أحسَّ هؤلاء الأعيان الكبار أن الفرنسيين قد سلبوهم سلطاتهم الطبيعية فناضلوا بنشاط من أجل تحرير البلاد. لقد حثّوا على القيام بتمردات مسلحة حقيقية مثل حرب الدروز ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦، وعلى المظاهرات العنيفة مثل الإضراب العام لعام ١٩٣٦؛ ودخلوا في مفاوضات سياسية مع الفرنسيين بقصد الوصول إلى تسوية مشرِّفة للطرفين.

كانت المنظمة الأساسية للأعيان السوريين في ظل الانتداب هي «الكتلة الوطنية» التي تشكّلت في أواخر سني العشرينات وضمَّت تحالف كبار أعيان السنّة. كان ذلك الحزب، الشبيه إلى حد ما بحزب الوفد، ذا بنية هشة. وبرزت إلى جانب الكتلة في سني الثلاثينات منظمة سياسية جديدة هي «عصبة العمل القومي». استمالت إليها شرائح اجتماعية جديدة تتسم ببعد ثقافي مثل المحامين والمهندسين والأطباء والطلبة. كان هؤلاء أنصاراً أشدّاء للوحدة العربية. لم تستمر عصبة العمل القومي سوى بضع سنوات، لكن أعضاءها سيكونون فيما بعد وراء تشكل عدة منظمات أخرى كحزب البعث.

في عام ١٩٤١، سمحت حكومة فيشي لألمانيا باستخدام القواعد الجوية الواقعة تحت انتدابها من أجل دعم التمرد العراقي الأمر الذي استدعى تدخل بريطاني شاركت فيه فرنسا الحرّة. وأعلن حينئذ الجنرال كاترو استقلال سوريا ولبنان. لكن دوغول لم يكن يبحث سوى عن وضع شبيه بوضع مصر والعراق يُبقي على الروابط مع القوة الامبريالية السابقة بواسطة اتفاقيات مُلزمة. بالمقابل، أبدى الوطنيون السوريون واللبنانيون تشددهم وطالبوا بالاستقلال الكامل. أثار التصلب الفرنسي ثم سياسة القوة خشية البريطانيين الذين خافوا أن يتوجه العرب نحو الأمريكيين أو نحو السوفييت. فعارض الإنكليز أثناء أحداث منتصف يونيو ـ حزيران ١٩٤٥ في دمشق اللجوء إلى العنف الدموي الذي مارسه الفرنسيون (قصف العاصمة السورية). اقترح دوغول عندئذ اشتراك فرنسا وانكلترا في تسيير شؤون الشرق العربي. رفض

الإنكليز ذلك لكنهم اعترفوا بالأولوية الفعلية لفرنسا في محميتها السابقة بعد الجلاء التام لقوات البلدين.

نالت سوريا استقلالها التام؛ الأمر الذي لم تحصل عليه الدول الواقعة ضمن منطقة النفوذ البريطاني والمرتبطة مع بريطانيا بمعاهدات. كان التناقض واضحاً بين بلد ضعيف على المستوى السياسي لكنه حر سياسياً وبقية الدول المزوّدة بنظام أقوى لكن أكثر تبعية للسياسة الإنكليزية، وخاصة النظامين الملكيين الهاشميين في شرق الأردن والعراق اللذين كان لهما تطلعات في سوريا. اكتفت بريطانيا بالتفرج على ذلك «الصراع من أجل سوريا» دون أن تشجع حلفاءها. لقد بقيت وفيّة لالتزامها بالرغم من أن مختلف الحكومات الفرنسية شكّت دائماً بأنها كانت وراء الدول التي تريد ضم سوريا باسم العروبة. استمر ذلك الصراع حتى مطلع سني السبعينات عندما أقام حافظ الأسد نظاماً قوياً وحاول بدوره فرض نفوذه على جيرانه.

الجمهورية البرلمانية، وبروز قوىً سياسية جديدة ١٩٤٥ - ١٩٤٧:

فقدت الكتلة الوطنية عام ١٩٤٥ تلاحمها السياسي في نضالها ضد الفرنسيين. فرئيسها شكري القوتلي هو أحد دعاة الدعوة العربية القديمين. إذ ناضل ضد الأتراك أثناء الحرب العالمية الأولى ثم ضد الفرنسيين. كان قريباً من السعودية ومن مفتي القدس الحاج أمين الحسيني. كما كان ينتمي إلى الاتجاه القومي العربي المعادي للهاشميين. وفي عام ١٩٤٣ انتخب رئيساً للجمهورية. لقد حظي بالاحترام نظراً لماضيه السياسي؛ لكنه وجد نفسه عاجزاً عن إدارة وضع سياسي تختلط فيه الأمور.

أثناء انتخابات ١٩٤٧، اختفت الكتلة الوطنية وأفسحت المجال لحزبين.«الحزب الوطني» الذي يجمع أنصار القوتلي ودعاة المحافظة على الاستقلال السوري. وكان يضم خاصة تحالف أعيان دمشق. و«حزب الشعب» الذي يضم أعيان مدن البلاد الكبرى الأخرى وهو من أنصار مشاريع التوحيد العربي، خاصة وحدة الهلال الخصيب مع العراق.

تحالف حزب الشعب في انتخابات عام ١٩٤٧ مع قوة سياسية جديدة هي«حزب البعث». أحرزت المعارضة تقدماً كبيراً لكن بقي الحزب الوطني في السلطة بالاعتماد على عدد كبير من المستقلين. لم تظهر أية إمكانية لإجراء إصلاحات بسبب غياب أية أغلبية سياسية واضحة المعالم. ساعد هذا الوضع على تطور قوىً جديدة.

على اليمين، تأسس «الحزب القومي السوري» عام ١٩٣٢ من قبل مسيحي - يوناني - ارثوذكسي لبناني هو أنطون سعادة. ويتلخص مشروعه الأساسي في الشعار التالي: «سوريا للسوريين الذين يشكلون أمة قائمة بذاتها». تمتد سوريا هذه حتى قناة السويس وقبرص؛ والسوريون هم ورثة كل حضارات العهود الغابرة الباهرة. عارض انطون سعادة طائفية

المجتمع السوري ـ اللبناني وشكك بوجود لبنان. كما رفض أيضاً نزعة العروبة والنزعة الإسلامية. إذ كان يرى أن الدين واللغة لا يمكن أن يشكلا أساساً للأمة. لقد اقترح خمسة إصلاحات كبيرة تتمثل في فصل الدين عن الدولة وإقصاء رجال الدين عن المسائل السياسية والقانونية وإلغاء جميع أشكال التمييز الطائفي، وإلغاء الإقطاعية وتنظيم الاقتصاد الوطني على أساس النموذج التعاوني وحماية حقوق العمال ومصالح الأمة والدولة وبناء جيش وطني قادر على حماية الأمة والدولة. وامتد نشاط منظمته إلى كل من لبنان وسوريا.

أمّا البعث فقد أسسه مسيحي أرثوذكسي ـ يوناني هو ميشيل عفلق وسني، هو صلاح البيطار. كان الاثنان طالبين في جامعة السوربون خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٤؛ وتأثرا كثيراً بالأفكار غير المحافظة لسني الثلاثينات. في عام ١٩٣٩ انضم إليهما علوي هو زكي الأرسوزي. وبعد أن ناضلوا في صفوف عصبة العمل القومي أو في صفوف الحزب القومي السوري أسسوا تنظيمهم الخاص أثناء الحرب. في عام ١٩٤٧ حدد المؤتمر الأول للحزب إطاره السياسي. ولخّص مؤسسوه تفكيرهم بالشعار التالي: «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة». أرادوا قلب كل آليات المجتمع من أجل استنهاض كل الطاقات الكامنة للروح العربية. كانت الاشتراكية وسيلة للوصول إلى ذلك؛ والإسلام مظهر للعبقرية الخالدة للروح العربية لكنه ليس وحياً إلهياً؛ والاستعمار نتيجة لأشكال الضعف القائمة في العالم العربي؛ والعمل السياسي غايته إعادة صياغة المجتمع والثقافة العربيين؛ أمّا الوحدة الشاملة لمختلف الدول العربية في كيان واحد فهي الهدف النهائي. ظهر البعث بمثابة الحركة العروبية الأكثر كمالاً والأكثر علمانية والأكثر وحدوية. حزبٌ من الكوادر والثوريين المحترفين وليس حزباً جماهيرياً؛ تديره قيادة قومية على مستوى العالم العربي وقيادة قطرية على مستوى كل بلد. في عام ١٩٤٧، شكلت القيادتان القومية والقطرية قيادة سورية واحدة.

إلى جانب البعث، قام أكرم حوراني بنشاطه الخاص وجعل من مدينة حماه قاعدة لنفوذه السياسي. وكان في ظل الانتداب قريباً من الحزب القومي السوري الذي بدا له أفضل تنظيم لمواجهة الوجود الفرنسي. في عام ١٩٤٥ أسس «الحزب الاشتراكي العربي»؛ الأمر الذي ترجم اعتناقه للدعوة العروبية وتدعّم ذلك الاتجاه لديه من خلال علاقاته مع ميشيل عفلق. برز الحوراني مع ضابط سوري هو أديب الشيشكلي في النضال ضد الفرنسيين ثم في صفوف القوات السورية النظامية في فلسطين، في شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٤٨ دعم في منطقة حماه نضال الفلاحين الفقراء وأصبح قوة محلية حقيقية. كان أول من أراد تشكيل خلايا في الجيش واستخدم لذلك الكلية العسكرية التي تخرّج الضباط الشباب في حمص.

تأسس «الحزب الشيوعي السوري» في سني العشرينات. في عام ١٩٣٢، سيطر شاب عمره عشرون عاماً ومن أصل كردي هو خالد بكداش على الحزب الذي ساهم بنشاط في

النضال ضد الفرنسيين بالتحالف مع البورجوازية الوطنية. ووسّع نشاطه بعد عام ١٩٤٥ للنضال ضد الامبريالية كلها. كان الحزب نشطاً جداً. وكان نفوذه أكبر لدى المثقفين مما هو عليه في الأوساط العمالية. لكن مجرد وجوده أقلق أكثر فأكثر الأمريكيين الذين حاولوا دخول الحياة السياسية السورية بواسطة جهاز الاستخبارات الأمريكية العامة (السي. أي. إيه). حيث سبق وكانت أحزاب اليمين قد تلقت مساعدة مالية لتحضير انتخابات ١٩٤٧.

ظهر «الأخوان المسلمون» على المسرح السياسي السوري انطلاقاً من عام ١٩٤٤. وأبدوا عداءهم لجميع هذه المذاهب السياسية واعتبروها ذات أصول غربية على الرغم من نضالها ضد الوجود الأوربي. أما أوساط نشاطهم فهي قريبة إلى أوساط التنظيمات الأخرى لكن دورهم ظلّ متواضعاً خلال بداية مرحلة ما بعد الحرب.

في عام ١٩٤٨، بدا نظام الأعيان متماسكاً ورأى في القوى الجديدة مجرد مجموعات صغيرة من المتطرفين. إن الطبقة الحاكمة الراغبة في وضع البلاد على الطريق الليبرالي سياسياً واقتصادياً قللت من قيمة أخطار الظرف السياسي الإقليمي إذ كان أول عمل قامت به بعد الحصول على الاستقلال هو تقليص الجيش السوري وريث القوات الخاصة للشرق في ظل الانتداب، بحيث لم يعد يمتلك سوى قوات شبه رمزية وعتاد يخدم في الاستعراضات أكثر مما يخدم في الدفاع عن البلاد. عندما انفجر النزاع الفلسطيني كان غياب الاستعدادات كاملاً. لكن سوريا دخلت في الحرب بسبب ضغط الرأي العام فيها وحذرها من أطماع جيرانها، مثلها في ذلك مثل بقية البلدان العربية. لم تخض قواتها سوى معارك قليلة وكان نظامها هو أول نظام عربي سيدفع نتائج الهزيمة.

في تلك الفترة، غدت نزعة العداء لأمريكا موضوعاً جديداً في الحياة السياسية. فالدعم الذي أبداه ترومان للحركة الصهيونية ثم لدولة إسرائيل أدّى إلى فقدان الرصيد التقليدي من التعاطف الذي ولّدته نزعة عداء الاستعمار الأمريكية. ذهبت سوريا أكثر من أي بلد عربي آخر في العقوبات ضد الموقف الأمريكي مما أقلق واشنطن وجعلها تخشى حصول اتفاق بين نظام الأعيان والاتحاد السوفييتي. لقد تلقى جهاز الاستخبارات الأمريكية العامة الأوامر للتحرك فيما يخص السياسية السورية. فقام هذا الجهاز باتصالاته في أوساط الجيش وشجّع حسني الزعيم رئيس أركان الجيش، للاستيلاء على السلطة بالقوة، بتاريخ ٣٠ مارس ـ آذار ١٩٤٩.

هكذا لم يؤدِّ إقصاء الفرنسيين والغياب النسبي للبريطانيين إلى تجنب سوريا تدخلاً غربياً جديداً في شؤونها الداخلية.

أصول لبنان:

تتألف الأراضي اللبنانية أساساً من سلسلة جبل لبنان مع وادي البقاع الداخلي والسهل الساحلي الغني مع عدة مدن. استخدم الجبل تاريخياً كملاذ للأقليات الدينية المسيحية، المارونية أو الإسلامية، الدرزية، وللشيعة في جبل عامل في الجنوب. أبدى سكان الجبال عدم خضوعهم إلى هذه الدرجة أو تلك للسلطة العثمانية بفضل الحماية التي أمّنتها لهم الجبال وبفضل مناقبهم القتالية. لقد سيطر العثمانيون على المنطقة بالاعتماد على المدن الساحلية صيدا وبيروت وطرابلس التي يسكنها مسلمون سنّة ومسيحيون ارثوذكسيون ـ يونانيون وبمنحهم حق جباية الضرائب من سكان الجبال للارستقراطية المحلية التي دُعي رئيسها أميراً. استمرت إمارة الجبل من القرن السادس عشر حتى عام 1841. وكانت حدودها متقلبة، إذ كان الأمراء الأقوياء يمدّون سلطتهم على عموم الساحل وكذلك على داخل سوريا، بينما كانت سلطة الأمراء الضعفاء، على العكس، لا تتجاوز حدود الجبل. هيمن الدروز على الجبل حتى نهاية القرن الثامن عشر. واعتباراً من هذا التاريخ أصبح الموارنة أكثر فأكثر عدداً وقوة بفضل قدرتهم على امتصاص التحولات القادمة من أوربا المسيحية. لقد أخذوا مكان الدروز كطائفة لها الأرجحية، الأمر الذي لم يمر دون خلق التوترات.

تجابهت الطائفتان عقب زوال الإمارة عام ١٨٤١ إثر انهيار امبراطورية محمد علي. وبلغ العنف ذروته مع مذابح المسيحيين في عامي ١٨٦٠ ـ ١٨٦١. تدخلّت فرنسا عسكرياً لحماية الموارنة. وفرضت القوى الأوربية مصالحة استمرت حتى عام ١٩١٤ حيث أصبح الجبل ولاية مستقلة ذاتياً ضمن إطار الامبراطورية العثمانية. وكان حاكمها مسيحي ينتمي إلى منطقة أخرى من الامبراطورية تتم تسميته بالاتفاق مع القوى الأوربية؛ ويعاونه مجلس صغير يمثل مختلف طوائف الولاية. كانت تلك بداية الطائفية السياسية.

تطورت المناطق الساحلية، خاصة بيروت، في القرن التاسع عشر بفضل التجارة مع أوربا. فهاجر موارنة الجبل إلى هذه المناطق الجديدة. وشهدت مدن الساحل تعددية طائفية تفوق تعددية مدن الداخل. لكن بقي الانتماء الطائفي المحدد الرئيسي للهوية.

تمثل الطائفة التي كانت تدعى بالمِلّة في الحقبة العثمانية، ظاهرة اجتماعية معقّدة. إنها ليست أمّة، إذ أن اللغة المستخدمة والثقافة الاجتماعية هما سمة عامة مشتركة للطوائف الموجودة في لبنان. لكنها تحل محل الأمة كمصدر للهوية الجماعية. الطائفة، إسلامية كانت أم مسيحية، هي قبل كل شيء ذاكرة مشتركة لمجموعة ما تميزها عن الآخرين. وترجع الأحداث الأساسية في تكونها عامة إلى انقسامات الأزمنة الأولى للمسيحية وللإسلام. يُضاف إلى ذلك تاريخ خاص لمجموعات مختلفة انتج رؤىً متناقضة للعالم.

يمثل عَالَم المدينة المسلمون السنّة الذين قلّ ما يتواجدون في الأرياف. إن المجال السني، القائم على ذكريات الامبراطورية العثمانية حيث كان السنّة يشكلون جزءاً من المجموعة الحاكمة، ينتمي إلى مجمل العالم الإسلامي بل والعربي بصورة خاصة. فالسنّة حساسون جداً للأطروحات التوحيدية للقومية العربية. ويشكل الارثوذكسيون ـ اليونانيون، ورثة بيزنطة، القريبون من السنّة، قسماً من السكان المدينيين الذين لا يجدون أنفسهم بسهولة ضمن الحدود الضيقة للبنان لأن أغلبية طائفتهم تتوزع في عموم سوريا الطبيعية.

يمثل عالم الجبل الدروز والموارنة والشيعة. الدروز موزعون بين لبنان وسوريا وفلسطين. إنهم يشكلون مجموعة صغيرة على الصعيد العددي، لكنهم متضامنون إلى حد بعيد بالرغم من الحدود المختلقة حديثاً. في لبنان، ينتابهم الإحساس بأنهم كانوا ضحايا التوسع الماروني الذي انتزع منهم السلطة وقسماً من أراضيهم. أما الموارنة، فقد قاموا منذ القرون الوسطى باتصالات مع أوربا الكاثوليكية وعرفوا تطوراً ديموغرافياً واجتماعياً وثقافياً شبيهاً بتطور أوربا. إنهم جبليون أصلاً، لكنهم هاجروا إلى المناطق الساحلية، ثم إلى جميع القارات. نزعتهم الوطنية اللبنانية هي قبل كل شيء نوع من التعلق الجسدي بأرض وتراب. بالنسبة للشيعة، الذين يحتقرهم بقية المسلمين، ظلّوا لفترة طويلة سكاناً فقراء تحكم السلطات العثمانية السيطرة عليهم. ويميلون إلى النظر نحو المناطق الشيعية الأخرى، خاصة إلى المدن المقدّسة في العراق، وأبعد من ذلك، في إيران. إذ يحافظ رجال الدين الشيعة منذ عدة قرون على علاقات وطيدة بين المناطق الثلاث.

ينبغي أن يضاف إلى هذه المجموعات الإنسانية ذات الأصل العربي اللاجئون والمهاجرون الأرمن الذين وصلوا في القرن العشرين واستوطنوا في المدن. تتقارب هذه المجموعات السكانية بخصوصيتها الاجتماعية وتتباعد بنفس الوقت برؤيتها للعالم التي هي نتاج قرونٍ من التاريخ المختلف. هنا تكمن كل صعوبة بناء دولة لبنانية، بالمعنى الدقيق للكلمة.

بناء الدولة اللبنانية:

شكّل عام ١٩١٧ لحظة أساسية في تاريخ العلاقات الدولية إذ شهد قيام الثورة الروسية وحلول المبدأ الولسني (نسبة إلى ولسون الرئيس الأمريكي). لقد أرغم الفرنسيون والإنكليز على التخلي عن القواعد التقليدية لإمبريالية القرن التاسع عشر والاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها. في الشرق الأوسط، ماثلت انكلترا، بدعمها الهاشميين، بين قضيتها وقضية القومية العربية واستغلت ذلك للاعتراض على تقسيم المنطقة الذي قالت به اتفاقيات سايكس ـ بيكو. ظهر الفرنسيون شيئاً فشيئاً بمظهر خصوم العروبة والباحثين عن دعم

الأقليات في سوريا ودعم المسيحيين، أصدقائهم التقليديين، في لبنان. ووصل بهم الأمر إلى قبول مطالب الموارنة وخلق لبنان الكبير الذي ضم بالإضافة إلى الولاية العثمانية السابقة كل المنطقة الساحلية من جبل عامل حتى طرابلس وسهل البقاع، أي المساحة التي تتناظر مع أقصى اتساع وصلت إليه الإمارة السابقة. كما أن التفوق العددي للمسيحيين، الحقيقي في الولاية المستقلة، سرعان ما أصبح مشكوكاً فيه إذ لم تعرف البلاد أي إحصاء رسمي للسكان بعد إحصاء عام ١٩٣٢ الذي جاء فيه أن ٤٥,٨٪ من سكان لبنان هم من المسلمين من بينهم ٢٣٪ من السنّة وأن نسبة المسيحيين تبلغ ٥١,٥٪ من مجموع السكان؛ من بينهم نسبة ٢٨,٩٪ من الموارنة.

رفض السنّة، في بداية الانتداب، قيام الدولة اللبنانية وطالبوا بالوحدة مع سوريا، بينما بدأ بعض المسيحيين يرون في لبنان وطناً قومياً لجميع مسيحيي الشرق، على غرار ما فعلته الحركة الصهيونية في فلسطين المجاورة. في سني العشرينات أخذت الطائفية السياسية الحديثة بالتشكل حيث كانت ترمي في البداية إلى حماية المسلمين من السيطرة السياسية الساحقة للموارنة، ثم غيّرت من مدلولها إذ أصبحت تشكل بالأحرى وسيلة يستخدمها الموارنة لمقاومة الصعود الديموغرافي والسياسي للمسلمين.

شرّع الدستور اللبناني في عام ١٩٢٩ لقيام نظام برلماني مستلهم من دستور الجمهورية الفرنسية الثالثة مع تمتع رئيس الجمهورية بسلطات أكبر. لم يجرِ ذكر الطائفية إلا كمرحلة مؤقتة. الميثاق الوطني لعام ١٩٤٣ هو الذي كرّسها؛ وكان ذلك الميثاق بمثابة اتفاق بين مختلف القوى السياسية اللبنانية للوصول إلى استقلال البلاد؛ كما كان ثمرة تحالف بين شخصيتين سياسيتين تمثلان الطائفتين الأكبر عددياً، أي بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السني. يحتوي الميثاق على المبادىء الأساسية الثلاثة التالية:

١ - الاستقلال الشامل للبنان في علاقته مع البلدان الأجنبية كما مع البلدان العربية؛ الأمر الذي يتضمّن الاعتراف النهائي بوجود الدولة اللبنانية من قبل السنّة وبنفس الوقت يتخلّى المسيحيون عن دعم القوى الغربية، وبالدرجة الأولى فرنسا.

٢ - مساواة جميع اللبنانيين مع اقتسام الوظائف العامة تبعاً للأهمية العددية للطوائف، مما يعني أن الطائفية غدت القاعدة التي تتوزع على أساسها جميع الوظائف السياسية والإدارية.

٣ - التأكيد على الوجه العربي للبنان واستعداده للتعاون مع جميع الدول العربية ضمن إطار احترام استقلاله: أي ما يؤكد بنفس الوقت ضرورة التعاون مع جميع الدول العربية ورفض أي اتحادٍ معها.

لقد أولت الاجراءات السياسية في الواقع الملموس الأرجحية للمسيحيين إذ أن انتخاب

النوّاب اللبنانيين يتم على أساس خمسة نواب مسلمين مقابل ستة نواب مسيحيين، كما أن رئيس الجمهورية ماروني ورئيس مجلس الوزراء سني ورئيس مجلس النواب شيعي. ويقوم النظام أساساً على تعاون أعوان كل طائفة لأن رئيس الجمهورية مُنتخب من قبل جميع النواب مما يعطي للمسلمين إمكانية الاختيار بين مختلف المرشحين المسيحيين، كما يتم انتخاب النوّاب على أساس الموقع الجغرافي حيث يكون الناخبون في عدد من الحالات من مختلف الطوائف.

حاول الفرنسيون الاعتراض على ذلك التطور الذي يؤدي إلى وضع حد لانتدابهم، لكن الإنكليز منعوهم من القيام بأي عمل يرمي إلى وقف ذلك التطور. وساهم لبنان في تأسيس جامعة الدول العربية وفي تأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥. وفي ١٣ ديسمبر- كانون أول ١٩٤٦ جلت آخر القوات الفرنسية عن لبنان الذي كان يخضع آنذاك للحكم الثنائي لكل من بشارة الخوري كرئيس للجمهورية ورياض الصلح كرئيس للوزراء.

الملكيات الهاشمية:

التكوّن التاريخي للعراق:

يتناظر العراق مع الولايات العثمانية الثلاث السابقة المتمثلة في ولايات الموصل وبغداد والبصرة التي أهملتها السلطة المركزية طويلاً. ثمّ أراد الباب العالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أن يبسط سلطته على البلاد. لم يكن ذلك العمل بعيداً عن مساعي توسيع المساحات المخصصة للزراعة. وتطلّب ذلك إمكانية إحلال النظام في البلاد وتحضير أعداد هامة من السكان البدو. اتبع العثمانيون سياسة الاعتماد على الأعيان، كما جرى في بقية الولايات العربية؛ إذ كان أولئك الأعيان يسيطرون على جزء هام من السلطة العامة في مناطقهم ويضمنون بنفس الوقت استتباب النظام.

بقيت البنى الاجتماعية ممهورة بأرجحية الإطارات القَبَلية الكبرى حيث كانت بعض التجمعات القبلية تمتلك عدداً من الرجال المسلّحين يفوق عدد مجموع القوات العثمانية المتواجدة في البلاد. أمّا السيطرة في المدن فقد كانت لكبار الملاّك العقاريين والتجار. وكان يوجد بين أفراد هذه الفئة الأخيرة عدد كبير من اليهود والمسيحيين. كانت الطائفة اليهودية كبيرة بشكل خاص في بغداد؛ وتقول ان أصولها تعود إلى هجرة بابل. أغلبية سكان العراق من الشيعة. وإذا كانت العقيدة الشيعية تجد أصولها ومدنها المقدّسة (النجف، كربلاء، الكاظمية) في البلاد، فإن اعتناق السكان العرب للمذهب الشيعي قريب العهد (القرنان ١٨ و١٩) اثر الهجرة الكبير الأخيرة للبدو القادمين من شبه الجزيرة العربية. هذا الأمر

يسمح بفهم التعارض بين المدن المقدَّسة التي تمتلك رجال دين يتواجدون بكثرة حول الجامعات الدينية (أغلبية طلابها وأساتذتها من أصول فارسية) وبين سكان الأرياف الذين لا يخضعون كثيراً لسلطة رجال الدين.

إن عدداً هاماً من السنَّة سكان المناطق الجبلية في الشمال ليسوا عرباً، وإنما هم من الأكراد أو التركمان (يتحدثون اللغة التركية). تمثَّلت السياسة العثمانية في الحد من النزعات الاستقلالية المحليَّة للإمارات الجبلية وإقامة المركزية السياسية. لكن برز في نهاية الحقبة العثمانية وعي كردي خاص بالرغم من التعلُّق بالوحدة الإسلامية التي يرمز لها السلطان ـ الخليفة في اسطنبول. لقد بقيت الحقيقة السياسية متمثِّلة في التعلق بالبنى القبلية التقليدية.

تبدَّت سياسة دمج النخب في الإدارة العثمانية بشكل خاص عبر وجود عدد من الضُّباط من أبناء تلك المناطق في صفوف الجيش العثماني. كان هؤلاء الضباط ينتمون في أغلب الأوقات إلى الطبقات الوسطى المدينية السنية. كما كان يوجد بينهم أكراد وتركمان. لقد تأثروا جميعهم بالتطورات السياسية التي شهدتها الامبراطورية العثمانية انطلاقاً من عام ١٩٠٨.

احتلَّ الإنكليز العراق بصعوبة أثناء الحرب العالمية الأولى. وأعلنوا تحرير العرب من النير العثماني. جاءت المشكلة السياسية الكبرى من الضباط العرب المتواجدين في الجيش العثماني إذ التحق جزء كبير منهم بالهاشميين من أمثال نوري السعيد. وبدا ممكناً أنهم قد لا يقبلون، لحظة التسوية النهائية، دوراً تابعاً في بلادٍ تخضع للسيطرة البريطانية. ولم تكن السلطات الشيعية مستعدة لتحمل نظام تعود السيطرة فيه لغير المسلمين، هذا بالرغم من عدم رضاها الخاص عن النظام العثماني السني. هكذا قامت حركة تمرد رهيبة ضد الإنكليز عام ١٩٢٠.

قرر الإنكليز إقامة انتداب تديره سلطات محلية خاضعة للسلطة الإنكليزية. واختاروا إحلال نظام ملكي بقيادة الملك الهاشمي فيصل المطرود من دمشق من قبل الفرنسيين. رفض رجال الدين الشيعة هذا النظام الذي اعتبروه قريباً جداً من إنكلترا. لكنَّ مقاومتهم سُحقت بالقوة.

أخذت الملكية الهاشمية صيغتها النهائية المتمثلة بنظام شبه برلماني تحكمه أوليغارشية كبار ملَّاكي الأرض السنَّة عموماً يعاونهم بالدرجة الأولى ضباط الجيش العثماني السابقين الذين كان من أهمهم نوري السعيد. كان لهذا الأخير سياسة متناسقة في بناء دولة قوية مرتبطة مع بريطانيا. في عام ١٩٣٠، أبرم معاهدة مع بريطانيا تسمح باستقلال العراق مقابل الحفاظ على القواعد العسكرية البريطانية وتقديم ضمانات حول استثمار النفط. أُعلن الاستقلال عام ١٩٣٢، وكان العراق أول دولة عربية تدخل إلى عصبة الأمم

الحياة السياسية :

كانت الحياة السياسية للدولة الجديدة مضطربة إذ شهد عام ١٩٣٦ أول انقلاب عسكري في تاريخ العالم العربي. جاءت المتاعب من الأقليات المسيحية ومن البدو وخاصة من الأكراد الذين رفضوا الاندماج في إطار دولة عربية. كانت الحياة السياسية معقّدة لا سيما وأن رجال الدين الشيعة كانوا معادين للقومية العربية التي تتماثل في أذهانهم مع إرادة سيطرة السنيين؛ الذين كانوا منقسمين بين أنصار بريطانيا وأنصار القومية العربية الراديكاليين الذين لم يكن يراودهم سوى حلم هز السيطرة البريطانية وتحقيق وحدة كل الأراضي العربية. توقفت السلالة الحاكمة عن لعب دور الحكم منذ عام ١٩٣٩، أي منذ تاريخ وفاة الملك الثاني غازي. إذ كان ابنه فيصل فتىً صغيراً مثَّله عمه عبدالإله الذي غدا وصيّاً على العرش. وكان هذا الوصي يدرك أن مهمته لن تكون أبدية لذلك سعى لدى الإنكليز كي يصبح ملكاً على سوريا في حالة نهاية الانتداب الفرنسي على هذه البلاد.

أصبح العراق في بداية الحرب العالمية الثانية ملجأً لجميع القوميين العرب المعادين لبريطانيا وخاصة الحاج أمين الحسيني الذي هرب إثر قمع الثورة الفلسطينية الكبرى. سمح سقوط فرنسا عام ١٩٤٠ للراديكاليين بأمل الخلاص من الهيمنة الإنكليزية. لذلك اتصلوا، كي يحرروا بلادهم، بألمانيا النازية التي وعدتهم بتقديم دعمها. وكان نوري السعيد ذاته مستعداً للقيام بسياسة كهذه. رفض الراديكاليون اقتراحاته واستولوا على السلطة بمساعدة الجيش في الأول من ابريل ـ نيسان ١٩٤١. نجح الوصي ونوري السعيد في الهرب. وتواجد جميع المنفيين في الأردن.

تشكّلت الحكومة القومية العربية برئاسة سياسي تقليدي هو رشيد عالي الكيلاني. تدخل البريطانيون عسكرياً واستطاعوا إثر حملة قصيرة في شهري ابريل ـ مايو/ نيسان ـ أيار ١٩٤١ احتلال البلاد من جديد. هرب رشيد عالي الكيلاني وأنصاره الرئيسيون إلى إيران. وشهدت بغداد، بعد أن غادرتها السلطات والشرطة، اضطرابات عنيفة تحوَّلت ضد الجالية اليهودية وأودت بحياة مئات الضحايا وتسببت بخسائر مادية كبيرة. في الأول من شهر يونيو ـ حزيران، من نفس السنة، شكَّل الوصي حكومة جديدة. إن الاحتلال البريطاني الثاني وضع حداً لفترة من التدخلات المستمرة للعسكريين في الحياة السياسية استمرت منذ عام ١٩٣٦. وبدأت حقبة جديدة استمرت حتى ثورة تموز ـ يوليو ١٩٥٨، وكانت ممهورة بالسيطرة السياسية لنوري السعيد، أكان في الحكومة أم لم يكن. بعد احتلال إيران من قبل الإنكليز والسوفييت، تمّ إلقاء القبض على اللاجئين العراقيين في تلك البلاد الذين لم ينجحوا في الهرب إلى تركيا مثل الحاج أمين الحسيني ورشيد عالي (اللذين التجآ فيها بعد إلى ألمانيا) وسُجنوا في روديسيا ثم سُلِّموا للسلطات العراقية التي قدمتهم إلى محاكم عرفية حيث أعدم

الكثيرون منهم وصدرت بحق الآخرين أحكاماً في السجن لفترات طويلة.

أنهى الاحتلال البريطاني الثاني الاستقلال الممنوح عام ١٩٣٢. وكما حدث في مصر، لم تصمد المصالحة المتمثلة في محاولة إطالة عمر الامبراطورية بواسطة المعاهدات أمام امتحان الحرب العالمية الثانية. إذ حاولت النخب العربية الحاكمة التحرر من الهيمنة البريطانية بنفس الطريقة التي تخلّصت بها من العثمانيين أثناء الحرب العالميّة الأولى، وذلك بالالتجاء إلى قوة أخرى. لكن فشلها حتّم عليها التعاون مع القوة الامبريالية البريطانية مما أضعف نفوذها على المجتمع العربي.

بيَّن قيام العراق جيداً أهمية العمل السياسي للنخبة العربية المنحدرة من الإدارة العثمانية وحدود ذلك العمل. لقد نجحت تلك النخبة في تأسيس دولة في مجتمع متنافر تماماً وزوّدتها بأيديولوجيا تتجاوز إطارها. بنفس الوقت أدّت الصراعات الداخلية لتلك النخبة، والتي كانت تعبّر غالباً عن حزازات شخصية، والالتجاء إلى قوة أجنبية من أجل تحقيق الأهداف السياسية، إلى هشاشة السلطة السياسية. بل والأخطر من هذا، إن المحافظة على الفروق الاجتماعية الكبيرة والانقسامات الطائفية مع غياب الإرادة الحقيقية لمحاربة الآثار السلبية لذلك سيؤدي إلى الخراب السياسي لتلك النخب وللخطر الدائم المتمثل في غياب استقرار الدول التي كونتها.

لم تستمر طويلاً محاولة اللبررة السياسية التي دعا لها الوصي منذ نهاية عام ١٩٤٥ وسمح على أساسها بتشكيل الأحزاب السياسية. هاجمت المعارضة تلك السياسة بشدة بينما كان الحزب الشيوعي السري والقوي نسبياً يقلق السلطات. إذ نظّم اضرابات عام ١٩٤٥ خاصة في قطاع الصناعة النفطية. كان القمع قاسياً وواجه قادة الحزب الشيوعي حكماً بالموت تمّ تخفيفه في نهاية عام ١٩٤٦ إلى أحكام بالسجن لفترات طويلة. أمِلَ الوصي بالحصول على شعبية كبيرة بالتفاوض حول معاهدة تحالف مع بريطانيا، فأبعد نوري السعيد عن السلطة وكلّف حكومة جديدة يرأسها شيعي بالاتصال مع البريطانيين. أدّت المفاوضات إلى توقيع معاهدة بورستموث بتاريخ ١٥ يناير ـ كانون الثاني ١٩٤٨. التزم البريطانيون بموجبها بإجلاء قواعدهم العسكرية بينما تعهّد العراقيون بمتابعة تنسيق نشاطاتهم العسكرية في ميادين التكوين والعتاد مع الجيش البريطاني الذي يستطيع احتلال القواعد العسكرية من جديد في حالة نشوب حرب. استمرت المعاهدة الجديدة حتى عام ١٩٣٧ بينما لم يستمر العمل بالمعاهدة القديمة إلا حتى عام ١٩٥٧.

إن معاهدة بورستموث أدّت إلى دوام الوجود البريطاني، بالرغم من أنها شهدت تحسناً ما بالقياس إلى بنود اتفاقية ١٩٣٠. هزّت البلاد طيلة النصف الثاني من شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٤٨ مظاهرات عنيفة أو انتفاضات أسفرت عن مئات الضحايا. اضطر الوصي

للتخلي عن معاهدة بورستموث وأبقى على معاهدة ١٩٣٠ . واستدعى نوري السعيد لتشكيل حكومة من جديد. لم يكن بمستطاع الملكية العراقية إلا أن تنتهي إلى حكومة تسلطية لا ترتكز على أية قاعدة شعبية حقيقية بينما كانت المعارضة الراديكالية تستعيد ثقتها بعد قمع الحرب العالمية الثانية.

من شرق الأردن إلى الأردن:

شكّلت إمارة شرق الأردن النتيجة الوحيدة التي أسفرت عن قيام دولة مستمرة ولّدها التمرد العربي لعام ١٩١٦ . ففي نهاية الحرب العالمية الأولى كان الشرق الأدنى المتوسطي مقسّماً إلى مناطق احتلال عسكري حيث كان الفرنسيون والإنكليز يسيطرون على السواحل بينما يهيمن الهاشميون على المناطق الداخلية. وكانت المنطقة العربية منقسمة عمودياً بخط التقسيم الفرنسي ـ الإنكليزي المحدَّد في اتفاقيات سايكس ـ بيكو. كما طرح سقوط المملكة العربية التي كان يرأسها فيصل تحت ضربات الفرنسيين في شهر يوليو ـ تموز ١٩٢٠ مسألة مصير المناطق الواقعة شرق نهر الأردن. وفي الوقت الذي كان فيه فيصل يفضل التفاوض مع الإنكليز للوصول إلى تسوية ستقوده فيما بعد إلى التربع على عرش العراق، انتهز أخوه عبدالله فرصة الوضع القائم كي يجمع أنصار الهاشميين في شرق الأردن.

وُلد عبدالله، الابن الثاني للشريف حسين، في مكّة عام ١٨٨٢ . وفي عام ١٨٩١ تمَّ إرساله مع بقية أفراد عائلته إلى اسطنبول ليكون تحت الحراسة المباشرة للسلطان ـ الخليفة العثماني. لقد تلقّى تربية عثمانية كاملة خاصة في أدب العالم الإسلامي وتاريخه. وفي عام ١٩٠٨ تمَّ تكليف الشريف حسين بإمارة مكّة، إثر قيام ثورة تركيا الفتاة. وكان عبدالله نائباً عن مكّة في البرلمان العثماني في الفترة الواقعة ما بين ١٩١٠ و١٩١٤ . حارب فيصل طيلة الحرب العالمية الأولى في الصحراء السورية. بينما قاد عبدالله عمليات في الحجاز حاصر أثناءها المدينة التي كانت ترابط فيها حامية عسكرية تركية هامة.

أمِل عبدالله بالحصول على عرش العراق الذي أُعطي لأخيه. في نهاية الحرب هدد بالهجوم على الفرنسيين في سوريا. كان هؤلاء يتمتعون بتفوق عسكري ساحق وقد يجازفون في الدخول إلى منطقة النفوذ الإنكليزي التي حددتها اتفاقيات سايكس ـ بيكو. كذلك كان البريطانيون يفضلون الوصول إلى اتفاق مع عبدالله الذي غدا أميراً لشرق الأردن ضمن إطار الانتداب البريطاني. ويبدو أن تشرشل وعده بأن إنكلترا ستدعمه لاحقاً في حال ترشيحه لعرش سوريا.

كان شرق الأردن منطقة فقيرة جداً عام ١٩٢١ ؛ يبلغ عدد سكانه تقريباً حوالى ٢٢٠,٠٠٠ نسمة نصفهم من البدو الرحّل إلى هذه الدرجة أو تلك. وكانت أهميته الحقيقية

تكمن في كون أن سكة حديد الحجاز، أهم خط حديدي في المنطقة، تمر به، وأنه مجاورٌ لفلسطين. طالبت الحركة الصهيونية بهذه الأرض على اعتبار أنها تشكل جزءاً من أرض فلسطين. تردد الإنكليز عدة سنوات ومنعوا الهجرة اليهودية إلى تلك المنطقة. وفي عام ١٩٢٨ قرروا الفصل الكامل بين شرق الأردن وفلسطين. إذ كان مفروضاً أن تصبح الإمارة دولة حقيقية بينما تبقى فلسطين تحت إدارة الانتداب. احتج زعماء الصهاينة بقوة ضد ما اعتبروه بمثابة اقتطاع قسم من الأرض التي يطالبون بها. كان المنطق الذي اتبعه الإنكليز مشابهاً لذلك الذي عمل به الفرنسيون عندما أوجدوا لبنان المستقل عن سوريا عام ١٩٢٠.

كان شرق الأردن، ذو الأهمية الاستراتيجية خاصة، يعيش بصورة كاملة على المساعدة التي تقدمها له بريطانيا كل عام. وأفهم الإنكليز عبدالله أن مصيره يرتبط بإرادتهم السياسية. إذ بيَّن استيلاء السعوديين على الحجاز في عامي ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥ بأن سلطة الهاشميين معرَّضة للانهيار بسهولة بدون الدعم البريطاني. تابع ابن سعود المطالبة بمنطقة العقبة على اعتبارها تشكل جزءاً من الحجاز سابقاً مما يضعف أكثر الدولة الصغيرة المهددة من الصهاينة في غربها. تألَّم عبدالله، الذي لعب دوراً سياسياً كبيراً قبل عام ١٩٢٠، من تقلص نفوذه إلى ذلك الموقع الثانوي المتمثل بأمير شرق الأردن فعقد النيَّة بنفس الوقت على استعادة الحجاز من السعوديين والحصول على عرش سوريا. كان عبدالله شخصية سياسية واقعية؛ وقد أدرك القوة المتنامية للحركة الصهيونية وأبدى استعداده للتشدد في موضوع الهجرة والاستقلال الذاتي السياسي مقابل دعم محاولاته السياسية خاصة احتمال مد سلطته لتشمل فلسطين. تابع الصهيونيون الذين كانوا يريدون دولة يهودية وليس مجرد استقلال ذاتي ضمن إطار الدولة الهاشمية اتصالاتهم به لاعتقادهم أنهم يستطيعون بذلك إنشاء مستعمرات للسكان اليهود داخل شرقي الأردن.

نتج عن هذا الوضع أن انقسمت الحركة القومية العربية في فترة ما بين الحربين بين أنصار الهاشميين وخصوم لهم. جمع صف الخصوم أنصار قيام كيان فلسطيني مثل مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وأنصار قيام جمهورية سورية كما كان يتمنَّى أغلب رجال السياسية السوريين. دعمت السعودية ومصر هؤلاء الخصوم بدافع الخشية من تعاظم قوة الهاشميين.

بدأت أهمية شرق الأردن تزداد انطلاقاً من سني الثلاثينات مع زيادة حجم قواته المسلَّحة التي كان يشرف عليها ضباط بريطانيون ويقودها ضابط شهير هو غلوب باشا. لقد غدا ذلك الجيش الصغير عبر تجنيده البدو وتدريبه الممتاز ونظامه الحديدي وعتاده الجيد أهم قوة عسكرية في المنطقة؛ وأخذ تسمية الفيلق العربي. برزت شهرته أثناء إعادة احتلال العراق عام ١٩٤١. وكان يشكل داخل الإمارة دولة ضمن الدولة وأحياناً الدولة ذاتها. بدا للجميع بمثابة الأداة الطيِّعة في خدمة السياسة البريطانية. مع ذلك، لم يُظهر المحافظون

البريطانيون استعداداً خاصاً لدعم طموحات عبدالله. ثمّ جاء التبدل السياسي البريطاني مع وصول العمال في السلطة عام ١٩٤٥ حيث جعلوا من عبدالله قطب سياستهم الشرق أوسطية. ونال اللقب الذي منحه له الدبلوماسيون الإنكليز والمتمثل بـ «الملك الصغير الذي نصّبه بوڤان ـ وزير خارجية بريطانيا آنذاك».

بقي شرق الأردن حليفاً وفياً للإنكليز ومطرحاً للسلام في الشرق العربي الذي كانت تعج به حركات الاحتجاج ضد المواقع الإنكليزية. في عام ١٩٤٦، تمّ توقيع معاهدة جديدة منحت الاستقلال لشرق الأردن مع تمتع الإنكليز بإمكانية التصرف كما يشاؤون بالمنشآت العسكرية للبلاد التي كانت مرتبطة بكل الأحوال، بمساعدتهم المالية. رفضت الولايات المتحدة قبول شرق الأردن في منظمة الأمم المتحدة؛ تحت ضغط الحركة الصهيونية التي لم تكف عن المطالبة به. واتخذ الاتحاد السوڤييتي نفس الموقف الأمريكي لأنه لم يكن ليستاء من التضييق على حليف وفي إلى ذلك الحد لبريطانيا. نال عبدالله لقب الملك الجليل إثر توقيع معاهدة ١٩٤٦ وتبنّى انطلاقاً من عام ١٩٤٧ تسمية الأردن للدلالة على بلاده. لم يشع استخدام ذلك التعبير الذي يبيّن جيداً مطامع الملك حيال فلسطين إلاّ انطلاقاً من عام ١٩٤٩ وأصبح استخدامه إجبارياً في عام ١٩٥٠ حيث كان يبلغ عدد سكان الأردن ٤٧٠٠٠٠ نسمة أي أكثر من ضعف ما كان عليه عددهم في عام ١٩٢١.

شبه الجزيرة العربية:

التشكّل التاريخي للعربية السعودية:

تختلف آلية تشكل دول شبه الجزيرة العربية عن دول الهلال الخصيب. فالإرث العثماني أقل وطأة والمنشأ البدوي أكثر فاعلية. وتختلط في المناطق الساحلية التقاليد البحرية القديمة مع نمط الحياة البدوي. أمّا المدن الكبيرة فموجودة في الحجاز، حيث المدينتان المقدستان مكّة والمدينة، وفي اليمن.

شهد القرن الثامن عشر حركة إصلاح إسلامي صارمة (طهرية) دعا لها رجل دين هو محمد بن عبدالوهاب. تجذّرت هذه الدعوة التي تعوّد الأوربيون على دعوتها بالوهابية في منطقة نجد مركز شبه الجزيرة العربية. تولّى آل سعود الكثيرو العدد قيادة تلك الحركة واستخدموها من أجل تأسيس دولة جديدة لهم. استطاعت هذه الدولة السعودية الأولى أن تسيطر على القسم الأكبر من شبه الجزيرة بما في ذلك المدينتين المقدّستين. فلم يكن من العثمانيين الذين كان قد أقلقهم ذلك التحرك المعارض الديني والعسكري إلاّ أن استنجدوا بوكيل الملك في مصر محمد علي لمحاربته. فقام المصريون ما بين ١٨١١ و١٨١٨ بحرب

ضروس دمَّروا فيها الجزء الأكبر من قوة السعوديين وأعادوا حكم الهاشميين إلى مكَّة.

نجح السعوديون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في إعادة بناء دولة ثانية أصغر من الأولى في وسط الجزيرة العربية وجعلوا الرياض عاصمة لها. كانت قبائل الشمال، الحليفة للعثمانيين، من ألدِّ خصومهم وشكَّلت خطراً كبيراً عليهم. إذ دمَّرت في نهاية القرن الدولة السعودية الثانية ونُفي آل سعود إلى الكويت التي كانت آنذاك محميّة بريطانية.

ما كان لقضية آل سعود أن تقوم لها قائمة لولا وجود شخصية استثنائية على رأس العائلة، تمثَّلت في عبدالعزيز، الذي يعرفه الغربيون أكثر تحت اسم ابن سعود. بدأ عبدالعزيز مع بعض رفقائه بالاستيلاء على أرض أجداده ونجح بعد ملحمة استمرت ثلاثين عاماً في بناء دولة جديدة أخذت اسم المملكة العربية السعودية. وحَّد عبدالعزيز قسماً كبيراً من شبه الجزيرة العربية تحت سلطته وطرد الهاشميين من الحجاز في ١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، دون أن يتعرض للإنكليز.

بدت البلاد فقيرة جداً في تلك الفترة، إذ كان دخلها يقتصر على الضرائب المفروضة على حجاج مكَّة وعلى المساعدات البريطانية. وفي مطلع سني الثلاثينات قدَّم عبدالعزيز تنازلات كبيرة لشركات أميركية للتنقيب عن النفط. لم يصبح الريع النفطي مهماً إلا بعد الحرب العالمية الثانية. إذ شهدت الدولة السعودية في البداية أزمة مالية مستمرة تمَّ حلها بفضل الحقوق التي تدفعها الشركات الأمريكية ثم بفضل المساعدة المباشرة للحكومة الأمريكية التي وافقت على منح العربية السعودية قرض مساعدة أثناء الحرب العالمية الثانية. ظهرت السعودية في ذلك الشرق العربي، الذي تسيطر عليه انكلترا بعد زوال النفوذ الفرنسي عام ١٩٤٥، بمثابة الحليف الكبير للولايات المتحدة؛ الأمر الذي تمَّت ترجمته باللقاء الشهير بين عبدالعزيز وروزفلت عام ١٩٤٥.

ظهر النظام السعودي كنظام إسلامي وبدوي بنفس الوقت. فالإسلام الصارم للوهابيين هو دين الدولة الرسمي التي لا تعترف بأي دستور آخر غير القرآن. كما يتم بالكاد قبول وجود الشيعة الذين يُنظر إليهم كهراطقة. لكن النظام السياسي يشكل أقلمة بارعة للمجتمع البدوي مع الحداثة. استخدم عبدالعزيز تعدد الزوجات كأداة للسلطة. فكل قبائل شبه الجزيرة تمثَّلت في حريمه؛ فأبناؤه العديدون يمثِّلون بنفس الوقت آل سعود من جهة أبيهم وبقية القبائل من جهة أمهاتهم. وتعود السلطة الحقيقية لآل سعود عامة أكثر مما تعود للحاكم نفسه. إذ يحتل الأمراء والعائلات القبلية الكبرى المراكز الأساسية في الدولة. وتلعب الأنساب دوراً هاماً كأداة للسلطة والملك مدعو للاهتمام بكل شكاوى رعاياه.

تسوَّى مسألة الخلافة على العرش تبعاً لقانون السن، أي أن العرش يعود للأكبر سناً

من سلالة عبدالعزيز. كان يساعد عبدالعزيز في حكم البلاد ابنه سعود الوريث المباشر له والذي أبدى شجاعة كبيرة أثناء حرب تأسيس المملكة لكنه كان قليل الموهبة سياسياً؛ كما كان يساعده أيضاً ابنه الثاني فيصل الثاقب الذهن والمكلّف منذ سني العشرينات بالعلاقات الخارجية للمملكة مما أعطاه تجربة سياسية كبيرة بفضل أسفاره العديدة إلى أوربا والولايات المتحدة.

كان الهاشميون في شرق الأردن والعراق الأعداء التقليديين لآل سعود. فاعتمدت العربية السعودية على مصر من أجل الوقوف في وجه طموحاتهم ودعمت أنصار الدعوة العروبية في سوريا ولبنان وفلسطين، المعادين للهاشميين.

بقية دول شبه الجزيرة العربية:

كانت اليمن هي البلد الحر الوحيد من السيطرة الأجنبية عام ١٩٤٥. كان يقود هذه البلاد أمام من الطائفة الزيدية تمرّس في النضال ضد السيطرة العثمانية التي زالت نهائياً أثناء الحرب العالمية الأولى. بقيت البلاد مغلقة أمام النفوذ الأجنبي ودخلت في خلاف حدودي مع السعودية اثر نزاع مسلّح في سني الثلاثينات. كما بقي نفوذ الدولة ضعيفاً بالرغم من التراث المديني الطويل؛ فالواقع القبلي حافظ على سيطرته. إذ غدا الامام حكماً بين القبائل أكثر مما هو سيد لعموم البلاد. لكن انفتحت البلاد تدريجياً على الحياة العربية والدولية اعتباراً من عام ١٩٤٥، الأمر الذي لم يمنع الحاكم من المحافظة على حذره الكبير حيال التأثيرات القادمة من الخارج.

كانت بقية أراضي شبه الجزيرة العربية خاضعة للسيطرة الإنكليزية. وكان ذلك نتيجة لتقدم امبراطورية الهند نحو الغرب في القرن التاسع عشر بحجة الدفاع عن طريق الهند. ودفع النضال ضد محمد علي الإنكليز إلى الإقامة في عدن وإلى أن يُخضعوا قبائل الداخل لنفوذهم. هكذا انقسمت اليمن إلى شطرين: شطر جنوبي يسيطر عليه الإنكليز وشطر شمالي مستقل بقيادة الإمام. لقد بقي الوعي القَبَلي هو إطار الحياة المسيطر في جنوب اليمن بالرغم من الانفتاح الذي يشكله ميناء عدن على العالم الخارجي.

أما بقية دول المنطقة، من سلطنة عُمان إلى إمارات الخليج، فقد خضعت بأشكال مختلفة للحماية البريطانية. كان نظام الحماية هذا مطبَّقاً بقدر كبير من المرونة بحيث يترك للحكام المحليين تسيير أمور السياسة الداخلية بينما يحتكر البريطانيون التمثيل الخارجي. وكان ذلك الوضع مقبولاً لا سيما وأن الوجود البريطاني يشكل ضماناً في وجه المطامع الحدودية للسعوديين والإيرانيين والعثمانيين ثم لمن جاء بعدهم أي العراقيين، حيث كان كل هؤلاء يطالبون بأراضٍ تابعة لإمارات الخليج.

كانت البنى القبلية تسود في منطقة النفوذ البريطاني تلك، لكن كان نمط الحياة يتوجه صوب البحر. فأهل الخليج هم بحّارة أساساً تاجروا منذ قرون مع الهند ومع العالم الإيراني (الأمر الذي سهّل اندماجهم مع النظام البريطاني). كان الاقتصاد يعتمد في فترة ما بين الحربين على صيد اللآلىء الذي كان يتم في ظروفٍ قاسية للغاية (مات الكثير من البحارة غرقاً أو تعرّضوا لحوادث خطيرة أثناء غطسهم). إن تطوير زراعة اللآلىء، خاصة في اليابان، خرّبت في مطلع سني الثلاثينات ذلك النشاط الحيوي للخليجيين. وشهدت بلدان الخليج عندئذ أزمة اقتصادية حادة بدأوا بالخروج منها منذ عهد قريب مع بداية استثمار النفط. لم يصبح الازدهار الذي جلبته العائدات النفطية حقيقة واقعة إلا في مطلع الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. ذلك الازدهار الذي أدّى إلى تحولات اجتماعية وثقافية كبيرة. ولعبت الكويت دوراً رائداً في ذلك التطور وأحرزت سبقاً على بقية الإمارات يقدّر بجيل تقريباً.

أمّا سلطنة عُمان، الدولة الوحيدة التي تمتلك مساحات واسعة وزراعة تستحق هذا الإسم، فإنها تشهد تنظيماً سياسياً ونمط حياة شبيهين إلى درجة كبيرة مع ما يناظرهما في اليمن الشمالي. لكن اندماجها في الحياة السياسية العربية والدولية سيأتي متأخراً عنه في اليمن.

تطور المسألة النفطية:

شكّل الشرق العربي موطناً ممتازاً للذهب الأسود في القرن العشرين. لقد كانت هذه المنطقة من العالم مسرحاً للمنافسات الدولية منذ مطلع القرن الماضي. وضمن هذا السياق التنافسي جددت المسألة النفطية تماماً الرهانات وزادت من فرص المجابهة. إذ أضيف الصراع من أجل السيطرة على أكبر المخزونات الدولية النفطية في العالم إلى الجيوبوليتيكا التقليدية القائمة على طريق الهند والسيطرة على الأماكن المقدّسة للديانات التوحيدية. وإذا كانت هذه المنطقة قد أصبحت حيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي لما بعد ١٩٤٥، فإن البنى المكرّسة للاستثمار النفطي كانت قائمة في ذلك التاريخ، الأمر الذي يستدعي بالضرورة تقديم نبذة تاريخية عن آليات تواجدها في الشرق الأوسط.

فترة الشركات الكبرى:

كان النفط يستخدم أساساً في نهاية القرن التاسع عشر لتغذية المصابيح العاملة على الوقود. وأدّى وجود بدائل كثيرة منها الكهرباء التي يتطور استخدامها إلى اعتبار النفط منتوجاً مربحاً ذا قيمة استراتيجية ضئيلة. كان المنتجان الأساسيان آنذاك هما الولايات المتحدة

وروسيا القيصرية. لكن تبدل الوضع جذرياً اثر الانتقال من استخدام الفحم في المراجل إلى استخدام المازوت في قطاع البحرية الحربية. وغدا استخدام الفحم بمثابة نقطة ضعف كبيرة في سياق المنافسات البحرية، خاصة بين بريطانيا وألمانيا الامبريالية. لم تكن هاتان القوتان اللتان تمتلكان احتياطات هائلة من الفحم تنعمان بوجود النفط في الأراضي التي تسيطران عليها. هكذا وجدت إنكلترا نفسها، وهي سيدة البحار منذ القرن الثامن عشر ومالكة أول أسطول حربي في العالم، تعاني من نقطة ضعف كبيرة ومن التبعية للولايات المتحدة وروسيا. لذلك توجب عليها أن تتحرر، مما ولّد لديها رغبة السيطرة على مصدر مستقل للإنتاج النفطي. توجهت أولاً صوب بلاد الفرس حيث لها مصالح تجارية هامة؛ وكان قد تمّ اكتشاف النفط بها عام ١٩٠٨. وفي عام ١٩٠٩ انشئت شركة لاستثماره هي الشركة الإنكليزية ـ الفارسية للنفط. وفي عام ١٩١٤ أصبحت البحرية البريطانية، بتحريض من تشرشل، مالكة لأكبر نسبة من أسهم تلك الشركة. بقيت إيران المنتج الوحيد للنفط في الشرق الأوسط حتى عام ١٩٢٧؛ ولكن سمح وجود النفط في تلك البلاد بافتراض وجوده أيضاً في بقية بلدان المنطقة.

اهتمت ألمانيا، التي تعاني من نفس احتياجات إنكلترا للنفط، بإمكانيات الامبراطورية العثمانية انطلاقاً من امتيازها في إنشاء سكة حديد بغداد. كان ينقصها رؤوس الأموال وكانت المنافسة قوية بحيث أصبح اللجوء إلى تشكيل شراكة دولية أمراً ضرورياً. في عام ١٩١٢ أنشئت شركة جديدة هي شركة النفط التركية التي تلقت الوعود باحتكار استثمار النفط في الامبراطورية العثمانية. توزع رأس مال تلك الشركة، بعد أحداث طارئة، بين ثلاثة شركاء كبار تمثلوا ببنك ألماني وبالشركة الإنكليزية ـ الفارسية للنفط وبشركة رويال دوتش. ثم التحق بهم بنك أرمني هو بنك «غولبنكيان» الذي كان يمتلك عدة امتيازات. شل هي شركة إنكليزية ـ هولندية بدأت أعمالها باستثمار النفط في مناطق الهند الهولندية الجديدة (أندونيسيا حالياً). أثار الوجود الهولندي الكثيف حذر الحكومة البريطانية من تلك الشركة. واضطرت ألمانيا أثناء الحرب أن تترك أسطولها بدون نشاط نسبياً بسبب حاجتها للتزود بالوقود. لقد حصلت فرنسا في قمة ڤرساي على حصة ألمانيا في الشركة التركية للنفط. واضطرت الحكومة الفرنسية على أن تهتم مباشرة بالمسائل النفطية لضرورات عسكرية إذ استطاع الجيش الفرنسي أن يصمد في معركة ڤردان بفضل المرور المستمر للشاحنات عبر «الطريق المقدّس» الشهير. إن زيادة استخدام العربات الآلية من كل الأصناف عاظم من الأهمية الاستراتيجية للنفط، بالرغم من أن هذه المادة قد تكون هامشية بالقياس إلى مصادر الطاقة الأخرى. وبما إن فرنسا كانت خاضعة مباشرة للواردات النفطية التي تزودها بها الشركات الأنكلو ـ سكسونية الكبرى، اتبعت الحكومة الفرنسية سياسة موجّهة ترمي إلى

تحرير البلاد تدريجياً من تلك التبعية. فأسست الشركة الفرنسية للنفط التي تسيطر الدولة على رأس مالها من أجل استثمار نفط الشرق الأوسط.

كانت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي لتزويد البلدان بالنفط طيلة الحرب العالمية الأولى. وخشيت عند نهاية الحرب الاستنزاف السريع للاحتياطي النفطي الأمريكي وأظهرت عداءها لمحاولة احتكار نفط الشرق الأوسط من قبل الفرنسيين والإنكليز. كما طالبت باسم نظام «المجال المفتوح» بمشاركة الشركات النفطية الأمريكية الكبرى الخمس المتمثلة في: الشركة العامة للنفط في نيوجرسي والشركة العامة للنفط في كاليفورنيا وشركة سوكوني فاكوم للنفط وشركة نفط الخليج وشركة تكساكو للنفط. نتجت الشركات الثلاث الأولى من تفكك شركة نفط روكفلر العامة عام ١٩١١ اثر صدور قانون منع قيام الاحتكارات الكبيرة (التروستات). لم تستطع هذه الشركات كلها قبول فكرة أن تُحرم من منطقة الإنتاج الجديدة لا سيما وأن قسماً كبيراً من استثمار النفط في الأراضي الأمريكية يتم من قبل شركات صغيرة مستقلة وأن ميدان عمل الشركات الكبيرة هو تحديداً الخارج. وبعد سنوات طويلة من المفاوضات والضغوطات السياسية تخلّت الولايات المتحدة عن مقولة «المجال المفتوح» مقابل مساهمة شركاتها باستثمار نفط أراضي الامبراطورية العثمانية السابقة.

بُدىء عام ١٩٢٧ بإنتاج النفط في العراق. وفي عام ١٩٢٨ تحولت شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق وتوزع رأس مالها بصيغة ترضي جميع المطالب إذ حازت كل من الشركة الإنكليزية ـ الفارسية للنفط وشركة شل والشركة الفرنسية للنفط على ٢٣,٧٥٪ من الأسهم بينما حصل اتحاد خمس شركات أمريكية من بينها شركة نفط نيوجرسي وموبيل وشركة نفط الخليج على ٢٣,٧٥٪ أيضاً؛ واحتفظ بنك «غولبنكيان» لوحده بـ ٥٪ من الأسهم مما أعطاه تسمية «السيد ٥٪». كانت تعمل آنذاك في الشرق الأوسط شركتان هما الشركة الإنكليزية ـ الفارسية للنفط وشركة نفط العراق. أمّا على المستوى العالمي فقد كانت هناك شركتان فقط تستطيعان منافسة الشركات الأمريكية الخمس الكبرى. هاتان الشركتان هما الشركة الإنكليزية ـ الفارسية للنفط وشركة شل. دُعي مجموع هذه الشركات بـ «الأخوات السبع».

نجحت انكلترا في تحقيق هدفها المتمثل في الحصول على مصدر مستقل للتزود بالنفط. لقد تمّ داخل إطار شركة نفط العراق توقيع اتفاق سُمي باتفاق «الخط الأحمر» يقضي بمنع الشركات الأعضاء من استثمار النفط من جانب واحد داخل المجال الجغرافي للامبراطورية العثمانية سابقاً مع استثناء الخليج العربي والكويت من هذه المنطقة التي تضم، على العكس، المملكة العربية السعودية مستقبلاً. لم يكن هذا الاتفاق يخص الشركات غير الأعضاء.

شهدت سنوات العشرينات ومطلع الثلاثينات زيادة في العرض بالقياس إلى الطلب. لذلك عارضت شركة نفط العراق والشركة الإنكليزية ـ الإيرانية للنفط (التي حلّت محل الشركة الإنكليزية ـ الفارسية للنفط) تطوير استثمار النفط في مناطق جديدة. ورفضت المشاركة في عمليات التنقيب في السعودية واكتفت بمساهماتها في الخليج والبحرين والكويت حيث اكتشف النفط في سني الثلاثينات. لقد أخلت المكان لشركات أمريكية ليست أعضاء في شركة نفط العراق.

حصلت شركة نفط كاليفورنيا منذ عام ١٩٣٣ على امتياز في السعودية ثم التحقت بها شركة تكساكو عام ١٩٣٦. أدّت هذه المشاركة إلى قيام الشركة العربية الأمريكية للنفط (أرامكو) التي احتكرت استثمار النفط في السعودية. هكذا تواجدت الشركات الأمريكية الخمس في الشرق الأوسط. فالشرق الأوسط هو ميدان استثمار هام بالنسبة «للأخوات السبع» وللأخت الصغرى الأخيرة المتمثلة في الشركة الفرنسية للنفط. إذ لا يوجد في الشرق الأوسط شركات صغيرة «مستقلة»، على عكس ما هو قائم في الولايات المتحدة. لكن ظلّ الإنتاج الشرق أوسطي هامشياً إذ لم يكن يبلغ سوى ١٥,٨١ مليون طن من النفط سنوياً عام ١٩٣٩ إلى جانب ١٦٨ مليون طن في الولايات المتحدة و ٢٧٨ مليون طن في الاتحاد السوفييتي بنفس السنة.

تنظيم السوق النفطية:

تستدعي الصناعة النفطية استثمارات كبيرة خاصة في مرحلة استخراج النفط. فعمليات الحفر تكلف غالياً ولا بد من القيام بعدد كبير منها قبل الوصول إلى حقل نفط مربح اقتصادياً. كما تتطلب التجهيزات الأساسية للنقل (أنابيب، محطات ضخ نهائية، ناقلات نفط) رؤوس أموال كبيرة خاصة إذا كان القسم الأساسي من الإنتاج مخصصاً للتصدير. وحدها الشركات الكبرى تستطيع الدخول في التزامات بهذا الحجم. صحيحٌ القول بأن قسماً هاماً من الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم به شركات صغيرة مستقلة لكن ثمن النفط أغلى والجزء المكرَّس منه للتصدير أكبر.

بالمقابل يتوجه نفط الشرق الأوسط أساساً نحو السوق الأوربية حيث يدخل في منافسة مع النفط الأمريكي. وتغطي الامتيازات الممنوحة في الشرق الأوسط ما بين ٢٠٪ إلى ١٠٠٪ عامة من أراضي الدولة المعنية. وتتراوح مدة الامتياز بين ٦٠ و ٩٤ سنة. استفادت الشركات الأمريكية الكبرى من ذلك كي تجمِّد استثمار مصادر قسم هام من البلاد وركَّزت جهودها على الحقول الأكثر مردودية اقتصادياً ومنعت المنافسة. يتضمن الامتياز ضريبة سنوية تقدَّر بحوالي ١٢٪ من قيمة الإنتاج. يُضاف إلى ذلك عامة أجرة سنوية. وبما أن الأمر كان يتعلق

في تلك الحقبة ببلدان ذات اقتصاد تقليدي فإن الشركات النفطية أصبحت سريعاً دولاً داخل الدول وبنت شبكة من الطرق ومن المستوصفات الطبية والمدارس التقنية المكلّفة بتكوين العاملين المؤهّلين، بل وبنت مدناً حقيقية. سيتبوأ مناصب المسؤولية كلها غربيون قدموا من بلدانهم. هكذا أعيد إذن إنتاج نمط الشركة العامة لقناة السويس مما جعل الشعور القومي المحلّي يعاني من ذلك الوجود الأجنبي المكثّف.

لا شك أن كلفة الإنتاج أقل بكثير عمّا هي في الولايات المتحدة (كانت في عام ١٩٥٠ تبلغ ٣٠ سنتاً للبرميل مقابل ١,٨ دولار في أمريكا). كان يمكن لنفط الشرق الأوسط أن ينهي وجود النفط الأمريكي في السوق الأوروبية. فقامت ثلاث شركات كبرى (شركة نفط نيوجرسي والشركة الإنكليزية ـ الفارسية للنفط وشركة شل) بتوقيع اتفاق، لإزالة ذلك الخطر، خلال شهر ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٢٨، سُمي باتفاق «اشنكاري» الذي انضمت إليه الشركات الكبرى الأخرى. حدد الاتفاق سعر بيع النفط حسب نظام «الخليج+». كان «الخليج» آنذاك يعني خليج المكسيك. وكان يقرر سعر النفط في أي مكان في العالم بالسعر المساوي للسعر المعلن لنفط خليج المكسيك الخام (أي سعر النفط المستخرج من أماكن الإنتاج)، إضافة (+) كلفة نقله من الخليج إلى ذلك المكان مهما كان مصدره الحقيقي. هكذا أصبح يباع بنفس السعر النفط القادم من الولايات المتحدة والنفط القادم من الشرق الأوسط. وبما أن نفط الشرق الأوسط أقل سعراً وأكثر قرباً من أوروبا فإن ربحه أكبر. في عام ١٩٤٥، تمّ تغيير الحسابات إذ مع المحافظة على ثمن مساوٍ للثمن المعلن للنفط مهما كان مصدره حُسبت الكلفة الحقيقية للنقل. وفي عام ١٩٤٧، تمّ التمييز بين السعر المعلن للنفط في الخليج الفارسي عن السعر المعلن له في خليج المكسيك. سعر الأول أقل بقليل من سعر الثاني. كانت موازنة السعر بين النفط الأمريكي ونفط الشرق الأوسط تتم في ايطاليا. في نهاية سني الخمسينات كفّت الولايات المتحدة عن أن تكون مصدِّراً للنفط وأصبحت مستوردة له. وأصبحت الشركات الكبرى توازن الأسعار من الاتجاهين على مستوى نيويورك. أعلنت هذه السياسة السيطرة الساحقة للولايات المتحدة على السوق العالمي. وسيطرت الشركات الكبرى على مجمل آليات العملية النفطية إذ سيطرت على الإنتاج في عين المكان عبر امتيازاتها وعلى نقله بواسطة أساطيلها من ناقلات النفط وأنابيب نفطها وعلى تكريره بواسطة مصافيها وعلى بيعه للمستهلكين بواسطة شركاتها التجارية للتوزيع. جعل هذا التكامل العمودي (من البئر حتى المستهلك) من الشركات النفطية قوىً اقتصادية كبيرة تقوم بتحديد الأسعار المعلنة (أسعار الإنتاج) بشكل تعسفي دون استشارة البلدان المنتجة؛ في وقت تشكل فيه تلك الأسعار المعلنة مرجعاً تُدفع الضرائب للدولة على أساسه. بل نجد أن أرامكو تبيع نفطها بأقل الأسعار للشركات الداخلة بها مما يستدعي دفع ضرائب ضئيلة. كما بقيت هذه الشركة

تـدفع ضرائبهـا في الولايـات المتحدة وليس في المملكـة العربيـة السعـودية حتى أواخـر سني الأربعينـات حيث بدأت بـدفع الضرائب للبلد المنتـج. أمَّن ذلك النـظام طيلة فترة مـا بـين الحـربين أربـاحاً طـائلة للشركات النفـطية وسعـر بيع منخفض وثـابت للنفط. لقـد استفـاد مستهلكو العالم الغربي كثيراً من النظام المتكامل للشركات الكبرى.

لعب نفط الشرق الأوسط دوراً هاماً بعـد عام ١٩٤٥. إذ قـام مشروع مارشـال لإعادة البناء الاقتصادي لأوربا على أساس الاستخدام الكبـير لمصدر الـطاقة هـذا، إذ لم يعد النفط مجرد مادة أوليَّة استراتيجية للقيام بالحروب بل غدا أحد محركات النمو الاقتصاد الكبير الـذي شهـدته «سنـوات الثلاثـين المجيدة». وانحـطت قيمة الفحم بشكـل منتـظم بينـما تضـاعف استخدام العالم للنفط كل عشر سنوات. لم تتطور الطاقة النووية كما كان متوقعاً بسبب السعر المنخفض للطاقة النفطية. واعتمد ذلك النمو الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل على السيطرة الكاملة على العملية النفطية (من الإنتاج إلى الاستهلاك من قبل الشركـات الكبرى)، وعـلى التفـاهم النسبي لـ «الأخوات السبـع» فيما يخص سيـاستها في ميـدان الامتيازات والأسعـار؛ وعلى المحافظة على فائض طفيف للعرض بالقياس إلى الطلب من أجل منع حدوث أي تـوتر بشأن الأسعار. وطالما أن «الأخوات السبع» كانت تسيطر على العرض والطلب فإنها سيطرت أيضاً على الأسعار وعلى تحديد أماكن الإنتاج.

الشركات في الشرق الأوسط:

برهنت الحرب العـالمية الثـانية عـلى الدور الأسـاسي للنفط في العالم الحـديث. وارتقبت الحكـومة الأمـريكية مـرَّة جديـدة خطر استنـزاف الاحتياطـات النفـطيـة للولايـات المتحـدة الأمريكية. لقد كبحت العمليات العسكرية استثمار النفط السعودي، ووجدت المملكـة نفسها في وضع مالي ينذر بالكارثة لأن الحج إلى مكَّة قد توقف أيضاً. فما كان من ابن سعود إلا أن توجه صوب الشركات النفطية بغية الحصول على موارد جديدة. لم تشأ تلك الشركات تمـويل المملكة بخسارة فطالبت الحكومـة الأمريكيـة بأن يشمـل قانـون «القرض ـ الايجـار» العربيـة السعـودية وألحَّت عـلى الاحتيـاطـات الهـائلة من النفط التي تمتلكهـا المملكـة والتي ستجعـل منهـا أول مصـدِّر عـالمي مستقبـلاً. قبلت إدارة روزفلت أن تحـل محـل الشركـات في تقـديم المساعدة المالية ثم ذهبت إلى حد التفكير بتأميم النفط السعودي (لصالح الـولايات المتحـدة) عـلى غرار الشركـة الإنكليزيـة ـ الإيرانيـة للنفط. استنجدت الشركـات المهـدَّدة بـاخـواتهـا الأمريكيات. وبما أن الميل العام كان يتجه صوب الليبرالية بعد عام ١٩٤٥ فقد ربحت تلك الشركات القضية. لكن الحكومة الأمريكية طالبت بدخول جميع الشركات الأمريكية الكبرى إلى «أرامكو» مما يشكل خرقاً لاتفاق «الخط الأحمر»؛ وقدَّمت أمريكا لدعم طلبها حجج الحد

من الاحتكارات الكبيرة «التروستات» وضرورة تمويل الاستثمارات الهائلة الرامية إلى رفع قيمة الاحتياطات السعودية. احتج الشركاء الآخرون في شركة نفط العراق ووضعوا القضية أمام العدالة. لكن تمَّ التوصل أخيراً إلى اتفاق ودِّي عام ١٩٤٨ وسمحت التعويضات التي تمَّ تقديمها لشركة النفط الفرنسية بتنشيط أعمالها بعد سنوات الحرب حيث كان الأنكلوسكسونبون قد جمَّدوا رأس مالها.

تمثلت المشكلة الكبرى في إيصال النفط إلى البحر المتوسط في الوقت الذي يتواجد فيه على الخليج أو في العراق. كان الحل الأول هو نقله عن طريق البحر عبر قناة السويس (لم يكن متوفراً في تلك الفترة ناقلات نفط عملاقة تجعل نقله مقبولاً اقتصادياً بالالتفاف حول أفريقيا مروراً برأس الرجاء الصالح). وتمثلت الإمكانية الثانية في مد الأنابيب. كانت شركة نفط العراف قد بنت خطاً للأنابيب، في فترة ما بين الحربين، ينتهي بفرعين يجتاز أولهما سوريا ولبنان حتى طرابلس، ويجتاز الثاني فلسطين حتى حيفا حيث توجد ثاني مصفاه للنفط في الشرق الأوسط (المصفاة الأولى موجودة في عبدان بإيران). أدَّى النزاع الإسرائيلي ـ العربي الأول إلى إغلاق الفرع الفلسطيني. وتابعت مصفاة حيفا العمل بتباطؤ كبير بالطبع باستقدام النفط من القارة الأمريكية. أعاق إغلاق ذلك المنفذ على البحر وتلك المصفاة تطبيق مشروع مارشال بصورة مؤقتة. فما كان من «أرامكو» إلا أن أنشأت بدورها خط أنابيب ثانٍ بغية رفع قيمة نفطها يمر عبر الأردن وسوريا ليصل إلى صيدا في لبنان. فاوضت الدول الجديدة المستقله بضراوة حول مسألة الضرائب المدفوعة لها من الشركات، لا سيما وأن المفاوضات جرت في فترة النزاع الإسرائيلي ـ العربي الأول حين كان الرأي العام العربي يصاعد عداءه ضد الولايات المتحدة. لم تعطِ سوريا إذنها بالسماح لمرور حط الأنابيب إلا في عام ١٩٤٩، اثر انقلاب حسني الزعيم الذي تمَّ تنظيمه بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الأمريكية العامة.

لعبت الحكومات العربية دوراً أساسياً على جميع مستويات إنشاء البنية الأساسية للشركات الكبرى في الشرق الأوسط. ففضلاً عن الضغوطات التي مارستها على الدول الشرقية التي تعاني من التبعية لها، انشأت شركات (مثل الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية للنفط، والشركة الفرنسية للنفط) أو نظَّمت اتحاد مجموعة شركات (شركه نفط العراق، أرامكو)، كما أقامت الولايات المتحدة عن قصد مبدأ إعادة الإعمار الاقتصادي لأوربا على استخدام نفط الشرق الأوسط وأدارت تثبيت الأسعار تبعاً لذلك المطلب. كان ذلك هو معنى تغيير تحديد أسعار النفط بموازنة السعر في نيويورك بين إنتاج الشرق الأوسط والإنتاج الأمريكي الذي كانت غايته النهائية تتمثل في تأمين الاستقلال الذاتي النفطي للولايات المتحدة. إن التبعية الأوربية في ميدان النفط حيال الشرق الأوسط جعلت أوربا حساسة جداً للأزمات في ذلك الجزء من

العـالم. وقد شكّلت عمليـة إغلاق فـرع حيفا من أنـابيب شركة نفط العـراق إنذاراً لم تقـدر الحكومات آثاره بدرجـة كافيـة إذ كانت تـواجه مشـاكل أكـثر إلحاحـاً (ضربة بـراغ، حصار برلين).

التحرك نحو الوحدة العربية:

السوابق التاريخية:

يتناظر الانتماء اللغوي لمختلف السكان الناطقين باللغة العربية مع هـوية ثقـافية حقيقيـة على الرغم من الخلافات الإقليمية الكبيرة. ويجد المرء نفس الثقافة الاجتماعية من الخليج إلى الأطلسي، خاصة في إطار البنى العائلية. كما إن تصورات العالم والمشاعر أمـام الموت والحيـاة مشتركة. مع ذلك يبقى تعريف العروبة صعباً.

تاريخياً، يمكن تمييز ثلاثة أنماط للعروبة. يمثل النمط الأول رؤية تقليدية تـرى في العرب الحاليين أحفاداً لعرب شبه الجزيرة العربية الذين قاموا بالفتوحات الكبرى في القرنين السـابع والثامن. في الواقع، ينتسب السواد الأعظم من السكان العرب الحاليين إلى أناس استعـربوا عبر القرون أكثر مما ينتسبون إلى الفاتحين العرب. لكن يبقى التفاخر بشجرة النسب العربية، مهما كانت وهمية، باعثـاً للاعـتزاز. النمط الثاني للعـروبة يقـوم على مشـاعر دينيـة تعلن عن تشرّفها بتكلم لغة القرآن، التي يُنظر إليها وكأنها لغة الله ذاته. تعطي هذه النـزعة العـربية ـ الإسلامية للعرب شعوراً بالتفوق على بقية المسلمـين. أمّا النمط الثـالث فيعتمد عـلى مفهوم علماني للتاريخ تولّد عبر الاتصال مع الغرب. وتمثل النزعة العربية ـ التاريخية فكرة مؤداها أن العالم العربي لعب دوراً أساسياً في الحضـارة طيلة قرون العصر الـوسيط وينبغي على العـرب الحاليين أن يستعيدوا مكانة أجدادهم المجيدين.

لم تظهر حركة سياسية عروبية حقيقية إلا في مطلع القرن العشرين في الولايات العربيـة للامبراطورية العثمانية. عرفت تلك الحركة بعداً تـاريخياً، لكن النـزعة العـربية ـ الإسـلامية حظيت بالأرجحية. لقد انقادت تلك الحركة السياسية إلى المطالبة بتحريـر العرب بـاعتبارهم مسلمون أفضل من الأتراك. لكن ميزان القوى أرغم انصار الـدعوة العـروبية الـذين تعتمد دعـايتهم على الإسـلام على التحـالف مع الأوروبيـين أثناء الثـورة العربيـة لعام ١٩١٦، التي قادها الهاشميون. كان عام ١٩٢٠ هو عام نهاية الأوهام مع تشكّـل عـدة دول عربيـة تابعـة لفرنسا ولإنكلترا. الأمر الذي أعلن بـداية تـوتر بـين تأكيـد إرادة الوصـول إلى تشكيل دولـة موحدة وبين رغبة كل جهاز دولة، بنفس الوقت، في الحفاظ على الدولة القطرية التي يسيـطر عليها وتكريسها.

العربية لعام ١٩١٦. اعتزم هاشميو العراق توحيد العراق وسوريا ولبنان وفلسطين واحتمالاً شرق الأردن. أخذ هذا المشروع تسمية «الهلال الخصيب». من جهة أخرى أمِلَ الوصي على العراق أن يصبح ملكاً على سوريا. واعتبر عبدالله أن مملكة شرق الأردن الصغيرة لبست على مستوى دوره كرجل دولة وأن الإنكليز قد ضمنوا دعمهم له عام ١٩٢١ للوصول إلى عرش سوريا، عندما يصبح ذلك ممكناً. وبدأ منذ مطلع سني الثلاثينات يطرح دورياً مشروع سوريا الكبرى التي تضم جميع البلاد السورية تحت حكمه. زعم الهاشميون أنهم يقدّمون في مشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى حلاً للمسألة الفلسطينية مع تأمين نوع من الاستقلال الذاتي للوطن القومي اليهودي على أساس منع أية هجرة يهودية جديدة.

عارض الإنكليز سراً المشاريع الهاشمية. وعرفوا أن رفض فرنسا لها، وهي قوة الانتداب في سوريا ولبنان، كان كاملاً وشاملاً. وكان الكتمان في موقفهم مفروضاً عليهم كي لا يظهروا علانية بمظهر المناوئين لحلفائهم. بل اعتقد العديدون أن الإنكليز أنفسهم كانوا وراء تلك المشاريع لأن الكثيرين من المسؤولين البريطانيين العاملين في المنطقة أبدوا ميلاً لدعم الطموحات الهاشمية. بدا أن العقبة الأساسية أمام تلك المشاريع قد أزيلت مع احتلال القوات البريطانية لسوريا ولبنان عام ١٩٤١ اثر ضعف فرنسا الناتج عن تطور الحرب العالمية. لكن طموحات الهاشميين واجهت معارضة مسؤولين عرب آخرين. تقاربت السعودية مع مصر التي كانت قد بدأت بالاهتمام أكثر فأكثر بمحيطها العربي منذ أواسط سني الثلاثينات. إذ كان لسلالة محمد علي دائماً تطلعات في سوريا وكانت قلقة من التهديد بالعزلة المتمثل في مشاريع التوحيد الهاشمية. كما كان حزب الوفد حساساً للشعبية المتنامية للفكرة العربية لدى الرأي العام المصري فتخلّى شيئاً فشيئاً عن أطروحاته القومية المصرية المتزمتة.

كان لرجال السياسة في فلسطين ولبنان وسوريا ماضٍ سياسي مشترك تأتّى من النضال ضد العثمانيين ثم من العمل لإقامة مملكة عربية عام ١٩٢٠. لقد ابتعدوا تدريجياً عن الهاشميين الذين اعتبروهم مرتبطين أكثر مما ينبغي بالإنكليز. وقامت في سني الثلاثينات علاقات سرية بين مسؤولي البلدان الثلاثة بقصد تنسيق سياستهم في مواجهة الأوربيين والهاشميين. وفي مطلع سني الأربعينات غدت القطيعة مع الهاشميين صريحة وواضحة. إذ غدا مسؤولون مثل الحاج أمين الحسيني في فلسطين وشكري القوتلي في سوريا ورياض الصلح في لبنان أعداء أشداء لمشاريع عمان وبغداد. لقد أكّدوا إيمانهم بالوحدة العربية لكنهم رفضوا أن تقوم لمصلحة الملكَيتين حصراً. وعملوا كل ما في وسعهم من أجل المحافظة على استقلال بلادهم.

تشكل جامعة الدول العربية:

فضّل الإنكليز التسويف أمام المشاريع الهاشمية. لم يكن تشرشل مهتماً سوى بقيام فدرالية عربية تقدم تنازلات كبيرة للصهاينة. كان ايدن، وزير الخارجية، معادياً لذلك المشروع. وحاول أثناء أزمة مايو ـ أيار ١٩٤١، التي تميَّزت بالتدخل العسكري الإنكليزي في العراق وبالشعور العام بأن العمليات العسكرية سوف تجري على حساب الإنكليز، أن يقارب بين الإنكليز والعرب ويمنع بنفس الوقت تحقيق مشروع تشرشل. وبتاريخ ٢٩ مايو ـ أيار ١٩٤١ قال في تصريح له أمام مجلس العموم أنه مؤيد للوحدة العربية دون الرجوع مسبقاً لرئيس الوزراء ودون ذكر مصالح الحركة الصهيونية. جاء في تصريحه: «قام العالم العربي بخطوة كبيرة منذ أن استعاد قوته في نهاية الحرب الأخيرة. وهناك الكثير من المفكرين العرب يرغبون في تحقيق درجة أعلى من الوحدة مما هو قائم حالياً. إنهم يأملون في مساعدتنا للوصول إلى تلك الوحدة ولا يمكن أن نصمَّ الآذان عن نداء مثل هذا صادر عن أصدقائنا. إنني أرى أنه من الطبيعي والعادل ليس تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية فحسب، ولكن تدعيم الروابط السياسية أيضاً. إن حكومة صاحب الجلالة ستقدم دعمها الكامل لكل خطة تلقى القبول العام»[٣].

لم يكن باستطاعة تشرشل أن يعاقب وزير خارجيته دون أن يثير أزمة وزارية في غمرة الحرب. بالمقابل لم يكن لتصريح ايدن أي أثر حقيقي بسبب الوضع العسكري. تغيَّر السياق عام ١٩٤٣ مع عودة بريطانيا كقوة مسيطرة في الشرط الأوسط. كرر ايدن تصريحه الصادر في ٢٩ مايو ـ أيار، اثر عملية استجواب غير منتظرة لأحد نواب البرلمان. أخذ جميع رجال السياسة العرب النوايا الإنكليزية على محمل الجد هذه المرَّة. وبدأ سباق سرعة بين النحاس باشا رئيس وزراء مصر الوفدي ونوري السعيد. فاز المصري في ذلك السباق إذ نجح بعد سلسلة من المشاورات في جمع كل ممثلي الدول العربية في لجنة تحضيرية بدأت أعمالها في الاسكندرية بتاريخ ٢٥ سبتمبر ـ أيلول ١٩٤٤. كان النحاس، كما هو معروف، معادياً للمشاريع الهاشمية.

كان ينبغي حل مسألتين شائكتين، فضلاً عن مسألة الوحدة العربية. تتعلق المسألتان بالموقف المشترك حول فلسطين ومستقبل لبنان. كانت لحظة الاستقلال التام للأراضي الواقعة تحت الانتداب الفرنسي وشيكة، وكان ينبغي إقناع سوريا بقبول استقلال لبنان. تمَّ بهذا الشأن الوصول إلى اتفاق تقبل سوريا بموجبه استقلال جارها ضمن حدوده القائمة ويلتزم لبنان، بالمقابل، بتبني سياسة تحترم المصالح العربية وبالدرجة الأولى مصالح سوريا. كان ذلك يعني بشكل ملموس أن لا يصبح لبنان قاعدة لقوة أجنبية ترمي إلى مد نفوذها على

سوريا. أما فلسطين التي لم تكن تمتلك صفة الدولة رسمياً، فقد مثلها في اجتماع الاسكندرية موسى العلمي، وهو سياسي فلسطيني براغماتي عرف كيف ينال احترام الجميع. التزمت الدول العربية بالدفاع عن المصالح الفلسطينية، لكن فلسطين لم توقع على «بروتوكول» الاسكندرية خوفاً من مغبّة الاصطدام مع الإنكليز.

تم توقيع «بروتوكول» الاسكندرية بتاريخ ٧ أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٤٤. وكان بمثابة انتصار لخصوم الهاشميين. إذ رُفضت مشاريع التوحيد بين الدول لصالح قيام مؤسسة تنظّم التعاون بين الدول على أساس المساواة الكاملة. وأخذت تلك المؤسسة صيغة مجلس تمثيلي «مهمته تنفيذ الاتفاقات التي تعقدها الدول العربية فيما بينها وتنظيم الاجتماعات الدورية لتوطيد علاقاتها وتنسيق برامجها السياسية بقصد تحقيق التعاون فيما بينها وإنقاذ استقلالها وسيادتها بشتى الوسائل الممكنة في مواجهة أي اعتداء والاهتمام بشكل عام بقضايا البلدان العربية ومصالحها».

تمّ التذكير بصورة واضحة فيما يخص استقلال لبنان. إذ نقرأ ما مفاده: «تؤكد البلدان العربية الممثّلة في هذه اللجنة بالاجماع احترامها لاستقلال لبنان وسيادته داخل حدوده الحالية الأمر الذي سبق واعترفت به حكومات تلك البلدان بعد أن اتبع لبنان سياسة مستقلة أعلنتها حكومته في برنامجها الوزاري الذي نال الإقرار الكامل من قبل مجلس النواب اللبناني بتاريخ ٧ أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٤٣»[٤].

كذلك تمّ التذكير بموقف العرب حيال فلسطين: «ترى اللجنة أن فلسطين تشكل أحد المكونات الأساسية الهامة للبلدان العربية ولا يمكن المساس بحقوق العرب دون تعريض سلام العالم العربي واستقراره للخطر.

«وترى اللجنة أيضاً أن الالتزامات التي قطعتها بريطانيا على نفسها والمتضمنة وقف الهجرة اليهودية وانقاذ الأراضي التي يملكها العرب والسير بفلسطين نحو الاستقلال، تمثل حقوقاً مكتسبة بالنسبة للعرب وإن تنفيذ تلك الالتزامات يشكل خطوة للأمام نحو الهدف المنشود، ونحو توطيد السلام والاستقرار».

«تعلن اللجنة دعمها للقضية الفلسطينية من أجل تحقيق تطلعاتها المشروعة وإنقاذ حقوقها العادلة.

«وتعلن اللجنة أنها لا تقل رأفة عن أي كان حيال الآلام التي عانى منها اليهود في أوربا من قبل بعض الدول الدكتاتورية. لكن من الهام عدم الخلط بين حالة هؤلاء اليهود والصهيونية، لأنه ما من شيء أكثر تعسفاً وظلماً من إرادة تسوية مشكلة يهود أوربا بظلم آخر يكون عرب فلسطين ضحاياه مهما كان دينهم أو طائفتهم».

أمّا الميثاق النهائي لجامعة الدول العربية فقد تمّ التوقيع عليه في القاهرة بتاريخ ٢٢ مارس ـ آذار ١٩٤٥. وأعاد بصراحة فكرة أن هدف الجامعة هو: «إنقاذ استقلال وسيادة كل دولة موقعة على ميثاقها».

تفاجأ الإنكليز، الذين حافظوا على موقفهم التسويفي، أكثر من غيرهم بنجاح العرب في أن يتعاونوا فيما بينهم. لم يكونوا وراء تشكل الجامعة العربية بل راقبوا بسلبية المساعي المصرية التي لم يعتقدوا أنها يمكن أن تتوَّج بالنجاح. لكنهم لم يقوموا بأي عمل لمنع قيامها وسمحوا لشرق الأردن الذي لم يكن قد استقل بعد بتوقيع «بروتوكول» الاسكندرية.

كان الهدف الأول للجامعة يتمثل في الخروج بموقف مشترك حول فلسطين وحول مستقبل البلاد الواقعة تحت الانتداب الفرنسي وليس مناوأة المواقع البريطانية في المنطقة. اضطر الهاشميون، المدافعون التقليديون عن الوحدة العربية، إلى الانصياع لمصر، التي انضمت حديثاً للدعوة العروبية. وأُقيم بالمناسبة مقر المنظمة الجديدة رمزياً في القاهرة. لكن نزعة مصر العربية كانت في تلك الفترة سلبية أساساً. رمى تشجيع التعاون بين الدول العربية إلى وضع العقبات أمام طموحات الهاشميين. لم تكن مصر تمتلك آنذاك الوسائل الضرورية ولا إرادة أن تفرض نفسها كمركز يوحِّد بين العرب. لكن سمح برنامج الحد الأدنى الواقعي المطروح بالوصول إلى ما اعتبره الكثيرون بمثابة الخطوة الأولى نحو تحقيق الوحدة العربية. لكن على الرغم من الشعبية المتعاظمة للفكر الوحدوي لدى الجماهير العربية بقيت العقبات الأساسية أمام تحقيقه قائمة ومطروحة إذ بدت المشاريع التوحيدية دائماً بمثابة تعبير عن الإرادة التوسعية لهذه الدولة أو تلك أو لهذا النظام أو ذاك وبالتالي أثارت معارضة الآخرين. لقد رأى العديد من المراقبين في بريطانيا، بعد الحرب مباشرة، القوة الكبيرة التي أوحت سراً بالوحدة العربية كي تفرض هيمنتها على المنطقة. تكرر نفس التشخيص الخاطىء خلال سني الخمسينات والستينات بالنسبة للاتحاد السوفييتي. وكان لأخطاء التفسير تلك تأثيراً بالغاً على سياسة القوى الكبرى في المنطقة.

الفصل الثاني

الصراع الاسرائيلي - العربي

أثار الصراع الإسرائيلي - العربي العواطف والمواقف أكثر مما أثارها أي صراع آخر في المنطقة. لم تكن تلك المواقف غريبة عن الصراع بل كانت أحد عوامله ورهاناته ضمن المقياس الذي لا تقتصر فيه المسألة على مجرد بقعة صغيرة من الأرض في الشرق الأوسط. كان التوجه نحو الرأي العام الخارجي أحد أدوات النضال منذ البداية. إن حرب الإبادة التي تعرض لها اليهود في أوربا على يد النازية، والتي تشكل أحد أكبر مآسي القرن العشرين، جعلت الغرب مضطراً إلى عدم اتخاذ موقف اللامبالاة حيال ما يجري في فلسطين. وأدّى تلاقي الامبريالية الغربية والصهيونية في لحظات مختلفة في تاريخها إلى أن ترى بلدان كثيرة في العالم الثالث في القضية الفلسطينية فصلاً لم يُقفل بعد من التاريخ الاستعماري وليس مجرد نزاع اثني كما هو الأمر في مآسٍ كثيرة شهدتها فترة ما بعد ١٩٤٥. وفضلاً عن المسائل الحيوية الجيوبوليتيكية مثل قناة السويس والاحتياطات النفطية العالمية، يتمثل الرهان النهائي بالأرض المقدّسة ويعيدنا إلى المغامرة المشتركة للديانات التوحيدية الكبرى الثلاث. إن تلك التداخلات المستمرة للخيالات السياسية ومدلولاتها الرمزية جعلت من ذلك النزاع الصغير، بخسائره البشرية القليلة نسبياً، أحد القضايا الأكثر أساسية والأكثر تهديداً في النصف الثاني من القرن العشرين.

أصول الصراع الاسرائيلي - العربي:

رؤية شاملة لتاريخ فلسطين:

يعود تعبير «فلسطين» إلى الفترة اليونانية - اللاتينية القديمة. ويدل على المعرفة التي استطاع اليونانيون تحصيلها عن تلك المنطقة، والمتمثلة في أن منطقة الساحل الصخري كانت مسكونة منذ نهاية الألف الثانية قبل المسيح بالفلسطينيين، بينما كانوا يجهلون أن مناطق الداخل كانت مسكونة بشعوب تتحدث لغة ساميّة يُسمّون عادة بالكنعانيين. كان العبرانيون

يشكّلون جزءاً من هذه الشعوب، وكانوا يقيمون على جانبي نهر الأردن. تغيّرت المساحة الجغرافية التي شغلوها تبعاً للحقب، إذ تقلّصت أحياناً واتسعت أحياناً أخرى حسب ميزان القوى بين الدول المحلية الصغيرة.

أدّى نفي اليهود إلى بابل انطلاقاً من القرن السادس قبل الميلاد إلى ولادة الشتات «الدياسبورا» اليهودي، في منطقة ما بين النهرين أولاً ثم على طول الشواطىء المتوسطية. لقد ظهرت دولة عبرية ثانية في الحقبة الهللينية ـ اليونانية ـ لكنها لم تنجح في لمّ جميع سكان المنطقة الفلسطينية في شعب متجانس مما أدّى إلى توترات كبيرة بين مختلف المجموعات البشرية. زادت أعداد الشتات اليهودي دائماً لأسباب اقتصادية ـ أصبحت المنطقة أرضاً للهجرات ـ أو بسبب اعتناق اليهودية التي كانت الدين التوحيدي الوحيد المفتوح للتبشير الديني لدى غير اليهود.

أدّى النزاع مع روما وحركات التمرد في القرنين الأول والثاني الميلاديين إلى نهاية الوجود السكاني لليهود في منطقة القدس. لكن بقي لليهودية الحضرية والزراعية وجود في مناطق شمال فلسطين وخاصة في منطقة الجليل. ثمّ أنهى اعتناق السكان اليهود وغير اليهود للدين المسيحي في الفترة القديمة وفي العهد البيزنطي الوجود اليهودي في فلسطين وأصبح يهود الشتات هم الذين يمثلون أساساً العالم اليهودي. وعندما جاءت الفتوحات العربية في القرن السابع كانت فلسطين مسيحية بصورة شبه كاملة.

حلَّ العرب في فلسطين منذ قرون بعيدة إذ كانوا يرتحلون أو يتاجرون على طول نهر الأردن قبل ميلاد السيد المسيح. قامت الدول العربية أولاً في شرق الأردن وخاصة في البتراء ثم قامت إمارة الغسانيين المسيحية في الحقبة البيزنطية. انتشر الإسلام بسرعة ومعه اللغة العربية عبر اندماج أولئك الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً مع القبائل العربية الفاتحة وتبنّيهم لسلالة نسبهم. لم يعتنق جميع الفلسطينيين الإسلام إذ بقيت نسبة تقارب ١٠٪ من السكان تدين بالمسيحية وخاصة بالمذهب الأرثوذكسي ـ اليوناني إلى القرن العشرين؛ وكان هؤلاء المسيحيون العرب يقولون بانتمائهم إلى فترة ما قبل الإسلام. أما عملية التعريب اللغوي والثقافي فقد كانت كاملة.

شهدت الفترات اللاحقة تحركات سكانية كبيرة خاصة مع الحروب الصليبية والإقامة المنتظمة للبدو القادمين من شبه الجزيرة العربية حتى مطلع القرن التاسع عشر. وإنه لمن الصعب كثيراً التحديد الدقيق عمّا إذا كانت هناك استمرارية كاملة لا انقطاع فيها في مسألة إعمار البلاد بالسكان منذ القديم حتى الآن، لكن من المؤكّد أن الأعياد الإسلامية الكبرى المحليّة تكرّم أنبياء اليهودية القدامى مثل موسى، وأن القدس قد أصبحت ثالث مدن الإسلام

المقدّسة إلى درجة أنها أضاعت تسميتها الأساسية وأصبحت تدعى بيت المقدس. إن احتفاظ الثقافة الشعبية بتلك الذكريات المتجددة للحقب التوراتية عبر الرواية الإسلامية للأحداث يمكن تفسيره بتواجد الأماكن المقدّسة للأديان التوحيدية الثلاثة، وكذلك بدوام طقوس وتقاليد عبر ألفي عام من الزمن وتعاقب الديانات السماوية.

شكّلت فلسطين جزءاً من بلاد الشام في العهد العثماني. وكانت تعبيراً جغرافياً غير محدد المعالم استخدمه الجغرافيون الغربيون وحافظوا عليه. ظهر ذلك التعبير في اللغة العربية في القرن التاسع عشر حيث تمّ أخذه عن الغرب كما كان الأمر بالنسبة لتعبير سوريا. لكن الظروف السياسية ساهمت بخلق كيان فلسطيني حقيقي حيث شكّلت المنطقة الإدارية لدمشق الممتدة على طول غور نهر الأردن حتى البحر الأحمر حدوداً شرقية لفلسطين؛ وكوّنت منطقة جبل لبنان المستقلة ذاتياً وولاية بيروت الساحلية حدودها الشمالية؛ كما تمّ تكريس حدودها مع مصر دولياً عام ١٩٠٧؛ ودعت مسألة الأماكن المقدّسة العثمانيين إلى ربط القدس وجنوب فلسطين مع عاصمة الامبراطورية مباشرة. لقد أبرزت الطقوس الإسلامية المحلية وطقوس النبي موسى وجود شخصية فلسطينية متميزة.

على الصعيد الاقتصادي والديموغرافي، أوضح تاريخ فلسطين وجود دورة ديموغرافية خاصة محدّدة بالعلاقة مع البدو. إذ كان هؤلاء الرحّل يحلّون في كل مكان ويطغون على الفلاحين ويحدّون من زراعات الحضر فيتضاءل عدد السكان؛ كل هذا عندما تكون السلطة القائمة ضعيفة. بالمقابل عندما تكون هذه السلطة قوية، يتم دحر البدو أو توطينهم فتتوسع الزراعات ويزداد عدد السكان بسرعة. لقد شهدت المنطقة فترة ازدهار كبيرة أثناء الفتح العثماني في القرن السادس عشر بينما ضغطت الأزمة في القرن السابع عشر. وكانت مرحلة النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة تجديد اقتصادي مع تصدير القطن والتبغ نحو أوربا؛ كما كانت فترة تزايد سكاني هام. لكن مرور الفرنسيين عام ١٧٩٩ والفوضى السياسية التي ولّدها أديا إلى حالة من الانفلات والجمود الاقتصادي استمرت طيلة النصف الأول من القرن التاسع عشر. ولم يستتب النظام والسيطرة على البدو إلا مع العثمانيين في حوالي عام ١٨٥٠. استقر عدد السكان في سنوات ١٨٥٠ وفي مطلع سني الستينات على ما يقارب ٣٥٠,٠٠٠ نسمة بينهم ٣٠٪ في التجمعات المدينية الإحدى عشر. وكان توزيعهم الطائفي كالتالي: ٨٥٪ مسلمين، ١١٪ مسيحيين، ٤٪ يهود. إن تدعيم السلطة العثمانية منذ أواسط سني الستينات والتكامل الاقتصادي المتنامي في السوق العالمية بفضل توسع زراعة الحمضيات، أدّيا إلى زيادة سكانية كبحتها حروب البلقان ١٨٧٦ ـ ١٨٧٨ التي تسببت بمقتل أكثر من ١٠,٠٠٠ جندي دون أي تغيير يذكر في نسبة التوزع الطائفي أو في التوزع الديموغرافي بين المدن والأرياف. سمحت هذه الزيادة السكانية الكبيرة باستصلاح أراضٍ

جديدة للزراعة في الوقت الذي وصل فيه المستوطنون الصهاينة الأوائل[1].

أصول الصهيونية:

يذكِّر الدين اليهودي بالطريقة التي يمارسه بها الشتات في طقوسه ومختلف شعائره بأرض الميعاد التي تحدَّثت عنها التوراة. هكذا يتم تذكير اليهودي الذي يؤدِّي الشعائر الدينية بالأرض التي منحها الله للشعب المختار، وذلك أثناء الأعياد الدينية التي تتبع غالباً الجدول الزمني الزراعي للأرض المقدَّسة كما أثناء الصلوات أو الشريعة الدينية. وأصبح حائط المبكى الأثر الوحيد الباقي من هيكل القدس، مكاناً مقدَّساً يؤمّه الحجاج.

جرت بشكل دوري حركات «صعود» نحو القدس قام بها يهود وإسرائيليون يرغبون أن يمضوا السنوات الأخيرة من حياتهم في تلك الأرض التي باركها الدين. سمحت السلطات العثمانية في القرن السادس عشر بإقامة اليهود واللاجئين الذين طردهم ملوك إسبانيا الكاثوليك في منطقة الجليل؛ الأمر الذي سمح بظهور سكان يهود من جديد، خاصة في منطقتي القدس والجليل، بلغت نسبهم حوالي ٤٪ من مجموع السكان. شكَّل هؤلاء «المؤسسة» القديمة أو «ياشوف». كانت تلك المؤسسة دينية أساساً وكانت تعيش في القرن التاسع عشر من المساعدة المالية التي يقدمها لها أبناء الدين اليهودي من الشتات.

شهد القرنان السابع عشر والثامن عشر في أوربا الوسطى والشرقية حركات تبشيرية يهودية تقول بالعودة إلى فلسطين تحت قيادة رؤساء زعمت أن الله أرسلهم. فشلت تلك الحركات أو انتهت غالباً بمفارقة كمنت في تحول رؤوسها إلى الإسلام أو المسيحية. ومنذ ذلك التاريخ، أظهرت السلطات الدينية اليهودية الارثوذكسية عداءها الكامل لكل فكرة تنادي بالعودة الجماعية. ورأت أن ذلك سيكون فقط من مهام نبي يرسله الله وليس من صنع البشر. وقامت السلطات الدينية المهتمة قبل كل شيء باحترام النص التوراتي بحظر الهجرة الجماعية إلى الأرض المقدَّسة لحظة بداية تحرر اليهود بفضل الثورة الفرنسية.

دعا لفكرة العودة تلك آنئذ البروتستنتيون الأنكلو ـ سكسون الذين فسَّروا بعض آيات سفر رؤية القديس يوحنا بالقول ان تحقيق النبوءات، أي الحساب الأخير، لا يمكن أن يتم إلا إذا اجتمع كل الشعب اليهودي في الأرض المقدَّسة كي يعتنقوا المسيحية جماعياً. إن هذه الحركة الفكرية التي تُدعى حالياً بالصهيونية المسيحية كانت ذات نفوذ كبير في الدوائر الحاكمة الإنكليزية والأمريكية في القرن التاسع عشر.

إن عملية التحرر التي جرت حسب صياغة الثورة الفرنسية والمتمثلة في منح كل الحريات للأفراد وحجبها كلية عن المجموعات خرّبت تماماً المؤسسات المستقلة التي حافظت

عليها الدعوة المناهضة لليهودية والفكر الطائفي في ظل النظام القديم. سارت عملية التحرر تلك بسرعة نسبياً وبدون عائق كبير طارىء في أوربا الغربية حيث نسبة اليهود ضئيلة؛ إذ سرعان ما لعب رجال سياسة يهود دوراً هاماً (كما في فرنسا منذ قيام الحكم الملكي في شهر يوليو-تموز). لم يكن أثناءها للفكرة القائلة بتحرر قومي وليس بتحرر فردي لليهود والمدعومة من قبل قلّة قليلة من الثوريين الفرنسيين أي صدىً عملياً.

تغير الوضع في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. إذ اصطدم تحرر يهود أوربا الشرقية بعقبات لا يمكن تذليلها، خاصة في الامبراطورية الروسية حيث يقيم اليهود في المناطق الأقرب إلى الغرب وفي دول البلقان الناتجة عن تحلل الامبراطورية العثمانية. مثّل هذا المجال الجغرافي بالتحديد المجال الذي يشكل فيه اليهود الأوربيون (أو الاشكناز) جزءاً من أعيان السكان. رفضت الدول أن تتخلّى عن تشريعات تقول بالتمييز العنصري. وتردّت أوضاع اليهود بدلاً من أن تتحسن اعتباراً من سنوات ١٨٨٠ مع المذابح التي جرت بالتواطؤ، السلبي على الأقل، مع السلطات.

عانى مجتمع اليهود الذي يواجه تحولاً كبيراً من استحالة التكامل مع السكان ومن ازدياد خطورة الوضع الاقتصادي. لقد شهد حركة تحديث وعلمنة تتعارض مع الأطر الدينية التي شكّلت ضمانات تقليدية للهوية اليهودية. لقد طرحت حلول عديدة للخروج من هذا الوضع. تمثّل الحل الذي لاقى القبول الأكبر بالهجرة نحو الغرب جماعياً إلى القارة الأمريكية وكذلك لبلدان أوربا الغربية. ونتج عن ذلك نوعاً من خلخلة استقرار الجاليات اليهودية المتحررة لتلك البلدان، وذلك بسبب الفارق الثقافي والاجتماعي واللغوي بين المهاجرين الجدد والمحرَّرين.

خلقت ولادة النزعة المناهضة للسامية المسألة اليهودية. منذ مطلع القرن التاسع عشر حلل علماء اللغة وعلماء الأجناس الناس وصنفوهم في مجموعات بشرية سُميت بالعروق: العرق الآري، العرق السامي، العرق الطوراني.. إلخ. تشكل هذه العروق في مفاهيم العلماء ما يمكن أن ندعوه اليوم بالمجموعات الثقافية التي تلعب دوراً في تطور الإنسانية بتقديم كل منها هذا العنصر الأساسي أو ذاك. بدا سكان أوربا المسمَّون بالآريين بمثابة العنصر القائد للبشرية، ضمن إطار التفوق الغربي الممهور بالفتوحات الاستعمارية. رأى مناهضو السامية في اليهود أفضل ممثل للساميين وبالتالي اعتبروهم غرباء عن أوربا بل يشكلون خطراً عليها. لذلك ومهما كانت إرادة الاندماج لديهم، بل وبسبب ذلك الاندماج الذي يجعل من الصعب أكثر فأكثر التعرف عليهم، تتوجب محاربتهم. فلا أحد يستطيع النجاة من هويته العرقية. لقد أصبحت معاداة السامية إحدى عناصر النزعة القومية المتعاظمة في جميع أنحاء أوربا. لم تكن تلك النزعة القومية هي تلك التي قالت بها الثورة الفرنسية.

فالثوريون الفرنسيون رأوا في الأمة مصدر كل شرعية. والتاريخ الذي أسسها هو أمرٌ ثانوي بالقياس إلى الفكرة الأساسية التي تعرِّفها والمتمثلة بإرادة العيش المشترك ضمن إطار المؤسسات المشتركة. أما أصحاب النزعة القومية فإنهم يرون في الأمة قبل كل شيء واقعاً بيولوجياً وتجذراً في أرض معيّنة. إنها حقيقة شبه عرقية لا تقبل اندماج العناصر الغريبة عنها بها لأن ذلك الاندماج سيؤدي لا محالة إلى انحطاطها بسبب اختلاطاتها الجديدة. أصبحت معاداة السامية واقعاً أكثر فأكثر حضوراً في بلدان أوربا الغربية كما دلَّت قضية دريفوس في فرنسا. لم يكن بالإمكان ترجمة تلك النزعة إلى تشريع يقوم على أساس التمييز بين المواطنين لأن مبدأ دولة الحق يعتمد على مفهوم المساواة القانونية للجميع. بقيت معاداة السامية إذن مسألة سلوك فردي ومسألة رأي وعمل سياسي، لكن دون أي تجسيد قانوني لها.

تمثل رد الفعل الثاني بالخيار الثوري ضمن إطار الاشتراكية الماركسية السائدة في نهاية القرن التاسع عشر. وإذا كانت النزعة النضالية الثورية قد أثمرت عن اندماج أقلية صغيرة في أحزاب النخبة مثل الحزب البلشفي، فإن البحث عن تقارب مع الطبقة العاملة أدَّى إلى بروز منظّمات يهودية اشتراكية تتوجه نحو الطبقة العاملة اليهودية. ووصل التمييز العنصري في الامبراطورية الروسية إلى درجة أن جزءاً كبيراً من العمال اليهود لم يعملوا إلا في مؤسسات تستخدم حصراً اليد العاملة اليهودية.

مثَّل رد الفعل الثالث الأقلية القليلة، والمقصود بذلك الحركة الصهيونية. وهي حركة علمانية وُلدت كرد فعل على معاداة السامية؛ بدت الأطروحات الصهيونية عقلانياً بمثابة الحل الوحيد لما يُدعى بالمسألة اليهودية. إذ كان تمثل اليهود في أوربا الشرقية مستحيلاً بسبب موقف المجتمع المحلّي، وكان تمثلهم في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية خادعاً إذ أنه بالرغم من كل جهود التكامل والإندماج ظلَّت نزعة معاداة السامية حيَّة ونشيطة؛ كما بدا الخيار الثوري بمثابة طريق مسدود لأنه لم يكن هناك ما يدل على أن معاداة السامية سوف لن تبرز من جديد بعد الثورة وأنها لا يمكن إلا وأن تجر في الوقت الراهن أشكالاً جديدة من الاضطهاد. لقد أضاف مناهضو السامية لصورة اليهودي الرأسمالي والمستغِل صورة المثقف الثوري والمخرِّب. يجب إذن تحرير اليهود ضمن إطار قومي أي يجب الوصول إلى نفس نتيجة التكامل والاندماج عبر انبثاق إنسان حديث مُتخلِّص من أثقال الماضي، خاصة الدينية منها، لكن هذه المرَّة ضمن إطار تجمع قومي يهودي له قاعدة إقليمية خاصة به. إن الصهيونية، كحركة قومية أوربية، لا يمكنها التفكير بانجاز المشروع القومي إلا بالعلاقة مع عصبية الدم ومع أرض؛ وكذلك لا بد إلا أن يؤدي الأمر إلى مشروع إقامة دولة. أرادت الحركة أن تنهي قرون الشتات والعودة إلى الأرض الوحيدة، أرض الميعاد، كما جاء في التوراة. لم يكن للحركة الصهيونية أي أساس ديني ولم تكن تر في النصوص المقدَّسة إلا

الذاكرة التاريخية للشعب اليهودي. إن تشكل جماعة إقليمية يهودية سيؤدي إلى تطبيع وضع الشعب اليهودي الذي لن يكون بعد ذلك سوى أمة عادية لها دولتها في عصر الدول ـ الأمم.

العرب واليهود في فلسطين ١٨٨٠ ـ ١٩٤٥:

إذا كانت بعض الشخصيات قد طرحت مشاريع دولة يهودية في فلسطين في القرن التاسع عشر، فإن الحركة الصهيونية كحركة لم تظهر إلا في مطلع سنوات ١٨٨٠ في الفترة التي شهدت مذابح اليهود في روسيا، وتأكدت فيها مناهضة السامية في أوربا الغربية كتيار كبير في الرأي العام. كانت الحركة الصهيونية الأولى غير منظمة بشكل جيد وضمّت مجموع اللجان الموزّعة في روسيا والمجتمعة تحت التسمية العامة المعروفة بـ«عشاق صهيون». كان الهدف الأساسي لتلك الحركة هو تنظيم هجرة يهودية إلى فلسطين العثمانية.

مثّل ذلك «الصعود» الأول نحو الأرض المقدّسة فشلاً نسبياً إذ لم يستجب له سوى عدة آلاف من الأفراد ولم ينجح في خلق وحدات اقتصادية يهودية مكتفية ذاتياً في فلسطين. بل ارتبط بقاء المستوطنات اليهودية بالمساعدات التي كان يقدمها لها المحسنون اليهود الذين اعتبروا عملهم عملاً إنسانياً أكثر مما هو عمل سياسي.

تبدّلت الأمور في نهاية سنوات ١٨٨٠ مع عمل تيودور هرتزل، المؤسس الحقيقي للحركة الصهيونية كان هرتزل صحفياً يهودياً نمساوياً شهيراً؛ ومثالاً لليهودي الذي تمثّل نمط الحياة في أوربا الغربية. لقد وعى أثناء تغطيته لقضية دريفوس(*) في فرنسا بأن مناهضة السامية هي في الواقع قوة دائمة لا يمكن إلا أن تتطور مع زيادة الهجرة اليهودية نحو الغرب. وعرض مجمل أطروحته في كتابه بعنوان «الدولة اليهودية»، المنشور عام ١٨٩٦. كتب يقول: «المسألة اليهودية موجودة. ومن العبث اخفاؤها. إنها تبدو جزءاً من القرون الوسطى تائهاً في عصرنا ولم تستطع الشعوب المتحضرة حتى يومنا هذا أن تزيله بالرغم من إرادتها الفاضلة إن المسألة اليهودية مطروحة في كل مكان يتواجد فيه عدد كبير من اليهود. ويجري استيرادها، هناك حيث لا توجد، بواسطة المهاجرين اليهود أنفسهم. إننا بدافع

(*) دريفوس هو ضابط فرنسي (الان دريفوس) يهودي أُتهم بالتجسس وأدين عام 1894. ثمّ برّئت ساحته عام 1899 وأعيدت له حقوقه كاملة عام 1906. إنقسم الفرنسيون حول محاكمته بين مناصر له باسم حقوق الإنسان ومناوىء للدريفوسية باسم «الوطن الفرنسي» أولاً ولم يكن ذلك الإنقسام بعيداً عن المشاعر الدينية. (المترجم).

طبيعي نذهب لنعيش حيث لا نلقى الاضطهاد، .هنا أيضاً يصبح الاضطهاد نتيجة مباشرة لقدومنا. هذه ملاحظة لا يرقى لها أي شك وهي صحيحة في كل مكان حتى في البلدان ذات المستوى الحضاري الرفيع ـ فرنسا تقدم مثالاً على ذلك ـ وذلك طالما أن المسألة اليهودية لن تحلَّ سياسياً»[٢].

وبما أن هجرة اليهود هي حل زائف وان حياة اليهود في أوربا الشرقية غدت أصعب فأصعب كل يوم، يبقى الحل الوحيد هو قيام دولة يهودية في فلسطين. أسس هرتزل، بعد صدور كتابه مباشرة، الحركة الصهيونية العالمية التي عقدت مؤتمرها الأول في بال بسويسرة عام ١٨٩٧. وتمَّ بهذه المناسبة إقرار البرنامج الصهيوني الأول القائل بأن: «الحركة الصهيونية ترمي إلى حصول الشعب اليهودي على وطن معترف به ومصان دولياً في فلسطين. وارتأى المؤتمر اتباع الوسائل التالية لتحقيق تلك الغاية:

١ ـ تشجيع مبدأ الاستيطان في فلسطين من قبل المزارعين والحرفيين والعمال واليهود؛

٢ ـ تنظيم وتوحيد اليهود في جمعيات محلية وعامة بالشكل الذي تسمح به قوانين مختلف البلدان.

٣ ـ تدعيم الهوية والوعي القومي اليهوديين؛

٤ ـ السعي للحصول على موافقة الحكومات مما سيكون ضرورياً من أجل تحقيق أهداف الحركة الصهيونية»[٣].

يشكل هذا البرنامج بذاته نوعاً من المصالحة باستخدامه كلمة «وطن» وليس «دولة» كي لا يثير قلق الامبراطورية العثمانية وكي يضع على قدم المساواة المساعي الدولية والإقامة في عين المكان. كان هرتزل، في الواقع، من انصار الصهيونية السياسية، أي العمل في برنامج يقول حصراً بالعمل لدى القوى الكبرى من أجل الحصول على «ميثاق» يضمن حقوق اليهود في فلسطين ـ وكان يعارض الصهيونية العملية التي كانت تبحث قبل كل شيء عن زيادة الوجود اليهودي في فلسطين. لقد رأى أن ذلك لا ينفع في شيء ضمن المقياس الذي سيبقى فيه الاستيطان اليهودي خاضعاً لإرادة العثمانيين التي يمكن أن تضع حدّاً لذلك الاستيطان في أية لحظة.

طبَّق هرتزل حتى وفاته عام ١٩٠٤ صهيونيته السياسية لدى السلطات العثمانية والروسية والألمانية والإنكليزية. كان الفشل واضحاً بالرغم من الأصداء المؤاتية التي لمسها من الجانب الإنكليزي. وقد لعب هرتزل بشكل مستمر على أسطورة القوة الخفية لليهود مستخدماً أحد أكبر مواضيع معاداة السامية كي يعتقد الآخرون أن حركته تمتلك إمكانيات كبيرة الأمر الذي لم يكن يعبر عن واقع الحال. ونبَّه حول المصير المأساوي أكثر فأكثر ليهود الامبراطوريه

الروسية وطالب بضرورة إعادة توطينهم في فلسطين. ترافقت الحجة الإنسانية مع استئناف طرح المواضيع الأساسية للأيديولوجيا الاستعمارية الأوربية المتمثلة في القول بأن الوطن القومي اليهودي في فلسطين سيكون مركزاً متقدماً للحضارة في هذا العالم المتخلف والبربري الذي تجسده الامبراطورية العثمانية. كان هرتزل أول من طرح مسألة فلسطين أمام الرأي العام الغربي.

شرع القائلون بالصهيونية العملية بتحضير الهجرة اليهودية إلى الأرض المقدَّسة، بالرغم من معارضة هرتزل. وامتلكوا بعد موته هامش مناورة أكبر، كما استطاعوا تحقيق برنامجهم. قدَّم «الصعود» الثاني لليهود نحو فلسطين إطارات المؤسسة اليهودية لعدة عقود من الزمن، ثم إطار دولة إسرائيل. أراد الصهيونيون العمليون تهديم نماذج معاداة السامية التي استبطنوها في أعماقهم إذ أحلُّوا محل صورة اليهودي ساكن المدن والطفيلي والمريض والجبان صورة رجل جديد فلّاح أساساً وعامل قوي برونزي اللون ومقاتل. واعتبرت الصهيونية نفسها عبر برنامج «الخلاص» بواسطة العمل بمثابة رفض كامل لعالم الشتات. كما فرضت التحدث باللغة العبرية التي كانت تستخدم منذ ألفي عام في المراسم الدينية فقط، وذلك على حساب اللغات التي كان يتحدث أهل الشتات بها، وكتعبير عن فكرة قومية أيضاً. ولمَّا كانت الهجرة تأتي أساساً من روسيا فقد أصبحت الأفكار الاشتراكية سائدة. إذ انتهجت البنى الجديدة أسلوب الاستثمار الجماعي حيث استخدام المال مستبعد، الأمر الذي انتهى إلى إقامة ما أصبح يسمَّى عشية الحرب العالمية الأولى «الكيبوتزات». لكن لم يكن الفلاحون اليهود يمثلون إلا سبع السكان اليهود في فلسطين عام ١٩١٤. وفضلاً عن الدافع الأيديولوجي دعت ضرورة التكتل في مجتمع معادٍ وضرورة الاستثمار الأمثل الممكن للموارد المالية الضئيلة إلى تكوين أشكال من الملكية الجماعية.

بقيت الصهيونية حركة أقلية في العالم اليهودي. كما ظلَّت ميزانية الحركات الصهيونية المتأتية من رسوم اشتراك منتسبيها أقل من النفقات الخيرية للجاليات اليهودية في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية. بلغ عدد المهاجرين اليهود من أوربا الوسطى بين عام ١٩٠٨ و١٩١٤ ما يساوي ١,٦٠٠,٠٠٠ نسمة توجَّه ٩٠٪ منهم صوب أمريكا الشمالية و٨٪ نحو بلدان أخرى و٢٪ إلى فلسطين(٤). كان الأثر الحقيقي للصهيونية متواضعاً قبل عام ١٩١٤. وكان أعضاء المؤسسات اليهودية يقدَّرون عشية الحرب العالمية الأولى بـ ٨٥٠٠٠ مقابل ٦٥٠٠٠٠ عربي مسلم ومسيحي (ازداد عدد السكان العرب ٢٠٠٠٠٠ نسمة منذ بداية سنوات ١٨٨٠).

كانت تلك الهجرة كبيرة إلى الدرجة التي أثارت فيها قلق السكان العرب، خاصة بعد عام ١٩٠٨، تاريخ انطلاق ثورة تركيا ـ الفتاة التي سمحت بتطوير حياة سياسية نشطة.

رأى الأعيان الفلسطينيون، القادة الطبيعيون لسكـان بلدهم، في الصهيونيـة تعبيراً عن إرادة ترمي إلى بناء دولة وليس مجرد إرادة لإشادة موطن للجـوء. واعتبروا أنـه من المستحيل تحقيق ذلك المشروع إلا بإنهاء عرب فلسطين. بدأت الصدامات في وقت مبكر جـداً لأسباب تتعلق بالجوار (منازعات بين الفلاحين المقيمين ومربّي الماشيـة) كما لأسبـاب سياسيـة. وفي السنوات الأخيرة من حياة الامبراطورية العثمانية، غدت معارضة الصهيونية مـوضوعـاً معبئاً في العمـل السياسي داخل مجمل بلدان سوريا الطبيعية. ولم يتوصل المستوطنون الصهيونيـون إلى تحديـد مـوقعهم على المسرح السيـاسي المحلي. بـل حافظ سـوادهم الأعظم عـلى جنسيتهم الأجنبية واستفادوا من الحماية القنصلية التي وفرها نـظام الامتيازات. لقـد ترددوا بـين دعم السلطات العثمـانية التي تمتلك الشرعيـة السياسيـة وبين التحـالف الممكن مع الحـركة العـربية الـداعية للاستقلال الذاتي التي يمكنهم أن يؤمنوا دعماً دولياً لها.

طرحت الحرب العالمية الأولى مسألة فلسـطين من جديـد. ووجدت المـنظمة الصهيـونية العالمية نفسها في حالة عجز كبيرة حيث أن أعضاءهـا يتوزعـون بين مختلف البلدان المتحـاربة وحيث بدا أن قيادتها قريبة من الامبراطوريات المركزية. كما حصلت على حماية ألمانيا للسكان اليهـود في فلسطين عنـدما فكـر العثمانيـون بطردهم بسبب واقـع القرب الجغـرافي الكبير من منـاطق المعارك. لم يكن الألمـانيون يستـطيعون الـذهـاب أبعـد من ذلـك في حمـايتهم بسبب تحالفهم مع العثمانيين.

بالمقابـل استطاعت مجمـوعة صهيـونية مقيمـة في انكلترا يقودهـا كيميائي معـروف، هو حـاييم وايزمـان، التحرك بفعـالية أكـبر وذلك عـلى الرغم من أنها لم تكن مخوّلة للعمـل من أحـد. كان الإنكليـز المتأثـرون بتربيتهم الـبروتستـانتيـة يكنّـون تعـاطفـاً كبيـراً مـع الأفكـار الصهيونية. وكان ينبغي عليهم أن يواجهوا الثورة الروسية ودخول الولايـات المتحدة الحـرب عـام ١٩١٧، حيث اعتبروا، آنـذاك، ان الرأي العـام اليهودي يلعب دوراً كبيـراً في كـلا البلدين. إن تسوية مسألة فلسطين لم تتم في ذلك الوقت لأن الفرنسيين أظهروا طموحهم للسيطرة على مجمـل سوريـا الطبيعيـة، ولأن الحل الـذي كانت قـد نصّت عليه اتفـاقيـات سـايكس ـ بيكـو (أي التدويل بضمـانة روسيا) كان قد فقد صـلاحيته بعـد انهيار القيصريـة في روسيا. كـان ينبغي على البريطانيين أن يجدوا وسيلة تؤمن لهم البقاء في فلسـطين بعد الحـرب لضمان الـدفاع عن قناة السويس.

لقـد ازداد تعقـد المشكلة مـع التخـلي رسميـاً عن الأشكـال التقليـديـة لـلامـبريـاليـة (مستعمـرات، محميّات، منـاطق نفوذ) واللجـوء إلى استخدام حجـج إنسانيـة ضمن سيـاق المنطق الذي أوحت بـه المبادىء الـولسنية. وبـدا دعم الصهيونيـة بمثابـة الحل الأفضـل لأن النزعة الانجيلية البروتستانتية تتماشى جيداً مع المصالح الامبريالية لبريطانيا العظمى ومع حق

الشعوب لتقرير مصيرها بنفس الوقت. هكذا شكّل تصريح (وعد) بلفور بتاريخ ٢ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩١٧ معالم الرؤية البريطانية الجديدة حول مستقبل فلسطين، حيث قال:

«إن حكومة صاحب الجلالة الملك تنظر بعين الرضى والارتياح إلى المشروع الذي يراد به إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين وتبذل خير مساعيها لتحقيق هذا الغرض. وليكن معلوماً أنه لا يسمح بإجراء شيء يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بالحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى وبمركزهم السياسي».

لقد أعطى إعلان بلفور للحركة الصهيونية بقيادة وايزمان الميثاق الدولي الذي طالما تمناه هرتزل. وبقي من المطلوب بعد ذلك تحديد أهداف الحركة الصهيونية رسمياً. الأمر الذي صيغ بشكل غامض في البرنامج الذي قدّمه وايزمان أمام «مجلس العشرة» أثناء مؤتمر السلام في ڤرساي بتاريخ ٢٧ فبراير - شباط ١٩١٩ إذ قال:

«إننا لا نطلب حكومة يهودية صرفة. بل نطالب بأن تقام، في ظل حكومة المنطقة، ظروف محددة وإدارة في البلاد تسمح لنا بإرسال المهاجرين إلى فلسطين. وقد يبلغ عدد هؤلاء ٦٠,٠٠٠ أو ٨٠,٠٠٠ في السنة. إننا حريصون على إنشاء مدارس تقوم بتدريس اللغة العبرية وسوف نقوم تدريجياً ببناء أمّة ستكون يهودية بمقدار ما هي فرنسا فرنسية وبريطانيا بريطانية.

«عندما يحمل أغلبية السكان هذه الجنسية ستأتي اللحظة التي يتم فيها إعلان حكومة البلاد»[٥].

أكّد الفلسطينيون في عدة مؤتمرات وندوات منذ عام ١٩٢٠ معارضتهم الكاملة للمشروع الصهيوني؛ كما تدل على ذلك المذكرة التالية التي كتبها أعيان مسيحيون ومسلمون في القدس في شهر فبراير - شباط ١٩٢٠ جواباً على نص وايزمان، إذ نقرأ: «كيف يمكن السماح لليهود (الذين لا يشكون حتى نسبة ٧٪ من مجموع السكان ولا تشكل ملكيتهم واحد بالألف من أراضي البلاد ومبانيها) بأن يصبحوا سادة فلسطين، دون أن يكون لهم أي حق بذلك؟

«على العكس، ان حقوقنا في فلسطين واضحة. إنها نفس حقوق الإنكليز في انكلترا والفرنسيين في فرنسا»[٦].

منذ عام ١٩٢٠، قامت اضطرابات عنيفة تواجه فيها الإنكليز والصهيونيون مع العرب الفلسطينيين؛ لكن هدأ الوضع في السنوات التالية. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ضالة الهجرة اليهودية بالرغم من عدم اتخاذ اجراءات الحد من الهجرة ومن إغلاق الولايات المتحدة

لباب الهجرات الأوربية الجماعيـة. ويبين الجـدول التالي للهجـرة اليهوديـة إلى فلسطين ذلـك بوضوح:

أيلول ـ كانون أول (سبتمبر ـ ديسمبر)	
١٩٢٠	٥١٤٤
١٩٢١	٩١٤٩
١٩٢٢	٧٨٤٤
١٩٢٣	٧٤٢١
١٩٢٤	١٢٨٥٦
١٩٢٥	٣٣٨٠١
١٩٢٦	١٣٠٨١
١٩٢٧	٢٧١٣
١٩٢٨	٢١٧٨
١٩٢٩	٥٢٤٩
١٩٣٠	٤٩٤٤
١٩٣١	٤٠٧٥
١٩٣٢	٩٥٥٣
١٩٣٣	٣٠٣٢٧
١٩٣٤	٤٢٤٥٩
١٩٣٥	٦١٨٤٥
١٩٣٦	٢٩٧٢٧
١٩٣٧	١٠٥٣٦
١٩٣٨	١٢٨٦٨
١٩٣٩	١٦٤٠٥
١٩٤٠	٤٥٤٧
١٩٤١	٣٦٤٧
١٩٤٢	٢١٩٤
١٩٤٣	٨٥٠٧
١٩٤٤	١٤٤٦٤

تشكّلت المؤسسـات الصهيونيـة الأساسيـة خلال هـذه السنوات. ففضـلاً عن المنـظمـة الصهيونية العـالمية التي تـابعت عملها بـين الشتات تمَّ تكليف الـوكالـة اليهوديـة في فلسطين بإدارة المصالح المادية للمنشآت اليهودية وتمثيلها لدى السلطات البريطانيـة. عمل إلى جـانبها الاتحاد العام للعـمال اليهود (الهستـدروت) الذي لعب دوراً كبيـراً في الاقتصاد والمجتمـع من خلال سيطرته على عدد من المشاريع ومن الاستثمارات الجـماعية، هـذا فضلاً عن دفـاعه عن الأعضاء المنتسبين له. قامت جميع هذه المؤسسات المدينية والريفية على مبدأ العمل اليهودي حصراً ورفض أي مشروع مشترك مـع السكان العـرب. ولمّا كـانت الملكية جمـاعية في أغلب الحالات، فقد غدت حركة شراء الممتلكات العربية لاعودة عنها في الـوقت الذي لم تكن تتم فيـه أية عمليـة بيع في الاتجـاه المعاكس. كـان المنطق السـائد يتم عـلى أساس أن أي كسب يهـودي لا بد إلا وأن يتمَّ عـلى حساب المصـالح العـربية. سيـطر الاشتراكيـون تدريجيـاً على المؤسسـات اليهوديـة في ظل قيـادة بن غوريـون. واكتملت هذه العمليـة في سني الثلاثينـات عندما سيطر بن غوريون والاشتراكيون على المنظمة الصهيونية العالمية بعد دحر وايزمان.

أصبحت الصهيونية في ذلك التاريخ حركة أساسية في العالم اليهودي. إذ أن صعود موجة التعصب ضد اليهود في أوربا الشرقية ووصول النازية إلى الحكم في ألمانيا جعل الوجود اليهودي في أوربا عرضة للخطر. تركت القوى الغربية الأمور تسير على ما هي عليه ورفضت استقبال اليهود المضطهدين والمعرَّضين لخطر الموت. بل إن المنظمات القومية والرافضة للأجانب، كما في فرنسا، اتهمت الضحايا البؤساء على أنهم صانعو حروب. وفي الوقت الذي كانت تظهر بوضوح أكثر فأكثر معالم المذبحة الكبرى (هولوكوست) أغلقت مختلف بلدان العالم أبوابها أمام الهجرة اليهودية؛ فغدت فلسطين موطناً للجوء بالضرورة أكثر مما هو بالاختيار. استفادت المنظمات الصهيونية من ذلك الوضع كي تسارع ايقاع الهجرة اليهودية (انظر الجدول) وتعاونت مع السلطات النازية من أجل تنظيم عملية التحويل السكاني تلك. هكذا أصبح ما كان يشكل تهديداً بعيداً حقيقة خطيرة بالنسبة للعرب الفلسطينيين، بالرغم من أن السلطات الصهيونية لم تكن قد بدأت الإشارة بوضوح على إنشاء دولة يهودية في المستقبل القريب، بسبب ميزان القوى القائم منذ مطلع سني العشرينات. لم تكن تتحدث إطلاقاً عن تلك الدولة مع أنها كانت تفكر بها دائماً.

أدّى صعود الاشتراكيين عام ١٩٣٥ إلى انشقاق داخل الحركة الصهيونية. فاليمين، الذي كان يرفض مماطلات الصهيونية الرسمية التي لم تعد ملائمة بنظره بسبب ازدياد أشكال الاضطهاد في أوربا الشرقية والوسطى مع رفض بقية البلدان لقبول هجرة اليهود اللاجئين، طالب بخلق دولة يهودية فوراً في الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب مع ضم منطقة شرق الأردن لها. الأمر الذي يفرض إقامة «جدار حديدي» بين اليهود والعرب حيث لاقى هؤلاء الإبعاد والطرد. أخذت تلك الحركة تسمية «الصهيونية الرجعية». تجسّد هذا الاتجاه بعد وفاة مؤسسه، فلاديمير جابوتنسكي، بحركة «أرغون» التي ترأسها منذ الحرب العالمية الثانية مناحيم بيغن، وبمجموعة «شتيرن» المعارضة التي يمثل اسحق شامير أحد قادتها البارزين.

كانت سنوات ١٩٢٠ هادئة نسبياً بسبب ضآلة الهجرة اليهودية، وذلك باستثناء الاضطرابات العنيفة التي انطلقت من القدس عام ١٩٢٩ نتيجة للصراع حول السيطرة على جدار المبكى، أحد الأماكن المقدّسة اليهودية المدرج داخل الأمكنة المقدسة الإسلامية التي تعود ملكيتها القانونية للسلطات الدينية الإسلامية. خشي المسلمون أن يستولي اليهود على جبل المعبد بأكمله ورفضوا أي تعديل في الوضع القائم.

يمكن تفسير ذلك الهدوء أيضاً ببروز قائد معترف به من العرب الفلسطينيين هو الحاج أمين الحسيني مفتي القدس وسليل عائلة من أعيان القدس سيطرت منذ قرون على منصب الإفتاء. وكان الحاج أمين قد شارك في مملكة فيصل العربية في دمشق عام ١٩٢٠، ثم لعب دوراً هاماً

في اضطرابات ١٩٢٠. مع ذلك، تركه الإنكليز يحتل منصب المفتي أملاً بالتعاون معهم من أجل الحفاظ على الاستقرار واستتباب الأمن. بدا ذلك الحساب مثمراً لمدة طويلة إذ أن المفتي كرّس السنوات الأولى من سلطته لتقوية موقعه داخل السكان العرب وفي البحث عن مصالحة مع الإنكليز. ويبدو أنه كان بعيداً عن مسؤولية اضطرابات ١٩٢٩، بل حاول أن يهدئها. أدرك المفتي في سني الثلاثينات أن الإنكليز لن يلبوا مطالب العرب في الوقت الذي كانت فيه الهجرة اليهودية تتزايد كثيراً والرأي العام العربي يتجذّر. ولا يبدو في الواقع أن المفتي كان المحرِّض وراء الانتفاضة الفلسطينية الكبرى التي بدأت عام ١٩٣٦، لكنه استلم قيادتها بسرعة. كان القمع شديداً واعتمد البريطانيون على قوات الدفاع الذاتي اليهودية (الهاغاناه) وليدة الصهيونية الرسمية. اعتقد الإنكليز انهم توصلوا إلى حل بعرضهم تقسيم فلسطين بشكل يمتلك فيه العرب القسم الأكبر من الأرض. رفض الفلسطينيون ما اعتبروه بمثابة اقتطاع غير مبرَّر لجزء من أرضهم وتضاعفت حدة الانتفاضة. تمَّ اغتيال المتعاونين مع البريطانيين بينما غادر قسم من الطبقات الميسورة فلسطين بانتظار عودة الهدوء.

اعتقل العديد من قادة الانتفاضة العرب واضطر المفتي إلى اللجوء للمنفى. توقفت الحركة أخيراً عام ١٩٣٩ بسبب إنهاك قوى السكان ومقتل عدة آلاف من الضحايا أثناء القمع والصراعات الداخلية، وبسبب التنازلات التي اقترحها البريطانيون في «الكتاب الأبيض» عام ١٩٣٩. وتمّ الاتفاق، حسب ذلك الكتاب الذي تفاوضت سلطات الانتداب حول مضمونه مع الدول العربية وليس مع الفلسطينيين، على تحديد الهجرة اليهودية بـ (٧٥٠٠٠) شخص على مدى خمس سنوات ومنع العمليات العقارية بين العرب واليهود ووعد باستقلال فلسطين موحَّدة خلال عشرة سنوات.

بقي المفتي متشدداً لا سيما وأن البريطانيين أعدموا العديد من أنصاره بعد إقرار «الكتاب الأبيض». حاول الإنكليز اغتياله بالتعاون مع منظمة يهودية. وساهم القائد الفلسطيني في الانتفاضة العراقية ضد بريطانيا ونجح أثناء الاحتلال البريطاني الثاني باللجوء إلى ألمانيا النازية. حاول أن يحصل من هتلر على إعلان يضمن للعرب استقلالهم. رفض هتلر ذلك طويلاً خشية أن يعرّض للخطر تعاون فرنسا بقيادة فيشي التي تسيطر على المغرب وايطاليا الفاشية سيدة ليبيا. عندما التزم هتلر بوضوح أكثر كان الوقت قد فات إذ أن منطقة شمال أفريقيا كانت قد ضاعت إثر الإنزال الأمريكي. وخدم المفتي فقط في دفع مسلمي البلقان إلى التحالف مع قضية «المحور». إذا كان بعض القادة العرب قد لجأوا إلى ألمانيا النازية للحصول على تحرير بلادهم من السيطرة الإنكليزية ـ الفرنسية فإنه لا بد من الإشارة إلى أنه لم يحدث أي تمرد عربي ضد بريطانيا منذ ربيع ١٩٤١ وأن السكان العرب في فلسطين لم يتحركوا أبداً طيلة الحرب بالرغم من النداءات للثورة الصادرة من ألمانيا؛ إذ أن أولئك

السكـان شهدوا تجـربة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩. عـلى العكس، انخرط ٨٠٠٠ عـربي فلسـطيني في القوات البريطانية.

إذا كـان السكان العـرب قد حـافظوا عـلى هدوئهم فـإن السكان من اليهـود هم الذين طرحوا أكبر قدر من المشاكل على قوة الانتـداب. كان مبـدأ بن غوريـون يقول بـاللجوء إلى الحرب كما لو أن «الكتاب الأبيض» لا وجود له، ومحاربة «الكتاب الأبيض» وكأنه ليست هناك حرب. هكذا خـدم ٣٠٠٠٠ يهودي ضمن إطـار جيوش الحلفـاء مما أكسبهم خـبرة عسكـرية ثمينة. نظّمت «الهاغاناه» أثناء ذلك هجرة يهودية سريـة لم تمر دون مـآسٍ مثل غـرق السفن التي تقل اللاجئين والصدامات مع البحرية البريطانيـة. وجّه بن غـوريونُ ووايزمان عملهما الدعائي بشكل رئيسي نحو الولايات المتحدة لقناعتهما بأنها قوة الغـد الكبرى. وبتاريخ ١٢ مـايو ـ أيـار ١٩٤٢ دفع بن غـوريون ممثلي الحركـات الصهيـونيـة الأمـريكيـة المجتمعـين في فنـدق بيلتمور في نيويـورك إلى التصويت عـلى مبدأ تحـويل فلسـطين إلى «كومنـولـث» يهودي بعـد الحرب؛ وكان ذلك التعبير مبهماً بحيث يمكن أن يعني دولة ذات سيادة كما يعني دولة مرتبـطة بـالتاج الـبريطاني أو ربمـا دولة عضـو في اتحـاد دول الشرق الأوسط. رفض اليســار المتـطرف المتمركس الملتف حول حركة «مـابام» المتـواجدة بقـوة في المزارع الجـماعية «كيبـوتزيم» ذلـك البرنامج وتابع الدعوة إلى قيام دولة ثنائية القومية يهودية وعربية كحل للمستقبل.

فضّلت المنظمات الرجعية المواجهة المباشرة مـع الإنكليز للحصـول على استقـلال الوطن القومي اليهودي. ووصل الأمر بمجموعة «شتيرن» بقيادة إسحق شامير إلى حـد الاتصال مـع ألمانيا النازية واقتراح تحالفاً معها ضد البريطانيين مقابل ضمان استقـلال الدولـة اليهوديـة. لم يجب الألمـانيون عـلى هذه العروض. على أرض الـواقع، نـظمت مجموعـة «شتيرن» عمليـات اعتداء ضد القوات البريطانية المقيمـة في فلسطين. وفي مـطلع عام ١٩٤٤ التحقت مجمـوعة «أرغون» بمجموعة «شتيرن» في ميدان القيام بتلك العمليات «الإرهابية». وكان العمل الأكثر بروزاً هو اغتيال اللورد «موان» الوزير البريطاني المقيم في الشرق الأوسط والصديق الشخصي لتشرشل؛ وذلك بتاريخ ٦ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٤٤ في القاهـرة. خشي بن غوريـون في تلك المرّة من النتائج السلبية لتلك العمليـات فأمـر «الهاغـاناه» بـالتعاون مـع الإنكليز ضـد الرجعيين، وهذا ما حصل بشكل فعّال في «الفصل» الواقع بين شهر نـوفمبر ـ تشرين الثـاني ١٩٤٤ وشهر مايو ـ أيار ١٩٤٥ مما ولّد نوعاً من التنافر الدائم بين جناحي الصهيونية.

في عام ١٩٤٥ كان سكان فلسطين يتألفون من ٥٥٠٠٠٠ يهـودي و١٢٤٠٠٠٠ عربي. أمّا أرقام الـوضع العقـاري فقد كـانت أكثر بـلاغة إذ دلّت التقـديرات الـبريطانيـة عـلى أن الأراضي التي حصـل عليهـا الصهيـونيـون بلغت ١٢,٧٥٪ من الأراضي القـابلة للزراعـة و٥,٦٧٪ من مساحة فلسطين. قامت المستوطنات اليهودية الأولى في أغوار الوجـود البشري

العربي بالقرب من المناطق الساحلية. لكن منذ مطلع سني الثلاثينات خضعت أماكن الإقامة الجديدة لاعتبارات استراتيجية وليست اقتصادية إذ أصبح الأمر يتعلق باحتواء الأرض الفلسطينية بواسطة سياج من المستعمرات يسمح بالإمساك بزمام البلاد وتبرير المطالب الإقليمية (توسيع رقعة الحدود) في حال عودة فكرة التقسيم إلى جدول الأعمال.

الصراع من أجل فلسطين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧:

التدخل الأمريكي:

أبدى حزب العمال البريطاني تعاطفه غالباً مع الحركة الصهيونية عندما لم يكن في السلطة. لكن سرعان ما أدرك وزير الخارجية البريطاني الجديد «أرنست بوفان» تعقيد المسألة الفلسطينية. لقد قرر، بعد استشارة الخبراء، متابعة سياسة «الكتاب الأبيض» لعام ١٩٣٩ والمتمثلة في اعتبار أن فلسطين تبقى، في حال الجلاء عن قاعدة السويس، المكان الوحيد الذي يمكن مركزة الاحتياطات العسكرية البريطانية فيه في منطقة الشرق الأوسط المهددة، كما يبدو، بالتوسع السوفييتي. لنفس السبب أيضاً، ينبغي مصالحة الدول العربية وعدم الخضوع أمام المطالب الصهيونية. لكن حاجة بريطانيا للقروض الأمريكية كانت في ازدياد أكثر فأكثر، على الأقل من أجل تأمين الغذاء اليومي لقاطنيها. إنها لم تعد قادرة على أن تتخذ القرارات بمفردها كما كان الأمر عام ١٩٣٩، بسبب واقع أنها أصبحت تابعة.

إن المسائل النفطية ومسؤوليات الولايات المتحدة العالمية الجديدة دفعتها إلى الاهتمام بالشرق الأوسط. تاريخ الاتصال الحقيقي يعود لعام ١٩٤٥ حيث التقى روزفلت، عندما كان في طريق العودة من يالطة، مع ابن سعود وفاروق وتبادل الرسائل مع رؤساء الدول العربية. والتزم الرئيس الأمريكي المؤيِّد علانية حتى ذلك التاريخ للصهيونية بعدم القيام بأي عمل يمكن أن يساعد اليهود ضد العرب ويكون معادياً للعرب.

عندما وصل ترومان للسلطة أعلن مثابرته على السياسة التي رسمها روزفلت لكن بصيغة مصالحة مثيرة للشكوك بين التصريحات العلنية المؤيدة للصهيونية والتطمينات الخاصة للعرب بعدم القيام بأي عمل دون استشارتهم. كان الرئيس الجديد متأثراً بالفعل من المصير الرهيب للشعب اليهودي إثر مجزرة الحرب العالمية الثانية. لكن ترومان كان رجل سياسة قليل الشهرة في مواجهة معارضة سياسية نشيطة، لذلك كان بحاجة إلى أصوات اليهود التي يمكن أن يكون لها وزناً حاسماً إذا كانت موازين القوى الانتخابية متقاربة القوة. بنفس الوقت، دفعت وزاة الخارجية الأمريكية، من جهتها، نحو سياسة تصالحية حيال الدول العربية بسبب مخاطر التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط وللدفاع عن مصالح الشركات

النفطية الأمريكية. لكن العرب لا يملكون حق الإنتخاب في الولايات المتحدة على حد قول ترومان لدبلوماسيين أمريكيين.

طلب ترومان، منذ شهر يوليو ـ تموز ١٩٤٥، من الإنكليز أن يمنحوا ١٠٠٠٠٠ وثيقة هجرة لفلسطين خاصة بأشخاص مهجّرين يهود في أوربا. رفض الإنكليز ذلك واقترحوا على الأمريكيين المساهمة في حفظ الأمن في فلسطين وفهم المشاكل المطروحة بصورة أفضل. لم يلق هذا الاقتراح أذناً صاغية لدى ترومان الذي نقل النقاش إلى العلن في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٤٥ ضمن إطار حملة الانتخابات لبلدية نيويورك. قلقت الدول العربية بسبب عدم احترام الوعد بالاستشارة المسبقة. وفي شهر اكتوبر ـ تشرين أول اقترح بوڤان تشكيل لجنة تقصٍّ إنكليزية ـ أمريكية حول مصير اليهود في أوربا. تشبّث ترومان بالاقتراح ووسّع مجال عملية التقصِّ بحيث تشمل إمكانيات الهجرة اليهودية خارج أوربا وخاصة إلى فلسطين.

استمرت عمليات استقصاء اللجنة من شهر يناير ـ كانون الثاني حتى شهر ابريل ـ نيسان ١٩٤٦. وانتهت إلى ضرورة بقاء الانتداب أو فرض وصاية الأمم المتحدة على الأراضي الفلسطينية المترافقة بنفس الوقت مع إبطال القسم الأكبر من قرارات «الكتاب الأبيض». أجاب الإنكليز بضرورة مساهمة الأمريكيين المالية والعسكرية بتسيير الأمور الفلسطينية. وأعلن بوڤان بتاريخ ١٢ يونيو ـ حزيران ١٩٤٦ بأن إلحاح الحكومة الأمريكية على حرية الهجرة إلى فلسطين يرتكز على رغبة الحد من هجرة اليهود إلى الولايات المتحدة. هاجمت الصحافة الأمريكية الوزير البريطاني واتهمته بمناهضة السامية، بينما أعلن ترومان أن الولايات المتحدة ترفض إدارة شؤون فلسطين وحدها أو بمشاركة الإنكليز. هكذا كان الطريق مسدوداً بالكامل.

اقترح الإنكليز في شهر يوليو ـ تموز ١٩٤٦ خطة تقسيم فلسطين إلى مقاطعات مستقلة ذاتياً بحيث تبقى المصالح الجماعية خاضعة لإدارة قوة الانتداب (تقرير موريزون ـ غرادي). مال ترومان إلى قبول المشروع البريطاني. لكن الصهاينة الأمريكيين مارسوا ضغوطاً كبيرة على الرئيس. قام بوڤان بعقد مؤتمر في لندن بقصد التفاوض حول مستقبل فلسطين مع العرب والصهيونيين. اصطدم الإنكليز بالرفض الكامل لمقترحاتهم من قبل الدول العربية وبدأوا بالتفاوض مع الصهيونيين. لكن في الرابع من شهر أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٤٦، أي يوم عيد الغفران (الكيبور) اليهودي، وقبل شهر من انتخابات الكونغرس الأمريكي، أعلن الرئيس ترومان موافقته على تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب مما نسف المحاولات البريطانية للوصول إلى مصالحة.

في شهر فبراير ـ شباط ١٩٤٧ قام بوڤان بمحاولة أخيرة قائمة على أساس الحرية الكاملة لهجرة اليهود مقابل استقلال فلسطين الموحّدة خلال فترة خمس سنوات. فقدّم الصهيونيون

مشروعاً لتقسيم فلسطين يعطيهم القسم الأكبر من البلاد وطلب العرب الاستقلال الفوري لفلسطين الموحّدة.

قرر بوفان إحالة الملف الفلسطيني أمام الأمم المتحدة بتاريخ ١٨ فبراير ـ شباط ١٩٤٧، بالرغم من معارضة المسؤولين العسكريين الذين ارتقبوا خطراً استراتيجياً في التخلي عن فلسطين.

الوضع في فلسطين:

كان بن غوريون مقتنعاً كل القناعة منذ نهاية الحرب بأن النضال ضد الإنكليز ولاحقاً ضد العرب واقعٌ لا محالة. وفي شهر أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٤٥ أعطى الأوامر لـ «الهاغاناه» للقيام بعمليات تخريب. بينما كان يُفترض أن يظل «الارهاب» من اختصاص مجموعتي «شتيرن» و«ارغون»، هذا على الرغم من أن عمل مختلف المنظّمات كان منسّقاً على أعلى مستوى. وتوجَّب على الإنكليز أن يزيدوا عدد قواتهم المرابطة في فلسطين من ٥٠٠٠٠رجل عام ١٩٤٥ إلى ٨٠٠٠٠ عام ١٩٤٦ وإلى ١٠٠٠٠٠ عام ١٩٤٧؛ وذلك من أجل وضع حد لتلك الهجومات التي كانت تستهدف خاصة شبكات المواصلات (طرق، سكك حديد). أثقل ذلك الجهد كثيراً على اقتصاد بريطاني مخرَّب بسبب الحرب وعلى بلدٍ يرى بأن التهديد الأكبر يتواجد في أوربا مع بدايات الحرب الباردة. أصبح من العبث تقديم مثل ذلك الجهد في الوقت الذي أُعطيت فيه امبراطورية الهند الاستقلال دون مقاومة عملياً.

ردَّ العسكريون البريطانيون على عمليات المنظمات اليهودية بأعمال تمشيط واستجواب بحثاً عن الأسلحة. ووضعت موضع التنفيذ مجموعة من التشريعات الاستثنائية واستؤنف العمل بالتشريعات التي طُبّقت ضد العرب في الفترة الواقعة بين ١٩٣٦و١٩٣٩، والقاضية بسجن الأشخاص لعدة أشهر دون محاكمة إذا تمّ اعتبار أنهم يشكلون خطراً على الأمن. ردَّت المؤسسات الصهيونية على الاجراءات الإنكليزية بسياسة عدم التعاون مع السلطات. وانسحبت حركة «الهاغاناه»، اعتباراً من شهر يونيو ـ حزيران ١٩٤٦ من العمليات الحربية واكتفت بتنظيم عمليات الدعاية مثل قضية «اكزودوس» والهجرة السرية. سمح ذلك الانسحاب باستئناف المفاوضات بين الإنكليز والمؤسسات الصهيونية الرسمية.

تابعت المنظمات الرجعية عملها. فبتاريخ ٢٢ يوليو ـ تموز ١٩٤٦ فجّرت مجموعة «أرغون» قسماً من فندق الملك داوود في القدس الذي كان قد أصبح قصر القيادة العامة للجيش البريطاني. وسبب الانفجار مقتل ٩٢ شخصاً (لا يُعرف إذا كان قد أعطي الإنذار بوقوع الانفجار في وقتٍ كافٍ أم لم يعط أي إنذار). ساد مناخ حقيقي من الكراهية بين الجنود البريطانيين والسكان اليهود. وأصبح العنف واقعاً يومياً. كما أن السلطات البريطانية

حكمت بالموت على مناضلي «أرغون» الذين قتلوا جنوداً أو موظفين بريطانيين، فردّت منظمة مناحيم بيغن بالقيام بعمليات احتجاز رهائن وإعدام سجناء. بنفس الوقت تمَّ إرسال طرود بريدية ملغَّمة فى أوربا وبريطانيا موجَّهة إلى المؤسسات الرسمية البريطانية.

كان فشل السياسة الإنكليزية على أرض الواقع واضحاً. إذ أصبحت مهمة المحافظة على الأمن أكثر وطأة ولا تتناسب مع الوسائل والمصالح البربطانية، الأمر الذي يفسر إرسال الملف إلى الأمم المتحدة.

كان عرب فلسطين منقسمين بين مؤيدي مفتي القدس وخصومه. وجعلت ذكريات أعمال العنف التي شهدتها أعوام ١٩٣٦ - ١٩٣٩ المصالحة مستحيلة. في عام ١٩٤٥، كان المفتي لا يزال في أوربا حيث يقيم في مكان يحرسه الفرنسيون الذين رفضوا الطلبات الإنكليزية بتسليمه. هيَّأت مجموعة «أرغون» عملية انتحارية «كوماندوس» لاغتياله، لكنه نجح في النجاة في شهر مايو - أيار ١٩٤٦؛ ربما حدث الأمر بتواطؤ من السلطات الفرنسية التي رفعت تقريباً جميع اجراءات الأمن. لجأ المفتي إلى مصر واستأنف الإشرف على منظمته «اللجنة العربية العليا».

اهتمت الجامعة العربية منذ نشوئها بالمسألة الفلسطينية. واعتبرت أن «الكتاب الأبيض» الصادر عام ١٩٣٩ يشكل مرحلة انتقالية نحو إقامة دولة فلسطينية موحَّدة ذات أغلبية عربية. لقد كلَّفت موسى العلمي، الشخصية السياسية الحيادية والذي حظي بتقدير الجميع، بتمثيل فلسطين. اقترح رجل السياسة الفلسطيني «البراغماتي» سلسلة من الاجراءات ترمي إلى مساعدة السكان العرب في مواجهة التفوق الاقتصادي للمستوطنات اليهودية. خرَّبت عودة المفتي جهود العلمي إذ تمَّ الاعتراف بأمين الحسيني كناطق رسمي باسم الفلسطينيين في مؤتمر بلودان (في سوريا) في شهر يونيو - حزيران ١٩٤٦.

لعبت الدول العربية دوراً في السياسة الدولية. ومارست ضغطاً على الإنكليز والأمريكيين. لقد فاجأها تطور السياسة الأمريكية في ظل ترومان لأنها آمنت بالالتزامات التي قطعها روزفلت عام ١٩٤٥.

حافظ السكان العرب على هدوئهم طيلة فترة ١٩٤٥ - ١٩٤٧ بينما تضاعف العنف بين الإنكليز والصهيونيين. كان الانقسام السياسي في ذروته. اجتمع المتشددون خلف المفتي بينما حاولت بعض مجموعات اليسار، التي ظهرت حديثاً في الأوساط المدينية، الوصول إلى اتفاق تصالحي مع الصهيونيين. عارض بن غوريون، من جهته، أية مفاوضات يمكن أن تؤدي إلى قيام فلسطين مزدوجة القومية. أما خصوم الحسيني فقد تحولوا نحو ملك شرق الأردن عبدالله الذي وجد في القضية الفلسطينية وسيلة تحقيق المرحلة الأولى من مشروعه للوصول إلى

سوريا الكبرى. لقد أعاد تأكيده سراً للسلطات الصهيونية بخصوص مشروعه في تحقيق قدر كبير من الاستقلال الذاتي اليهودي في مملكته العربية الكبرى. وعرض اعتباراً من عام ١٩٤٦ فكرة التقسيم الودي لفلسطين بين الصهيونيين والأردنيين. وإذا كانت الاتصالات قد استمرت بين الملك والوكالة اليهودية، فإنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق. شك المفتي والدول العربية بنوايا الملك عبدالله وقرروا الوقوف بوجهها بجميع الوسائل.

مشروع تقسيم منظمة الأمم المتحدة:

شكّلت منظمة الأمم المتحدة لجنة تحقيق جديدة مؤلّفة من ممثلي إحدى عشر أمة مهمتها تقديم مقترحات لتسوية المسألة الفلسطينية. أصرّت الجامعة العربية على اقتراحها المتمثل في التشكيل الفوري لدولة فلسطينية موحّدة. تبنّى الأردن رسمياً هذا الخط السياسي مع إخطار الصهيونيين بأن الأمر يتعلق فقط بإرضاء الرأي العام العربي. رفضت اللجنة العربية العليا الاعتراف بشرعية التدخل الدولي وطالبت بالاستقلال الفوري لفلسطين باسم حق تقرير المصير الذي لا يجوز التصرف به. ونظّمت عملية مقاطعة استشارات اللجنة من قبل عرب فلسطين، بينما دافع الصهيونيون، بما في ذلك أعضاء منظمة «أرغون»، عن قضيتهم أمام الممثلين الدوليين. ازدادت حدة التوتر بين العرب واليهود. واتخذ البريطانيون والأمريكيون موقف التحفظ. لقد خشوا تدخلاً سوفييتياً في الشرق الأوسط الذي كان حتى ذلك التاريخ حكراً على نشاطاتهم الخاصة.

كان عام ١٩٤٧، هو عام القطيعة الكبرى بين حلفاء الحرب العالمية الثانية. إذ كان ستالين قد سمح، بل شجّع، هجرة يهود أوربا الشرقية (وباستثناء الاتحاد السوفيتي) نحو مناطق تقع تحت النفوذ الغربي بقصد جعل مشكلة الأشخاص المهجّرين أكثر خطورة وبالتالي تصبح التسوية الإنكليزية الأمريكية للمسألة الفلسطينية أكثر صعوبة. أراد ستالين أن ينقل المسألة إلى أمام منظمة الأمم المتحدة؛ الأمر الذي تحقق الوصول له في شهر فبراير - شباط ١٩٤٧. وفي شهر مايو - أيار من نفس السنة تحققت خطوة جديدة إلى الأمام، إذ أعلن الاتحاد السوفييتي عن استعداده للمشاركة في تسوية سلمية دولية قد يترتب عليها تواجد عسكري في فلسطين بقصد تنفيذ القرارات المتخذة. رفض الأنكلو - سكسون قبول تواجد الجيش الأحمر في فلسطين مما أعاق كل عمل للقوى الكبرى كقوى سلام فعلية في فلسطين. أيّد السوفييت الحل المتمثل في إقامة دولة مزدوجة القومية؛ وإذا تبدّى بأن إقامة مثل تلك الدولة أمراً مستحيلاً، فليكن الحل هو التقسيم بين الدولتين.

نشرت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة تقريرها بتاريخ ٣١ آب - أغسطس. وتمّ بموجبه تأييد مبدأ نهاية الانتداب. وأصبح متوجباً على الأمم المتحدة الاهتمام خاصة بمشكلة

اللاجئين اليهود. بالمقابل انقسمت آراء اللجنة جول الحل. إذ في الوقت الذي أقرَّت فيه الأغلبية المتمثلة بكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وهولنده والبيرو والسويد والأرغواي (٧ أصوات) القيام بعملية تقسيم لصالح الصهيونيين إلى حد كبير مع اتحاد اقتصادي وكذلك مع تدويل مدينة القدس، اقترحت الأقلية المتمثلة في الهند وإيران ويوغسلافيا دولة اتحادية؛ بينها امتنعت استراليا عن التصويت.

نُقل النقاش من جديد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية شهر نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٤٧ حيث تمَّ قصر القسم اليهودي على ٥٥٪ من مجموع أراضي فلسطين الواقعة تحت الانتداب. قررت بريطانيا الاستنكاف عن المشاركة في النقاش وأعلنت عدم قبولها إلا بحل يعترف فيه اليهود والعرب على حد سواء. لقد رفضت بوضوح المساعدة على تجسيد عملية التقسيم. أما المسؤولون الأمريكيون فقد تباينت آراؤهم إذ رأت وزارة الخارجية أن التقسيم سيجعل العلاقة صعبة مع الدول العربية بينما اعتبر المسؤولون العسكريون أنه لا يمكن تطبيق التقسيم دون حرب حقيقية؛ أما البيت الأبيض فقد كان يدرك دعم الرأي العام الأمريكي للمشاريع الصهيونية فقرر أن ينحو نحواً آخر. وبما أن كتلة البلدان الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي كانت قد أعلنت نيتها في التصويت على خطة التقسيم، فإن الضغوط الأمريكية تركزت على دول أمريكا اللاتينية التابعة للولايات المتحدة فضلاً عن كونها غير معنية كثيراً بالمشكلة. أمَّا الحكومة الفرنسية فإنها مالت أولاً للإستنكاف عن التصويت بناءً على التحليل الذي قدمته وزارة الخارجية الحريصة على المحافظة على علاقات جيدة مع العالم العربي وعلى عدم إثارة استياء سكان بلدان شمال أفريقيا العربية الواقعة تحت السيطرة الفرنسية. لكنها اختارت في النهاية دعم خطة التقسيم بسبب الضغوطات التي مارستها عليها الولايات المتحدة في لحظة كان الفرنسيون بحاجة فيها للمساعدة الأمريكية وكذلك اثر تدخل ليون بلوم المؤيِّد تقليدياً للقضية الصهيونية.

وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع التقسيم بتاريخ ٢٩ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٤٧ بأغلبية ٣٣ صوتاً مقابل ١٣ صوتاً، أي بزيادة صوت واحدة عن نسبة الثلثين المطلوبة لإقرار المشروع الذي جاء فيه:

«إن الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة؛

بعد أن عقدت دورة خاصة بناء على طلب الدولة المنتدبة - بريطانيا - للبحث في تشكيل وتحديد صلاحية لجنة خاصة يعهد إليها بتحضير اقتراح للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في دورتها الثانية.

وبعد أن شكّلت لجنة خاصة أناطت بها مهمة إجراء تحقيق حول جميع المسائل المتعلقة بمشكلة فلسطين وتحضير مقترحات بغية حل هذه المشكلة.

وبعد أن تلقت وبحثت تقرير اللجنة الخاصة الذي يتضمن توصيات عدّة قدّمتها اللجنة بعد الموافقة عليها بـالإجماع، ومشروع تقسيم اتحـاد اقتصادي وافقت عليـه أغلبية اللجنـة، تعتبر أن الحالة الحاضرة في فلسطين من شأنها إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

وتحيط علماً بتصريح الدولة المنتدبة الذي أعلنت بموجبه أنها تنـوي الجلاء عن فلسـطين في الأول من شهـر أغسطس ـ آب سنـة ١٩٤٨ وتوصي المملكـة المتحدة ـ بصفتهـا الـدولـة المنتـدبـة عـلى فلسطين وجميـع أعضـاء الأمم المتحـدة بـالمـوافقـة وتنفيـذ مشروع التقسيم مـع الاتحـاد الاقتصادي لحكومة فلسطين على الصورة المبينة أدناه.

«وتطلب:

«(أ) ـ أن يتخذ مجلس الأمن التدابير الضرورية المنوّه عنها في المشروع لتنفيذه.

«(ب) ـ أن يقرر مجلس الأمن إذا أوجبت الظروف ذلـك أثناء المرحلة الانتقاليـة ما إذا كانت الحالة في فلسطين تشكل تهديـداً للسلم. فإن قـرر مجلس الأمن أن مثل هـذا التهديـد قائم بالفعل فيجب عليه المحافظة على السلم والأمن الدوليين وان ينفذ تفويض لجنة الجمعية العامة وذلك باتخاذ التدابير وفقاً للمادتـين ٣٩ و ٤١ من الميثاق، لتخـويل لجنـة الأمم المتحدة سلطة أن تمارس في فلسطين الأعمال التي يلقيها هذا القرار على عاتقها.

«(جـ) ـ أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة ترمي إلى تغيير التسوية التي يهـدف إليها هـذا القرار بالقـوة تهديـداً للسلم أو قطعـاً أو خرقـاً له عمـلاً عدوانيـاً بموجب نص المـادة ٣٩ من الميثاق.

«(د) ـ أن يبلغ مجلس الوصاية بالمسؤولية المترتبة عليه بموجب هذا المشروع.

وتدعو الجمعية العامة سكان فلسطين إلى اتخاذ جميع التدابير التي قد تكـون ضرورية من ناحيتهم لوضع هذا المشروع موضع التنفيذ وتناشد جميع الحكـومات والشعـوب الامتناع عن كل عمل قد يعرقل أو يؤخر تنفيذ هذه التوصيات [. . .]»[٧].

كان يتوجب أن ينتهي الانتداب قبل الأول من شهـر آب ـ أغسطس ١٩٤٨. كـما كان يُفترض أن تجلو قوة الانتداب عن منطقة حدودية ساحلية مخصصة للدولة اليهودية قبل الأول من شهر شباط ـ فبراير، وذلك لتأمين حريـة الهجرة. وقبـل الأول من شهر أكتـوبر ـ تشرين أول ١٩٤٨ كانت ستقوم الدولتان والمنطقة الدولية في القدس.

وكان يُفترض أن تتخلّى قوة الانتداب تدريجياً عن سلطاتها للجنة مؤلفة من خمسة أعضاء تابعة لـلأمم المتحدة بحيث يمثـل كل عضـو دولة، عـلى أن تكون مهمـة اللجنة هي تـطبيق مشروع التقسيم بالتعاون مـع المجالس المؤقّتـة المنتخبة والممثلة للعـرب ولليهـود. ثم تتخلى

هذه اللجنة تدريجياً عن سلطاتها لمجالس منتخبة. وكان يُفترض أن يسود في الدولتين نظام ديمقراطي يضمن حقوق الإنسان لجميع المواطنين. بحيث لا يمكن ممارسة أي نوعٍ من أنواع التمييز تحت أية حجة كانت على أن ترث هاتان الدولتان اتفاقيات دولية وقّعتها قوة الانتداب؛ وأي خلاف خاص بهذه الاتفاقيات يتم عرضه على محكمة العدل الدولية.

تمّ تصور قسمة الأرض بشكل لا يمكن فيه للأجزاء الثلاثة الحياة اقتصادياً وسياسياً إلا إذا تعاونت فيما بينها بشكل وثيق. فالتوحيد الاقتصادي كان ضرورة مطلقة ويشكل بنظر واضعي الخطة ضمانة السلام الدائم في المنطقة. لكن دلالات الأرقام كانت مبعثاً للقلق، كما يشير الجدول التالي:

المنطقة	يهود	عرب	المجموع
الدولة اليهودية	٤٩٨٠٠٠	٤٠٧٠٠٠	٩٠٥٠٠٠
الدولة العربية	١٠٠٠٠	٧٢٥٠٠٠	٧٣٥٠٠٠
القدس	١٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠

لا يأخذ هذا التعداد بالحسبان السكان الرحّل من البدو. وقد جاء في أحد التقديرات البريطانية بأنه تتوجب إضافة ٢٢٠٠٠ من البدو في الدولة العربية و ١٠٥٠٠٠ في الدولة اليهودية مما يؤدي، في الواقع، إلى وجود أغلبية من العرب تمتلك القسم الأكبر من العقارات في الجزء اليهودي.

نهاية الانتداب البريطاني:
(٢٩ نوفمبر ـ تشرين الثاني ـ ١٩٤٧ ـ ١٥ ـ مايو ـ أيار ١٩٤٨):

تقسيم ودي؟

وافقت السلطات الصهيونية على خطة التقسيم لأنها أعطتهم أهم ما يطلبونه، أي دولة. لكنها كانت دولة ضعيفة بسبب نسبة السكان العرب فيها إذ لم يكن بمقدور الهجرة اليهودية مهما كانت سريعة وبعيدة الإخلال بشكل مستمر بالتقسيم الاثني بين السكان حيث كانت الزيادة السكانية الكبيرة لدى العرب تعوِّض سريعاً الفرق. من جهة أخرى امتلك العرب الجزء الأكبر من الأرض في الدولة اليهودية في الوقت الذي تمنع فيه التسوية المفروضة من منظمة الأمم المتحدة تطبيق أية اجراءات تمييزية فوراً. درست الوكالة اليهودية مشروع ارغام سكان الدولة اليهودية من العرب على تبني مواطنية الدولة العربية بحيث يصبحون مجرد

أجانب في الدولة اليهودية لا يلعبون أي دور سياسي بل ربما يمكن طردهم أو سجنهم في حالة التوتر. كان بن غوريون واعياً كل الوعي لهذا الوضع وقد صرَّح بعد أربعة أيام من التصويت على التقسيم قائلاً: «في ظل التشكل القائم للسكان ليس هناك أي تأكيد مطلق على أن الحكومة ستكون بيد أغلبية يهودية؛ ولا يمكن الوصول إلى دولة يهودية قوية وقابلة للبقاء وللاستقرار طويلاً إلا إذا شكّل اليهود ٦٠٪ من مجموع السكان. لهذا ينبغي مناقشة المشكلة بطريقة جديدة؛ علينا أن نفكر كدولة»(٨).

هذا الوضع بالذات دفع السكان العرب إلى الإحساس بالتقسيم كظلم كبير يقع عليهم. إذ لم يؤخذ حقهم في تقرير المصير بالحسبان واقعياً وبدا مستقبلهم في مهب الرياح. كان الانقسام السياسي في ذروته. وكان العديد من الفلسطينيين لا يقبلون بعودة المفتي ليكون رئيساً للدولة الجديدة. كما أن غياب التنظيم السياسي المتين البنية أدّى منذ مطلع عام ١٩٤٧ إلى تعدد الاتفاقات المحلية بعدم الاعتداء بين التجمعات اليهودية والعربية الخاصة بمدنٍ مثل يافا وتل أبيب، كما بقرى مع «الكيبوتزات» المجاورة، في مجمل فلسطين. يرى بعض المراقبين أن أغلبية السكان العرب قبلت، كما يبدو، التقسيم كأمر واقع، مؤلم، لكنها لم تكن قادرة على الوقوف في وجهه. أخيراً، ما كان لعبدالله أن يستطيع قبول رؤية تشكّل الدولة الفلسطينية القادمة تحت قيادة عدوه اللدود، مفتي القدس. منذ شهر ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٤٧، جدد عبدالله اقتراحاته للمسؤولين الصهيونيين لاقتسام فلسطين ودياً. أجاب هؤلاء بالايجاب على جهوده. كان ينبغي على الملك الحصول على موافقة الإنكليز فأوحى لهم بفكرة إرسال الفيلق العربي إلى القسم العربي من فلسطين لمساعدتهم في المحافظة على النظام وتجنب استيلاء انصار المفتي على السلطة. رفض الإنكليز ذلك مع إخبار عبدالله بأنهم لا يعارضون اتصالاته مع الصهيونيين. وأعلنوا عن انسحابهم النهائي في ١٥ مايو ـ أيار ١٩٤٨ حيث سيكون هذا التاريخ هو تاريخ نهاية الانتداب، ومنعوا لجنة الأمم المتحدة، المكلّفة بتنظيم عملية انتقال السلطات، من دخول فلسطين.

وفي ظل تعدد أشكال الفوضى أيّد الإنكليز، الذين لا يرغبون قيام دولة فلسطينية بقيادة المفتي، الاختيار الأردني. وتمَّ اتخاذ القرار النهائي بتاريخ ٧ فبراير ـ شباط ١٩٤٨ في لندن أثناء اجتماع بين المسؤولين الأردنيين وغلوب باشا وأرنست بوڤان. وأُقرّ بأن يسمح الإنكليز للفيلق العربي بالدخول إلى فلسطين بتاريخ ١٥ مايو ـ أيار ١٩٤٨ على أن لا يحتل سوى القسم العربي المحدد في خطة التقسيم ولا يدخل إلى القدس وإلى الدولة اليهودية. قام عبدالله بعد حصوله على الضوء الأخضر من الإنكليز بتمرير الرسالة إلى المسؤولين الصهيونيين. وبدون أن تكون هناك معاهدة حقيقية، اتفق الاردنيون والصهيونيون، على أرض الواقع الملموس، بأن لا يكون هناك دولة فلسطينية عربية.

الحرب الفلسطينية :

كانت الأمور واضحة بالنسبة للمفتي : استقلال فلسطين العربية يمر عبر النضال ضد الدول العربية وفي مقدمتها الأردن كما ضد الصهيونيين. واعتقد أنه يستطيع الوقوف أمام مشروع التقسيم ظناً منه أن ميزان القوى الذي شهدته أعوام ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ لا يزال قائماً.

أعطى المفتي الأمر بإضراب عام في مجمل فلسطين في الأول من شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٤٧ . وترافقت تلك الحركة مع صدامات عنيفة مع السكان اليهود؛ فالصهيونيون بينهم أيضاً متطرفون. أمّا المنظمات الرجعية اليهودية التي تطالب بمجمل أرض فلسطين الكبرى التي تضم شرق الأردن فقد رفضت خطة التقسيم وأملت الاستفادة من الوضع من أجل الاحتجاج على تقسيم الأرض. ساد العنف طيلة شهر ديسمبر ـ كانون أول ليطال المراكز المدينية الساحلية والقدس حيث يتمركز في هذه الأخيرة أنصار المفتي. وكان أحد أحفاده، عبدالقادر الحسيني، هو الذي يقود العمليات في تلك المنطقة. أمّا في شمال البلاد فقد أخذت قوة عربية من المتطوعين، تابعة للجامعة العربية ويقودها فوزي القاوقجي، مواقعها في شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٤٨ . والقاوقجي هو بطل النضال من أجل الاستقلال العربي. وهو ضابط سابق في القوات الخاصة في المشرق وكان أحد قادة الثورة السورية الكبرى ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ (الحرب المسماة بحرب الدروز)، ثم أحد قادة الانتفاضة الفلسطينية ١٩٣٧ ـ ١٩٣٨ . ولقد قاتل إلى جانب قوات ڤيشي ضد الإنكليز والديغوليين عام ١٩٤١ قبل أن يلتجأ إلى المانيا. كانت علاقاته مع المفتي متواضعة ولم يكن هناك أي مجال للتنسيق بين القوتين العربيتين غير النظاميتين.

كانت استراتيجية الحسيني بسيطة وتمثلت في ضرورة الاستفادة من تناثر المستوطنات اليهودية لقطع وسائل اتصالاتها. وكانت قواته متواضعة ولا تضم سوى ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بالإضافة إلى حوالي ٥٠٠٠ من المتطوعين العرب، خاصة من الأخوان المسلمين. كان الصهيونيون يمتلكون قوات يصل عددها إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف. وبشكل عام ساهم السكان الفلسطينيون بشكل أقل بكثير من مساهمتهم في معارك ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ . وفضلوا محاولة الابقاء على الاتفاقيات المحلية حول عدم الاعتداء.

اختار الصهيونيون، في البداية، البقاء في موقع الدفاع إذ خشوا تدخل القوات البريطانية المنسحبة والتي كانت تمنع بصورة دائمة دخول المهاجرين اليهود. مع ذلك قامت منظماتهم بأعمال رد عنيفة إذ استخدمت مجموعة شتيرن للمرَّة الأولى في الشرق الأوسط أسلوب السيارات المفخخة في شوارع يافا بتاريخ ٤ يناير ـ كانون الثاني ١٩٤٨ . ومنذ شهر فبراير ـ شباط ١٩٤٨ تفوّق الصهيونيون، وهرب قسم من السكان العرب قاطني التجمعات السكانية الساحلية الكبرى خوفاً من المعارك، خاصة من أبناء الطبقات الميسورة ومن النساء

والأطفال. كانت تلك هي الدفعة الأولى من النازحين الشبيهة بحركة الهجرة التي شهدتها فترة ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩؛ لكن لم يكن بادياً في تلك الحقبة بأن هناك سياسة مرسومة مسبقاً للطرد.

فكّر الأمريكيون أمام اتساع رقعة الاضطرابات بأن إعادة نظام الوصاية قد يكون حلاً أفضل بالنسبة للمستقبل (يمكن ممارسة الوصاية مباشرة من قبل الأمم المتحدة، على عكس الانتداب). لم يبارح القلق وزارة الخارجية الأمريكية حيال علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي. ورأت أن نفط الشرق الأوسط يشكل ضرورة أكيدة للنهضة الاقتصادية في أوربا كما رسمتها خطة مارشال. لكن ترومان كان بحاجة لأصوات اليهود بصورة مستمرة من أجل الفوز في الانتخابات القادمة مما حدا به إلى نقد مبادرات الدبلوماسية الأمريكية عندما كانت تبدو وكأنها تذهب بعيداً باتجاه العرب؛ مع العلم أنه كان من مؤيدي تلك الدبلوماسية سابقاً. لقد ردّ مستشار البيت الأبيض على الحجج الدبلوماسية بالقول بأن الدول العربية المصدّرة للنفط ترتبط بالغرب فيما يتعلق ببقائها الاقتصادي والسياسي وليس هناك ما يثير القلق من أي استخدام محتمل لسلاح النفط.

أما بالنسبة للسلطات الصهيونية فقد كان مطلبها هو الفوز في حرب العصابات قبل التدخل المحتمل للدول العربية. كان ذلك هو هدف خطة «داليت» التي كانت تقتضي إحلال السلام في مناطق الاستيطان اليهودي، مما يعني في الواقع استسلام القرى العربية وطرد السكان وتهديم المنازل. كان المدلول الأساسي للخطة يتمثل في انهاء القوى المعادية داخل المنطقة المشمولة بمشروع التقسيم وفي المناطق التي يمكن ضمّها فيما بعد؛ كان ينبغي تأمين تواصل جغرافي للمجال اليهودي الذي كان بصدد التشكل وضمان إمكانية إيجاد حدود آمنة بالنسبة للدولة القادمة. كان ينظر لجميع السكان العرب على أنهم أعداء، ولذلك تمّ إلغاء اتفاقيات عدم الاعتداء. وقام المسؤولون الصهيونيون بالتحضير لعمليات ضم أراضٍ إضافية بحجة أنها ضرورية لمسألة الأمن، هذا على الرغم من تأكيدهم المستمر على تمسكهم بمشروع التقسيم. كان إيغال يادين صاحب خطة «داليت» هو نفسه رئيس عمليات «الهاغاناه» التي كان يفترض أن تتم قبل ١٥ مايو ـ أيار ١٩٤٨ تبعاً لانسحاب القوات البريطانية. كان هدف خطة داليت «عسكرياً» في الأساس؛ فهي ليست خطة سياسية لطرد السكان العرب. لكنها كانت تتضمن ذلك، عملياً، دون أن يستهجن ذلك أحد على مستوى السلطات أو على مستوى منفذي العمليات. لم تكن هناك على الأغلب حاجة لتنفيذ أوامر الطرد ضمن المقياس الذي دفعت فيه المعارك السكان الفلسطينيين إلى الهرب. كما لا يمكن الحديث بالنسبة لتلك الفترة عن سياسة طرد مبرمجة سابقاً ومنسّقة من قبل مختلف مراكز القرار الصهيونية.

بدأت العمليات في مطلع شهر أبريل ـ نيسان وأحرزت نجاحاً كبيراً. كما أدّى رحيل القوات البريطانية وهرب الأعيان الفلسطينيين إلى تسارع تفسخ المجتمع الفلسطيني. كان لدى السكان إحساس عميق بأنه قد تمّ التخلي عنهم وأنهم قد تركوا دون سلاح في مواجهة القوات الصهيونية. زاد انهيار الاقتصاد واضطراب النظام العام في المدن من البلبلة بين السكان. لقد فوجىء المسؤولون الفلسطينيون والعرب من حجم الهجرة الجماعية للمدنيين. وحاولوا أن يكبحوا تلك الهجرة أو ان يجعلونها تقتصر على الأقل على النساء والأطفال والشيوخ. فهم آل الحسيني أن المعركة مع المستوطنين اليهود خاسرة وأنه لم يبق لهم أمل إلا عبر تدخل الدول العربية. في نهاية شهر ابريل ـ نيسان بدأت الدول العربية تدرك الخطر الذي يشكله عليها تخلّي السكان الفلسطينيين عن أرضهم فأمرت بالصمود وبالعودة.

كانت «طبرية» هي أول بلدة عربية تسقط بتاريخ ١٧ ابريل ـ نيسان؛ وهرب سكانها. أما الصدمة الكبرى فقد جاءت من احتلال حيفا التي بدأ الهجوم عليها بتاريخ ٢١ ـ ٢٢ ابريل ـ نيسان ثمّ سقطت بعد قصف مدفعي غزير. بدأ النزوح قبل الهجوم وحصل الأعيان على الحماية البريطانية لتأمين رحيلهم. وحاولت السلطات المدنية الصهيونية مثلما كان الأمر في الحالات الأخرى، الوصول إلى مصالحة بينها أيّدت وحدات الهاغاناه سياسة متصلبة حيث كانت تسيطر على الوضع بواسطة فرض القوانين العرفية. لم يكن لسكان المدينة الحق بالعودة إلى منازلهم المتروكة لأخذ حاجياتهم. تحسُّن الوضع قليلاً في نهاية الشهر. وقام أفراد وحدات «الهاغاناه»، دون أن يتلقوا الأوامر، بإرهاب السكان لدفعهم إلى الرحيل. قام الهجوم على القرى المجاورة للمدينة خلال الأسبوع الأخير من شهر أبريل ـ نيسان. حاول الإنكليز التدخل، لكنهم تدخلوا، على العموم، من أجل تنظيم عمليات الرحيل. لم يبق في مدينة حيفا، في مطلع شهر مايو ـ أيار، سوى ثلاثة إلى أربعة آلاف عربي من مجموع سكان بلغ تعدادهم ٧٠٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل حوالي ١٠٪ من مجموع اللاجئين الفلسطينيين. رأى بن غوريون في هرب السكان العرب حجة شرعية لإستملاك الأراضي من قبل اليهود.

وفي يافا؛ حيث جرى الهجوم بتاريخ ٢٥ ابريل ـ نيسان بقي ما بين ٥٠ و٦٠ ألف عربي من أصل ٧٠ إلى ٨٠ ألف من السكان الأصليين. لم تتوقع قوات «الهاغاناه» قيام معارك في المدينة وضواحيها إذ اعتبرت بأن عملية الحصار قد تكون كافية. منظمة «أرغون» هي التي قامت بالهجوم وقصفت السكان. لقد تمّ دحرها، لكن معنويات السكان كانت منهارة اثر سقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين. اتهمت الدول العربية الإنكليز بالتواطؤ مع الصهيونيين لطرد سكان حيفا. وثار «بوڤان» ضد السلطات العسكرية البريطانية التي شكّ بأنها أفسحت المجال لقيام المجازر ضد السكان العرب؛ الأمر الذي أثار حنق «مونتغمري». وقرر الإنكليز اثر هذه الأزمة الصغيرةالتدخل لإنقاذ سكان يافا. وتوصلوا

تحت ضغط التهـديد بـالتدخـل إلى دفع «أرغـون» للتراجع عن مـواقعها المتقـدمة. لم ينجح الإنكليز في وقف الهجرة الجماعية إذ استولت بنفس الوقت قـوات «أرغون» و«الهـاغانـاه» على القرى المجاورة مما استدعى هرب السكان ودعَّم عزلة سكان المدينة الذين كانوا يدركون بـأن الحماية البريطانية لهم لن تستمر بكل الأحوال بعد ١٥ مايو ـ أيار وأنهم سوف يجدون أنفسهم وحدهم في مواجهة الصهاينة. وبتاريـخ ١٣ مايو ـ أيار عندما استسلمت المدينة، لم يبق فيهـا إلا ما يتراوح بين ٤ و٥ آلاف عربي.

كانت خطة «داليت» تقول بالعمل قرب الحدود السورية والأردنية من أجل تأمين موقـع قوي في مواجهة الجيوش العربية التي جـرت في شهر مـايو ـ أيـار حيث هرب سكـان المناطق المعنية نحو سوريا ولبنان.

قـامت المعارك الأخـرى حول القـدس، وفي منطقـة يُفترض تـدويلها. أُعـطيت الأوامر بتدمير كل القرى العربية على الطريق الواصل بين المدينة والشاطىء. ضمن هذا السياق قام هجوم مجموعتي «أرغون» و«شتيرن» ضد قرية دير ياسين بـدعم مدفعيـة «الهاغـاناه». كـانت هذه القرية، قد وقَّعت اتفاق عدم اعتداء واحترمته. بلغت حصيلة المجزرة ٢٥٠ قتيل عـربي من عدم المقاتلين بشكل أساسي. شاع خبر المجزرة سريعاً ودبَّ الرعب في القرى الأخرى.

استمر طرد العرب مما كان يُفترض أن يصبح النواة الجغـرافية للدولـة العبريـة حتى شهر مايو ـ أيار. القرى العـربية جـرى تهديمها عمومـاً. وهرب السكـان في أغلب الأحيان قبـل الهجـومات اثـر عمليات التخـويف مثل بث الإشـاعات أو رفض أيـة هدنـة أو اتفـاق عـدم اعتداء. وعرفت التجمعات السكانيـة التي وقَّعت مع المستـوطنات اليهـودية اتفـاقات سـلام وصداقة مصيراً مشابهاً. لم تكن موجـة اللاجئـين الثانيـة التي شملت ما بـين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ألـف شخص ثمرة سياسـة مصممة سـابقة، لكن نتيجـة اعتبارات عسكـرية رمت إلى تـأمين طرق المواصلات وأمن خطوط الجبهة القادمة بعد ١٥ مـايو ـ أيـار. كان انهيـار النظام العـام والاقتصـاد في المدن الكـبرى وهرب الأعيـان السبب الـرئيسي في الهجـرة الجـماعيـة من تلك المدن؛ إضافة إلى الأثر المترتب على سقوط طبريـة. لكن لم تتم أية عمليـة جلاء جمـاعي قبل هجوم القوات اليهودية الذي كان عاملاً أساسياً في الهجرة. كانت الحرب العالميـة الثانيـة قد شهـدت ظواهـر مماثلة في أوربـا، وخاصـة في فرنسـا. أمَّا في الأريـاف فقد كـانت عمليـات التخويف والإشاعات حول فظاعة ما يجري بمثابة الأسباب الرئيسية للهجرات التي حدثت في أغلب الأحيان قبل الاحتلال النهائي للقوات الصهيونية. وإذا كانت السلطات الإسرائيلية لم تعطِ الأوامـر بالـطرد، فإن ضبـاط «الهاغـانـاه» استفـادوا واقعيـاً من سلسلة تعليـمات خـطة «داليت» لتأمين مستقبل الدولة العبرية.

توسع الصراع:

فاجأ النزوح الجماعي للسكان اللجنة العربية العليا وبرهن على هزيمتها. لم تكن الدول العربية تستطيع التحرك قبل موعد ١٥ مايو ـ أيار ووجدت نفسها متجهة بالرغم منها إلى تصوّر القيام بتدخل عسكري لم تكن تتمناه. هذا بالإضافة إلى أنها كانت ترتاب بالنوايا الأردنية التي قد تريد تحقيق مشروع سوريا الكبرى. أرغم عبدالله على اتخاذ موقف حاسم وعلى انتظار تاريخ ١٥ مايو ـ أيار ١٩٤٨. أقلقت نوايا الملك بن غوريون. وبقي غلوب باشا مخلصاً لنهجه حيث أعدّ خطة للتدخل في الضفة الغربية لا تشمل منطقة القدس. كانت قوات الفيلق العربي قد قدمت لتنوب مكان القوات البريطانية. لكن القوات الصهيونية دخلت، بواسطة خطة «داليت»، إلى المنطقة العربية المنصوص عنها في خطة التقسيم وخرقت بذلك الاتفاق الملموس مع الأردن. اصطدم الفيلق العربي للمرَّة الأولى مع القوات الصهيونية بتاريخ ٢٨ ـ ٢٩ ابريل ـ نيسان. فقام غلوب باشا عندئذ بإبلاغ «الهاغاناه» مباشرة بأنه سوف لن يحارب في القسم اليهودي المحدد في مشروع التقسيم.

اقترح الأمريكيون وقف إطلاق للنار مما كان قد يترتب عليه تأخير إعلان الدولة اليهودية. قبلت الجامعة العربية المبدأ الذي يمنع أي تقسيم فوري. لكن مسؤول الشؤون الخارجية الصهيونية، موشي شاريت، رفض المشروع وقدَّم لـ «مارشال»، وزير الخارجية الأمريكي، حجة أن الاحتكاك المباشر بين «الهاغاناه» و«الفيلق العربي» تجعله عديم الفائدة. اتهم مارشال بحدة الإنكليز بالإزدواجية. بنفس الوقت أخطر ترومان وايزمان بأن الولايات المتحدة سوف تعترف بالدولة اليهودية منذ إعلانها أي أن الصهيونيين يستطيعون تجاهل إنذارات وزارة الخارجية. تابع الدبلوماسيون الأمريكيون النقاش حول إمكانية الهدنة في مجلس الأمن الدولي؛ لكنهم أدركوا، في اللحظة الأخيرة أن الاعتراف بإسرائيل قد أصبح حقيقة واقعة مباشرة بعد خلقها.

أراد عبدالله لعب تمثيلية الحرب كي يستطيع تبرير الضم أمام الرأي العام العربي. رأى السوريون والمصريون في سياسته الفلسطينية الخطوة الأولى نحو سوريا الكبرى وقرروا التدخل في فلسطين. حاول الإنكليز أن يفرضوا وقفاً لإطلاق النار في القدس (١٠، ١١ مايو ـ أيار)، لكن الصهيونيين رفضوا الدخول في تلك المفاوضات. دخلت الدول العربية المناوئة للهاشميين في الصراع من أجل تجنب التوسع الإقليمي للأردن؛ الأمر الذي تمّت ترجمته بالاستحالة المطلقة لأي تنسيق بين الجيوش العربية وبالتالي عدم وعي ميزان القوى الحقيقي. رفض عبدالله جميع مخططات الجامعة العربية وتهيأ لإرسال الفيلق إلى الضفة الغربية. كان هدفه هو إنهاء أية إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة وجعل الضم أمراً واقعاً مع رفض المعركة مع القوات الصهيونية. قام رفض عبدالله على تقدير صحيح لميزان القوى.

كان يمتلك غطاء الجامعة العربية والدعم البريطاني للتحرك. لم يخن. بل ربما كان بشكلٍ ما الأكثر واقعية من بين شركائه العرب الذين يحتقرون بدون حدود حقائق الواقع القائم.

حاولت غولدا مائير، مساعدة شاريت، ردع عبدالله عن الانحياز إلى الجامعة العربية كليّة والتقت به سراً في مساء ١٠ مايو - أيار. أراد الملك معرفة عمّا إذا كان الصهيونيون على استعداد كي يتخلوا له عن منطقة أكبر من الأراضي العربية المنصوص عنها في مشروع التقسيم. أجاب هؤلاء بأنهم سوف يحتفظون بمكاسبهم الإقليمية في حالة قيام حرب، أي أنهم سوف لن يكتفوا بالحدود المقرَّرة من قبل منظمة الأمم المتحدة. حذَّرت مائير الملك من المخاطر التي قد تجرها عليه مجابهة عسكرية. ووجَّهت له إنذاراً لا يترك له هامش المناورة للتفاوض. كانت الحرب لا مفر منها. ولم يدلّ إعلان الاستقلال الإسرائيلي في ١٥ مايو - أيار على أية حدود للدولة الجديدة (لكن ممثل الحكومة الإسرائيلية المؤقّتة في واشنطن أخبر الرئيس ترومان بأن حدود الدولة الجديدة ستكون الحدود المنصوص عنها في مشروع التقسيم).

بتاريخ ١٣ مايو - أيار قدَّم وزير الخارجية الأمريكية مارشال؛ رسالة موجَّهة للسفارات الأمريكية في الشرق الأوسط، تحليلاً تنبؤياً للشروط التي سوف يجري بها الصراع العربي - الإسرائيلي. كتب يقول:

«إن الضعف الداخلي لمختلف البلدان العربية يجعل من الصعب عليها التحرك في فلسطين. فالبنية الحكومية في العراق معرَّضة للخطر بسبب الاضطرابات السياسية والاقتصادية وبالتالي لا تستطيع الحكومة العراقية أن ترسل الآن أكثر من بعض المفارز التي قدَّمتها. أمَّا مصر فقد عانت حديثاً من حركات اضرابات واضطرابات، كما يعاني جيشها من نقص الاعتدة بسبب رفض المساعدة البريطانية؛ وما يمتلكه ذلك الجيش كان يستجيب فقط لمهمات الشرطة على صعيد الداخل. ولا تمتلك سوريا تسليحاً وجيشاً يستحقان هذه التسمية ولم تنجح في بناء جيش وتنظيمه منذ رحيل الفرنسيين قبل ثلاث سنوات. أمَّا لبنان فلا جيش حقيقي لديه وجيش السعودية المتواضع يكفي بالكاد لإخضاع القبائل للنظام. كما أن أشكال الضغينة القائمة بين السعوديين والسوريين من جهة، وبين الحكومتين الهاشميتين في الأردن والعراق من جهة أخرى تمنع العرب من استخدام ما هو متوفر لديهم من قوات بالصورة الأفضل. وما كان للجيش الأردني أن يبدو بهذا المظهر الحسن لولا تنظيمه من قبل الضباط البريطانيين الذين يحتلّون المراكز الأساسية فيه. هذا لا يعني أن الدولة اليهودية تستطيع البقاء على المدى الطويل كمجموع مكتفٍ ذاتياً في مواجهة عدائية العالم العربي. وإذا اتبع اليهود آراء المتطرفين منهم الداعينَ لسياسة احتقار العرب فإن الدولة اليهودية، مهما

كانت الصيغة التي ستقوم بها، لن تستطيع البقاء إلا بواسطة المساعدة الدائمة القادمة من الخارج»[٩].

كانت الحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى، التي جاءت بعد الصراع الداخلي في فلسطين، نتاج خوف مزدوج. رأى المسؤولون الصهيونيون منذ البداية أن الدول العربية ستدخل الحرب وأنها تتهيأ لها. هذا هو مدلول خطة «داليت» وطرد السكان. ورأى المسؤولون العرب منذ سني الثلاثينات أن الحركة الصهيونية تشكل خطراً عظيماً على الوحدة الترابية لدولهم. إن الأحداث التي جرت منذ نهاية شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٤٧ و١٥ مايو ـ أيار ١٩٤٨ اثبتت صحة تفسيرهم. لكن وصول الدفعات الأولى من المهاجرين الفلسطينيين أرغمهم على الدخول في الحرب تحت ضغط الرأي العام في بلدانهم. ارتكز ذلك الخوف المزدوج على الملاحظة المتمثلة في القول بأن الدولة الإسرائيلية لن تستطيع أن تكون دولة يهودية السكان إلا عبر تسوية مشكلة الوجود الدائم للسكان العرب بطريقة أو بأخرى، حيث أن هؤلاء يشكلون أقلية كبيرة قادرة على أن تصبح أكثرية بسرعة ويمتلكون أيضاً القسم الأكبر من الإرث العقاري وكما قال بن غورويون كان لا بد من التصرّف حسب مفاهيم مصلحة الدولة. إن كل شيء يدعو إلى القول بأن تحقيق أي مكسب صهيوني منذ وجود المستوطن الأول وحتى الفوز المحتمل بالاستيلاء على فلسطين الواقعة تحت الانتداب لم يكن ممكناً إلا على حساب العرب الفلسطينيين.

كان لدى هرتزل الحق في الإلحاح على الضرورة المسبقة للحصول على «ميثاق» دولي. فالمشروع الصهيوني ما كان له أن يتحقق لولا وجود الانتداب البريطاني. كما إن الصهيونية السياسية بمعناها الأعم المتمثل في ضرورة الوصول إلى دعم دولي فعلي مسبق كانت حجر الأساس في السياسة الخارجية الصهيونية ثم الإسرائيلية، هذا دون نفي المكتسبات التي حققتها الصهيونية العملية التي أمّنت فوز إسرائيل على أرض المعركة. كان هرتزل قد ذكر في أفق عام ١٩٠٠ ضرورة المساهمة اليهودية في المهمة الحضارية لأوربا وفي عبء الرجل الأبيض؛ وتحدث وايزمان في أفق عام ١٩١٧ عن حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره؛ ثم ألحّ بن غوريون في أفق عام ١٩٤٥ على ضرورة التكفير الواجب عن الأذى الذي لحق بالشعب اليهودي اثر المجازر «الهولوكوست» التي تعرّض لها. لم تكن الصهيونية السياسية قادرة على أن تكون فعّالة إلا عبر كسبها تعاطف الرأي العام الغربي معها، هذا فضلاً عن الحجج الاستراتيجية التي ساقتها أمام المسؤولين الإنكليز عام ١٩٢٠ من أجل إقامة وطن قومي لليهود يكون بمثابة ركن أساسي في النظام الامبريالي البريطاني، ثم الحديث بعد عام ١٩٤٨، أي بعد انهيار النظام الامبريالي البريطاني في المنطقة لمصلحة الاتحاد السوفييتي، عن دولة إسرائيل باعتبارها موقعاً متقدماً للعالم الحر. حصلت الصهيونية السياسية على التعاطف

المنشود دون عناء بعد صدمة «الهولوكوست» وعقدة الشعور بالذنب المبرَّرة إلى حد كبير حيال تلك الكارثة. لم يبدِ العالم اهتماماً كبيراً في تفاصيل ما كان يجري حقيقة في فلسطين. إذ أن الحرب الباردة كانت قد بدأت وكان العنف يمثل جزءاً من المشهد السياسي منذ عام ١٩٣٩. ولَّد ذلك الوضع موقفاً ثابتاً للآراء العامة الغربية. كما أصبح الاهتمام بالمسألة الفلسطينية مستمراً منذ أن شدّت الانتباه إليها.

الحرب الاسرائيلية ـ العربية:

المرحلة الأولى من العمليات (١٥ مايو ـ أيار ١٩٤٨ ـ ١١ يونيو ـ حزيران ١٩٤٨):

ضمَّت القوات العربية حوالي ٢٤٠٠٠ رجل ومتطوع منهم ١٠٠٠٠ مصري و٤٥٠٠ أردني من الفيلق العربي و٣٠٠٠ سوري و٣٠٠٠ عراقي و٣٠٠٠ لبناني من خلال الجامعة العربية. كان قد تمَّ اقصاء القوات الفلسطينية الرئيسية. أما الإسرائيليون فقد كانوا يتصرفون بحوالي ٣٠٠٠٠ رجل. كان التفوق العربي نوعياً في البداية بواسطة التسليح الأفضل والتدريب الأكبر والقوات الشابّة. لكن لم يكن هناك أي تنسيق، بل وأسوأ من غياب ذلك التنسيق، ساد في الأجواء حذر عميق ومبرَّر حيال النوايا التي يضمرها العرب حيال بعضهم البعض. كما كان العرب يعانون من التبعية للغربيين وخاصة للانكليز فيما يتعلق بالتزود بالأسلحة والذخائر؛ وقد فُرض حظرٌ كاملٍ وعام على السلاح الموجَّه نحو الشرق الأوسط بضغط من الولايات المتحدة لتجنب وضعٍ عبثيٍ يصبح فيه الإنكليز مصدراً للأسلحة الموجّهة إلى العرب بينما يوجه الأمريكيون السلاح للإسرائيليين. لم يلعب الاتحاد السوفييتي لعبة الغربيين، إذ في الوقت الذي بدأت فيه أزمة برلين كثّفت بلدان الشرق من الهجرة اليهودية وأرسلت أسلحة تشيكية إلى إسرائيل عن طريق مرافىء يوغسلافية ورومانية. ومنذ أن غدت تلك المرافىء مفتوحة أمام إسرائيل أصبح تفوق القوات الإسرائيلية بالرجال والأسلحة ساحقاً.

بدأ الهجوم السوري في الشمال بتاريخ ١٦ مايو ـ أيار ١٩٤٨. تمَّ اقتحام خط المستوطنة اليهودية القريبة وهرب السكان اليهود من المعارك. لكن استطاع ضابط إسرائيلي شاب هو موشي دايان أن يصد التقدم السوري بتاريخ ٢٠ مايو ـ أيار واقتصرت العمليات بعدها على تبادل نيران متفرقة حتى تاريخ ١٠ يونيو ـ حزيران حيث نجحت القوات السورية بإحراز تقدم جديد هام تم توقيفه في الغد عبر صدور قرار وقف إطلاقٍ للنار. أمَّا الحدود اللبنانية فقد شهدت معارك عنيفة تمَّ خلالها احتلال مواقع ثم العودة عنها ثم احتلالها من جديد وهكذا دواليك. كان الهجوم الأساسي على جبهة الجنوب مع الجيش المصري إذ احتل المصريون سريعاً من الطريق الساحلي منطقة غزَّة لكنهم اصطدموا بمقاومة عنيفة من قبل

المستوطنات اليهودية مما أخّر تقدمهم. وبتاريخ ١٩ مايو ـ أيار دخلوا إلى منطقة فيها كثافة يهودية كبيرة ليتوقف تقدمهم قريباً من نهاية المنطقة الممنوحة للعرب. كما استطاع هجوم مصري في الداخل احتلال النقب والوصول إلى الضفة الغربية.

كان مصير فلسطين يتقرر في منطقة القدس. لقد تمسَّك غلوب باشا بخطته الأولية القائلة باحتلال المنطقة العربية المنصوص عنها في مشروع التقسيم دون الاصطدام مع الإسرائيليين. لكن هؤلاء زادوا من ضغطهم على القدس وهددوا بالاستيلاء عليها كلها. طلب السكان العرب النجدة من الأردنيين. فقرر عبدالله إرسال الفيلق العربي الذي دخل إلى المدينة المقدَّسة بتاريخ ١٩ مايو ـ أيار واستولى على الأحياء اليهودية في المدينة القديمة بتاريخ ٢٨ مايو ـ أيار. ثم انتقلت المعركة بعد ذلك حول طريق المواصلات بين القدس والشاطىء. استولى الأردنيون على الموقع الأساسي المتمثل في اللطرون وفشل الإسرائيليون بدورهم في احتلاله بعد أن تكبدوا خسائر كبيرة. كان عليهم أن يشقوا طريقاً جديداً لتأمين الاتصال مع القدس. ترك الأردنيون مكانهم في جنوب الضفة الغربية للعراقيين الذين احتلوا مواقعهم في المنطقة المسماة بمثلث «جنين، نابلس، طولكرم» التي يمكن انطلاقاً منها التهديد بهجوم على الساحل. وفي مطلع شهر يونيو ـ حزيران أمكن صد هجوم إسرائيلي على المثلث.

عيِّنت منظمة الأمم المتحدة الكونت برنادوت وسيطاً مكلَّفاً بإحلال السلام. وقد استفاد من حالة الانهاك التي يعاني منها مختلف الخصوم للتوصل إلى هدنة فعلية منذ ١١ يونيو ـ حزيران ١٩٤٨. في ذلك التاريخ كتب بن غوريون في صحيفته يقول بأن هناك ثلاث جبهات: «القدس والجبهة الوسطى (بما في ذلك المثلث) حيث تتمثل مهمتنا في تدمير الفيلق العربي والاستيلاء على المثلث؛ وجبهة الجنوب مع النقب وجبهة الجليل مع حيفا. هدفنا في منطقة الجليل هو ضرب بيروت (صيدا وصور) وإثارة نهوض مسيحي وعلى الجانب الآخر ضرب القنيطرة ودمشق. أما في الجنوب فعلينا مواجهة مصر التي سيأتي دورها بعد أن نكون قد حطَّمنا الفيلق ودفعنا لبنان إلى الخروج من اللعبة»[١١].

بالمقابل، كان عبدالله قد حصل على أغلبية المناطق التي كان يأمل بها، وبالتالي لم يكن يفكر بعد إلاّ بالوصول إلى نهاية مشرِّفة لحرب قد تدمر جيشه الصغير.

الوساطة وحرب الأيام العشرة:

اقترح برنادوت مشروع تقسيم جديد لفلسطين أكثر واقعية من الأول، يعطي الضفة الغربية للأردن مع اتحاد اقتصادي بين الأردن وإسرائيل؛ ويعطي الجليل الغربي للإسرائيليين والنقب للعرب؛ وتبقى القدس عربية بينما تصبح حيفا مرفأً حراً. رفضت الدول العربية وإسرائيل مقترحات برنادوت. فالدول العربية لم تكن ترغب توسيع حدود الأردن، وإسرائيل

ترى أنه أحرى بالأسلحة أن تقرر الحدود الجديدة. لقد حاول كل طرف أن يقوي قدراته بالرغم من الحظر المضروب على الأسلحة. زاد عدد الجيوش العربية ليصل إلى ٣٥٠٠٠ رجل؛ لكن لم يكن للوحدات الجديدة تكوين عسكري مسبق امتازت به الجيوش العربية تحديداً. أمّا القوات الإسرائيلية فقد وصل عددها إلى ٦٠٠٠٠ شخص مع تدعيم هام بالاعتدة. إذ شهدنا بداية وجود طيران إسرائيلي تمَّ التزود به من مخزونات الحرب العالمية الثانية. امتدت الهدنة حتى تاريخ ٨ يوليو - تموز. حاول عبدالله تمديدها. لكنّ المسؤولين العرب قرروا استئناف المعارك رغم التحذيرات التي أطلقها قادتهم العسكريون حول ميزان القوى الحقيقي. لقد اعتقدوا انهم باتخاذهم مواقع دفاعية يستطيعون الصمود حتى هدنة قادمة. استأنفت مصر المعركة بتاريخ ٨ يوليو - تموز.

اعتقد غلوب باشا بأن الإسرائيليين سيركزون جهودهم على القدس. واكتشف أهمية اللد والرملة لإمكانية الدفاع عن اللطرون. أطلق الإسرائيليون عندئذ عملية «داني» بقيادة إسحاق رابين واستولوا بسهولة على المدينتين، وبدون دفاع، بتاريخ ١٢ يوليو - تموز. وتم بناءً على أمر شفهي من بن غوريون طرد ما بين ٥٠٠٠٠ و٧٠٠٠٠ فلسطيني في اليوم التالي (أي حوالي ١٠٪ من المجمل النهائي للاجئين). كان على هؤلاء أن يسيروا مسافات طويلة على الأقدام تحت شمس يوليو - تموز. حيث هلك الكثيرون من النساء والأطفال والشيوخ. ثم قامت المعركة أمام اللطرون حيث كان يتمركز الفيلق العربي المنهك والذي نجح، بالرغم من ذلك، في صد الهجوم الإسرائيلي.

في الشمال، استولت القوات الإسرائيلية على الجليل الغربي. واتّبع الإسرائيليون سياسية التفريق الطائفي. إذ تم تجنب تدمير مناطق التجمع المسيحية أو الدرزية بينما قصفت بشدة القرى المسلمة وطُرد أهلها، مما أدّى إلى زيادة ما بين ٢٠٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ لاجيء آخر. استمرت عمليات الطرد بعد الأيام العشرة الأولى من المعارك وذلك ضمن إطار عمليات «التنظيف». وكان عدد اللاجئين في تلك الفترة يزيد قليلاً عن ١٠٠,٠٠٠ لاجيء.

بتاريخ ١٥ يوليو - حزيران أقرَّ مجلس الأمن وقف إطلاق نار جديد. وهدد باتخاذ عقوبات فورية إذا لم يتم احترامه. كانت الجيوش العربية قد خسرت كلها بعض المواقع فقبل رجال السياسة وقف اطلاق النار لمدة غير محدَّدة اعتباراً من ١٨ يوليو - تموز.

منذ ذلك التاريخ، ظهرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في النقاشات الدبلوماسية. وبتاريخ ٢٧ يوليو - تموز ردَّت إسرائيل على طلب معلومات تقدمت به الحكومة الأمريكية تقول: «إن الحكومة الإسرائيلية تنفي أية مسؤولية لها في خلق هذه المشكلة. والاتهام القائل بأنه قد تمَّ طرد هؤلاء العرب بالقوة من قبل السلطات الإسرائيلية عارٍ عن الصحة؛ على

العكس، لقد بُذلت جميع الجهود لوقف هذه الهجرة التي هي نتيجة مباشرة لاستهتار الدول العربية التي نظّمت وشنّت حرباً عدوانية ضد إسرائيل. إن حركة نزوح السكان العرب المدنيين خارج مناطق الحرب من أجل تجنب التورط في الاعتداءات إنما قد تمَّ تدبيرها عن قصد من قبل القادة العرب لأسباب سياسية. إن أولئك القادة لم يرق لهم أن يستمر وجود السكان العرب السلمي في المناطق اليهودية وقد رغبوا باستخدام الهجرة كسلاح دعاية في البلدان العربية المجاورةوفي العالم الخارجي. لقد وضعت هذه السياسة اللاإنسانية الحكومات المعنية اليوم أمام المشاكل العملية التي يتوجب عليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة..

«إن مسألة عودة اللاجئين العرب لا يمكن فصلها عن سياقها العسكري ـ فطالما هناك حالة حرب بين إسرائيل والبلدان العربية المجاورة سيكون من الخطير على أمن إسرائيل وعلى دفاعها فتح حدودها على مصراعيها لموجات غير محدودة من العرب القادمين من تلك البلدان؛ إذ قد يكون هؤلاء عاملاً في إثارة الاضطرابات بالنسبة للقانون والنظام الداخلي كما قد يكونون بمثابة طابور خامس يعمل لحساب الأعداء الخارجيين.

«[...] يمكن النظر إلى المسألة العامة كعنصر في تسوية شاملة للسلام مع الدول العربية.

«علينا أيضاً أن نأخذ في اعتبارنا موقع الأقليات اليهودية في البلدان العربية وكيف تتم معاملتها»[11].

هكذا أصبح المسالمون العرب ممن كانوا يريدون التعايش مع الإسرائيليين طابوراً خامساً في حالة عودتهم إلى بيوتهم. لقد بقي الموقف الإسرائيلي نفسه دائماً وتمثل في عدم القبول إلا بالعودة الرمزية للبعض لأسباب إنسانية وفي رفض أية مسؤولية لإسرائيل في الهجرة الفلسطينية. ونجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في الحين وبشكل بارع في كسب الوقت عبر طمس الملف حتى مفاوضات السلام المقبلة.

الهدنة الثانية ونهاية المعارك:

دفعت خسارة اللد والرملة والهزائم على الأرض بالساسة العرب إلى اتهام عبدالله بالخيانة. وتوصل الأمر إلى أن قطع، حتى العراقيون، العلاقات لفترة مع ملك الأردن. حاول هذا الأخير أن يعيد الاتصالات مع الإسرائيليين لكن هؤلاء رفضوا اقتراحاته حول عودة أبناء اللد والرملة. طرح برنادوت مشروعه من جديد مع مبادلة الجليل الغربي بالنقب وربط الضفة الغربية بالأردن وعودة اللاجئين إلى مواطنهم. دعم الأنكلو ـ سكسون مشروع الوسيط الدولي الذي كانت قد رفضته الدول العربية لأنه أعطى حصة كبيرة للأردن ورفضه

الإسرائيليون الذين لم يكفّوا عن المطالبة بالنقب إلى جانب رفضهم لعودة اللاجئين. اغتيل برنادوت بتاريخ ١٧ سبتمبر ـ أيلول من قبل «كوماندوس» تابع لمجموعة شتيرن؛ ويبدو أن عملية الاغتيال قد تمّ تصوّرها وتدبيرها من قبل إسحق شامير، لكن نتائجها لم تكن لتثير استياء السلطات الإسرائيلية.

إن مصر قامت، بغية الوقوف في وجه مشاريع عبدالله، بالسماح في شهر أكتوبر ـ تشرين أول لمفتي القدس بتشكيل حكومة عربية لعموم فلسطين في غزة. لكن على الرغم من اعتراف جميع الدول الأعضاء في الجامعة العربية ما عدا الأردن بالحكومة الجديدة فإن هذه الحكومة بقيت لا تمتلك وسائل الحكم وتابعة إلى حد كبير للمصريين. ردّ عبدالله على ذلك بعقد مؤتمر للأعيان الفلسطينيين في عمّان أعلنوا فيه ولاءهم له. كما تمّ نزع سلاح أنصار المفتي ومراقبتهم في المناطق التي يسيطر عليها الفيلق العربي.

استفاد بن غوريون من انقسام العالم العربي وقرر الهجوم على القوات المصرية كي يسوّي مسألة النقب التي واجهتها إسرائيل بشكل سيء على الصعيد الدبلوماسي. كان اختيار لحظة الهجوم مناسباً إذ أن قربه من موعد الانتخابات الأمريكية دفع الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن ترومان سيواجه بحق النقض «الڤيتو» العقوبات التي قد يصادق عليها مجلس الأمن ضد إسرائيل لخرقها الهدنة. هاجم الجيش الإسرائيلي المصريين بتاريخ ١٥ أكتوبر ـ تشرين أول. لم تتحرك الجيوش العربية الأخرى. تلقى العسكريون الإسرائيليون الأوامر بعدم الابقاء على سكان مدنيين خلف خطوطهم. انقسم المصريون إلى عدة مجموعات. قاتل أولئك المحاصرون في جيب الفالوجة قتالاً بارعاً (خاصة عبدالناصر). وعندما هاجم الإسرائيليون في الجبهة الوسطى طردوا السكان العرب نحو الغرب (وليس نحو الشرق كما في المرّات السابقة) إلى قطاع غزّة الذي كان محاصراً تقريباً. بلغ عدد اللاجئين الجدد حوالي ١٣٠٠٠٠ لاجىء. توغّلت القوات الإسرائيلية بقيادة إيغال ألون في سيناء. فهددت بريطانيا باسم معاهدة ١٩٣٦ بالتدخل مباشرة في المعركة إذا لم يخلِ الإسرائيليون سريعاً الأراضي المصرية. توقفت المعارك بتاريخ ٧ يناير ـ كانون الثاني ١٩٤٩.

احتل الفيلق العربي في تلك الأثناء شمال الضفة الغربية الذي تركه المصريون (منطقة حيبرون). استفاد عبدالله، الذي كان يسيطر على الجزء الأكبر من الضفة الغربية، من هزيمة المصريين (التي أدّت إلى رحيل المفتي من غزة إلى القاهرة) كي يقوم بعقد مؤتمر للأعيان الفلسطينيين في جرش أقرّ بالتصويت بتاريخ ١ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٤٨ الوحدة بين الضفة الغربية وشرق الأردن.

في نهاية شهر أكتوبر ـ تشرين أول قام الإسرائيليون بهجومٍ في الشمال كي ينهوا احتلال

منطقة الجليل. توجَّه عدة عشرات الآلاف من اللاجئين الجدد نحو لبنان. ولم يسمح إلاَّ لساكني بعض القرى المسيحية بالعودة إلى منازلهم، وذلك ضمن سياق التفريق الطائفي في لبنان، تلك السياسة التي تستجيب لمشروع قديم قال به بن غوريون منذ فترة طويلة.

في نهاية عام ١٩٤٨ كانت العمليات العسكرية قد انتهت ما عدا بعض المعارك على الجبهة المصرية.

زمن المفاوضات:

منظمة الأمم المتحدة ومشكلة اللاجئين:

أصبح تقرير برنادوت المنشور بعد موته مبدأً رسمياً لمنظمة الأمم المتحدة ووجد تجسيده في القرار ذي الرقم ١٩٤ الذي تبنّته الجمعية العمومية بتاريخ ١١ ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٤٨. والذي نصّه:

«إن الجمعية العامة، [...].

«(٢) ـ تنشيء لجنة توفيق مكونة من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة، تكون لها المهمات التالية:

«(أ) ـ القيام، بقدر ما ترى أن الظروف القائمة تستلزم، بالمهمات التي أوكلت إلى وسيط الأمم المتحدة بفلسطين. [...].

«(ب) ـ تنفيذ المهمات والتوجيهات المحددة التي يصدرها إليها القرار الحالي، وتلك المهمات والتوجيهات الإضافية التي قد تصدرها إليها الجمعية العامة أو مجلس الأمن. [...].

«(٥) ـ تدعو الحكومات والسلطات المعنية إلى توسيع نطاق المفاوضات المنصوص عليها في قرار الأمن الصادر في ١٦ تشرين الثاني ـ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وإلى البحث عن اتفاق بطريق مفاوضات تجري إمّا مباشرة أو مع لجنة التوفيق، بغية إجراء تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

«(٦) ـ تصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لاتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية، لإحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينها.

(٨) ـ تقرر أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة بما في ذلك بلدية القدس الحالية، يضاف إليها القرى والمراكز المجاورة التي يكون أبعدها شرقاً أبوديس، وأبعدها جنوباً بيت لحم وأبعدها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا)

وأبعدها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية. [...].

(١١) - تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادىء القانون الدولي والانصاف، أن يعوّض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

«وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق لتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك دفع التعويضات وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة. [...].

(١٤) - تدعو الحكومات والسلطات المعنية، جميعاً، إلى التعاون مع لجنة التوفيق، وإلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للمساعدة على تنفيذ القرار الحالي. [...]».

رفضت إسرائيل أية عودة للاجئين وتبنت سياسة تجعل من المستحيل عودة السكان المدنيين الفلسطينيين. إن تسلسل الأحداث له دلالته في هذا السياق. تعود الهجرة الفلسطينية للتعارض الأساسي بين المبدأ الصهيوني الذي يرى بأن الأرض المقدسة مخصصة حصراً للشعب اليهودي وبين إرادة السكان العرب في البقاء في أراضيهم. ولم يكن المجتمع الفلسطيني، الذي عانى من خلل سياسي كبير اثر سياسة القمع البريطاني التي شهدتها سني الثلاثينات، بقادر على الحفاظ على تماسكه وتلاحمه في مواجهة الضغط الصهيوني. لقد انهار منذ المعارك الأولى. واعتباراً من شهر ابريل - نيسان ١٩٤٨ أصبحت عملية طرد العرب تجري بشكل عادي دون الحاجة إلى أمر عام أو إلى سياسة مصممة مسبقاً. إذ كان المسؤولون الصهيونيون مصممين على جميع الأصعدة إنهاء أكبر قدر ممكن من الوجود العربي في المناطق التي يحتلونها. وقد تمّ، خدمة لهذا الهدف، تدمير مناطق التجمع السكاني العربية (كان من بينها ٣٥٠ قرية) وصودرت الأراضي الزراعية وأنهيت النشاطات الاقتصادية العربية. لقد أبدى السكان العرب إرادتهم في المقاومة اعتباراً من شهر يوليو - تموز ١٩٤٨ فالهجرات بدافع الخوف أصبحت أقل كما زاد بالوقت نفسه اللجوء إلى استخدام العنف. استمرت عمليات الطرد حتى عام ١٩٥٠ بل وحتى عام ١٩٥١ في بعض الحالات.

يمكن تقدير العدد العام للاجئين في فترة ٤٤ - ١٩٤٨ بـ ٦٠٠٠٠٠ إلى ٧٦٠٠٠٠ لاجىء. طالبت الجامعة العربية من جانبها بتدخل المنظمات الإنسانية الدولية منذ شهر يوليو

ـ تموز ١٩٤٨. واهتم برنـادوت بشكل خـاص بالحصـول على مسـاعدة الـوكالات المختّصـة التابعة لمنظمة الأمم المتحـدة وبتنسيق جهود مختلف المؤسسـات (كانت المنـظمات البرتستـانتية الأمـريكية هي الأكـثر نشاطاً). بتاريـخ ١٩ نوفمـبر ـ تشرين الثاني ١٩٤٨ أيّدت الجمعيـة العمومية للأمم المتحدة تقـديم مساعـدة مستعجلة لمواجهـة أخطار الشتـاء، سرعان مـا تمّت الاستعـاضة عنهـا بمؤسسة دائمـة هي «الأونروا» المكلّفـة ليس بالمحـافظة عـلى بقاء السكـان فحسب ولكن بتأمين مختلف الخـدمات الاجتـماعية (الطـب، والتربيـة...) التي لا تستطيـع الدول العربية تقديمها. شهدت السنوات اللاحقة زيادة في عدد المطالبين بالمساعدة اثر الزيادة السكانية وذلك على الرغم من اندمـاج قسم هام من الـلاجـئيـن بـالحياة الاقتصـادية العـربية (خاصة في بلدان الخليـج). أصبحت مخيمات الـلاجئيـن بمثـابة استمـرار للجغرافيـة البشرية لفلسطين وأماكن للتعبير عن الهوية الفلسطينيـة. لم يكن للمشاريـع الدوريـة الراميـة للدمج الإقليمي لـلاجئيـن أن تخفي واقع التمسك القوي بأرض الأجداد والتمسك بالجنسية (الانتماء إلى الوطن) المفقودتين.

قبل تشكل لجنة المصالحة كان من مهمة وسيط الأمم المتحدة بالنيابـة راف بونش تنـظيم الهدنات.

هدنات ١٩٤٩:

بـدأت المفاوضـات الأولى في رودس بين المصريـين والإسرائيليين. وجـرت المحـادثـات التمهيـدية منفصلة. ثم تمّت لقـاءات «غير رسميـة» بـين الـوفـدين. إن مـا سمي فيها بعـد بـ «صيغـة رودس» هو مـزيج دقيق بـين «مفاوضـات الطرفـين» (بواسـطة الوسيط بـالطبـع) والمفاوضات بين «ممثلي الـطرفين». وقـد تمّ التوصـل بسبب مرونـة الوسيط إلى تـوقيع اتفـاق هدنة بتاريخ ٢٤ فبراير ـ شباط بين مصر وإسرائيـل؛ وقد أصبـح هذا الاتفـاق بمثابـة نموذج بالنسبة للبلدان العربية الأخرى. جاء في نص الاتفاقية:

«مقتطفات من اتفاقية هدنة رودس بين الحكومة المصرية وحكومة إسرائيل (٢٤ فبرايـر ـ شباط ١٩٤٩) المشتركة مع اتفاقيات الهدنة الأخرى (٢٣ مارس ـ آذار مع لبنان، و٣ أبـريل ـ نيسان مع الأردن و٢٠ يوليو ـ تموز مع سوريا).

«المادة الأولى:

«بغية المساعدة على إعادة سلام دائم إلى فلسطين واعترافاً بأهمية الضمانات المتبادلـة بهذا الصدد، في ما يتعلق بمستقبل العمليات العسكرية للفريقين يتم التأكيد فيما يلي عـلى المبادىء التالية التي ستكون موضع مراعاة دقيقة من جانب الفريقين خلال الهدنة.

١) ـ يحترم الفريقان كل الاحترام توصيـة مجلس الأمن بعدم اللجـوء إلى استعمال القـوة العسكرية في تسوية مشكلة فلسطين. [...].

«يسلم بأن إقامة هدنة بين القوات المسلّحة للفريقين خطوة لا بد منها نحو تصفية النزاع المسلّح وإعادة السلام إلى فلسطين. [. . .].

«المادة الرابعة:

[. . .]. يؤكد الفريقان المبادىء والأغراض التالية:

١) ـ يعترف بمبدأ عدم كسب أية فائدة عسكرية أو سياسية بموجب الهدنة التي أمر بها مجلس الأمن [. . .].

٣) ـ ويعترف أيضاً بأنه لا يجوز لأي من الفريقين أن يؤكد المصالح والحقوق والمطالب ذات الطبيعة غير العسكرية في منطقة فلسطين التي يشملها هذا الاتفاق. وان هذه التي استثنيت من مفاوضات الهدنة باتفاق الفريقين، ستكون وفقاً لتقديرهما موضع تسوية في وقت لاحق ويشدد على أنه ليس من غاية هذا الاتفاق تثبيت أية حقوق إقليمية أو حقوق حراسة أو أية حقوق أو مطالب أو مصالح أخرى قد يدّعيها أي من الفريقين في منطقة فلسطين، أو في أي جزء أو موقع يشمله هذا الاتفاق، أو الاعتراف بهذه الحقوق أو المصالح أو المطالب أو إلغاؤها أو تقويتها أو إضعافها بأي شكل من الأشكال سواء انبثقت هذه الحقوق أو المطالب أو المصالح عن قرارات مجلس الأمن [. . .] أو من أي مصدر آخر. وقد أملت شروط هذا الاتفاق اعتبارات عسكرية فقط، وهي صالحة فقط لمدة الهدنة.

«المادة الخامسة:

[. . .] ٢) ـ يجب أن لا يفسر خط الهدنة بأي شكل من الأشكال بأنه حد سياسي أو إقليمي. وقد حدد دون أن يكون فيه إجحاف بحقوق أي من فريقي اتفاق الهدنة أو مطالبه أو مواقعه بالنسبة إلى تسوية مشكلة فلسطين.

[. . .] ٤) ـ تظل الأحكام والأنظمة المعمول بها في القوات المسلّحة للفريقين التي تمنع المدنيين من عبور خطوط القتال، أو عبور المناطق من هذه المناطق، سارية المفعول بعد توقيع هذا الاتفاق فيما يخص خط الهدنة».

جرى النقاش حول رفض مصر الاعتراف بالمكتسبات الإقليمية التي حققتها الهجومات الإسرائيلية الأخيرة في فلسطين والاستيلاء على بئر السبع الذي أدانه مجلس الأمن وطلب من الإسرائيليين، عبثاً، العودة إلى الخطوط التي انطلقوا منها. أريد الالتفاف على المأزق بتبني حل لا يتطرق لمشكلة الحدود. إذ أبقي على الحدود الدولية مع مصر مع منطقة منزوعة السلاح على الجانب الفلسطيني في العوجة وإرغام المصريين على تحديدسقف عدد قواتهم بالقرب من تلك المنطقة.

إن الدول العربية فاوضت بالتالي في رودس، مما جعلها تجد نفسها في موقع ضعيف.

وهذا ما يفسر المطلب الإسرائيلي التقليدي بإجراء حوار منفصل مع كل من الدول العربية على حدة. كان توقيع اتفاق الهدنة الأول برهاناً على ذلك، إذ قام الجيش الإسرائيلي منذ ٤ مارس ـ آذار ١٩٤٩، وضمن سياق فرض «الإقرار بالأمر الواقع» بالاستيلاء على جنوب النقب وعلى مدخل خليج العقبة، وعلل الإسرائيليون عملهم بالتأكيد على أن ذلك الجزء من الأرض قد منحه لهم مشروع التقسيم. ردَّ العرب بأنه في هذه الحالة تتوجب العودة إلى مجمل مشروع التقسيم... أعيد وقف إطلاق النار بتاريخ ١١ مارس ـ آذار ١٩٤٩. وقامت بريطانيا بإرسال قوات دعم إلى خليج العقبة كي تظهر إرادتها في حماية أراضي شرق الأردن؛ وقد فعلت ذلك أيضاً بدافع خشيتها من قيام تهديد مباشر على الأردن. اغتاظت مصر مما اعتبرته خرقاً لاتفاق الهدنة الذي يمنع اللجوء إلى القوة كما سبق. وقررت عدم الاعتراف بـ «الأمر الواقع» على دخول الإسرائيليين إلى البحر الأحمر. كان ذلك بداية خلاف وسيكون سبباً في نشوب حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧.

وُقعت الهدنة مع لبنان بتاريخ ٢٣ مارس ـ آذار ١٩٤٩، وقامت إسرائيل بالجلاء عن أربعة قرىً كانت قد احتلتها. مرَّ خط الفصل حسب الخطوط الدولية المرسومة كما تمَّ إيجاد منطقة معزولة من السلاح على جانبي الحدود لا يحق لأي من الطرفين أن يحتفظ بها بأكثر من ١٥٠٠ جندي.

شهدت المفاوضات مع الأردن بداية سيئة مع عملية «الأمر الواقع». وسرعان ما تطرق النقاش لانسحاب القوات العراقية من جنوب الضفة الغربية. رفض العراقيون التفاوض مع الإسرائيليين وتركوا مواقعهم للفيلق العربي المؤلّف من ١١٠٠٠ رجل في مواجهة ١١٠٠٠٠ شخص من الجيش الإسرائيلي. بتاريخ ١٨ مارس ـ آذار وجَّهت إسرائيل إنذاراً أخيراً للأردن أعلنت فيه بأن إسرائيل لا تقبل بانتشار قوات الفيلق العربي إلا مقابل تنازلات حدودية إضافية. جرت المفاوضات مباشرة في القصر الملكي. وتأسف الملك عبدالله لمساعدة الولايات المتحدة لإسرائيل. فأجابه الرئيس ترومان بالقول بأن لإسرائيل الحق في الأراضي التي منحها لها مشروع التقسيم وأن أية تغييرات يجب أن تتم على أساس تعويضات إقليمية ممنوحة للعرب؛ لكن بما أن اتفاق الهدنة لا يقوم مقام تسوية نهائية فإن الولايات المتحدة لن تتصرف إلا عبر وساطة لجنة المصالحة. واضطر الأردنيون، بعد أن تخلَّى عنهم الأمريكيون، إلى التخلي عن حوالي ٢ ميل في العمق وعلى مسافة طولها ٥٥ ميل. التزم الإسرائيليون باحترام حقوق السكان العرب في المناطق المعنية. لكن في الواقع تمَّ طرد ما بين ١٢٠٠٠ و١٥٠٠٠ عربي في نهاية شهر يونيو ـ حزيران ١٩٤٩ لأسباب أمنية رسمياً (إذ لا يمكن الاحتفاظ بسكان عرب على طول الحدود). وعندما قامت لجنة الهدنة بالتقصيّ حول عملية الخرق تلك وجدت نفسها مدعوة للإجابة بأنه من الأفضل لهؤلاء السكان عدم العودة إلى إسرائيل نظراً للمعاملة التي تنتظرهم.

تمَّ توقيع الهدنة مع الأردن بتاريخ ٣ ابريل ـ نيسان ١٩٤٩. لقد أعاب اليمين القومي الإسرائيلي برئاسة بيغن على بن غوريون عدم استفادته من ميزان القوى الساحق الموافق لإسرائيل للاستيلاء على مجمل فلسطين التي خصّصت بالانتداب. كان بن غوريون قد حدد السياسة الإسرائيلية تبعاً لأولويات أخرى. إذ رأى أنه لا بد من إحلال المهاجرين اليهود مكان العرب في المُلكيات التي تجري مصادرتها، من أجل جعل عملية الاستيلاء ثابتة لا رجعة عنها، فتملك الأرض يجب أن يسبق التوسع الحدودي. بكل الأحوال لم تعترف إسرائيل، حسبما نصّت عليه الهدنة، بشرعية ضم الضفة الغربية واحتفظت لنفسها بحق التصرف مستقبلاً؛ فالتوسع الجديد سيجري لاحقاً والأولوية السياسية كانت هي إبعاد العرب من حماية القوى الكبرى بغية إقامة منطقة نفوذ إسرائيلية في الشرق الأوسط. جرت مفاوضات جديدة في القدس غايتها تحديد أكثر دقة لخطوط الهدنة في المدينة المقدَّسة. طالب الإسرائيليون بتعديلات لصالحهم دون أن يقترحوا تنازلات مماثلة من جهتهم مما أدَّى إلى فشل اللقاء.

أمَّا مع سوريا فقد تناولت مسألة الهدنة الوضع القانوني للشريط الذي كان الجيش السوري يسيطر عليه في الأرض الفلسطينية. وكان حسني الزعيم سيد سوريا الجديد، القريب من الولايات المتحدة، والذي وصل إلى السلطة اثر انقلاب عسكري، قد اقترح معاهدة سلام مع إسرائيل وتبادل السفراء وإقامة علاقات وثيقة، مقابل دمج ذلك الشريط مع سوريا. رفض الإسرائيليون ذلك وطالبوا بالانسحاب الفوري للسوريين إلى الحدود الدولية. وأكّدوا أنه في ظل عدم وجود دولة عربية مستقلة في فلسطين وحيث أن قيام دولة كهذه قليل الاحتمال في المستقبل، يكون التخلي عن ذلك الشريط بمثابة تخلٍ عن قطعة من الأرض الفلسطينية لدولة عربية وهذا عمل يخالف روح مشروع التقسيم. دلّتْ هذه الحجة على أن إسرائيل تعتبر نفسها الوريث الوحيد للانتداب البريطاني على فلسطين، كما كان قد أظهر موقفها أيضاً حيال مصير الضفة الغربية. اقترح حسني الزعيم اعندئذ اللقاء مع بن غوريون وقبول مبدأ إعادة توطين ٢٥٠٠٠٠ لاجىء فلسطيني في شمال سوريا. تمسك بن غوريون بمطلبه المتمثل في الانسحاب السوري المسبق إلى الحدود الدولية بينما زاد الزعيم عرضه ليصل إلى ٣٠٠٠٠٠ لاجىء فلسطيني. التزمت سوريا أخيراً بالجلاء عن المنطقة التي تسيطر عليها شريطة أن تكون منزوعة من السلاح بشكل كامل مما سيخلق منطقة خلاف حدودي أخرى ستشكل في العقود المقبلة من الزمن مسألة الجولان.

آخر محاولات التسوية:

كلفت منظمة الأمم المتحدة لجنة المصالحة بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية. وكانت مؤلفة من ممثلي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة. حاولت اللجنة منذ البداية تطبيق القرار الصادر في

شهر ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٤٨ حول عودة اللاجئين. اعترض بن غوريون على ذلك بشكل قاطع. قررت اللجنة عقد مؤتمر في لوزان يحضره جميع الأطراف المعنيين. كان للقوى الغربية وسائل كبيرة للضغط على إسرائيل إذ أفهم بشكل خفي بأن قبول إسرائيل في الأمم المتحدة سيتعلق بسلوكها خلال المفاوضات.

افتتح مؤتمر لوزان بتاريخ ٢٧ ابريل ـ نيسان ١٩٤٩ واستمر حتى ١٥ سبتمبر ـ أيلول ١٩٤٩. طرح العرب كشرط مسبق عودة اللاجئين حسب قرار الأمم المتحدة. أراد الإسرائيليون حل المشاكل الحدودية قبل التطرق لهذه المشكلة. مع ذلك حققت اللجنة نجاحاً كبيراً مع تبني جميع الأطراف «لبروتوكول لوزان» بتاريخ ١٢ مايو ـ أيار ١٩٤٩ الذي يضع أسس المفاوضات على قاعدة مشروع تقسيم ٢٩ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٤٧؛ كان هذا يعني اعتراف الدول العربية رسمياً بهذا المشروع. واقترحت هذه الدول الاعتراف بحق عودة اللاجئين القادمين من الأراضي العربية التي حددها مشروع التقسيم واستولى عليها الإسرائيليون.

منذ شهر ابريل ـ نيسان ١٩٤٩، أوحت اللجنة، اثر انفتاح بن غوريون عليها، ضم قطاع غزة لإسرائيل كي توطّن اللاجئين فيه. دعمت الولايات المتحدة المشروع الذي يعني قبول إسرائيل بمبدأ عودة اللاجئين. لاحظ الإسرائيليون أنهم قللوا من قيمة عدد لاجئي قطاع غزة البالغ ٢٣٠٠٠٠ لاجىء وليس ١٠٠٠٠٠ لاجىء كما كانوا قد حسبوا، الأمر الذي يجعل العدد الكلي لسكان تلك المنطقة يصل إلى ٣١٠٠٠٠ وليس ١٨٠٠٠٠ نسمة. لقد تخلوا عن عرضهم (ابريل، نيسان ـ يوليو، تموز ١٩٤٩) الذي رفضته مصر من جهتها.

أظهر العرب مع ذلك تفهمهم، إذ بعد عرض حسني الزعيم باستقبال ٣٠٠٠٠٠ لاجىء أعلن العراق الهاشمي استعداده لاستقبال ٣٥٠٠٠٠ لاجىء بشرط أن تخضع إسرائيل لمبادىء مشروع التقسيم ولقرار ١١ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٤٨. كان الجميع يقتربون من الاقتراحات الأمريكية التي قالت بإعادة توطين ٥٠٠٠٠٠ لاجىء في البلدان العربية و٢٠٠٠٠٠ لاجىء في إسرائيل. اقترح شاريت، بتاريخ ٣١ يوليو ـ تموز، عودة ١٠٠٠٠٠ لاجىء كتصفية حساب نهائية. أدرج الإسرائيليون في هذا المجموع ٢٥٠٠٠ لاجىء كانوا قد عادوا بواسطة التسلل عبر خطوط الفصل و٣٠٠٠٠ آخرين تمَّ قبولهم ضمن إطار برنامج إعادة توحيد الأسر. لم يكن الاقتراح الحقيقي يشمل سوى ٤٥٠٠٠ شخص، الأمر الذي لم يقبله العرب ولا لجنة المصالحة.

أمَّا فيما يخص مسألة الحدود، فإن الوفد الإسرائيلي الذي كان قد ضمن الموافقة غير المشروطة للولايات المتحدة من أجل قبول إسرائيل في منظمة الأمم المتحدة قال صراحة بأن الأراضي الإسرائيلية تتألف من الأراضي التي منحها مشروع التقسيم لإسرائيل بالإضافة إلى

المكاسب الإقليمية التي حققتها وبالتالي يتوجب اعتبار خطوط الهدنة بمثابة حدود نهائية. جرت على هامش المؤتمر لقاءات سريّة بين إسرائيليين وأردنيين ومصريين (كل على حدة). اقترح العرب فيها تحقيق التواصل الإقليمي للعالم العربي (بحيث تصل الأردن حتى البحر المتوسط ومصر حتى البحر الأحمر) مقابل الاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات حسن جوار. رفض الإسرائيليون ذلك وقالوا بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية تخضع لسيطرتهم مباشرة. كان المقصود بذلك هو إقامة نوع من الاستقلال الذاتي ضمن إطار إسرائيل. وكان الغرض من ذلك الاقتراح هو الحصول على وسيلة ضغط على الأردن أكثر مما هو تعبير عن إرادة حقيقية من قبل إسرائيل.

لقد فشل مؤتمر لوزان بسبب التشدد الإسرائيلي الذي رفض البحث في أية مصالحة حدودية أو أية تسوية لمسألة اللاجئين. إن الدول العربية، التي لم تجد أي مكسب لها في عقد معاهدة سلام مع إسرائيل، تخلّت عن أي اتفاق مما وفّر عليها المجابهة مع الرأي العام العربي المعادي أكثر فأكثر لأية علاقة مع إسرائيل.

شهد خريف ١٩٤٩ استئناف الاتصالات بين الإسرائيليين والأردنيين حول إمكانية إنشاء ممر أردني حتى البحر الأبيض المتوسط. كان الإسرائيليون يرون في هذا الممر مجرد ممر رمزي يتراوح عرضه بين ٥٠ و١٠٠ متر بينما كان الأردنيون يتصورونه ممراً حقيقياً عرضه عدة كيلومترات. وفي شهر فبراير ـ شباط ١٩٥٠ كانت المحادثات لا تزال تقتصر عبثاً على محاولة الوصول إلى إتفاق عدم اعتداء بين الأردن وإسرائيل. بقيت المواقع متنافرة لا يمكن التوفيق فيما بينها إلا فيما يتعلق برفض مشروع تدويل القدس الذي طالبت به الأمم المتحدة. وفي شهر ابريل ـ نيسان ١٩٥٠ جرت انتخابات حرّة نسبياً في الأردن. وقد صوّت البرلمان الجديد بتاريخ ٢٤ ابريل ـ نيسان ١٩٥٠ على توحيد الضفة الغربية وشرق الأردن. أقرّت الجامعة العربية واقعياً عملية الضم لكنها لم تصادق عليها قانونياً. بتاريخ ٢٧ ابريل ـ نيسان اعترفت بريطانيا بإسرائيل ووسّعت بنفس الوقت إطار عمل المعاهدة الإنكليزية ـ الأردنية كي تشمل الضفة الغربية ما عدا القدس.

كانت القوى الغربية المهتمة بإعادة تنظيم قواتها العسكرية في الشرق الأوسط ضمن إطار حرب باردة بدا تهديدها جدّياً بحاجة إلى إعادة تنشيط الاتفاقات العسكرية مع دول الشرق الأوسط ونسج مواثيق حقيقية. فقررت استئناف تسليم الأسلحة لبلدان المنطقة. وكي لا يتحول الصراع الإسرائيلي ـ العربي إلى سباق للتسلح اختارت تلك القوى أن تجمّد الحدود بواسطة ضمانات جماعية من قبل القوى الكبرى. لقد كانت مقتنعة بأن مثل هذه الضمانات تسمح بتهدئة تخوفات الدول العربية في مواجهة النزعة التوسعية الإسرائيلية. كان ذلك هو

مدلول التصريح الثلاثي (الذي وقعته فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة) الصادر بتاريخ ٢٥ مايو - أيار ١٩٥٠؛ وقد جاء فيه:

«أتيحت لحكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الفرصة أثناء الاجتماع الذي عقده أخيراً وزراء خارجيتها في لندن لبحث بعض المسائل المتعلّقة بالسلم والاستقرار بين الدول العربية ودولة إسرائيل وخاصة إرسال الأسلحة مواد حربية إلى هذه الدول، وقد قررت الحكومات الثلاث إصدر التصريح التالي:

١) - تقرر الحكومات الثلاث بأن الدول العربية ودولة إسرائيل في حاجة إلى الاحتفاظ بمستوىً معينٍ من القوات المسلّحة لتضمن أمنها الداخلي ودفاعها الشرعي وتتمكن من الاضطلاع بالدور الملقي على عاتقها في الدفاع عن المنطقة جمعاء. وجميع الطلبات المقدّمة من هذه البلاد لتوريد أسلحة ومواد حربية إليها سينظر فيها على ضوء هذه المبادىء وتود الحكومات الثلاث أيضاً أن تذكر وتؤكد احكام التصريح الصادر من مندوبيها في مجلس الأمن يوم ٤ آب - أغسطس ١٩٤٩ وقد أكّدت فيه معارضتها لسباق التسلح بين الدول العربية وإسرائيل.

٢) - تعلن الحكومات الثلاث أنها تلقت من جميع الدول المنتفعة من إرسال أسلحة إليها ضماناً بأن الدولة المشترية لا تعتزم القيام بأي عمل عدواني إزاء أية دولة أخرى، وسيطلب مثل هذا الضمان من أية دولة أخرى في هذه المنطقة يؤذن بتزويدها بالأسلحة في المستقبل.

٣) - تنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن ما تعلقه على هذه المسألة من اهتمام بالغ مع رغبتها في المساعدة على إعادة توطين أركان السلم والمحافظة على السلام والاستقرار في هذه المنطقة ومعارضتها التوسل بالقوة أو التهديد أو الالتجاء إلى القوة بين الدول في هذه المنطقة، معارضة لن تتحول عنها.

ولن تني الحكومات الثلاث، إذا هي علمت أن إحدى هذه الدول تستعد على الحدود أو خطوط الهدنة لدولة أخرى، عن اتخاذ الاجراءات سواء في نطاق هيئة الأمم المتحدة، أو خارجه طبقاً لالتزاماتها باعتبارها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة لتمنع هذا الاعتداء».

شكّل التصريح الثلاثي بالنسبة للعرب اعترافاً وحيد الجانب بأعمال الضم التي قامت بها إسرائيل وبيّن عدائية الغرب لمواقفهم ومصالحهم.

اعتقد البريطانيون أنه باستطاعتهم تسوية خلافاتهم مع المصريين حول مسألة قاعدة القناة عبر اقتراح نقلها إلى قطاع غزّة، الأمر الذي قد يسمح للإنكليز بالفصل بين المصريين والإسرائيليين، وبالتالي التقليل من مخاطر النزاع دون التطاول على السيادة الإقليمية لهؤلاء وأولئك (لم يؤخذ الفلسطينيون في الحسبان). كان تحقيق مشروع كهذا يفترض معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر ولذلك تمّ التخلّي عنه سريعاً.

أصبحت خطوط الهدنة مناسبات للنزاع. أراد اللاجئون العودة إلى أراضيهم أو استرجاع قسم من ممتلكاتهم المصادرة. رد الإسرائيليون بعمليات ضد مناطق التسلل. ومالت هذه العمليات إلى أن تتحول إلى عمليات كوماندوس. دعا دايان الذي كان يقود القوات الإسرائيلية في ميدان العمليات إلى توسع إقليمي جديد في الضفة الغربية. أما شاريت فقد كان من أنصار استئناف الاتصالات مع الأردنيين الذين كانوا يجهدون لمنع أعمال التسلل إذ كانوا يريدون إدماج الفلسطينيين في المملكة. لكن هؤلاء أظهروا إرادتهم في البقاء كفلسطينيين قبل أي شيء آخر. إن قمع النزعة القومية الفلسطينية وفشل الفيلق العربي في مواجهة الهجومات الإسرائيلية جعل النظام الأردني يخسر شعبيته بينما تابعت إسرائيل المطالبة، والاستيلاء إذا سنحت الفرصة، على مساحات صغيرة من الأرض الأردنية تحت مختلف الحجج. مع ذلك حاول عبدالله في مطلع عام ١٩٥١ استئناف الاتصالات مع الإسرائيليين. لكن المحادثات لم تتناول سوى اتفاقات الهدنة، وعندما استمرت نقاط الخلاف حول معنى الهدنة اقترح الأردن تحويل الملف إلى محكمة العدل الدولية أو إلى أية مؤسسة قضائية أخرى من نفس النوع. رفض الإسرائيليون هذا الاقتراح. وفي شهر يونيو ـ حزيران ١٩٥١ عبّر ملك الأردن عن مرارته أمام مبعوث لممثل الولايات المتحدة في لجنة مصالحة الأمم المتحدة. قال الملك:

«أنا رجل طاعن في السن؛ أعرف أن سلطتي محدودة؛ وأعرف أنني موضع احتجاج حتى من ولدي. [. . .]. أعرف أيضاً أن شعبي يحتج علي بسبب جهودي نحو السلام. لكن رغم كل شيء، أعرف أنني ربما كنت أستطيع الحصول على تسوية سلمية لو أنني حظيت فقط ببعض التشجيع أو لو أنني استطعت الحصول على تنازلات معقولة من قبل إسرائيل.

«قال الملك إن شعبه يحتج عليه لاعتقاده بأنه يريد الوصول إلى السلام دون تنازلات من قبل إسرائيل. وألح على أن هذه النقطة كانت عقبة لم يستطع تجاوزها. وقال: «من فضلكم، عليكم أن تفهموا، أنه بالرغم من الجامعة العربية، كنت ربما سأحظى بدعم شعبي وبموافقة البريطانيين، الملموسة على الأقل، لو أنني استطعت تبرير السلام بإظهار التنازلات التي قدّمها اليهود. وبسبب غياب أي تنازل من قبلهم، هُزمت قبل أن أبدأ.

«وقال فيما يخص اللاجئين، بأنه واع لاستحالة عودتهم كلهم أو حتى لتعويضهم بشكل كامل. لكنه عبّر عن قناعته بأنه يمكن التخفيف من مرارتهم لو أنه سُمح للاجئين من أصحاب الملكية العودة إلى إسرائيل لبعض الوقت من أجل تسوية قضاياهم أو لو أن اللاجئين يستطيعون فقط الحصول على مداخيل ممتلكاتهم بسبب عدم تمكنهم من الحصول على الممتلكات نفسها. إن حدوث مثل هذا الأمر مع تسوية معقولة للحسابات المصرفية المجمّدة قد يسمح للكثيرين إمكانية الإقامة في مكان آخر ونسيان مرارتهم.

«وأنهى الملك محادثته قائلاً: «ساعدوني من فضلكم. إنني استطيع التحرك إذا حصلت

على المساعدة والتشجيع. إنني رجل عجوز ولا أريد أن أموت والحسرة في قلبي»[١٢].

كان يُفترض إجراء اجتماع جديد بين الملك والممثلين الإسرائيليين في القدس. ذهب الملك للاجتماع بتاريخ ٢٠ يوليو ـ تموز ١٩٥١ حيث اغتيل في المسجد الأقصى من قبل أحد أنصار مفتي القدس. أخذ الإسرائيليون من مصير الملك عبرة لإظهار التشدد العربي حيال الدولة العبرية. إن فشل عبدالله الذي حاول كل السبل للوصول إلى مصالحة ممكنة مع الحركة الصهيونية يثبت بأن المسؤولين الإسرائيليين لم يكونوا مستعدين لتقديم أدنى تنازلات للمصالح العربية وأن موقع العرب في حالة المفاوضات الثنائية كان ضعيفاً إلى درجة لا يمكن معها كسب أي شيء. على العكس، خضع العرب لأوامر مفروضة عليهم مثلما حصل أثناء اتفاقية الهدنة الإسرائيلية ـ الأردنية.

بتاريخ ٢١ يوليو ـ تموز، استخلص بن غوريون الدروس من القطيعة النهائية للاتصالات مع العرب. لقد اقترح خطة لاحتلال الضفة الغربية وسيناء بالتحالف مع بريطانيا التي تضمن بذلك قواعدها في منطقة القناة. أجاب المسؤولون البريطانيون سلباً على المقترحات الإسرائيلية.

في عام ١٩٥١، قامت لجنة مصالحة الأمم المتحدة بمجهود جديد. لقد نجحت في عقد مؤتمر في باريس في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٥١ على غرار مؤتمر لوزان. أرادت اللجنة أن تكون واقعية فاقترحت خطة عامة تقوم على إعادة توطين الجزء الأكبر من اللاجئين في البلاد العربية، وعودة قسم ضئيل منهم إلى فلسطين. وتمّ اقتراح مشروع تنمية إقليمية على أساس سلطة جماعية تسيّر مسائل مياه الأردن. كما اقترحت بعض التغييرات الحدودية الطفيفة لصالح العرب مع إيجاد مرفأ حر في حيفا. ولربما كان من عودة العلاقات السلمية في المنطقة أن تسمح بتنمية اقتصادية مؤاتية للجميع.

ألّحت الدول العربية أمام التجذر المتعاظم للرأي العام فيها على ضرورة تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار التقسيم وقرار اللاجئين. أما الإسرائيليون فقد زعموا أن هجرة يهود البلدان العربية (خاصة يهود العراق) تناظِر عملية تبادل حقيقية للسكان مما يعفي الدولة العبرية من وجوب قبول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين؛ تلك العودة المستحيلة لأسباب أمنية ولأسباب تتعلق بالاستقرار الاقتصادي والسياسي. كما قالوا بأن إسرائيل لن تدفع تعويضات إلا بعد رفع اجراءات المقاطعة والحظر ضد اقتصادها. أما بالنسبة لمشروع التقسيم، فقد اعتبروه لاغياً بسبب الغزو العربي في شهر مايو ـ أيار ١٩٤٨ (تمّ تحميل ذلك الغزو، من جهة أخرى، مسؤولية مشكلة اللاجئين).

طلبت إسرائيل، بعد فشل المؤتمر انهاء مهمة لجنة المصالحة والاستعاضة عنها بلجنة

حسن نوايا تابعة لـلأمم المتحدة. وبمـا أن الدول العـربية لم تجنِ أي شيء من تلك المؤسسـة ذات الايحاء الغربي وبما أن الغرب أخذ يبدو لها أكثر فأكثر بمجموعه كحليف لإسرائيـل، فإن تلك المؤسسة قد وُضعت بـرسم العطالـة على الـرغم من تجديـد صلاحيتهـا في شهر ينـاير - كانون الثاني ١٩٥٢، إذ لم يطلب أي طرف من الأطراف مساعدتها أو يلجأ لها في شيء.

يقوم النزاع الإسرائيلي - العربي أساساً على إرادة الحركة الصهيونيـة اعتبار نفسهـا بمثابـة المالك الشرعي الوحيد لـلأرض الموعـودة (أرض الميعاد) ورفض السكـان الفلسطينيـين قبول الجلاء عنها. إن تشدد وصلابة السياسة الصهيونية، ثم الإسرائيلية، يقومان على سياسة ضم الأراضي، ولكن أيضاً على نقل إطار التجـربة الأوروبيـة في مناهضـة الساميـة وحرب الإبـادة «الهولوكوست» النازية. وأعتبر كل مخالفٍ للمشروع الصهيـوني بمثابـة مناهضٍ للسـامية بـل ونازي وتجب محاربته باعتباره كذلك. لقد انجرّت الدول العربية إلى النـزاع بسبب تعاطفهـا الحقيقي مع القضية الفلسطينية، وبسبب الخشيـة من نزعـة توسعيـة إسرائيلية تتـطور خارج حدود فلسطين التي كـانت تحت الانتداب وبسبب العـداء القائم فيـما بينها والـذي تحول إلى شكوك لها ما يبررها فيما يخص الاستيلاء أو السيطرة على قسم من فلسطين العربية.

في عـام ١٩٤٩، وضمن المقيـاس الـذي أنهت فيـه الكـارثـة القـوى الحيـة للسكـان الفلسطينيين الخاضعين للسيـطرة الدقيقـة من قبل السلطة العسكـرية في إسرائيـل أو من قبل قوى الشرطة في مختلف الـدول العربيـة التي تتولى إدارة مـا بقي من فلسطين العـربية أو التي استقبلت لاجئيـن فيها، كان من الممكن الوصول إلى اتفاق. لقـد قبلت الدول العـربية عـام ١٩٤٩ وجود إسرائيل ومبـدأ إعادة تـوطين أغلبيـة اللاجئـين الفلسطينيـين في الدول العـربية مقابل عودة قسم من الـلاجئيـن والتنازل عن قسم من المكـاسب الإقليمية الإسرائيليـة. وبما أن إسرائيل لم تقترح سوى الاعتراف بالأمر الإقليمي الواقع وبالواقـع البشري، فإنـه لم تكن هناك أية مفاوضات حقيقية.

كان مصير الصراع الإسرائيـلي - العربي هـو مذ ذاك الاستمـرار مع دوام إرادة إسرائيـل تأكيد وجودها بل واستئناف التـوسع الحـدودي بعد فـترة تدعيم لقـواها، وكـذلك مـع عودة الـظهور التـدريجي للمـطالب الفلسـطينيـة التي تمّ التعبـير عنهـا في الأعـمال التي قـامت بهـا المجموعات الفدائية الفلسطينية الأولى كما في التجذر الثوري والقومي في العالم العربي خـلال سني الخمسينـات. لكن المشهد السيـاسي الجديـد للشرق الأوسط تميّز أيضـاً بانهيـار المـوقـع البريطاني وتوسع النزاع ليشمل القوى العظمى في هذه المنطقة من العالم.

الفصل الثالث

زمن الثورات

الثورة المصرية:

عودة الوفد إلى السلطة والمواجهة مع الغرب:

بدا الوفد لحظة عودته إلى السلطة أنه لا يزال يمثل قوة كبيرة. لكن قائديه النحاس باشا وسراج الدين واجها معضلة لم ولن يستطيعا الخروج منها إذ كان عليهما أن يحابيا القصر بغية تجنب عزلهما عن السلطة كما حدث في سنوات ١٩٣٧ و١٩٤٤ من جهة، وأن يأخذا في حساباتهما الضغط الشعبي المتزايد من جهة أخرى. لقد ولّى زمن انصاف الحلول مع البريطانيين.

استؤنفت المفاوضات في شهر يونيو ـ حزيران ١٩٥٠. بدت انكلترا متشددة جداً. فضياع فلسطين جعل من المستحيل أي حل بديل عن قاعدة قناة السويس في لحظة أبرزت فيها حرب كوريا مخاطر النزاع المباشر بين الكتلتين. كان الاستراتيجيون الغربيون يرون أن منطقة الشرق الأوسط تمثل حلقة ضعيفة في تشكيلهم العسكري يمكن للسوڤييت أن يلتفوا على أوربا من خلالها عبر جنوب البحر الأبيض المتوسط وأن يهددوا تزودها بالنفط. وبما أن الولايات المتحدة حشدت الكثير من قواتها في شرق آسيا وفي أوربا فإنها لم تكن مؤهلة كي تؤمن حضوراً عسكرياً كبيراً في الشرق الأوسط الذي عهدت بحراسته للبريطانيين. لم يرَ المصريون في الحجة الغربية سوى ذريعة قدمتها بريطانيا من أجل المحافظة على هيمنتها على مصر. واستنكفوا عن التصويت أثناء الاقتراع على مختلف قرارات منظمة الأمم المتحدة حيال حرب كوريا، وذلك كي يُظهروا استياءهم حيال ما يجري. كان هدفهم هو أن يبيّنوا للولايات المتحدة بأن مصر يمكن أن تقترب من الاتحاد السوڤييتي إذا تابعت انكلترا رفضها للمطالب المصرية. كانت الولايات المتحدة لا تزال في تلك الفترة بمثابة الملجأ الأخير إذ أن الإرث المعادي للاستعمار لذلك البلد الكبير كان قد تبدّى منذ فترة وجيزة في صياغة الميثاق الأطلسي، وفي أشكال التشجيع التي أصدرتها إدارة روزفلت للقومية العربية وفي المساعدة على

استقلال ليبيا؛ وكانت مصر قد حافظت دائماً على علاقات ودية مع هـذه القوة العـظمى كما أن نمط الحيـاة الأمريكي كـان ينافس لـدى الطبقة الـوسطى المصريـة الميل التقليـدي نحـو العادات والأفكار الأوربية.

خيّب مـوقف الولايـات المتحدة أثنـاء المفاوضـات حول فلسـطين ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ آمال العرب الذين أحسّوا بأن التصريح الثلاثي هو بمثابة انحياز متعمَّـد لصالـح إسرائيل، وكتبرير مستمر لحق تدخل الغرب في العالم العربي. استمر السلوك الأمريكي الخاطىء حيال العـرب في مسألة توزيع القروض والمساعدات لدول المنطقة إذ حصلت إسرائيل وحدهـا على النصف والعالم العربي على النصف الآخر. وفهم العرب أن المساعدة للفرد الإسرائيلي تفوق ٤٠ مـرة مساعدة الفرد العربي. وتـولاّهم الشعور بـأن إسرائيل تشكـل امتداداً للغـرب الذي يـرفض معاملة العرب على قدم المساواة.

اعتقدت مصر للحظة أنها حصلت على تلك المساواة بـانتمائهـا إلى حلف شمال الأطلسي الذي كان في طور التكوين، مثلها في ذلك مثل اليونان وتركيـا. فردَّ الأمـريكيون بـأن هذين البلدين الأخـيرين يشكلان جـزءاً من أوربا ويسـاهمان في المؤسسـات الأوربيـة مثـل المجلس الأوربي وفي المشاريع المشتركة مثل مشروع مارشـال، الأمر الـذي لا ينطبق عـلى مصر. فإذا أرادت مصر المساهمة في الدفاع عن العالم الحر، فإنه ينبغي عليها أن تفعل ذلك بالتعـاون مع انكلترا ومن خلال دعم الأمم المتحدة في كوريا. مع ذلك أدرك المسؤولون الأمريكيون وجود «فراغ في الدفاع» في الشرق الأوسط وصعوبـة اللجوء إلى حلفـائهم الأوربيين من أجـل سد ذلك الفراغ؛فالإنكليز يتماهون كثيراً مع النزعة الاستعمارية التقليدية والفرنسيون غير مقبوليـن شعبياً بسبب سياستهم في شمال أفريقيا (كان الأمر يتعلق في ذلك التـاريخ بـالشؤون المغربيـة والتونسية بشكـل خاص). بـالرغم من هـذه الاعتبارات كلهـا، سانـدت الولايـات المتحدة مشروع القيادة العليا الحليفـة في الشرق الأوسط، وهي منظمـة متمايـزة عن الحلف الأطلسي تخضع لقيادة بريطانية وتضم فرنسا وبريـطانيا والـولايات المتحـدة وعدة أعضـاء من مجموعـة الكومنولث، أي تضم جميع القوى الاستعـمارية السـابقة في العـالم العربي بـاستثناء الـولايات المتحدة.

رأى المصريون أن التحالف مع الغرب عـلى قدم المسـاواة يبدو بمثـابة خـرافة. فمـوقف العالم الحر في الصراع الإسرائيلي ـ العربي وهـامش حريـة الحركـة المتروك لـبريطانيـا في مصر برهان على ذلك. كذلك استمـر التوتـر في التصاعـد داخل مصر بسبب عـدم إحراز سيـاسة الحكومة الوفدية أية نتائج. ولم يبق أمام هذه الأخيرة كحل سـوى الهروب إلى الأمـام، لكنها سرعان ما فقدت السيطرة على عملية الهروب تلك.

ردَّ النحاس على ما يجري بتاريخ ٨ اكتوبر ـ تشرين أول بنقض معاهد ١٩٣٦. ونـودي

على فاروق ملكاً على السودان. عللت الحكومة المصرية هذا العمل من جانبها بالتذكير بمجمل الاجراءات ذات الطبيعة المماثلة التي اتخذتها انكلترا منذ قرن. رفضت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا الاعتراف بالقرار المصري واقترحت رسمياً على مصر بتاريخ ١٣ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥١ مشروعها حول القيادة العليا المشتركة. رفضت مصر الدخول بها مباشرة. ألحّ الغربيون وتوجّب على مصر الانحناء والخضوع إذ لا يمكنها أن تبقى وحيدة في مواجهة الغرب بعد أن اكتشفت عزلتها.

الثورة المصرية:

هلل مجمل العالم العربي لذلك التحدي المزدوج للغرب المتمثل في نقض المعاهدة ورفض الدخول في القيادة العليا. لكن الإنكليز بقوا في منطقة القناة كي يُظهروا بذلك ضعف الموقف المصري المختزل إلى مجموعة من التأكيدات الشفهية التي لا تجد ترجمتها في أية نتائج ملموسة. فما كان من المصريين إلا أن شرعوا في حرب عصابات ضد القوات الإنكليزية من أجل الخروج من ذلك الطريق المسدود. لقد بيّن نموذج حرب العصابات أو الأعمال الإرهابية فعاليته في المنطقة من زاوية نضال المجموعات الصهيونية ضد الوجود البريطاني في فلسطين. لعب الشيوعيون والأخوان المسلمون دوراً نشيطاً بشكل خاص في حرب العصابات تلك، لكن الإدارة المصرية كلها كانت متضامنة مع تلك الحركة. وساهم ضباط الجيش بتدريب مجموعات الكوماندوس دون أن يشتركوا مباشرة في العمليات. وسرعان ما تجاوز الوضع الذي خلقته الحكومة الوفدية تلك الحكومة ذاتها. إذ أصبح من العسير عليها حفظ الأمن في القاهرة حيث انطلقت مظاهرات تضامن ضخمة كل يوم تقريباً. تسارع ايقاع عمليات الكوماندوس والرد البريطاني عليها. ففي ٢٥ يناير ـ كانون الثاني هاجم البريطانيون ثكنة للشرطة في الإسماعيلية كانوا قد اعتبروها بمثابة قاعدة لانطلاق عمليات الكوماندوس المصرية. ذهب ضحية ذلك الهجوم ٥٠ مصرياً. وصل النبأ إلى القاهرة مساءً حيث بدأت مظاهرات الاحتجاج الأولى. وأعلن رجال الشرطة الإضراب في الغد احتجاجاً على المجزرة. كان الجيش غائباً عن العاصمة بشكل يثير الدهشة إذ أن الملك كان قد دعا كبار الضباط إلى مأدبةعنده؛ وسرعان ما هاجمت الجماهير التي تجمّعت كعادتها اليومية رموز التواجد الغربي المتمثلة في المقاهي والفنادق ودور السينما ومقر الشركات. وانفجرت الحرائق في عموم أنحاء المدينة. استمر «حريق القاهرة» هذا عدة ساعات وأودى بحياة عدة ضحايا قبل أن يعيد الجيش النظام في آخر النهار. ولن يُعرف أبداً إذا كانت تلك الحركة عفوية تماماً أو أنها كانت من عمل عدة عناصر مشاغبة من الأخوان المسلمين أو من العاملين لمصلحة القصر الذين قاموا بتدبير الدسيسة كما يزعم الكثيرون.

أعلنت الحكومة الوفدية بتاريخ ٢٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٢ حالة الطوارىء وفرض الرقابة على الصحافة ومنع التجمعات. وعندما بلغ القمع درجة متقدمة أنهى الملك فاروق مرّة أخرى حكومة الوفد بتاريخ ٢٧ فبراير ـ شباط ١٩٥٢. كانت الحركة الشعبية مشلولة بسبب القمع الذي تجسّد بإلقاء القبض على عدد من مثيري المظاهرات السابقة المشكوك بأنهم مسؤولون عن مظاهرات ٢٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٢. فقد الوفد الكثير من أهميته. ولم يبق للملك مهما كانت شعبيته قليلة أي خصوم أقوياء في البلاد. لقد ربح كما يبدو على طول الخط. تعلّق عمل البرلمان، كما لم يكن بالإمكان تشكيل أية حكومة مستقرة، إذ تعاقبت منذ نهاية شهر فبراير ـ شباط حتى نهاية شهر يوليو ـ تموز ثلاث وزارات دون أن تستطيع أي منها التحرك بفعالية. إن عدم شعبية الأسرة المالكة شلّت بدورها العمل الحكومي واثبتت عجز النظام السياسي.

كان انسداد الوضع كاملاً. فتدخل عندئذٍ عامل جديد لم يكن ينتظره أحد. إذ تكوّنت حركة سرية من الضباط باسم لجنة الضباط الأحرار، أسسها عبدالناصر، وقامت بانقلاب عسكري في ليلة ٢٣/٢٢ يوليو ـ تموز وقلبت النظام القديم. كانت المفاجأة كاملة بالنسبة للعاملين في الحقل السياسي.

ثورة الضباط الأحرار:

سمحت معاهدة ١٩٣٦ بتطوير الجيش المصري. كان الضباط ينحدرون من أسرٍ ذات تقاليد عسكرية من جيلٍ أو جيلين (من هنا نفهم وجود مجموعات عائلية مؤلّفة من الأخوة وأبناء العم)، أو من أوساط اجتماعية متواضعة تمتلك الوسائل المادية التي تسمح بتمويل الدراسات الثانوية. كانت أوساط الضباط أساساً تنتمي إلى الطبقة الوسطى المتعلمة. هناك القليلٍ من الأقباط المسيحيين في الوسط العسكري، الأمر الذي سيكون له نتائج هامة مستقبلاً. كان الفارق الاجتماعي كبيراً بين الضباط وعناصر القطعات العسكرية مما قلّل من إمكانيات التلاحم في نظام عسكري صارم جداً. ولم يكن من المستغرب رؤية ضباط شباب حساسون، على عكس من هم أكبر سناً منهم، للتيارات السياسية التي وجدت قاعدتها الاجتماعية في الأوساط المدينية المتعلّمة. كان أولئك الضباط الشباب قد سبق وشاركوا عندما كانوا طلبة في المظاهرات السياسية المعبّرة عن نزعة قومية مصرية.

مثّلت لجنة الضباط الأحرار حركة سرية من الضباط الشباب أسسها عبدالناصر والسادات وزكريا محيي الدين في نهاية سني الثلاثينات. انضم لها عبدالحكيم عامر بعد فترة وجيزة وكذلك خالدمحيي الدين ابن عم زكريا محيي الدين. كان الأمر يتعلق آنذاك في خلق مجال لتبادل الآراء والنقاش حول المشاكل السياسية أكثر مما كان يتعلق بالاستيلاء على

السلطة. كان التنظيم يمتلك عند نهاية الحرب العالمية الثانية مشروعاً وإرادة سياسية محدّدة. ولم يكن السادات عضواً فيه لأنه كان مطروداً من الجيش. ولا يُعرف إلا القليل عن طبيعة تلك الحركة بسبب السرّية التي اتسمت بها. زعم البعض أنها كانت في الواقع فرعاً عسكرياً لمنظمة الأخوان المسلمين السرية. ويرى آخرون أنه يتوجب البحث عن جذورها لدى الشيوعيين المصريين ثم لدى جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية فيما بعد. إن هذه التأكيدات تثبت الضبابية الأيديولوجية للحركة. لقد قام عبدالناصر بعملية تقص حقيقية قادته إلى ارتياد الأخوان المسلمين كما ارتياد الشيوعيين من مجموعة كورييل. وربما كان متأثراً إلى حد كبير بحركة مصر الفتاة. بالمقابل كان السادات قريباً بالفعل من حسن البنّا كما كان خالد محي الدين قريباً من الشيوعيين. هنا نجد لعبة التوازن التي برع بها عبدالناصر. انخرط السادات من جديد في الحركة في نهاية سني الاربعينات. وذلك عندما رأى عبدالناصر أن علاقاته بالقصر يمكن أن تخدم أهدافه.

لم يكن سن الضباط الشباب يسمح لهم أن يتبوأوا إلا مراتب متوسطة في الجيش إذ كانت أعمارهم تتراوح بين ٣٢ و٣٧ سنة. لم تحتوِ الحركة على أي جنرال؛ فاللواء محمد نجيب البطل الشعبي المعروف بوطنيته ـ كان قد استقال من الجيش في شهر فبراير ـ شباط ١٩٤٢ احتجاجاً على استخدام الإنكليز للقوة ـ كان قريباً من جهاز التنظيم دون أن يشارك به مباشرة. أصبحت اللجنة أداة للاستيلاء على السلطة اعتباراً من عام ١٩٤٩ إذ أراد الضباط معاقبة المسؤولين عن الهزيمة. ودفعهم الجو المضطرب في البلاد إلى التحرك. لقد أبدى عبدالناصر تعقلاً كبيراً ومهارة في التخطيط والحسابات الدقيقة وهو يحضّر للانقلاب بشكل منهجي. سمع الملحق العسكري الأمريكي في تلك الفترة أحاديث عن الحركة، الأمر الذي لم يكن يثير أية دهشة لأن التنظيم كان قد شرع ببث دعايته على هيئة منشورات في الأوساط العسكرية. كان من المرتقب أن يتم العمل في عام ١٩٥٤ أو ١٩٥٥ لكن تعاظم الخطر بانكشاف أمر اللجنة من قبل شرطة فاروق والأزمة السياسية التي كانت تشهدها مصر أدّيا بالضباط الأحرار إلى الإسراع بحركتهم.

كان السادات هو الذي أعلن يوم ٢٣ يوليو ـ تموز في الساعة السابعة صباحاً نبأ الانقلاب للشعب المصري من خلال الإذاعة، وقال:

«أيها الشعب المصري:

«اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون في هزيمتنا في حرب فلسطين. وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها. وعلى

ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولّى أمرنا في داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب. أمّا من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب.

«وانتهز هذه الفرصة وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ إلى أعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر وأن أي عمل من هذا القبيل يقابل بشدة لم يسبق لها مثيل وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس.

«وإنني اطمئن اخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسؤولاً عنهم والله ولي التوفيق».

أظهرت الحكومة الجديدة منذ البداية أنها مناصرة للنظام على جميع الأصعدة ضد الفساد وضد عدم الكفاءة وضد الفوضى العامة. كان الإحساس الوطني هو مصدر الإلهام الكبير الآخر وتمثل بضرورة معاقبة المسؤولين عن الهزيمة المذلّة في ١٩٤٨ - ١٩٤٩. قرر الضباط الأحرار وضع اللواء نجيب في الواجهة بما أنهم كانوا جميعاً غير معروفين، ربما باستثناء السادات بسبب ماضيه الإرهابي. اتصل عامر باللواء نجيب باعتباره كان مساعده طيلة حرب فلسطين. وتمّ فوراً تشكيل مجلس الثورة بالرغم من أن مصر بقيت ملكية. ناشد الملك الإنكليز والأمريكيين للتدخل لكن دون جدوى. وذهب نجيب والسادات إلى الاسكندرية حيث كان يقيم الملك وحصلوا منه على تنازله عن العرش لولده الحدَث. غادر فاروق مصر بتاريخ ٢٦ يوليو - تموز ١٩٥٢ من الاسكندرية. وأصبح هذا الحدث أحد التواريخ الهامة التي يحتفل النظام بمناسبتها. أراد بعض الضباط محاكمة فاروق واعدامه لكن عبدالناصر فرض مجرد عقوبة النفي. لم يكن يتمنى سفك الدماء واعتبر أن الملك بفقدانه السيطرة على الإدارة لم يعد يمثل أي خطر نظراً لعدم شعبيته.

لم يكن لدى الضباط الأحرار برنامجاً سياسياً مفصّلاً. فضرورة النضال السري وتنافر آرائهم السياسية جعلا من العسير الوصول إلى صياغة ذلك البرنامج. كانت الفكرة القومية الغامضة هي أفضل ما يجمعهم. لكن عندما تحقق لهم الاستيلاء على السلطة حددوا أهداف الثورة الستة كما يلي:

١) - جلاء الامبريالية وعملائها الخونة؛

٢) - إلغاء الإقطاعية؛

٣) - إنهاء الاحتكارات وسيطرة رأس المال على الإدارة؛

٤) ـ تشكيل قوة وطنية مسلَّحة؛
٥) ـ إقامة العدالة الاجتماعية؛
٦) ـ إقامة نظام ديمقراطي سليم.

كان الأمر الرسمي هو العودة إلى التطبيق الصحيح لدستور ١٩٢٣. فمصر تبقى ملكية برلمانية. بل وتمَّ تعيين وصي، لكن قوة القصر السياسية اختفت برمّتها. وتم تشكيل حكومة من رجال سياسة تقليديين برئاسة علي ماهر (أخ رئيس الوزراء الذي اغتيل عام ١٩٤٥). كان لهذا الخيار دلالته بحد ذاته. فعلي ماهر هو الذي جسَّد في نهاية سني الثلاثينات الاتجاه العروبي والمؤيد لألمانيا في أوساط الأحزاب الحليفة للملكية. ورفض عندما كان رئيساً للوزارة عام ١٩٣٩ إعلان الحرب على ألمانيا وإيطاليا وحدَّ إلى أقصى درجة ممكنة أي تعاون مع الإنكليز الذين أرغموه على الاستقالة في شهر يونيو ـ تموز ١٩٤٠؛ ثم فرضوا عليه بعد ٤ فبراير ـ شباط ١٩٤٢ إقامة جبرية استمرت حتى شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٤٤. كان العديد من الضباط الأحرار قد خططوا لهروبه في تلك الفترة. ومن المعروف عنه أيضاً أنه كان يفكر بمشاريع إصلاحات اجتماعية خاصة في مجال المسألة الزراعية.

قبض مجلس قيادة الثورة المكوَّن من الضباط الأحرار الأساسيين على السلطة الحقيقية. أمِلَتْ الأحزاب السياسية بأنه سيكون هناك انتخابات جديدة وبأن العسكريين سوف يعودون إلى ثكناتهم. واعتقد الأخوان المسلمون بسبب الروابط العديدة التي كانت تربطهم مع اللجنة أن تلك الثورة هي ثورتهم وأنه ينبغي أن يتولوا قيادتها. انقسم الضباط الأحرار بسرعة حول السياسة المطلوب اتباعها. اقترح عبدالناصر والجناح اليساري للتنظيم بقيادة خالد محي الدين عودة الديمقراطية المجسَّدة بإعادة البرلمان ذي الأغلبية الوفدية المنتخب عام ١٩٥٠. لم يفز هؤلاء «الديمقراطيون» إلا بالأقلية في مواجهة «المتسلطون».. تمَّ الوصول إلى مصالحة تتمثل بعودة المؤسسات الديمقراطية مع إجراء انتخابات جديدة خلال فترة ستة أشهر. في شهر أغسطس ـ آب جرى قمع إضراب في معمل للنسيج أدَّى إلى مقتل ثمانية عمال. وحوكم القادة العماليون وأعدموا. بدا النظام الجديد لا يميل نحو اليسار؛ لكنه، بنفس الوقت، قرر إجراء إصلاح زراعي يحدد سقف الملكية بـ ٢٠٠ فدّان (٨٣ هكتار) للمالك الواحد أو ٣٠٠ فدان للأسرة. كان الهدف سياسياً بالدرجة الأولى ويتمثل في إنهاء الملكية الريفية الكبرى التي كانت تشكل القاعدة الاقتصادية لنخبة السلطة في ظل الحكم الملكي. كما كان ذلك يستجيب بنفس الوقت للمطالب الملّحة للفلاحين قبل أن تنفجر ثورة ريفية. بذل الملاّكون الكبار كل ما وسعهم من أجل منع تبنّي هذا المشروع. ولم يستطع علي ماهر، الذي ضعف موقعه بسبب سيطرة مجلس الثورة، من مقاومة ضغوطهم. ردَّ الضباط الأحرار بالقبض على عدة عشرات من رجال السياسة بينهم فؤاد سراج الدين رئيس الوفد

والملاّك الكبير. فضّل علي ماهر الاستقالة بتاريخ ٧ سبتمبر ـ أيلول ١٩٥٢ بعد أن سدَّ عليه ذلك العمل الدروب. كانت استقالته بمثابة الإيذان باختفاء الساسة التقليدين لفترة الحكم الملكي وإعلان بروز طبقة سياسية جديدة.

أصبح محمد نجيب رئيساً للمجلس وشكّل حكومة جديدة. وأصدر بتاريخ ٩ سبتمبر ـ أيلول قانون الإصلاح الزراعي. ومنذ مطلع شهر أغسطس ـ آب ١٩٥٢ طلب الضباط الأحرار من الأحزاب تصفية عناصرهم المتواطئين مع النظام القديم وتقديم برامج واضحة. لم يعد بالإمكان تعيين القادة السياسيين لمدى الحياة. إن ما بدا في الظاهر بمثابة برنامج لنزعة برلمانية معقلنة لم يكن سوى حرباً ضد التنظيمات السياسية إذ اضطر الوفد إلى طرد قائده التاريخي النُحاس باشا. وبعد أن فقدت الأحزاب أهميتها بواسطة ذلك الإجراء المذل، أستخدمت حجة عدم كفاية عملية التصفية التي قامت بها الأحزاب وحجة موقفها طيلة مسألة الإصلاح الزراعي ليجري منعها كلها بتاريخ ١٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٣. فقط الأخوان المسلمون لم يطلهم هذا الإجراء باعتبارهم تنظيماً دينياً. لقد فاز الاتجاه «التسلطي» في صفوف الضباط الأحرار. وحلّ محل الأحزاب كلها تنظيم واحد جديد هو هيئة التحرير. رفض هذا التنظيم، كما هي العادة غالباً لدى الأحزاب الواحدة، أن يكون حزباً وقدَّم نفسه كتجمع لعامة المصريين. تحدد برنامج الحزب بتاريخ ١٦ يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٣، وجاء فيه: «نحن أعضاء هيئة التحرير، قد آلينا على أنفسنا أن نجلي الغاصب عن وادي النيل بلا قيد ولا شرط، وأن نكفل للسودان تقرير مصيره دون أي مؤثر خارجي، وان نقيم في وطننا مجتمعاً قوياً أساسه الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس، وأن نكفل الحقوق والحريات للمواطنين، فينال كل فرد حقّه في حياة كريمة تقوم على المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص وتضافر قوى الشعب، لتحقيق رسالة الإصلاح الكبرى، وأن نجعل نصب أعيننا وحدة الوطن المقدّسة، وتعبئته في برامج التعمير والإنشاء، وأن نعمل ما من شأنه قيام مصر برسالتها العالمية، دولة قوية تحمل مشعل العدل والحرية وتسعى لخير بني الإنسان، وتعاون الشعوب العربية، وترعى المبادىء القويمة التي نصت عليها المواثيق الدولية»[٢].

يظهر بوضوح في ذلك التاريخ الاهتمام المركزي بالقضايا المصرية مع إعطاء تأكيد المظهر العربي أهمية ثانوية.

لقد ألغي دستور ١٩٢٣. وسن دستور مؤقت من (١١) بند بتاريخ ١٠ فبراير ـ شباط ١٩٥٣. وكان هذا الدستور المؤقت يمثل سلسلة من المبادىء المؤكّدة على الحريات الأساسية للأفراد أكثر مما هو منظومة لضبط السلطات. ولم تظهر عملية تنظيم السلطة إلا في البنود الأخيرة:

«البند ٨ ـ يتولى قائد الثورة أعمال السيادة العليا، وبصفة خاصة التدابير التي يراها

ضرورية لحماية هذه الثورة والنظام القائم عليها لتحقيق أهدافها، وحق تعيين الوزراء وعزلهم».

لقد أعطيت الأولوية لمجلس الثورة وبالتالي لمن يترأسه دائماً، أي محمد نجيب، على الرغم من أن المصريين لم يكونوا يجهلون بأن الرجل القوي في المجلس هو عبدالناصر. كان ذلك الرجل الغامض آنذاك والصامت يثير القلق في نفوسهم بينما كان محمد نجيب الحيوي والذي لا يتردد في إطلاق دعاباته علناً قد أصبح شعبياً جداً. كان ذلك الدستور القصير ضرورياً لإيجاد الشرعية الكافية للتفاوض مع الإنكليز وللوصول منطقياً إلى إنهاء الحكم الملكي. لقد قرر مجلس الثورة إقامة نظام جمهوري بعد استشارة الأخوان المسلمين.

أُعلن بتاريخ ١٨ يونيو- حزيران ١٩٥٣ إلغاء النظام الملكي واعتبر مداناً بدعمه الدائم للامبريالية في البلاد وأعلن النظام الجمهوري. أقيم بتاريخ ٢٣ يوليو- تموز احتفالاً عاماً كبيراً حضره ممثلون عن مختلف الطوائف الدينية الإسلامية والمسيحية واليهودية وأعلنوا عن دعمهم للنظام الجديد المطابق للشرائع الدينية. ألقى عبدالناصر، حسب تقليد يعود لبدايات الإسلام، قسم المبايعة لرئيس الجمهورية الجديد محمد نجيب وقال:

«اللهم إنا نشهدك، وأنت السميع العليم. أننا قد بايعنا اللواء أركان حرب محمد نجيب، قائد الثورة، رئيساً لجمهورية مصر؛ كما أننا نقسم أن نحمي الجمهورية بكل ما نملك من قوة وعزم وأن نحرر الوطن بأرواحنا وأموالنا، وأن يكون شعارنا دائماً الاتحاد والنظام والعمل. والله على ما نقول شهيد. والله أكبر وتحيا الجمهورية والله أكبر والعزة لمصر».

يشهد هذا كله على النفوذ الإسلامي على النظام الجديد؛ ذلك النفوذ الذي يعود خاصة إلى الجو الثقافي الذي خلقه الأخوان المسلمون. لقد تمَّ في تلك الفترة تبني عدد من الخيارات الأساسية. جرى التخلّي عن النظام البرلماني الليبرالي على منوال الطريقة الغربية. وولد نظام ذو طابع وأيديولوجية شعبوية وتسلطية. لكن الصراع على السلطة لم ينتهِ.

استيلاء عبدالناصر على السلطة:

عبدالناصر هو مؤسس لجنة الضباط الأحرار. لكنه لم يكن يمتلك آنذاك أيديولوجية محددة بدقة إذ كان يلاحظ دون أن يختار المجموعات الأيديولوجية الرئيسية للمجتمع المصري. كان طموحه قومياً ويتمثل بإرادته تحرير بلاده من الاحتلال الإنكليزي ومن فساد النظام الملكي. كان رجل ظلٍ تكوّن في خضم النضال السري فاختار محمد نجيب كممثل

ظاهري للنظام الجديد. لكن هذا الأخير أخذ دوره على محمل الجد وأراد التقرب من القوى السياسية كالوفد والأخوان المسلمين.

بدأ عبدالناصر يأخذ دوره العام أثناء قسم المبايعة العلني لمحمد نجيب. وبقي ذو شعبية قليلة بالقياس إلى اللواء الذي كان يبعث بطيبته الطمأنينة في قلوب المصريين، هذا بالرغم من أن عبدالناصر كان قد أصبح رئيساً لمجلس الثورة. تصلّبت توجهات النظام في خريف ١٩٥٣ إذ انشئت محكمة ثورية كان أنور السادات هو أحد أعضائها الأكثر نشاطاً. لقد تمّت محاكمة مسؤولي النظام القديم وكذلك الرؤساء السابقين للأحزاب مثل سراج الدين وأُدينوا. خبأت إرادة منع نشاط المنافسين السياسيين ومحاولة الحط من قدرهم قلقاً متزايداً لدى الضباط الأحرار أمام الوضع السياسي القائم بينما أسمع محمد نجيب أنه غير موافق على تلك المحاكمات كلها.

كان الأخوان المسلمون يشكلون مصدر الخطر الأساسي. وكان هؤلاء قد انحازوا بشكل عفوي للنظام الجديد. واستحسن الهضيبي، مرشدهم العام، علناً وبحماس الثورة. كان العديد من الضباط، بما في ذلك ضباط من حاشية عبدالناصر، قريبين من الجماعة ولم يكونوا يخفون ذلك. عندما شكّل محمد نجيب حكومته الأولى في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٥٢ عرض على عدة شخصيات من الأخوان المسلمين المشاركة فيها. لكن قادة الجماعة رفضوا ذلك الانفتاح بعد تردد طويل. لقد اعتبروا أنه من المستحيل الولاء لحكومة لا تحكم حسب شريعة الله. كما تمّ شجب وإقصاء أولئك الذين دخلوا الحكومة من الأخوان المسلمين. مع ذلك استمرت الاتصالات. طلب الأخوان المسلمون أسلمة سريعة للدولة والمجتمع؛ فأجيب عليهم بالسلب. لكن عندما أسس عبدالناصر تجمع الثورة طلب من سيد قطب، المؤدلج الرئيسي للأخوان المسلمين، المساهمة في صياغة برنامج التنظيم الجديد. رفض سيد قطب ذلك، لكن قبله آخرون من جماعة الأخوان المسلمين. أخيراً قرر الهضيبي الذي أقلقته كثيراً محاولات القضم التدريجي تلك، منع أعضاء الجماعة من المشاركة في مؤسسات النظام الجديد، وذلك في نهاية عام ١٩٥٣. وقام محمد نجيب، من جهته، بالحج إلى مكّة حيث شبك علاقات ودية مع ملك السعودية الجديد، سعود، وأكثر من التصريحات ذات الطابع الإسلامي بحيث أعطى الإحساس بأنه يريد المزاودة على الأخوان المسلمين.
نشبت الأزمة النهائية عام ١٩٥٤ واستمرت على مدار جزء كبير من السنة.

وفي شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٤ انفجرت مشاجرات بين الطلبة المسلمين وغيرهم من مناضلي هيئة التحرير. فقرر عبدالناصر حل جماعة الأخوان المسلمين دون العودة إلى محمد نجيب. وبرر قراره ذاك بالتهديد بمؤامرة إسلامية، وكذلك بالخلاف في المضمون مع ايديولوجية الحركة. ولقد عبّر عن ذلك بما مفاده:

«لقد قررنا سحق جماعة الأخوان المسلمين لأنها شرعت منذ قيام الثورة ببث نشاطاتها داخل قوات الجيش والبوليس، محضّرة بذلك الحرب المقدّسة ضدنا. لقد حاولنا التعاون بشرف مع الأخوان المسلمين شريطة أن يقصروا نشاطهم في الميدان الديني. لكنهم لم يكونوا يجهلون بأن الحظ الوحيد في القضاء على الثورة هو العمل داخل الجيش. فاصطدموا بذلك بالمنظمة السرية للضباط الأحرار التي أسقطت نظام فاروق فيما سبق ولا تزال تشكل اليوم دعامة الجمهورية. لقد أقامت جماعة الأخوان المسلمين دولة داخل الدولة. وزعم مرشدها العام الهضيبي، الذي كان قد تعاون مع فاروق، بانتهاج القرآن الكريم وحده كمنهج للسلوك. أما بالنسبة لي فإنني لم أفهم بعد كيف يمكن الحكم حسب القرآن الكريم وحده. فهناك تفسيرات كثيرة ممكنة له، تفسيري هو غير تفسير أولئك المتزمتين».

كان ذلك التأكيد أساسياً. فعبدالناصر قد أنهى عملية استقصائه الشخصية ورفض الأيديولوجية الدينية. كما أظهر النظام فيما بعد وجهه العلماني في كل أعماله، مع ذكر الشفاعة الإلهية دائماً. لقد دقّت ساعة المواجهة مع الإسلاميين. أكّد السادات بأن الأخوان المسلمين تعاونوا مع الإنكليز ضد الثورة. ويبدو أنه كان هناك بعض التلاعب بالوقائع. قال الأخوان المسلمون أولاً أن الأمر كان يتعلق باتصالات غير سياسية وإنما ثقافية. ثم أكدوا فيما بعد أن تلك الاتصالات قد جرت بطلب من عبدالناصر نفسه الذي كان يتمنى إقامة اتصال مع الإنكليز ضمن منظور استئناف المفاوضات حول الجلاء عن مصر. احتج محمد نجيب ضد ذلك القرار الذي اتخذ دون استشارته، ناهيك عن اضطراره للاعتماد على الأخوان المسلمين من أجل موازنة قوة الضباط الأحرار. كانت سلطته كلها ومصداقيته في مهب الرياح. لقد اعترض عبثاً على القرار. وطلب حق النقض (الفيتو) على قرارات مجلس الثورة. فاتهمه الآخرون بأنه يريد إشادة نظام دكتاتوري وغدا لا يمثل سوى الأقلية. استنبط محمد نجيب من ذلك النتيجة المنطقية واستقال من رئاسة الجمهورية بتاريخ ٢٥ فبراير ـ شباط ١٩٥٤.

انقسم الجيش على نفسه. هدد خالد محيي الدين قائد سلاح الخيّالة الآلي والذي يجسد التيار الموالي للشيوعية بالعصيان مع رجاله إذا لم تتم إعادة محمد نجيب للسلطة. خاطب عبدالناصر المتمردين لكنه لم ينجح في إقناعهم. فتنازل بدوره بتاريخ ٢٧ فبراير ـ شباط ١٩٥٤ بينما استدعي محمد نجيب للعودة إلى السلطة. استقبل الأهالي النبأ بمظاهرات فرح عارمة لعب فيها الأخوان المسلمون دوراً كبيراً. ظل التوتر قائماً حتى تاريخ ٨ مارس ـ آذار حيث تمّ التوصل إلى اتفاق داخل مجلس الثورة. تلقّى محمد نجيب كل السلطات المتمثلة برئاسة مجلس الثورة ورئاسة الوزارات (استقالة عبدالناصر) ورئاسة الجمهورية. كان يسود التوجه نحو الديمقراطية الليبرالية التي تمّ التأكيد عليها عبر القرارات المتخذة بتاريخ ٢٥ مارس ـ آذار والتي نصّت على إلغاء الرقابة وعلى التعددية الحزبية وعلى انتخابات مجلس

تأسيسي في شهر يوليو ـ تموز يحل محل مجلس الثورة. أصبح خالد محيي الدين رئيس المجلس.

عمل عبدالناصر في تلك الأثناء على إحكام سيطرته على جيشٍ كان قد فلت من يديه في نهاية شهر فبراير ـ شباط. لقد نجح في إحلال صديقه القريب عبدالحكيم عامر على رأس قيادة الجيش ونقل الضباط الذين حكم بأنهم معادون لشخصه أو لسياسته. جمع حوله رجال حزبه الواحد عبر شرحه لهم بأن التعددية الحزبية ستكون نهايتهم السياسية. لقد استعد للهجوم المضاد. ولعب على رفض الجيش العودة إلى ثكناته والتخلي عن كل دور سياسي. ونظم مظاهرات لانصاره ضد حل مجلس الثورة باسم الدفاع عن الثورة ورفض العودة إلى النظام القديم. اطلق الناصريون إضراباً عاماً بتاريخ ٢٧ ـ ٢٨ مارس ـ آذار. تنازل محمد نجيب؛ وبقي رئيساً للجمهورية لكن تحت مراقبة مشددة ودون امتلاك أية سلطات حقيقية. وفي شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٤ تمّت إقالته ووضعه رهن الإقامة الجبرية دون تعيين رئيس جديد. مارس عندئذ مجلس الوزراء جماعياً مهمات رئيس الجمهورية. أصبح عبدالناصر رئيساً لمجلس الثورة من جديد بينما تولّى خالد محيي الدين منصباً دبلوماسياً في أوربا. ثم تمَّ خلق مجلس استشاري فيما بعد بسبب عدم إجراء الانتخابات.

كان لذلك كله عواقب هامة على السودان. إذ كان محمد نجيب يتمتع بشعبية كبيرة في تلك البلاد حيث يقيم بعض أهله. لم يكن لعبدالناصر وأصحابه تلك الشعبية. هكذا دفع سقوط محمد نجيب بالسودان إلى التخلي عن الاتحاد مع مصر والتوجه نحو الاستقلال الكامل. حاول عبدالناصر وأصحابه في لحظة ما أن يكبحوا ذلك التطور بل وشجعوا قيام حركة تمرد في جنوب السودان المسيحي والوثني ضد الشمال المسلم. عمّق ذلك العمل من الشرخ القائم بين جزئي السودان، الأمر الذي سيكون له نتائج مأساوية بالنسبة لمستقبل تلك البلاد.

في نهاية شهر مارس ـ آذار ١٩٥٤، غدا عبدالناصر سيد السلطة أو سيد جهاز الدولة على الأقل. اعتمد في ذلك على الجيش أي على مجلس الثورة المؤلّف من عشرة أعضاء يتنافسون فيما بينهم إلى درجة أنه لم يكن هناك من يحتل موقع الرجل الثاني للنظام وعلى ٢٥٠ ضابطاً من الضباط الأحرار الذين كان يخفي معظمهم انتماءه للتنظيم وعلى ٢٠٠٠ ضابط آخر. كان ملاك هؤلاء الذي يمثل مجموعة من التقنيين الحديثين يميل للسيطرة على المراكز الحساسة في الدولة بواسطة رجال جدد من ذوي التكوين التقني المماثل. بدأت تتشكل منذ ذلك الحين طبقة تكنوقراطية من أصل مدني وعسكرى حلّت أولاً محل الطبقات القائدة القديمة ذات التكوين الحقوقي أساساً، ثم حاولت ان تسيطر فيما بعد على الاقتصاد عبر مد دور الدولة ليطال النشاطات الاقتصادية.

ظلَّ عبدالناصر يحظى بشعبية متواضعة، هـذا إلى جانب كونه موضع احترام الآخرين وخشيتهم. بدأ التحول الكبير الذي جعل منه أحد أكبر محرِّكي الجماهير في كل الأزمنة في الفصل الثاني من عام ١٩٥٤ حسبما تبدّى منذ العام الماضي. إذ كان قد قام عام ١٩٥٣، بمساعدة محمد حسنين هيكل الصحفي الشاب واللامع وأمين أسراره فيما بعد، بتحرير كتاب يقدم شبه سيرة ذاتية تقريباً بعنوان «فلسفة الثورة». لقد اكتشف، في خلاصة استقصائه الشخصي حول الاستيلاء على السلطة، بأن اكتشافه لذاته يتوافق مع اكتشاف الجماهير المصرية لذاتها في زمن نهاية الامبريالية هذا. هذا هو المعنى العميق للمقطع العميق الذي تحدث فيه عن «الحلقات الثلاث» وقال فيه:

«الزمان يفرض علينا تطوره.

والمكان يفرض علينا أيضاً حقيقته.

ذهبت الأيام التي كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة التي تخطط حدود الدول، تفصل وتعزل.

«ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين التيارات التي تؤثر فيه، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره وكيف... وكيف..

«ولم يعد مفر أمام كل دولة من أن تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه، وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب.

«وأنا أجلس أحياناً في غرفة مكتبي وأسرح بخواطري في نفس هذا الموضوع أسائل نفسي:

«ما هو دورنا الإيجابي في هذا العالم المضطرب، وأين هو المكان الذي يجب أن نقوم فيه بهذا الدور؟

«واستعرض ظروفنا وأخرج بمجموعة من الدوائر لا مفر لنا من أن يدور عليها نشاطنا وأن نحاول الحركة فيها بكل طاقاتنا.

«إن القدر لا يهزل، ليست هناك أحداث من صنع الصدفة، ولا وجود يصنعه الهباء..

ولن نستطيع أن ننظر إلى خريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان.

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها وارتبطت مصالحنا بمصالحها، حقيقة وفعلاً لا مجرد كلام؟

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضاً أن

يكون فيها اليـوم صراع مروع حـول مستقبلها، وهـو صراع سوف تكـون آثاره لنـا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد؟ أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالماً إسلامياً تجمعنا وإياه روابط لا تقر بها العقيدة المدينية فحسب، وإنما تشهدها حقائق التاريخ؟».

إن هذا النص يترجم تماماً الحركة الناصرية المتمثلة أولاً بملاحظة ثاقبة للظروف التي تؤثر على العمل ثم الانتقال إلى العمل تبعـاً لظروفـه. وهكذا حكمت سيـاسة مصر المتحـررة من السيـطرة البريـطانية انتـماءاتها للبلدان العـربيـة والإفـريقيـة والإسـلاميـة. لقـد كمنت قـوة عبدالناصر في «الدور» الذي ينتظره، أي الاستثمار الكبير للإمكانيات الهائلة للوضع الراهن. ووصف بوضوح كبيـر وببصيرة ثاقبة، حيث كان لا يزال خارج دائرة الأضواء، ماذا سيكون عليه اللقاء الكبير بين رجل - عبدالناصر نفسه - والجماهير، المصريـة أولاً ثم العربيـة كلها. لقد غدا فيما بعد الناطق باسمها مع حـرصه عـلى امكانيـة تنظيمهـا. إذ كتب في نفس سياق «الحلقات الثلاث»:

«وكما قلت مرّة إن القدر لا يهزل.

«[. . .]. ولست أدري لماذا أذكر دائـماً عندمـا أصل إلى هـذه المرحلة من أفكـاري وأنا جالس وحدي في غرفتي شارداً مـع الأفكار، قصـة مشهورة للشـاعر الايـطالي الكبير لـويجي بيرانديللو أسماها: ست شخصيات تبحث عن ممثلين!.

«إن ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها في ظروف حاسمة على مسرحه.

«وإن ظروف التاريخ أيضاً مليئة بأدوار البطولة المجيـدة التي لم تجد بعـد الأبطال الـذين يقومون بهـا على مسرحـه، ولست أدري لماذا يخيّـل إليّ دائماً في هـذه المنطقـة التي نعيش فيها دوراً هائماً على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به، ثم لست أدري لماذا يخيّل إليّ أن هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير إلينا أن نتحرك وأن ننهض بالدور ونرتدي مـلابسه فإن أحداً غيرنا لا يستطيع القيام به!.

«وأبادر هنا فأقول ان الدور ليس دور زعامة. إنما هو دور تفاعـل وتجاوب مـع كل هـذه العوامل يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهـات المحيطة بهـا، ويكون من شأنه تـجربـة لخلق قوة كبـيرة في هذه المنـطقة تـرفع من شـأن نفسها وتقـوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر».

آخر اختبار قوة:

لم تكن مشكلة الوجود الإنكليزي قد حُلّت بعد عامين من قيام ثورة كان هدفها الأول هو تحرير التراب الوطني. استؤنفت المفاوضات مع الإنكليز منذ عام ١٩٥٢ دون الوصول إلى نتائج قاطعة. هدد الإنكليز تحت حجة رعاية مواطنيهم باحتلال وادي النيل برمته من جديد؛ لكن هذه المزايدة لم تخفِ واقع أنهم لم يكونوا يمتلكون بعد الوسائل السياسية والمالية الكفيلة بالإبقاء على ٨٠٠٠٠ رجل في مصر، وأن فائدة قاعدة القناة تتعلق بالعلاقات الحسنة مع محيطها. لقد ظهرت حرب العصابات بصورة متفرقة بعد أزمة يناير - كانون الثاني ١٩٥٢. لم تكن معاهدة ١٩٣٦ تسمح بتواجد أكثر من ١٠٠٠٠ رجل في قاعدة السويس حيث كان هذا العدد كاف في زمن السلام للمحافظة على عمل المنشآت. لكن ظهر عامل جديد بدأ بتغيير الوضع فالولايات المتحدة أبدت اهتمامها بمصر ورأت أن السياسة الإنكليزية ستؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة للغرب. قدَّم الأمريكيون أنفسم كعادين للاستعمار وحياديين في الصراع بين المصريين والإنكليز. وبدت هناك إمكانية للوصول إلى اتفاق مع الغرب على قاعدة مناهضة الشيوعية. ظلّت إدارة ترومان طيلة عام ١٩٥٢ وفية لمفهوم القيادة الحليفة في الشرق الأوسط، لكن الدبلوماسيين الأمريكيين أدركوا أن ثلاث قوىً من القوى الأربعة التي تشكل النواة الأولى لمنظومة التحالف هي قوىً استعمارية سابقة في العالم العربي، والمقصود بذلك فرنسا وانكلترا وتركيا.

حدث المنعطف عام ١٩٥٣ مع زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس للشرق الأوسط (٩ - ٢٩ مايو - أيار ١٩٥٣)، إذ خرج دالاس من زيارته بفكرة مؤدّاها أن نفوذ القوى الكبرى الغربية في الشرق الأوسط قد تضاءل، وأن الولايات المتحدة تتأذّى من خلطها مع الامبرياليتين الفرنسية والإنكليزية، وأنه من الممكن استعادة النفوذ في عين المكان. كما أن موطن الضرر يأتي من اهتمام الدول العربية حصراً بمشاكلها المحلية مما يجعلها تهمل التهديد السوفييتي. وبالتالي بدلاً من أن تركز الولايات المتحدة سياستها الدفاعية على شرق المتوسط ينبغي عليها أن تعيد توجهها صوب «النسق الشمالي» الذي يضم الباكستان وإيران والعراق وسوريا وتركيا.

فهم عبدالناصر جيداً هذا الوضع الجديد وأكثر من تصريحاته المناهضة للشيوعية. لقد صرَّح بتاريخ ٥ أغسطس - آب ١٩٥٤ لصحفيين أمريكيين بأن مصر ترغب في تلقي المساعدة الأمريكية وأنها تعتمد على الولايات المتحدة من أجل الدفاع عن نفسها ضد عدوان محتمل؛ وأن مصر في حرب معلنة ضد الشيوعيين الذين يتحركون تبعاً لأوامر الاتحاد السوفييتي كما أن الشيوعيين المصريين لا يستطيعون، بسبب طبيعة الأشياء، أن يؤيدوا

الحكومة الحالية لأن هذه الحكومة تعمل من أجل السلام والاستقرار بينما يتمثل هدف الشيوعيين في تدبير الاضطرابات. ومصر تعرف أن الغرب لن يهاجمها. وفي حالة قيام عدوان تدبره «قوة كبرى» فالدفاع الجماعي يستطيع وحده أن يكون فعّالاً. ذلك كان هو مدلول خلق ميثاق الأمن الجماعي للدول العربية والذي ينص على أن أي دولة عربية تتعرض للعدوان ستتم نجدتها مباشرة من قبل الدول العربية الأخرى. ووضّح عبدالناصر في تصريحات أخرى موقفه بالتذكير على أن الصداقة مع الغرب ينبغي أن تمر عبر عقد اتفاقات عسكرية تجمع بين الدول العربية والقوى الأجنبية مما قد يعيد إلى الذاكرة بقوة فترة إقامة البريطانيين للامبراطورية عن طريق المعاهدات. المطلوب أولاً هو تجاوز تجربة طويلة من الثقة المتبادلة من أجل دثر بعض ذكريات الماضي. تجسّد التوجه الموالي لأمريكا لدى عبدالناصر بالحفاوة التي خصَّ بها الدبلوماسيين الأمريكيين. كما قامت علاقات وثيقة بين الضباط الأحرار الشباب وموفدين أمريكيين من نفس الجيل لم يكن انتماءهم لجهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية بخافٍ فعلاً.

انقسمت الحكومة البريطانية المحافظة حول السياسة المطلوب اتباعها. لم يقبل تشرشل، الذي أصبح رئيساً للوزراء للمرَّة الأولى، الوجه الجديد للشرق. وأوحى بين الفترة والأخرى بفكرة إعادة احتلال مصر بالقوة أو ببناء القوة الامبريالية من جديد على قاعدة التحالف مع إسرائيل ومع تركيا مما يسمح بإحكام القبضة على العرب. إن حذلقات رجل الدولة العجوز لم تمنع انتصار الخط الواقعي لرجال وزارة الخارجية بقيادةايدن، إذ كان ينبغي حماية المصالح البريطانية وخاصة فيما يتعلق بالنفط ليس عبر مواقع قوة يمكن أن تكون هدفاً لأعمال حرب العصابات كما حدث في فلسطين ما بين ١٩٤٥ و١٩٤٨، وفي منطقة القناة منذ عام ١٩٥١، لكن بواسطة إقامة علاقات وثيقة مع الدول العربية. لذلك كان يتوجب انهاء مواضيع الخلاف وفي مقدمتها مسألة قناة السويس. كما إن الدفاع عن المنطقة ونفطها لم يكن ممكناً بعد عبر المعاهدات الثنائية ولكن بواسطة إنشاء مواثيق تحالف متعددة الأطراف يكون لها مظهراً أقل «إمبريالية» وتوافق عليها الولايات المتحدة.

أمكن بفضل هذه المنظورات الجديدة الوصول إلى إبرام معاهدة بتاريخ ٢٧ يوليو ـ تموز ١٩٥٤. فمنذ أن تمَّ قبول مبدأ التنازل لمصر تمحورت المحادثات طويلاً حول الوضع القانوني لـ «التقنيين» البريطانيين الذين ينبغي أن يظلّوا في مصر في وقت السلم من أجل صيانة القاعدة؛ فهل يجب أن يرتدوا زيَّهم العسكري أم ثياباً مدنية؟ المسألة الأساسية الثانية تركّزت حول الشروط التي تسمح للبريطانيين باحتلال القاعدة من جديد. أخيراً تمّ التوصل إلى سلسلة من المصالحات التزمت انكلترا بموجبها سحب قواتها من الأراضي المصرية على مدى ٢٠ شهراًمن تصديقها. بالمقابل افترض أن تبقى بعض أقسام قاعدة قناة السويس في

وضـع عمل فعّال وفي حالة تسمح باستخدامها فوراً «وبحيث يمكن احتـلالها من جـديد من قبل القوات البريطانية» إذا قام هجوم مسلح من قبل قوة خارجيـة ضد أحـد البلدان الموقّعـة على اتفاقية الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية [. . .] أو ضد تركيا. . . وبمـا أن تركيـا كـانت تنتمي إلى حلف شمال الأطلسي فـإن مصر ارتبطت، بصـورة غير مبـاشرة، بمنـظومـة الدفاع في أوربا الغربية. لقد برر عبدالناصر ذلك البند بالطريقة التالية:

«لم نقبل عودة الإنكليز إلى القناة في حالة حدوث عدوان عـلى تركيـا إلاّ من أجل تـأمين جـلاءهم الكامـل. وربما كنت متفـائلاً بـأنه لا عـودة لهم ولا حرب خـلال السنوات السبـع المقبلة.

«إذا حـدث اعتداء عـلى تركيـا فمن يكون مصـدره؟ روسيـا طبعـاً؟ وروسيـا لن تعتـدي عـلى تركيا إلا في حرب عالمية. والمعتدي على تركيـا ما هـدفه؟ إنـه يتجه نحـو البترول في عبـدان والموصل والـظهران، وإلى مصر لأن مـوقعهـا الاسـتراتيجي يتحكم في أفـريقيـا وفي البحـر الأبيض المتوسط.

«النقطة الأساسية، في حالة الحرب العـالمية، هـل انتظر حتى يحـرق العدو بيتي أم أقبـل صدّه بعيداً عن وطني. إن النظرة العسكرية تؤكد أن العدو إذا أمكن صدّه قبل أن يصل إلى وطني، كـان هذا في صـالحي. قد يقـال إننا نـريد الحيـاد، لكن الحيـاد لا يحصـل عليـه إلا القوي.

«ليست عودة القوات الإنكليـزية إلى مصر معنـاها أن تعلن مصر الحـرب أو تحارب، أو يخرج الجيش المصري من حدود بلادنا».

لقد بقيت مصر متضامنة مع المعسكر الغربي ضمن المقيـاس الذي قبلت فيـه أن ترى في الاتحاد السوفييتي عدواً يجب أن تحمي نفسها ضده.

هاجم الأخوان المسلمون والوفديون القـدامى ذلك الاتجـاه بشدة. ووجـدوا أن مصر لم تتحرر إلى درجة كافية بسبب إبراهم معاهدة يوليو ـ تموز ١٩٥٤ وحاولوا معارضة تصـديقها. اعتبر الإسلاميون أن هذه الثورة قد أصبحت خيانة حقيقية؛ فبدلاً من أن تؤدي إلى التحـرير بالعلاقة مع الغرب شجّعت أكثر فـأكثر تغـريب العادات. ووجـد الرأي العـام بمجمله أنه لم يكن من المجـدي تحمل عنـاء الثورة من أجـل أن يُعطى الإنكليـز ذلك القـدر من المكاسب ودعم أشكال النقد التي يقول بها المعارضون. لقد ضعفت شوكة الأخوان المسلمين منذ وفـاة حسن البنّا. فعندما منع النظام الملكي جماعة الأخوان للمرّة الأولى لم تجد عناءً كبيراً في إعادة بنائها ليحلها عبدالنـاصر من جديـد. لم تكن شخصية الهضيبي، المـرشد الأعـلى، قويـة إلى درجة تمنع الصراعات بين تيارات الحركة. إن الأخوان المسلمـين، الذين وجـدوا أنفسهم في

نفس المعسكر مع الشيوعيين للدفاع عن الديمقراطية الليبرالية الممثّلة بمحمد نجيب، كانوا معادين بالطبع لعبدالناصر. وكانوا نشيطين جداً بالرغم من حلّهم للمرة الثانية وخاصة في ميدان التنظيم السري، لكن القيادة لم تكن قادرة بعد على السيطرة على مبادرات أعضاء الجماعة.

تمّ التصديق على المعاهدة الإنكليزية ـ المصرية بتاريخ ١٩ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥٤. وبالتالي أصبح ينبغي الجلاء عن منطقة القناة اعتباراً من ذلك التاريخ وحتى شهر يونيو ـ حزيران ١٩٥٦. بعد عدة أيام، وبتاريخ ٢٦ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥٤ أقام عبدالناصر اجتماعاً كبيراً في الاسكندرية حضره جمهور غفير للاحتفال بالمعاهدة حيث فتح أحد الحضور النار على عبدالناصر وأطلق ثماني رصاصات أدّت إلى جرح ثلاثة أشخاص بجانب الخطيب بجروح طفيفة. فقال عبدالناصر وهو شديد الانفعال:

«دمي فداء لكم، حياتي فداء لكم... لقد وضعت فيكم العزة.. أيها المصريون.. أيها الأحرار. سيروا على بركة الله.. فالله معكم ولن يخذلكم.. فلن تكون حياة مصر معلقة بحياة جمال عبدالناصر، ولكنها معلقة بكم أنتم وبشجاعتكم وبكفاحكم.. أيها الناس.. سيروا إلى الأمام.. إذا مات جمال عبدالناصر. فسيروا على بركة الله نحو العزة.. نحو الحرية.. نحو الكرامة.. أيها الأخوة.. دمي من دمكم وروحي من روحكم ومشاعري من مشاعركم.. لقد استشهد الخلفاء الراشدون، جميعاً في سبيل الله.. وإذا كان جمال عبدالناصر يُقتل أو يستشهد... فأنا مستعد لذلك في سبيلكم وفي سبيل الله.. والسلام عليكم ورحمة الله».

إن عبدالناصر بدّل من الأسلوب الخطابي عندما توجه إلى الجماهير بهذه الطريقة؛ مما كان يشكل إيذاناً بتحوّل هذا الرجل الغامض والمنغلق على نفسه إلى خطيب شعبي يحرك بكلماته ملايين البشر. تمّ القبض على المعتدي مباشرة. وكان أحد أعضاء جماعة الأخوان المسلمين وممن ينتمون إلى التنظيم السرّي. أمر عبدالناصر بحملة اعتقالات كبيرة في أوساط الأخوان المسلمين. فاعتقل ألف شخص من كوادرهم وتعرّض الكثيرون منهم للتعذيب مثل سيد قطب منظّر الحركة. كما تمّ إعدام ستة من أعضاء التنظيم السري شنقاً وحُكم على الآخرين بأحكام سجن قاسية. تفنن السادات من بين جميع القضاة في إدانة رفاقه القدامى. وزعم الأخوان المسلمون في البداية بأن الاعتداء هو عملية مدبّرة لإيجاد حجة تبرر ممارسة القمع. بل وأوحي بأن جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية قد قدّم مساعدته التقنية في تلك العملية. لكن الشهادات العيانية والاستماع إلى الإذاعة يبينّ أن تسلسل الأحداث (خاصة هيجان عبدالناصر وتصريحاته للجماهير) إنما يذهب في منحى القول بوجود عملية اعتداء حقيقية أكثر مما يذهب في اتجاه ترجيح ضربة مدبّرة.

إن القمع المهارس ضد الأخوان المسلمين أنهى لسنوات طويلة الخطر السياسي الذي شكّله ذلك الاتجاه في الرأي العام. وفي نهاية عام ١٩٥٤ لم تكن هناك معارضة سياسية خطيرة مما أفسح لعبدالناصر المجال للاهتمام حقاً بالسياسة الخارجية. لكن ما حصل في الواقع هو عكس ذلك تماماً إذ أن السياسة الخارجية، وخاصة الصراع مع إسرائيل دخلت في صلب السياسة الداخلية المصرية.

الرهان السوري:

حرب فلسطين وانقلابات ١٩٤٩:

أهمل الأعيان الذين كانوا يسيّرون أمور البلاد منذ عام ١٩٤٥ الجيش الذي تعود أصوله لـ «القوات الخاصة لجيش الشرق»، أي الوحدات التي كانت في خدمة السلطات الفرنسية في ظل الانتداب. تناقص عدد القوات السورية من ٧٠٠٠ رجل عام ١٩٤٦ إلى ٢٥٠٠ رجل عام ١٩٤٨. لقد قلل الأعيان من خطر التهديد بانفجار النزاع من جديد بسبب زيادة التوترات في فلسطين. كانت مصر قد شهدت نفس الآلية. لقد ألقى الضباط الذين حاربوا في فلسطين مسؤولية الهزيمة على عدم فعالية، بل وخيانة، الطبقة الحاكمة. لم يكن هؤلاء الضباط ينحدرون من البورجوازية السنيّة الحقّة. بل كانوا ينتمون، كما في فترة الانتداب، إلى الأقليات العلوية والدرزية والكردية. وكانوا عامة من أبناء الأعيان الريفيين الصغار المعادين لوسط كبار الملاّكين. كما كان الجنود ينحدرون أساساً من الأوساط الفلاّحية الفقيرة والأميّة التي غدا الجيش بالنسبة لها وسيلة إلى الترقي الاجتماعي. كانت تلك على وجه الخصوص حالة صف الضباط الذين يمثل العلويون قمساً كبيراً منهم. شكّلت تلك الأقليات ذات الأصول الفلاحية والمزدرية ضماناً بالنسبة للسلطة من حيث أنها بعيدة عن اللعبة السياسية للفئات الحاكمة. إن استيقاظ تلك الأقليات سيكون حاداً جداً في سني الخمسينات والستينات. إذ ان حزباً كحزب البعث عارض باسم العروبة سلطة الأعيان الكبار القائمة جذب الكثير من أولئك الضباط. فمنذ عام ١٩٤٦ انتسب لذلك الحزب حافظ الأسد ابن السادسة عشرة آنذاك والضابط مستقبلاً.

كان أكرم الحوراني في تلك الفترة هو الأكثر نفوذاً في الجيش. وقد نظّم أشخاص قريبون منه الانقلاب الأول الذي قاده أديب الشيشكلي وحسني الزعيم. كان الزعيم كردياً من حلب ومن مواليد ١٨٩٤. خدم في الجيش العثماني طيلة الحرب العالمية الأولى وسجنه الإنكليز. وترقّى في خدمته داخل القوات الخاصة لجيش الشرق في ظل الانتداب. كان مغامراً متقلّب الأهواء، لكنه سلك سلوكاً مشرّفاً في حرب فلسطين كما أقام صلات مع مصلحة

الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. ايه) التي كانت ترغب في قيام نظام قوي في سوريا مناهض للشيوعية. استولى الزعيم على السلطة بتاريخ ٣٠ مارس - آذار ١٩٤٩ حيث تمّ اعتقال الرئيس وأعضاء الحكومة وقادة الأغلبية الرئيسيين؛ وسيطر الجيش على الإذاعة وعلى كافة وسائل الاتصال. كان ذلك بمثابة أول تدخل للجيش في السياسة العربية بعد عام ١٩٤٥.

حاول حسني الزعيم الاعتماد على حزب الشعب وعلى العراق في الوقت الذي كان فيه شكري القوتلي مدعوماً تقليدياً من قبل السعودية. شرع الزعيم في المفاوضات مع ممثلي نوري السعيد بتاريخ ١٢ ابريل - نيسان، بغية أن يؤمّن بشكل خاص موقع قوة حيال إسرائيل أثناء محادثات اتفاقية الهدنة. رمت فرنسا بكل ثقلها ضد تلك السياسة إذ كانت لا تزال تريد بسط نفوذها على سوريا. تحركت السعودية ومصر في نفس الإتجاه. تخلّى حسني الزعيم، أمام كل تلك الضغوطات، عن مشروع الاتحاد مع العراق؛ فتحوّل حزب الشعب عندئذ للمعارضة.

تمثّل النموذج السياسي الذي يقتدي به الزعيم بمصطفى كمال رجل الدولة العلماني التركي الكبير. ففرض على الموظفين اللباس على الطريقة الغربية. وأيّد تحرر المرأة وأعطاها حق الاقتراع. وسارع في تبنّي القوانين القضائية الجديدة على حساب ما تبقّى من الشريعة الإسلامية. لقد ألغى القسم الأكبر من مؤسسات الأوقاف الدينية التي كانت تعمل كثيراً لمصلحة العائلات الكبيرة. وأعاد تنظيم الجامعة السورية على الطريقة الغربية. بحث الزعيم عن إعطاء الشرعية لسلطته، وبعد أن سمّى نفسه «مارشالاً» تقدّم للانتخابات الرئاسية كمرشح وحيد بتاريخ ٢٥ يونيو - حزيران ١٩٤٩. وتمّ بالطبع انتخابه رئيساً. إن التوجه الموالي لأمريكا تمّت ترجمته بالسماح الفوري بمرور خط أنابيب نفط أرامكو «التابلاين» عبر الأراضي السورية، بعد أن كان النظام السابق قد أخّر ذلك بشكل مقصود كي يمارس ضغطاً على الولايات المتحدة في نزاع فلسطين. كما تمت ترجمة ذلك التوجه بمقترحات الزعيم للوصول إلى السلام مع إسرائيل.

خلق الزعيم سريعاً الكثير من الأعداء. رأى الضباط أنه قد أساء التصرف في اتفاقية الهدنة بقبوله أن يصبح الجزء الذي يسيطر عليه الجيش السوري من الأراضي الفلسطينية على طول بحيرة الحولة منطقة منزوعة السلاح وخاضعة لإشراف الأمم المتحدة. حاول حسني الزعيم أثناء مفاوضات الهدنة اللقاء سراً مع بن غوريون الأمر الذي أحدث صدمة لدى الضباط الذين رأوا بذلك اعترافاً بإسرائيل. أصبح الزعيم قريباً جداً من الفرنسيين والأتراك. واعتبر حزب البعث أنه قد خان قضية الوحدة العربية؛ كما إن أولئك الذين انقلب عليهم أرادوا أخذ الثأر منه.

ضمن هذا السياق لجأ أنطون سعادة إلى سوريا بعد حرب شوارع في بيروت بين مناضلي الحزب القومي السوري وحزب الكتائب الذي كـان يقوده بيير الجميّل حيث كـان قد صـدر قـرار بمنع الحزب القومي السوري في لبنان. دعم الزعيم أولاً محاولات سعادة للاستيلاء على السلطة في لبنـان بأمـل أن ينال بـذلك نفـوذاً كبيراً في البلد المجـاور، لكنه اعتقله فيـما بعـد وسلّمه بتاريخ ٦ يوليو- تموز ١٩٤٩ إلى الشرطة اللبنانية. قُدّم سعـادة إلى محاكمـة عسكريـة وأعدم بتاريخ ٩ يوليو- تموز ١٩٤٩. أصبح سعادة بعـد موتـه شهيداً وقـرر أنصاره الثـأر له بـالانقلاب ضـد حسني الزعيم وضـد رئيس الوزراء اللبنـاني ريـاض الصلح. شجّـع أكـرم الحوراني في تلك الأثناء الضباط للتخلص من حسني الزعيم، فقام انقلاب جديد بتاريخ ١٤ أغسطس- آب ١٩٤٩. واغتيل حسني الزعيم مباشرة من قبل ضابط ينتمي للحـزب القومي السوري.

خدم العقيد سـامي الحنّاوي، قـائد الجيش الجـديد، في صفـوف الجيش العثماني ثم في الوحدات الخاصة لجيش الشرق. لقد دعا أعضاء من حزب الشعب ليشـاركوا في الحكـومة؛ كما أصبح ميشيـل عفلق وزيراً للتربيـة وأكرم الحـوراني وزيراً للزراعـة. كان كـل شيء يبدو وكأن الأمور تتجه نحو اتحاد مع العراق. لكن عفلق والحوراني أظهرا عداءهما لذلـك إذ أنهما كانا يخافان من المظهر الرجعي للنظام الملكي الهاشمي. وناضل الأخوان المسلمون بنشاط من أجل المحافظة على الجمهورية السورية. كـما كان الكثـير من السوريـين لا يبغون الهـاشميين الذين كانوا يبدون بالنسبة لهم مرتبطين جداً مع بريطانيا. عبرت فرنسا أيضـاً عن معارضتهـا لما بدا لها تتويجاً لسياسة بريطانيا الرامية إلى سلب المصالح الفرنسية. أما بالنسبة للإسرائيليين فقد اخطروا بأن اتحاداً كهذا سيُنظر إليه بمثابة تهديد قد يؤدي بإسرائيل إلى شن حرب وقائيـة كي تمنع تلك الدولة الموحّدة الجديدة من القيام باعتداء عليها.

فاز حزب الشعب بـ ٥١ مقعداً من أصل ١١٤ مقعد في انتخابات ١٥ نوفمـبر- تشرين الثاني ١٩٤٩. أظهرت عمليـات الاقتراع الأولى في الـبرلمان بـأن التصويت عـلى الاتحاد مـع العـراق ممكنٌ إذا دعم النـواب المستقلون ذلـك. قلق الضبـاط من عمليـة دمـج مـع الجيش العـراقي ستكون عـلى حساب مستقبلهم المهني. فقـام انقلاب ثـالث بتاريـخ ١٩ ديسمـبر- كـانون أول ١٩٤٩ أعـدّه أديب الشيشكلي، صـديق أكرم الحـوراني. لقد نجـح الشيشكـلي بانقلابه دون عناء إذ كان قد شارك بنشاط في الانقلابين السابقين. نُفي الحنّـاوي إلى بيروت حيث اغتيل عام ١٩٥٠ من قبل الأكراد ثأراً لمقتل حسني الزعيم.

إقامة نظام الشيشكلي:

أعقبت انقلابات ١٩٤٩ سنتان من الريبـة والتشوش السيـاسي. استخدمت مصر، كي

تحد من إرادة العراق في التوسع، الجامعة العربية للمحافظة على الوضع القائم وحصلت بتاريخ ١٧ ابريل ـ نيسان ١٩٥٠ على الموافقة على تبنّي ميثاق دفاع مشترك بين البلاد العربية. إذ تقرر بأن تدافع جميع البلدان الأعضاء في الجامعة عن أية دولة عربية مهددة بأي عدوان خارجي. وتوجب بناءً على ذلك إنشاء هيئات تعاون عسكري. وتقرر أن يتم اتخاذ قرارات مجلس الدفاع المشترك بأغلبية الثلثين وليس بالإجماع كما هو الأمر بالنسبة للجامعة العربية. ومُنع على أي بلد موقّع على الميثاق إبرام أية اتفاقات لا تتماشى مع ميثاق الدفاع. كان التعاون الاقتصادي مدار بحث أيضاً. هكذا أصبح العراق لا يستطيع بعدئذ الحديث عن ضرورة اتحاد مع سوريا من أجل الدفاع عن هذه الأخيرة ضد التهديد الإسرائيلي. لقد قوّى ذلك موقع الشيشكلي.

احتفظ الشيشكلي في البداية بحكومة الساسة التقليديين. واكتفى فقط بالسيطرة على الجيش. ضعفت شوكة حزب الشعب بسبب فشل سياسته في الاتحاد مع العراق، لكنه استطاع المحافظة على الأغلبية في البرلمان. استفاد الحزب الوطني من ذلك كي يظهر من جديد على المسرح السياسي ويحارب منافسه. استمرت هذه المعارضة بين حزبي الأعيان حتى عام ١٩٥٨ وسمحت بتطور قوىً سياسية راديكالية. لقد شرع بإعداد دستور جديد. وتطرق النقاش بشكل خاص لمسألة الإسلام كدين الدولة قانونياً. عارض المسيحيون وحزب البعث ذلك التوجه. لكن بقي الإسلام، بالرغم من كل شيء، دين الدولة.

انتهت الوحدة الجمركية، التي قامت بين سوريا ولبنان في عهد الانتداب، في شهر مارس ـ آذار ١٩٥٠؛ وكان ذلك حدثاً له أهميته. لقد اتجهت سوريا نحو سياسة تصنيع محميَّة بعد اجراءات وحواجز حمائية، بينما اختار لبنان التبادل الحر ودور الوسيط الاقتصادي بين البلدان المصنَّعة والعالم العربي. تباعد اقتصادا البلدين أكثر فأكثر بعد ذلك. تناول النقاش العام عام ١٩٥١ مسألة الضغوطات الغربية كي تدخل سوريا ضمن دائرة قوة الدفاع الغربي. تظاهرت القوى الراديكالية كلها ضد ذلك باسم الحياد بين الشرق والغرب.

انقسم الساسة المدنيون حول كل المسائل الأساسية. من هنا جاء عدم الاستقرار الوزاري في الوقت الذي شهدت فيه البلاد توتراً كبيراً مع إسرائيل بخصوص قضية بحيرة الحولة وبعد أن وقعت حوادث عنف على خطوط الهدنة. كان الرأي العام شديد الحساسية حيال نضال مصر ضد الوجود الإنلكيزي على الأرض المصرية. قامت مظاهرات دعم في دمشق وعبرت عن رفض الاندماج في أية منظومة تحالف غربية. هكذا وجدت سوريا نفسها عدة مرات دون حكومة ثابتة وسط وضعٍ إقليمي متوتر.

قرر الشيشكلي أخيراً أن يستلم السلطة مباشرة بتاريخ ٢٩ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥١. لقد حلَّ البرلمان وشكّل حكومة يقودها العسكريون.

الدكتاتورية العسكرية:

في الوقت الذي كان فيه المدنيون يعانون من الوهن أكثر فأكثر في تجربة السلطة، قام الشيشكلي بإصلاح الجيش. لقد زوّده بنفس الوقت بإمكانيات جديدة وأحال على التقاعد الكثير من الضباط العجائز ذوي العقل المحافظ، وشجّع ترقية الضباط الشباب ذوي الشعور القومي والقريبين من الراديكاليين. كانت سيطرته على الجيش أكيدة مما منع أي احتجاج فعلي على سلطته. دعم الشيشكلي حملة المظاهرات التي قام بها الفلاحون ضد كبار الملاّكين التي نظّمها صديقه الحوراني في وسط سوريا عامي ١٩٥١ و١٩٥٢. كان هدفه هو أن يثير الفلاحين ضد الأعيان الكبار. لكن لم تتم جدياً دراسة أي مشروع للإصلاح الزراعي. بحث الشيشكلي عن إقامة نظام ذو تطلع قومي. وحدّ من كل الاتصالات الرسمية مع الأجانب. كما منع نشاط الأخوان المسلمين في سوريا (منتصف شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٢). وفرض على الموظفين قسَم الوفاء للنظام. كما حلّ الأحزاب السياسية.

أمِلَ الحزب القومي السوري، الذي انتمى له الشيشكلي إلى هذه الدرجة أو تلك في فترة شبابه، أن يدعم النظام العسكري برنامجه. وقد ذكر الشيشكلي، لفترة ما، في خطاباته الوطن السوري أكثر مما ذكر العروبة. وعندما فهم أن الرأي العام يميل بالأحرى نحو نزعة العروبة تبنى ذلك المبدأ إذ أن سوريا جزء من العالم العربي والشعب السوري جزء من الأمة العربية. بتاريخ ١٥ أغسطس ـ آب ١٩٥٢ أسس حركة التحرير العربية التي كان مقرراً لها أن تكون الحزب السوري الوحيد. وكان أول من استخدم الإذاعة بشكل منهجي لبث دعاية العروبة في مجمل العالم العربي. فإذاعة «صوت العرب» التي أنشأها عبدالناصر لاحقاً كانت تقليداً لفكرته. أراد الدكتاتور السوري أن يجعل من بلاده مركز العروبة.

لقد بدأ في الواقع بالعزلة سياسياً. وشجب مؤامرات قامت داخل الجيش ضده شخصياً. كما ساءت علاقات الراديكاليين من أمثال عفلق والحوراني والبيطار معه وفضلوا الهرب إلى لبنان في مطلع شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٣. وحّد الرجال الثلاثة مجهوداتهم وتنظيماتهم لقلب الدكتاتور الذي حاول أن يقوّي من أركان وضعه عبر إقامة نظام رئاسي على الطريقة الأمريكية. وجرت انتخابات تشريعية عامة بتاريخ ٩ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥٣ اشترك بها فقط حركة التحرير العربي والحزب القومي السوري (حيث نال هذا الحزب مقعداً واحداً من أصل ٨٠ مقعداً وفازت حركة التحرير بـ ٦٠ مقعداً بينما عادت المقاعد الأخرى للمستقلين). بدا موقعه قوياً لكن كثر أعداؤه، خاصة خارج دمشق. قامت مظاهرات عنيفة مناوئة للنظام في شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٤ لدى الدروز وفي مدينتي حمص وحلب الكبيرتين. كان المعارضون مدعومين من العراق. قُمعت المظاهرات بشدة خاصة فيما يتعلق بالدروز. وربما كان باستطاعة الدكتاتور أن يسيطر على الوضع لولا أن جزءاً من الجيش ثار

ضده بإيحاء من العقيد عدنان المالكي القريب من حزب البعث. إن الشيشكلي فضّل أن يختار المنفى بتاريخ ٢٥ فبراير ـ شباط ١٩٥٥ على أن يكون سبباً في إثارة حرب أهلية قد تؤدي إلى تدخل عراقي. اغتيل في البرازيل عام ١٩٦٤ من قبل أحد الدروز ثأراً منه بسبب القمع الذي كان قد أمر بممارسته ضد طائفته منذ عشر سنوات خلت.

إن تأثير الشيشكلي على مصير سوريا هام جداً. لقد حافظ على الهوية السورية بالرغم من الضغوطات الهاشمية وأعطى للعسكريين مذاق السلطة ووجّه السياسة الخارجية لبلاده نحو تبنّي الحياد بالرغم من الضغط الأمريكي. كما حذف أيضاً كل أشكال الطائفية السياسية ومنع بذلك تطور البلاد على الطريقة اللبنانية، وقوّى القطاع العام في الاقتصاد ووجه ضربة قاسية للقوة السياسية والاقتصادية للأعيان الكبار. إن عدداً كبيراً من خياراته ستبقى بمثابة ثوابت في السياسة السورية.

تطور الصراع الاسرائيلي-العربي:

المنازعات الإسرائيلية ـ العربية:

إن القضايا المتنازع حولها والناتجة عن النزاع الأول مع إسرائيل كبيرة وكثيرة. هناك أولاً مشكلة خليج العقبة وقناة السويس التي ترتبت على العملية الإسرائيلية «الأمر الواقع» التي قامت في شهر مارس ـ آذار ١٩٤٩. لقد اعتبرت مصر احتلال النقب وإقامة منفذ إسرائيلي على البحر الأحمر في خليج العقبة بمثابة أعمال غير شرعية إذ انها جرت بعد توقيع هدنة رودس، كما أن مجلس الأمن أدان تلك الأعمال وطلب عبثاً من إسرائيل بتاريخ ٢٥ مارس ـ آذار ١٩٤٩ العودة إلى خطوط الهدنة. ردَّ المصريون في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٤٩ بالحصول على تنازل السعودية عن جزيرتي تيران والصنافير عند مدخل الخليج وبتقوية موقع شرم الشيخ المصري الذي يسيطر على مضيق تيران عند منفذ خليج العقبة على البحر الأحمر. واعتبروا أنهم يمتلكون حق منع مرور أية سفينة إسرائيلية أو أية سفينة تحمل عتاداً حربياً أو منتوجات استراتيجية لإسرائيل التي لا تزال حالة الحرب مستمرة معها. في شهر مايو ـ أيار ١٩٥١ وسّع المصريون من نطاق قرارهم الأخير كي يشمل السفن التي تعبر قناة السويس.

دعا مجلس الأمن بتاريخ الأول من شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٥١ مصر إلى رفع القيود المفروضة على مرور بعض السفن التجارية عبر قناة السويس. استنكفت الصين (الوطنية) والهند والاتحاد السوفييتي عن التصويت. ركّز الأمريكيون على حجة أن عملية منع المرور تلك منافية لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التي تضمن حرية مرور الجميع عبر قناة

السويس. احتجت مصر وذكّرت بأن بريطانيا لم تحترم أثناء الحربين العالميتين اتفاقية القسطنطينية باسم الدفاع عن القناة وعن مصر، واليوم وحسبما جاء في اتفاقية القسطنطينية ذاتها وفي معاهدة ١٩٣٦ يعود الدفاع عن القناة لمصر التي لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل ولا تستطيع إلا أن تمنعها من المرور عبر أراضيها خاصة وأن تجمعات سكانية هامة تقع على القناة. إن مصر الواثقة من صلابة ملفها القانوني اقترحت عدم اخضاع مجمل المنازعات حول خليج العقبة وقناة السويس للسلطة القضائية المسيّسة كثيراً لمجلس الأمن، وإنما طرحها أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي لإبداء رأي استشاري فيها. رفضت إسرائيل والقوى الغربية ذلك. في الواقع، تابعت البضائع مرورها إلى إسرائيل تحت غطاء وثائق مزيّفة وبفضل بعض المحاباة المصرية. في عام ١٩٥٣، وسّعت الحكومة المصرية لائحة البضائع المعتبرة كمنتوجات حرب مهرّبة. احتجت إسرائيل أمام مجلس الأمن. ردَّ المصريون بأنهم مستعدون لرفع القيود عن المرور شريطة أن تلتزم إسرائيل بتطبيق مجمل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع الإسرائيلي ـ العربي (المقصود خاصة القرار الخاص بعودة اللاجئين).
طرحت القضية أمام مجلس الأمن الذي صاغ قراراً ملائماً للأطروحات الإسرائيلية، فمارس الاتحاد السوفييتي للمرّة الأولى بتاريخ ٢٢ يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٤ حق النقض (الفيتو) لصالح العرب مع دعوته لمفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية. إن إسرائيل، التي لم تعد تستطيع المرور عبر الأمم المتحدة بسبب الموقف السوفييتي، حاولت أن تخرق الوضع القائم بالقوة فأرسلت في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٥٤إحدى سفنها التجارية لتعبر قناة السويس. كان هدف المناورة إثارة حدث خطير في الوقت الذي كانت فيه المحادثات بين مصر وبريطانيا على أهبة النجاح. صادر المصريون السفينة واعتقلوا طاقمها الذي أفرجوا عنه في شهر يناير ـ كانون الثاني من عام ١٩٥٥ اثر ضغوطات غربية. لم تكن مشكلتا السويس والعقبة موطني النزاع الوحيدين بين مصر وإسرائيل. فإدارة خطوط الهدنة كانت سبباً في وقوع حوادث عديدة. إذ أن بدو سيناء تعودوا تاريخياً عبور الحدود الدولية بين مصر وفلسطين الواقعة تحت الانتداب بحثاً عن الكلأ لماشيتهم. لكن الجيش الإسرائيلي منع عليهم ذلك. بل وقامت إسرائيل بطرد قسم كبير من بدو النقب نحو مصر رغبة منها في فرض رقابتها المشددة على السكان وتطوير عملية توطين اليهود. تبلور الخلاف حول قطاع العوجة المنزوع من السلاح الذي كان يشكل جزءاً من أراضي فلسطين سابقاً. لم يكن لأي من البلدين الحق في المحافظة على قوات مسلّحة في تلك المنطقة الحدودية. وفي شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٥٣، قامت إسرائيل بعد أن طردت بدو المنطقة، بإنشاء مستعمرة زراعية «كيبوتز» في تلك المنطقة وأعلنت سيادتها عليها بالرغم من احتجاجات لجنة الهدنة واحتجاجات مصر.
لاحظت اللجنة في شهر سبتمبر ـ أيلول أن تلك المنشأة هي ذات أغراض عسكرية واضحة

وأنها مخالفة لاتفاقية الهدنة. لكن إسرائيل رفضت الانسحاب من تلك المنطقة ذات الأهمية العسكرية الكبيرة لأنها تتحكم بأحد سبيلي الدخول إلى سيناء (المنطقة الأخرى هي منطقة رفح في قطاع غزّة).

كان القطاع الأكثر توتراً هو قطاع غزّة. إذ زاد عدد سكان هذه المنطقة الفلسطينية البالغ طولها ٥٠ كيلومتراً وعرضها ٤ كيلومتر من ٥٠٠٠٠ نسمة إلى ٢٥٠٠٠٠ نسمة بعد وفود اللاجئين الفلسطينيين إليها. وكان طول خط الهدنة وعسكرته مصدراً لحوادث متكررة لا سيما وأن الأشهر التي أعقبت هدنة ١٩٤٩ شهدت محاولة العديد من اللاجئين العودة إلى أرض مولدهم فمنعهم الجيش الإسرائيلي من ذلك. تطورت هذه الحوادث إلى معارك صغيرة في مطلع سني الخمسينات. كان عدد هذه الحوادث وخطورتها أقل أهمية من المشاكل ذات الطبيعة المماثلة القائمة على خطوط الفصل بين الأردن وسوريا وإسرائيل.

لم يبدو أن النظام الذي ولّدته ثورة يوليو ـ تموز ١٩٥٢ يميل إلى دعم المواقف المتطرفة حيال المسألة الفلسطينية، وذلك طيلة الأشهر الأولى من حياة ذلك النظام. لقد أعطيت الأولوية للعمل الداخلي بسبب الصراع على السلطة والأهمية المولاة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر. رأى الجيش أن قدرته القتالية تتضاءل بسبب الدور الذي لعبه في السياسة والإدارة. كانت مصر مستعدة رسمياً كبقية الدول العربية الأخرى على أن تدخل في مفاوضات بواسطة منظمة الأمم المتحدة على قاعدة مختلف قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين منذ مشروع التقسيم الصادر في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٤٧ وخاصة القرار المتعلق بعودة الفلسطينيين. كان ذلك يفترض تراجعاً إسرائيلياً كبيراً بالنسبة لخطوط هدنة ١٩٤٨. جرت بصورة شبه رسمية في عام ١٩٥٤ مفاوضات سرية بين مصريين وإسرائيليين مباشرة وعبر وسطاء في أوربا وأمريكا. بدا أن مصر كانت مستعدة لقبول شكلٍ ما من التطبيع مع إسرائيل ربما من أجل أن تخفف من التوترات في لحظة تتفاوض فيها مع بريطانيا حول مسألة الجلاء عن قاعدة السويس، وحيث كانت تبحث أيضاً وقبل كل شيء عن تسوية مشاكلها الداخلية.

كان لتلك المفاوضات حظاً في النجاح ضمن المقياس الذي كان فيه بن غوريون مؤسس الدولة الإسرائيلية قد انسحب من الحياة السياسية وأخلى المكان لموشي شاريت الذي أبدى انفتاحاً ما حيال المطالب العربية. وكان هناك إمكانية لمساومة عسيرة حول مسألة الحدود ومسألة عودة اللاجئين. إن توجه مصر بقيادة الضباط الأحرار يندرج ضمن سياق الاستمرارية الدبلوماسية للنظام الملكي المخلوع، ووصل الأمر إلى اقتراح اتفاق سلام محتمل على قاعدة التنازل عن جزء من النقب لمصر، الأمر الذي قد يعزز الوحدة الترابية للعالم

العربي، وتسوية مسألة اللاجئين على أساس مبدأ إعادة توطين قسم كبير منهم في البلدان العربية. استرعت الاقتراحات المصرية انتباه الأنكلوسكسون بعد استيلاء عبدالناصر على السلطة نهائياً. لقد اغتبط ايزنهاور وايدن لانـدماج مصر واقعيـاً في البنيان العسكـري الغربي بواسطة معاهدة ١٩٥٤ واعتقدا بإمكانية الانتهاء من النزاع الإسرائيـلي ـ العربي الـذي يحوِّل طاقات المنطقة عن المعركة الأكثر أساسية ضد التهـديد السـوڤييتي. في نهاية عـام ١٩٥٤ هيأ الأنكلوسكسون مبادرة سلام سرية (خطة «ألفا») مستنـدة على مبـدأ ميثاق عـدم اعتداء بـين مصر وإسرائيل مقابل تنازلات إسرائيلية في النقب. إن مصر قدَّمت بـذلك مثـالاً يحتذى بـه، وكـان يمكن أن تسلك بلدان عربيـة أخرى نفس السلوك بحيث يمكن الـوصول عـبر تقـديم تنازلات متبادلة إلى سلام دائم.

لم يكن شاريت «حمامة» بكل معنى الكلمة. لقد كـان مدركـاً لجهود القـوى الكبرى من أجل دمج العالم العربي ضمن منظومة الدفاع الغربية؛ تلك المحاولات التي استأنفهـا بإلحـاح فـوستر دالاس وزيـر الخارجيـة الأمريكي «المهـووس بعقد المـواثيق» كـان يمكن أن تؤدي إلى تضاؤل الدعم الغربي لإسرائيل بل والمطالبة بإنهاء بعض الوقائـع القائمـة بقوة الأمـر الواقـع خـلال ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ مثـل المكـاسب الحـدوديـة (الأرضيـة) وعـدم عـودة الـلاجئين الفلسطينيين. كان على إسرائيل أن تقبل بموقف الضعيف وتطأطىء رأسها في ميدان السياسة الإقليمية. إن مشاريـع التوسـع الجغرافي التي قـال بها بن غـوريون أو المحـافظة عـلى موقف متشدد لا هوادة فيه بديا لشاريت بمثابة أمور يمكن أن تعطي للقوى الغربية الحجج الضرورية لفرض ضغوطات على إسرائيل.

بدا، بنفس الفترة، أن المفـاوضات حـول اقتسام ميـاه نهر الأردن قد وصلت إلى نتيجـة ملموسة وأن مصر تدعم سراً تلك المبادرة الأمريكيـة. لكن موقف شـاريت كان ضعيفـاً على مستوى الداخل إذ أتهم بالميوعة في سياسته حيـال العرب من قبـل أنصار سيـاسة القـوة مثل بنحاس لاڤون وزير الدفـاع وموشي دايـان رئيس أركان الجيش وشيمـون بيريـز المديـر العام لوزارة الدفـاع. لم يكن شاريت يسيـطر بشكل جيـد على عمـل حكومتـه لكنه نجـح في منع تنفيذ مشاريع حربيـة. لقد رفض مشروع تقـدم به لاڤـون للاستيـلاء على قـطاع غزة وعـلى المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية عبر استغلال الوضع الذي قام اثر سقـوط محمد نجيب في شهر فبراير ـ شباط ١٩٥٤ وتناظر ذلك مع قيام أزمة سياسية كبيرة في سوريا بنفس الفترة. أوحى بن غوريـون من مقر إقـامته في إحـدى مستوطنـات النقب بفكرة إثـارة حرب أهليـة في لبنان تؤدي إلى إنشـاء دولة مسيحيـة صغيرة حليفـة لإسرائيل ثم اجتيـاح جـزء من الضفـة الغربيـة فيما بعـد. اعـترض شاريت دائـماً على ذلـك بحجـة أنـه يمكن أن يؤدي إلى تدخل القوى الغربية الكبرى وخاصة بريطانيا الضامنة لأمن الأردن ونجح في الـوقوف بـوجه

مشروع الحرب. أقلقت مغادرة الإنكليز لمنطقة القناة الإسرائيليين. فالمنشآت العسكرية، وخاصة المطارات، خضعت للسيطرة المصرية. احتجت إسرائيل لدى القوى الغربية ضد المعاهدة الإنكليزية ـ المصرية التي لم تمنحها أية تعويضات. واعتمدت في حججها على التصريح الثلاثي إذ أن مصر وحدها ستحصل على مكاسب. استخدم شاريت لهجة مهددة جعلت إسرائيل تبدو وكأنها مدافع متأخر عن النزعة الاستعمارية الأوربية. كان هدفه هو الحصول على مكاسب مقابلة من الغرب.

تحرَّك إسرائيليون آخرون سعياً وراء هدف مختلف. إذ استخدمت المصالح السرية شباباً من الجالية اليهودية المصرية من مناصري الصهيونية المخلصين لتشكيل شبكة عملاء مكلّفين بالقيام بعمليات اعتداء ضد المنشآت الثقافية الإنكليزية والأمريكية. كان المقصود هو إلقاء ظلال من الشك على استقرار السياسة الداخلية المصرية ودفع الإنكليز إلى التراجع وردع الأنكلوسكسون عن دعم مصر في مسألة النقب. فشلت تلك العملية فشلاً ذريعاً ونجحت الشرطة المصرية في إلقاء القبض سريعاً على أعضاء الشبكة. وحُكم على اثنين من المتهمين بالإعدام وشنقا بالرغم من الضغوطات الدولية الكبيرة، خاصة من قبل فرنسا. وحُكم على الآخرين بأحكام سجن طويلة. لم يكن باستطاعة عبدالناصر أن يفاوض حول مصير أعضاء الشبكة اليهودية في الوقت الذي كان قد أصدر منذ عهد قريب أحكاماً بالموت على الأخوان المسلمين. آل ذلك العمل اللامسؤول إلى زعزعة استقلال الجالية اليهودية المصرية التي أصبحت بمجملها مشبوهة بنظر الرأي العام وبنظر السلطات.

أدَّت القضية إلى فضيحة في إسرائيل. ورؤي بها دليلاً على مناهضة عبدالناصر والمصريين للسامية. لم يشكك أحد بشرعية العملية، تمَّ التنديد فقط بتنظيمها السيء. قامت الحكومة بتحقيقها وانتهت إلى تحديد مسؤولية الأجهزة السرية في القضية. أكَّد رئيس هذه الأجهزة أنه تلقى إذن السماح بالقيام بها من وزير الدفاع لافون. نفى هذا أنه كان له علم بها. لكنه أرغم مع ذلك على الاستقالة. انقسمت الأوساط السياسية فيما بينها ودعي بن غوريون لاستلام وزارة الدفاع بتاريخ ١٨ فبراير ـ شباط ١٩٥٥ لتسوية تلك الأزمة الخطيرة. تقرر اتباع سياسة قوة ضد مصر من أجل إرغامها للتفاوض مع إسرائيل من موقع ضعيف وضمان امتلاك النقب بذلك نهائياً، وهي الغالية جداً على قلب بن غوريون. كان الزعيم الصهيوني مقتنعاً بأن عبدالناصر هو «مصطفى كمال» العالم العربي وأنه قادر على توحيد وتجميع كل قدراته وطاقته ضد الدولة العبرية، الأمر الذي كان قد أخاف الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٩. لذلك توجب التحرك بسرعة من أجل منع تجسد ذلك الخطر. أما بالنسبة لعبدالناصر فقد كانت كل المؤشرات تدل على أن إسرائيل تشكل تهديداً متزايداً إذ أن الدولة العبرية لا ترفض العودة عن مكتسباتها لعام ١٩٤٨ فحسب لكنها تبحث عن بقاء القوى

الاستعمارية في العالم العربي وطرد سكان عرب جدد، بل والحصول على مكتسبات جديدة.

النزاعات السورية ـ الإسرائيلية ومنطق الرد على الاعتداءات:

تشكل التوترات بين إسرائيل وسوريا إحدى السمات الدائمة للنزاع الإسرائيلي ـ العربي. ويجري تقديم سوريا عامة في وسائل الإعلام الغربية كقوة متطرفة وعدوانية بشكل دائم. لقد بررت إسرائيل ضمَّها الجولان في ١٤ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨١ بالاعتماد على هذه الحجة.

إن هذا النزاع له تاريخه، بل له ما قبل تاريخه. ولا بد من العودة إلى عام ١٩٢٠، عندما قام الفرنسيون والإنكليز بتعيين حدود المناطق الواقعة تحت انتدابهم. قسَّمت تلك الحدود الجديدة مجالاً جغرافياً كان موحَّداً حتى ذلك التاريخ. فالكثير من القرى وجدت نفسها موزعة إلى شطرين والعلاقات الاقتصادية قُطعت. أدركت قوى الانتداب سريعاً أن تطبيق تلك القطيعة على أرض الواقع سيطرح الكثير من المشاكل. فتوصلت إلى اتفاق سمي باتفاق حسن الجوار بتاريخ ٢ فبراير ـ شباط ١٩٢٦ فيما يخصّ تسيير أمور المناطق الحدودية إذ أصبح للسكان الحق في عبور الحدود بحرية دون جواز سفر وأن ينقلوا معهم حيواناتهم وجميع أدوات الزراعة دون دفع رسوم جمركية. وتمكن السكان السوريون في المناطق الحدودية من استخدام مياه نهر الأردن وروافده ومن البحيرات الواقعة على الجانب الفلسطيني من الحدود. لم تكن الحدود موجودة في ظل الانتداب بالنسبة لسكان المناطق الحدودية إلا في فترات الأزمة السياسية.

يتمثل أحد العوامل الأساسية في النزاع العربي ـ الإسرائيلي في الحيازة على المياه بسبب المصادر المحدودة لذلك العنصر الحيوي. تمر الحدود السورية ـ الفلسطينية على طول بحيرة طبرية ونهر الأردن وبحيرة الحولة والروافد التي تصب في البحيرة. منحت الاتفاقات الإنكليزية ـ الفرنسية السيادة على المياه لفلسطين، إذ مرَّت الحدود على مسافة ١٠ أمتار من الشاطىء الشرقي لمجاري المياه. لم يكن لذلك الأمر إلا أهمية ثانوية بالنسبة للسكان المحليين لأن اتفاق ١٩٢٦ أمّن لهم حرية العبور وحرية استخدام المياه.

أعطى مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧ هذه المنطقة لإسرائيل. لكن الجيش السوري سيطر حتى عام ١٩٤٩ على أجزاء من الأرض الفلسطينية بمحاذاة نهر الأردن خاصة. طالبت إسرائيل بحدود فترة الانتداب حدوداً لها. وحوّلت اتفاقية الهدنة الأراضي المتنازع عليها إلى مناطق منزوعة السلاح لا يسمح فيها بأي نشاط عسكري أو شبه عسكري قبل التسوية الحدودية النهائية. وتوجَّب ان يقصر البلدان تواجدهما العسكري على القطاعات المجاورة. وكان للجنة الهدنة المشتركة الحق بالسماح للمدنيين بالعودة إلى القرى أو إلى أماكن السكن في

المناطق المنزوعة السلاح واستخدام قوة محلية من الشرطة للمحافظة على الأمن الداخلي للمنطقة. كل ذلك دون مساس بالتسوية النهائية.

تمثل التفسير الإسرائيلي للهدنة بأن لا يرى بها سوى مسألة عسكرية محضة إذ أن سيادة الدولة العبرية على الأراضي المعنية لا جدال عليها؛ ولجنة الهدنة لا تمتلك أية حقوق على المنطقة، ولإسرائيل الحق في عدم احترام نزع سلاح المنطقة طالما أن سوريا ترفض إقامة السلام مع إسرائيل خارقة بذلك الهدنة. أمّا سوريا فقد رأت أنه ليس لإسرائيل ولا لسوريا أية حقوق على المناطق المتنازع عليها. ولا يمكن نقاش مسألة السيادة إلا ضمن إطار تسوية نهائية. بانتظار ذلك تعود للجنة الهدنة (المؤلّفة من ثلاثة وفود من سوريا وإسرائيل ومنظمة الأمم المتحدة والتي تتخذ قراراتها بالأغلبية) مسألة تسيير أمور المناطق المنزوعة السلاح؛ وليس لأي طرف من هذه الأطراف الحق بامتلاك قوات عسكرية فيها أو تغيير بنية سكانها (ذات الأغلبية العربية) أو إجراء أعمال تصريف مياه أو كهرمائية أو تحويل مجاري المياه دون موافقة اللجنة. ذهبت مواقف منظمة الأمم المتحدة في اتجاه الأطروحات السورية. وأكّد رالف بونش الذي صاغ اتفاقية الهدنة استحالة تغيير الوضع القائم دون موافقة اللجنة. واعتبر مراقبو الأمم المتحدة منذ البداية أن الأعمال الإسرائيلية في المناطق المنزوعة السلاح تشكل خرقاً للهدنة. أعاد مجلس الأمن منذ عام ١٩٥١ تأكيد ذلك التفسير مرّات عديدة.

في شهر مارس - آذار ١٩٥١، احتلت القوات المسلحة الإسرائيلية بعض القرى العربية في المناطق المنزوعة السلاح على طول نهر الأردن وهدمت المنازل وطردت السكان نحو سوريا. أعاد السوريون توطين هؤلاء على مرتفعات الجولان الصخرية المجاورة. أدان مجلس الأمن إسرائيل وأمر بإعادة السكان. نفّذت إسرائيل ذلك بعد تأخير كبير ولم تقدم أية تعويضات للسكان ومنعت عليهم أي اتصال مع السوريين. أعلن السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، تأكيداً لذلك الموقف، بتاريخ ٣٠ اكتوبر - تشرين أول ١٩٥٣ بأن إسرائيل لا تعتبر نفسها وريثة للمعاهدات الدولية التي وقعتها بريطانيا بوصفها قوة انتداب. كان ذلك يعني بشكل خاص اتفاقية حسن الجوار الموقّعة عام ١٩٢٦. هذا مع أن مشروع التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ينص على أن المنازعات المترتبة على اتفاقات وقعتها قوة الانتداب ينبغي عرضها على محكمة العدل الدولية.

إن إقامة المستوطنين الإسرائيليين في فترة ١٩٥٢ - ١٩٥٣، والذين يشكلون أيضاً قواتاً شبه عسكرية، ترافقت، في الواقع، مع حوادث عنف ضدالسكان العرب الذين جرى نزع ملكيتهم لأراضيهم تدريجياً. لقد سمح أديب الشيشكلي، إلى جانب بقائه مخلصاً في الظاهر للموقف العربي المطالب بتطبيق شامل لقرارات الأمم المتحدة، بإعادة توطين ٨٠٠٠٠ لاجىء فلسطيني في سوريا واقترح صيغة تعايش بين سوريا وإسرائيل عن طريق المفاوضات

السرية والتوصل إلى اقتسام المناطق المنزوعة السلاح مما يضع حداً للمنازعات الحدودية. إلى جانب إيجاد حلول لمسائل أخرى. كانت سوريا تبحث عن منفذ إلى مياه نهر الأردن أكثر من بحثها عن توسيع طفيف لحدودها. فشلت المفاوضات حول هذه المسألة التي غدت مسألة حاسمة إذ ان إسرائيل بدأت بتحويل المياه انطلاقاً من المنطقة المنزوعة السلاح. كانت إسرائيل بحاجة لهذه المياه من أجل ري النقب في فترة كانت مصر تحتج فيها على ملكيتها لهذه المنطقة.

بقي التوتر مستمراً طيلة سني الخمسينات بسبب التقدم الحثيث للاستعمار الإسرائيلي نحو الشرق. قامت إسرائيل بطرد آخر للسكان العرب أثناء أزمة السويس التي حوّلت الانتباه العالمي عن تلك المسألة. وأقام الجيش السوري اعتباراً من سني الستينات قطع مدفعية على أعالي الجولان ستدك فيما بعد المواقع الإسرائيلية في المناطق المنزوعة السلاح سابقاً.

أما فيما يخص منطقة الحولة، فقد شرع الإسرائيليون بتصريف مياه تلك المنطقة الغنية بالمستنقعات. احتجت سوريا على ذلك بشدة عام ١٩٥١ ونشبت عدة معارك في ذلك القطاع. وافقت منظمة الأمم المتحدة على التفسير السوري لاتفاقية الهدنة وطلبت عبثاً وقف الأعمال الإسرائيلية. عاد التوتر من جديد بين البلدين عام ١٩٥٧ لنفس الأسباب.

أعطت اتفاقية حسن الجوار الموقعة بتاريخ ٢ فبراير - شباط ١٩٢٦ للسوريين نفس حقوق الري والصيد التي اعطتها للفلسطينيين فيما يخص بحيرة طبرية. منع الإسرائيليون السوريين من أي استخدام للبحيرة بعد أن نقضوا من جانب واحد تلك الاتفاقية. رد السوريون بإطلاق النار على القوارب الإسرائيلية. فقام الإسرائيليون بعمليات عسكرية انطلاقاً من البحيرة ضد القرى السورية. وأدّت عملية شديدة العنف بتاريخ ١٠ ديسمبر - كانون أول ١٩٥٥ إلى مقتل ٥٦ سورياً وفقدان أكثر من ٣٠ شخصاً. أدان مجلس الأمن ذلك الهجوم في شهر يناير - كانون الثاني ١٩٥٦ واعتبره غير مبرر. زاد التوتر بشكل خاص عام ١٩٦٢ حيث قابلت الهجومات الإسرائيلية عمليات القصف المدفعي السورية. أدان مجلس الأمن إسرائيل من جديد بتاريخ ٩ ابريل - نيسان ١٩٦٢ بسبب غاراتها تلك.

تعددت دواعي منطق الرد. فالدولة الجديدة بحاجة ملحة إلى بلوغ حالة سوية. إذ دفعها خيارها منذ عام ١٩٤٩ للتحرك على أساس فرض الأمر الواقع بدلاً من محاولة إيجاد مصالحة مع الدول العربية، لذلك توجب التحرك كما لو أن ذلك الأمر الواقع له قيمة القانون الدولي المعترف به، وبالتالي ينبغي ردع الدول العربية بالقوة عن وضع ذلك الأمر الواقع موضع الشك. إن المسؤولين الإسرائيليين، الواثقين من وجهة نظرهم بسلوكهم السليم، استخدموا مواضيع النزاع المختلفة (مشاكل اللاجئين، مسألة الحدود) كبرهان دائم

على إرادة العرب في تدمير الدولة العبرية. لقد حصلوا على دعم دولي عبر تقديم أنفسهم كضحايا. بنفس الوقت أمّنوا تلاحم مجتمع تعتريه التقلبات إذ ان السنوات التي تلت عام ١٩٤٩ شهدت تضاعف عدد سكان إسرائيل اليهود بواسطة الهجرة القادمة بقسم كبير منها من الجاليات اليهودية في العالم العربي التي لا تشارك المهاجرين اليهود الأوائل القادمين من أوربا الشرقية نفس القيم ونفس المعايير الثقافية. سيطرت على بن غوريون وساوس «صبغ» إسرائيل بـ «الطابع الشرقي». فسّرت الدول العربية تلك السياسة الإسرائيلية كبرهان دائم على إرادة توسع الحركة الصهيونية التي لم يكتمل بعد برنامجها القائم على فكرة الحقوق التاريخية. قادت المنافسات السياسية داخل كل دولة عربية وخارجها إلى استخدام خطاب جذري (راديكالي) ولم تسمح للمسؤولين العرب بأن يؤكدوا علناً على أن مسائل النزاع هي مشاكل ظرفية قد يمكن الوصول إلى مصالحات بشأنها. توجب على المسؤولين العرب أن يُظهروا في خطابهم تشدداً كاملاً حيال إسرائيل خاصة بعد فشل مختلف محاولات التفاهم التي قام بها الأردن وسوريا ومصر عام ١٩٤٩ وخلال السنوات الأولى من عقد الخمسينات.

أكّد بن غوريون بأن الأولوية يجب أن تُعطى لتقوية الدولة. فالسلام مع العرب سيأتي بصورة شبه آلية عندما يدركون أن الواقع الإسرائيلي يشكل حقيقة لا عودة عنها. لكن بالتوازي مع ذلك كان يرى هو ورجاله الموثوقون من أمثال موشى دايان أو شيمون بيريز، بأنه لم يتم تحقيق البرنامج الحدودي إلا جزئياً وأن الوضع المتوتر يمكن أن يقدم احتمالات ملائمة لمتابعته. إن المطالبة بتوسيع الحدود القائمة على الحقوق التاريخية تلتقي في مذهب الدولة الجديدة كما في ممارستها في مطلب الأمن، فخطوط هدنة ١٩٤٩ هي بعيدة عن أن تكون «آمنة»، لكن هشاشتها تخص العرب أيضاً، خاصة فيما يتعلق بقطاع غزة والضفة الغربية. تمَّ منذئذ تبني خيار القوة، فالسكان. المحليون لا يعرفون غير هذا المنطق حسب الحكمة الاستعمارية. إن العمليات الإسرائيلية، بدلاً من تؤدي إلى اعتدال الدول العربية كما كان ينتظر الإسرائيليون، أثارت نفحة من الراديكالية في السياسات العربية وتزايد العداء بل والكره في أوساط الأهالي، الأمر الذي تناظر مع التشبث بقوة بعقلية حصار حقيقية لدى السكان الإسرائيليين.

الأردن ومسألة اللاجئين:

تلقى الأردن القسم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين الذين أقاموا بشكل خاص في الضفة الغربية، أي في أكبر قطعة مما تبقّى من فلسطين العربية. عرفت المملكة وضعاً صعباً بعد موت عبدالله. لقد قامت سياسة النظام الملكي الهاشمي كلها على أساس إرادة دمج الفلسطينيين في الدولة الأردنية. واستدعى ذلك التخلّي عن النمط الأبوي في الحكم الذي

تمَّ تكييفه على شرق الأردن سابقاً، لكنه لم يكن يتناظر بعد مع الوقائع الجديدة. كان ملك الأردن الجديد، طلال، معروفاً بعدائه لسياسة والده. وكان يعاني من عدم استقرار عقلي؛ مما أدّى إلى خلعه بعد عدة أشهر من قبل مسؤولي الإدارة لأسباب صحية وحلَّ مكانه في عام ١٩٥٢ ابنه الشاب حسين.

كان ينبغي على الملكية الهاشمية أن تواجه مسألة التسلل عبر أراضيها، بالإضافة إلى وضعها الاقتصادي الصعب الناتج عن وجود اللاجئين بالرغم من المساعدة الدولية التي تنظمها الهيئة الدولية لإغاثة اللاجئين «الأونروا». بدأت عمليات التسلل منذ توقيع اتفاقات الهدنة. حاول الفلاحون الذين فقدوا قسماً كبيراً من أراضيهم وممتلكاتهم عام ١٩٤٩ استرداد أكبر كمية ممكنة من حاجياتهم بواسطة مرورهم سراً عبر خطوط الهدنة. اصطدمت عمليات التسلل تلك بالجيش الإسرائيلي الذي حاول قمع تلك المحاولات بشدة. وحاولت قوات الفيلق العربي من جهتها منع تلك التسللات، الأمر الذي لم يكن من اليسير تحقيقه بسبب طول خطوط الهدنة وضعف الجيش الأردني.

ازداد الوضع سوءاً منذ شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٥٣. فعمليات التسلل أصبحت عمليات «كوماندوس» حقيقية يتم تنظيمها انطلاقاً من دول عربية أخرى مثل سوريا والسعودية من قبل مفتي القدس وأنصاره. كان الهدف الحقيقي لتلك العمليات هو إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر على الجانب الإسرائيلي عبر ضرب المنشآت الإسرائيلية والمدنيين. وبنفس الوقت، وكهدف ثانوي، إضعاف الحكم الهاشمي في الأردن. أما منفّذوا العمليات، فقد كان من السهل الحصول عليهم في أوساط اللاجئين الفلسطينيين الذين لم يقبل عقلهم عدم تسوية المسألة الفلسطينية. وجدت الدولة العبرية ان هدف تلك العمليات هو الإبقاء على الملف الفلسطيني مفتوحاً واستنزاف القدرة العسكرية الإسرائيلية في عمليات حرب عصابات معاكسة بدون جدوى. فتبنّت سياسة رد عسكري تستهدف إرغام السلطات الأردنية على التحرك ومنع أعمال الكوماندوس. ورمت عمليات التوغل الإسرائيلي في الأراضي الأردنية إلى إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر بين المدنيين الذين يستقبلون رجال الكوماندوس الفلسطينيين. عندما أظهرت الوحدات العسكرية النظامية الإسرائيلية أنها قليلة الفعالية في تلك العمليات، تمَّ تشكيل قوة خاصة هي الوحدة ١٠١ بقيادة ضابط شاب جريء هو آرييل شارون. كذّبت الحكومة الإسرائيلية دائماً القيام بعمليات عسكرية داخل الأراضي الأردنية وزعمت أنها لا تعرف الفاعلين. كان قرار القيام بعمليات يتخذ، في عهد حكومة شاريت، من قبل موشى دايان (رئيس الأركان) ومن قبل لافون (وزير الدفاع) دون العودة للحكومة.

قام شارون في شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥٣ بهجوم على قرية قيبيا الأردنية التي تمَّ

تهديم منازلها ومقتل ٥٩ شخصاً من سكانها المدنيين، وذلك اثر غارة عربية، انطلقت من الأردن على حد قول غلوب باشا، أدَّت إلى مقتل سيدة إسرائيلية وطفليها. نفت إسرائيل رسمياً أية مسؤولية لها عن العملية التي قام بها «عناصر شغب» لكنها اعترفت، بصورة شبه رسمية، بأن «خطأ» قد وقع إذ لم يتم التحقق عما إذا كانت المساكن مأهولة أم فارغة. أدانت الأمم المتحدة العملية، الأمر الذي لم يغير أي شيء في الوضع. حاول الأردن أن ينظِّم حرساً وطنياً من الفلاحين لمواجهة الغارات الإسرائيلية ويحل محل الفيلق العربي. ، برض إجراءات بوليسية قاسية ضد مجموعات «الكوماندوس» التي تقوم بعمليات التسلل. نفَّرت هذه السياسة الفلسطينيين من الأردن واتهموا نظامه الملكي بالعجز عن حمايتهم وبالتعاون مع إسرائيل. أصبح عمل الفيلق العربي فعّالاً إلى درجة كافية في ميدان القمع اعتباراً من صيف ١٩٥٤ وأوقفت إسرائيل عملياتها في الرد.

دعا بعض المسؤولين الإسرائيليين لاحتلال الضفة الغربية؛ لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت ذلك بسبب الضمانة البريطانية لأرض الأردن المنصوص عنها في معاهد التحالف الإنكليزي ـ الأردني وبسبب موقف القوى الغربية الحريصة على احترام ما جاء في التصريح الثلاثي. لكن إذا كانت إسرائيل قد نجحت في دفع الأردن إلى وقف عمليات «الكوماندوس»، فإن ذلك المكسب قابله فشل سياسة دمج فلسطينيي الضفة الغربية في الأردن الهاشمي وبالتالي المحافظة على الهوية والمطالب الفلسطينية.

مع ذلك، شهد مطلع سني الخمسينات أيضاً محاولة تنظيم طريقة للتعايش بين إسرائيل والدول العربية عبر تسيير مشترك لمياه نهر الأردن.

مشكلة مياه الأردن:

إن تنظيم مسألة المياه أمر أساسي لمستقبل اقتصاد المنطقة. في مطلع سني الخمسينات، كانت كمية المياه التي لم تستخدم بعد كبيرة وكان استخدامها يتطلب القيام بأعمال كبيرة تستدعي اللجوء إلى عملية تقسيم بين مختلف البلدان المعنية. رأت إدارة ايزنهاور الأمريكية بذلك إمكانية للوصول إلى اتفاق بين إسرائيل وجيرانها وتسوية المسألة الفلسطينية عبر إعادة توطين اللاجئين في مناطق جديدة مستصلحة. كانت الفكرة هي إيجاد سلطة خاصة بنهر الأردن على غرار نهر «تينيسي» في الولايات المتحدة.

هذا ما سيطلق عليه فيما بعد تسمية مشروع جونستون، باسم السفير الأمريكي الذي كلّفه ايزنهاور بالتفاوض مع مختلف الأطراف المعنية. انتهى إعداد المشروع في شهر أغسطس ـ آب ١٩٥٣. وتمثل بتجميع كل مجاري المياه شمالاً في بحيرة طبرية التي تقوم بوظيفة مستودع طبيعي تنطلق منه شبكات الري نحو الجنوب. كان ذلك يتطلب بناء سدود

تنظيم منسوب المياه في أعالي بحيرة الحولة وتصريف مياه البحيرة ومنطقتها. كانت الكلفة الكاملة للمشروع تقدّر بـ ١٢٠ مليون دولار؛ وكان يُفترض أن تكون حصة إسرائيل ٣٩٤ مليون متر مكعب من المياه لري ٤١٦٠٠٠ دونم (تبلغ مساحة الدونم حوالى عشرة هكتارات)؛ وحصة الأردن ٧٧٤ مليون متر مكعب من المياه لري ٤٩٠٠٠٠ دونم؛ وحصة سوريا ٤٥ مليون متر مكعب من المياه لري ٣٠٠٠٠ دونم. رأت «الأونروا» أن ذلك يسمح بإعادة توطين ١٥٠٠٠٠ فلسطيني في الأردن. اعتبرت إسرائيل أن حصتها ضئيلة جداً وأرادت أن تضم لها مياه نهر الليطاني الذي يوجد حوضه في لبنان. رأى العرب أن عملية التسيير المشتركة للمياه قد تؤدي إلى الاعتراف بإسرائيل وحكموا بأن المزاعم الإسرائيلية مبالغ بها لأن جميع روافد نهر الأردن أي الحاصباني واليرموك وبانياس تجري أساساً في الأراضي العربية. وفكّروا بخطة يُبنى بموجبها مستودع للمياه في أرضٍ عربية ولا يتم تزويد إسرائيل بالمياه.

اقترحت الجامعة العربية أخيراً في مطلع عام ١٩٥٤ مشروعاً مضاداً لا يستخدم بحيرة طبرية كمستودع مياه ويمنح لبنان قسماً من المياه بينما يقلّص حصة إسرائيل من المياه إلى ١٨٢ مليون متر مكعب من المياه لري ٢٣٤٠٠٠ دونم أي بتخفيض نسبة ٤٤٪ لصالح لبنان وسوريا. ردّت إسرائيل بطلب دمج مياه الليطاني في حصتها حيث أن ٥٠٪ من مياهه تذهب إلى إسرائيل؛ كان هذا تعبيراً عن مطلب صهيوني قديم؛ وبأن لا تكون بحيرة طبرية مستودعاً للمياه؛ وبأن كلفة مجمل الأشغال المطلوبة تبلغ ٤٧٠ مليون دولار على مدى ٢٥ سنة؛ وبأن حصة إسرائيل ستكون ١٢٩٠ مليون متر مكعب من المياه لري ١٧٩٠٠٠٠ دونم.

بحث جونستون عن مصالحة. وحصل على موافقة أن تكون بحيرة طبرية مستودعاً مما يستدعي سلطة حيادية عليا للمراقبة عليها. تمّ القيام بدراسات أكثر دقة على أرض الواقع لتحديد الشروط الأخرى. في عام ١٩٥٥، تخلّت إسرائيل عن مطالبها بمياه الليطاني. ورفع العرب اعتراضهم حول استخدام إسرائيل للمياه في مناطق أخرى غير منطقة نهر الأردن (أي النقب). بدا أن مشروع جونستون على وشك القبول ومعه اتفاق عام بين الدول العربية وإسرائيل.

أضاع التوتر المتزايد الذي بدأ مع الغارة الإسرائيلية على غزّة في شهر فبراير - شباط ١٩٥٥ ثم الغارة على سوريا في شهر ديسمبر - كانون الأول ١٩٥٥ كل تلك الجهود. ودلّت احصائيات الأمم المتحدة على أن الفترة الواقعة بين ١ يناير - كانون الثاني و٣٠ سبتمبر - أيلول ١٩٥٦ كانت قد شهدت خسائر بشرية محقّقة تبلغ ٤٩٦ قتيل و٤١٩ جريح من العرب مقابل ١٢١ قتيل و٣٣٢ جريح بالنسبة للإسرائيليين.

بدأت إسرائيل منذ عام ١٩٥٣ أعمال تحويل مياه الأردن بين بحيرة الحولة وبحيرة طبرية. احتجت سوريا ضد ما اعتبرته خرقاً لاتفاقيات الهدنة. لكن أمام إدانات الأمم المتحدة المتكررة فيما يخص استخدام المناطق المنزوعة السلاح وأمام التهديد بعقوبات أمريكية، توجهت إسرائيل منذ عام ١٩٥٦ نحو تحويل المياه انطلاقاً من بحيرة طبرية. وفي عام ١٩٥٦ شرع الأردن بدوره ببناء شبكة ري كبيرة انطلاقاً من نهر اليرموك حيث تمّ انجازها عام ١٩٦٣. كانت الشبكة الإسرائيلية قد سارت خطوات متقدمة على طريق الإنجاز في ذلك التاريخ مما بعث التوتر الإسرائيلي ـ العربي من جديد.

يتضمن الصراع الإسرائيلي ـ العربي جانبين أساسيين؛ أولهما مسألة حيازة فلسطين وثانيهما مواطن النزاع الخاصة التي تولّدت من حرب ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩. العنصر الأول هو الذي يديم بالطبع الصراع بعد فشل محاولات المصالحة. لكن الحروب اللاحقة في ١٩٥٦ و١٩٦٧ تجد أصلها المباشر في مواطن نزاع مختلفة تتمثل في النقب وخليج العقبة وقناة السويس والمناطق منزوعة السلاح، ومياه نهر الأردن. إن الشرعية الدولية إلى جانب العرب في مختلف هذه القضايا وفي مسألة اللاجئين باستثناء مسألة المرور في قناة السويس. تلك الشرعية الدولية التي حددتها مختلف قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية. ويمثل ذلك حدثاً بارزاً لا سيما وأنه لم تكن توجد في تلك الفترة «أغلبية تلقائية» عالم ثالثية في الأمم المتحدة وأن الحرب الباردة لم تكن قد بلغت مباشرة الشرق العربي الذي كان لا يزال يخضع لسيطرة القوى الغربية ولبريطانيا بالدرجة الأولى. إن عجز الغرب، المأخوذ بفكرة مسؤوليته في حرب إبادة اليهود النازية، عن فرض احترام الشرعية الدولية التي كان نفسه قد حددها وإرادته دمج العالم العربي في منظومته الدفاعية، قدّما للاتحاد السوفييتي إمكانيات التدخل في تلك المنطقة الحيوية.

الصراع من أجل الشرق الأوسط:

حلف بغداد:

قبل عبدالناصر أن يُبقي مصر في المعسكر الغربي مع جعل نفسه الناطق الرسمي باسم العروبة. حاول أن يعطي لبلاده موقع قيادة العالم العربي؛ وزعامة المنطقة. خدمت الجامعة العربية بواسطة معاهدة الدفاع المشترك ذلك الهدف؛ ومن هنا جاء ذكر تلك المؤسسة في اتفاقية الهدنة مع بريطانيا مما أدّى إلى احتجاج إسرائيل. لم يكن ذلك الدور الريادي لمصر العربية ممكناً إلا ضمن المقياس الذي لم تكن توجد فيه أية دولة عربية مرتبطة بتحالف عسكري مع قوة أو قوىً، غربية مما قد يزيد قوتها إلى درجة كافية تدفعها للاحتجاج على الدور المرجّح لمصر.

رأى الإنكليز أنَّ منح ذلك الدور لعبدالناصر ولمصر سيؤدي إلى التخلّي عن حلفائهم التقليديين في المنطقة، أي النظامين الملكيين الهاشميين في الأردن والعراق. لم يكن قبول ذلك ممكناً. نظر الأمريكيون بعين الرضى في البداية لتطور الثورة المصرية. وما كان من مناهضتها المعلنة للشيوعية إلا أن تزيد من تعاطفهم. كان للإدارة الجمهورية برئاسة ايزنهاور مع فوستر دالاس وزيراً للخارجية رؤية براغماتية للنزاع الإسرائيلي ـ العربي. رأت تلك الإدارة بوجوب اندماج إسرائيل في المنطقة وأكثرت من مشاريع المصالحة المؤاتية للمصالح العربية إلى حد ما. ثمّنت الدول العربية ذلك الموقف الأمريكي. لكن إذا كانت الإدارة الجمهورية قد أبدت مرونة كبيرة حول المسألة الفلسطينية فإنها لم تفعل نفس الشيء بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفييتي. فبعد سياسة ترومان في «وضع حد» للتوسع السوفييتي، تمّ انتخاب ايزنهاور على أساس برنامج «دحر» ذلك التوسع. لكن لم يكن لديه نية أو إمكانيات دحر النفوذ السوفييتي إلى داخل حدود الاتحاد السوفييتي الذي غدا قوة نووية. لقد أراد عزل كتلة البلدان الشرقية بواسطة اقتراح مواثيق تحالف عبر العالم؛ أي اللجوء إلى «هوس إبرام التحالفات» الشهير.

في المنطقة الواقعة غرب الاتحاد السوفييتي، جمع حلف الأطلسي الذي رأى النور عام ١٩٤٩ بلدان أوربا الغربية بما في ذلك تركيا. أما شرق الاتحاد السوفييتي، فقد تشكل كذلك بتاريخ ٨ سبتمبر ـ أيلول ١٩٥٤ الحلف الأطلسي وجنوب شرق آسيا وضمَّ كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واستراليا وزلندة الجديدة وتايلاند والفلبين والباكستان؛ كانت هذه المنظّمة أقل إلزاماً من المنظمة الأولى. مع ذلك بقيت ثغرة كبيرة قائمة في المنظومة الأمريكية تمثّلت في المنطقة الواقعة بين تركيا والباكستان. فتوجب ملء ما أسماه الاستراتيجيون الأمريكيون بالفراغ العسكري في الشرق الأوسط.

تمَّ منذ ٢ ابريل ـ نيسان ١٩٥٤ توقيع اتفاق تعاون وتشاور بين تركيا والباكستان؛ وكان مفتوحاً لبقية بلدان المنطقة. وبتاريخ ١٩مايو ـ أيار ١٩٥٤ وقّعت الولايات المتحدة «اتفاق دفاع متبادل ومساعدة» مع الباكستان. كانت تركيا والباكستان مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً مع الولايات المتحدة، لذلك كان لا بد من الاهتمام بالبلدان الأخرى. كان من المستبعد إمكانية التحاق أفغانستان بتجمُّع مقبل لبلدان المنطقة، إذ أنها كانت مرتبطة بمعاهدة صداقة قديمة مع الاتحاد السوفييتي كما كانت لها مطالب حدودية على حساب الباكستان. لم يكن الأمر كذلك مع إيران التي كانت تعيش أزمة سياسية اثر تأميم حكومة مصدّق للشركة الإنكليزية ـ الإيرانية للنفط. لقد أثارت عمليات الرد السياسي والاقتصادي التي قامت بها بريطانيا بدعم من الولايات المتحدة إلى هذه الدرجة أو تلك ومن الشركات النفطية الكبرى حالة من الفوضى في إيران. أطاح انقلاب نظّمته ودعمته الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. إيه) عام ١٩٥٣ بحكومة مصدّق وفي عام ١٩٥٤ تمَّ التوصل إلى مصالحة حول

مسألة النفط. أصبحت إيران الامبريالية حليفاً قريباً جداً للولايات المتحدة، وكان ذلك حدثاً ذا أهمية جوهرية؛ إذ أمكن بالاعتماد على ذلك التحاق إيران بتركيا والباكستان.

لقد تحقق سد الثغرة الشمالية عملياً. وبالرغم من هذا وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام معضلة ما بعد الحرب. إذ كانت مرتبطة ضمن إطار الحلف الأطلسي مع القوى الاستعمارية الفرنسية والإنكليزية؛ لكنها كانت مدركة بأن الذهاب بعيداً في الانضمام إلى صف تلك القوى قد يسيء إلى صورة العالم الحر لدى الشعوب التي هي بصدد الخلاص من الاستعمار. وكان العرب قد احتجوا عندما قبل الأمريكيون انسحاب الفرق العسكرية الفرنسية من مسرح حلف الاطلسي الأوربي لإرسالها إلى الجزائر حيث بدأت الثورة في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٤. اتخذ القرار بفك الحلف الأطلسي عن السياسة الغربية في العالم الثالث؛ وكان قراراً له عواقبه الكبيرة مستقبلاً. أما بالنسبة للشرق الأوسط فقد بقي مُعَدّاً خاصاً لانكلترا؛ فالولايات المتحدة لن تشارك رسميّاً في إنشاء الحلف الشرقي الذي شكل العراق الهاشمي قطبه. قام منذ سني الثلاثينات تعاون سياسي وعسكري بين تركيا والعراق وإيران. كرّسته عدة معاهدات. تمثل الهدف غير المعلن لذلك التعاون في السيطرة على مطالب الأكراد الموجودين في البلدان الثلاثة. يقع العراق في أقصى شمال العالم العربي وهو أكثر قرباً، جغرافياً، للاتحاد السوفييتي، من مصر؛ كما يتمتع بسمات جيوبوليتيكية تختلف إلى حد ما عن بقية الدول العربية.

رأى الإنكليز في تلك القضية مناسبة لإطلاق سياستهم العربية من جديد. إذ عبر انضمام بلدان عربية أخرى لمنظومة الثغرة الشمالية Northern Tier سيؤمّنون هيمنة الهاشميين في الشرق العربي، ويجددون بذلك سياسة «الامبراطورية بواسطة المعاهدات» ضمن إطار متعدد الجوانب. وبدا أن قوة الحلف الجديد ستكمن في قدرته على تزويد الدول العربية بالأسلحة حيث أن تلك البلدان تعاني من المقاطعة عملياً أو رسمياً منذ عام ١٩٤٨. برر نوري السعيد، رجل العراق القوي، سياسته تلك على مقولة أن التزود بالأسلحة يمثل الطريقة الوحيدة لمواجهة التهديد الإسرائيلي.

إن العراق كان سيغدو بفضل تدفق السلاح عليه السيد الحقيقي للنظام السياسي الإقليمي. جهد عبدالناصر من أجل ردع العراق عن الانتساب إلى الحلف الذي يتم تحضيره واستخدم لذلك كل الوسائل الممكنة من ضغوط دبلوماسية بالتعاون مع السعودية، وإجراء محادثات بين المسؤولين العراقيين والمصريين كفرصة أخيرة؛ واستخدام سلاح جديد بشكل منهجي هو سلاح الدعاية عبر الإذاعات. إذ كانت إذاعة صوت العرب المصرية تبث في مجمل العالم العربي من المحيط إلى الخليج رسالة القومية العربية في فترة انتشر فيها استخدام أجهزة المذياع. ووُصف نوري السعيد كخائن للقضية العربية.

وقّع العراق أخيراً بتاريخ ٢٤ فبراير ـ شباط ١٩٥٥ ميثاق حلف بغداد مع تركيا. وانضمت بريطانيا! وايران والباكستان إلى المنظمة الجديدة خلال السنة نفسها. تلقى عبدالناصر ضمانة بريطانيا بأن العراق سيكون البلد العربي الوحيد في الحلف فحدّ من دعايته المناهضة للهاشميين بينما كانت خطة «الفا» تنتعش من جديد.

بعد أربعة أيام من توقيع حلف بغداد أطلق بن غوريون غارة ضد قطاع غزّة أدّت إلى مقتل ٣٨ جندياً مصرياً. لاحظ المسؤولون المصريون أن قدرة جيشهم القتالية هي أضعف مما كانت عليه في عهد فاروق. لقد تحرك بن غوريون كي يبيّن لمصر حزم إسرائيل في مسألة النقب التي أصبحت مدرجة من جديد على جدول أعمال الدبلوماسية الأنكلوسكسونية، حيث بدا أن إظهار التفوق العسكري الإسرائيلي الساحق سيقنع الغربيين بأن الدولة العبرية هي وحدها القادرة على ملء «الفراغ العسكري» في الشرق الأوسط، ولذلك يتوجب دعمها في صراعها مع العالم العربي الذي تمّت البرهنة على عجزه عسكرياً، كما سيقنعهم أيضاً بأن إسرائيل مصممة على رفض خطة «الفا» التي تتنازل عن جزء من النقب للعرب.

حياد مصر وإعادة تسليحها:

أصبح الحياد، حيال النزاع بين الغرب والشرق، يمثل تياراً أكثر فأكثر شعبية في العالم العربي خلال مطلع سني الخمسينات. وقامت إذاعة صوت العرب منذ بداية بثّها في شهر يوليو ـ تموز ١٩٥٣ بتقديم تعليقات ملائمة للسياسة السوفييتية وقالت بالحياد كسياسة ممكنة بالنسبة لمصر. أثّرت تلك الحركة في مجمل البلدان التي هي في طريقها للخلاص من الاستعمار. وكان تعبير «العالم الثالث» قد تمَّ اختراعه عام ١٩٥٥ من قبل ألفريد سوفي. دفعت حركات الاستقلال مجموعة النخب الحاكمة في مختلف الدول الجديدة إلى التحرر من الحوار المتميز مع الغرب وإظهار تأييدها لإقامة علاقات ودّية مع الاتحاد السوفييتي؛ حيث أبدى هذا البلد بعد نزع الستالينية انفتاحاً أكبر نحو البلدان الوليدة بينما مالت الولايات المتحدة إلى عدم تقييم القوى الجديدة إلا تبعاً لعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي. وأضاعت بذلك العمل قسماً كبيراً من رصيد التعاطف الذي وفّره لها تأكيدها التقليدي في مناهضة النزعة الاستعمارية.

ظهرت نزعة الحياد أولاً في الأمم المتحدة حيث جرت العادة أن تلتقي البلدان المستقلة حديثاً وتتشاور فيما بينها. كان رفض النزعة الاستعمارية يمثل شعوراً قوياً جداً يوحِّد فيما بينها بالرغم من التنوع الكبير في ثقافتها وتجاربها التاريخية. خدمت حرب الهند الصينية الأولى كعنصر كاشف؛ إذ في نفس الوقت الذي حاولت فيه فرنسا إقناع الولايات المتحدة بأن

عملها ليس له طابع استعماري وأنه يتناظر مع النضال ضد التوسع الشيوعي، حاول نهرو، رئيس وزراء الهند، تجميع البلدان الآسيوية حول موقف مشترك. وفي شهر ابريل ـ نيسان ١٩٥٥ قرر نهرو وسوكارنو، رئيس أندونيسيا، فتح تجمعهم لبعض الدول الأفريقية المستقلة النادرة وفي مقدمتها مصر. دُعي الجميع للمشاركة في مؤتمر باندونغ الذي التقى فيه قادة البلدان الأفريقية ـ الآسيوية. أذهل رفض توجيه الدعوة لكل ما يمكن أن يذكّر بالنظام القديم للعالم الأبيض المتمثل بالبلدان الغربية وبالاتحاد السوفييتي معاصري المؤتمر كما أذهلتهم الدعوة الموجهة للصين الشعبية. أخذ هذا الاجتماع لغير البيض على حين غرّة السياسة الأمريكية في إبرام الأحلاف. فالتأكيد على ضرورة الحوار مع القوتين العظميين يستدعي رفض سياسة العزلة التي أوصى بها دالاس حيث رأى في الحياد عملاً لا أخلاقياً جداً.

في باندونغ، ظهر عبدالناصر فجأة، إلى جانب نهرو وشو إن لاي وسوكارنو، على المسرح العالمي كزعيم كبير للعالم الثالث. وغدت مكانته السياسية دولية حقاً. لقد وجد دوره النهائي في تثبيت الصوت العروبي والعالم الثالثي. وذهب يدعو للحياد الإيجابي الذي أراد التعبير عن نزعة نفعية «براغماتية» تأخذ من الرأسمالية ومن الاشتراكية أفضل ما فيهما؛ وذلك دون التبعية لأية كتلة منهما. اتهمه خصومه فيما بعد بممارسة لعبة تأرجح بارعة بين الشرق والغرب تسمح بتلقي الحد الأقصى من المساعدات دون تقديم أي تنازل في الأمور الأساسية، مع إرادة المحافظة على استقلال بلاده وتدعيمه. لم تكن تلك اللعبة ممكنة إلا ضمن المقياس الذي كانت تتواجه فيه القوتان العظميان. فأي وفاق دولي مهما كان متواضعاً يقلّل من قيمة مصر كرهان وقد يؤدي إلى سيادة أمريكية ـ سوفييتية مشتركة.

قام عبدالناصر، الذي تقّوى موقعه إثر نجاحه في باندونغ، بالتقرّب من الاتحاد السوفييتي الذي اعتبر أن قيام حلف بغداد بمثابة استثارة له لأنه ينجز الحصار الجغرافي للكتلة الشرقية. إن تعاظم الوجود البحري الأمريكي في البحر المتوسط أثار قلق السوفييت الذين رأوا في تواجد «الأسطول السادس» زيادة كبيرة في قدرة الولايات المتحدة على توجيه ضربة نووية. وكان لدى موسكو ما تقدمه للدول العربية في وقت استؤنفت فيه عمليات العنف على خطوط الهدنة. ويتمثل ذلك في التسليح غير الخاضع للرقابة السياسية للموقعين على التصريح الثلاثي، وكان يبدو بمثابة انتقاص من استقلال الدول العربية. ردّ عبدالناصر على غارة ٢٨ فبراير ـ شباط ١٩٥٥ بتقديم المساعدة وأشكال التشجيع لعمليات المجموعات الفدائية الفلسطينية انطلاقاً من قطاع غزّة. دفع عمل بن غوريون النظام الناصري إلى التصلب والدخول في عملية تصعيد خطيرة جعلت إمكانيات المفاوضات لا جدوى منها.

في نهاية شهر مارس ـ آذار ١٩٥٥ وأمام تواتر هجومات الفدائيين الفلسطينيين اقترح بن غوريون الاستفادة من عزلة مصر بعلاقاتها مع القوى الغربية للاستيلاء على قطاع غزة. نجح

شاريت الذي بقي رئيساً للوزراء في دفع الحكـومة الإسرائيلية إلى رفض المشروع. عاد بن غوريون إلى طرح المسألة في شهر ابريل ـ نيسان واقترح نقض اتفـاقية الهـدنة مـع مصر. فاز شـاريت مرّة أخـرى في دفع الأمـر؛ بينما خسر الاشـتراكيـون الإسرائيليـون في انتخـابـات يـوليـو ـ تموز ١٩٥٥ خمسة مقاعد لمصلحـة الأكثر تـطرفاً. أعيـد ذلك الانحـدار إلى الاستيـاء الـذي خلقـه اعتدال شـاريت. وفي شهر أغسـطس ـ آب ١٩٥٥، أصبح بن غـوريون بمثـابة روح الحكومة الجـديدة واحتفظ بـوزارة الدفـاع بينما بقي شـاريت رئيساً للوزراء أيضـاً. وفي شهر سبتمبر ـ أيلول، احتل الجيش الإسرائيلي كل منطقة العوجة بالرغم من احتجـاجات مـراقبي الأمم المتحدة. ردّت مصر بتقريب قواتها من المنطقة المتنازع عليها خارقة بذلك أيضاً اتفاقيـة الهدنة.

دفع هذا التوتر المتزايد عبدالناصر إلى طلب أسلحة من الغرب. رفضت بـريطانيـا ذلك كي تبين أهمية حلف بغـداد. وقدّمت الـولايات المتحـدة وعوداً عـديدة منـذ بدايـة رئـاسـة ايزنهاور، لكن تشرتشل استخدم كل نفوذه من أجل تـأخير التسليم الفعـلي للأسلحـة. وعد الأمريكيون المصريين بأنه ستتم تلبية طلباتهم حالما تجري تسوية مسألة قاعدة السويس. لكن عندما جاءت اللحظة، أعطيت الأولوية للعراق.

حاولت فرنسا منذ عـام ١٩٥٤ الاحتفاظ بنفـوذ ما في الشرق العـربي. وألحّ دبلومـاسيو وزارة الخارجية على ضرورة الإبقاء على وجود سياسي في سوريا ولبنان، الأمـر الذي قبـل به الإنكليـز لكن عارضتـه الولايـات المتحدة. جعلت فـرنسا من نفسهـا بـطلة المحـافـظة عـلى استقلال سوريا وحاربت مشـاريع الهـلال الخصيب وسوريـا الكبرى. كـانت معاديـة لحلف بغداد الذي رأت به تماهياً مع الطموحات الهاشمية وشرعت بالتقـارب مع مصر. لكن ذلـك لم يستمر طويلاً.

رأت فرنسا في مصر، منذ عام ١٩٤٣، معقل القوميـة العربيـة. واتهمتها بلعب دور في وضع حد لانتدابها في المشرق. هاجم الموظفون الفرنسيون الكبار في شمال أفريقيـا منذ نهايـة سني الأربعينـات مصر والجامعـة العربيـة التي رأوا بهـا أداة في يـد مصر، وحمّلوهـا مسؤوليـة الحركات القومية التي بدأت تهز سلطات الانتداب في المغرب وتونس. لم يجد ذلك الاتهام أية مقاربة للحقيقة إلا مع النظام الناصري إذأن الدعاية العنيفة المناهضة لـلاستعمار التي كـانت تبثها إذاعة صوت العرب كانت مسموعة في تلك المناطق، وحاولت مصر الناصرية منذ عـام ١٩٥٤ تنسيق أعمال الحركات القومية المغربية.

بنفس السنة أخذت فـرنسا في ظـل الجمهوريـة الخامسـة ووزارة منديس فـرانس هامش استقـلالية مـا حيال الـولايات المتحـدة. تجسّدت تلك السيـاسة في دعم أكـثر فـأكـثر أهميـة لإسرائيل التي اعتبرت نفسها ضحية لموقف إدارة ايزنهاور. كان شيمون بـيريز، المـدير العـام

لوزارة الدفاع، هو مهندس ذلك التقارب الفرنسي ـ الإسرائيلي. لقد عرف كيف يدخل ببراعة إلى الأوساط السياسية الفرنسية خاصة الديغوليين والراديكاليين والاشتراكيين. وقامت علاقات مباشرة بين وزارتي الدفاع الفرنسية والإسرائيلية دون المرور بالقنوات الطبيعية لوزارتي خارجية البلدين، إذ رأى السياسيون الفرنسيون أن وزارة خارجيتهم مؤيدة كثيراً للعرب. بدأت فرنسا، قبل بداية حرب الجزائر، بتسليم الأسلحة الحديثة لإسرائيل ثم أخذ ذلك سريعاً طابع السرية من أجل تجنب اشكال المراقبة المنصوص عنها في التصريح الثلاثي.

ودعم عبدالناصر، من جهته، الانتفاضة الجزائرية، ورأى في بن بللا اللاجىء في مصر الرجل الذي سيوحد المغرب العربي ويجعل منه الحليف الكبير لمصر. زوّدت الأجهزة السرية المصرية جبهة التحرير الجزائرية بالأسلحة وحاولت أن تنظم الحركات الثورية في شمال أفريقيا على أساس راديكالي. اصطدمت مساعيها ببراغماتية بورقيبة ومحمد الخامس اللذين لم يرغبا في دفع المغرب في طريق ثوري وعنيف. وما أن تمَّ منح تونس الاستقلال الذاتي الداخلي حتى تخلّى بورقيبة عن النضال المسلّح ورأى المصريون يشجعون خصومه الراديكاليين مباشرة، الأمر الذي كان مصدر سوء تفاهم دائم بين تونس ومصر. كان خطر انفجار انتفاضة كبرى في بلدان المغرب الثلاثة دفع ادغار فور، عام ١٩٥٥، إلى القبول بعودة محمد الخامس إلى عرش المغرب. ومُنح المغرب استقلالاً ذاتيا داخليا قاد سريعا إلى الاستقلال الكامل على غرار النموذج التونسي؛ أي التخلّي عن النضال المسلّح. قدّم النظام الناصري هنا أيضاً دعمه لخصوم المصالحة. بعد فشل الجهود الموجّهة نحو تونس والمغرب، كرّست مصر جهدها نحو الجزائر وأرادت أن تجعل من بن بللا الرئيس الوحيد للثورة الجزائرية؛ الأمر الذي أدّى إلى توترات داخلية كبيرة في جبهة التحرير الجزائرية.

جعلت القضية المغربية من المستحيل أن تقدم فرنسا الأسلحة لمصر بل وعززت من عزلة تلك الدولة بالنسبة للقوى الغربية. لم يبق إذن سوى اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي. وكان السوفييت قد بدأوا منذ نهاية عام ١٩٥٤ مناورات للتقارب، لكن عبدالناصر رفض ذلك مدفوعاً برغبته في عدم السباق إلى التسلح. وتوجّه عبثاً بعد حادث غزة نحو الولايات المتحدة. وفي شهر يوليو ـ تموز ١٩٥٤ بدأت الاتصالات مع موسكو، بعد أن كان عبدالناصر قد طلب من شو إن لاي إخبار السوفييت بأنه مستعد لإعادة النظر في عروضهم. وفي شهري أغسطس ـ سبتمبر/ آب ـ أيلول، أي بعد وقوع أحداث عنف جديدة في قطاع غزة، تم توقيع اتفاق سري للتسليح. وقد قامت تشيكوسلوفاكيا بعمليات تسليم الأسلحة نظراً لأن الاتحاد السوفييتي كان يشهد حالة وفاق مع الغرب. أدرك الأمريكيون بعد فترة من الزمن حقيقة ما يجري، وقبل أن يستطيعوا ممارسة ضغوطات على مصر، قام عبدالناصر بتاريخ ٢٧ سبتمبر ـ أيلول بإعلان عقد الأسلحة التشيكية.

لم يعد احتكار الغرب للتسليح قائماً بعد، وأصبح الاتحاد السوفييتي شريكاً كبيراً على المسرح الشرق أوسطي حيث بدأ سباق التسلح ضمن إطار المواجهة بين الغرب والشرق. وكان ذلك بمثابة الإنذار بأن جدلاً سياسياً جديداً قد قام ويتمثل في أن الدول العربية ستجد في الاتحاد السوفييتي مصدراً للأسلحة يسمح لها بإمكانية رفض سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية. لقد حضرت موسكو بهدوء وعلى المدى الطويل إمكانية توفير تسهيلات بحرية لأسطولها بقصد موازنة الوجود البحري الأمريكي في حوض البحر الأبيض المتوسط.

بعد أن عدّل عبدالناصر من موقعه في مواجهة إسرائيل قبل بإعادة خطة «الفا» (التي أصبحت في الوقت الضائع خطة «غاما»). لكن خاب أمله بسرعة بسبب المقترحات الأنكلو ـ سكسكونية التي تقول بتقسيم النقب إلى مثلثات عربية وإسرائيلية تسمح لمصر بـ «معانقة» الأردن ولإسرائيل بالوصول دائماً إلى البحر الأحمر. مثّل السباق للتسلح بالنسبة لإسرائيل خطراً كبيراً لكنه كان، بنفس الوقت، مدعاة لارتياحها؛ إذ بمقدار ما ينخرط العرب في موقفهم المؤيد للاتحاد السوفييتي يكون من السهل حصولها على الدعم السياسي والعسكري الغربي، كما ابتعد أيضاً كابوس مطلع سني الخمسينات المتمثل في تحالف بين العالم العربي والغرب مناهض للاتحاد السوفييتي. واستطاعت إسرائيل أن تقدم نفسها فيما بعد بمثابة الورقة الرابحة الرئيسية بالنسبة للغرب في المنطقة، وكانت إسرائيل بحاجة إلى تهديد سوفييتي ما من أجل ضمان أمنها القائم على المساعدة الخارجية ؛ كان ذلك هو الواقع، مهما بدت درجة تناقضه.

الطريق نحو السويس:

استقبل إعلان قرار عبدالناصر في مصر بحماس شعبي كبير. لقد انتهت أشكال التردد التي خلّفتها معاهدة العام المنصرم مع بريطانيا. وظهرت نفس المشاعر في عموم الشرق العربي. لقد برزت إمكانية إزالة الوصاية الإنكليزية. كما تماهت شخصية عبدالناصر مع كل الحركات المعادية لإنكلترا. زادت هذه الأخيرة من الأزمة عبر نقضها الوعد الذي قطعته لعبدالناصر بعدم البحث عن إدخال بلدان عربية أخرى في حلف بغداد. هاجمت الدعاية التي تبثها الإذاعات من القاهرة بشكل عنيف النزعة الاستعمارية البريطانية، ليس في عموم العالم العربي فحسب، بل في أفريقيا الناطقة باللغة الإنكليزية مما أدّى إلى توتر العلاقات بين مصر وبريطانيا.

ظهرت الآثار الأولى للحملة المصرية في ٢٠ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥٥ عندما مالت سوريا إلى المعسكر المصري ووقعت اتفاقاً عسكرياً مع مصر. كان الرئيس اللبناني كميل شمعون مؤيداً لحلف بغداد. لكن انحياز سوريا إلى مصر وحركات الرأي العام الإسلامي

أرغمته على الاحتفاظ بموقف الحياد. ركّز العراق وانكلترا جهودهما على الأردن إذ لم يكن من المعقول التفكير بانضمام السعودية إلى الحلف وهي الخصم التقليدي للهاشميين. وفي الوقت الذي حلّ فيه مسؤولون عسكريون رفيعو المستوى في الأردن بقصد تهيئته لدخول الحلف، هزّت مظاهرات شعبية عنيفة البلاد ودعمها ساسة من الضفة الغربية، مما أرغم الملك حسين على تأكيد رفضه النهائي للدخول في المنظمة التي تسيطر عليها انكلترا.

حاولت الحكومة البريطانية في مطلع عام ١٩٥٦ التقرب من مصر على أساس الوعد بعدم توسيع إطار الحلف. استقبل عبدالناصر عروض الانفتاح البريطانية إيجابياً، لكن عملية تفكيك الوجود الإنكليزي في المنطقة تسارعت. وفي اللحظة التي كان فيها وزير الخارجية البريطاني يتباحث مع عبدالناصر، أخذ ملك الأردن حسين قرار طرد غلوب باشا. كان الملك الشاب حساساً بالطبع للأطروحات القومية العربية؛ وكان يأمل بإمكانية أن يجمع حوله قوىً سياسية جديدة. كان غلوب باشا يعارض الملك في المسألة الحاسمة المتعلقة بجعل كوادر الفيلق العربي من الأردنيين؛ هذا بالإضافة إلى الرمز الذي كان يمثله. لم يكن يقبل إلا بالترقّي البطيء للضباط الأردنيين مع المحافظة لسنوات طويلة على المسؤولين البريطانيين. فاختار الملك، انقاذاً للحكم الملكي ولضمان استقلال حقيقي لبلاده، ودون العودة إلى عبدالناصر، الابتعاد عن الوصاية البريطانية (فبراير - شباط ١٩٥٦) والاقتراب من سوريا ومصر والسعودية. إن العمليات الفدائية (الكوماندوس) استؤنفت بشكل له دلالته بعد نهاية السيطرة البريطانية على الفيلق العربي. وقامت في بلدان الخليج الواقعة تحت الانتداب الإنكليزي مظاهرات شعبية هاجمت بعنف قوة الانتداب. لم تكن السلطات البريطانية قادرة على قبول مقولة أن التظلمات الشعبية صادرة عن إرادة مستقلة وحمّلت مسؤولية كل علامات العداء لمصر الناصرية؛ متماشية بذلك مع المنطق الامبريالي. توترت العلاقات من جديد بين البلدين إذ اشتكى كل طرف من شراسة حملات صحافة الطرف الآخر. كان ايدن، رئيس الوزراء البريطاني منذ مطلع عام ١٩٥٥، وفريقه مستائين من السياسة المصرية. كما إن إبرام معاهدة ١٩٥٤ واجه معارضة قوية داخل الحزب المحافظ («مجموعة السويس») كما أثارت خطتا «الفا» ثم «غاما» نقداً عنيفاً من قبل المعارضة العمالية ومن العناصر المؤيدة لإسرائيل. كان عبدالناصر، بالنسبة لهم، رجلاً خطيراً وعاقاً بلجوئه آنذاك إلى الاتحاد السوفييتي، وبالتالي لا بد من إيجاد الوسيلة للتخلص منه ومن نظامه.

أطلق عقد الأسلحة التشيكية النقاش السياسي الداخلي في إسرائيل. تمثل رد فعل بن غوريون باقتراح هجوم فوري على مصر قبل أن تتدعم قوتها العسكرية بالفعل. اعترض شاريت على ذلك إذ كان قد رأى بحق، أن الولايات المتحدة ستكون معادية لذلك الحل وقد تمارس ضغوطاً كبيرة جداً على الدولة العبرية، لكنه لم يستطع منع بن غوريون ودايان من

تحضير خطة لغزو سيناء. وفي الأول والثاني من شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٥، هاجم الجيش الإسرائيلي المواقع المصرية بالقرب من قطاع العوجة وقتل ٥٠ جندياً مصرياً وطرد جميع مراقبي الأمم المتحدة. كانت تلك العملية ضرورية لغزو سيناء. شكّل بن غوريون، بنفس الوقت، حكومة جديدة لم يدخلها شاريت هذه المرّة لكن أخذ تحذيره بعين الاعتبار والذي كان مؤداه أنه ينبغي على إسرائيل، قبل التحرك، التأكد من دعم عدة قوىً غربية. كان يتم تحضير الجيش للهجوم بانتظار الفرصة المناسبة. تزايدت عمليات الرد والرد المقابل خلال تلك الفترة على الحدود وزاد الضغط على فرنسا من أجل زيادة تسليم الأسلحة لإسرائيل. نبع الخوف الإسرائيلي من تدعيم الطيران المصري الذي يجعل مدن الدولة العبرية عرضة للخطر. كما شرع، خاصة في فرنسا، بحملة من أجل دفع الناس للاعتقاد بأن بقاء إسرائيل نفسه هو أمرٌ مشكوك فيه بينما كان الرهان الحقيقي يقوم في النقب وفي إمكانيات حماية التراب المصري الذي حصل عليه عبدالناصر منذ فترة وجيزة. تلقّت الأطروحات الإسرائيلية الصدى الأكثر تأييداً في فرنسا.

كثّفت حكومة غي موليه من تسليم الأسلحة لإسرائيل، خاصة الطائرات، باسم النضال ضد الخصم المشترك المتمثل في النزعة القومية العربية. لكن غي موليه، وبالرغم من أحداث يوم ٦ فبراير ـ شباط ١٩٥٦ في الجزائر حيث أبدى تراجعه أمام مظاهرات السكان الفرنسيين، حاول أن يجري مفاوضات مع جبهة التحرير الجزائرية. وفي شهر مارس ـ آذار ذهب الوزير الاشتراكي كريستيان بينو إلى الباكستان وطلب في طريق العودة أن يعرّج على مصر للقاء عبدالناصر. دار النقاش حول السلام في الجزائر وحول إمكانيات المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية (مسألة النقب ضمناً). أعطى عبدالناصر تطميناته حول تقليص المساعدة المقدّمة للثورة الجزائرية، الأمر الذي أكّده بينو في البلاغ الذي ألقاه أمام الصحافة، إذ قال: «إن الحكومة الفرنسية الجديدة مصممة على أن تقوم باستفتاء نزيه للشعب الجزائري الذي سيقرر بكل حرية مستقبله. إننا مقتنعون أنه سوف يختار بملء إرادته شكل النظام الذي يراه مناسباً بحيث يبقي على اتحاده مع فرنسا. كل ما نطلبه، هو أن لا يحدث تدخل خارجي يسمم العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين.

«لقد أكّد لي الرئيس عبدالناصر بأنه ليس لديه أية نية للاعتراض على رغبات أغلبية الجزائريين وأنه يتمنّى باخلاص نهاية النزاع المسلّح. لقد صرّح لي بأنه ليس دقيقاً القول بأن مجموعات كوماندوس قد تدرّبت في الأراضي المصرية كي تذهب للقتال في الجزائر، كما قال بأنه لن يدعم استمرار النضال الجزائري المسلّح إذا قدّمت فرنسا حلاً سلمياً للنزاع وقبله غالبية الجزائريين»[٣].

جرت بعد ذلك، لقاءات سرية لم تثمر عن أية نتيجة بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية

وممثلين عن جبهة التحرير الجزائرية، حيث انقلب كل طرف على موقفه المعلن. فعبدالناصر زاد من مساعدته لجبهة التحرير الجزائرية كي يسمح لها بالتفاوض من موقع القوة. كان الرئيس المصري، ناهيك عن المكاسب الثورية في شمال أفريقيا، يطمح (منذ شهر يونيو-حزيران ١٩٥٦) بالحصول من فرنسا على تطمينات حول الحد من مبيعات الأسلحة لإسرائيل ومنع هجرة يهود شمال أفريقيا نحو تلك البلاد واستمرار معارضة فرنسا لحلف بغداد، والدعم الدبلوماسي الفرنسي في المسألة الفلسطينية ونهاية حملات الصحافة الفرنسية ضد مصر وتحسين العلاقات التجارية بين البلدين. تخلّى غي موليه، من جهته، عن سياسة الاعتدال في الجزائر وانطلق في تطبيق سياسة قوّة زاد بموجبها عدد الجنود الفرنسيين المرابطين في تلك البلاد من ٢٥٠٠٠٠ إلى ٤٠٠٠٠٠ جندي. اتهم المسؤولون الفرنسيون علانية عبدالناصر بأنه المسؤول الوحيد عن آلام فرنسا في شمال أفريقيا وبأنه هتلر جديد. كما تمّت اتصالات مع الحكومة الإنكليزية ومع الإسرائيليين لمعرفة أفضل السبل للخلاص من تلك الشخصية المثيرة للمشاكل.

هكذا وجدت فرنسا وبريطانيا وإسرائيل، في نهاية ربيع ١٩٥٦، في عبدالناصر رجلاً يجب الخلاص منه (بالمعنى الحرفي للكلمة إذ تمَّ التفكير بخطط لاغتياله). ضمن هذا السياق انفجرت أزمة السويس فجأة.

السويس:

من السد إلى القناة:

كان المحور الثاني في السياسة المصرية، أي البحث عن الاستقلال الاقتصادي، وراء نشوب الأزمة. شرعت مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر بمشروع هائل للسيطرة على النيل وتنظيم منسوب مياهه. وكان مجرّد الصعود من دلتا النيل نحو واديه يسمح بملاحظة الانتقال تدريجياً من الري بواسطة الطوفان (طوفان النيل) إلى الري المستمر. لم يكن اكتمال المشروع يحتاج سوى إلى بناء سد ضخم في أسوان، على الشلال الأول لمجرى النيل؛ مما يتيح تشكيل بحيرة شاسعة من المياه المحجوزة وتنظيم جريان النهر حسب احتياجات الزراعة وتأمين القوة الكهرمائية الضرورية لكهربة وادي النيل. حمل هذا المشروع بمجمله اسم السد العالي، بالإحالة إلى وجود سد أوّل في أسوان بني في مطلع القرن. كانت مصر بحاجة إلى مساعدة مالية وتقنية من أجل تحقيق ذلك الهدف. فتوجهت مرَّة جديدة نحو الغرب وبُدِيء بتصور عملية «مونتاج» مالية تشترك فيها الحكومة الأمريكية والحكومة الإنكليزية والبنك-الدولي.

كان الأمريكيون قلقين جداً من حصول مصر على الأسلحة السوفييتية. لقد أعلمهم

السوفييت بأن زمن الاحتكار الغربي للشرق الأوسط قد ولّى وأنه يجب انهاء العمل بالتصريح الثلاثي ليحل محلّه عملاً دولياً تقوده القوى الكبرى انطلاقاً من الأمم المتحدة. قرر عبدالناصر في شهر ابريل - نيسان ١٩٥٦ الاعتراف بالصين الشعبية التي لم تكن عضواً في الأمم المتحدة، وبالتالي لم تكن معنية بأية عملية حظر جديدة على الأسلحة. أثار هذا العمل غضب إدارة ايزنهاور التي اعتقدت أنه بإمكانها الحد من مشتريات السلاح المصرية وربما توقيفها نهائياً عبر طلب رقابة مالية على مصر طيلة مدة القرض الضروري لبناء السد. كان ذلك بمثابة خطأ بسيكولوجي كبير إذ أن القوى الكبرى سبق وفرضت نفسها على مصر بواسطة رقابة مالية بالتحديد أدّت بالنهاية إلى الاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢. لم يكن بإمكان مصر، المستقلة حديثاً والشديدة التعلق بالقومية في ظل عبدالناصر، إلا أن ترفض شروطاً كهذه؛ بالإضافة إلى أن عبدالناصر اقتنع سريعاً بأن الأنكلوسكسون سوف يسحبون، بكل الأحوال، عروضهم في اللحظة الأخيرة كي يبرهنوا على تبعية مصر للقوى الغربية وإذلال عبدالناصر أمام شعبه. كانت آلية اتخاذ القرار الأمريكي أكثر تعقيداً. لا شك بأن التقارب المصري - السوفييتي أقلق واشنطن وأن الحياد الإيجابي بدا بمثابة أوج الفجور. كما أن مشروع مساعدة مصر اصطدم بعداء «الكونغرس» الذي كانت موافقته ضرورية. ورأت وزارة الخارجية الأمريكية أن عبدالناصر لم يجعل من السد العالي عنصراً أساسياً في سياسته وأن رفض الطلب المصري لن يترتب عليه نتائج كبيرة. وقال خبراء الخارجية أنفسهم أنه من المحتمل أن لا يقوم السوفييت بتمويل السد العالي إذ انهم لا يمتلكون وسائل ذلك وأنهم إذا قبلوا، رغم كل شيء تنفيذ العمل، فإن عبئاً ثقيلاً سيترتب على كاهل الاقتصاد السوفييتي، الأمر الذي لم يكن ليكدر الأمريكيين.

بتاريخ ١٩ يوليو - تموز ١٩٥٦، أخبر دالاس السفير المصري في واشنطن برفض أمريكا تقديم القرض الضروري كما أبلغ الصحافة فوراً بالنبأ. لقد تمّ التركيز على هشاشة الاقتصاد المصري وعلى عدم دعم الكونغرس لمشروع مكلف وطويل إلى ذلك الحد. أعلنت بريطانيا والبنك الدولي في الغد انسحابهما من المشروع. وتحدثت الصحافة الأنكلوسكسونية بحماس عن الدرس الذي تمّ تلقينه للدكتاتور المصري الذي يؤمل أن يفهم ميزان القوى الحقيقي ويبدي مرونة أكبر حيال مصالح الغرب.

عاد عبدالناصر على عجالة إلى القاهرة من يوغسلافيا حيث كان موجوداً للقاء نهرو وتيتو، الرئيسيين الآخرين لخط الحياد. كان قراره المباشر هو تأميم شركة قناة السويس صاحبة الامتياز التي كانت تمثل الرمز المتميز للوجود الأجنبي في مصر، والتي كان تمويلها أحد الأسباب الرئيسية لتراكم الديون على البلاد في القرن التاسع عشر وفي احتلال مصر. إن بريطانيا بررت دائماً وجودها بضرورة الدفاع عن ذلك الممر المائي الدولي. كما أن الشركة

ذاتها شكّلت دولة داخل الدولة. وطالبت منذ تأسيسها من قبل فرناند دولسبس بوضع قانوني دولي (من هنا جاء تسميتها بالشركة العامة)، بعد عام ١٨٨٢، ومن أجل تجنب أن تأخذ انكلترا مركزاً احتكارياً في مصر، قامت القوى الأوروبية بالتحرك باتجاه اعطاء الصبغة الدولية لشركة القناة، الأمر الذي تكرّس في اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ حيث أصبحت القناة ممراً مائياً دولياً مفتوحاً لجميع الدول في زمن السلم والحرب، كما تمّت الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية ليست محدودة بالمدة الزمنية للامتياز الممنوح للشركة.

إن تلك الإرادة في تدويل مصر في القرن التاسع عشروجدت منظّرها بشكل خاص في رينان الذي أكّد بأنه ليس لمصر الحق في أن تكون أمة، لأنها ملك للعالم كله. ازدهرت الشركة عملياً في ظل الحماية البريطانية التي جعلت من منطقة القناة مستوطنتها العسكرية المتميزة في الشرق الأوسط؛ وذلك اعتباراً من الحرب العالمية الأولى. كما امتلكت الحكومة البريطانية قسماً هاماً من رأس مال الشركة بعد شراء أسهم الخديوي إسماعيل. وتوزع الباقي بشكل أساسي بين مساهمين فرنسيين. كان النظام الأساسي للشركة من اختصاص القانون المصري لكن إدارة المشروع كانت فرنسية ومركزها في باريس. لقد أكّدت الشركة أمام السلطات الفرنسية كما أمام السلطات المصرية وضعها القانوني الخاص للإفلات من الضغوطات. إن الشركة كانت في نزاعات قانونية مع الحكومة المصرية منذ إلغاء الامتيازات عام ١٩٣٧. إذ كان النقاش يدور حول قوانين جعل العاملين في الشركات التي تمارس نشاطها في مصر من المصريين. رفضت إدارة الشركة أن تطبق تلك القوانين، بحجة وضعها الدولي، لأن ذلك يعني الاعتراف بسلطة الحكومة المصرية على رأس مالها وعلى العاملين فيها. تمّ بشكل منتظم الوصول إلى تسويات تقوم على مبدأ قبول الاستثناءات، مما كان يحفظ ماء الوجه للجميع. بدأت الشركة تدريجياً بتمصير العاملين فيها حيث كان ينبغي أن تستمر العملية حتى نهاية امتيازها عام ١٩٦٨ وعلى أن تتم إعادة استثمار قسم من الأرباح في مصر. لم يكن دخل مصر من القناة، على الرغم من تزايده، يتناسب مع المشاركة في الأرباح التي تمنحها، منذ مطلع سني الخمسينات، الشركات النفطية المقيمة في العالم العربي. لذلك دعت إدارة القناة منذ مطلع سني الخمسينات إلى تدويل تلك المنطقة وإمكانية تسييرها بعد ذلك من قبل تجمع مستخدمي القناة. لقد جاءت تلك الدعوة نظراً لأنه لم يكن هناك سوى عدة سنوات لنهاية امتياز الشركة ولأن منطقة القناة شهدت أعمالاً حربية حقيقية عامي ١٩٥١ - ١٩٥٢. وكان ذلك يسمح بأن تبقى الشركة متواجدة بعد نهاية الامتياز لتقدم خدماتها ضمن إطار شركة مختلطة مصرية ودولية. لم توافق القوى الغربية على مطالب الشركة بسبب الوجود الحتمي للاتحاد السوفييتي في تجمع مستخدمي القنال.

رأت مصر أن تدويل منطقة القناة يشكل، إلى جانب مقولة الدفاع عن الشرق

الأوسط، حجة لبقاء الوجود الأجنبي على أراضيها. وكان لا بد من التحرر الكامل كي تصبح أمة بحق. ويبدا قيامها بمسؤولية التسيير التقني والتجاري للقناة بمثابة برهان حقيقي على استقلالها، الذي لن يكون استقلالاً سياسياً فحسب، وإنما بشرياً وتكنولوجياً.

كان تأميم القناة فرصة للإجابة على التحدي الغربي، إذ أن مصر ستستطيع، بفضل عائدات القناة، تمويل بناء السد العالي. خشي عبدالناصر من تدخل عسكري بريطاني فوري. وكان بحاجة لمعرفة وضع القوات الإنكليزية في المنطقة. كانت تلك القوات ترابط في قبرص منذ الجلاء عن قاعدة السويس في الشهر الماضي. تم الحصول على تلك المعلومات الثمينة من القبارصة اليونانيين الذين يناضلون ضد الوجود الإنكليزي في جزيرتهم، والذين يدعمهم العرب سراً. وحالما عرف عبدالناصر أن البريطانيين لا يمتلكون وسائل التدخل في الأيام اللاحقة، استطاع تثبيت قراره. لم يكن الوقت يسمح بإعلانه في ٢٣ يوليو - تموز، يوم الاحتفال بميلاد الثورة، لذلك اختير يوم ٢٦ يوليو - تموز لإعلانه، اثناء الخطاب المرتقب في الاسكندرية للاحتفال بذكرى رحيل الملك فاروق إلى المنفى.

رأى عبدالناصر أنه بمقدار ما يكسب من وقت بواسطة المناورات الدبلوماسية، سيكون من الصعب على الفرنسيين والإنكليز استخدام القوة بسبب الضغط الدبلوماسي الدولي. إذ أن لجوءهم إلى التدخل العسكري سيوجه ضربة قاسية لمصالحهم في العالم العربي وفي العالم الثالث. حكم عبدالناصر بأن الحكومتين الفرنسية والإنكليزية ستكونان متنبهتين إلى درجة كافية للتخلي عن مثل ذلك المشروع. لقد اخطأ في اعتماده على ذكاء خصومه.

كان الجميع يعرفون بأن عبدالناصر سوف يعلن في مساء ٢٦ يوليو - تموز في الاسكندرية قرارات هامة. وبدلاً من أن يتحدث باللغة العربية الفصحى، كما هي العادة، عبّر ذلك اليوم باللهجة العامية المصرية الشائعة وبنبرة مألوفة تماماً. روى عبدالناصر بدعابة شجاراته مع المسؤولين الأمريكيين حول مسألة التسليح المصري ثم حول تمويل السد العالي. كان الجمهور مأخوذاً تماماً. لقد نجح هذا الرجل المتحفظ والخجول في أن يملك مشاعر شعبه. ارتفعت النبرة فجأة عندما ذكر ثلاث مرات اسم فرناند دولسبس، باني قناة السويس، وتاريخ الهيمنة الأجنبية على القناة. كانت كلمة «لسبس» هي كلمة السر التي تنتظر مجموعات الكوماندوس المصرية سماعها من الإذاعة كي تحتل منشآت الشركة العامة. ثم لفظ عبدالناصر الجمل الأساسية في خطابه؛ إذ قال:

«شركة القناة شركة مغتصبة.. اغتصبت امتيازاتنا... إنها لم تخضع لقوانين البلاد وعرفها، بل تعتبر نفسها دولة داخل الدولة.. إننا سنحصل على حقوقنا المغتصبة».

كانت الجماهير في حالة من الذهول عندما أضاف:

«اليوم أممت قناة السويس ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية فعلاً. . وأصبح هذا القرار أمراً واقعاً. . ».

قهقه عبدالناصر عندئذ من التوتر والفرح وقال:

«اليوم ونحن نستقبل العام الخامس للثورة، وكما خرج فاروق في ٢٦ يوليو ـ تموز سنة ١٩٥٢، اليوم تخرج شركة السويس، وبنفس اليوم. . . لن تكون سيادة في مصر إلا لأبناء مصر»[4].

كانت الجماهير في حالة من النشوة الغامرة، وخرج المواطنون في جميع انحاء مصر يصفقون لعبدالناصر الذي حقق وحدة الشعب المصري كله وكان في طريقه إلى أن ينهي قرناً من الإذلال.

كان خطاب ٢٦ يوليو ـ تموز بمثابة تأسيس حقيقي للسلطة الناصرية، عبر ذلك التوحيد الفريد بين شعب وقائد في إرادة مشتركة ترمي إلى إعادة الكرامة الاجتماعية والوطنية اللتين طالما جرى انتهاكهما. وكان عبدالناصر بعد ذلك على موعد مع شعبه في لقائين أساسيين؛ مرّة أثناء خطاب الاستقالة بتاريخ ٩ يونيو ـ حزيران ١٩٦٧؛ ومرّة أخرى أثناء جنازته في ١ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٠.

استثير سخط الحكومة الفرنسية برئاسة الاشتراكي غي موليه، والحكومة البريطانية برئاسة المحافظ أنطوني ايدن وهاجمتا «الدكتاتور» المصري ووصفتاه بـ «اللص» وبـ «هتلر الجديد».

الدبلوماسية والتحضيرات العسكرية:

كان نوري السعيد في لندن لحظة إعلان التأميم ويُعتقد أنه قال لايدن: «اضربه، اضربه بقوة واضربه الآن»؛ لكن الإنكليز لاحظوا أنهم لا يملكون وسائل التدخل العسكري مباشرة. ولا بد إذن من تحضير عملية إنزال معقدة مع الفرنسيين. ماثل ايدن بين أزمة السويس وأزمة ميونيخ؛ وجعل منها قضية شخصية لا تنازل فيها. رأى الفرنسيون في تلك الأزمة وسيلة للتخلص من عبدالناصر والانتهاء بذلك من حرب الجزائر. كان مصير شركة القناة ثانوياً بالنسبة للطرفين، فالأمر الأساسي هو المحافظة على الوجود الأوربي في الشرق الأوسط بواسطة التدويل. بدا الدخول في امتحان اللجوء إلى القوة بمثابة الوسيلة الوحيدة بالنسبة لهم لترميم مكانتهم في تلك المنطقة التي غدت حيوية بسبب التبعية الأوربية لنفط الخليج في ميدان الطاقة.

حاولت واشنطن أن تردع الفرنسيين والإنكليز عن التدخل المسلّح. فسّرت القوتان

الأوربيتان الطريق الدبلوماسي الذي طلب دالاس منهما اتباعه بمثابة إرادة واعية لتجنب مواجهة سياسية وعسكرية حقيقية مع مصر وحيث أن النهاية المؤكدة لذلك ستكون استبدال النفوذ الفرنسي ـ الإنكليزي في الشرق الأوسط بنفوذ الولايات المتحدة. مع ذلك قام الأمريكيون بتجميد الموجودات المالية المصرية وأوقفوا مساعدتهم الغذائية من فوائضهم الزراعية في لحظة كانت مصر بأمس الحاجة لها؛ كل ذلك من أجل تهدئة خواطر حلفائهم. لكن في الوقت الذي كان فيه العسكريون الفرنسيون والإنكليز يحصون إمكانياتهم المتوفرة ويضعون خطط العمليات، كانت حكومتهما تستعدان لمفاوضات دولية بإشراف الولايات المتحدة.

عُقد في لندن اعتباراً من ١٦ أغسطس ـ آب ١٩٥٦ مؤتمر لمستخدمي القنال. لم تدع بريطانيا إسرائيل. أخذ الاتحاد السوفييتي والهند دور المدافعين عن مصر التي رفضت حضور ذلك المؤتمر. وبعد أسبوع من المناقشات الصعبة تمّ تبني مشروع للتدويل بأغلبية ١٨ صوت من أصل ٢٢ صوت. إذ لم تكن هناك أية إمكانية لإعادة امتياز الشركة العامة التي تقرر تقديم تعويضات عادلة لها؛ كما تقرر أنه يتوجب إقصاء القناة عن أي نفوذ سياسي لأية قوة كانت على أن يتم تسييرها من قبل مجلس تابع للأمم المتحدة تتمثل فيه مصر والمستخدمون الرئيسيون للقناة؛ كما ستتلقى مصر عوائد عادلة تتناسب مع إمكانية القناة ومدى استخدامها. استقبل عبدالناصر بتاريخ ٢٨ أغسطس ـ آب وفداً باسم المؤتمر وبرئاسة الوزير الاسترالي مينزيس. رفض عبدالناصر مبدأ التدويل ذاته. ورأى به «نزعة استعمارية جماعية». قام دالاس بمناورة تسويفية جديدة باقتراح ايجاد تجمع مشترك لمستخدمي القناة وتنظيم مؤتمر جديد في لندن تحضره البلدان الثمانية عشر التي صوتت على المشروع الأول. ظهر بسرعة أن الولايات المتحدة ترفض أي استخدام للقوة من أجل فرض ذلك التجمع.

طلب الفرنسيون والإنكليز من الشركة سحب جميع موظفيها التقنيين من الأوربيين وخاصة الطيارين، كي يبرهنوا على عجز المصريين عن إدارة القناة وإيجاد حجة للتدخل. انقلب هذا المشروع، القائم على أساس التفوق الأوربي، إلى عنصر تشويش على فاعليه إذ نجح المصريون في تشغيل القناة بمساعدة السوفييت. وبالاعتماد خاصة على المؤهلات المحلية. وكان ذلك مدعاة لاعتزازهم المشروع وبرهاناً على تحررهم التقني.

تمَّ عرض القضية على مجلس الأمن في نهاية شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٥٦. وبعد خمسة عشر يوماً من المفاوضات العسيرة تمَّ التصويت على قرار من ست نقاط اعتمد على نصوص اتفاقية القسطنطينية؛ وكان ذلك بتاريخ ١٣ اكتوبر ـ تشرين أول. استخدم الاتحاد السوفييتي حق النقض (الفيتو) فيما يخص تجمع مستخدمي القناة، لكن مصر التزمت بقبول هيئة تشاورية دائمة من مستخدمي القناة والسلطة المسيّرة للقناة وقبول إجراءات للمصالحة

واللجوء إلى التحكيم في حالة التنازع؛ وبدلاً من تعويض مساهمي الشركة على أساس قيمة الأسهم عشية التأميم تبقى الشركة العامة قائمة وتحدد إجراءات تحكيمية التعويض الذي ينبغي أن تتلقاه. واتفق على أن يعقد مؤتمر في جنيف لتحديد التزامات جميع الأطراف المعنية.

وجدت مصر، في نهاية شوط دبلوماسي طويل، أنه قد تمّ قبول جميع مطالبها. ولو أن المسألة كانت تتعلق حقيقة بتأميم الشركة وحده ـ الذي كان قادماً بشكل حتمي إذ لم يكن الامتياز ساري المفعول إلا لإثني عشر عاماً أخرى ـ فلربما أن الأزمة كانت انتهت عند ذلك الحد.

لكن الهدف السياسي الفرنسي ـ الإنكليزي كان يقوم على إرادة التخلص من النظام الناصري. لم يكن باستطاعة الحليفين اللجوء إلى حجة التأميم بعد ذلك للتدخل العسكري، إذ كانا قد صوّتا على قرار مجلس الأمن. وكان الفرنسيون والإنكليز قد قرروا منذ غداة التأميم تحضير الخيار العسكري الذي قد يؤدي إلى إعادة صياغة البناء السياسي للشرق العربي حيث يقوم نظام «مسالم وديمقراطي» في مصر؛ ويحتفظ لبنان بتوجهه المؤيِّد للغرب؛ وتسود في سوريا حكومة صديقة للغرب وللعراق. كانت فرنسا معادية لتحقيق الهلال الخصيب ولتوسيع حلف بغداد؛ إذ لم تكن ترغب أن يصبح نوري السعيد «خليفة» على العرب في مكان عبدالناصر. وطلبت تقديم كل المساعي الممكنة كي تتخلّى دول المنطقة عن كل «دعوة عربية شاملة» وتطوير «نزعة قومية حقّة» على الأساس الإقليمي بحيث لا يصاب المغرب بعدواها. التزم الإنكليز بمصالحة الفرنسيين مع العراق وأوحوا بفكرة البحث عن حل «ليبرالي» في الجزائر قد يؤدي إلى زوال دواعي التوتر بين العرب والأوربيين. وقالوا في نفس السياق من الأفكار باستئناف البحث في تطبيق خطة «الفا» التي تؤدي إلى سلام إسرائيلي ـ عربي. كان الفرنسيون معادين لأية تنازلات إقليمية إسرائيلية ولو كانت رمزية ولم يقبلوا إلا بمبادلة الأراضي على أساس المقايضة البحتة.

وفي الوقت الذي كان فيه السياسيون يعدّلون خارطة الشرق، كان العسكريون يقومون بتصميم حملة جديدة على مصر. تولّى الإنكليز القيادة يساعدهم الفرنسيون إذ أن العملية تستدعي استخدام القواعد البريطانية في قبرص ومالطة كما أن انكلترا ستقدّم ثلثي الإمكانيات المطلوبة. تضمّنت خطة «هاميلكار»، التي تم تعميدها فيما بعد باسم «الفارس الملكي» عملية إنزال بالقرب من الاسكندرية ثم متابعة الزحف نحو القاهرة مع الدخول في معركة أهرامات جديدة تؤدي إلى انهيار النظام الناصري واحتلال القناة في نهاية المطاف. تحدد يوم الهجوم بتاريخ ١٧ سبتمبر ـ أيلول ثم تمّ تأجيله تبعاً لتطور الوضع الدبلوماسي. وسرعان ما تعارضت آراء العسكريين الفرنسيين والبريطانيين حول مفهوم العملية العام.

فالجيش البريطاني لم يدخل أية معركة منذ عام ١٩٤٥؛ كما كان مأخوذاً بعقدة حقيقية هي عقدة «الإنزال في منطقة النورماندي»، أي «أوفرلورد»، مما دعاه إلى أن يعد بدقة متناهية كل المراحل التقنية ومراحل الاحتلال (لقد ارتقب مثلاً إصدار عملة احتلال حسب الاحتياجات الضرورية لتأمين الحد الأدنى من التزود بالسلع المخصصة للسكان المدنيين الذين سيقعون تحت الاحتلال). أمّا موطن الضعف الأساسي في ذلك المشروع المعدّ فقد جاء من واقع أن قبرص لا تمتلك المرافىء الضرورية لإنجاز مثل ذلك العمل، وبذلك ستكون نقطة الانطلاق الرئيسية هي بالضرورة مالطة الواقعة على مسافة عدة أيام من الاسكندرية. أمّا الفرنسيون الذين كانوا قد خرجوا للتو من حرب الهند الصينية فقد طالبوا بعمل سريع مرتجل جزئياً ويعتمد على القدرة الحركية يكون المظليون في طليعته. وبما أن القيادة كانت تعود للإنكليز فقد تمّ تبنّي مذهبهم القتالي؛ حيث ان جدولاً زمنياً كان قد تم إعداده بدقة متناهية ولا مجال للإخلال به.

بدأ تمركز القوى في البحر الأبيض المتوسط اعتباراً من مطلع شهر سبتمبر ـ أيلول. لكن في السابع من ذلك الشهر تعدّل المشروع بطلب من ايدن إذ ان الهجوم على الاسكندرية سيبدو مفرطاً في امبرياليته والمصريون قد جمّعوا قوات كبيرة في هذه المنطقة. نصّت خطة «الفارس الملكي المعدَّلة» على عملية إنزال في بورسعيد يليها احتلال منطقة القناة. أما انهيار النظام الناصري فسيتم تحقيقه بواسطة حملة «جوية ـ نفسية» (تدمير الطيران المصري؛ شل الجيش المصري وتوجيه ضربات للاقتصاد مع المحافظة على حياة السكان المدنيين) تسبق الإنزال بعدة أيام. تحدد موعد الهجوم الجديد في الأسبوع الأول من شهر اكتوبر ـ تشرين أول. وعندما عُرضت قضية السويس على مجلس الأمن تمّ تعليق خطة العملية مرّة جديدة بالرغم من حنق العسكريين والفقدان المتعاظم لصبر الفرنسيين.

أخبر الفرنسيون الإسرائيليين بمشاريعهم العسكرية منذ نهاية شهر يوليو ـ تموز ١٩٥٦ وقرروا تزويدهم بجميع الأسلحة التي طلبوها. وتلقّى الإسرائيليون اعتباراً من شهر أغسطس ـ آب كميات كبيرة من الأعتدة دون إخطار الانكلوسكسونيين. لكن الإنكليز رفضوا بعناد أي تعاون مع الدولة العبرية؛ إذ لم يرغبوا في أن يظهروا بمظهر المتواطئين مع ألد أعداء العرب. إن المماطلات البريطانية أدّت بالمسؤولين الفرنسيين إلى التفكير بإنجاز عملية فرنسية ـ إسرائيلية دون مشاركة قوات لندن. واستأنفوا الاتصالات وبدأوا بالنقاش مع الإسرائيليين في نهاية شهر سبتمبر ـ أيلول. كان بن غوريون مستعداً منذ وقت طويل لشن حرب وقائية ضد مصر، لكنه كان يخشى القوة الضاربة للطيران المصري الجديد. ومن مضاعفات ذلك على الجانب الأردني. أبدى الفرنسيون استعدادهم لتأمين غطاء جوي وبحري للتراب وللجيش الإسرائيلي المتحرك؛ وذلك انطلاقاً من قبرص ومن القواعد

الإسرائيلية. كان الوضع شديد التوتر على الحدود الأردنية إذ بالإضافة إلى لعبة التسللات المعتادة والرد عليها، قبلت الحكومة الأردنية الجديدة إجراء انتخابات حرّة في أواخر شهر اكتوبر - تشرين أول. اقترح العراق الهاشمي إرسال جيشه لحماية الأردن من هجوم إسرائيلي وللتأثير على سياسة المملكة الأردنية. أشارت إسرائيل إلى أن ذلك سيعتبر بمثابة عمل حربي. وذكّرت إنكلترا أنها قد التزمت، بموجب المعاهدة مع الأردن، بحماية المملكة ضد أي غزو وأنها مستعدة لاحترام كلامها. كان الشرطان الإسرائيليان يستدعيان على الأقل تأييداً ملموساً من الإنكليز للقيام بحرب وقائية. تردد ايدن طويلاً أمام المقترحات الإسرائيلية قبل قرار القبول بمبدأ القيام بعملية ثلاثية. كان تحفظه الأساسي يكمن في ضرورة أن لا يكون هناك أية علامة على التواطؤ مع الإسرائيليين.

بعد شهر من المفاوضات السرية، قدم بن غوريون إلى سيفر في ضواحي باريس بتاريخ ٢٢ اكتوبر - تشرين أول ١٩٥٦ لإبرام الاتفاق النهائي مع الفرنسيين والإنكليز. وشرح بدوره مشروع إعادة بناء الشرق العربي حيث قدّم صورة عمّا ستكون عليه السياسة الإسرائيلية في غضون العقود التالية من الزمن. وقد كتب موشي دايان عن ذلك يقول:

«أخطر بن غوريون الفرنسيين حالاً بأنه سوف يطلعهم على اقتراح يمكن أن يبدو خيالياً أو على الأقل ساذجاً للوهلة الأولى. كان المقصود بذلك تسوية شاملة لمشاكل الشرق الأوسط، كما اعتبر بن غوريون أن الأردن غير قابل للحياة كدولة مستقلة ولذلك ينبغي تقسيمه لتمتد المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن حتى العراق مقابل الالتزام بإعادة توطين اللاجئين العرب فيها؛ أمّا المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن فتصبح جزءاً من إسرائيل مستقلة ذاتياً. كما ينبغي تخلّي لبنان عن بعض قطاعاته الإسلامية لضمان استقراره حيث تقوم أركانه فيما بعد على المناطق المسيحية للبلاد. وتمارس بريطانيا، في الشرق الأوسط المصاغ بهذه الطريقة، نفوذها على العراق المتضمِّن لمنطقة شرق نهر الأردن وعلى جنوب شبه الجزيرة العربية؛ وتشمل منطقة النفوذ الفرنسية، بالتعاون الوثيق مع إسرائيل، لبنان وربما سوريا. ويصبح لقناة السويس وضعاً قانونياً دولياً مضموناً بينما توضع مضائق تيران تحت السيطرة الإسرائيلية»[5].

أجّل الفرنسيون والإنكليز البحث في تلك الاعتبارات الجيوسياسية إلى وقت لاحق ووضعوا خطة جديدة للمعركة وجدت تجسيدها في وثائق لقاء «سيفر»، إذ نقرأ:

«تقوم القوات الإسرائيلية بعد ظهر ٢٩ اكتوبر - تشرين أول بهجوم واسع ضد القوات المصرية بغية الوصول إلى منطقة القناة في اليوم الثاني.

«عندما تعلم حكومتا بريطانيا وفرنسا بالأحداث الجارية توجّهان بتاريخ ٣٠ اكتوبر -

تشرين أول ١٩٥٦، كـل منهما عـلى حدة وبنفس الـوقت، نداءات للطرفـين مصاغـة ضمن نطاق الخطوط الأساسية التالية:

«تقول النداءات الموجهة للحكومة المصرية بـ:

ـ وقف إطلاق النار تماماً؛

ـ سحب جميع القوات إلى مسافة ١٥ كيلومتر عن القناة؛

ـ قبول أن تحتل القوات الفرنسية والإنكليزية المواقع الأساسية على القنـاة بشكل يضمن حرية مرور سفن جميع الأمم في القناة حتى إبرام اتفاق نهائي حول ذلك.

«تقول النداءات الموجهة للحكومة الإسرائيلية بـ:

ـ وقف إطلاق النار تماماً.

ـ سحب جميع القوات إلى مسافة ١٥ كيلومتر عن القناة.

ـ سيتم إخبار الحكومة الإسرائيلية بأن الحكومتين الفرنسية والإنكليزيـة طالبتـا الحكومـة المصريـة بقبول الاحتـلال المؤقت للمواقـع الأساسيـة على القنـاة من قبل القـوات الفـرنسيـة والإنكليزية.

«إذا رفضت إحـدى الحكومتـين النداء، ولم تعطِ مـوافقتهـا خـلال الاثنتي عشر سـاعـة التالية، فإن القوات الإنكليزية والفرنسية ستكون مؤهلة لإتخاذ الاجراءات الضرورية الكفيلة بتلبية المطالب المطروحة.

«لن يتم الطلب من الحكومة الإسرائيلية لتلبية شروط النداء في حالة عدم قبول الحكومة المصرية لشروط النداء الموجّه لها.

«إذا لم تقبـل الحكومـة المصرية الشروط المقدّمة لهـا خلال المهلة الممنـوحة فـإن القوات الإنكليزية والفرنسية ستشن هجوماً ضد القوات المصرية في الساعات الأولى من ٣١ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥٦.

«تقوم الحكومة الإسرائيلية عندها بـإرسال قـواتها لاحتـلال الشاطىء الغـربي من خليج العقبة كما تحتل جزر تيران وسنفران لتأمين حرية الملاحة في الخليج.

«لن تهـاجم إسرائيل الأردن أثنـاء العملية ضـد مصر. لكن إذا قام الأردن خـلال تلك الفترة بالهجوم على إسرائيل فإن الحكومة البريطانية لن تقدم المساعدة للأردن»[1].

هكذا وجد الإنكليز والفرنسيون تبريراً مرائياً لتدخلهم يتمثل في الفصل بـين المتحاربـين وإحلال النظام في مصر.

العملية الثلاثية:

حافظ المشاركون في اتخاذ القرار في فرنسا وانكلترا على السرية المطلقة لقرارهم. إذ لم يجر إعلام الكثير من الوزراء وكبار الموظفين والسفراء عمّا يتم تخطيطه. كانت تلك السرية المطلقة الضرورية دون شك لمقتضيات عسكرية أحد أسباب الفشل. كان التواصل متواضعاً جداً بين العسكريين ورجال السياسة. ولم يتم إطلاع الولايات المتحدة على القرار، كإجراء احتياطي إضافي. بل تزامن التاريخ المختار، كما كان الأمر أثناء الغزو الأول لسيناء عام ١٩٤٨، مع الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي ساد الأمل بأنها ستشل إدارة ايزنهاور. كما ان تداول المعلومات توقف داخل الحلف الأطلسي بين الإنكليز والفرنسيين وبين الأمريكيين. مع ذلك، اعتقد الأوربيون، نظراً لتواجد قواتهم المرئي في شرق المتوسط، بأن الامريكيين على علم بقرب وقوع العملية وبأن صمتهم دليل على موافقتهم. بنفس الوقت، استجد عاملٌ مشجع إضافي خلال الأسبوع الأخير من شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥٦، تمثل بانطلاق الانتفاضة الهنغارية التي كان لها فضل تحييد الاتحاد السوفييتي.

إن ايدن المأخوذ بإرادة المحافظة على وهم التدخل لتثبيت الأمن في مصر لم يستطع إعطاء إشارة تحرك الأسطول قبل بداية الهجوم الإسرائيلي. إنه لم يأخذ باعتباره إطلاقاً الزمن المطلوب لوصول السفن القادمة من مالطة من جهة والفترة المرتقبة للقيام بالهجوم «الجوي ـ البسيكولوجي» من جهة أخرى. جعل تعقيد آلة الحرب وبطؤها من المستحيل التعجيل في سرعة العملية الجارية بالرغم من توسلات الفرنسيين. بدأت إسرائيل بالتعبئة منذ ٢٥ اكتوبر ـ تشرين أول كي تؤمن حمايتها، رسمياً، ضد دخول قوات عراقية كبيرة للأردن. كان ايزنهاور، الذي لم يتم اطلاعه بعد على الخطة الموضوعة، منزعجاً جداً من عملية التلاعب المنظّمة في سيفر فأكثر من التحذيرات لإسرائيل، مدفوعاً بإخلاصة لروحية التصريح الثلاثي، وذكّرها بأنه عليها أن لا تنسى بأن الولايات المتحدة ضمنت المحافظة على الوضع القائم. وكانت رسالته الموجّهة لإسرائيل بتاريخ ٢٧ اكتوبر ـ تشرين أول لها دلالتها، إذ قال:

«لا أعتقد أنني اتفق مع موقفكم الحالي، إذ على حد علمي لن تدخل قوات عراقية إلى الأردن. وأتأمل أن تعتبروا وقف العملية الجارية بمثابة مساهمة في الوصول إلى السلام في المنطقة. إن من واجبي أن أعبّر لكم صراحة عن القلق الذي أحسه عندما علمت بالتعبئة الكبيرة التي تقومون بها من جهتكم؛ وهذه حركة لا بد وأن تزيد، كما أخشى، من التوتر الذي تريدون التقليل من حدته كما ذكرتم.

«إن التوتر كبير هذه الأيام [...]. ولا زلت أثق كل الثقة بأن موقفاً سلمياً ومعتدلاً

يستطيع وحده تحسين الوضع حقاً وإنني أجدد ندائي، الذي تمَّ اطلاعكم عليه بواسطة وزير الخارجية دالاس، بأن لا تتخذ حكومتكم أية مبادرة لاستخدام القوة مما سيهدد السلام والصداقة المتعاظمة القائمة بين بلدينا»[٨].

بدأ الهجوم الإسرائيلي بتاريخ ٢٩ اكتوبر - تشرين أول في اللحظة التي كان ايزنهاور يوجّه فيها نداءاً جديداً لبن غوريون جاء فيه:

«نظراً للانعكاسات الكبيرة التي يمكن أن تترتب على حالة التوتر القائمة الآن في الشرق الأوسط، ونظراً للنوايا التي عبّرت عنها الولايات المتحدة في التصريح الثلاثي الصادر بتاريخ ٢٥ مايو - أيار ١٩٥٠، قمت باصدار التعليمات لنقاش الوضع مع المملكة المتحدة وفرنسا الموقعتين على ذلك التصريح، ولبذل جميع الجهود الممكنة من أجل تحسين ذلك الوضع. كما أعطيت الأوامر بإبلاغ قلقي لدول أخرى في الشرق الأوسط وتم الطلب إليها بإلحاح عدم اللجوء إلى أي عمل قد يؤدي إلى بداية الاعتداءات»[٨].

وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس الأمريكي يتشاور مع حلفائه لوقف الغزو الإسرائيلي، أعطى هؤلاء الحلفاء الأوامر لأسطولهم الكبير بالتوجه إلى مصر. كان الفرنسيون قد بدأوا المشاركة في المعارك. إذ قامت بحريتهم بتغطية ساحل إسرائيل وحمت طائراتهم مدنها وألقت المؤن للجيش الزاحف. كان موشى دايان يقود العمليات التي تتقدم سريعاً بالرغم من المعارك العنيفة في بعض القطاعات. أرسل الإنكليز والفرنسيون إنذارهم الأخير للمتحاربين بتاريخ ٣٠ اكتوبر-تشرين أول. وبدأت في اليوم التالي الحملة «الجوية-البسيكولوجية» التي تمثل أحد أهدافها الرئيسية في تحييد الطيران المصري. أدرك عبدالناصر بأنه ينبغي عليه مواجهة ثلاث قوى بنفس الوقت. فأعطى بعد فترة من التشوش أوامره بانسحاب جيشه من سيناء ووضع ما تبقى من طيرانه بعيداً عن متناول الغزاة وأغرق السفن في القناة مما جعل المرور مستحيلاً فيها لعدة أسابيع. كانت النتيجة غير المتوقعة لمناورته هي أنه ترك المجال حراً تماماً أمام الإسرائيليين الذين بلغوا أهدافهم المحددة بسرعة أكبر مما كان مرتقباً. وأصبح الفصل بين المتحاربين قائماً بالفعل، مما جعل الحجج التي ذكرها الإنكليز والفرنسيون فارغة المضمون أكثر.

وافقت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٢ نوفمبر - تشرين الثاني على قرار أمريكي يدعو إلى وقف الاعتداءات وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء. كانت انكلترا وفرنسا معزولتين في الأمم المتحدة. وكان الأمريكيون من أكثر المتحمسين لإدانتهما. وافق الإسرائيليون الذين بلغوا جميع أهدافهم على وقف إطلاق النار بتاريخ ٣ نوفمبر - تشرين الثاني وتمركزوا على بعد ١٥ كيلومتر عن القناة. صرّح بن غوريون أن سيناء ليست مصرية حقاً وأنه يمكن لإسرائيل البقاء فيها، وأنه قد قام بتأسيس «امبراطورية إسرائيل الثالثة»؛

وأن قطاع غزة شكل جزءاً من فلسطين الواقعة تحت الانتداب وليس لمصر أي حق فيها كما أن إسرائيل تستطيع البقاء فيها بصورة شرعية. كانت الحامية المصرية ـ الفلسطينية في هذا القطاع قد استسلمت عندما أدركت أنها معزولة تماماً. بدأت حينئذ عملية «تنظيف» للمخيمات الفلسطينية ذهب ضحيتها عدة مئات من الضحايا العرب دون أية ضحية، كما يبدو، على الجانب الإسرائيلي (٢٧٥ قتيلاً في خان يونس بتاريخ ٣ نوفمبر ـ تشرين الثاني و١١١ في رفح بتاريخ ١٢ من نفس الشهر كما دلّ تحقيق لاحق للأمم المتحدة).

كانت الإدانة الدولية كاملة في الوقت الذي لم يكن فيه الفرنسيون والإنكليز قد وصلوا، لأسباب تتعلق بالمنطق الذي حكم قواعد تحركهم تقنياً، إلى ميناء بور سعيد. اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ٤ نوفمبر ـ تشرين الثاني وقررت تشكيل قوة دولية للفصل بين المتحاربين هي الأولى من نوعها في التاريخ (إذ كانت الأمم المتحدة تكتفي حتى ذلك الوقت بإرسال مراقبين). لم يبق لدى الفرنسيين والإنكليز أية حجة للتدخل. وتوجّب عليهم، كي يسرّعوا إيقاع الحركة، ارتجال عملية انزال للقوات بتاريخ ٥ نوفمبر ـ تشرين الثاني (خطة «الراصد») قبل الانزال النهائي في السادس من نفس الشهر. لكن اذا كانت عملية الانزال قد تمّت في شروط حسنة وإذا كان احتلال بورسعيد وبور فؤاد قد جرى دون صعوبات كبيرة، فإن الظرف الدبلوماسي تدهور سريعاً. لم يغفر ايزنهاور ودالاس للحلفاء خداعهم واختيارهم أسبوع الانتخابات الأمريكية للقيام بعمليتهم. وقام الرئيس الأمريكي، الذي محور حملته الانتخابية على فكرة أنه «رجل السلام»، بلعب ورقة الأمم المتحدة وفك تضامنه مع الأوربين والإسرائيليين. أعلنت الأمم المتحدة بأن الفرنسيين والإنكليز فقدوا أهليتهم في أن يشكلوا جزءاً من قوة السلام. فجّر الضباط القوميون العرب خط أنابيب النفط في سوريا التابع لشركة نفط العراق وتدخل عبدالناصر كي لا يعرف خط «التابلاين» نفس المصير. توقف إلى حد كبير تزويد أوربا بالنفط بعد إغلاق القناة وتفجير أنابيبه في سوريا. وأصبحت أوربا تابعة تماماً لما يصلها من النفط الأمريكي بينما انطلقت المضاربات ضد الليرة الاسترلينية على غاربها دون أن تتحرك الولايات المتحدة لدعم العملة البريطانية. وجه الاتحاد السوفييتي، بعد سحقه للتمرد الهنغاري، سلسلة من الإنذارات لفرنسا وإنكلترا وإسرائيل في مساء ٥ نوفمبر ـ تشرين الثاني؛ أشار فيها لإمكانية استخدام السلاح النووي. وأعلن في الساعات اللاحقة إرسال متطوعين سوفييت للشرق الأوسط. فقدت أجهزة الاستخبارات الغربية صوابها وشاهدت سفناً وطائرات سوفييتية في كل مكان. كان الأمر يتعلق في الواقع بعملية خادعة إذ أن السوفييت لم يكونوا يمتلكون إمكانيات التدخل العسكري في الشرق الأوسط وقد أخبروا عبدالناصر بذلك. هاجمت المعارضة البريطانية الحكومة بعنف مما جعل من المستحيل الوصول إلى إجماع

داخلي؛ وفكّت الدول المرتبطة بالتاج البريطاني (الدومينيون) تضامنها مع بريطانيا؛ وتهدد الكومنولث بعدم التمكن من تجاوز الأزمة. لم يستطع ايدن العليل مقاومة كل تلك الضغوط. فتنازل في السادس من شهر نوفمبر - تشرين الثاني وأمر بوقف إطلاق النار موجهاً ضربة لمشاريع الفرنسيين الذين كانوا يريدون مد احتلالهم حتى قناة السويس. خضع الفرنسيون بدورهم، بعد أن فكروا للحظة بعدم احترام وقف إطلاق النار (أو تأخيره على أقل تقدير).

إذا كان عبدالناصر قد خسر على الصعيد العسكري، فقد ربح كثيراً على الصعيد السياسي. بقيت القوات الفرنسية والإنكليزية على القناة حتى تاريخ ٢٢ ديسمبر - كانون أول ١٩٥٦. ونقضت مصر معاهدة التحالف مع بريطانيا بتاريخ ١ يناير - كانون الثاني ١٩٥٧ حيث أصبحت مستقلة تماماً للمرّة الأولى في تاريخها المعاصر. لقد أضاع الغربيون نهائياً قاعدة السويس العسكرية. لم يظهر التضامن العربي على الصعيد العسكري كما ان عبدالناصر لم يطلب ذلك. قطعت بعض البلدان العربية علاقاتها الدبلوماسية مع إنكلترا وفرنسا (سوريا والسعودية) ومع انكلترا فقط (لبنان) أو مع فرنسا وحدها (الأردن). إذا كانت الحكومات العربية قد حافظت على تعقلها فإن الرأي العام العربي أعلن دعمه لعبدالناصر. وفقدت الاتجاهات المؤيدة للغرب من رصيدها بينها أصبح التقرب من الاتحاد السوفييتي ذا شعبية كبيرة. في الأردن، اضطر الملك حسين على قبول حكومة ذات ميل قومي عربي نقضت بتاريخ ١٣ فبراير - شباط ١٩٥٧ معاهدة التحالف مع بريطانيا. رأى المراقبون أن المملكة الهاشمية في طور احتضارها.

في العراق، قامت مظاهرات عنيفة جداً لإظهار تضامن الأهالي مع مصر، وخاصة في المدينتين الشيعيتين المقدستين، النجف وكربلاء. ردّت الحكومة بعملية قمع شديدة لكنها فقدت أكثر فأكثر من قاعدتها الاجتماعية. هاجمت إذاعة القاهرة يومياً وبمنتهى أشكال العنف نوري السعيد واتهمته بالخائن الحليف للامبريالية وإسرائيل. أممت مصر المصالح الاقتصادية الفرنسية والإنكليزية الكبيرة جداً فيها. وتلقت الشركة العامة للقناة تعويضاً كبيراً. لقد دفعت تلك التأميمات مصر في طريق التوجه الاشتراكي واخضاع الاقتصاد للدولة.

رأت السعودية وحدها في السياسة الأمريكية تبريراً لعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كانت تسوية المسألة الإنكليزية - الفرنسية قد تمت بسرعة، فقد بقيت مسألة الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة وسيناء. طلب ايزنهاور، منذ ٨ نوفمبر - تشرين الثاني، انسحاب جميع القوات الأجنبية من الأراضي المصرية. وأشير إلى امكانيات فرض عقوبات اقتصادية وطرد من منظمة الأمم المتحدة. دعمت فرنسا وحدها إسرائيل لكن موقفها كان

ضعيفاً أكثر فأكثر إذ أن تبعيتها للتزود بالنفط الأمريكي كانت كبيرة جداً. توجّب على بن غوريون أن يقبل علانية مبدأ الجلاء. وأمِل بالحصول على مقابل لذلك. طلب أن تبقى سيناء محتلّة بشكل دائم من قبل قوات الأمم المتحدة لكنه اضطر إلى التخلي عن ذلك الطلب في نهاية شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني. بحث عن الاحتفاظ بقطاع غزة وبالحصول على حرية المرور في قناة السويس وفي خليج العقبة. واقترح نزع السلاح في منطقة شرق سيناء المجاورة للبحر الأحمر وخاصة موقع شرم الشيخ المركزي على مضيق تيران المسيطر على مدخل ومخرج خليج العقبة. قام بالجلاء تدريجياً عن بقية شبه الجزيرة. فقدت الأمم المتحدة صبرها أمام التسويفات الإسرائيلية وهددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات. وتمّ بعد مفاوضات معقدة اقتراح أن يخضع قطاع غزة لإدارة الأمم المتحدة وأن تبقى قواتها بشكل دائم في شرم الشيخ وعلى طول خطوط الهدنة. بتاريخ ١ مارس ـ آذار ١٩٥٧، أعلنت غولدا مائير من على منصة الأمم المتحدة انسحاب إسرائيل بينما أعلنت بنفس الوقت مجموعة من القوى البحرية تضم فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا أن تيران ممر مائي دولي وأن لجميع الأمم الحق في العبور من خلاله.

جلا الإسرائيليون عن الأراضي المحتلّة. وأعيدت الإدارة المصرية إلى قطاع غزة. اضطرت إسرائيل للخضوع حيث أن قوات الأمم المتحدة كانت موجودة أساساً بصفة رمزية ولا يمكن تحولها إلى جيش احتلال. وحيث أن مصر كان لها الحق قانونياً بفرض إدارتها؛ خضعت إسرائيل بعد احتجاج. الفائدة الوحيدة التي جنتها الدولة العبرية تمثلت في كون أن قوات الأمم المتحدة قد اتخذت مواقعها في الأراضي المصرية على طول الخطوط مع إسرائيل، وفي قطاع غزة وشرم الشيخ. أصبحت الملاحة حرّة في خليج العقبة. رفضت إسرائيل المعاملة بالمثل مع مصر إذْ لم تتمركز قوات الأمم المتحدة في أراضيها. كان لغياب تلك المعاملة بالمثل وقعاً سيئاً في مصر حيث رؤي أنه لا بد وأن يأتي اليوم الذي سيتوجب فيه إزالة آثار الهجوم الإسرائيلي. وكان توقف نشاطات المجموعات الفدائية «الكوماندوس» الفلسطينية يستجيب، في حينه، لإرادة مصرية محددة ترمي إلى تجنب إثارة إسرائيل أكثر مما كان نتيجة للفاعلية العسكرية لقوات الأمم المتحدة «أصحاب القبعات الزرقاء».

زاد ذلك النزاع من خطورة وضع عرب إسرائيل حيث تمّ قتل حوالي ٥٠ فلاحاً عربياً من قرية كفرقاسم عندما كانوا في طريق العودة من حقولهم؛ وذلك من قبل دورية إسرائيلية اتهمتهم بعدم الامتثال لأوامر منع التجول الذي لم يكونوا على علم به. حوكم المسؤولون الإسرائيليون عن المجزرة وأدينوا لكن سرعان ما أطلق سراحهم. أثّرت تلك القضية بشكل دائم في الضمير القومي الفلسطيني. كما تأثرت بها الجاليات اليهودية في العالم العربي. إذ تمّ اعتقال عدد من اليهود المصريين وطرد أولئك الذين يحملون جنسية أجنبية. إن تلك

الإجراءات، بالرغم من رفع العمل بها سريعاً، أدّت إلى تسارع رحيل اليهود خارج مصر والعالم العربي.

في فرنسا، أدّت أزمة السويس إلى توجّه جديد في المبادىء الكبرى للسياسة الفرنسية. فمعاهدة روما التي أوجدت المجموعة الاقتصادية الأوربية وتسارع برنامج البحث النووي الذي أدّى إلى إنشاء القوة النووية الفرنسية الضاربة كانا جزئياً من نتائج أزمة السويس التي ولّدت بنفس الوقت إرادة ما في الانفكاك عن السياسة الأمريكية.

جعل الانتصار السياسي من عبدالناصر الرجل الكبير في العالم العربي. وغدت مكانته المرموقة في ذروة تألقها. لكن ذلك كان يخفي عن الرأي العام وعن المسؤولين نقاط ضعف الجيش المصري وخاصة افتقاره للتدريب على الأعتدة الحديثة التي زوّده الاتحاد السوفييتي بها. لم يتخذ عبدالحكيم عامر، قائد الجيش المصري، في السنوات التالية الإجراءات المفروض اتخاذها من أجل إنهاء ذلك الوضع.

استفاد الاتحاد السوفييتي من التزامه العلني المؤيد للقضية العربية. ونجح في حيلة بارعة في الوقت الذي لم يكن يمتلك فيه الإمكانيات ولا النوايا للتدخل واقعياً على المستوى العسكري. لكن لم يتم الإحساس بنفس الطريقة في العالم العربي، ما عدا السعودية، بالتدخل الأكثر حسماً الذي قام به الأمريكيون. إذ ان الاجراءات الاقتصادية ضد مصر وضرورة مداراة إسرائيل والأوربيين علانية أمورٌ أخفت عن الرأي العام العربي الدور الأساسي الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية في جلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلّة.

برهنت تلك الأزمة الكبرى على عبثية الاسطورتين اللتين تستلهم منها السياسة الغربية في المنطقة توجهاتها. لقد اكتشف الفرنسيون والإنكليز باندهاش أنه قد تمّ تقييم القوة العسكرية المصرية بأكثر مما هي في الواقع بكثير (فهي لم تكن تشكل خطراً حقيقياً بالنسبة لإسرائيل التي غررت بالمسؤولين الفرنسيين بدلاً من أن تقدم لهم معلومات دقيقة). كما بيّنت التجربة ان التهديد السوفييتي الرهيب، الذي كان يبرر جميع مشاريع الدفاع المشتركة، كان ضرباً من الاستيهام أكثر مما هو حقيقة واقعة. فقدت فرنسا اثر تلك الأزمة، كل ما بقي من مواقعها التقليدية في المنطقة. وتوجّب عليها أن تكتفي بموقف الاحجام طالما أن حرب الجزائر مستمرة. بقيت انكلترا قوة إقليمية، لكنها اضطّرت إلى التخلّي عن اي استقلال ذاتي حقيقي بالعلاقة مع الولايات المتحدة. كان الحدث الأكبر الذي يترافق مع أزمة السويس وما مثلته من انعتاق بلدان العالم الثالث هو بداية المواجهة المباشرة بين القوتين العظميين في الشرق العربي.

الفصل الرابع

صيانة الدول العربية

النضال من أجل سوريا:

انتخابات ١٩٥٤ :

ترافق سقوط الشيشكلي مع عودة مؤسسات الجمهورية البرلمانية. وشكّل صبري العسلي، أحد الأعيان التقليديين، حكومة جديدة في الأول من شهر مارس - آذار ١٩٥٤. كان يمثل أحد أكبر تلك العائلات التي تسيطر على المجتمع السوري وكان متحمساً للقومية العربية؛ واشتهر بنضاله ضد الانتداب الفرنسي. اعتمدت حكومته على ائتلاف حزبي الأعيان، حزب الشعب والحزب الوطني. رفض دعم قادة حزب البعث الذين كانوا يتمعتون بقوة سياسية هامة، بفضل اندماج حزب الاشتراكيين العرب مع تنظيمهم، وكانوا قد لعبوا دوراً أساسياً في النضال ضد الحكم الدكتاتوري العسكري.

استفاد العراق من إسقاط الشيشكلي كي يطرح من جديد مشاريع الهلال الخصيب. بدت مصر مأخوذة إلى حد بعيد بالصراع على السلطة بين عبدالناصر ومحمد نجيب وبالمفاوضات مع بريطانيا. حُكم على عبدالناصر بأنه موالٍ كثيراً لأمريكا ومتسلط جداً. زادت المعاهدة الإنكليزية - المصرية والقمع ضد الأخوان المسلمين من حذر أنصار القومية العربية. في السعودية توفي الملك عبدالعزيز ابن سعود عام ١٩٥٣ وخلفه ابنه سعود الذي كان أقل موهبة وأضعف شخصية من أبيه. وإذا كانت فرنسا قد استمرت في دعم استقلال سوريا فإن بريطانيا فضّلت أن تبقى على الحياد، حيث أن بترول شركة نفط العراق يمر بحرّية عبر سوريا. استفاد العراق من ظرفٍ مؤاتٍ له بشكل استثنائي.

تفاوض العسلي سراً مع العراق حول مشروع الهلال الخصيب الذي ما كان ليتحقق إلّا بواسطة تدخل عسكري عراقي. كما حامت حوله الشكوك بمحاولة التقارب مع الولايات المتحدة. كان العسكريون يعارضون ذلك ومارسوا ضغوطاً أدّت إلى سقوط الحكومة بتاريخ ١١ يونيو - حزيران ١٩٥٤.

تشكّلت حكومة جديدة برئاسة سعيد الغزّي الذي لم يكن منحازاً في توجهاته لأحد وحدد هدفه بالوصول إلى انتخابات متحررة من أي شكل من أشكال الضغط. تحدد موعد تلك الانتخابات بتاريخ ٢٠ أغسطس - آب ١٩٥٤ ثم تأجّلت إلى ٢٤ سبتمبر - أيلول من السنة نفسها بناءً على طلب الأحزاب السياسية. توصل الغزّي إلى ضمان حملة انتخابية حرّة والاقتراع السري في حجرة معزولة مما يضمن استقلال خيار الناخبين.

سمحت الحملة الانتخابية لكل حزب من الأحزاب بتطوير ونشر أطروحاته الكبرى. ومثّلت عودة القوتلي، مؤسس الحزب الوطني، من منفاه عنصر تشجيع لذلك الحزب. لقد اتهمه خصومه بأنه يمثل السعودية والولايات المتحدة. أمّا حزب الشعب فقد بدا دائماً بمثابة حزب أنصار الاتحاد مع العراق، بالرغم من نفيه المتكرر لذلك. كان حزب البعث بقيادة عفلق والحوراني يضمّ ٦٠٠٠ مناضل منضبطين أشد الانضباط. قام الحوراني بجهود دعاية واسعة في أوساط الفلاحين (الذين كانوا لا يزالون يمثلون ثلاثة أرباع السكان) وقدّم نفسه كعدو لكبار الملّاكين. بالإضافة إلى ذلك، كان حزب البعث، إلى جانب الشيوعيين، الحزب الوحيد المزوّد ببرنامج سياسي شامل يتسم برفض أي نفوذ أجنبي، غربي أو سوفييتي، في العالم العربي. كما طالب الحزب بتشريعات تحمي العمال في مواجهة أرباب العمل وبإصلاح زراعي لمصلحة الفلاحين. وبالرغم من الهجومات العنيفة التي اتهمت فيها السلطات الدينية الحزب بالإلحاد، حققت اجتماعاته نجاحاً ملحوظاً. أما الحزب الشيوعي بقيادة خالد بكداش فقد لحق تغيرات الخط التي قالت بها موسكو بعد وفاة ستالين. ولم يكن الحزب يرى في الأحزاب القومية أعداء طبقيين، بل حلفاء ضمن إطار النضال ضد الامبريالية. لكن حزب البعث رفض التعاون معه. كان مرشحو الحزب الشيوعي يستخدمون لافتات ينضوون تحتها مثل «الوحدة الوطنية»، إذ لم يكن من المسموح لهم الترشيح كشيوعيين. بقي الحزب القومي السوري قوة هامة بالرغم من افتقاره للدعم الشعبي. نقل الحزب مقر قيادته إلى دمشق، بعد منع نشاطاته في لبنان ١٩٥٩. لقد ألحّت دعاياته على الخطر الأحمر وعلى مناهضة الشيوعية والاشتراكية. لم يكن الاخوان المسلمون يتقدمون، هم أيضاً، إلى الانتخابات بصفتهم الحزبية. لكنهم أظهروا تضامنهم مع نظرائهم المصريين الذين يطاردهم النظام الناصري، كما قاموا بدعاية عنيفة جداً ضد الناصرية. كانت توجد أيضاً، على المسرح السياسي أحزاب سياسية صغيرة ومستقلون من مختلف الاتجاهات والميول.

فاز المستقلون بنتيجة الانتخابات بـ ٦٤ مقعداً من أصل ١٤٢ مقعداً وحزب الشعب بـ ٣٠ مقعداً وحزب البعث بـ ٢٢ مقعداً والحزب الوطني بـ ١٩ مقعداً والحزب القومي السوري بمقعدين والحزب الشيوعي بمقعد واحد وبقية الأحزاب بأربعة مقاعد. كان الحدث

الأكبر، بالإضافة إلى نجاح المستقلين الذين أظهر ضعف الأحزاب السياسية، هو صعود البعث، المرتبط بشكل خاص بنشاطات الحوراني في منطقة حماه. كان خالد بكداش هو أول شيوعي يتم انتخابه في العالم العربي.

أنهى الفشل الانتخابي لحزب الشعب أي أمل بتحقيق الهلال الخصيب عن طريق التصويت البرلماني. فتحوّل العراق نحو استراتيجية أخرى كانت فيما بعد استراتيجية حلف بغداد. قلق الأمريكيون من الاتجاه الذي انتهجته سوريا. ورأوا في الانتخابات البرهان على أن البلاد جاهزة للسقوط في يد اليسار الراديكالي والشيوعية. اعتبرت بعض الصحف الأمريكية أن سوريا قد أصبحت البلد المتزعم للشيوعية العربية. كان المنتصر الحقيقي هو الحياد، أي رفض أي حلف عسكري مع الغرب.

سوريا في مواجهة حلف بغداد:

جعل قيام حلف بغداد في فبراير ـ شباط ١٩٥٥ من سوريا الرهان الأساسي في الصراع من أجل السيطرة على الشرق العربي. وأخضع النظام البرلماني الهش لضغوط كبيرة زادت حدتها بسبب واقع أن الفاعلين على المسرح السياسي تماهوا مع مختلف الاتجاهات السياسية التي تتقاسم العالم العربي.

كان الحوراني يدير الائتلاف المعادي لحلف بغداد. جمع ذلك الائتلاف أعضاء من الحزب الوطني، خاصة صبري العسلي الذي انتقل إلى الجهة المناوئة للعراق، ومجموعة المستقلين التي يتزعمها خالد العظم سليل إحدى أكبر العائلات السورية الذي أطلقوا عليه تسمية «المليادير الأحمر» بسبب آرائه «التقدمية». فاز الاتجاه المؤيد لمصر وشكّل صبري العسلي حكومة جديدة بتاريخ ١٠ فبراير ـ شباط ١٩٥٥ تولّى خالد العظم فيها وزارة الخارجية. دعم السفير المصري الجديد محمود رياض (الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخارجية المصرية في عهد عبدالناصر ثم الأمين العام للجامعة العربية) بنشاط الائتلاف الحاكم. وحصل، اثر الغارة الإسرائيلية على غزّة بتاريخ ٢٨ فبراير ـ شباط ١٩٥٥ ـ على توقيع اتفاق للتعاون العسكري بين مصر وسوريا اعتباراً من ٢ مارس ـ آذار ١٩٥٥. أعلن ذلك الاتفاق رفض أي تحالف عسكري على نمط حلف بغداد. لعب العقيد عدنان المالكي، الذي حرّك المعارضة العسكرية ضد الشيشكلي، دوراً أساسياً في قبول العسكريين لذلك التوجه الجديد في السياسة السورية. شاركت السعودية في ذلك التحالف الموجّه ضد السياسة العراقية.

لم يرَ أحد آنذاك التناقض بين العقيدة البعثية والسياسة الناصرية. مع ذلك، كانت العروبية تعني بالنسبة لعبدالناصر التضامن العربي مع السياسة المصرية في الاستقلال حيال القوى الكبرى وفي إرادة أن يصبح العرب قوة معترفاً بها في المسائل العالمية. أما البعث فقد

بحث عن رابطة عضوية، وحدة كل العرب من أجل بعث شامل للعالم العربي، أي إعادة بناء حقيقية للمجتمع والثقافة. بدت وحدة العمل مع مصر مرحلة أولى بالنسبة للبعثيين وليس غاية في حد ذاتها. لم يظهر سوء التفاهم ذاك كحقيقة واقعة إلا مع قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨.

وجدت سوريا نفسها أمام نفس مشكلة شراء الأسلحة التي واجهتها مصر. وحصلت منذ عام ١٩٥٤ على كميات قليلة من الأسلحة التشيكية. هذا يعني أن سوريا هي أول من تسلّم أسلحة قادمة من بلدان الكتلة الشرقية وليست مصر؛ لكن تلك العملية قامت بأقصى درجات من السرية. أصبحت سوريا فيما بعد قادرة على التحرك علناً. فمارست تركيا، كي تمنعها من الحصول على السلاح، ضغوطاً كبيرة في شهر مارس - آذار ١٩٥٥ عبر حشد قواتها بالقرب من حدودها مع سوريا. أخطر الاتحاد السوفييتي أنقرة بأنه لن يبقى مكتوف اليدين وغير مبالٍ في حالة تدخل عسكري تركي في سوريا التي تمّ بعد فترة وجيزة توقيع عقد شراء أسلحة تشيكية معها. ولقد تمثّلت دواعي ذلك التوجه الجديد في رفض الغرب تسليم أسلحة لسوريا والتوتر مع إسرائيل؛ تماماً مثلما كان الأمر في حالة مصر.

اغتيل عدنان المالكي، الرجل الذي نشّط السياسة المؤيدة لمصر في أوساط الجيش والعسكري الأكثر قرباً من حزب البعث، بتاريخ ٢٢ ابريل - نيسان ١٩٥٥. تمّ سريعاً التعرف على أن قاتله هو أحد مناضلي الحزب القومي السوري. حاول هذا الحزب التسلل إلى الجيش وكان المالكي هو أكبر عقبة أمام ذلك. كان القمع شديداً، وحُكم على قادة الحزب القومي السوري بالإعدام غيابياً. كما أعتقل العديد من مناضليه وصدرت بحقهم أحكام سجن طويلة. واتهموا بالتواطؤ مع العراق والولايات المتحدة (يبدو أن هناك شيئاً من الحقيقة بالنسبة للولايات المتحدة). انتهى دور الحزب القومي السوري منذئذ عملياً على المسرح السوري؛ وانكفأ إلى لبنان حيث تابع نشاطاته.

كان الرجل الصاعد في الجيش يدعى عبدالحميد السرّاج. وهو من مواليد حماه عام ١٩٢٥ ومن المقرّبين من أكرم الحوراني. حارب في فلسطين عام ١٩٤٨ في صفوف قوات المتطوعين السوريين. وأصبح في شهر مارس - آذار ١٩٥٥ رئيساً للمكتب الثاني وأشرف على التحقيق ضد الحزب القومي السوري. غدا الجيش من جديد مركزاً حقيقياً للسلطة وشرع بانتهاج سياسة مستقلة عن سياسة الحكومة.

في شهر أغسطس - آب ١٩٥٥، أُعيد انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية. كان مرشح مصالحة شعبية بسبب ماضيه كقائد وطني، لكنه وجد نفسه بعد ذلك عاجزاً عن مواجهة الأزمات المتتالية التي تعرّضت لها سوريا. فبالرغم من تشكيل وزارة جديدة أكثر اعتدالاً برئاسة سعيد الغزّي، تابعت سوريا تقاربها مع مصر التي تمّ في شهر اكتوبر - تشرين

أول ١٩٥٥ إبرام ميثاق تحالف عسكري معها. وتشكلت قيادة عسكرية مشتركة برئاسة عبدالحكيم عامر. لكن لم يتم، في الواقع، تطبيق أغلبية اجراءات الميثاق العسكرية.

قامت إسرائيل رداً على ذلك في منتصف شهر ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٥٥ بشن غارة عسكرية على طول بحيرة طبرية كي تبيّن لسوريا بأن تحالفها مع مصر يزيد الأخطار التي تحدق بها ولا يحقق أمنها. كان الاثر عكسياً وكانت مصر والاتحاد السوفييتي المستفيدين الرئيسيين من تجذر الموقف السوري. حاول الحزب الشيوعي السوري الاستفادة من زيادة المساعدة السوفييتية كي يفرض نفسه كقوة أساسية. تعاون حزب البعث مع الشيوعيين إلى جانب الاحتفاظ بحذره من نفوذهم. في شهر يونيو ـ حزيران ١٩٥٦، شكّل صبري العسلي حكومة وحدة وطنية؛ شارك حزب البعث فيها بنشاط إذ تولّى صلاح البيطار حقيبة وزارة الخارجية الهامة. بدأت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٥ بالاشتراك مع بريطانيا بتحضير انقلاب على النظام السوري. كان يُفترض أن تؤدي خطة «صراع»، التي تقضي بقيام أحداث حدودية تعد لها تركيا وبانتفاضة قبلية متزامنة يدعو الإنكليز لها وبأعمال ينفذها الحزب القومي السوري وتدعمها الولايات المتحدة، إلى الاستيلاء على السلطة من قبل مناهضي الشيوعية مع المساعدة المحتملة من قبل الجيش العراقي. أدّت أزمة السويس إلى وقف المحادثات فيما بين الأنكلوسكسون. حددت الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. إيه) تاريخ ٢٥ أكتوبر ـ تشرين أول للقيام بالانقلاب، ثم أجّلت الموعد إلى ٣٠ اكتوبر ـ تشرين أول دون أن تعلم بأن هذا التاريخ الأخير يتناظر مع الجدول الزمني المثبّت في «سيفر» بشأن عملية السويس.

كان صدى أزمة السويس كبيراً في سوريا. وتطرق خطاب التأميم بتاريخ ٢٦ يوليو ـ تموز صراحة لذكر التضامن والاتحاد بين مصر وسوريا. كان عبدالناصر قد أصبح البطل العربي المتميز بالنسبة للرأي العام السوري. ذهب القوتلي بتاريخ ٣٠ اكتوبر ـ تشرين أول إلى موسكو بقصد طلب المساعدة السوفييتية للعرب. أجاب السوفييت بأنه لا مجال لتدخل عسكري سوفييتي وأنه ينبغي على عبدالناصر لعب ورقة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي. بالمقابل، تلقت سوريا كميات هامة من الأسلحة. فجّر بعض الضباط أنابيب شركة نفط العراق. وقُطعت الطرق الرئيسية لتزود أوربا بالنفط، بالرغم من أن خط أنابيب «التابلاين» الذي ينقل نفط شركة أرامكو لم يتعرض لأذىً بناءً على طلب من عبدالناصر. تمّ اكتشاف المؤامرة في سوريا واعتقل منظموها. تصوّرت المصالح السرية الغربية أنها رأت جسراً جوياً سوفييتياً مقصده سوريا، وقد يكون مقدمة لحرب عالمية ثالثة (٥ ـ ٦ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٦). كان ذلك أحد دواعي الضغوط الأمريكية للحصول على وقف إطلاق نار فوري في السويس.

دعّم فشل المؤامرة موقع العناصر الأكثر راديكالية في سوريا. أصبح السراج، والحوراني وخالد العظم وخالد بكداش سادة البلاد الحقيقيين. وأقصيت العناصر الأكثر اعتدالاً عن السلطة.

مبدأ ايزنهاور والأزمة السورية عام ١٩٥٧:

أرغمت قضية السويس الولايات المتحدة على إعادة تحديد سياستها في الشرق الأوسط بحيث تأخذ في حساباتها اندثار النفوذ البريطاني وصعود مكانة الاتحاد السوفييتي. بتاريخ ٥ يناير - كانون الثاني ١٩٥٧ قدّم ايزنهاور الخط السياسي الأمريكي الجديد ووافق عليه مجلس الشيوخ (الكونغرس) بتاريخ ٩ مارس - آذار ١٩٥٧. برر ايزنهاور الوجود الأمريكي في المنطقة بأهمية الأماكن المقدّسة التي ينبغي أن تبقى بعيدة عن سيطرة قوة ملحدة؛ كما برره بالمواقع الاستراتيجية للمنطقة وبثرواتها النفطية الهائلة. وتمّ اعتبار الوجود الأمريكي بمثابة «ضرورة مطلقة لملء فراغ القوة في المنطقة» الذي تسبب فيه انتفاء دور فرنسا وانكلترا. وسمح المبدأ لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة المسلّحة، إذا اعتبر ذلك ضرورياً، من أجل مساعدة أية أمة أو مجموعة من الأمم قد تطلب تلك المساعدة ضد عدوان مسلح يشنه أي بلد خاضع لسيطرة الشيوعية الدولية؛ هذا بالإضافة إلى المساعدة الاقتصادية والمالية.

أكّدت الولايات المتحدة علناً للمرّة الأولى إرادتها في أن تحل محل حلفائها الأوربيين في المنطقة. إذ تمّ التخلي عن فكرة سياسة منسّقة مثلما كان الحال في زمن التصريح الثلاثي أو عن فكرة الميثاق الجماعي. وبيّنت أزمة السويس أن التحالف الأطلسي لا يطبّق خارج حدود القارة الأوربية. أقام مبدأ ايزنهاور علاقات ثنائية بين كل دولة عربية تقبل ذلك وبين الولايات المتحدة. وارتكز على واقع أن أغلبية الدول العربية كانت لا تزال محكومة في مطلع عام ١٩٥٧ من قبل حكومات موالية للغرب. وبالرغم من أن سوريا كانت مستهدفة أكثر من مصر، فإن عبدالناصر لم يستطع أن يرى في الموقف الأمريكي الجديد سوى استئناف، بهيئة أخرى، للسياسة الغربية الرامية إلى عزل مصر داخل العالم العربي. لقد اختفت إمكانيات التقارب المصري - الأمريكي التي قامت اثر سلوك الولايات المتحدة أثناء أزمة السويس وجلاء إسرائيل المستمر عن سيناء تحت الضغط الأمريكي.

ردّ الاتحاد السوفييتي بتاريخ ١١ فبراير - شباط ١٩٥٧ بخطة شيبيلوف الموجّهة مباشرة للأمريكيين والإنكليز والفرنسيين. قالت تلك الخطة بحل سلمي لنزاعات الشرق الأوسط وبعدم التدخل في القضايا الداخلية لبلدان المنطقة وإنهاء جميع التحالفات العسكرية وتعليق جميع تسليمات الأسلحة. اقترح الاتحاد السوفييتي على الغربيين، دون مرور ذلك عبر

العرب، تحييد الشرق الأوسط مما يسمح بتحديد منطقة نفوذ سوفييتية معترف بها من قبل الأمريكيين. رفض الأمريكيون ذلك. إذ كان الهدف الأساسي والدائم لسياستهم هو طرد الاتحاد السوفييتي من الشرق الأوسط، وكان هدف السياسة السوفييتية المستمر أيضاً هو اعتراف الغربيين بوجود سوفييتي دائم ومشروع في المنطقة. كان عام ١٩٥٧ هو العام الأول في تلك المواجهة.

انضمّت السعودية، التي كانت قد اتبعت حتى ذلك الحين سياسة تقليدية من العداء حيال الهاشميين وداعمة لمصر، إلى مبدأ ايزنهاور. وعملت على حذف ذكر «الفراغ» ليصبح التعبير كما يلي: «النضال ضد أي نشاط شيوعي، وأي شكل آخر للامبريالية وكل خطر يهدد السلام والأمن في المنطقة»[١].

انضم لبنان أيضاً بقيادة الرئيس كميل شمعون إلى مبدأ ايزنهاور، الذي كان قد سبق وقبلته بلدان حلف بغداد: في الأردن، كان الملك حسين قد أرغم على تشكيل حكومة قومية عربية اثر انتخابات ١٩٥٦. لكنه شرع اعتباراً من شهر فبراير ـ شباط ١٩٥٧ بالدخول في امتحان قوّة مع حكومته، بعد أن حاز على دعم السعودية. انفجرت الأزمة في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٥٧ عندما أرادت الحكومة إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي وتشكيل اتحاد فدرالي مع مصر وسوريا. حلّ الملك الحكومة. أرادت الأحزاب الموالية لعبد الناصر الرد بانتفاضة شعبية ضد النظام الملكي. دعم بعض ضباط الجيش ذوي الأصل الفلسطيني الحركة. لكن ظلّ البدو الذين يشكلون الجسم الأساسي للجيش مخلصين للملكية ورفضوا الانصياع للمتمردين. ونجح الحسين، بفضل دعم القوات الموالية للعرش، في إعادة الأمن واسترداد السيطرة على البلاد.

بدا مبدأ ايزنهاور بمثابة نجاح باهر إذ أن العراق والأردن ولبنان وتركيا بلدان مجاورة لسوريا المحاصرة تماماً والتي تتمتع بنظام سياسي غير مستقر إلى درجة كبيرة كما كانت الهدف الأول للسياسة الأمريكية. أضعفت المؤامرة «العراقية» لعام ١٩٥٦ القوى المؤيدة للغرب في سوريا. وكانت مكانة الاتحاد السوفييتي في أوج ازدهارها في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٦. صرّح الرئيس القوتلي عند عودته من الاتحاد السوفييتي بأن «آلاف المسلمين السوفييت عبروا عن رغبتهم في المجيء إلى الشرق الأوسط لتخليص الأرض المقدّسة من المعتدين الأمبرياليين». استخدمت دعاية موسكو مسلمين سوفييت منتخبين بعناية فائقة ويبجّلون فضائل حزب الاشتراكية وعدم التناقض بين الإسلام والاشتراكية العلمية. كما تمّ إرسال رجال دين ارثوذكس روس للقاء المسيحيين الارثوذكس في الشرق (الأهم عددياً بين الطوائف المسيحية الشرقية إلى جانب أقباط مصر والأكثر تأييداً للقومية العربية). لقد سرت منذ مطلع عام ١٩٥٧ شائعات، رددها بشكل خاص المنفيّون السوريون، مفادها أنه قد

جرى تسليم سوريا كميات كبيرة من الأسلحة كما زيد عدد المستشارين والخبراء السوفييت. رددت الصحافة الغربية هذه المعلومات وقدّمت سوريا على أنها بلد في طريقه إلى الدوران في فلك الاتحاد السوفييتي. تفاقمت الأزمة طيلة صيف ١٩٥٧. وبتاريخ ٦ أغسطس - آب ١٩٥٧ وقّع خالد العظم في موسكو اتفاقاً هاماً للتعاون الاقتصادي والتقني. وفي ١٣ أغسطس - آب طردت الحكومة السورية ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين، اتهمتهم بتدبير مؤامرة لقلب النظام. وفي الواقع، أطلقت الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي. آي. إيه) عملية جديدة تمثلت في خطة «وابن» التي فشلت فشلاً زريعاً. أبرزت الصحافة الأمريكية تهديدات مفادها أن الولايات المتحدة والبلدان الموالية للغرب المجاورة لسوريا لا تستطيع السماح بوجود بلد تابع للسوفييت أو يكاد يكون كذلك في قلب الشرق الأوسط.

أعادت الحكومة السورية تأكيد تمسكها بالحياد الإيجابي واتهمت الغرب بدفع السوريين نحو الاتحاد السوفييتي. حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية. فأعلن الاتحاد السوفييتي بأنه سوف يدافع عن استقلال سوريا (نهاية أغسطس - آب - بداية سبتمبر - أيلول). هاجمت الصحافة والإذاعة المصريتان بعنف كل أشكال الامبريالية، المحلية منها والدولية. قلق شركاء الولايات المتحدة العرب من ذلك التوتر الذي جعل منهم متواطئين مع الامبريالية والأتراك المهيمنين السابقين على العرب. كانوا يريدون النضال ضد الشيوعية لكن توجّب عليهم الظهور بمظهر خصوم الامبريالية التي كانت تمثل في تلك الفترة واقعاً ملموساً قبل أن تصبح بمثابة الدلالة على الخصم حسب النظريات المستلهمة من الماركسية - اللينينية. وتماثلت القوى المصنّفة بأنها يمينية مع الفرنسيين في الجزائر والإسرائيليين في فلسطين والسياسة العنصرية في جنوب أفريقيا.

حاول الملك السعودي سعود الوساطة. وذهب إلى سوريا بتاريخ ٢٥ - ٢٧ سبتمبر - أيلول ١٩٥٧ للتعبير عن التضامن العربي مع سوريا ضد أي عدوان. بدا الأمريكيون أقل قلقاً حول مستقبل سوريا. وظهر سعود آنذاك بمثابة الرئيس المعنوي للعالم العربي في لحظة جسّد فيها إطلاق القمر الصناعي السوفييتي الأول (٤ اكتوبر - تشرين أول ١٩٥٧) إلى الفضاء دليلاً على التقدم العلمي والتقني للاتحاد السوفييتي.

الوحدة بين مصر وسوريا:

لم يستشر سعود في مساعيه عبدالناصر بل سار في اتجاه مناقض لسياسته. تحرك عبدالناصر ولبّى مطالب القوميين العرب السوريين، أنصار قيام دولة واحدة تضم سوريا ومصر. وأنزل قوات مصرية في ميناء اللاذقية السوري بتاريخ ١٣ اكتوبر - تشرين أول ١٩٥٧. أخذت تلك القوات مواقعها إلى جانب الجيش السوري على طول الحدود مع

تركيا، في لحظة كان التوتر قد خفّ فيها بشكل ملحوظ. دفع حزب البعث باتجاه الوحدة مع مصر. كان ذلك يتناظر مع ايديولوجيته، لكنه كان يتماشى أيضاً مع تحليل سياسي دقيق شرحه فيما بعد ميشيل عفلق في شهر يناير ـ كانون الثاني من عام ١٩٦١، عندما قال ما مفاده:

«كانت لدينا القناعة بأنه لن يكون هناك وحدة عربية دون مصر. لم يكن ذلك بسبب أننا كنا نعتقد أنه كان مقدّراً عليها أن تكون بروسيا العالم العربي لتحقق الوحدة بالقوة، وليس لأننا كنا نعتقد بأنه لم يكن باستطاعة أي بلد آخر أن يخدم كمركز للقاء. كان ذلك لأنه توفر لدينا البرهان على قدرة مصر على عرقلة المساعي الوحدوية، إذ تريد وتستطيع الاعتراض بنجاح على كل حركة نحو الوحدة العربية تستثنيها، كما برهن جيداً التاريخ المؤسف لمشاريع الهلال الخصيب».

ألحّ صلاح البيطار، من جهته، في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٠ على ضرورة تدعيم تحول مصر إلى العروبة، إذ قال ما معناه: «استيقظ ذهن عبدالناصر على العروبة حوالي عام ١٩٥٣ أو ١٩٥٤. كانت المرّة الأولى التي بدأت فيها حكومة مصرية تفكر في العالم العربي بصيغ أخرى غير الرغبة في السيطرة. لكن الفكر العربي لم يتجذّر أبداً عميقاً جداً في مصر. فالمصري العادي لم يحس بنفسه عربياً بعد. ولقد أملنا دائماً في حزب البعث ان تولّد الوحدة في مصر نفس المشاعر القومية التي كنا نتحمس لها»[٢].

كان عبدالناصر يعتقد بوجوب أن تكون الوحدة العربية أساساً وحدة عمل ضد السيطرة الأجنبية بقيادة مصر. وكانت الدعاية العروبية بالنسبة له سلاحاً سياسياً. كان حذراً من كل وحدة تتم قبل أوان نضجها. لقد أُخذ بلعبته إذ قدّم البعث له سوريا بشرط القيام بالوحدة؛ فإذا رفض ذلك قد يخسر كل شيء. كان الشريكان قلقين من تزايد نفوذ الحزب الشيوعي السوري بقيادة خالد بكداش بفضل المكانة المرموقة للاتحاد السوفييتي. كانا يعرفان بأن ميزان القوى ليس في صالح الشيوعيين، لكن محاولة شيوعية لاستخدام القوة قد تؤدي إلى رد فعل اليمين السوري وإلى تدخل عربي على الخصوص. كان الشيوعيون، بالنسبة لعبدالناصر كما بالنسبة للبعث، منافسين خطرين على الصعيد السياسي لدى الجماهير الشعبية وكذلك على الصعيد الأيديولوجي. لم تكن الأممية العمالية (البروليتارية) مقبولة بالنسبة لأنصار الوحدة العربية. كما أدرك الشريكان أنه لا بد من انهاء أي نفوذ شيوعي في الداخل من أجل التفاوض مع الاتحاد السوفييتي من موقع القوة.

صاغ البعث مشروع الوحدة مع مصر في شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٥٧. كان الجيش السوري يعاني من انقسامات كثيرة تبعاً للمشارب السياسية المتنافرة بحيث أنه قد

يتشظّى بالتالي إلى مجموعات صغيرة تتحارب فيما بينها. بدت السلطة المصرية له بمثابة سلطة تحكيم تسمح بتجنب تلك الكارثة. ودعم العسكريون إذن مشروع الوحدة. في شهر فبراير - شباط ١٩٥٨ أعلن عبدالناصر قبوله النهائي بالوحدة. لقد أدرك الدعم الكبير الذي ستلقاه قوته نتيجة لذلك. ورفض فكرة الاتحاد الفدرالي وطالب بوحدة شاملة بين البلدين حسب النموذج المصري، أي حل جميع الأحزاب السياسية وايجاد حزب واحد، هو الاتحاد القومي. قبل حزب البعث عملية الحل تلك التي ستنهي جميع منافسيه. وكان عبدالناصر قد طمأنه بأن البعثيين سيأخذون مكانة هامة في الحركة الجديدة. لقد تصوروا أنهم قد بدأوا في الحصول على نفوذ مباشر على مصر.

أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا في الأول من شهر فبراير - شباط ١٩٥٨. وأخذ الكيان الجديد تسمية الجمهورية العربية المتحدة. وقد تردد أن شكري القوتلي الذي تنازل عن رئاسة الجمهورية لعبدالناصر قد قال له ما مفاده:

«ليس لديكم فكرة يا سيادة الرئيس عن المهمة التي اضطلعتم بها سوف تجدون من الصعوبة بمكان حكم سوريا. انكم ستلقون شعباً يعتبر جميع أفراده أنفسهم رجال سياسة، ونصفهم قادة وطنيين وربعهم أصحاب رسالة، وعشرهم على الأقل فوق البشر...».

الأزمة اللبنانية:

النظام السياسي اللبناني:

تشكل الطائفية الأساس الذي يقوم عليه النظام السياسي اللبناني بالتداخل مع تعميم نزعة الزبائنية السياسية. ففي كل مكان يلقى المرء «قائداً» (زعيماً) يتمتع بدعم أنصار (زبائن) سياسيين مدينيين أو ريفيين. ويتوجّب على ذلك القائد أن يقدّم للمنتسبين إلى حزبه أقصى حد ممكن من الخدمات بفضل نفوذه السياسي. بالمقابل، يبقى الأنصار مخلصين له في كل أعمالهم. الزعماء هم قبل كل شيء أعيان تقليديون يعتمدون على فلّاحيهم مثل شيعة الجنوب أو موارنة الشمال، أو على الأهالي المدينيين مثل أعيان السنة. يمكن أيضاً ظهور رجال جدد يكوّنون أنصارا خاصين بهم؛ وتلك هي على الخصوص الحالة لدى الموارنة الذين حررهم التطور الاقتصادي والاجتماعي من السلطات التقليدية (ما عدا في الشمال حيث تسيطر عائلة فرنجية). حاول هؤلاء الرجال الجدد مثل كميل شمعون تكوين أنصارهم عبر جعل أنفسهم الناطقين الرسميين باسم الطبقات الوسطى المارونية. أمّا المثال الأكثر تمثيلاً لهؤلاء فهو بيير الجميّل الذي أسس عام ١٩٣٦ حزب الكتائب اللبنانية؛ وهو تنظيم من الطراز الحديث بني بواسطة منظمات الشباب، كما أنه تشكيل شبه عسكري وذو طابع تسلطي

في آلية عمله. برنامجه قومي لبناني، لكنه يجد منتسبيه أساساً لدى الطائفة المارونية. أما الحزب الاشتراكي التقدمي الذي أسسه كمال جنبلاط عام ١٩٤٩ فإنه يمزج بين التقليدي والجديد. وكمال جنبلاط هو سليل أسرة كبيرة تمتعت منذ قرون بسلطة كبيرة على الطائفة الدرزية، لكنه تحوّل هو شخصياً إلى الاشتراكية وإلى القومية العربية مصطحباً معه طائفته.

إنّ الفساد كبير في هذا العالم الصغير حيث يشيع الامتياز بغير حق والشللية. أما السيد الحقيقي للعبة فهو رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه لمدة ست سنوات، وهو الذي يقرر تشكيل الحكومة حسب القوانين المعقّدة للتوازن الطائفي. ويمتلك باعتباره مسؤول الإدارة الأول سلطة كبيرة في توزيع أفضاله، خاصة في مسألة التعيينات في الوظائف العامة. مع ذلك، ينبغي أن تخضع عملية التوزيع تلك، خاصة فيما يتعلق بالوظائف العليا، للمعايير الطائفية. إن النظام مرتهن في سير آلية عمله لتعاون مختلف النخب الطائفية؛ مما يستدعي بالتالي حداً أدنى من الإجماع حول المسائل الكبرى المطروحة. إن القوى الأكثر تقليدية تتأقلم بسهولة أكبر مع ذلك التعاون المثمر على الصعيد المالي، وذلك ضمن المقياس الذي تتأسس فيه قاعدتها السياسية قبل كل شيء على الوفاء العتيق القائم بين عائلة ومجموعة من البشر وحيث أن المحتوى الأيديولوجي لرسالتها السياسية متواضع إلى درجة كبيرة. على العكس، لا يستطيع الرجال الجدد تلافي امتلاك برنامج ايديولوجي ثابت المعالم ويُستَلْهَم غالباً من رؤية كل طائفة للعالم، أي النزعة القومية اللبنانية «المتشبثة بالأرض» لدى الموارنة والانفتاح على العالم العربي لدى السنّة. إن المأساة اللبنانية حلّت لاحقاً جزئياً بسبب واقع أن قوى التجديد الاجتماعي لن تستطيع تثبيت دعائم قوتها إلا عبر تقوية وتعزيز أشكال الوعي الطائفية.

التطور السياسي:

قاد البلاد عند إعلان الميثاق الوطني اللبناني في لحظة الاستقلال الثنائي المتمثل ببشارة الخوري، رئيس الجمهورية، ورياض الصلح، رئيس الوزراء. لم تلحق الحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى الكثير من الأذى نسبياً بلبنان؛ مع أن أهلية الجيش اللبناني الصغير لم تكن مدعاة للخزي إذا قورنت مع أهلية بقية الجيوش العربية. لقد حاول بن غوريون مداراة تلك البلاد بأمل الوصول إلى تفاهم مع النخب المسيحية مما قد يسمح لإسرائيل بضم جنوب لبنان وتحقيق نوع من التحالف مع دولة طائفية مسيحية صغيرة.

كانت آثار الحرب سبباً في خلخلة المجتمع اللبناني، إذ استقبلت البلاد مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين المسلمين في غالبيتهم. تدعّم بذلك الوزن الديموغرافي للسنّة بدرجة هامة على الرغم من إنه لم يجرِ منح الجنسية اللبنانية للاجئين إلا بصعوبة بالغة؛ وذلك في وقت كانت التوازنات الديموغرافية الكبرى تفقد فيه استقرارها. أبدى بعض المسيحيين حينئذ

أنهم مؤيودون للانفتاح على الإسرائيليين، لكن سرعان ما هدأت خواطرهم. إذ خضع اللاجئون للمراقبة الدقيقة من قبل الشرطة اللبنانية وقدّموا أيادي عاملة رخيصة شديدة الفائدة في لحظة كان الاقتصاد اللبناني قد بدأ فيها مرحلة من النمو الاقتصادي السريع تقوم على أساس الليبرالية المطلقة العنان. وسمح التضامن الحازم مع الفلسطينيين بالوصول إلى توضح معالم اجماع عام بين مختلف النخب الطائفية.

كانت الانقلابات التي شهدتها سوريا عام ١٩٤٩ أكثر أهمية. ففي شهر يوليو- تموز من عام ١٩٤٩ سلّم حسني الزعيم للبنانيين انطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري الذي حوكم بسرعة وأعدم. قرر مناضلو ذلك التنظيم الثأر ونجحوا في اغتيال رياض الصلح في شهر يوليو - تموز من عام ١٩٥١، وخلقوا بذلك خللاً سياسياً كبيراً. كان بشارة الخوري يميل الى احتكار كبير للمكاسب التي تؤمنها له سيطرته على الإدارة، مما دفع خصومه السياسيين المتمثلين بالأخوين فرنجية وكمال جنبلاط وكميل شمعون إلى التحالف فيما بينهم في شهر سبتمبر- أيلول ١٩٥٢ وأعلنوا إضراباً عاماً باسم النضال ضد الفساد. وعندما رفض الجيش التدخل لصالح الرئيس، لم يكن منه سوى أن قدّم استقالته.

كان المنتصر الكبير هو كميل شمعون الذي تمّ انتخابه رئيساً للجمهورية. اتبع شمعون سياسة موالية للغرب بالارتباط مع التوازنات الاقتصادية الجديدة للبلاد. وكان لبنان قد خرج عام ١٩٤٨ من منطقة الفرنك وتبنّى سياسة الغياب الكامل للرقابة على النقد الضروري من أجل تخصص الاقتصاد اللبناني في قطاع التجارة والخدمات (القطاع الثالث) وفي الدور المالي والإنساني الوسيط بين العالم العربي والغرب المصنّع. وفي عام ١٩٥٠ انفكّت عرى الاتحاد الجمركي والنقدي مع سوريا. اصطدم ذلك التوجه المؤيد للغرب بالتطور السياسي العام للمنطقة بعد فشل حلف بغداد وأزمة السويس. وكان لرسالة ناصر العروبية صدىً أكبر فأكبر لدى مسلمي لبنان، وخاصة السنّة منهم. أبدى كميل شمعون القليل من الحماس حول مسألة الوحدة العربية. بل والأخطر من ذلك أنه قام بكسر التضامن القائم بين ملاك الموظفين السياسي من مختلف الطوائف ليدعم رجاله في مواجهة القادة المعتادين. نجح «صنائع» شمعون المدعومين بقوة من الإدارة الرسمية في هزيمة القادة الرئيسيين للمعارضة (من بينهم كمال جنبلاط) في انتخابات جزئية عام ١٩٥٧. وفكر شمعون، عبر سيطرته على البرلمان، بالتصويت على تعديل دستوري (كما فعل سابقه) يسمح بانتخابه لست سنوات أخرى. بنفس الوقت، قبل مبدأ ايزنهاور. كما خرق إلى هذه الدرجة أو تلك الميثاق الوطني برفضه قبول الوجه العربي للبلاد واستنكافه عن لعب ورقة المصالحات السياسية للنخب الحاكمة. لقد أثار بذلك الحرب الأهلية اللبنانية الأولى.

الحرب الأهلية اللبنانية الأولى ورئاسة فؤاد شهاب:

أثار خلق الجمهورية العربية المتحدة حميّة السنة اللبنانيين الذين عادوا إلى فكرتهم لما قبل الحرب المتمثلة في الاتحاد بين سوريا ولبنان. وبعد فترة من التوتر المتعاظم انفجر التمرد في شهر مايو - أيار ١٩٥٨. أعلنت الأحياء السنّية الإضراب العام ضد الرئيس على شاكلة المثال السابق الذي شهده عام ١٩٥٢. تخلّى شمعون رسمياً عن مطلبه في إعادة انتخابه لولاية ثانية، لكن المعارضة استمرت في طلب استقالته. انتفض الشمال المسيحي مثل منطقة زغرتا المارونية التي يقودها آل فرنجية والشمال السني مثل طرابلس بقيادة رشيد كرامي وكذلك البقاع والشوف (كمال جنبلاط) والأحياء السنية في المدن الكبرى ضد الرئيس الذي كان يحظى بدعم الكتائب والحزب القومي السوري المناهض بعنف للناصرية. أبقى العماد فؤاد شهاب، قائد الجيش، الجيش اللبناني خارج صراعات الأحزاب واكتفى بدفعه إلى ممارسة دور الحكم على الواقع عبر تقطيع لبنان إلى مناطق منفصلة عن بعضها البعض.

اشتكى شمعون لدى الأمم المتحدة من التدخل الحقيقي للجمهورية العربية المتحدة عبر دعمها للمتمردين وطالب بتطبيق مبدأ ايزنهاور. تردد الرئيس الأمريكي في التدخل فدفعته الثورة العراقية التي قامت بتاريخ ١٤ يوليو - تموز ١٩٥٨ إلى الاعتقاد بأن جميع حلفاء الغرب في خطر. فأمر بإنزال القوات الأمريكية في بيروت بتاريخ ١٥ يوليو - تموز. كان الوجود الأمريكي رادعاً وسمح بانتخاب فؤاد شهاب، قائد الجيش، رئيساً للجمهورية، كرئيس مصالحة بتاريخ ٣١ يوليو - تموز. انتهج شهاب سياسة «لا غالب ولا مغلوب» وتشكّلت حكومة وحدة وطنية في شهر اكتوبر - تشرين أول ١٩٥٨ اشترك فيها رشيد كرامي، وبيير الجميل رئيس حزب الكتائب. لقد أدرك العماد فؤاد شهاب الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع اللبناني. مالت سياسته نحو تحقيق أفضل للتوازن الطائفي خاصة لصالح الطائفة الأقل يسراً، أي الطائفة الشيعية. وشهدت المناطق المحيطية في لبنان، وخاصة الجنوب، برامج تنمية هامة. أما على المستوى الخارجي، فقد عاد شهاب إلى تطبيق الميثاق الوطني وأظهر حياداً متأنياً بين مختلف القوى في العالم العربي مما أرضى عبدالناصر. وتوقف أنصار الفكر العروبي عن التشكيك بوجود لبنان.

حارب فؤاد شهاب السياسيين التقليديين الذين اعتبرهم مسؤولين عن اختلالات المجتمع اللبناني بسبب فسادهم ولا مسؤوليتهم. ودعّم مبدأ اختيار الموظفين تبعاً لكفاءتهم فقط وضمن إطار الاحترام الصارم للتوزيع الطائفي. اعتمد في عمله بشكل أساسي على قوىً جديدة كمجموعة من الشباب التكنوقراطيين وعلى الكتائب والحزب الاشتراكي التقدمي بقيادة كمال جنبلاط. بدت هاتان الحركتان له بمثابة قوىً للتجديد في المجتمع اللبناني.

استخدم الرئيس المكتب الثاني التابع للجيش بسبب افتقاره إلى تنظيم شهابي بحصر المعنى ومحاربته للساسة التقليديين؛ لكن المكتب الثاني تدخل بصورة متزايدة في الحياة السياسية. حاولت المصالح السرية العسكرية هز القاعدة الاجتماعية للساسة، وواجتهم بمنافسين لهم حتى في معاقلهم؛ بل وذهبت إلى حد التلاعب بالانتخابات.

جرى ذلك كله في جو من الازدهار الاقتصادي المتنامي. وأدّت زيادة المداخيل النفطية في العالم العربي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة اللبنانية الأكثر تأهيلاً في العالم العربي من وجهة نظر تقنية. كما تعاظم دور بيروت كوسيط مالي بين الغرب والبلدان النفطية.

في عام ١٩٦٤، حلّ محل شهاب في منصب الرئاسة أحد المقرّبين منه، هو شارل الحلو الذي أراد متابعة سياسة شهاب. لكن الشهابية كانت قد بدأت بالانحدار. فرجال السياسة أبدوا رغبتهم في الخلاص من المكتب الثاني الذي اتهموه بكبح السير الطبيعي للديمقراطية بينما عادت المسألة الفلسطينية إلى جدول الأعمال وحطّمت الإجماع اللبناني الثمين.

العراق:

نهاية النظام الملكي الهاشمي:

أثارت حرب فلسطين الكثير من الحسرة في أوساط السكان ولدى الجيش. وتضاءلت شعبية السياسة الموالية لبريطانيا وللغرب بمجمله في بلد كان حتى عام ١٩٤١ عرين القومية العربية الأكثر جذرية. جعلت كلفة الحرب، بالإضافة إلى سلسلة من المحاصيل السيئة، الوضع الاقتصادي للبلاد عسيراً؛ وكان أمن الطائفة اليهودية قد تزعزع اثر اضطرابات ١٩٤١، وأحييت مناهضة الحكومة والمجتمع للسامية المخاوف؛ لا سيما وأن عمليات تحريض غير معروفة المصدر تماماً أبقت على حالة التوتر القائمة. فنظمت المصالح السرية الإسرائيلية عملية هجرة سرية كبيرة. وقررت الحكومة العراقية منح حرية الرحيل، الأمر الذي استغلّه قسم كبير من اليهود لمغادرة البلاد على عجل (أكثر من ١٠٠٠٠٠ شخص). كان لهجرة هؤلاء السكان المدينيين تقليدياً نتائج سلبية نتيجة لفقدان الكفاءات الاقتصادية التي كانوا يمثلونها. لكنها سمحت، على المدى الطويل، بالصعود الاجتماعي للشيعة وللمسيحيين الذين شكّلوا فيما بعد طبقة وسطى جديدة متعلمة خاضعة بدرجة أقل لكبار الملاّكين الذين كانوا يشكلون دعامة النظام الملكي.

عاد نوري السعيد إلى السلطة إثر نهاية الحرب. وأصبح آنذاك معادياً لمشروع الهلال الخصيب إذ فضّل أن يكرس جهوده للتنمية الاقتصادية في البلاد. مثّل الوصي على العرش روح سياسة التوحيد. ولم يتخلّ عن طموحاته الشخصية باحتمال الوصول إلى عرش سوريا.

طرد نوري السعيد في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٤٩ واختار منفّذين طيّعين أكثر للحلول مكانه. لكن وصول أديب الشيشكلي إلى السلطة في سوريا وضع نهاية مؤقتة لتطلعاته وأصبح نوري السعيد، رجل البلاد القوي، رئيساً للوزراء من جديد.

أعطت زيادة المداخيل النفطية للنظام الملكي إمكانية الشروع في سياسة أعمال كبيرة زوّدت العراق بالبنية الأساسية الضرورية لتنميته الاقتصادية. ظهرت فائدة هذا العمل على المدى الطويل ولم تكن له آثار مباشرة على الصعيد الاجتماعي. استقال نوري السعيد خلال صيف ١٩٥٢ كي يسمح للوصي على العرش الشروع في عملية انفتاح سياسي جديد. في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٢، انفجرت اضطرابات عنيفة ضد السلطة الملكية. اضطر الوصي على العرش على فرض القانون العرفي ومنع نشاط الأحزاب السياسية المعارضة. كان ذلك بمثابة البرهان الصارخ على أن النظام الملكي لا يستطيع الاستمرار إلا بواسطة أدواته القمعية. وبالرغم من بلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد، تابع الوصي على العرش ممارسة السلطة الحقيقية في القصر وشرع، بعد سقوط الشيشكلي، في إحياء سياسة الهلال الخصيب من جديد التي رفضها نوري السعيد. انتهى ذلك أيضاً إلى فشل آخر.

كان يُفترض تجديد معاهدة التحالف مع بريطانيا بعد فترة وجيزة، ففرضت الضرورة دعوة نوري السعيد إلى الحكومة من جديد باعتباره رجل السياسة الوحيد القادر على التعامل مع الإنكليز. لقد منع النشاطات السياسية لأحزاب المعارضة وحصل على برلمان مطيع له تماماً. اعتقد أنه يمكن حل مسألة العلاقات مع إنكلترا عبر طرح فكرة تقارب بين دول المنطقة ضمن إطار ميثاق تحالف يؤمّن للعراق الهيمنة على العالم العربي بفضل موقع متميز في ميدان الحصول على الأسلحة التي يقدمها الغرب له. أدّى هذا الطرح إلى تشكيل حلف بغداد. لكن النضال الذي اضطر النظام الملكي إلى خوضه ضد عبدالناصر أضعفه إلى درجة خطيرة. وقدّمت الدعاية المصرية رئيس الوزراء العراقي على أنه خائن للأمة العربية.

أثارت أزمة السويس مظاهرات جديدة وعنيفة ضد السياسة الموالية لبريطانيا. قمعها النظام بشدة وازدادت عزلته. استقال نوري السعيد في شهر يونيو ـ حزيران ١٩٥٧، لكن الحكومات اللاحقة حافظت على النهج الموالي للغرب. قام الأردن والعراق بإعلان اتحادهما فدرالياً بتاريخ ١٤ فبراير ـ شباط ١٩٥٨، كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة. وأصبح نوري السعيد رئيس وزراء ذلك الاتحاد الجديد بتاريخ ١٩ مايو ـ أيار ١٩٥٨. وحاول الحصول على دمج إمارة الكويت في الفدرالية حيث كانت لا تزال تحت الانتداب البريطاني. أعلن الكويتيون بالطبع عداءهم لذلك وكان رفضهم قاطعاً مانعاً. وبتاريخ ١٤ يوليو ـ تموز ١٩٥٨ انهار النظام بسهولة مع استيلاء الجيش على السلطة، مما أظهر درجة ضعفه الداخلي.

مع ذلك، ينبغي عدم إهمال مكتسبات النظام الملكي الهاشمي إذ أن العراق المكوّن من تجميع اصطناعي لثلاث مقاطعات عثمانية أصبح حقيقة دائمة ستستطيع مقاومة اضطرابات الفترات اللاحقة العنيفة. كما كان عمله الاقتصادي على أهمية كبيرة والأشغال الكبرى التي تمّ تنفيذها في السنوات الأخيرة سيكون لها بالتأكيد منافعها الاقتصادية. وإذا كان النظام الملكي الهاشمي لم ينجح في الحصول على قاعدة اجتماعية ثابتة إلى درجة كافية للحكم دون اللجوء إلى القمع، فإن الأنظمة الجمهورية التي امتلكت في البداية على الأقل دعماً شعبياً لا جدال فيه لم تتوصل بدورها إلى إقامة نظام يستطيع الاستغناء عن اللجوء إلى قمع بوليسي شديد مال إلى أن يصبح في السنوات الأخيرة رعباً ممنهجاً له مؤسساته؛ وهذه ظاهرة لم تكن معروفة في ظل العهد الملكي.

الثورة العراقية:

كان الكثير من ضباط الجيش معادين للنظام منذ القمع الذي شهده ١٩٤١. وكانوا مستائين من التوجه الموالي للغرب ومؤيدين غالباً للوحدة العربية. مثّلت الثورة المصرية نموذجاً بالنسبة لهم وتأسست منذ شهر سبتمبر- أيلول ١٩٥٢ منظمة سرية للضباط الأحرار. كانت الحركة عربية - سنيّة أساساً باعتبار أن هذه الطائفة هي الأكثر حساسية للقومية العربية. (يعاديها الأكراد لأسباب إثنية والشيعة يتصورون العروبة وكأنها قضية سنيّة).

كان انقلاب ١٤ يوليو- تموز ١٩٥٨ من عمل رجلين بشكل أساسي هما عبدالكريم قاسم وعبدالسلام عارف. وسنحت الفرصة للقيام به عند تجميع القوّات المقرر إرسالها إلى الأردن لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة. استولى الجيش في صباح ١٤ يوليو- تموز دون مقاومة كبيرة على الأبنية العامة ولم تبدِ الملكية عملياً أية مقاومة. إن عارف هو الذي قاد الحركة وليس قاسم. هاجت الجماهير رموز النظام القديم. فالأسرة المالكة تعرّضت للقتل ثم أعدم نوري السعيد. وتسبب الهياج الجماهيري الشعبي بعدة ضحايا مما أعطى لتلك الثورة شهرة انها عنيفة ولم تفارقها تلك الصفة بعد ذلك. امتلك الجيش السلطة الحقيقية، بالرغم من دعوة رجال السياسة الذين عارضوا النظام الملكي للاشتراك في الحكومة. كان الجيش منقسماً إلى فئتين، فئة عبدالسلام عارف التي تدعو للوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة وفئة عبدالكريم قاسم التي تبحث عن المحافظة على العراق كما هو مع التصريح بأنها قومية عربية. استمر الصراع على السلطة عدة أشهر تمّ بعدها اعتقال عارف بتاريخ ٥ نوفمبر- تشرين الثاني وحكم عليه بالموت بتهمة تحضيره لعملية اغتيال قاسم ثم خُفّض حكم الاعدام إلى السجن المؤبّد.

تجمّع خلف عبدالسلام عارف القوميون العرب التقليديون المتمثلون في مؤيدي

الناصرية وحزب البعث الذي غدا قوة سياسية هامة. وكان وراء قاسم مؤيدو المحافظة على العراق مستقلاً (الشيعة والأكراد) ومنظّمات اليسار بقيادة الحزب الشيوعي، الأكثر أهمية فيما بينها. حاول القوميون العرب في شهر مارس - آذار ١٩٥٩ القيام بانقلاب من الموصل، بدعمٍ من الجمهورية العربية المتحدة. فشلت العملية بسبب سوء تنظيمها. وقام الشيوعيون والأكراد في المدينة بحملة قمع رهيبة ذهب ضحيتها عدة مئات من القوميين العرب. حاول البعث بدوره التخلص من قاسم باغتياله. ونجحت مجموعة كوماندوس، من بين أفرادها صدام حسين الشاب، في جرحه دون أن تقتله. كان القمع ضد البعث أكثر اعتدالاً.

تطور نظام قاسم:

بدا قاسم تابعاً للشيوعيين أكثر فأكثر. لقد دعمه الاتحاد السوفييتي وفضّله على عبدالناصر الذي منع الأحزاب الشيوعية في مصر وسوريا. كما تمّ إبرام اتفاقات تعاون اقتصادي بين العراق والاتحاد السوفييتي. لكن الشيوعيين غالوا في إبراز وجودهم في النظام العراقي واقترفوا أعمال عنف دموية ضد خصومهم. استفاد قاسم من ذلك كي يبتعد عنهم. وفي عام ١٩٦١، سمح بقيام الأحزاب السياسية شريطة أن لا تشكك بالوحدة الوطنية وبالنظام الجمهوري. لم يُعط هذا السماح إلا لحزب شيوعي واحد معارض، تأسس بتحريض من قاسم. أدّى ذلك إلى ضعف المنظمات الشيوعية. لكن، وكنتيجة لاستمرار قاسم في ممارسة سلطته الشخصية بكثير من الديماغوجية ودون قيام مؤسسات سياسية مستقرّة، لم تصبح الأحزاب السياسية المسموح بها قوىً فاعلة وتفسّخت سريعاً؛ بل واختفت كلها تقريباً عام ١٩٦٢. أصبح عدم الاستقرار السياسي علامة دائمة للبلاد على مدى عقد من الزمن. مع ذلك، شرع النظام الجمهوري في سلسلة من إصلاحات الاقتصاد والمجتمع. وصدر منذ ٣٠ سبتمبر - أيلول ١٩٥٨ قانون إصلاح زراعي يحدّ كثيراً من حجم الملكيات. كما اصطدم بعدائية الملّاك العقاريين الذين قلّصوا من نشاطاتهم. اضطر قاسم إلى توقيف عملية نزع الملكيات كي يشجع الزراعة. وازدادت ميزانية التعليم كثيراً وتحققت بداية لتخطيط الاقتصاد بغية توجيه الاستثمارات نحو الصناعة وليس نحو الزراعة كما كان في ظل النظام القديم.

في عام ١٩٦١، كان العراق لا يزال يرتبط إلى حد كبير بمداخيل النفط الذي كان يمثل ٢٧٪ من الدخل القومي و٤٥٪ من دخل الدولة و٩٠٪ من الموارد بالقطع الأجنبي. أبدى قاسم تشدده في مواجهة شركة نفط العراق في المفاوضات التي قامت بغية تحسين حصة العراق. وفي ١١ ديسمبر - كانون الأول ١٩٦١، سحب من شركة نفط العراق جميع الاستثمارات غير المستغلّة أي ٩٩٪ من المجموع. احتجت شركة نفط العراق على ذلك

وشرعت في نضال قانوني طويل ضد الحكومة. تناقص إنتاج النفط فورياً وتضاءلت بالتالي المداخيل، لكن أصبح بمقدور العراق آنذاك خلق شركته الخاصة المستقلة ولم يعد مرتبطاً باحتكار الاتحاد الدولي.

كانت المسألة الأكثر خطورة هي مسألة الأكراد. وعدت ثورة ١٩٥٨ بعودة زعيمهم مصطفى البرازاني الذي كان لاجئاً في الاتحاد السوفييتي بعد أن أحيا جمهورية كردية عابرة في منطقة الاحتلال السوفييتي في إيران أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان قد تقارب مع منظمة يسارية هي الحزب الديمقراطي الكردي الذي أسسه مثقفون شباب. كانت العلاقات حسنة، في بداية العهد الجمهوري، مع الأكراد الذين تمّ الاعتراف بهم كعنصر مؤسس للبلاد. وما كان لهزيمة أنصار التوحيد العربي إلا أن تثلج صدورهم. لكن الأكراد رفضوا قبول دكتاتورية قاسم الذي لم يمنحهم حقوقاً خاصة. حاول قاسم عام ١٩٦١ الخلاص من البرزاني عبر دعم خصومه الأكراد. فردّ بالانكفاء إلى الأدغال مع أنصاره في شهر فبراير - شباط. وطالب بإنهاء الدكتاتورية وإعادة الديمقراطية وإعطاء كردستان استقلالاً ذاتياً. في شهر سبتمبر - أيلول ١٩٦١ منع قاسم نشاط المنظمات الكردية وأطلق الجيش ضد البرزاني ورجاله. إن ما كان في البداية تمرداً قبلياً أصبح حرباً انفصالية حقيقية إذ فرّ الضباط الأكراد من الجيش العراقي وذهبوا للالتحاق بقوات البرزاني. شنّ العصاة حرب عصابات فعّالة ولم يحتفظ الجيش العراقي بالسيطرة سوى على التجمعات السكانية الكبيرة.

كان النظام معزولاً على صعيد الخارج؛ إذ نفّر الدول العربية منه بمطالبته بالكويت عام ١٩٦١ باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق. وتخاصم مع إيران بإثارته من جديد الخلاف الحدودي المتعلّق بشط العرب وبمطالبته إعادة خوزستان (عربستان) باعتبارها أرضاً عربية ثم بإرادته جذب دول الخليج إليه. وفي عام ١٩٦١، فرض العراقيون، في الاستعمال الرسمي، استخدام تعبير الخليج العربي بدلاً من الخليج الفارسي. وفي مطلع عام ١٩٦٣ كان نظام قاسم قد ضعف كثيراً بسبب تلك السلسلة من الفشل. قام حزب البعث الذي كان قد أعاد تنظيمه سراً بالتحالف مع الناصريين وحضّر لانقلاب عسكري بدأ في الثامن من فبراير - شباط ١٩٦٣. وبعد يومين من المعارك الدامية دعم فيها الشيوعيون قاسم، تمّ اعتقاله وإعدامه (٩ فبراير - شباط).

قدّم نظام قاسم، بالرغم من هزائمه العديدة سلسلة من التوجهات للبلاد لم يثبت المستقبل أنها خاطئة. إن المحافظة على الكيان العراقي، في لحظة بدا فيها الاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة قد يسمح فعلياً بتحقيق الوحدة العربية التي طالما تمت الدعوة لها في الخطابات السياسية، وجّهت ضربة قاصمة للطموحات الناصرية. أوقف قاسم تقدم الناصرية وحاول أن يعطي للعراق من جديد دوره كقوة كبيرة في مجمل العالم العربي، أي

الدور الذي سبق ولعبه في سنوات ١٩٣٠ و ١٩٤٠، مؤكّداً بذلك أن الناصرية لم تكن سوى اللحظة المصرية للقومية العربية. استأنف أيضاً البعثيون الذين خلفوه القول بذلك الطموح العروبي الشامل، بعد كبحه لعدة سنوات في عهده. كما كانوا ورثة سياسته بكل ما فيها من مناقب ومثالب. إذ اختاروا القومية العلمانية والبحث عن الاستقلال الاقتصادي والنضال ضد الانفصال الكردي والنزاع الحدودي مع إيران وإرادة فرض الهيمنة على الخليج وضم الكويت. إن السنوات الأولى من حياة الجمهورية العراقية، هي أبعد عن أن تكون مجرد فاصل زمني، إذ برهنت على اللاعودة في التوجهات المختارة والعنف المستمر من أجل تحقيق أهدافها.

الجمهورية العربية المتحدة:

إن الوحدة التي تمّ إعلانها في الأول من شهر فبراير - شباط ١٩٥٨ صودق عليها بنسبة ٩٩,٩٨٪ من الأصوات في استفتاء ٢٣ فبراير - شباط ١٩٥٨. بنفس الوقت أخبر عبدالحميد السراج، رئيس المكتب الثاني (السوري) عبدالناصر بأن مقرّبين من الملك سعود اتصلوا به وعرضوا عليه مبالغ مالية ضخمة من أجل منع تحقيق الوحدة، بل واغتيال عبدالناصر. كانت الفضيحة هائلة بسبب تقديم البراهين على دفع الأموال وضعفت السياسة السعودية مؤقتاً. أخذ فيصل ولي العهد السعودي زمام الحكومة بيده وربط المسؤوليات الأساسية بشخصه.

اتسمت الفترة الأولى من حياة الجمهورية العربية بحماس شعبي كبير. زار عبدالناصر مرّات عديدة سوريا حيث استقبلته الجماهير بحماس أقرب إلى الهذيان. رأت الجماهير في الوحدة وسيلة للانتصار على الصعوبات الاقتصادية الدائمة التي عرفتها سوريا. بل وأبعد من ذلك بدت الوحدة بمثابة الوصفة السحرية التي ستسمح بمواجهة المسائل الكبرى الأساسية مثل التنمية الاقتصادية والتوتر مع إسرائيل. لم يتوصل عبدالناصر إلى تقنين تلك الحركة الشعبية في تنظيم سياسي متين البنيان. فعندما جاء الزمن الصعب وخيبات الأمل، لم يكن الدعم الشعبي على موعد مع النظام الذي لم يتوصل إلى أن يبني لنفسه قواعداً ثابتة. كانت البورجوازية السورية الصناعية النشيطة والجسورة مؤيدة للوحدة. اعتقدت أن السوق المصرية ستكون مفتوحة لها بسهولة أكبر. كان للسوريين وللبنانيين علاقات وثيقة منذ قرون مع وادي النيل وساهموا في تطوره الاقتصادي. كما أن سوريي ولبناني مصر شكّلوعنصراً ديناميكيا وامتلكوا كميات هامة من العقارات والأبنية. بدت الوحدة لهم بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح. لكن المصريين ماثلوا غالباً، في الواقع، بين هؤلاء السوريين واللبنانيين وبين بقية الأجانب الذين يعتبرونهم مستغلّين وبالتالي يريدون التخلص منهم. تكشّف سوء

التفاهم الأساسي هذا تدريجياً. وربما كانت الطبقة السياسية، باستثناء البعث، تفضل اتحاداً من فدراليا على تلك الوحدة الدمجية الشاملة التي أنهت الأحزاب السياسية. تبوأ رجال السياسة السوريين، في الفترة الأولى، مناصب هامة في الجهاز التنفيذي للقطر الشمالي (التسمية الجديدة لسوريا). ثم تمّ إقصاؤهم عن المسؤوليات الأساسية. كان عبدالناصر حذراً منهم واتهمهم بالارتباط جميعاً مع دولة أو دول عربية أو غير عربية. كان، بصورة عامة، يحتقر ملاك العاملين بالسياسة العرب، ولو مالوا إلى جهته. وكان على استعداد دائم لاتهامهم بالوصولية والانتهازية. شكّل البعثيون والشيوعيون استثناء القاعدة، لكنهم كانوا منافسين تنبغي محاربتهم.

لم يكن بإمكانية الجمهورية العربية المتحدة إلا أن تكون هشّة جداً في حال اقتصارها على السوريين والمصريين فقط. كان ينبغي عليها أن تمتد إلى أراضٍ عربية جديدة؛ من هنا جاءت أهمية الحرب الأهلية اللبنانية الأولى وتشجيع خصوم شمعون. انضمت اليمن، ذات النظام الملكي الديني (التيوقراطي)، إلى الجمهورية العربية المتحدة بتاريخ ٨ مارس - آذار ليتشكل اتحاد الدول العربية. كان ذلك الانضمام شكلياً تماماً. فالضباط اليمنيون وحدهم هم الذين رأوا في الضباط الأحرار المصريين مثلاً يُحتذى به. وبدا أن العراق قد انتقل، بواسطة ثورة ١٤ يوليو - تموز ١٩٥٨، إلى صفوف الناصرية وانضم للجمهورية العربية المتحدة مؤمناً لها الاندفاع الضروري كي تشمل عموم العالم العربي بواسطة قوة جذبها. تدخّل الأمريكيون في لبنان والإنكليز في الأردن حيث أرسلوا قواتهم لمنع انهيار آخر نظام ملكي هاشمي. وفي العراق، اعترض قاسم على الاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة وطرح نفسه سريعاً كمنافس لعبدالناصر في العالم العربي وكذلك منافسه لدى الاتحاد السوفييتي. شجّع عبدالناصر بنشاط محاولات الإخلال باستقرار النظام العراقي؛ تلك المحاولات التي بلغت ذروتها بانتفاضة الموصل في شهر مارس - آذار ١٩٥٩. فشلت محاولات مد الوحدة إلى بلدان أخرى، ومن هنا جاءت هشاشة المساعي المبذولة آنذاك في لحظة كان ينبغي فيها على عبدالناصر أن يؤكّد حياده الايجابي في مواجهة ضغوط الاتحاد السوفييتي.

قبل الاتحاد السوفييتي بامتعاض انهاء الحزب الشيوعي السوري، أحد أقوى الأحزاب الشيوعية في المنطقة. ذهب قائده خالد بكداش إلى المنفى في بلدان أوربا الشرقية؛ حيث كثّف من هناك هجوماته الشفهية ضد الجمهورية العربية المتحدة. رددت الصحافة الشيوعية تلك الهجومات؛ وبدا الشيوعيون السوريون بمثابة الخصوم الأكثر عداءً للجمهورية العربية المتحدة. سمحت الثورة العراقية ببروز نظام جديد مناهض للامبريالية ويميل إلى الاعتماد على الشيوعيين المحليين. بدا ذلك النظام أكثر جاذبية بالنسبة للسوفييت من نظام عبدالناصر. ولم

يرق لموسكو التوجه الذي انتهجته الناصرية ذات الاستلهام القومي العربي الرامي إلى وحدة كل العرب. فوجود مصر تقود مجمل العالم العربي إلى سياسة حيادية ومناهضة للامبريالية أمرٌ مناسب تماماً؛ أما قيام مجموع سياسي موحّد كبير باسم العروبة والاشتراكية العربية معادٍ للأممية البروليتارية فأمر غير مقبول بالنسبة للنظرية الماركسية.

سمح النقاش الأيديولوجي طيلة السنوات التي عاشتها الجمهورية العربية المتحدة بتحديد أفضل لطموحات الناصرية. ففي تاريخ ٢٣ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٥٨، وأثناء خطاب ألقاه عبدالناصر بمناسبة الذكرى الثانية لجلاء الفرنسيين والإنكليز، قام بالهجوم على الشيوعيين وأولئك الذين يدعمونهم، وكذلك على الصهيونية والرجعية، إذ قال:

«قامت الرجعية ضد الوحدة، وقام الحزب الشيوعي ينادي ضد القومية العربية وضد الوحدة لأنه كان يعتقد أن القومية العربية ستمنع الانتهازية. ولكنهم لم يتمكنوا أن يرفعوا رؤوسهم في وجه القومية العربية الجارفة. قامت الرجعية ضد الوحدة وقام الحزب الشيوعي في سوريا يعمل ضد الوحدة ويعمل ضد القومية العربية.

«وتحالفت الرجعية مع الصهيونية. التقوا جميعاً ضد الوحدة العربية. إن إسرائيل تعمل بكل ما في وسعها ضد وحدتكم وضد قوميتكم وإن الرجعية المستغلّة تعمل بكل قوتها ضد قوميتكم وضد ثورتكم الاجتماعية، وإنني آسف أن أقول إن هناك تجمعات ظهرت ضد الوحدة، وآسف أن أقول إن الشعب العربي الذي آمن بالوحدة لا يمكن أبداً أن يرى بينه هذه التجمعات لأن الوحدة هي ضمير الشعب، الوحدة هي قوة هذا الشعب. وآسف أن أقول إن هذه العناصر التي ظهرت إنما لم تكن قد استطاعت أن تواجه الشعب قبل الآن، ولكنها تريد أن تخدع الشعب وتنشر بينه الإشاعات حتى يكون مطيّة للاستعمار أو لأعوان الاستعمار أو للصهيونية. [. . .]. لقد أعلنت أن الأمة يجب أن تكون اتحاداً قومياً. لكن الحزب الشيوعي رفض هذا. وأعلن بعض أفراده أنهم ينادون بالانفصال وينادون بألاّ يكون هناك وحدة عربية أو قومية عربية. إن هذه هي الدعوة للصهيونية لكي تنفذ بين أرجاء القومية العربية وتعود وتستغل بلادنا»[1].

هوجمت الحكومة العراقية يومياً واتهمت بأنها ألعوبة بيد الشيوعيين الذين يريدون إقامة دولة شيوعية خائنة للقومية العربية. ونقلت قضية الموصل الجدل الدائر إلى أعلى المستويات في الاتحاد السوفييتي. ووصل الحد بخروشوف إلى إدانة السياسة الناصرية علناً في شهر مارس ـ آذار ١٩٥٩، إذ قال:

«عندما أقمنا علاقات ودية مع الجمهورية العربية المتحدة كنا نعرف أفكار الرئيس عبدالناصر المناهضة للشيوعية. لقد اعتقدنا يقيناً أنه خلال النضال من أجل التحرر الوطني

الذي يتطلب وحدة جميع القوى المناهضة للامبريالية، كان يُفترض أن يولي انتباهاً أكبر للمطالب الديمقراطية للشعوب. لكن للأسف، تُتخذ حالياً إجراءات تخنق التطلعات إلى الحرية، ليس في الجمهورية العربية المتحدة وحدها ولكن أيضاً في بلدانٍ أخرى. إننا نريد أن نقول بمنتهى الود بأنه إذا تمّ الإصرار على سياسة كهذه فإنها ستؤدي، لا محالة، إلى العجز والخسارة.

«[. . .]. يتم التأكيد على أن القومية العربية هي فوق مصالح مختلف الدول العربية ومصالح مختلف شرائح السكان في البلدان العربية. لا شك أن مصالح أغلبية العرب هي مصالح مشتركة خلال النضال ضد النير الاستعماري. لكن بعد أن يتوصل بلد ما إلى التحرر من السيطرة الأجنبية ينبغي عدم تجاهل مصالح الشعب. في الواقع، لا يمكن لمصالح جميع العرب أن تلتقي. وبالتالي، فإن المحاولات الجارية تحت علم القومية لتجاهل مصالح العمال هي محاولات لا تقوم على أساس صحيح»[٥].

اتهمت الصحافة الناصرية الشيوعيين العرب بأنهم بكل بساطة انفصاليون. وقارنهم عبدالناصر أمام جمع من المتظاهرين يرفعون المصاحف الشريفة بالخوارج، أي الهراطقة المسلمين في بداية الإسلام الذين انفصلوا بنفس الطريقة عن الإسلام. وألقى السادات خطبة الجمعة في الجامع الأزهر حيث ذكّر بزمن الصراع بين الإسلام المدافع عن القيم الروحية وبين النزعة المادية. خفّ الجدال قليلاً في الشهور التالية. وإذا كان عبدالناصر يعارض الشيوعية علانية فإنه أكّد، بنفس الحركة، المنحى الاشتراكي للجمهورية العربية المتحدة حيث بُديء بتأميم مختلف أوجه الحياة الاقتصادية اعتباراً من عام ١٩٦٠.

رأى منظرو الاشتراكية العربية بأنها تتميز برفض مقولة صراع الطبقات الذي يؤدي إلى دكتاتورية الطبقة العاملة (البروليتاريا). فهذه الاشتراكية هي وحدة قومية يتلقى فيها المعوزون مساعدة الجميع وتتطور حتى زوال التمايزات الطبقية. وهي معادية للملكية الخاصة التي يتمتع بها أولئك الذين يستغلّون الشعب؛ لكنها غير معادية للملكية الناجمة عن العمل المنتج. وبالتالي تنبغي المحافظة على الملكية الفردية غير المستغلة. كما يمكن أن لا تكون التأميمات الاقتصادية سوى جزئية. فالفرد هو أساس المجتمع. الدولة موجودة فقط للسهر على تأمين العدالة الاجتماعية. وهي ليست دولة شمولية (توتاليتارية) مثلما هو الحال في الاتحاد السوفييتي. وترفض الاشتراكية العربية التضحية بجيل أو أجيال من أجل بناء مستقبل متألّق كما تفعل الشيوعية االسوفييتية. كما ترفض، كل لغة جامدة (لغة الخشب) وكل طاعة استعبادية لأوامر الدولة أو الحزب. فالاتحاد القومي ليس حزباً من المناضلين المحترفين، لكنه مكان تلتقي فيه كل طبقات المجتمع.

حاولت الولايات المتحدة الاستفادة من حالة التشوش تلك مع الاتحاد السوفييتي من

أجل إقامة علاقات وطيدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وهكذا عندما اشتكى المسؤولون المصريون من أن الطلبة المصريين الموفدين إلى الاتحاد السوفييتي يتبعون دروساً إجبارية في الماركسية، اتصل عبدالناصر مباشرة مع الأمريكيين وقام جسر جوي صغير بنقل الطلبة من الاتحاد السوفييتي إلى الولايات المتحدة حيث أتمّوا دراساتهم الجامعية. وتبودلت مراسلات ودية بين كينيدي وعبدالناصر. كما أعيدت المساعدة الغذائية الأمريكية حيث وصلت بين عام ١٩٦١ و١٩٦٤ إلى ٧٠٠ مليون دولار يجري دفعها بالعملة المحلية وترافقت مع عدة قروض مختلفة بلغت قيمتها ٥٠٠ مليون دولار.

في عام ١٩٦١، أكّد عبدالناصر، بالتعاون مع تيتو ونهرو، حياده عبر تأسيس حركة عدم الانحياز التي عقدت أول مؤتمر لها في بلغراد ما بين ١ و٦ سبتمبر - أيلول ١٩٦١. لم تتم دعوة الصين الشعبية هذه المرّة. كان التجمع الافرو - آسيوي حركة موجّهة نحو تحرر العالم الثالث بالعلاقة مع الغرب. أما عدم الانحياز فقد بدا بمثابة التعبير عن إرادة لإظهار التوازن بين الكتلتين. وقد أكّد القائمون فيه بأن «أية محاولة ترمي إلى أن تفرض على الشعوب هذا النظام الاجتماعي والسياسي أو ذاك بالقوة ومن الخارج يمكن أن تعرّض السلام العالمي للخطر»[٦].

كان الاتحاد السوفييتي علمياً في تفريقه بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وبإجادة لعب اللعبة الناصرية. فإذا كانت الخلافات السياسية قد أعلنت على رؤوس الأشهاد فإن السوفييت لم يمارسوا أي ضغط اقتصادي على الجمهورية العربية المتحدة بل تابعوا تقديم مساعدتهم الاقتصادية بكل تصميم والتي كان يتمثل أفضل رمز لها بالأشغال الجارية في السد العالي. قدّر السوفييت أنه لم يحصل أي شيء لا يمكن إصلاحه، وإن عبدالناصر يمكن أن يغيّر سياسته (سيكون لهم موقف آخر حيال السادات في سنوات السبعينات). تركّزت مساعدتهم بشكل أساسي على الصناعة الثقيلة. كان يُفترض أن يؤدي ذلك إلى تدعيم الطبقة العاملة المحلية التي يمكن أن تخدم كقاعدة لحركة عمّالية مؤيدة للاتحاد السوفييتي. واعتبروا أن اجراءات التأميم واجراءات الاقتصاد الموجّه التي اتخذها عبدالناصر في تلك الفترة تذهب في الاتجاه الصحيح. كانت الايديولوجية الماركسية ـ اللينينية تخفي، في ذلك الشأن، واقع ما يجري بالنسبة للمسؤولين السوفييتين. . فالأفكار الشيوعية لم تجد مؤيدين لها في العالم العربي سوى لدى المثقفين وفي أوساط مهنٍ مثل الطب، وكذلك لدى الأقليات. إن الجماهير الشعبية، بل والعمالية، بقيت متعلقة بعمق بثقافتها الإسلامية. كما ان القمع الذي قامت به أجهزة الدولة كان فعّالاً إلى درجة كافية لمنع أي تواصل بين المثقفين والعمّال.

ابتعد العراق بقيادة قاسم تدريجياً عن الشيوعيين وعن الاتحاد السوفييتي ثم أدّت نهاية الجمهورية العربية المتحدة إلى قيام الشروط الضرورية لتقارب جديد بين القاهرة وموسكو.

أزمة الكويت:

تتجمع دول الشرق العربي نظرياً في كتل أيديولوجية حسب معايير الحرب الباردة بين الغرب والشرق. إذ إن التسميات الكلاسيكية المتمثلة بـ «التقدميين» و «المحافظين» شائعة الاستعمال. لكن المصلحة السياسية المباشرة لكل دولة يمكن أن تؤدي إلى اتخاذ مواقف متناقضة تماماً مع المبدأ الايديولوجي المعلَن من قبل السلطة القائمة. وأزمة الكويت مثال جيد على ذلك؛ وهي أهم إمارة في الخليج. تحتل الكويت موقعاً استراتيجياً هاماً بالقرب من شط العرب، وهي تفصل بين السعودية والعراق بالإضافة إلى أنها بالقرب من إيران. تأسست إمارة الكويت في القرن الثامن عشر في موقع قديم لتجمع السكان. وكانت لها علاقات واهية مع الامبراطورية العثمانية، قبل أن تصبح محميّة بريطانيا عام ١٨٩٩. تُعتبر احتياطاتها النفطية من أهم الاحتياطيات في العالم وكلفة إنتاج نفطها من أقل الكلفات. بدأ استثمار النفط فيها خلال سني الثلاثينات، أي قبل جيل من الإمارات الأخرى. وفي بداية سني الستينات، أصبح متوسط دخل الفرد فيها أعلى بقليل مما هو في الولايات المتحدة. قررت بريطانيا أن تمنح الإمارة الاستقلال في شهر يونيو - حزيران ١٩٦١. اعترف العراق، في عهد الانتداب، بوجود الإمارة ورسم حدودها. لكن ما ان استقل عام ١٩٣٣ حتى وضع وجود ذلك البلد الصغير موضع الشك. طالب عبدالكريم قاسم، على اثر نوري السعيد، بتلك الأرض باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من العراق، باسم الحق التاريخي القائم على أساس الروابط القديمة للعراق مع الإمارة العثمانية حيث كان ينبغي أن تعود الإمارة بعد نهاية الانتداب البريطاني إلى وضعها السابق لعام ١٨٩٩، حيث كانت ترتبط مع ولاية البصرة وحيث كان الأمير ممثلاً للسلطة المركزية (لم تأخذ هذه الحجة القانونية في اعتبارها المعاهدات المبرمة في نهاية الحرب العالمية الأولى والتي كرّست نهاية الامبراطورية العثمانية، وكذلك لم تعترف بحق تقرير المصير). كذلك اعتمدت تلك المطالبة بالكويت على المبدأ «التقدمي» القائل بتوزيع عائدات النفط لصالح أكبر عدد ممكن من العرب وبرفض ظهور دولة عربية جديدة، باسم الوحدة العربية المطلوب تحقيقها. سادت في العالم العربي خشية حقيقية من أن تطلب الإمارة انضمامها إلى مجموعة بلدان «الكومنولث» بدلاً من انضمامها للجامعة العربية. بتاريخ ٢٥ يونيو - حزيران ١٩٦١، أعلنت الحكومة العراقية عن نيتها في ضم الإمارة وحشدت قواتها على الحدود مع تأكيدها عدم اللجوء إلى استخدام القوة. طلب الكويتيون مساعدة بريطانيا التي أرسلت بتاريخ ١ يوليو - تموز ١٩٦١ وحدات عسكرية للدفاع عن الإمارة. شاركت السعودية في ذلك العمل.

كانت المواقف العراقية تتماشى، نظرياً، مع التأكيدات الأيديولوجية للنظام الناصري حيث أن نظاماً «تقدمياً» كان يواجه ملكيات «محافظة» مثل الأردن والسعودية اللذين دعما

استقلال الكويت. لكن نجاح العراق في ضم الكويت يعني أن قوّته ستتدعم إلى حد كبير وسوف يتعزز تحدّيه لزعامة مصر. دعم عبدالناصر استقلال الإمارة كي يحدّ من النزعة التوسعية العراقية، مع دفع حكومته إلى تعريف الفارق بين حركة عفوية نحو الوحدة العربية تعبّر عنها الجماهير وبين عملية ضم بالقوة. إذ قالت الحكومة ما مفاده:

«لا يمكن تسوية العلاقات بين الشعوب العربية إلا حسب المبادىء التي أرساها النضال الطويل للأمة العربية. تلك المبادىء التي تسترشد بها حركة الأمة العربية نحو مستقبلها، ونحو هدفها المتمثل في بناء وطن عربي حر ومواطن عربي حر.

«على ضوء هذا تتلخص وجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة حيال الوضع غير المنتظر الذي قام فجأة بين الجمهورية العراقية وحكومة الكويت فيما يلي:

«١ ـ إن الجمهورية العربية المتحدة، مدفوعه بإيمانها الراسخ بأن الوحدة العربية الشاملة هي أمانة مقدّسة عهد بها التاريخ العربي إلى المستقبل العربي، مقتنعة كل القناعة بأن العلاقات بين الشعوب العربية لا يمكن تسويتها بمعاهدات واتفاقات قديمة أو حديثة تمّ التوصل إليها بواسطة أطراف عربية أو أجنبية، لكن العلاقات العربية محكومة بما هو أعمق من المواثيق والاتفاقات.

«٢ ـ بناءً على ذلك، تأمل الجمهورية العربية المتحدة أن تقتدي حركة الشعوب العربية نحو تحقيق تطلعها الأسمى في التوحيد بنماذج أخرى غير النموذج التقليدي الأوربي الذي حكم أوربا خلال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية والذي قادها، اثر التمسك بمطالب إقليمية تقوم على أساس اتفاقيات قديمة، إلى إثارة قضايا ثانوية وسطحية يمكنها أن تترك آثاراً عميقة، في العلاقات بين الشعوب. لذلك لا تستطيع الجمهورية العربية المتحدة القبول بمبدأ «الضم» في الوقت الذي تعلن فيه استعدادها لبذل جميع الجهود من أجل دعم منطق التوحيد العربي.

«٣ ـ إن الجمهورية العربية المتحدة التي انبثقت من خلال عملية التوحيد الشامل بين مصر وسوريا، لا تستطيع بطبيعتها سوى دعم أية حركة نحو التوحيد الجزئي أو الشامل كتعبير عام عن الإرادة الشعبية العربية يقوم على أساس الاختيار الحر.

«٤ ـ اعتبرت الجمهورية العربية المتحدة دائماً أنه من واجب الشعوب العربية الكبيرة أن تكون دعماً للشعوب العربية الصغيرة مؤكّدة إرادتها النزيهة المستمدّة من المراجع الأصلية للتضامن العربي. ورأت الجمهورية العربية المتحدة دائماً أن ذلك الدعم النزيه والقوي كان كافياً لتشجيع روح الوطنية في تلك المنطقة الصغيرة من العالم العربي حيث كانت الامبريالية قد نجحت في التسلل منذ عهد طويل متسترة بمظهر الصديق بينما لا ترمي في الواقع سوى تأمين مصالحها ومتابعة استغلالها.

«وإنه لمن المؤسف أن يبرز هـذا الوضـع غير المنتـظر بين حكـومة الكـويت والجمهوريـة العراقية في اللحـظة التي تمّ بها إعـلان استقلال الكـويت كخطوة لا بـد منها إلى الأمـام من أجل تعزيز الروح القومية العربية وتدعيم التضامن العربي.

«٥ ـ تؤمن الجمهورية العربية المتحدة بأنه لدى الشعب العراقي العظيم أسبـابه للدعـوة إلى التـوحيـد بينـه وبـين شعب الكـويت؛ وهي أسبـاب أكـثر عمقـاً واستمــراراً من وثـائق الامبراطوريـة العثمانيـة. إن الشعب العراقي مؤمن بقـوميته العـربية والشعب الكـويتي مؤمن بقوميته العربية؛ هذه القومية التي تشكل بحد ذاتها رابطة كافية للتوحيد السياسي إذا تـوفرت الشروط لذلك وأولها تبلور الإرادة الشعبية لدى كل منهما للمطالبة بذلك التوحيد وتحقيقه.

«٦ ـ تتمنّى الجمهورية العربية المتحدة أن ينتهي هذا الوضع غير المنتظر حسب المبـادىء العـربية. إذ لا تستـطيع أن تتصـور نشوب نـزاع حول أرض عـربية بـين شعبين عـربيـين. فالتاريخ يثبت بوضوح أن الأرض العربيـة كلها هي ملك الأمـة العربيـة كلها. ولا تستـطيع الجمهورية العربية المتحدة أن تتصور أنـه قد يـأتي اليوم الـذي يتواجـه فيه جنـدي عربي مـع جندي عربي آخـر في وقت تواجـه فيه الأمـة العربيـة أصعب مرحلة في تـاريخ نضـالها ضـد الامبريالية والصهيونية وفي لحظة يتقرر فيها مصير الأمة العربية لقرون قادمـة، وفي لحظة هي بحاجة فيها لكل طاقتها ووعيها ولكل جندي من أبنائها يستطيع حمل السلاح»[٧].

إذا كان هذا التصريح يتضمن شيئاً من النفاق ـ لم تتردد مصر في السنة التالية من إقحام جيشها في الحرب الأهلية اليمنية ـ فإنه من المؤكّد، مع ذلـك، بأن عبـدالناصر رفض دائـماً سياسة الضم. لقد عرف بأن قوتـه تقوم قبـل كل شيء عـلى خطابـه وعلى المشـاعر الشعبيـة المؤيدة له. وإذا كان لم يتردد في التدخل في السياسة الداخلية لدول عربيـة أخرى مثـل لبنان والأردن، فقد أبدى دائماً استعداده لقبول مصالحات سياسية تُبقي تلك الدول تحت نفوذه مع الاستمرار على وجودها كما حدث بـالنسبة للبنـان عام ١٩٥٨، وحـدث عدّة مـرّات بالنسبـة لـلأردن؛ وسيكـون العـراق مـا بـين ١٩٦٣ و ١٩٦٩ المثـال الحـاسم عـلى ذلـك النمط من السلوك.

أصبح الوضع عسيراً عندما طلبت إمارة الكويت مسـاعدة القـوات الإنكليزيـة. طالبت الجمهورية العـربية المتحـدة بتسويـة سلمية تمـر عبر الانسحـاب المباشر للقـوات البريـطانية. عُرضت القضية على مجلس الأمن؛ فدافع العراق عن موقفه بالقول: «إن الكويت ليست ولم تكن أبداً دولة مستقلة. وقد تم اعتبارها دائماً من وجهة نظر تاريخية وقـانونيـة بمثابـة جزء من محـافظة البصرة العـراقية. لا يمكن إذن اعتبـار أن المسـألـة تتعلق بخـلاف دولي بين العـراق والكويت، لأن هذه الأخيرة تشكل جزءاً لا يتجزأ من الجمهورية العراقية».

عارض الاتحاد السوفييتي بحق النقض «الفيتو» القرار الذي اقترحته بريطانيا وكرّس استقلال الكويت. وبتاريخ ٢٠ يوليو ـ تموز وافق مجلس الجامعة العربية على قبول الكويت عضواً في الجامعة وطلب منها بالمقابل أن تحل قوات عربية مكان القوات الأجنبية. التزمت الكويت بتاريخ ١٢ أغسطس ـ آب بإجراء عملية الإبدال تلك. وبتاريخ ٢٣ سبتمبر ـ أيلول أخذت قوة فصل عربية مؤلّفة من مصريين وسعوديين وأردنيين وسودانيين مواقعها في الإمارة. إن عبدالناصر بعد أن نجح في الجزء الأول من مناورته (المحافظة على الكويت كدولة عضو في الجامعة العربية ومتحررة من الوجود الأجنبي) سحب وحدته العسكرية في شهر اكتوبر ـ تشرين أول كي لا يبدو متورطاً كثيراً إلى جانب أنظمة ملكية محافظة. قاطع العراق المؤسسات والبلدان التي أقامت علاقات مع الكويت وزادت بالتالي عزلته.

دعم الاتحاد السوفييتي قاسم في قضية الكويت. وعارض دخول ذلك البلد إلى الأمم المتحدة. لم يرفع اعتراضه ذاك إلاّ بعد سقوط قاسم، وأصبحت الإمارة عضواً في الأمم المتحدة بتاريخ ١٤ مايو ـ أيار ١٩٦٣. بتاريخ ٤ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٦٣ اعترف العراق «باستقلال» الإمارة وبـ «سيادتها الكاملة» وحدد اتفاق بتاريخ ١٠ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٦٣ الحدود بين البلدين. ظهرت التواترات بعد ذلك دورياً كما حدث في مارس/ أبريل ـ أذار/ نيسان ١٩٧٣. وفي شهر يوليو ـ تموز ١٩٧٧ أعيد فتح الحدود من جديد، وفي ٣ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٧ تمّ توقيع اتفاق تعاون بين البلدين. شهدت سني الثمانينات تحسناً في العلاقات بالرغم من أن العراق استمر دورياً في طلب تسهيلات على الأراضي الكويتية من أجل الحصول على منفذ أفضل على الخليج؛ الأمر الذي أصبح حيوياً مع حرب العراق ـ إيران. وفي عام ١٩٩٠، استأنف صدام حسين بإمكانيات أكثر وبتصميم أكبر سياسة أول رئيس للجمهورية العراقية.

فشل الجمهورية العربية المتحدة:

يعود فشل الجمهورية العربية المتحدة إلى سلسلتين من العوامل، بعضها اقتصادي والبعض الآخر سياسي.

لم تستطع البورجوازية السورية الدخول إلى السوق المصرية. وطوّر النظام الناصري بيروقراطية اتسعت أكثر فأكثر. فالقطاع العام، الذي تمّ ايجاده اعتباراً من أزمة السويس بواسطة اجراءات تمصير الاقتصاد، تعاظم أكثر بفعل اجراءات التأميم. انتجت الناصرية نظام تسيير بيروقراطي للاقتصاد يميل اتجاهه الطبيعي نحو التوسع. سيطرت بنية تكنوقراطية حقيقية على الاقتصاد وخدمت كقاعدة للنظام. كما تمّ فرض النموذج المصري في الإقليم الشمالي اعتباراً من ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. لم تكن سوريا تمتلك جهازاً وظيفياً معتاداً على ذلك

النمط من التسيير، وهكذا عادت مناصب المسؤولية في الإقليم الشمالي غالباً إلى المصريين، بينما كان تواجد السوريين متواضعاً في الإدارة في مصر (الإقليم الجنوبي). وجدت البورجوازية السورية أنها قد فقدت دورها في بلادها ذاتها. أيقظ ذلك احساساً بالانتماء أكثر إلى سوريا لدى الرأي العام. وغدا الاقتصاد السوري منافساً للاقتصاد المصري بدلاً من أن يكون مكمّلاً له. كانت أغلبية المبادلات التجارية تتم، كما هو الحال في عموم العالم العربي، باتجاه البلدان المصنّعة الشرقية والغربية، فحركة الوحدة العربية لا تقوم على معطيات اقتصادية لها صفة الإلزام. على العكس، تتعارض التيارات الاقتصادية غالباً مع الحركات التوحيدية. فالخطاب التوحيدي هو خطاب أيديولوجي صرف. ولبنان وحده يعرف كيف يشجع المبادلات بين العرب بواسطة اقتصاد الخدمات الذي تبناه.

بدت مصر وكأنها تستغل لحسابها وحدها الاقتصاد السوري. كما زادت سلسلة من المحاصيل السيئة الوضع في لحظة تسارعت فيها حركة تهريب رؤوس الأموال، خاصة إلى لبنان، بفعل اجراءات التأميم الاقتصادي. وسّعت ظاهرة الشائعات من عمق مشاعر الاستلاب. وسُمع من يقول بأن مصر تنوي أن توطّن في سوريا ملايين من الفلاحين القادمين من وادي النيل من أجل مواجهة نموّها السكاني. لقد تعاظمت بشكل هائل في مخيلة الجميع عمليات تطاول المصريين على حقوق السوريين الذين بدأوا يرون أن الوحدة قد قامت على حساب المصالح الحيوية للبلاد.

حذر عبدالناصر منذ البداية من حزب البعث، التنظيم السياسي الوحيد الذي أراد حقيقة وحدة شاملة مع مصر. تأمّل البعث بإمكانية تأصّله في مصر بواسطة الحزب الواحد. لكن الوزراء البعثيين لاحظوا أنه لم يُترك لهم، في الواقع، إلا هامش ضئيل للعمل في الإدارة. إذ لم يمتلكوا مسؤوليات حقيقية ولا سلطة في النظام الجديد. ومنذ نهاية عام ١٩٥٩ فضّل الحوراني والبيطار الاستقالة من منصبيهما الحكوميين. كما أعيد بناء حزب البعث السوري، المنحل رسمياً، بصورة سرية. لم يبق متعاونون مع المصريين سوى المعتدلين. لكن اجراءات التأميم الاقتصادية والإصلاح الزراعي ألقت بهم في المعارضة في الوقت الذي أقلقهم كثيرا فيه نجاح الدعاية الشيوعية التي تهاجم مصر يومياً. اعتمد عبدالناصر على السرّاج، الرئيس السابق للمكتب الثاني، لمواجهة تصاعد الاستياء الشعبي. قام السرّاج بتنظيم دكتاتورية بوليسية حقيقية مارست الاعتقالات التعسفية والتعذيب وأعمال أخرى كثيرة من نفس النوع، مما أدّى إلى فقدان النظام الناصري لمصداقيته. تولّى المشير عبدالحكيم عامر، قائد جيش الجمهورية العربية المتحدة، حكم الإقليم الشمالي. لكنه لم ينجح في السيطرة على العسكريين السوريين.

تمّ مع ذلك نقل الضباط الأكثر تسيساً إلى الإقليم الجنوبي حيث تشكّلت في ذلك

«المنفى» منظمة عسكرية سرية ذات ميل بعثي هي «اللجنة العسكرية» ذات السمة اليسارية جداً. وتألّفت أساساً من الضباط الشباب الذين نالوا تكوينهم بعد الاستقلال وأقاموا لفترة من الزمن في الاتحاد السوفييتي. كما كانوا على الأغلب أعضاء في حزب البعث قبل انخراطهم في صفوف الجيش. وهم من العلويين والدروز بشكل أساسي، تولّى قيادتهم صلاح جديد وحافظ الأسد. تولّد عن هذه اللجنة لاحقاً البعث الجديد، عام ١٩٦٦. لكن أولئك الضباط لم يلعبوا، في حينه، دوراً في نهاية الجمهورية العربية المتحدة، بواقع أنهم كانوا في مصر. في شهر أغسطس ـ آب ١٩٦١، تمركزت الحكومة تماماً في مصر؛ فمن أصل سبعة نواب للرئيس كان هناك نائبان سوريان فقط. رأى السوريون أن الكيل قد طفح. أُقيل السرّاج من منصبه بتاريخ ٢٦ سبتمبر ـ أيلول بقصد تهدئة خواطرهم وتحديد مسؤول عمّا جرى. لكن ذلك جاء متأخراً جداً. إذ قام الجيش بتاريخ ٢٨ سبتمبر ـ أيلول بانقلاب عسكري جديد. وبعد أن تردد عبدالناصر باللجوء إلى النضال المسلح رفض الحرب الأهلية وأعاد إلى مصر جميع المصريين الذين كانوا في سوريا. هكذا استعادت البلاد استقلالها.

أدّى فشل الجمهورية العربية المتحدة إلى طرح الأسئلة حول المعنى العميق لأعمال عبدالناصر. إذ بدا بشكل واضح أن هدفه الأول كان فرض هيمنة مصرية وليس وحدة دول عربية. البعث هو الذي فرض عليه الوحدة. فأدمج عندئذ ذلك المعطى الجديد في دعايته العربية الشاملة. جعل الصراع على السلطة بين عبدالناصر والبعث من العبث أية محاولة لتحقيق التوحيد العربي. كما أن فشل الجمهورية العربية المتحدة ـ حافظت مصر على هذه التسمية حتى عام ١٩٧١ ـ وجّه ضربة قاتلة لفكرة الوحدة العربية التي لن تُستأنف أبداً بصورة ملموسة إلى ذلك الحد. لم تبد تلك القضية، في حينها، إلا بمثابة حلقة في الصراع من أجل سوريا. لقد نجحت مصر في هزيمة العراق الهاشمي. لكنها انهزمت بدورها بسبب حماقاتها بينما ظهر عراق ثوري منافسٌ لمصر.

في نهاية عام ١٩٦١، بقيت الناصرية، بالرغم من كل شيء، القوة السائدة في الشرق العربي وظلّت سوريا، ذات النظام الهش، الرهان الأساسي في الصراع من أجل الهيمنة. واستمر القاموس السياسي في راديكاليته بينما تعاظمت السمة الأيديولوجية للمواجهة إلى درجة يمكن الحديث فيها عن «الحرب الباردة العربية».

الحرب الباردة العربية:

تتسم الفترة الواقعة بين نهاية الجمهورية العربية المتحدة وحرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ والتي تجد خاتمتها النهائية في قمة الخرطوم (٢٩ أغسطس ـ آب ١ ـ سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٧) بانقسام الشرق العربي بين قوىً متناحرة وبفشل المحاولات الجدّية الأخيرة للتوحيد العربي.

وعبر تلك الانقسامات والتعارضات توضحت أشكال الوعي الإقليمي في تدعيم أجهزة الدولة. إن تعبير الوعي الفلسطيني؛ بالإضافة إلى أنه يعني مواجهة جديدة بين إسرائيل والبلدان العربية، يدل أيضاً على التخلّي عن مطلب الوحدة، الذي كان مطلباً له الأولوية حتى ذلك الوقت.

بداية تحرر البلدان النفطية:

شهدت السوق النفطية، منذ مطلع سني الخمسينات، تحولات غيّرت إلى حد كبير من بناها. وتمثلت تلك التحولات في:

١ ـ الحصة المتزايدة للشرق الأوسط في الإنتاج العالمي. إذ مثّلت ١٧٪ حوالي عام ١٩٥٠ و٣٧٪ عام ١٩٧٣. أصبحت المنطقة حيوية بالنسبة لاقتصادات أوربا واليابان، بل وبدرجة ما للولايات المتحدة. تمّ ذلك التطور ضمن إطار ارتفاع مذهل للإنتاج العالمي الذي انتقل من ٥٤١ مليون طن عام ١٩٥٠ إلى ١٠٨٠ مليون طن عام ١٩٦٠، إلى ٢٣٣٧ مليون طن عام ١٩٧٠ ثم إلى ٢٨٤٧ مليون طن عام ١٩٧٣، أي أن كمية الإنتاج قد تضاعفت خمس مرّات في فترة تزيد قليلاً عن ٢٠ سنة.

٢ ـ ظهور الشركات المستقلة في الشرق الأوسط. المقصود بذلك إما شركات أمريكية أو شركات تابعة للدولة في البلدان الباحثة عن النجاة من سيطرة الشركات الكبرى مثل فرنسا وايطاليا. أبدت تلك الشركات استعدادها لتقديم شروط أفضل للبلدان المنتجة كي تأخذ حصتها من السوق. لقد قبلت بهامش كسب أقل مع استفادتها من الأسعار المحدّدة من قبل الشركات النفطية الكبرى.

٣ ـ تغير الوضع في البلاد المنتجة التي شرعت في سياسة تحديث للاقتصاد وللمجتمع ذي التطلع القومي. لقد أصبح لديها نخباً جديدة قادرة على أن تقود المواجهة ضد الشركات على الصعيد التجاري أولاً ثم على الصعيد التقني نفسه. وبدلاً من الزمن الغابر الذي دارت المفاوضات فيه بين الشيوخ البدو وممثلي الشركات، حلّت المفاوضات الصعبة بين متفاوضين تخرجوا من نفس الجامعات والمدارس التجارية ويعرفون جميعاً خفايا القانون التجاري.

منذ عام ١٩٨٤ استخدمت شركة «نفط جيتي»، وهي شركة أمريكية مستقلة الفرجة القائمة بسبب وجود منطقة محايدة مشتركة بين السعودية والكويت والتي تقع بذلك خارج منطقة الامتيازات التي سبق ومنحها البلدان. لقد طلبت تلك الشركة من البلدين امتيازاً في المنطقة مقابل قيمة ٥٠٪ من الأرباح على الأسعار المعلنة.، تعمم هذه النظام المسمى نظام المناصفة (فيفتي ـ فيفتي) بسرعة إلى بقية البلدان وحلّ مكان نمط الحساب القديم الكامن في تحديد مقدار ثابت ضئيل على كل طن مصدّر من النفط. في إيران اعترضت الشركة

الإنكليزية ـ الإيرانية للنفط التي خلفت الشركة الإنكليزية ـ الفارسية للنفط على ذلك النموذج الجديد من التعاقد. فقامت الحكومة الإيرانية في ظل القيادة القومية للدكتور مصدّق بتأميم الشركة. دافعت الشركات النفطية الكبرى الأخرى عن اختهن ورفضت شراء النفط الإيراني. كما رفعت من انتاجها من أجل تعويض غياب الانتاج الإيراني. انهار هذا الانتاج وانتقل من ٣٣ مليون طن عام ١٩٥٠ إلى ١,٣ مليون طن عام ١٩٥٢. حضّرت الاستخبارات الأمريكية (سي. آي. ايه) في النهاية انقلاباً عسكرياً في إيران ثم تمّ التوصل إلى اتفاق جديد في شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٥٤. لقد تُركت ملكية أدوات الإنتاج لشركة إيرانية بينما انتقلت عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير إلى اتحاد شركات تقوده شركة النفط البريطانية (بريتش بيتروليوم) وريثة الشركة الإنكليزية ـ الإيرانية للنفط. امتلكت شركة النفط البريطانية ٤٠٪ من أسهم اتحاد الشركات، واقتسمت الشركات النفطية الكبرى الأخرى الباقي (ومن بينها الشركة الفرنسية للنفط). وبالرغم من التوسع الجغرافي للشركات النفطية الكبرى فإنها اضطرت للتنازل بخصوص حلقة من السلسلة تمتد من الإنتاج حتى الاستهلاك. في عام ١٩٥٧، أبرمت الشركة الايطالية التابعة للدولة اتفاقاً مع إيران، يعطي ضريبة تصل إلى نسبة ٧٥٪ من أرباح البيع على أساس الأسعار المعلنة. تعمم هذا النمط من التعاقد مرّة أخرى على حساب الشركات النفطية الكبرى. أدّى عمل الشركات المستقلة إلى زيادة مستمرة في الإنتاج وفاق العرض الطلب في لحظة حددت فيها الحكومة الأمريكية كمية الواردات من النفط بغية حماية الشركات الأمريكية المحلية الصغيرة. بالنتيجة، قامت الشركات النفطية الكبرى بغية السيطرة من جديد على الوضع وتحديد هامش عمل الشركات المستقلة بخفض الأسعار المعلنة في شهر فبراير ـ شباط ١٩٥٩ بنسبة ٩٪، مما استدعى انخفاضاً مماثلاً في المداخيل النفطية للبلدان المنتجة.

قامت الجامعة العربية، رداً على ذلك، بعقد المؤتمر العربي الأول للنفط في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٥٩ في القاهرة؛ حضره مراقبون من إيران وفنزويلا. طُورت في ذلك المؤتمر فكرة إيجاد هيئة تنسيق للبلدان المصدرة للنفط حيث تمثل السعودية والعراق والكويت لوحدها ٤٠٪ من الصادرات العالمية النفطية وإذا أضيفت لها ايران وفنزويلا وصلت النسبة إلى ٩٠٪. في شهر أغسطس ـ آب ١٩٦٠، خفّضت الشركات النفطية الكبرى من جديد الأسعار المعلنة في الشرق الأوسط بنسبة ١٠٪. اجتمع المصدرون الأساسيون العالميون الخمسة في بغداد لمواجهة تلك السياسة وأسسوا بتاريخ ١٥ سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٠ منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيب).

حوّل عمل «الأوبيب» ببطء بنى السوق النفطية في عام ١٩٦١ انتسبت قطر للمنظمة ثم ليبيا واندونيسيا عام ١٩٦٣، وأبو ظبي عام ١٩٦٧، والجزائر عام ١٩٦٩ (كانت عضواً

مراقباً منذ عام ١٩٦٣)، ونيجيريا عام ١٩٧١ والأكواتور ودبي عام ١٩٧٣، والشارقة عام ١٩٧٤، والغابون عام ١٩٧٥. وصل عدد الأعضاء إلى ١٣ عضواً.

اتسمت السنوات الأولى من الستينات بفائض العرض على الطلب. حاربت منظمة الأوبيب خاصة على الصعيد القانوني وأحرزت بعض النجاحات. إذ لم تعد الحقوق محسومة اعتباراً من عام ١٩٦٤ من الضريبة على الأرباح، مما أدّى إلى زيادة ضئيلة في مداخيل الدول المنتجة. بنفس الوقت، حُذفت تدريجياً التخفيضات الممنوحة للشركات النفطية. كما أرغمت الشركات التي حاولت تجاهل «الأوبيب» على أن تأخذ تلك المنظمة في حساباتها.

تطور مصر:

أجاب عبدالناصر على قطيعة الوحدة مع سوريا براديكالية خطابه المتمثل باعتبار أن مصر والعالم العربي فريسة للنضال بين «التقدميين» و«الرجعيين»؛ وان فشل الجمهورية العربية المتحدة يعود لعمل هؤلاء الرجعيين؛ والرجعية هي «نقطة الاستناد الأساسية للامبريالية والتي لا تتردد أن تعتمد عليها بدورها من أجل نهب ثمار النضال العربي في المجال الاجتماعي (خطاب ١٧ اكتوبر - تشرين أول ١٩٦١)؛ وان ثورة ١٩٥٢ كانت مفرطة في كرمها حيال أعدائها الذين استطاعوا «شل فعاليتها الثورية وعطّلوا الثورة القومية أو استرقوها»؛ ومن أجل حماية الشعب من الرجعية والامبريالية ينبغي إقامة ديمقراطية صحيحة، مختلفة عن الديمقراطية الليبرالية على الطريقة الغربية التي ليست هي سوى واجهة لدكتاتورية رأس المال ولدكتاتورية البروليتاريا. وتجمع تلك الديمقراطية الصحيحة أولئك الذين لم يمارسوا الاستغلال من فلاحين وعمال وصغار التّجار ومثّقفين وأساتذة وطلاب وممثلي المهن الحرَّة والمالكين الذين لم تقم ملكيتهم على الاستغلال والضباط والجنود الذين كانوا في الطليعة يوم التغيير الأكبر. ويتوجب أن تسود العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص. هذه العدالة الاجتماعية هي «شريعة الله في الواقع، لأن شريعة الله تدعو للعدالة والانصاف وتكافؤ الفرص» (خطاب ٢٦ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦١). أصبحت مصر عرين النقاء الأيديولوجي. وحاول عبدالناصر تحقيق تجربة اشتراكية عربية في بلد واحد.

سارع عبدالناصر في عملية تأميم الاقتصاد. وبعد تأميم المصالح الاقتصادية الغربية، جاء دور مصالح البورجوازية السورية - اللبنانية المقيمة في مصر منذ زمن طويل، والمتهمة بتشجيع القطيعة مع سوريا. كما إن الجاليات الأجنبية كاليونانيين مثلاً جرى نزع ملكيتها وأجبر أصحابها على الهجرة. لقد انتهت نزعة السمة العالمية الموروثة من القرن التاسع عشر. وانغلقت مصر على نفسها في وجه الخارج بعد أن كانت على مدى قرنٍ من الزمن بلد الاقتصاد الدولي. عرفت الرأسمالية الوطنية المصرية نفس المصير إذ انها لم تستطع أن تحل محل

الأجانب الذين جرى إبعادهم. كان لتدمير شريحة أصحاب المشاريع النشطين والمستقلين أثراً كبيراً على مصير البلاد التي افتقرت لتلك الشريحة عندما أراد السادات العودة إلى اقتصاد المؤسسات الحرّة. إن إقامة رأسمالية نشيطة للاقتصاد الحر أصعب بكثير من تدميرها. استقبلت الجماهير المصرية، في الوهلة الأولى، تطور النظام الناصري بالتأييد؛ إذ كان ذلك يدل على اكتمال حركة قديمة ترمي إلى امتلاك مصر من قبل المصريين؛ الأمر الذي كان يمثل أحد الدلالات العميقة للفعل الناصري، وربما الأكثر أهمية من التأكيد الأيديولوجي على الانتماء العربي.

تقرر إصلاح زراعي ثانٍ في ١٩٦١ ـ ١٩٦٢. وانخفض سقف الملكية إلى ١٠٠ فدان، أي ٢٤ هكتار. وتوسّع ميدان اختصاص الجمعيات التعاونية الإجبارية وتقنين الزراعات من قبل الدولة. كان هدف هذا الإصلاح الزراعي هو كسابقه، أي إضعاف دور المجموعات الحاكمة القديمة. حاول النظام الاعتماد في الأرياف على الشرائح الاجتماعية للملّاكين المتوسطين التي استفادت من الإصلاحات الزراعية أكثر مما استفاد الفلاحون الأكثر فقراً. في عام ١٩٦٦، وفي وقتٍ كان ينبغي فيه على عبدالناصر مواجهة صعوبات متعاظمة، انتهجت السلطة سياسة زراعية أكثر جذرية وأوجدت لجنة لإنهاء الإقطاعية، مكلّفة بدراسة جميع حالات مخالفة الإصلاحات الزراعية. ترأس عبدالحكيم عامر تلك اللجنة التي ضمّت عدة شخصيات من النظام مثل علي صبري وشمس بدران. إذا كان عامر، الملّاك العقاري هو نفسه، قد أبدى اعتدالاً، فإن اللجنة قامت بوضع يدها على أملاك «إقطاعيين» (حوالي ٦٠٠,٠٠٠ فدان) وتصرفت بكثير من الاستبداد. لكن منذ شهر مارس ـ آذار ١٩٦٧، أُلغيت بعض الحجوزات. وجرى حلّ اللجنة بعد حرب ١٩٦٧. كما أُعيد الجزء الأساسي من الأراضي المصادرة إلى أصحابها في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٨ قبل وفاة عبدالناصر وأعيد الباقي (أكثر من ٣٠٠٠ فدّان بقليل) في عهد السادات.

تمّ الإعلان عن مجمل ذلك التوجه الجديد للنظام في «ميثاق العمل القومي» الصادر في شهر مايو ـ أيار ١٩٦٢؛ والذي شكل النص الثاني الأساسي للفكر الناصري بعد «فلسفة الثورة». أصبحت الاشتراكية العربية «علمية» لأنها اعتمدت على مجموع معارف الإنسانية وتجاربها؛ وتوجب فهم علمية الاشتراكية العربية بواسطة وسائل أو تقنيات الوصول إلى هدف وليس بواسطة العلم بالمعنى الدقيق للكلمة كما في الماركسية؛ فالثورة الاشتراكية العربية تمشي باتجاه التاريخ. وإذا كان القاموس المستخدم قد اقترب أكثر فأكثر من اللغة الماركسية الجامدة (لغة الخشب)، فقد تمّ الاستمرار في رفض الصراع الطبقي والمادية التاريخية. كما بقيت المرجعيات الدينية موجودة. لقد نجح عبدالناصر، على عكس البعث، في استخدام

الـدين لخدمـة أهدافه، وفي قصر المعارضـة الدينيـة إلى مجرد حـالة تبعيـة إسلاميـة للأخـوان المسلمين.

تشكل حزب سيـاسي وحيد جـديد هـو «الاتحاد الاشـتراكي العربي» الـذي حلّ مكـان الاتحاد القومي المؤسّس عام ١٩٥٨. أراد الحزب الجديد أن يكـون أكثر من حـزب سياسي، إذ طمح إلى أن يصبح تجمعاً لجميع الشرائح الاجتماعية غير المتناحرة وغـير المستغلة للشعب. وحدد هدفه في «تأمين تمثيل فئات العمال والفلاحين في جميع التشكيلات الشعبيـة والسياسيـة عـلى مختلف الأصعدة، بحيث لا يقـل الحـد الأدنى من ذلـك التمثيـل عن ٥٠٪ لأن العـمال والفـلاحين يشكلون «أغلبيـة الشعب التي حُرمت طـويلاً من حقـوقها الأسـاسية». احتـوى الاتحاد الاشتراكي العربي المجتمع المصري بواسطة منتسبيه الذين بلغ عـددهم عدة مـلايين. لكنه بقي أساساً بمثابـة إدارة بيرقـراطية لا تمتلك سلطات حقيقيـة. إذ أظهرت السهـولة التي استطاع فيها السادات إنهاء الوزن السياسي لتلك المؤسسة مدى هشاشتها.

كان ما يميز مصر في سني الستينات هو التنامي المستمر للبيرقـراطية بشقيهـا، الاقتصادي مع التأميمات والسياسي مع الاتحاد الاشتراكي العربي. لقد أكملت شريحة اجتماعية من منبت بورجوازي صعودها نحو القمة، والذي بدأته مع ثورة ١٩٥٢. وسيطرت طبقـة بيرقـراطية ـ تكنوقراطية مدنية وعسكرية على مجمل النشاطات في مصر. هاجم عبدالناصر مـرّات عديـدة في خطاباته تلك الطبقة الجديدة. لكنه لم يكن يستـطع عمل شيء، إذ كـانت السند الحقيقي للنظام. دافعت تلك الطبقة آنذاك عن الاشتراكية العربية. لم يكن التصاقها بهذه الاشتراكية كـاملاً وكـانت مستعدة للعـودة إلى الليبراليـة الاقتصاديـة لمصلحتها، وإذا سمحت الـظروف بذلك. وقد عرف السادات كيف يستخدم في سني السبعينات ذلك التوجه كي يقيم أسـاس سلطته.

تجمّعت النخبة الحاكمـة حول بعض المؤسسـات مثل الجيش والأجهـزة السرية والاتحـاد الاشـتراكي العربي التي أصبحت «مـراكز سلطة» مستقلة. أفلت الجيش، الـذي قاده المشـير عبـدالحكيم عامـر منذ عـام ١٩٥٤، من سلطة عبدالنـاصر الذي لم يكن بـاستطاعتـه سوى محاولة حفظ التوازن بين مختلف مراكز السلطة. اعتمد على الاتحـاد الاشتراكي العـربي بقيادة علي صبري لمواجهة الجيش؛ إنما بقيت القوة الأساسية لعبدالناصر تكمن في عـلاقته الفـريدة مع الشعب. وسمحت له هذه السلطة الموهوبة له وحده بالسيطرة على النظام كله لمصلحته.

لم تكن المعارضة الشيوعية موجودة عملياً. وفي عام ١٩٦٤، قام خروشوف بزيـارة مصر بمناسبة اكتـمال المرحلة الثـانية من أشغـال السد العـالي في أسوان؛ وهـو المشروع الذي كـان الاتحاد السوفييتي قد موّله جزئياً. اعترف خروشوف بالسمة «الاشتراكية» للنـظام المصري أي أن مصر لم تعـد في «الطريق الـلارأسـمالي للتنميـة» فحسب، لكنهـا في نفس مـرحلة التـطور

التاريخي والاجتماعي التي تمر بها الديمقراطيات الشعبية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي لكن الخلاف كان أساسياً وجوهرياً ضمن منظور الماركسية ـ اللينينية. إذ ان ذلك القرار الذي اتخذه خروشوف دون استشارة المسؤولين السوفييت الآخرين كان أحد أسباب سقوطه. نال عبدالناصر وعامر لقب بطل الاتحاد السوفييتي.

لم يعد هناك منذئذ أي داع لوجود الحزب الشيوعي المصري. لقد قرر حل نفسه؛ وكان ذلك حدثاً فريداً في تاريخ الشيوعية الدولية. ودخل مناضلوه في الاتحاد الاشتراكي العربي وفي الإدارة. ولم يعودوا يمارسون عملياً أي نفوذ إلا في الميدان الثقافي؛ إذ ان البيرقراطية المصرية أغرقتهم.

تمثلت المعارضة الجديدة بالأخوان المسلمين. فبعد فترة القمع الشديد لعام ١٩٥٤، انتقلت الحركة إلى حياة السرية وإلى المنفى، خاصة إلى السعودية. تمّ الإفراج عن المناضلين المعتقلين تدريجياً بعد أن أمضوا سنوات طويلة في سجون النظام حيث كانوا إلى جوار الشيوعيين. لقد سار عبدالناصر في اتجاه الإفراج عن الأخوان المسلمين من أجل موازنة إطلاق سراح الشيوعيين.

عرفت الحركة الإسلامية، طيلة تلك الفترة، تطوراً ملموساً بواسطة العمل الفكري لمنظّرها الرئيسي، سيد قطب، الذي تمّ إطلاق سراحه في نهاية عام ١٩٦٤ بعد عشر سنوات من السجن والمعاملة السيئة. قام قطب بتجذير الأطروحات الإسلامية إذ اعتبر أن المطلوب ليس إصلاح المجتمع المصري فحسب، ولكن تغييره في اتجاه الإسلام. فهو لم يعد مجتمعاً إسلامياً بل جاهلياً. لذلك تنبغي محاربته من أجل إقامة السيادة الإلهية وحدها على الأرض والتي يتم التعبير عنها بواسطة الشريعة الإسلامية. الشريعة وحدها هي التي ستحكم المجتمع الذي لن يعرف أي شكل من أشكال الحياة السياسية. إن كتاب «معالم في الطريق» لسيد قطب والذي أعيد طبعه مرّات عديدة في ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، يشكل إدانة حقيقية للنظام الناصري كما يشكل خاصة قاعدة تنظير لقيام ثورة إسلامية. كان الخطر كبيراً بالنسبة لعبدالناصر لا سيما وان الاقتصاد المصري كان قد بدا الانهاك عليه بسبب الأعباء الثقيلة التي ألقتها حرب اليمن على كاهله؛ مما أدّى إلى تناقص شعبية النظام.

فضّل عبدالناصر أن يمارس سياسة «الوقاية أفضل من العلاج». لذلك قام من موسكو، حيث كان بزيارة رسمية بتاريخ ٣٠ أغسطس ـ آب ١٩٦٥، باتهام الأخوان المسلمين بإحياء منظمتهم السرية التي صدر قرار بحلّها عام ١٩٥٤. بدا في تلك الفترة بأن الأخوان المسلمين لم يكونوا قد امتلكوا بعد بنيتهم الأساسية وأن عبدالناصر استهدف سيد قطب الذي تمّ اعتقاله مع عدد آخر من المناضلين. ثم أعدم شنقاً بعد محاكمة شكلية عاجلة بتاريخ ٢٢ أغسطس ـ آب ١٩٦٦، بالرغم من الضغوط التي مارستها عدة بلدان إسلامية (كان سيد

قطب قد ألّف تفسيراً للقرآن مقروءاً جداً في عموم العالم الإسلامي). أبعد إعدام سيد قطب لفترة من الزمن خطر إعادة بناء المنظمات الإسلامية، لكنه عاظم أكثر من الخلاف بين الإسلاميين والعروبيين في العالم العربي.

إذا كانت الناصرية قد اتخذت منحًى اشتراكياً في مصر، فإنها قد وجدت نفسها مدفوعة إلى معارضة البعثية بحزم أكثر مع نضالها ضد القوى المحافظة.

• حرب اليمن والنضال ضد السعودية :

تمثل تركة ابن سعود قصة المواجهة بين الولدين الأولين لمؤسس المملكة، أي سعود الذي أصبح ملكاً وفيصل، الأمير ولي العهد. كان الأخوان متناقضين في كل شيء. كان سعود بدوياً حقيقياً عاش فترة قصيرة في الخارج، له زوجات عديدة ويحب الرفاهية والبذخ. كما كان ضعيف الشخصية وقليل الموهبة في شؤون الحكم. أما فيصل، المسلم الزاهد الذي تزوج بامرأة واحدة، فقد كان رجل دولة حقيقي. مارس لمدة عشرات السنوات دور وزير الخارجية لأبيه. كما كان يعرف حق المعرفة البلدان الغربية الرئيسية حيث أمّها غالباً بزيارات رسمية.

ساند سعود، في بداية حكمه، عبدالناصر ضد الهاشميين. في عام ١٩٥٧، أدرك التهديد الناصري بالنسبة لسلطته مما كان وراء انضمامه إلى مبدأ ايزنهاور. وأدّت فضيحة محاولة اغتيال عبدالناصر عام ١٩٥٨ إلى فقدان لمصداقيته مؤقتاً، فلجأت العائلة الحاكمة إلى فيصل كي يسوي الوضع. أعاد فيصل، الذي أصبح رئيساً للحكومة، تنظيم الدولة ووقف في وجه الملك الراغب في إعادة سلطته. قام سعود بطرد أخيه، لكنه أظهر من جديد عجزه عن تسيير الدولة. ووضعت طريقته في الإسراف وفي الإنفاق بلا حدود الدولة السعودية على حافة الإفلاس المالي.

كانت المملكة إذن في وضع صعب عندما انفجرت حرب اليمن. كان الجيش يمثل في ذلك النظام الملكي اللاهوتي (التيوقراطي) العنصر الأكثر حداثة. حاولت مجموعة من ضباط الجيش اليمني أن تقوم على غرار النموذج الناصري، بانقلاب عسكري بتاريخ ٢٦ سبتمبر- أيلول ١٩٦٢. أعلن الثوار بقيادة الجنرال عبدالله السلال الجمهورية؛ لكن نجح الإمام بدر في الهرب وجمع حوله القبائل المعادية لسلطة المدينة. دعمت مصر مباشرة الجمهورية الجديدة التي قد تتعرض للانهيار في مواجهة التمرد. أخذ عبدالناصر القرار المصيري بإرسال حملة عسكرية مصرية لكن طال أمد الحرب ووصل عدد الجنود المصريين بسرعة إلى ما بين ٤٠ و٥٠ ألف مقاتل.

إن مصير شبه الجزيرة العربية مع احتياطاتها النفطية في مهب الرياح. رأت العائلة

المالكة، الحائزة على الشرعية الحقيقية، بأن سعود عاجز عن مواجهة خطر مماثل في وقت كان قد اعترف الأمريكيون فيه، وهم الحماة التقليديون للسعودية، بالجمهورية اليمنية بل وقدّموا لها مساعدة اقتصادية. بتاريخ ١٧ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٦٢، أصبح فيصل رئيساً للوزراء من جديد وقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر المتهمة، بحق، بأنها قامت بغارات جوية على السعودية. طرح فيصل نفسه منافساً لعبدالناصر ودعا إلى التفاف جميع مسلمي العالم حوله.

حاول سعود الاستيلاء على السلطة من جديد في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٣ لكنه فشل. أخيراً قام فيصل، بدعم من العائلة كلها، بعزل أخيه وأصبح ملكاً بتاريخ ٢ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٣. فلجأ الملك المعزول إلى مصر حيث استقبله عبدالناصر.

ساعد فيصل بنشاط الملكيين اليمنيين الذين شنّوا حرب عصابات فعّالة ضد القوات الجمهورية والمصريين. أصبحت اليمن، على حد تعبير عبدالناصر نفسه، «فييتنام الخاصة به». لقد اثقلت كلفة التدخل المصري، بالرغم من المساعدة السوفييتية، على الاقتصاد المصري وعرّضت جهود التنمية الاقتصادية للخطر.

حاولت الأمم المتحدة القيام بعدة محاولات للوساطة، لكنها فشلت. أدرك عبدالناصر بأنه ينبغي عليه المرور عبر اتفاق مع فيصل للخلاص من الفخ الذي وقع فيه. فتمّ تحضير لقاء قمة في الاسكندرية في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٤ حيث اتفق على مبدأ تحييد اليمن. لم يتم احترام هذا القرار من أي كان في الميدان. تمّ ابرام اتفاق آخر بين الرجلين بتاريخ ٢٤ أغسطس ـ آب ١٩٦٥ في جدّة نصّ على إقامة نظام مؤقّت في اليمن ثم تجري عملية استفتاء عامة لتحديد مستقبل البلاد. رفض الطرفان اليمنيان المتصارعان الاستجابة بينما أصبح الرهان اليمني أكثر أهمية مع قرار بريطانيا الانسحاب من عدن عام ١٩٦٨. حاول البريطانيون أن يقيموا في جنوب اليمن فدرالية تجمع رؤساء قبائل الداخل مع البورجوازية التجارية في مرفأ عدن. وكان عليهم أن يواجهوا حرب عصابات منظّمة من قبل حركتين متنافستين، إحداهما ذات ولاء ناصري والأخرى أكثر راديكالية ذات توجه ماركسي.

أضعفت حرب اليمن قوة مصر. لقد توجب انتظار القمة العربية الرابعة في الخرطوم (في نهاية شهر أغسطس ـ آب)، بعد حرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧، كي ينجح عبدالناصر وفيصل في التفاهم. إذ بعد انسحاب القوات المصرية تمّ عزل السلّال من قبل العسكريين الجمهوريين الأكثر اعتدالاً على المستوى السياسي (٥ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٧). حاصر الملكيون العاصمة صنعاء في الأول من شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٦٧ وحتى ٦ فبراير ـ شباط ١٩٦٨، لكنهم فشلوا في الاستيلاء عليها. تمّ الوصول إلى اتفاق مصالحة وطنية عام

١٩٧٠ جرت بموجبه المحافظة على النظام الجمهوري لكن مع توجه سياسي مقبول بالنسبة للسعوديين. بالمقابل إذا كان الوضع الجديد قد أدّى إلى هزيمة الناصرية في جنوب اليمن، فإن ذلك قد حصل لصالح الاتجاه الماركسي. فبتاريخ ٣٠ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٧ أصبح اليمن الجنوبي الجمهورية الديمقراطية الشعبية اليمنية، كنموذج وحيد على إقامة نظام ماركسي في العالم العربي. استمرت هذه التجربة حتى نهاية سني الثمانينات. ونجح النظام الجديد بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ما بفضل المساعدة السوفييتية. لكن لم يتوصل المنهج الماركسي إلى حل التنازعات القبلية وانتهى صراع شرس على السلطة بحرب أهلية دامية أضعفت النظام. اتسمت العلائق بين اليمنين بالتناحر إذ حاول كل منهما أن يحقق وحدة اليمن لمصلحته. تمّت هذه الوحدة أخيراً في عام ١٩٩٠ ضمن سياق ظرف سياسي جديد ولصالح اليمن.

أظهر فيصل أنه يمكن مقاومة الزعامة الناصرية بنجاح. كما زادت الأهمية السياسية للسعودية تلقائياً مع زيادة مداخيل النفط. عرف فيصل كيف يستخدم إمكانياته المالية المتنامية باستمرار كي يعزز موقعه. أصبحت النزعة الإسلامية أداته في النضال. إذ ساعد في جميع أنحاء العالم العربي نهضة منظمات إسلامية بدت حينذاك بمثابة أفضل حلفاء الغرب في مواجهة الاشتراكية العربية (شجّعت الولايات المتحدة فيصل في ذلك السبيل). أطلق العاهل السعودي في ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ صيغة ميثاق إسلامي وقمة إسلامية. كان هدفه هو حرمان عبدالناصر من دوره الريادي باقتراح حل بديل لقيادة مصر للعالم العربي. نجح عبدالناصر في معارضة فيصل بشكل فعّال عبر اتهامه بأنه يريد أن يحيي حلف بغداد القديم، باسم الحلف الإسلامي. مع ذلك لا بد من القول بأن سمة الفترة تمثلت آنذاك بأن عبدالناصر قد وجد نفسه في موقف الدفاع.

الوحدة العربية بين البعثية والناصرية:

ارتبطت السياسة العربية لعبدالناصر أساساً بالمكانة المرموقة للزعيم الذي استطاع بواسطة خطاباته التي تبثها إذاعة القاهرة أن يأسر الجماهير العربية. وأظهرت تجربة الجمهورية العربية المتحدة ضعف ذلك الوضع. وجد عبدالناصر في سني الستينات تنظيماً سياسياً مستعداً لدعم عمله. تمثل ذلك التنظيم بـ «حركة القوميين العرب» التي تأسست في مطلع سني الخمسينات حول الجامعة الأمريكية في بيروت من قبل فلسطيني مسيحي ارثوذكسي هو الدكتور جورج حبش. وهو من مواليد عام ١٩٢٦ ومن لاجئي عام ١٩٤٨، وكان قد أتمّ دراساته في بيروت. رفض حبش أية مصالحة مع إسرائيل وناضل بنشاط في صفوف المنظمات الطلابية قبل أن يؤسس حركة القوميين العرب. وجدت القوة الجديدة استجابة كبيرة لدى

اللاجئين الفلسطينيين؛ مما يفسر اتساع نشاطات الحركة تبعاً للتبعثر المتنامي للشتات الفلسطيني. كذلك لعب جورج حبش دوراً كبيراً في الأردن زمن النضال القومي العربي ضد حلف بغداد، ثمّ جرى منع نشاط منظمته بعد توطيد سلطة الملك حسين عام ١٩٥٦. إن حركة القوميين العرب ليست منظمة فلسطينية صرفة إذ يرى مؤسسوها بأن النضال من أجل تحرير فلسطين ينبغي أن يمر عبر تحقيق الوحدة العربية. المنظمة إذن هي عربية شاملة مثل البعث. وتمتد إلى سوريا والعراق وكذلك إلى بلدان الخليج واليمن وقد اكتسبت أهميتها خلال سني الستينات.

في سوريا، لم تؤدِ قطيعة الوحدة مع مصر إلى استقرار الوضع. هاجمت إذاعة القاهرة بعنف العودة إلى البرلمانية وإلى اللبرالية الاقتصادية. أيّد الحوراني والبيطار في البداية الانفصال الذي أدانه عفلق. انحاز البيطار بعد ذلك إلى مواقف عفلق وترك الحوراني وأنصاره الحزب للالتحاق بالقوى الأكثر محافظة. بقي الجيش ذو ميل يساري. فهو لم يقم بالانفصال ويقبل به إلا لأنه لم يكن يستطع بعد تحمل تسلط العسكريين المصريين. كان منقسماً جداً بين مختلف الاتجاهات السائدة في اللعبة السياسية السورية، وخاصة بين أنصار الناصرية القريبين من حركة القوميين العرب وبين البعثيين. وسّعت اللجنة العسكرية التي تأسست في القاهرة في عهد الجمهورية العربية المتحدة من نفوذها. وحاول الجيش منذ شهر مارس - آذار ١٩٦٢ الاستيلاء على السلطة كي يتخلّى عنها سريعا للمدنيين بسبب انقساماته. تأجّلت المحاولة ولم تُلغَ.

في نهاية عام ١٩٦٢، بدا العالم العربي؛ منقسماً تماماً على نفسه. أعلنت مصر انسحابها من الجامعة العربية واتهمتها بأنها من صنع الامبريالية. وتناقض العراق مع جميع الآخرين حول مسألة الكويت. والسعودية ومصر تتحاربان في اليمن. جلب مطلع عام ١٩٦٣ انقلاباً كاملاً في الوضع السياسي. ففي ٨ فبراير - شباط ١٩٦٣ أطاح انقلاب عسكري في العراق بقيادة اللواء أحمد حسن البكر القريب من البعثيين بنظام قاسم وقتله ووصل إلى السلطة عبدالسلام عارف المسؤول الآخر عن ثورة ١٩٥٨. أصبح عارف رئيساً للجمهورية بينما اختير البكر كرئيس للوزراء. شرع البعثيون والقوميون العرب بعمليات عنف رهيبة ضد الشيوعيين. لقد ثأروا من قمع محاولة انتفاضة الموصل عام ١٩٥٩. وتقارب العراق مع مصر. وفي ٨ مارس - آذار ١٩٦٣ قام الجيش في سوريا بانقلاب عسكري جديد ودعا لاستلام السلطة ائتلاف من البعثيين والناصريين. شغل صلاح البيطار منصب رئيس الوزراء. وأعلن أن سوريا مستعدة للقيام بمحاولة توحيد جديدة بينما استأنفت مصر اتصالاتها المقطوعة منذ الانفصال. عاش الأمل من جديد لدى القوميين العرب في الأردن وواجهت سلطة الملك حسين التحدّي مرّة أخرى.

إن وجود فريقين بقيادة بعثية على رأس السلطة في سوريا والعراق كان لا بد وأن يؤدي إلى مواجهة جديدة بين البعث والناصرية. افتتحت المفاوضات التوحيدية بين سوريا والعراق ومصر في القاهرة خلال شهر مارس - آذار ١٩٦٣. لعب عبدالناصر ببراعة ورقة مكانته المرموقة وضعف شركائه كي يطالب بالقبول المسبق لمبادىء ميثاق ١٩٦٢ وللأرجحية المصرية. طلب محادثوه مساواة الشركاء مما يكرّس موقع قوة البعث. رد عبدالناصر بمقابلة الخمسة ملايين عضو في الاتحاد الاشتراكي العربي مع العشرة آلاف مناضل بعثي. كمنت خطته المرحلية في تحييد البعث في حالة نجاح التوحيد وتحميله المسؤولية في حالة فشل المحادثات. حاول البعثيون كسب الوقت. كانت سلطتهم في سوريا وفي العراق هشّة. لقد دخلوا في صرع على السلطة مع الناصريين الممثّلين خاصة في حركة القوميين العرب. كان ينبغي عليهم تقوية مواقعهم على الصعيد الداخلي كما على الصعيد الخارجي. كانت المفاوضات شاقة. استفاد عبدالناصر منها كي يتهم البعث بأنه المسؤول عن الفشل الذي عرفته جميع محاولات التوحيد السابقة. أخيراً قبل كل طرف مبدأ الاتحاد الفدرالي مع الحرص على العمل بشكل يستطيع معه تحميل مسؤولية الفشل المحتمل للآخرين.

مدّ البعث من سلطته في سوريا بفضل سيطرته على الجيش. كان الرجل القوي للنظام الجديد هو اللواء أمين الحافظ. تمّ إبعاد البيطار عن السلطة الحقيقية تدريجياً. بتاريخ ١٨ يوليو - تموز ١٩٦٣ حاولت حركة القوميين العرب القيام بانقلاب عسكري. وجددت بعمليتها تلك على صعيد الأسلوب إذ قامت بمحاولتها في وضح النهار وليس عند الفجر، كما جرت العادة في ذلك النوع من العمليات. كان البعث قد أخطر بذلك وكان مناضلوه على استعداد للمواجهة. أدّت المعارك إلى مقتل مئات الضحايا من بينهم الكثير من المدنيين. وتمّ إقصاء حركة القوميين العرب وأنصار الناصرية وتوقفوا عن أن يكونوا قوة نشيطة في اللعبة السياسية السورية. كانت القطيعة مع مصر حتمية. اتهم عبدالناصر البعث بكونه تنظيماً فاشياً. لكنه وجد نفسه معزولاً بينما اتجهت سوريا والعراق بقيادتها البعثية نحو التوحيد على غرار الهلال الخصيب. وتمّ توقيع اتفاقات بين البلدين. كان كل شيء يتعلق بتطور العراق؛ إذ اتسم الوضع فيه بالتشوش. استمر البعث فيه باضطهاد الشيوعيين وانصار نظام قاسم. لكن الحزب كان منقسماً بين تيارات مختلفة تتصارع فيما بينها بقوة السلاح، فأثارت تلك الفوضى المستمرة قلق الجيش.

استفاد عبدالسلام عارف من تلك الفوضى كي يقصي البعث عن السلطة بتاريخ ١٨ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦٣. انتقل البعث من جديد إلى حياة السرية. اعتمد عارف على حركة القوميين العرب وتقارب مع مصر التي أخذ عنها حرفياً صيغة مؤسساتها، مع تشويهها، مثل الميثاق والاتحاد الاشتراكي والتأميمات. كان النظام أكثر اعتدالاً على الصعيد الاجتماعي

من نظام عبدالناصر، بينما بقي في مواجهة مع التمرد الكردي المدعوم آنذاك من إسرائيل وإيران والولايات المتحدة. قُتل عبدالسلام عارف بحادث طائرة عمودية (هلوكبتر) في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٦٦؛ وحلّ مكانه أخوه عبدالرحمن عارف الذي تابع نفس السياسة. لم يبحث عبدالناصر عن تحقيق وحدة مع العراق. بل اكتفى منه بالانحياز إلى توجهاته السياسية الأساسية.

كان التشوش على أشده في نهاية عام ١٩٦٣. ففي حرب اليمن كان في مواجهة التقدميين الذين كانوا منقسمين بدورهم بين بعثيين وناصريين. وبدا تحقيق الوحدة العربية بعيداً. لكن عاملاً جديداً، كان بعيداً جداً عن دائرة التوقع، حلّ ليغيّر الوضع كثيراً ويتمثل في المسألة الفلسطينية التي عادت لتطرح بقوة على جدول الأعمال.

عودة بروز المسألة الفلسطينية وتأكيد الشخصيات الاقليمية:

تطور السياسة الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨:

نصّت الجامعة العربية منذ تأسيسها على وجود تمثيل فلسطيني فيها. وقد أثبت هذا الحق قرار ملحق بميثاقها التأسيسي، بتاريخ ٢٣ مارس ـ آذار ١٩٤٥؛ جاء فيه:

«منذ نهاية الحرب العظمى الماضية، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية، ومنها فلسطين، ولاية تلك الدولة وأصبحت مستقلة بنفسها، غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها، وإذا لم تكن قد مكنت من تولي أمورها، فإن ميثاق العصبة سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمرٌ لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال الدول العربية الأخرى.

وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلّت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون إشراكها في أعمال الجامعة العربية. ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة العربية أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله»[٨].

كانت حرب فلسطين قد شهدت انهيار القيادة الفلسطينية التقليدية برئاسة الحاج أمين الحسيني، ضمن إطار اللجنة العربية العليا. فبتاريخ ٢٣ سبتمبر ـ أيلول ١٩٤٨، أعلنت اللجنة العربية العليا في غزّة حكومة عربية لعموم فلسطين بقيادة المفتي. استطاع الملك عبدالله أن يدفع مؤتمراً من الأعيان الفلسطينيين في جرش إلى تبني مشروع الاتحاد بين شرق الأردن

والضفة الغربية، بتاريخ ١ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٤٨ . وفي شهر يونيو ـ حزيران ١٩٥٠ قرر مجلس الجامعة العربية، بغياب ممثل الأردن، اعتبار القسم الذي تمّ إلحاقه من أرض فلسطين بالمملكة الأردنية الهاشمية بمثابة وديعة ينبغي ردّها عندما تتحرر فلسطين بكاملها. وبذلك عفا النسيان على الحكومة العربية لعموم فلسطين وانكفأت اللجنة العربية العليا إلى القاهرة.

طلب أمين الحسيني بتاريخ ٢٠ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٥٧ ربط فلسطين بالجمهورية العربية المتحدة التي كانت في طور التكوّن حيث تستطيع فلسطين أن تخدم كجسر جغرافي بين مصر وسوريا. رفض عبدالناصر عروض المفتي الذي كان يتأمل بذلك دخوله إلى مجال الفعل السياسي. لم يكن عبدالناصر يريد أن يجعل من الجمهورية العربية المتحدة المسؤول الوحيد عن تسوية المسألة الفلسطينية. لقد نفى أية تمثيلية لمنظمة المفتي وقال بضرورة إجراء استفتاء حقيقي لعموم الفلسطينيين في مستقبل غير محدد.

بتاريخ ٢٥ فبراير ـ شباط ١٩٥٨، عرف قطاع غزة وضعاً قانونياً خاصاً ينص على إيجاد هيئات مختلطة فلسطينية ـ مصرية لإدارة القطاع. وفي شهر مارس ـ آذار ١٩٥٩، اقترح عبدالناصر على مجلس الجامعة العربية حلاً يرمي إلى «تنظيم الكيان الفلسطيني ويسمح للشعب الفلسطيني باسماع صوته على الصعيد القومي كما على الصعيد العالمي عبر أصوات ممثليه المنتخبين». كان هدفه يكمن في نزع كل شرعية عن اللجنة العربية العليا. غادر المفتي وأعوانه مصر إلى بيروت للإقامة فيها، طيلة صيف ١٩٥٩. انعكس ذلك الاضطراب السياسي كله داخل السكان الفلسطينيين الذين وقعوا ضحية الدعايات المتناقضة للمفتي وعبدالناصر الذي لم يكن ينوي إقامة حكومة فلسطينية في المنفى وإنما امتلاك منظمة فلسطينية تدعم سياسته وبالتالي قد تعطي أصواتها مستقبلاً لصالح ربط فلسطين بالجمهورية العربية المتحدة في حال إجراء استفتاء حول ذلك.

انحاز قاسم في صراعه مع عبدالناصر للمفتي واقترح خلال شهري نوفمبر وديسمبر، تشرين الثاني وكانون أول ١٩٥٩ إعلان جمهورية فلسطينية تضم عموم أرض فلسطين التي كانت في ظل الانتداب، ثم جدد اقتراحه هذا مرّات عديدة خلال عام ١٩٦٠. كان ذلك يعني انهاء الإدارة المصرية لقطاع غزّة وبطلان إلحاق الضفة الغربية بالأردن. أتّهمت حكومتا مصر والأردن بالتواطؤ مع إسرائيل لاقتسام فلسطين. كان ذلك التهديد قاتلاً بالنسبة للأردن كما بالنسبة للجمهورية العربية المتحدة؛ كما كان بعث فلسطين مستقلة سيبيّن للسوريين عبثية الانضمام إلى مصر. شكّل قاسم في العراق جيش تحرير فلسطين على غرار جيش التحرير الوطني الجزائري. أجابت الجمهورية العربية المتحدة بتأسيس اتحاد قومي فلسطيني في سوريا يتمثّل هدفه في جعل الجمهورية المقترحة من قبل قاسم عديمة الجدوى. أظهر عبدالناصر

عداءه لتشكيل جيش فلسطيني. أما بالنسبة للأردن فقد منح الجنسية الأردنية لجميع الفلسطينيين الذين طلبوها.

دارت المسألة الفلسطينية في تلك الفترة حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. حاولت مصر والأردن بطرق مختلفة صد المناورات المعادية لإدارتهما أو لسياستهما في التوحيد العربي التي يعدها عبدالكريم قاسم بالتحالف مع المفتي. وجدت الجامعة العربية نفسها مشلولة بسبب معارضة العراق للمبادرات المصرية والأردنية. إن المسألة الفلسطينية، بعيداً عن أن تحقق الإجماع العربي، كانت على جدول أعمال الشقاقات العربية اعتباراً من عام ١٩٥٧.

في صيف عام ١٩٦٣، توفي أحمد حلمي باشا الذي كان يمثل فلسطين في مجلس الجامعة العربية. كان السؤال المطروح يتعلق بمعرفة عمّا إذا كان ينبغي أن تحتل شخصية فلسطينية مكانه يكون لها دور رمزي أو أنه قد حان الأوان وسنحت الفرصة لإيجاد صيغة نهائية تسوّي مسألة التمثيل الفلسطيني. جاء دور الدولة السورية البعثية للاعتراض هذه المرّة على الإرادة المصرية في المحافظة على الوضع القائم. عيّنت الجامعة العربية في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٣، بعد مساومات طويلة، أحمد الشقيري لتمثيل فلسطين في مجلس الجامعة (سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٣). والشقيري دبلوماسي فلسطيني شغل منصب مندوب السعودية في منظمة الأمم المتحدة.

قمة القاهرة وخلق منظمة التحرير الفلسطينية:

انطرحت في هذا السياق مسألة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن. وجدت الدول العربية نفسها عاجزة عن منع الدولة العبرية من انجاز المراحل الأخيرة لأشغالها التي شجبتها تلك الدول بمجملها باعتبارها سبباً للحرب. خشي عبدالناصر أن تغامر سوريا البعثية بدخول حرب خاسرة مسبقاً ضد إسرائيل مما قد يرغم مصر على خوضها بدورها. كان يعرف حق المعرفة بأنه لا يمتلك إمكانيات محاربة إسرائيل. إذ كان مبدأه المعلن يقول بأن تحرير فلسطين يمر عبر تحقيق الوحدة العربية، وكان هذا وسيلة لدفع معركة التحرير إلى مستقبل بعيد. سمح ذلك الموقف للراديكاليين العرب بمهاجمة عبدالناصر بتهمة الاعتدال والتهادن مع إسرائيل.

قبلت الجماهير الفلسطينية لفترة طويلة تلك الرؤية السياسية كما تخلّت، بشكل ما، عن فلسطين مستقلة لصالح وحدة عربية تندمج فلسطين المسترجعة فيها. لكن الجيل الجديد الذي انبتته المخيمات أبدى ميله إلى عدم الانتظار وإلى استئناف النضال ضد إسرائيل دون أخذ ضرورات السياسة العربية السابقة لسنوات الخمسينات، ووصل أعضاؤه إلى سن النضج بعد أن ناضلوا بنشاط في مختلف المنظمات السياسية العربية العامة. ويمثل مسار ياسر

عرفات نفسه نموذجاً على ذلك التطور، فهو من مواليد القدس عام ١٩٢٩؛ وينتسب من ناحية والدته لأسرة الحسيني؛ عاش في غزة بعد عام ١٩٤٨ ثم أجرى دراساته في مصر وكان قريباً في لحظة ما من تنظيم الأخوان المسلمين. قاد منظمة الطلبة الفلسطينيين. وتطوع للقتال في صفوف الجيش المصري أثناء أزمة السويس. هاجر بعد ذلك إلى الكويت ليؤسس في نهاية سني الخمسينات «حركة تحرير فلسطين» التي تشكل الحروف الأولى من كلماتها معكوسة كلمة «فتح» التي تدل على «فتح الإسلام»، أي التعبير الذي أعطي للفتوحات العربية في القرون الأولى للإسلام. ضمّت هذه الحركة السرّية جيلاً من الشباب الفلسطينيين الذين أتمّوا دراساتهم في مصر وبدأوا حياتهم المهنية في منطقة الخليج. ومما يلفت الانتباه هو واقع أن القيادة المقبلة للحركة الوطنية الفلسطينية تنتمي إلى الشتات الفلسطيني المتواجد في الخليج، وفي الكويت على الخصوص، حيث وجدت قدراً كافياً من الحرية سمح لها بأن تنظم نفسها. أظهرت تلك المجموعة أنها قريبة من عبدالكريم قاسم عندما دعم ضد عبدالناصر فكرة فلسطين المستقلّة. كان شعارها الأساسي هو: «إن الوحدة العربية تمر عبر تحرير فلسطين». بينّ النقاش حول فلسطين، الذي بدأ في عهد الجمهورية العربية المتحدة، بأن بروز الفكرة الفلسطينية من جديد لم يكن بروزاً مفتعلاً وإنما كان يتناظر مع اتجاه في العمق. كان ينبغي على عبدالناصر أن يقوم بنفس الوقت بتحييد النزعة الحربية السورية ومزايداتها المستمرة والسيطرة على التأكيد المتنامي للشخصية الفلسطينية وتقنينه وتبوأ قيادة العالم العربي من جديد. فاقترح بتاريخ ٢٣ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٦٣ عقد اجتماع قمة عربية في القاهرة لجميع الملوك والرؤساء العرب.

شكّلت القمة العربية الأولى صيغة جديدة ترمي إلى تلافي أشكال عجز الجامعة العربية ولكي تكون وسيلة لممارسة عمل فعّال وتبيين حقيقة التضامن العربي. كما أنها اعتراف ضمني بأن مشاريع التوحيد العربي التي تحذف أي تمايز بين الدول لم تعد مطروحة على جدول الأعمال. هكذا تأكد وجود الدول الإقليمية وضمان استمرارها.

خصّت القرارات الأساسية للقمة الصراع الإسرائيلي ـ العربي. واتفقت الدول العربية على مشروع تحويل مياه روافد نهر الأردن كي تقلل بذلك كمية المياه المتوفرة بالنسبة للدولة العبرية؛ إذ لم تكن تلك الدول قادرة على محاربة إسرائيل. تولّت سوريا والأردن بالطبع مسؤولية قيادة ذلك المشروع. فقالت إسرائيل حالاً بأن تحقيقه يشكل سبباً في الحرب. وبدلاً من تسوية المشكلة جرى تأجيلها وبالتالي تقوية عوامل التوتر.

كان القرار الأكثر أهمية هو إيجاد هيئة تمثل الفلسطينيين؛ هذه الهيئة هي منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف) التي تولّى أحمد الشقيري إدارتها. تخلّى عبدالناصر عن مشاريعه الخاصة بدمج فلسطين ضمن اتحاد عربي. وكان تأكيد الشخصية الفلسطينية المستقلّة ذاتياً

يمثل تأكيداً أكثر عمومية للشخصيات الإقليمية العربية؛ بالرغم من أن عبدالناصر كان يتأمل باستعادة قيادته الفعلية للعالم العربي، بواسطة العمل العربي المشترك في مواجهة إسرائيل.

نظّم الشقيري المؤتمر الفلسطيني الأول في مدينة القدس ما بين ٢٨ مايو- أيار و٢ يونيو- حزيران ١٩٦٤. حضر المؤتمر ٣٤٨ مندوباً منهم ٢٤٢ قدموا من الأردن و١٤٦ من سوريا وغزة وقطر والكويت والعراق. ألقى الملك حسين كلمة الافتتاح. وأسس المؤتمر نهائياً منظمة التحرير الفلسطينية وقرر تشكيل جيش تحرير فلسطين المؤلف من وحدات عسكرية فلسطينية داخل إطار الجيوش العربية النظامية. تمّ تشكيل ثنائي منظمة التحرير الفلسطينية/ جيش تحرير فلسطين على شاكلة السابقة الظافرة لتجربة جبهة التحرير الجزائرية/ جيش التحرير الجزائري. كما جرى انتخاب هيئة تنفيذية هي المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري. وتقرر أن يجتمع المجلس الوطني الفلسطيني بشكل منتظم من أجل تحديد التوجهات الكبرى للمنظمات وانتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

تبنّى مجلس القدس الميثاق الفلسطيني الأول. لم تطالب منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) بممارسة مسؤوليات على قطاع غزة والضفة الغربية، كي لا تثير مصر والأردن. فمنظمة التحرير الفلسطينية منظمة سياسية مهمتها تنسيق مجمل النشاطات الفلسطينية. أما العمل العسكري فمناط بجيش التحرير الفلسطيني، المرتبط بـ(م.ت.ف) والذي ينتمي مسؤولوه الرئيسيون إلى المجلس الوطني الفلسطيني. بدأت الحركة الفلسطينية بالانتظام، بقوة الأشياء، على شاكلة الحركة الصهيونية قبل خلق دولة إسرائيل، أي عبر تشكيل مؤسسات سياسية واقتصادية ونقابية وثقافية وعسكرية. المقصود بذلك هو تأسيس شكل جنيني للدولة يمتلك المؤسسات الضرورية لممارسة العمل الداخلي والخارجي. والميثاق الفلسطيني هو معادل برنامج بال الذي أقرّه المؤتمر الأول للمنظمة الصهيونية العالمية. نقرأ في الميثاق الفلسطيني:

«المادة (١) ـ فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

«المادة (٢) ـ فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ.

«المادة (٣) ـ الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ويقرر مصيره بعد أن يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض إرادته واختياره.

«المادة (٤) ـ الشخصية الفلسطينية صفة أصلية لازمة لا تزول وهي تنتقل من الآباء إلى

الأبناء وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلّت بـه لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانها.

«المادة (٥) ـ الفلسطينيون هـم المواطنـون العرب الـذين كانـوا يقيمون إقـامة دائمـة في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ . سـواء من أخرج منهـا أو بقي فيها، وكـل من وُلد من أبٍ عـربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

«المـادة (٦) ـ اليهود الـذين كانـون يقيمون إقـامة عـاديـة في فلسـطين حتى بـدء الغـزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين.

«المادة (١٣) ـ الوحدة العربيـة وتحريـر فلسطين هـدفان متكـاملان يهيىء الـواحد منهـما تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين، وتحريـر فلسطين يؤدي إلى الـوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

«المادة (١٩) ـ تقسيم فلسطين الذي جرى عام ١٩٤٧ ميلادية، وقيام إسرائيل، باطـل من أساسه مهما طال عليه الزمن لمغـايرتـه لإرادة الشعب الفلسطيني وحقـه الطبيعي في وطنـه ومناقضته للمبادىء التي نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

«المادة (٢٠) ـ يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب وما تـرتب عليهما وأن دعوى الترابط التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسـطين لا تتفق مع حقـائق التاريـخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها ديناً سـماوياً وليست قـومية ذات وجود مستقل وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيتـه المستقلة وإنما هم مـواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

«المادة (٢٦) ـ منظمة التحرير الفلسطينيـة الممثلة لقوى الثـورة الفلسطينيـة مسؤولة عن حـركة الشعب العـربي الفلسطيني في نضـاله من أجـل استرداد وطنـه وتحريـره والعـودة إليـه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية».

بدت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة الشقيري قريبة من عبدالناصر. خشي المتطرفـون في فتح انحيازاً مبالغاً فيه للسياسة المصرية قد يكون هدفه تقنين واحتواء النهوض الفلسـطيني كي لا يعـرِّض المصالـح الحيويـة لمصر للخطر. وفي عـام ١٩٦٤، ذهب يـاسر عـرفـات إلى الجـزائر بـرفقة أحـد مؤسسي فتح الآخـرين، خليل إبـراهيم الوزيـر، المعروف أكـثر باسمـه النضـالي «أبو جهـاد». لقد حصـلا على مسـاعدة بن بللا، وتلقى منـاضلو فتح في الجـزائـر تكويناً ملائماً للقيام بحرب العصابات. عقد أبو جهاد، انطلاقاً من الجزائـر، صلات مثمـرة مع الصين والاتحاد السوڤييتي وكوريا الشمالية وڤييتنام. كما زار أبو جهاد وعرفات الصين أيضاً

خلال عام ١٩٦٤. لقد دخلت فتح في جو الحركات الثورية الكبرى لسني الستينات؛ بالرغم من محتواها القومي أساساً.

جنحت حركة القوميين العرب، من جهتها، إلى التطرف. فبالرغم من روابطها مع الناصرية، قامت الحركة ذات النواة الفلسطينية (التي قادتها الهجرة إلى سوريا ولبنان والأردن وليس إلى مصر) بإدانة «عجز منظمة التحرير الفلسطينية وافتقارها للواقعية وسمتها غير الثورية». أما بالنسبة لمفتي القدس، فقد أنهى قيام م.ت.ف واعتراف الدول العربية بها حقل نشاطه السياسي.

وجدت م.ت.ف الأولى نفسها مرغمة على مداراة مصر والأردن، مع مواجهتها للتطرف المتزايد أكثر فأكثر من قبل جيل الشباب الفلسطيني. لم يجد الشقيري حلاً لتلك المعضلة سوى في لجوئه إلى تطرف شفهي ضد إسرائيل والدعوة إلى تدمير الدولة العبرية وطرد جميع اليهود. وكلّف هذا التطرف الحركة الفلسطينية غالياً واستخدمته الدعاية الإسرائيلية بمهارة كي تقلل من قيمة المطالب الفلسطينية لدى الرأي العام الغربي.

تجذّر (راديكالية) المواقف السياسية:

لم يكتفِ الراديكاليون الفلسطينيون بالخطاب حول قضيتهم وقرروا الانتقال للفعل. ففي تاريخ ٣١ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٦٤، خرّبت مجموعة فدائية (كوماندوس) منشأة إسرائيلية لضخ مياه نهر الأردن. بنفس الوقت، حاولت مجموعات أخرى القيام بهجومات مختلفة داخل إسرائيل. أعلنت منظمة «العاصفة» مسؤوليتها عن تلك العمليات من بيروت؛ والعاصفة هي الجناح العسكري لـ «فتح». لقد وُلدت المقاومة الفلسطينية، متمايزة عن م.ت.ف. خشيت الدول العربية، وخاصة الأردن، من عواقب تلك العمليات. وكثّفت حكومة عمّان رقابتها على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، بينما جهد المسؤولون العرب لكبح الدعاية حول أعمال العاصفة. أعلنت هذه المنظمة مسؤوليتها عن حوالي ٣٠٠ عملية حتى شهر يونيو ـ حزيران ١٩٦٧. وضمّت حوالي ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مقاتل من الشباب عامة الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة، أي الجيل الذي لم يعرف سوى المخيمات.

اتجهت حركة القوميين العرب نحو تبني الماركسية اللينينية. . فالاتجاه السياسي الذي استولى على السلطة في اليمن الجنوبي ينتمي إلى ذلك الاتجاه المتحول للماركسية من حركة القوميين العرب. أما فلسطينيو الحركة فقد أصبحوا مستقلين ذاتياً. وشرع البعض منهم في القيام بعمليات فدائية (كوماندوس) ضد إسرائيل خارج إطار الحركة. لقد حضّر جورج حبش في النهاية منظمته للكفاح المسلّح؛ وتحدد بدء العمليات في الأيام الأولى من شهر يونيو-حزيران ١٩٦٧. . لكن بعد حرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧، اختفت حركة القوميين العرب لتأخذ

مكانها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة حبش. إن حركة القوميين العرب، بالرغم من فشلها في الاستيلاء على السلطة باستثناء اليمن الجنوبي، كانت ذات أهمية تاريخية كبرى بنشرها عبر العالم العربي الأطروحات الماركسية ـ اللينينية ذات المنحى «اليسراوي» أكثر مما هو الشيوعي الأرثوذكسي.

لقد جرى تأكيد التوجه الفلسطيني خارج الدول العربية. إذ أن خلق م.ت.ف بدا وكأنه تعبير عن إرادة المسؤولين العرب في تقنين الحركة والسيطرة عليها من أجل عدم المخاطرة بدخول حرب مع إسرائيل. لكنهم اضطروا بالمقابل إلى تجذير خطاباتهم وأنماط سلوكهم. فعندما اقترح الرئيس بورقيبة في شهر مارس ـ آذار ١٩٦٥ حلاً سلمياً للمشكلة الفلسطينية على مراحل، وعلى أساس مشروع تقسيم ١٩٤٧ وعودة اللاجئين تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة مقابل اعتراف العرب بإسرائيل، اتهم عبدالناصر بورقيبة بالخيانة بينما رفضت إسرائيل أية عودة للاجئين وتطبيق مشروع التقسيم. كانت تلك الاقتراحات في الواقع هي اقتراحات عبدالناصر قبل ١٩٥٦ وان رفضها بعد عشر سنوات يمكن تفسيره بتأكيد المطلب الفلسطيني والمزاودة الكلامية التي ترتبّت عليه.

بنفس الشكل، عندما لاحظ رجال السياسة العرب أن المانيا الاتحادية قد زوّدت إسرائيل سراً بكميات كبيرة من الأسلحة ضمن إطار التكفير عن ضحايا النازية، دفع عبدالناصر قادة الدول العربية إلى قطع علاقاتهم الدبلوماسية مع ألمانيا الغربية وإقامة اتصالات مع ألمانيا الشرقية؛ كان ذلك في شهر مايو ـ أيار ١٩٦٥. اتّبعت غالبية الدول العربية التوجه الذي قال به عبدالناصر. لم تجدد ألمانيا الغربية، مع ذلك، تسليم الأسلحة لإسرائيل مما أثار استياء الأمريكيين الذين رأوا بأن إسرائيل لا ترتبط في تسليحها إلا بفرنسا. فاضطر جونسون إلى زيادة تسليمات الأسلحة الأمريكية والمرسلة لإسرائيل، والتي بدأت سراً في عهد كينيدي. كان جونسون ملتزماً بوضوح إلى جانب إسرائيل أكثر من جميع سابقيه باستثناء ترومان. وكان أول رئيس أمريكي يستقبل رسمياً رئيس وزراء إسرائيلي، ليفي اشكول، بالرغم من الاحتجاجات العربية. وقد أكّد في تلك المناسبة، في شهر مايو ـ أيار ١٩٦٤ الالتزام الأمريكي بالدفاع عن الوحدة الترابية لجميع بلدان الشرق الأوسط، مما اعتبرآنذاك يخص إسرائيل بالدرجة الأولى. وفي شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٤، أوقف المساعدة الغذائية لمصر، مما استدعى جواباً جارحاً من عبدالناصر أثناء خطاب له في بورسعيد بتاريخ ٢٣ نوفمبر ـ تشرين الثاني من نفس السنة، إذ قال: «إننا لن نقبل الضغط. ولن نقبل بسطو راعي بقر ـ كاوبوي». في إسرائيل، دفع إسحق رابين، رئيس أركان الجيش، الحكومة الإسرائيلية إلى التحول أكثر نحو الولايات المتحدة وتخفيف الطلب على فرنسا.

إن التورط المتزايد للولايات المتحدة في النزاع الإسرائيلي ـ العربي أدّى إلى تدهور العلاقات الأمريكية ـ المصرية التي عرفت تحسناً واضحاً في عهد كينيدي. أصبح عبدالناصر متعلقاً أكثر بالاتحاد السوفييتي، رغماً عنه. ربط خلفاء خروشوف متابعة إرسال الأسلحة بمنح تسهيلات بحرية للأسطول السوفييتي. رفض عبدالناصر ذلك. لكن أجهزة استخباراته أعلمته بخطة غزو محتمل لمصر بواسطة عمل يشترك فيه الأسطولان الأمريكي والبريطاني. وبما أن جونسون قد أعلن أمام الملأ في شهر مارس ـ آذار ١٩٦٥ بأن الولايات المتحدة مستعدة لتسليح إسرائيل إلى حد كبير في حيال الشروع في سباق للتسلح في المنطقة وأن أشكول قد أكّد أمام البرلماني الإسرائيلي بأن الأسطول السادس الأمريكي يشكل احتياطياً استراتيجياً لإسرائيل، قبل عبدالناصر للمرة الأولى أن تزور قطع الأسطول السوفييتي ميناء الاسكندرية (في شهر يوليو ـ تموز ١٩٦٥). وفي شهر فبراير ـ شباط ١٩٦٦، وقّعت مصر اتفاقاً ينظم الوجود السوفييتي في المرافىء المصرية، ويحد منه بنفس الوقت. وتحددت بموجبه الزيارات حصراً لمينائي السلّوم وبورسعيد، شريطة أن لا يكون هناك أكثر من ثلاث زيارات سنوياً ولمدة خمسة أيام فقط ولخمس قطع بحرية في كل زيارة. وفي كل مرّة، كان المصريون يلاحظون حالة إنهاك طواقم السفن ونقص المياه والمنتوجات الطازجة لديهم بسبب الابتعاد عن القواعد البحرية السوفييتية. وفي عام ١٩٦٦، وافق عبدالناصر على ثلاث زيارات إضافية في السنة لميناء الاسكندرية، لكنه رفض بعناد أي وجود سوفييتي مستمر. بل ووافق على زيارات الأساطيل التركية والأمريكية والفرنسية كي يبيّن أنه ليس أسير المساعدة السوفييتية. لقد وجد عبدالناصر في فرنسا شريكاً جديداً بعد فقدان الثقل الأمريكي المعتاد المقابل. حيّت الصحافة المصرية بحماس زيارة المشير عامر إلى فرنسا في شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٦٥. كانت سياسة الجنرال ديغول العربية كنهج جديد لفرنسا قد بدأت تتوضح معالمها في ذلك التاريخ. لكنها كانت لا تزال بعيدة عن أن تكفي الحاجات العربية. إذ كانت عائدات النفط، ضمن إطار الحرب الباردة العربية، تعود للدول المحافظة التي لم تكن قد امتلكت الامكانيات ولا الإرادة لتحل مكان الاتحاد السوفييتي في تقديم المساعدة للتقدميين (الذين كانوا قد يكفّون بذلك عن أن يكونوا تقدميين). إن ساعة اللجوء إلى التكنولوجيا وإلى التسليح الفرنسي لم تكن قد دقّت بعد.

عاد مناخ التوتر من جديد عبر تصلّب منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) التي حاولت أن تعمّق جذورها في الضفة الغربية، مع ما رافق ذلك من استياء الأردن التي قطعت علاقاتها مع المنظمة عام ١٩٦٦. انتقدت مصر الأردن بشدة. فردّ الأخير بالهجوم على مصر بخصوص قبولها بقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء وقطاع غزّة وكذلك بسبب سماحها للملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة. لم يكن لهذا أن يخفي واقع قلق المصريين

والأردنيين الكبير من تطرف السياسة السورية ومخاطر الحرب التي تتضمنها.

السياسة السورية وأصول حرب ١٩٦٧:

تعاون، في سوريا منذ عام ١٩٦٣، الحرس القديم للبعث بقيادة عفلق والبيطار، مع اللواء أمين الحافظ، بينما انتقد البعثيون العسكريون اعتدالهم السياسي والاجتماعي. استولت اللجنة العسكرية المؤلفة خصوصاً من العلويين والدروز على المراكز الأساسية في الحزب والدولة تدريجياً. حاول عفلق التصدّي باستخدام سلطته على القيادة القومية للحزب وحل القيادة القطرية السورية التي تسيطر عليها اللجنة العسكرية. تحرك الضباط بعد فترة توتر شديد وقاموا بانقلاب عسكري جديد بتاريخ ٢٣ فبراير ـ شباط ١٩٦٦. استولى المتطرفون على السلطة ونصّبوا في الحكم الثالوث المؤلّف من صلاح جديد ونور الدين الأتاسي وحافظ الأسد. لقد أعادوا تشكيل القيادة القطرية السورية وحلوا بدورهم القيادة القومية. فاضطر عفلق والبيطار إلى الرحيل للمنفى. تمّ إقصاء الضباط الدروز فيما بعد عن السلطة التي سيطرت على مفاتيحها الأساسية مجموعة صغيرة من أصول علوية. لقد أصبحت السياسة السورية، بقسم منها، معركة طائفية، مع سيطرة طائفة لا تمثل سوى ١٠٪ من السكان على الدولة؛ هذا على الرغم من أن الأيديولوجيا الرسمية والنصوص القانونية ترفض أية تفرقة طائفية. حاول، مع ذلك، أولئك الذين تجري تسميتهم بالبعثيين الجدد إشراك قوى اليسار الأخرى في السلطة مع المحافظة على السيطرة الصارمة عليها. هكذا سُمح لخالد بكداش بالعودة إلى سوريا.

كان لإنشقاق ١٩٦٦ عواقب جسيمة بالنسبة للمستقبل إذ أن المجموعة التي استولت على السلطة فيما بعد في بغداد عام ١٩٦٨ زعمت بأنها تتبع الخط السياسي لعفلق ورفضت الاعتراف بالشرعية البعثية للحزب السوري. ولم تكن المصالحات التي تمّت بين الحزبين سوى مجرّد مصالحات عابرة. وأصبحت البعثية نفسها، مع كل ما يحمله هذا من تناقض، عاملاً إضافياً للإنقسام في العالم العربي. رأى عبدالناصر في انقسام البعث ذاك، نعمة كبيرة. إذ حتى لو زعم البعثيون السوريون أنهم قد أعادوا بناء المنظمة العربية الشاملة (القومية)، فقد ظهروا متمسّكين بالمصالح السورية البحتة إلى درجة لا يمكنهم معها القيام بمنافسة فعالة مع الناصرية. تقارب البعثيون الجدد مع مصر في نضالها ضد الأنظمة المحافظة. وأعيدت العلاقات الدبلوماسية لأول مرّة منذ قطيعة عام ١٩٦١. انطلق البلدان في حرب دعائية عنيفة ضد الأردن. ودعم البعثيون الجدد بشكل خاص منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات الفلسطينية المقاتلة؛ فالأحداث تكاثرت في هضبة الجولان مع إسرائيل. كما دفع الاتحاد السوفييتي في اتجاه التقارب بين مصر وسوريا؛ حيث كان وراء توقيع ميثاق الدفاع السوري ـ

المصري في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٦. لقد استخدم التوتر في الشرق الأوسط وزكّاه كي يجعل مصر أكثر ارتباطاً وتبعية لمساعدته العسكرية والحصول على تسهيلات بحرية أكبر.

في مطلع عام ١٩٦٧، كان العالم العربي منقسماً على نفسه أكثر من أي وقت كان. فمصر أضعفتها حرب اليمن التي أثارت استياءاً داخلياً كبيراً عبّر عن نفسه بمناسبة جنازة الزعيم الوفدي السابق، النحّاس باشا. كما تحمّل الاقتصاد المصري بصعوبة العبء الذي وقع على كاهله. وفي مطلع عام ١٩٦٧، اضطر عبدالناصر إلى تقليص كبير في النفقات العسكرية مما مسّ بشكل خاص إمكانيات تدريب الجيش المصري. كانت السعودية هي الخصم الرئيسي لعبدالناصر والتي كانت إمكانياتها للعمل أكثر فعالية، عاماً بعد عام، بسبب إعادة تنظيم البلاد التي فرضها الملك فيصل والنمو السريع لعائداتها النفطية. وكان هدف الحملة التي قادها عبدالناصر ضد الأردن هو إرغامه على التخلي عن تحالفه مع المملكة الوهابية وانحيازه إلى الموقف المصري.

ردّت إسرائيل بأعمال انتقامية عنيفة على عمليات المجموعات الفدائية الفلسطينية التي تمت مماثلتها مع سوريا. بتاريخ ١٣ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٦، هوجمت قرية سامو الأردنية حيث وقعت عدة ضحايا. كان الهدف هو خلخلة استقرار النظام الملكي الهاشمي المحشور بين عمليات الانتقام الإسرائيلية ومزايدات منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا. لم يستطع الملك حسين الخروج من ذلك الوضع إلا عبر تبنيه موقفاً قومياً عربياً حاسماً. تمّت دعوة مفتي القدس إلى الأردن، بشكل ملفت للنظر، من أجل التشويش على م.ت.ف. وأعيد حينذاك طرح مسألة المنطقة المنزوعة السلاح. قصف السوريون المستوطنات الإسرائيلية. وفي ١٧ ابريل ـ نيسان ١٩٦٧ هوجمت المواقع السورية المجاورة لبحيرة طبرية. وأصيب الطيران السوري بخسائر جسيمة. فكّر المسؤولون الإسرائيليون تلقين سوريا «درساً جيداً». ضمن هذا السياق، تمّ تعليل الانقلاب العسكري، الذي قام به العقداء في اليونان بتاريخ ٢١ ابريل ـ نيسان ١٩٦٧، من قبل التقدميين العرب وكأنه بمثابة بداية عمل واسع هيأته الولايات المتحدة من أجل الخلاص من الأنظمة اليسارية في منطقة الشرق الأوسط. أكثر المسؤولون الإسرائيليون في الأيام الأخيرة من شهر مايو ـ أيار ١٩٦٧ من تصريحاتهم حول إمكانية قيام عمليات انتقامية يمكن أن تستهدف حتى دمشق. بتاريخ ١٥ مايو ـ أيار ١٩٦٧ نظّمت الحكومة الإسرائيلية عرضاً عسكرياً في القدس بمناسبة الاحتفال بعيد الاستقلال. وأعلن رئيس الوزراء، اشكول، بأنه سيتم الرد بقوة على حملة الإرهاب التي يقوم بها الفلسطينيون المدرّبون في سوريا.

قام الاتحاد السوفييتي، منذ تاريخ ١٣ مايو ـ أيار، بإعلام الدول العربية عن وجود حشود عسكرية إسرائيلية على الحدود السورية. بدا أن إسرائيل لا تريد الذهاب أبعد من

مجرد إجراءات زاجرة خاصة وأن الاتحاد السوڤييتي حافظ دائماً على استراتيجيته في التوتر. اضطر عبدالناصر إلى الذهاب لنجدة سوريا، بالرغم من إدراكه لخطر الحرب. فأمر الجيش المصري بتاريخ ١٥ مايو - أيار بأخذ مواقع في سيناء. وطلب بتاريخ ١٦ مايو - أيار من الأمم المتحدة سحب قواتها من سيناء ولكن ليس من شرم الشيخ الواقعة في نهاية خليج العقبة؛ وكذلك لم يطلب سحبها من قطاع غزّة. لم يكن بإمكان الأمم المتحدة إلا أن تقبل طلب عبدالناصر لأن الأمر يخص أراضٍ مصرية؛ لكن الأمين العام للأمم المتحدة أراد أن يضع المصريين أمام مسؤولياتهم، فسحبَ قوات الأمم المتحدة من مجمل الأراضي المصرية بتاريخ ١٧ مايو - أيار ١٩٦٧.

بدأت إسرائيل بالتعبئة منذ ١٨ مايو - أيار. لم يكن الاقتصاد الإسرائيلي قادراً على تحمل وضع كهذا فترة طويلة من الزمن؛ بالتالي كان يتوجب على إسرائيل اتخاذ قرار سريع. وجد عبدالناصر نفسه أمام وضع غير مرتقب انطرحت فيه مسألة مضائق تيران من جديد. وكانت الدعاية الأردنية قد تعوّدت على التهكم من الخطاب النضالي لمصر واعتداله بالنسبة لهذه المسألة الدقيقة. وتقرر بعد تردد، بتاريخ ٢٢ مايو - أيار، منع الملاحة الإسرائيلية عبر مضائق تيران. وصرّح عبدالناصر بتاريخ ٢٩ مايو - أيار: «علينا العودة إلى وضع ١٩٤٨ بعد أن أصبحنا الآن في وضع ١٩٥٦»؛ كان يمكن أن يُستشفّ من هذا القول إرادة عبدالناصر الدخول في مفاوضات شاملة من موقع القوة على أساس مشروع التقسيم. لم يكن ذلك مقبولاً بالنسبة لإسرائيل بالطبع. في الواقع، لم تكن مصر تمتلك إمكانيات القيام بحرب إذ كان قسم هام من جيشها مرابطاً في اليمن. وإذا كان عبدالحكيم عامر جعل عبدالناصر يعتقد بأن القدرات العسكرية للبلاد أكبر مما هي في الواقع، فإنه لم يكن يستطع إخفاء واقع إنه لا يمتلك خطة لمهاجمة إسرائيل. كذلك لم يتوقع أحد بأن قطاع غزة سيصبح عرضة للخطر بسبب انسحاب قوات الأمم المتحدة. قبل عبدالناصر، في ذلك الوضع، العروض الأمريكية للوساطة والتزم بانتظار وصول المبعوثين الأمريكيين. اعتقد بأن إسرائيل لن تهاجم وأنه سيمكن الدخول في مفاوضات بوساطة الأمريكيين.

إن السلوك الحازم لعبدالناصر سمح له باسترجاع زعامته على العالم العربي والتي كانت محط تشكك في السنوات المنصرمة. قبل الأردن بتاريخ ١ يونيو - حزيران ١٩٦٧ توقيع ميثاق دفاع مشترك مع مصر مما حقق هدفاً ثانوياً يتمثل بقطيعة التحالف الأردني - السعودي. كان الملك حسين مقتنعاً بأن الحرب واقعة لا محالة وأنها ستدور لغير صالح العرب. وعرف، منذ الغارة الإسرائيلية على قرية سامو، بأن فلسطينيي مملكته لن يقبلوا الاستنكاف عن الدخول في النزاع. ففضل الحرب ضد الدولة العبرية على الحرب الأهلية. لقد وضع جيشه تحت قيادة ضباط مصريين كبار مما أمّن كفالة عربية سمحت له بالمحافظة على سلطته. التحق

العراق بميثاق الدفاع مع مصر بتاريخ ٤ يونيو- حزيران. إن سياسة التنافس بين الدول العربية كانت أكثر أهمية من المواجهة مع إسرائيل. فبالرغم من التصريحات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية، فإن جيوش الدول كلها كانت تفتقر إلى التجربة في ميدان التعاون، هذا فضلاً عن الافتقار إلى أية خطة للهجوم؛ كما أن أشكال الحذر كانت أكثر عمقاً من عام ١٩٤٨.

أثارت هذه الحوادث كلها قلقاً كبيراً في إسرائيل. وساد الاعتقاد لدى السكان بأن هجوماً عربياً عاماً على وشك الوقوع. زادت تصريحات الشقيري الداعية للحرب ذلك الشعور بعدم الأمن. كان المسؤولون العسكريون والسياسيون يعرفون أن الجيش الإسرائيلي هو دائماً الأقوى في المنطقة وأن الخطر الحقيقي لا يأتي من هذه الجهة. كان السماح باستمرار إغلاق مضائق تيران يعني بالنسبة لإسرائيل قبولها للمرّة الأولى بوضع أمرٍ واقع قد فرضته موضع الشك؛ مما قد يؤدي بالتالي إلى الاحتجاج على وقائع أخرى فرضتها بدءاً من الإقامة في المناطق المنزوعة السلاح ووصولاً إلى الاحتجاج على حدود مشروع التقسيم. أصبحت ضرورة التحرك بسرعة مفروضة لا سيما وأنه تمّ الإحساس بعدم إمكانية المحافظة على السكان في حالة تعبئة إلى ما لا نهاية وأن الرأي العام الغربي يساند إسرائيل التي بدت ضحية للمطامع الحربية لجيرانها. مع ذلك ترافقت لحظة القرار تلك مع أزمة سياسية. فالعمال (حزب العمال) عرفوا منذ مطلع سني الستينات انشقاقاً خطيراً. إذ ترك بن غوريون وبيريز ودايان الحزب بينما اعتمد الحرس القديم للحركة بقيادة أشكول وغولدا مائير على العسكري السابق آلون وعلى رابين، رئيس الأركان. تأمل رئيس الوزراء، الذي كان يتولّى أيضاً وزارة الدفاع، أن يسوّي مسألة العقبة بالطريق الدبلوماسي بينما كان العسكريون يدفعونه بقوة إلى اختيار الطريق العسكري؛ إذ كان كل شيء ينبىء بخطر تقوية المواقع العربية وزيادة الخسائر الإسرائيلية. ضعف موقف أشكول وبدت سلطته مهتزة أكثر. استغل بن غوريون وأصدقاؤه قلق السكان وزكّوه. لقد دفعوا باتجاه قيام حكومة وحدة وطنية تشن الحرب. فلُبي طلبهم بتاريخ ١ يونيو- حزيران وعيّن دايان وزيراً للدفاع كما دخل بيغن إلى الحكومة.

حاولت فرنسا، التي كانت لا تزال مصدر الدعم الأساسي الخارجي لإسرائيل، ثني هذه الأخيرة عن الهجوم. صرّح ديغول بأن فرنسا لن تدعم ذلك الذي يستخدم القوة أولاً، وقرر بتاريخ ٣ يونيو- حزيران ١٩٦٧ فرض حظر على الأسلحة الموجهة إلى الشرق الأوسط حيث كانت إسرائيل الزبون الوحيد لفرنسا. كان ذلك القرار رمزياً لأن المسؤولين الفرنسيين كانوا يعرفون تماماً التفوق الحقيقي للجيش الإسرائيلي وأن قِطع التبديل الأساسية تابعت وصولها سراً إلى إسرائيل. لكن ذلك القرار كان شديد الأهمية على المدى الطويل إذ أن إسرائيل

أصبحت تابعة إلى درجة كبيرة في تسلحيها للولايات المتحدة، مما يورط هذه القوة الكبرى بشكل كامل في النزاع الإسرائيلي ـ العربي. واستطاعت فرنسا ودول المجموعة الأوربية فيما بعد أن تشرع في سياسة شرق أوسطية مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة. وبينما كان الأمريكيون ينتقدون في سني الأربعينات والخمسينات النزعة الاستعمارية لفرنسا وانكلترا بل ويظهرون، بجهد قليل، مؤيدين للعرب، فإنهم سيعرفون الآن ثقل مسؤوليات القضايا الشرق أوسطية وثقل دعم إسرائيل ومعنى تحذيرات شركائهم في الحلف الأطلسي.

بتاريخ ٥ يونيو ـ حزيران، قامت إسرائيل بهجومها المباغت ضد جيرانها العرب. أدّت هذه الحرب المسماة بحرب الأيام الستة إلى تحول كامل في السياسة االشرق أوسطية. أصبح النزاع الإسرائيلي العربي نزاعاً مركزياً لعدة سنوات ودخلت فيه القوى العظمى. وشهدت القومية العربية انحداراً تدريجياً، خاصة في صيغتها الناصرية.

إن هذه الحرب تعود إلى تأكيد القومية الفلسطينية اعتباراً من مطلع سني الستينات. فردود فعل إسرائيل والدول العربية على هذه الظاهرة قادت إلى مواجهة ١٩٦٧. وبدت إرادة التوسع الإقليمي الإسرائيلية الظاهرة كثيراً في سني الخمسينات عاملاً ثانوياً على حد معرفتنا الحالية؛ على الرغم من أن العودة القوية لأنصار بن غوريون في نهاية شهر مايو ـ أيار ١٩٦٧ غيّرت حينذاك معطيات سياسة أشكول. إن الاحتفاظ بالأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل بدا بمثابة الدافع الأساسي لدى المسؤولين الإسرائيليين للقيام بالحرب، والذين عرفوا بمهارة كيف يُظهروا الأمر وكأنه يتعلق ببقاء إسرائيل التي لم تكن مهددة في الحقيقة. إن المبالغة في الدعوة لشن الحرب في الخطاب العربي، خاصة لدى الشقيري، ساعدت كثيراً الدعاية الإسرائيلية.

كان السبب الثاني لاندلاع الحرب يعود للإرادة السوفييتية في مواجهة تطور القوة النووية للأسطول السادس الأمريكي بالاعتماد على تواجد الأسطول الخامس السوفييتي في عين المكان. لم يكن للاسطول السوفييتي مرافىء للرسو فيها. لقد اصطدمت سياسة موسكو برفض مصر وسوريا الموافقة على ذلك. إن موقف الرئيس جونسون الذي تخلّى عن المقاربة الإيجابية للمشاكل العربية، وموقف ايزنهاور وكينيدي القائل بدعم أوضح لإسرائيل، حرم القوميين العرب من مكاسب الحياد الإيجابي. لقد اندفعوا نحو حوار محصور بالاتحاد السوفييتي على الرغم من الانفراجات الفرنسية الأولى. زكّت موسكو عندئذ التوترات في الشرق الأوسط بغية زيادة تبعية مصر وسوريا لها والحصول على المرافىء. إن المسؤولين السوفييت الذين أكّدوا للمصريين في نهاية شهر مايو ـ أيار دعمهم، كما فعل عبدالناصر، لم يحسنوا السيطرة على التصعيد الذي أدّى إلى حرب لم يكن أحد يريد وقوعها.

وفي الوقت الذي أصبح فيه النزاع الإسرائيلي ـ العربي مسرحاً للمواجهة بين القوتين

العظميين، استعاد، بنفس الحركة، معناه الأصلي المتمثل في تعارض القومية الفلسطينية مع الحركة الصهيونية. لقد أخفت السنوات التي تلت عام ١٩٤٩ هذه الحقيقة ضمن المقياس الذي حوّل فيه غياب أية قيادة سياسية فلسطينية فعلية مسؤولية المشكلة على الدول العربية. وأدّى الفشل المتكرر لمفاوضات ١٩٤٩ ـ ١٩٥١ إلى صياغة رفض عربي مريح للطرفين؛ إذ استخدمته إسرائيل من أجل رفض أي تنازل واحتمال القيام بعمليات ضم إضافية للأراضي؛ بالمقابل وجدت فيه الدول العربية، انطلاقاً من تجذرها الثوري، شرعية تغطي إبهام سياساتها السابقة. لكن مع حرب ١٩٦٧، تمّ الانتقال من إسرائيل ومن الرفض العربي إلى فلسطين وإلى الرفض الإسرائيلي.

الفصل الخامس
من حرب إلى أخرى
(١٩٦٧ ـ ١٩٧٣)

حرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧:

العمليات العسكرية:

قرر المسؤولون الإسرائيليون تركيز جهودهم على الجبهة المصرية. قامت استراتيجيتهم على أساس أثر المفاجأة وعلى السيطرة الكاملة في الجو. وبتاريخ ٥ يونيو ـ حزيران ١٩٦٧، بُعيد الفجر، أي عند اللحظة التي خفّت فيها يقظة المصريين، شنّ الطيران الإسرائيلي هجومه على المطارات المصرية. دمّر الطيارون الإسرائيليون المدرّبون منذ فترة طويلة على تلك العملية الجزء الأكبر من الطيران المصري في غضون بضعة دقائق؛ وأكملت غارات أخرى في بداية بعد ظهر ذلك اليوم العملية؛ وبلغ عدد المطارات التي أصيبت ١٧ مطاراً. أخفت السلطات العسكرية المصرية الفاجعة وأعلنت أنها دمّرت القسم الأكبر من طيران العدو. يبدو أن عبدالناصر لم يطلع، في الساعات الأولى، على حقيقة الوضع. حاول الأردن نجدة مصر؛ فدخل طيرانه المتواضع في المعركة. لكن الطيران الإسرائيلي هاجم حوالي الظهر المطارات الأردنية ودمّر القوة الأساسية الجوية لتلك البلاد. بنفس الوقت أغار الطيران الإسرائيلي على المنشآت السورية التي عرفت مصيراً مماثلاً لما شهدته منشآت مصر والأردن. في الغد، قصف الطيران الإسرائيلي المطارات العراقية القريبة. بلغت خسارة الدول العربية الإجمالية ٤١٨ طائرة (٣٠٩ مصرية، ٦٠ سورية، ٢٩ أردنية، ١٧ عراقية، ١ لبنانية) مقابل خسارة ٢٦ طائرة على الجانب الإسرائيلي. وأدّت عمليات الأيام التالية إلى وصول الخسائر المصرية إلى ٣٣٨ طائرة وإلى حوالي ٤٠ طائرة إسرائيلية، الأمر الذي يبيّن أنه قد جرى تحول ما في ميزان القوى.

اتهم المصريون والأردنيون الأمريكيين والبريطانيين بالمشاركة في الهجوم نظراً للمفاجأة التي ولّدتها كثافة ومركزة الهجومات الجوية. فذكرى معركة السويس وأنباء ١٩٦٥ حول خطة هجوم أنكلوسكسونية بالإضافة إلى تأكيد أشكول السابق باعتبار الأسطول السادس

بمثابة احتياطي استراتيجي للدولة العبرية، أمورٌ دفعت بهم للاعتقاد بقيام عدوان ثلاثي جديد. لم يكن الأمر كذلك مع العلم بأن طائرات الاستطلاع الأمريكية كانت تراقب مسرح العملية عن كثب. اعتمد التفوق الإسرائيلي على وجود طيارين مدرّبين جيداً بالإضافة إلى سرعة تغيير الطواقم. كذلك تمّ خلال ساعات إنهاء الدفاع الجوي المصري مما سمح باستخدام الحد الأقصى من الطائرات في عمليات الهجوم.

توغل الجيش الإسرائيلي في سيناء وقطاع غزة منذ بداية الهجوم الجوي على الأرض المصرية. كانت القوات المصرية تبلغ حوالي ٩٠٠٠٠ مقاتل ثلثهم من المجنّدين القليلي الخبرة في المعارك. كما كانت معرفتهم بأرض المعركة سيئة نظراً لأن سيناء كانت منزوعة من السلاح عملياً منذ عشر سنوات. وكانت حرب اليمن قد عوّدت الجنود المصريين على التحرك بوحدات قليلة في الوقت الذي لم تمارس فيه قيادة الأركان المناورات التي تقوم على أساس التنسيق بين أعداد كبيرة من البشر. لم يكن العتاد السوفييتي معداً خصيصاً للاستخدام في الصحراء إذ تعرّض لأعطاب كثيرة. وكانت الاتصالات بين مختلف الوحدات في غاية السوء. كانت المعارك شديدة العنف في اليوم الأول واستطاع الجيش المصري أن يصمد. أمّا في اليوم الثاني، فقد تقدمت القوات الإسرائيلية بفضل تدخل الطيران. تراجعت القوات المصرية في مساء ٦ يونيو- حزيران تراجعاً منّظماً بعد أن خسرت نصف سيناء؛ لكنها انهارت في ٧ يونيو- حزيران وتعاظمت الفوضى. لم تكن الأوامر تمر بصورة حسنة فجن جنون المشير عامر وأمر بتراجع عام نحو منطقة القناة. لكن الجنود تركوا آلياتهم بسبب نقص الوقود وهربوا هلعين. بتاريخ ٨ يونيو- حزيران تجاوز الجيش الإسرائيلي منطقة الممرّات الضيقة بالرغم من تعليمات دايان ووصل إلى القناة. دارت مع ذلك معارك عنيفة، خاصة معركة بالدبابات وضع فيها الطرفان قوىً كبيرة. كان العامل الأساسي في الانتصار الإسرائيلي في معارك سيناء يعود إلى تدخل الطيران بصورة مستمرة منذ اليوم الثاني. بلغت الخسائر المصرية العامة حوالي ١٠٠٠٠ قتيل و٥٠٠٠ أسير، إلى جانب القسم الأكبر من العتاد العسكري (دبابات، عربات، مدافع). كانت حملة سيناء آخر نجاح للحرب الخاطفة التي مارسها الألمان في ١٩٣٩ - ١٩٤٠، والقائمة على أساس التعاون بين الطيران في مواجهة جيش مكافىء أو متفوق في القوات والأعتدة (لا يمكن مقارنة تلك الحملة مع حرب لبنان ١٩٨٢ حيث كان التفوق العددي الإسرائيلي ساحقاً).

كان الجيش الأردني هو القوة الأفضل تدريباً وتنظيماً في الشرق العربي بمجمله؛ لكنه كان يفتقر تماماً لغطاء جوي ولا يمتلك رئيس أركان حقيقي. عهد الملك حسين بالقيادة إلى جنرال مصري أرسله عبدالناصر لتلك المهمة. كان الجيش الأردني قد تخلّى عن عقيدة الدفاع في العمق، منذ طرد غلوب باشا، وتبنّى مبدأ معركة الحدود. إذ أن ذكرى الاستيلاء على

اللد والرملة جعلت العقيدة الأولى غير مقبولة. لقد قرر الملك حسين الدخول في المعركة بالرغم من أن إسرائيل كانت حريصة على أن تظهر سريعاً بأنها لا تريد الاستيلاء على الأردن. لقد دخل الحرب إلى جانب عبدالناصر ولم يكن يرد أن يظهر بمظهر الخائن للقضية العربية (انه يتذكر الاتهامات التي وُجهت لجدّه). لقد خُدع بالتأكيدات الزائفة عن النجاحات المصرية. لكنه كان مقتنعاً أيضاً بأن الإسرائيليين يريدون الاستيلاء على الضفة الغربية. فسلوكهم عام ١٩٤٩ لم يزل ماثلاً في الأذهان ويبرهن على أنه لا يمكن الاطمئنان لعهودهم وتطميناتهم. بدأت المعارك صباح ٥يونيو ـ حزيران. كانت القوات الإسرائيلية تحارب في سيناء في الوقت الذي بدأ فيه الهجوم الإسرائيلي على شمال الضفة الغربية وفي منطقة القدس (نتوء اللطرون الشهير). بتاريخ ٦ يونيو ـ حزيران بدأ هجوم الطيران الإسرائيلي على الجيش الأردني الذي كان قد بدأ التراجع من مجمل الضفة الغربية والقدس. وقرر الملك حسين في المساء، مع موافقة عبدالناصر، انسحاب جميع قواته إلى شرق الأردن للدفاع عن الجزء الشرقي من المملكة. سمح ذلك التراجع الأردني للجيش الإسرائيلي بالاستيلاء دون كبير عناء على القدس الشرقية وعلى عموم الضفة الغربية بتاريخ ٧ يونيو ـ حزيران. بتاريخ ٨ يونيو ـ حزيران أخذ الجيش الأردني مواقعه على نهر الأردن وتوقفت المعارك بفعل قرار لوقف إطلاق النار. كانت الخسائر الأردنية جسيمة إذ بلغت أكثر من ٦٠٠٠ قتيل وربما خمسة أضعاف هذا العدد من الجرحى في جيش مكوّن من ٥٠٠٠٠ مقاتل فقط، مما يبين شراسة المعارك؛ إن الهيمنة الكاملة للطيران الإسرائيلي سمحت بانتصار إسرائيل (بلغت الخسائر الإسرائيلية رسمياً ٣٠٢ قتيل و١٤٥٣ جريح). لقد تجنّب الملك حسين اتهامه بالخيانة التي نُعت بها الفيلق العربي عام ١٩٤٨؛ وذلك بحرصه الدائم على البقاء باتصال وثيق مع المصريين.

بتاريخ ٨ يونيو ـ حزيران، كان الانتصار الإسرائيلي على مصر والأردن ساحقاً؛ لكن الجبهة السورية لم تكن قد شهدت سوى بعض المعارك القليلة. كان دايان معارضاً للهجوم على سوريا خوفاً من تدخل سوفييتي مباشر. لكن زميله في الحكومة ايغال آلون استطاع الحصول على قرار الهجوم بحجة ضرورة الدفاع عن الجليل ضد عمليات القصف السورية وبإمكانية تغيير جيوبوليتيكية المنطقة بواسطة إلحاق دروز سوريا بإسرائيل كخطوة أولى على طريق خلق تحالف بين مسيحيي لبنان ودروز سوريا والأكراد. لقد أعاد طرح مشروع التقسيم الطائفي الشهير للشرق العربي العزيز على قلب بن غوريون. بدأ غزو الجولان بتاريخ ٩ يونيو ـ حزيران في الوقت الذي طالبت فيه سوريا بتطبيق وقف إطلاق النار الذي عُمل به على الجبهات الأخرى. كانت المعركة ضارية ولم يتقدم الإسرائيليون سوى بضعة كيلومترات. انهارت المقاومة السورية صبيحة ١٠ يونيو ـ حزيران وتراجعت القوات السورية

للدفاع عن دمشق. وافقت إسرائيل على وقف إطلاق النار بعد أن استولت على الجولان في نهاية اليوم السادس من الحرب. هرب ٣٠٠٠٠ سوري من الجولان ثم طردت إسرائيل ٩٠٠٠٠ آخرين خلال الأشهر الستة اللاحقة ولم تترك عملياً في الجولان سوى ٧٠٠٠ درزي كانوا يسكنونه سابقاً.

السياسة والدبلوماسية:

أُخذت إسرائيل بنشوة النصر. ومنذ ٢٧ يونيو ـ حزيران تمّ دمج القدس العربية مع القدس اليهودية؛ الأمر الذي لم تعترف به الأمم المتحدة. إذا استثنينا عملية الضم الأولى هذه، فإن المسؤولين الإسرائيليين لم يحددوا صراحة أهدافهم من الحرب. لقد أعلنوا على رؤوس الأشهاد انهم لم يعودوا مرتبطين باتفاقيات هدنة رودس، بما في ذلك ما يتعلق بالحدود اللبنانية بالرغم من عدم اشتراك لبنان بالحرب. وذّكروا بأن اتفاقيات الهدنة لم تأت لتبثت حقوقاً دولية. أمّا بالنسبة للضفة الغربية فإنهم رفضوا الاعتراف بالسيادة الأردنية عليها واعتبروا أنها كانت محتلة من قبل الاردنيين خلال الفترة الواقعة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧. كان موقفهم حازماً ويتمثل بعدم قبول التفاوض إلا على أساس مفاوضات دولة مع دولة من أجل رسم جديد للحدود. وأكّدوا أمام الرأي العام الإسرائيلي بأن القدس وقطاع غزة والمواقع الاستراتيجية في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وحرية الملاحة في خليج العقبة وفي قناة السويس ما هي إلا أهداف الحد الأدنى بالنسبة لهم. إذ كان الوضع المثالي بالنسبة للكثيرين منهم يكمن في تحقيق «إسرائيل الكبرى» بحدودها الطبيعية التي يمثل الجولان ونهر الأردن وقناة السويس جزءاً منها.

أما في القدس، فقد جرى هدم البيوت القريبة من جدار المبكى وطرد سكانها من أجل توسيع فناء الدخول إلى المكان اليهودي المقدّس. كما جرى تجديد الحي اليهودي القديم في المدينة، الذي خسروه عام ١٩٤٨، من أجل إعادة توطين يهود فيه. وأزيلت من الوجود عدة قرى عربية خارج القدس، خاصة في قطاع اللطرون. واتخذت اجراءات لنزع ملكية أراضٍ كثيرة في بلدات أخرى من أجل إمكانية البدء بتنفيذ برنامج ممنهج لإقامة تجمعات سكانيةً يهودية جديدة تسمح بالسيطرة على الأحياء العربية وعلى سبل الدخول إلى المناطق المجاورة. سمحت تلك الاجراءات، على المدى الطويل، بوجود أكثرية سكانية يهودية في تلك المنطقة.

بحثت السياسة الإسرائيلية عن تسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي ـ العربي على أساس الاعتراف بمجمل الأمر الواقع الذي فرضته إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وانهاء المطالب الفلسطينية وتوسع كبير في الأراضي الإسرائيلية عبر ضم جزء كبير من الضفة الغربية على الأقل، وضم جزء من سيناء خارج فلسطين تحت الانتداب (خاصة على طول خليج العقبة

حتى شرم الشيخ) وضمٌ مرتفعات الجولان، وتوقيع معاهدة سلام تسمح بقيام جميع العلاقات الطبيعية بين البلدان المتمتعة بعلاقات سلمية فيا بينها (تبادل السفراء، السماح بانتقال الأشخاص والسلع). ان كل ما اقترحته إسرائيل ضمناً هو استسلام كامل من قبل العرب مقابل إعادة قسم من الأرض المحتلة. اعتقدت الدولة العبرية أنه يمكنها تحقيق ذلك بفضل انتصارها الساحق في شهر يونيو - حزيران ١٩٦٧ الذي بدا كبرهان على تفوقها العسكري الدائم في المنطقة. لكن هل تريد الدول العربية وهل تستطيع الخضوع أمام الضغط الإسرائيلي؟

بتاريخ ٩ يونيو - حزيران أعلن عبدالناصر على التلفزيون استقالته. خرجت الجماهير الشعبية بصورة مباشرة تقريباً كي تطلب منه العودة عن قراره. كانت مظاهرات عفوية بالتأكيد ومثّلت لحظة كبيرة أخرى في التواصل بين الزعيم وشعبه. وافق عبدالناصر على العودة إلى السلطة. وكان قراره الأول هو إقصاء المشير عامر عن مناصبه وكذلك الأمر بالنسبة لكبار الضباط الأساسيين. واقترح على صديقه القديم الذهاب إلى المنفى. رفض عامر ذلك وحاول العودة إلى السلطة بالاعتماد على عملائه من الضباط. فشلت مؤامرته بسهولة وتمّ اعتقاله بتاريخ ٢٥ أغسطس - آب ١٩٦٧. ثم انتحر بتاريخ ١٤ سبتمبر - أيلول كي يتجنب المثول أمام المحكمة. سمح اختفاء عامر بإعادة سيطرة عبدالناصر على الجيش. وشرع منذ غداة الهزيمة بابعاد الجيش عن السياسة وبجعله أكثر احترافاً وأفضل تدريباً وانضباطاً، بفضل الاعتماد على فريق جديد من الضباط يمتلكون إرادة التحضير للأخذ بالثأر. دعّم انحطاط مكانة الجيش كمركز للسلطة من وزن الاتحاد الاشتراكي العربي برئاسة علي صبري. فما كان من عبدالناصر، مدفوعاً بإرادة معادلة ذلك الوضع، إلا أن دفع إلى الواجهة أنور السادات الذي كان له حتى ذلك الوقت دوراً ثانوياً في النظام. أعطي «الضابط الحر» مسؤوليات أكثر وأصبح نائباً للرئيس في نهاية عام ١٩٦٩.

أدان الاتحاد السوفييتي «الاعتداء الإسرائيلي» وطالب بالانسحاب فوراً من الأراضي المحتلة. وقطع علاقاته مع إسرائيل اثر الهجوم على سوريا وأرغم بلدان الديمقراطيات الشعبية الأخرى على أن تحذو حذوه. كان الرأي العام البولندي معادياً لذلك جداً. لكن الحكومة الشيوعية البولندية شرعت خلال ١٩٦٨ - ١٩٦٩ بحملة حقيقية لمناهضة السامية، باسم النضال ضد الصهيونية. أما في تشيكوسلوفاكيا فقد كان الاستسلام أمام المطالب السوفييتية أحد عوامل حركة «ربيع براغ» في السنة التالية. رفضت رومانيا أن تذعن وحافظت على علاقاتها مع إسرائيل، كي تظهر استقلالها.

تعارض السوفييت والأمريكيون في الأمم المتحدة حول القرارات. وافقت الولايات المتحدة على مبدأ انسحاب إسرائيلي ضمن إطار تسوية شاملة تحقق السلام الدائم. اعتبرت

أغلبية الدول العربية أن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية، جزئياً على الأقل، في انتصار إسرائيل. وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الأنظمة العربية التقدمية والقوة الغربية الرئيسية. لقد تمَّ تفسير حرب يونيو- حزيران ١٩٦٧ على أنها المرحلة الأولى في انهاء القوى المناهضة للامبريالية في العالم العربي.

بالمقابل، أدانت الحكومة الفرنسية بتاريخ ٢١ يونيو- حزيران ١٩٦٧ إسرائيل لبدئها بالهجوم بالرغم من التحذيرات الموجهة لها وطالبت الدول العربية بإلحاح قبول حق إسرائيل بالوجود وطالبت إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلّة. ورأى ديغول بأنه إذا كان السوفييت يهددون المواقع الغربية في الشرق الأوسط بواسطة زبائنهم العرب، فإن ذلك يمثل رداً على التدخل الأمريكي في فييتنام؛ وإنه يمكن لهذه الدول أن تجد وسيلة الخلاص من الوصاية الخانقة للاتحاد السوفييتي بفضل تحسين العلاقات بين فرنسا وبين الدول العربية. ورأى مؤسس الجمهورية الخامسة في سياسته العربية وسيلة لتحقيق الاستقلال على صعيد الطاقة بالنسبة لفرنسا، وذلك بواسطة التقليل من وزن الشركات النفطية الانكلوسكسونية التي تزودها بالوقود - الهيدروكربورات - (تابع ديغول بهذه السياسة عملاً تمّ الشروع به منذ مطلع سني العشرينات). بالإضافة إلى ذلك، إن احتلال إسرائيل للجولان وما تمثله من تهديد للبنان لم يرق لفرنسا التي تريد حماية الأراضي التي كانت تحت انتدابها سابقاً. لقد برر ديغول سياسته تلك في رسالة خاصة وجهها إلى بن غوريون في شهر ديسمبر- كانون أول ١٩٦٧، جاء فيها: «لا شك ان الحصار المؤسف الذي تمَ ضربه في خليج العقبة قد أضرّ ببلادكم وحدها ولا أجهل أنكم أحسستم بالتهديد نظراً للتوتر السائد في منطقة فلسطين عقب موجة التجريح التي انهالت على إسرائيل بنفس الوقت الذي يعرف فيه العرب اللاجئون في الأردن أو المبعدون في غزّة مصيراً محزناً. لكنني لا زلت مقتنعاً بأن تجاوز حكومتكم للإنذارات التي وجهتها لها الحكومة الفرنسية في الوقت المناسب وشروعكم في الحرب وبالتالي تملككم، بقوة السلاح، القدس وأراضٍ أردنية ومصرية وسورية، وممارستكم فيها القمع والطرد كنتيجة حتمية لاحتلالٍ تدل كل العلائم أنه يميل إلى أن يصبح ضماً للأراضي المحتلة، وتأكيدكم أمام الملأ بأن تسوية النزاع لا يمكن أن تتحقق بأي شكل إلا على أساس تثبيت الفتوحات المكتسبة وليس الجلاء عنها، إنما يعني أن إسرائيل قد تخطت حدود الاعتدال الضروري. إنني آسف لذلك لا سيما وأن انسحاب قواتكم يجعل من الممكن الوصول إلى حل يتضمن الاعتراف بدولتكم من قبل جيرانها مع ضمانات بخصوص الأمن على طرفي الحدود التي يمكن تحديدها بدقة عبر عملية تحكيم، وإلى تمتع اللاجئين والأقليات بمصير كريم وعادل، وإلى حرية الملاحة بالنسبة للجميع في خليج العقبة وقناة السويس. حلٌ ممكن ضمن إطار الأمم المتحدة، وقد تشارك فيه فرنسا وتدفعه ليس على

الصعيد السياسي فحسب، ولكن على الأرض أيضاً.

«إن هذا المخرج، الذي قد يعيد السلام إلى الشرق الأوسط، قد يسهل أيضاً التوافق الكوني ويخدم، حسب رأيي، مصالح الشعوب المعنية بما فيها شعبكم. لكنه لن يرضي جميع رغبات إسرائيل؛ إنني أعلم ذلك. [...]. وها هي إسرائيل، بدلاً من حياة المنفى المؤثرة منذ ألفي عام في أنحاء المعمورة، قد غدت دولة مثل غيرها من الدول وبالتالي تتعلق حياتها واستمرارها بسياستها، مثل غيرها. إن هذه السياسة ـ كم وكم من الشعوب خبروها ـ لا تصلح إلا بشرط أن تكون متكيفة مع الواقع»[1].

لقد انفصمت عرى التحالف الملموس بين فرنسا وإسرائيل واضطرت الدولة العبرية للتوجه حصراً نحو الولايات المتحدة كي تجد دعماً سياسياً ومالياً وعسكرياً. وتوجّب عليها أن تبني حواراً سياسياً من طراز جديد يقوم على دور قوة الضغط (اللوبي) الانتخابية المؤيدة لإسرائيل والقادرة على أن تمرر في مجلس الشيوخ (الكونغرس) جميع القرارات المؤاتية لإسرائيل. تمّ التركيز على المساعدة الاقتصادية والعسكرية وضرورة معارضة أي إجراء يُحكم عليه بأنه مضر بالمصالح الإسرائيلية؛ ويتطلب إقناع المسؤولين السياسيين الأمريكيين بأن الدفاع عن إسرائيل أمرٌ أساسي في النضال ضد الاتحاد السوفييتي بشكل أنه يتوجب تلاقي المصالح الاستراتيجية مع المصالح الإسرائيلية. وعلى هذا الأساس سيتم تنظيم الطائفة اليهودية الأمريكية. وبالإضافة إلى الدور التقليدي الذي يلعبه الناخبون اليهود الأمريكيون في عدد من الولايات الأساسية، خاصة أثناء الانتخابات الرئاسية، قامت تدريجياً عملية إحاطة حقيقية بالنظام السياسي إذ يتم بشكل منهجي تحليل مداخلات كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ في النقاشات الخاصة بالشرق الأوسط. وكل نائب يُعتبر بأنه معادٍ، بل وغير متحمس يتم دعم خصومه في الانتخابات التالية مالياً وسياسيا بينما يمنح النواب أصدقاء إسرائيل مساعدة كبيرة. إن هذا النفوذ المتنامي لمجموعة الضغط الصهيونية يُمارس أحياناً في مسائل أخرى غير تلك التي تخص مباشرة الدعم المقدم لإسرائيل. فالبلدان الراغبة في الحصول على هذه الخطوة أو تلك من الولايات المتحدة تُحاط علماً بأن قرارات الكونغرس مشروطة غالباً بموقف تلك البلدان حيال الدولة العبرية.

في الأيام الأولى التي أعقبت النزاع، بدا أن عبدالناصر قد اعتقد بأن الولايات المتحدة ستسلك سلوكاً سياسياً شبيهاً بذلك الذي انتهجه ايزنهاور أثناء أزمة السويس. لقد تمّت صياغة الموقف الأمريكي خلال قمة غلاسبورو بين جونسون وكوسيغين بتاريخ ١٩ يونيو ـ حزيران ١٩٦٧. ويتمثل ذلك الموقف في اعتبار أن مسؤولية الحرب تقع على عاتق إغلاق الخليج العقبة من قبل عبدالناصر؛ وأن الولايات المتحدة لن تمارس ضغوطاً على إسرائيل للانسحاب إلا بتسوية شاملة؛ حيث ينبغي أن تقوم هذه التسوية على خمسة مبادىء هي:

الاعتراف بحق جميع الأمم في الوجود، وتطبيق حل عادل حيال اللاجئين، وحرية الملاحة عبر الممرات الدولية، وتحديد السباق إلى التسلح، والاستقلال السياسي مع صيانة الأراضي الوطنية بالنسبة لجميع الأطراف. تمّ التأكيد على هذا الموقف أثناء اللقاء بين الملك حسين، المفوّض من قبل عبدالناصر للحديث باسم العرب أمام رؤساء الدول الغربية الأساسيين، وبين الرئيس الأمريكي في نهاية شهر يونيو ـ حزيران، وبداية يوليو ـ تموز ١٩٦٨. إن أحد أسباب غياب مبادرة واشنطن يعود إلى استمرار حرب ڤييتنام التي كانت تشكل موضوع الاهتمام الرئيسي بالنسبة للحكومة الأمريكية. ومن جهة أخرى، لم تكن هذه الحكومة مستاءة من إغلاق قناة السويس التي كانت تشكل السبيل الرئيسي الذي يستخدمه السوڤييت لإيصال مساعدتهم إلى ڤييتنام الشمالية.

فهم عبدالناصر سريعاً بأنه في حال غياب الضغوط الأمريكية يمكن لإسرائيل المحافظة على موقف متشدد. وإن قصر النزاع على مواجهة بين إسرائيل ومصر لا يمكن إلا وأن يترك الأخيرة في موقف ضعيف ويجعلها عاجزة عن الاحتجاج على ما يريد أن يفرضه الإسرائيليون. فشرع عبدالناصر بلعبة دبلوماسية وعسكرية معقّدة ترمي إلى جعل مصر في موقع تستطيع فيه قلب سلسلة من العناصر غير الملائمة لها. لم يكن ذلك ممكناً إلا بممارسة تصعيد سياسي وعسكري يقوم على تدويل النزاع. كان يُفترض أن يؤدي ذلك إلى وضع غير مريح بالنسبة للإسرائيليين مما قد يضطرهم إلى التقليل من ادعاءاتهم، وغير مريح أيضاً بالنسبة للأمريكيين الذين قد يجدوا أنفسهم مرغمين على التخلي عن موقف الانتظار والاشتراك فعلياً في تسوية النزاع والتحرك لتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة.

كان عبدالناصر يعرف حقد الكثيرين من العرب على الاتحاد السوڤييتي الذي اعتبروه مسؤولاً عن هزيمة حزيران بسبب سلوكه الدبلوماسي كما بسبب تخلف أسلحته، فما كان منه إلا أن زاد بشكل كبير المساعدة السوڤييتية كما زاد أيضاً الوجود السوڤييتي في المنطقة. وتمّ التخلّي عن فكرة معاهدة شبيهة بمعاهدة «برست ـ ليتوڤسك»(*) (أي الخضوع في الوقت الراهن للمطالب الإسرائيلية من أجل التحضير للثأر على المدى الطويل). أدّى الوجود السوڤييتي في مصر بهيئة مستشارين وتسهيلات بحرية إلى «صيانة» الأراضي المصرية من أية هجومات إسرائيلية محتملة ـ لا تريد الدولة العبرية مواجهة مباشرة مع قوة كبرى ـ، كما أدّى إلى إعادة بناء القوة العسكرية المصرية. ولم يكن ممكناً لزيادة الدور السوڤييتي في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم إلا أن يثير قلق الولايات المتحدة. إذ إن انتشار الأسطول السوڤييتي غيّر ميزان القوى في البحر المتوسط، فالولايات المتحدة كانت تتمتع، حتى ذلك الحين،

(*) معاهدة السلام بين المانيا وروسيا السوفييتية عام 1918 (المترجم).

بتفـوق ساحق في الـوقت الذي لم يكن يمتلك.فيـه السوڤييت مـرافىء للرسو تؤمن لهم الـتزود بالوقود والمؤن. إن أحد عوامل التفوق الأمريكي الاستراتيجـي كان يعود إلى أن أمريكا كانت القوة العظمى الوحيدة التي تمتلك الأعتدة الضرورية للتدخل على مسافات بعيدة وتزيد بهـذا قوة ردعها النووي بنشرها في جميع البحار. استطاع عبدالناصر، عبر تقـديمه تسهيـلات بريـة وبحـرية للسوڤييت، امتـلاك عنصر مسـاومـة مـع الأمـريكيـين من أجـل اسـترداد الأراضي الضائعة. لقد كلّفت مصر الاتحاد السوڤييتي بتمثيلها في المفاوضات مع الولايـات المتحدة من أجـل تسويـة النزاع؛ وذلـك بغية إظهـار إرادتها في تـدويله. كانت تعـرف أن السوڤييت لا يستطيعون تقديم تنازلات غير مؤاتية كثيراً لحلفائهم وإنه في حالة انحياز الأمـريكيين للتشـدد الإسرائيلي سيكون السوڤييت مضطرين إلى زيـادة التزامهم في المنـطقة. تمّ وضـع جميع هـذه المبادىء للسياسة المصرية الجديدة في الأيام الأخيرة من شهـر يونيـو ـ حزيـران ١٩٦٧، أثناء محادثات مع مسؤولين سياسيين وعسكريين سوڤييت. ضاعف الأسطول الخامس (السـوڤييتي) من إمكانياته منذ نهاية شهر يونيو ـ حزيران مع تبريـر الخروق المقـترفة حيـال اتفاقيـة مونـترو الخاصة بالمضائق بحجة وضع الأزمة في منطقـة شرق المتوسط. ونـال ذلك الأسـطول اعتباراً من شهر يوليـو ـ تموز تسهيـلات دائمة في المـرافىء المصرية؛ ثمّ أقيم في مصر جـهـاز لكشف تنقلات الأسطول السادس يديره السوڤييت مباشرة.

شهدت منطقة قناة السويس منذ الأيـام الأولى من شهر يـوليو ـ تمـوز ١٩٦٧ صدامـات عنيفة سمحت باختبار الإرادة القتالية لدى القوات المصرية. أرضت النتيجة المصريين الـذين وافقوا على وجود مراقبين من الأمم المتحدة في عـين المكان مهمتهم السهـر على احـترام وقف اطلاق النار وتحديد المسؤولين عن خروقاته.

بتـاريخ ٥ يـونيو ـ حـزيران ١٩٦٧، قـرر وزراء نفط الدول العـربية، الـذين كانـوا في اجتماع خاص ببغـداد، فرض حـظر على تسليم النفط للدول الـداعمة للهجـوم الإسرائيلي. ودعمت هذه الحركة مظاهرات عارمـة معاديـة لأمريكـا في البلدان النفطيـة. استهدف ذلـك العمل بشكل أساسي الولايات المتحدة وبريطانيا المتهمتين باشتراكهما في العمليات العسكـرية الإسرائيلية. وخضع المحافظون العرب لضغوط كبيرة من قبل التقدميين مع احتمال انخفاض كبير في عائداتهم، الأمر الـذي نظر إليـه عبدالنـاصر بعين الـرضى لاعتقاده بـأن خصومـه في العالم العربي استفادوا من الهزيمـة المصرية. كما أعطاه ذلـك إمكانيـات للمساومـة العربيـة ـ العربية. ففي اجتماع وزراء الخارجية العرب في الخرطوم بتاريخ ١ أغسـطس ـ آب ١٩٦٧، اقترح المصريون انسحاب القوات المصرية من اليمن مقابل العودة إلى صيغة المفاوضـات التي تم تبنيها أثناء لقاء الظهـران عام ١٩٦٥ وتشكيـل جبهة عـربية واحـدة ضد إسرائيـل. كان عبدالناصر يـأمل الحصول على مساعدة مالية كبيرة تسمح لـه بتعويض خسـارة عائـدات قناة

السويس وتمويل جزء من مجهوده الحربي؛ هذا بالإضافة إلى عودة القوات المصرية من اليمن. أظهر العراق عداءه لرفع الحظر النفطي بالرغم من حماس دول الخليج النفطية لذلك. فاجتمع وزراء النفط العرب في بغداد بتاريخ ١٥ أغسطس ـ آب، لتدارس المسألة. تباينت مواقف المعتدلين والمتطرفين، واتخذ القرار بعرض المسألة على القمة العربية المرتقبة في الخرطوم.

عقدت القمة العربية الرابعة في الخرطوم في الفترة الواقعة بين ٢٩ أغسطس ـ آب و١ سبتمبر ـ أيلول، مع غياب سوريا. سمحت المحادثات، المحضّرة جيداً أثناء الاجتماعات السابقة، بالوصول إلى سلسلة من القرارات الملموسة تمثّلت في التزام مصر بالانسحاب من اليمن مما ينهي خلافها الرئيسي مع السعودية؛ ورفع الحظر النفطي مقابل تقديم ٢٠٪ من العائدات النفطية لدول المواجهة مع إسرائيل. كان الملك فيصل هو المنتصر الكبير في القمة، إذ أن المصالحة بين التقدميين والمحافظين في جبهة موحدة ضد إسرائيل سمحت له بأن يصبح زعيماً تمتد سلطته ومكانته المرموقة في عموم العالم العربي. كما ربح عبدالناصر في تلك القمة عبر زيادة كبيرة في امكانياته بمواجهة إسرائيل.

لكن الأمر، ربما الأكثر أهمية بالنسبة للمستقبل، تمثل في إدراك الدول العربية لنقاط الضعف العائدة إلى نقص التنسيق وإلى بنية السوق النفطية فيما يتعلق بفرض عملية حظر نفطي. لقد استطاعت تلك الدول أن تقيم البنى الضرورية لاستخدام سلاح النفط ضمن شروط أكثر ملاءمة. إن الاستخدام المتعاظم باستمرار للدولارات النفطية في السياسة العربية شكّل عاملاً مهماً في تغيير معطيات الوضع. إذ ان الدول العربية، النفطية وغير النفطية، قد أصبح بإمكانها القيام باستثمارات اقتصادية متحررة من سيطرة القوى العظمى؛ وسيسمح لها تصرفها بتلك العائدات، على أسس تجارية أكثر وبالتالي أكثر تحرراً من الضغوط السياسية، بالوصول إلى التكنولوجيا التي هي بحاجة لها من أجل تحديث اقتصاداتها. كما إن الدول النفطية ذات الحجم السكاني المتواضع والفائض المالي الكبير ستلعب دوراً متنامياً على المسرح السياسي.

في الخرطوم، حددت الدول العربية موقفها من الصراع الإسرائيلي ـ العربي. إن التشدد الإسرائيلي سمح لها بتبني تشدُّد مقابل وفّر امكانية تحديد موقف موحّد بالإجماع، كان بمثابة نقطة انطلاق متطرفة جداً في الرفض. جاء في قرارات القمة:

١ ـ أكّد المؤتمرون وحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتصفية جميع الشوائب، كما أكّد الملوك والرؤساء وممثلوهم التزام بلادهم بميثاق التضامن الذي أصدره مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء.

«٢ ـ أقر المؤتمر صرورة تضافر جميع الجهود لإزالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي

المحتلة هي أراضٍ عربية يقع أمر استردادها على الدول العربية جمعاء.

«٣ ـ اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لإزالة العدوان وتأمين انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧. وذلك في نطاق المبادىء الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي: عدم الصلح مع «إسرائيل»[٢] أو الاعتراف بها، وعدم التفاوض معها، والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

«٤ ـ كان وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب قد أوصوا في مؤتمرهم باستخدام وقف ضخ النفط سلاحاً في المعركة. ولكن مؤتمر القمة، بعد دراسة الأمر ملياً، رأى أن الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح إيجابي باعتبار النفط طاقة عربية يمكن أن توجّه لدعم اقتصاد الدول العربية التي تأثرت مباشرة بالعدوان وتمكينها من الصمود في المعركة.

«٥ ـ ولذلك قرر المؤتمر استئناف ضخ النفط على أساس أنه طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية.

«٦ ـ أقر المؤتمرون وجوب اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الإمداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف؛

«٧ ـ كما أقروا سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية».

إن ما سمي بـ «لاءات» الخرطوم الثلاث سمح، ضمن إطار وساطة أمريكية ـ سوفييتية، بقبول نهاية حالة الحرب مقابل انسحاب إسرائيلي. الأمر الهام تمثل في إظهار رفض الدول العربية المطلق الرضوخ أمام المطالب الإسرائيلية. فبقدر ما يكون الموقف المطروح متطرفاً يسمح بتنازلات في حالة مفاوضات محتملة كما برهن على ذلك المستوى اللاحق للاجراءات الدبلوماسية مع استئناف النقاش داخل إطار الأمم المتحدة.

القرار ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٦٧:

بدأت الأمم المتحدة النقاش في شهر سبتمبر ـ أيلول. ألحّت إسرائيل على ضرورة مفاوضات ثنائية مع الدول العربية، الأمر الذي لم يكن مقبولاً من قبل تلك الدول فتجربة ١٩٤٩ قد تركت ذكريات مؤلمة. اقترح الأمين العام للأمم المتحدة، أوثانت، تعيين وسيط من الأمم المتحدة للمساعدة على الوصول إلى تسوية. قبل عبدالناصر مبدأ الوساطة وبالتالي التفاوض قبل الانسحاب الإسرائيلي، لكنه لم يصرّح عن استعداده للاعتراف بإسرائيل إلا بعد تسوية نهائية تتضمن استرجاع مصر لجميع أراضيها؛ مع عرض مسألة خليج العقبة على محكمة العدل الدولية وربط حرية المرور عبر قناة السويس مع حالة تطبيع محدّدة بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

في نهاية اكتوبر ـ تشرين أول، استؤنفت المعارك على القناة. نجح المصريون في إغراق مدمرة إسرائيلية في البحر المتوسط وردت إسرائيل بعمليات انتقامية على الأراضي المصرية. تقدمت المساومات في مجلس الأمن. ودعمت مجموعة دول العالم الثالث المواقف العربية حول الضرورة المطلقة لإنسحاب إسرائيل. إذ رأت تلك الدول أنه من الخطورة بمكان تكريس سابقة اكتساب أراضٍ بالقوة يمكن أن تشكل نموذجاً يحتذى في آسيا وأفريقيا وحتى في أمريكا اللاتينية ويؤدي إلى الإخلال بمجمل الحدود الناتجة عن الحرب العالمية الثانية وعن نهاية الاستعمار. كان دافع تلك البلدان يقوم على الضرورة الملحة للمحافظة على ضمان جماعي حول الحدود مفروض كقاعدة في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، في حين أن إسرائيل قد بدت لها كعنصر مشوّش لذلك النظام الدولي؛ تلك هي خلفية الموقف أكثر مما تعلّق الأمر بموقف تضامني مناهض للامبريالية.

تناولت المحادثات فكرة الانسحاب، فاقترح السوفييت صيغة «الانسحاب من جميع الأراضي المحتلّة»؛ اعترضت الولايات المتحدة على تلك الصيغة وكذلك على اقتراح ثانٍ يقول بـ «الانسحاب من الأراضي المحتلة». في النهاية، تمّ قبول المشروع البريطاني بتاريخ ٢٢ نوفمبر ـ تشرين الثاني، والذي أصبح قرار ٢٤٢ الشهير، الذي جاء فيه:

«إن مجلس الأمن: إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط. وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب. والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمن. وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق[٣].

(١) ـ يؤكد أن تحقيق مبادىء الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كل من المبدأين التاليين:

أ ـ سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ (من الأراضي) التي احتلتها في النزاع.

ب ـ انهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرّة من التهديد أو أعمال القوة.

(٢) ـ يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

أ ـ ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

جـ ـ ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق

إجراءات بينها إقامة مناطق مجرّدة من السلاح.

(٣) ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق أو مساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لمبادىء ونصوص هذا القرار.

(٤) ـ يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن».

تضمّن نص القرار عملية توفيق ماهرة بين مطالب هؤلاء وأولئك. إذ تمّ وضع مبدأ الانسحاب على نفس مستوى مبدأ حق العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها؛ ووجدت مسألة حرية الملاحة نفسها إلى جانب التسوية العادلة لمشكلة للاجئين؛ كما جاءت تسمية وسيط الأمم المتحدة في منتصف الطريق بين موقفين متطرفين معلنين رسمياً هي رفض التفاوض والمطالبة بعلاقات ثنائية حصراً.

قبلت مصر والأردن ولبنان القرار ٢٤٢ ضد آراء الفلسطينيين المنشقين الذين رفضوا أن يقتصر مصيرهم على مجرد مسألة لاجئين؛ وكذلك رفضته الدولة العبرية، كما حدث في لوزان عام ١٩٤٩. أعطت إسرائيل موافقتها لكنها قدّمت تفسيرها الخاص للقرار.

لقد اعتمدت على النسخة الإنكليزية للقرار وخاصة الجملة التي يمكن ترجمتها بـ «أراضٍ محتلة»، والجملة بالإنكليزية هي:

«withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the recent conflict».

(يجب الانتباه إلى واقع أن الجملة المستخدمة ليست هي الأكثر استخداماً في اللغة الإنكليزية). لكن الموقف الإسرائيلي غير منسجم مع ذاته حيث يُفترض في هذه الحالة طرح مقولة أن غياب أداة التعريف في اللغة الإنكليزية تتضمن دائماً عدم التحديد الدقيق مما يؤدي إلى ما معناه في نص القرار: «انسحاب قوات إسرائيلية من أراضٍ محتلة». وهذا لا معنى له؛ أو وبصورة أكثر دلالة في المقطع القائل:

«For guaranteeing freedom of navigation throught international waterways in the area».

أي: «ضمان حرية الملاحة في ممرات دولية مائية»؛ مما ينسف الطلب الإسرائيلي بحرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس. كما أن للنص الفرنسي نفس القيمة القانونية التي يتحلّى بها النص الإنكليز باعتبار أن اللغة الفرنسية هي لغة رسمية في الأمم المتحدة؛ إضافة

إلى ذلك، عندما يكون هناك غموض حول نص مكتوب بعدة لغات فإن المبدأ القانوني يقول بالأخذ بالنسخة الأكثر دقة وليس بالأقل دقة. إن الانسجام الداخلي للقرار يلح على عدم إمكانية اكتساب الأراضي بواسطة القوة؛ الأمر الذي تمّ التذكير به فيما بعد بالإحالة إلى المادة ٢ من الميثاق التي تعبر عن ذلك المبدأ الأساسي بالنسبة لمجمل البلدان الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. تقوم الأطروحة الإسرائيلية على مفهوم الحدود الآمنة والمعترف بها، مما يستدعي تعديلات إقليمية. إن الإجابة على ذلك مقدّمة في القرار ذاته لأنه يذكر صراحة الاجراءات المناسبة لتحقيق ذلك بما فيها قيام مناطق منزوعة السلاح.

زعم الإسرائيليون عندئذ بأن سيناء ليست أرضاً مصرية حقاً وأن الجولان ليس ملكاً لسوريا؛ الأمر الذي لا يصمد قانونياً، وأن فلسطين تحت الانتداب لها وضع قانوني خاص، الأمر الذي يمكن التنازع عليه بدرجة أقل. وأضافوا، مع قبولهم بمبدأ عدم إمكانية قبول اكتساب الأراضي بالحرب، بأن إبرام معاهدة تعترف بتلك المكاسب ليس أمراً ممنوعاً؛ وهذا نموذج تام عن المغالطة. بنفس الطريقة برروا طردهم للفلسطينيين في ١٩٤٨ - ١٩٤٩. بالهجوم غير المبرر للدول العربية. وأكدّوا أن خطر الحرب الذي لوّحت به الدول العربية قبل ٥ يونيو - حزيران ١٩٦٧ يسمح بدوام احتلال الأراضي المحتلة، بل وربما ضمّها. كان موقف الحكومات العربية ثابتاً ويقول بعدم إمكانية عقد أي اتفاق دون العودة إلى حدود شهر يونيو - حزيران ١٩٦٧، وكل ما تبقّى يمكن التفاوض حوله.

إن هذا الموقف الذي يعطي الأولوية لمصالح الدول العربية دخل في تناقض مع مصالح الفلسطينيين. وفي هذه اللحظة بالتحديد انطلقت الثورة الفلسطينية وعلا صوتها.

انطلاق المقاومة الفلسطينية:

الأراضي المحتلّة:

كان عدد سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ حوالي ٥٤٠٠٠٠ لاجىء فلسطيني من لاجئي الحرب الأولى و٥٠٠٠٠٠ عربي من السكان الأصليين. لقد حدّت السرعة في الاحتلال عام ١٩٦٧ نسبياً من ظاهرة هجرة السكان العرب (من اللاجئين أساساً) إذ بلغ عدد النازحين حوالي ٢٠٠٠٠٠ شخص. زاد، في ذلك التاريخ، عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة الدولية لإغاثة اللاجئين «الأونروا» بحوالي النصف بالقياس إلى عام ١٩٥٠ (أي ١٣٤٤٥٧٦ مقابل ٩٢٠٠٢١) وسيطرت إسرائيل على كامل فلسطين تحت الانتداب. وصل عدد اللاجئين في شرق الأردن حيث أقام النازحون الجدد إلى ٥٧٧٠٠٠ شخص. زادت هذه الأرقام في السنوات التالية مع استمرار ظاهرة النزوح من الأراضي المحتلة إلى شرق الأردن.

انتهجت السلطة الإسرائيلية، في الأشهر الأولى للاحتلال، سياسة ليبرالية نسبياً. إذ مارس دايان عملية انفتاح نحو الأردن سمحت بتوحيد الأسر التي فرّقتها هجرة ١٩٦٧ وبمرور البضائع والأشخاص عبر نهر الأردن مع رقابة بوليسية صارمة لأسباب أمنية (سياسة الجسور المفتوحة) وباستمرار تسيير الأمور العامة من قبل الأردنيين الذين كانوا يدفعون قسماً كبيراً من رواتب الموظفين. بنفس الوقت، تمّ الشروع في عملية بداية اندماج اقتصادي مع إسرائيل، وذلك بإعطاء الامتياز بشكل أساسي لدخول المنتوجات الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة (لم يكن يتم أبداً تشجيع الحركة المعاكسة وإنما تثبيطها) والسماح لليد العاملة العربية للقدوم بقصد العمل في إسرائيل (لكن مُنع العمال من البقاء في إسرائيل ليلاً). إن هذه اليد العاملة الرخيصة وذات الكلفة الاجتماعية الضئيلة هي أحد العناصر الأساسية في النمو الاقتصادي الإسرائيلي السريع الذي شهدته فترة ما بعد الحرب.

قام الإجماع السياسي الإسرائيلي على أساس تغيير ملموس في الحدود. نادى اليمين الإسرائيلي بضم شاملٍ للأراضي المحتلة. اعتبر الإسرائيليون أن الأمر لا يتعلق بـ «احتلال» وإنما بـ «إدارة» (مما يسمح بعدم احترام اتفاقيات جنيف الخاصة بالاحتلالات العسكرية)؛ وبحذف التسميات العربية وإحلال تسميات توراتية مكانها مثل «يهودا» و«السامرة». لم تتخذ حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة العمال، قرارات نهائية، لكنها أعدّت مشروعاً عاماً منذ صيف ١٩٦٧. قام مشروع آلون، باسم محركه الأساسي، على اعتبارات عسكرية رسمياً؛ إذ أن الأمر يتعلق بإقامة مناطق عازلة بغية حماية المناطق الداخلية من إسرائيل بحيث تضم تلك المناطق في سيناء الشاطىء المتوسطي حتى العريش، وشاطىء خليج العقبة حتى شرم الشيخ؛ وهكذا تحتل مصر قطاع غزة كاملاً. أما في الضفة الغربية، فينبغي أن يخدم وادي الأردن كخط دفاعي؛ فهذا الغور الطبيعي (البالغ عمقه عدة مئات من الأمتار) هو أفضل عقبة أمام أي هجوم عربي وأمام تسللات المجموعات الفدائية، كما يسمح بعزل مناطق الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية الكبيرة عن أي اتصال مع شرق الأردن. وتمثل هضبة الجولان امتداداً لذلك الحاجز الأمني. أقيمت في هذه المنطقة البالغ عرضها عدة كيلومترات منشآت عسكرية (تحصينات، حقول ألغام) بشكل فوري بعد مصادرة الأراضي العربية باسم متطلبات الأمن. وتمَّ، في وقت لاحق، توطين مدنيين إسرائيليين من أجلِ امتلاك حجة تسمح لاحقاً برسم حدود جديدة. إن هذه المستوطنات ستخدم مستقبلاً كمخزونات احتياطية ودعم للقوات المسلحة. وتمثّل الاستثناء الوحيد الذي لم يخضع للمعطيات الاستراتيجية لخطة آلون في بناء مدينة إسرائيلية بالقرب من مدينة حيبرون العربية التي تمثل موقعاً توراتياً هاماً بسبب وجود قبر الأحبار الذين يقدسهم المسلمون واليهود. وبالرغم من أن العمال (حزب العمال) لم يقيموا مستعمرات سكانية في أماكن التواجد السكاني العربي الكثيف

(باستثناء حالة القدس المفصولة عن الضفة الغربية)، فإن العزلة التي وجدت المناطق العربية نفسها فيها لم تترك مجالاً لتصور آخر سوى وضع تبعية شبه كاملة لإسرائيل في حالة الوصول إلى تسوية نهائية. ودلّت جميع المؤشرات على أن الإسرائيليين يريدون السيطرة على السبل الاستراتيجية قبل الاستيلاء على أراضي الداخل؛ وذلك على غرار تطوير مراكز الاستيطان اليهودي في سني الثلاثينات والأربعينات.

أرادت المقاومة الفلسطينية أن تتجذر في الأراضي المحتلة. فتسلل عرفات والعديد من رفاق دربه إلى الضفة الغربية وحاولوا بناء شبكات للمقاومة. شكلّت نابلس، المدينة ذات الماضي الوطني العريق مركز الحركة. أما الهدف فقد تمثل في التحضير لحرب شعبية ضد المحتل حسب الخطط الثورية المستلهمة من التجربة الجزائرية والتجربة الفيتنامية. كان القمع شديداً؛ إذ ضاعفت السلطات العسكرية الإسرائيلية من عمليات الاعتقال (أكثر من ١٠٠٠ معتقل قبل نهاية العام ١٩٦٧)، ومن العقاب الجماعي مثل فرض منع التجول لمدة طويلة وتهديم المنازل العائدة للأسر المشبوهة. في مطلع عام ١٩٦٨ كان القمع كبيراً إلى درجة أن عرفات ورجاله اضطروا للتراجع نحو الأردن. إن فشل محاولة فتح الأولى في الاستيطان بقوة في الضفة الغربية يمكن تفسيره بموقف الأعيان الفلسطينيين الذين اعتقدوا بأن الاحتلال الإسرائيلي لن يدوم طويلاً وأنه سيتم إلحاق المنطقة بالأردن سريعاً؛ هذا بالإضافة إلى صعوبة خلق بنية أساسية للمقاومة انطلاقاً من لا شيء. أراد الأعيان تجنب كل ما من شأنه أن يعيق تسوية ممكنة ويجلب غضب السلطات الأردنية. كانت اللعبة السياسية في الضفة الغربية مثلثة الأطرف إذ تدخل فيها المقاومة وإسرائيل والأردن.

كان تواجد المقاومة وتأصّلها أفضل في قطاع غزة، ذي الكثافة السكانية الكبيرة. لكنها كانت من صنع جناح يسار المقاومة الفلسطينية، وخاصة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، أكثر مما كانت من عمل فتح. يمكن تفسير هذا الوضع الفريد بواقع أن عبدالناصر كان قد سمح بتواجد حركة القوميين العرب أثناء الإدارة المصرية للقطاع، وأن جيش التحرير الفلسطيني قد تمركز هناك قبل يونيو ـ حزيران ١٩٦٧. كما أن الأهالي الذين سبق وعانوا من تجربة مريرة أولى للاحتلال الإسرائيلي في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧، استولوا على مخزونات هامة من الأسلحة الفردية؛ والتواجد السياسي للمقاومة سابق على الاحتلال، على عكس الضفة الغربية. فعمليات الهجوم ضد قوات الاحتلال كانت منتظمة. ولم ينجح الجيش الإسرائيلي في وضع حد للمقاومة المسلحة إلا في صيف ١٩٧١، على اثر سياسة قمع رهيب مارسها آرييل شارون (تدمير ١٨٠٠ منزل، إعادة توطين تعسفي لقسم من اللاجئين خارج منطقة المخيمات بل وفي العريش في سيناء). وبعد أن تمكّنت السلطات الإسرائيلية من «إحلال السلام» قامت بتعيين رشاد الشوّا، أحد كبار أعيان المنطقة، رئيساً لبلدية غزّة.

حاول الشوّا تحسين مستوى معيشة مواطنيه وإيجاد حل سياسي مع الأردن. لم تستمر تجربة الإدارة المدنية هذه سوى حتى شهر اكتوبر - تشرين أول ١٩٧٢، حيث أعيدت الإدارة العسكرية بعد أن رفض رشاد الشوّا قبول أن تشمل المصالح البلدية لمدينة غزة المخيمات الفلسطينية المجاورة، مما كان قد يؤدي إلى قبول مبدأ التخلي عن حق العودة.

تعدد منظمات المقاومة وتحولات منظمة التحرير الفلسطينية:

إن تدفق النازحين والزيادة المستمرة في عدد السكان الفلسطينيين في شرق الأردن وفّر قاعدة شعبية حقيقية لحركات المقاومة التي هي في الأصل نتاج لتجربة المنفى. تمّ تجمع السكان الفلسطينيين تبعاً لأصولهم الجغرافية لما قبل فترة النزوح، وحافظوا بذلك على الهوية الفلسطينية وعلى تجمعاتهم «العشائرية» في آنٍ معاً. وبما أن الأعيان كانوا قد فقدوا ثروتهم العقارية ومكانتهم المرموقة، وبالتالي مصدر سلطتهم، حلّت حركات المقاومة مكانهم كعامل تلاحم اجتماعي. امتلك القادة الجدد، المنحدرون من الطبقة الوسطى المتعلمة والذين عاشوا في المنفى مباشرة، تجربة ولغة سمحا لهم بالتواصل مع الأهالي. وفي فترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨، كان الفارق كبيراً بين فلسطينيي الضفة الغربية الذين ظلّوا يعيشون في كنف مجتمع يسود فيه الأعيان، وبين بقية اللاجئين الذين كانوا بصدد إعداد إطار اجتماعي جديد. وأصبحت المخيمات الفلسطينية القواعد الطبيعية للحركة التي تنظم عمليات فدائية ضد إسرائيل. بدأت منذ ذلك الحين دائرة عمليات الانتقام المعتادة. فبتاريخ ٢١ مارس - آذار ١٩٦٨، هاجم الجيش الإسرائيلي مخيم الكرامة حيث كانت فتح قد أقامت قاعدة لها. ردَّ الفلسطينيون الهجوم، بعد أن كان الجيش الأردني الذي قاتل إلى جانب الفدائيين قد أخطرهم به. وبلغت خسائر الفلسطينيين. ١٢٠ قتيلاً مقابل ما بين ٢٠ و٣٠ قتيل من الجانب الإسرائيلي. جاء هذا النجاح في لحظة كانت الجيوش العربية قد فقدت فيها مصداقيتها، مما أثار حماساً كبيراً لدى الرأي العام العربي. بل وأعلن الملك حسين ذاته: «سوف يأتي اليوم الذي سنكون فيه جميعاً فدائيين». أصبحت الثورة الفلسطينية آخر حركة شعبية كبيرة للقومية العربية. إذ خفّ المتطوعون، الفلسطينيون وغير الفلسطينيين، بالآلاف للانخراط في صفوف المقاومة، مما أثار زيادة كبيرة في ملاكها على حساب قدراتها على التنظيم التي لم تستطع أن تستجيب أبداً بالقدر الكافي لزيادة حجم المقاومة.

إن المكانة الرفيعة للمقاومة الفلسطينية لدى الرأي العام العربي والزيادة السريعة في إمكانياتها البشرية أديا إلى تكاثر المنظمات الناتج عن الخلافات الأيديولوجية وعن إرادة الدول العربية في تشكيل منظمات تدين بالولاء لها.

ظلّت فتح هي المنظمة الأكثر أهمية. فهي قبل كل شيء ممثلة القومية الفلسطينية إذ ترى

بأن تحرير فلسطين يتقدم على الوحدة العربية أو على الثورة الاجتماعية. كما بقيت دائماً في ظل قياداتها التاريخية بالرغم من تجدد طاقاتها وتناميها.

تولّدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من حركة القوميين العرب بتاريخ ١١ ديسمبر-كانون أول ١٩٦٧. وركز برنامجها على الربط بين النضال من أجل تحرير فلسطين ومجمل النضال العالمي المناهض للامبريالية. أما النهج المتبّع فهو «الاشتراكية العلمية» بالمعنى الماركسي للكلمة. أمّن هذا الاتجاه الماركسي - اللينيني، اليسراوي قليلاً، الصلة بين المقاومة الفلسطينية وبين القوى «الثورية» العالمية، في فترة كانت فيها هذه القوى مزدهرة في دول مثل الصين والإتحاد السوفييتي، كما بالنسبة لمنظمات سرية «إرهابية» في أوروبا أو أمريكا أو آسيا (خاصة في اليابان).

بدأت الانقسامات داخل هذه الحركة منذ عام ١٩٦٨ وتشكلت منظمات متفرعة عنها مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة أحمد جبريل والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمة. أرادت المنظمات الجديدة أن يكون التوجه أكثر ثورية. لكن تلك التصدعات جاءت نتيجة للميل إلى خلق مجموعات صغيرة، وهذا ميل مشترك بين جميع الحركات من هذا الطراز؛ وكذلك ارتبطت مع طموحات ومنافسات شخصية. وتجدر الإشارة إلى وجود عدد كبير من المسيحيين اليونانيين الأرثوذكس في عموم المجموعات الناتجة عن حركة القوميين العرب. إذ ان الراديكالية السياسية سمحت بتجاوز الاختلافات الطائفية، كما كان الأمر أيضاً بالنسبة للبعث وللحزب القومي السوري.

يوجد خارج هذين الاتجاهين، أي القومي والماركسي، «تفرعات» الحركات السياسية والدول العربية. يتمثل أهم هذه التفرعات في «الصاعقة» أي الفرع العسكري لمنظمة طليعة حرب التحرير الشعبية، التي رأت النور قبل عام ١٩٦٧ وتشكّلت من الإطارات الفلسطينية لحزب البعث السوري. أما «الصاعقة» نفسها فلم تكن موجودة قبل حرب يونيو - حزيران ١٩٦٧. برنامجها هو برنامج حزب البعث القائل بأن الثورة الفلسطينية تشكل جزءاً من الثورة العربية الأشمل؛ وإن مصير فلسطين يتوجب تقريره ضمن إطار سوريا الطبيعية؛ كما ينبغي رفض أية مساومة تعترف بالكيان الصهيوني في فلسطين. شكّل دعم حكومة دمشق الكبير مصدر قوة المنظمة التي قدّمت نفسها كمنافس لفتح، لكن موطن ضعفها يكمن في تحولها إلى أداة تستخدمها السياسة السورية في الأردن ولبنان وداخل حركة المقاومة بشكل عام. أمّا جبهة التحرير العربية فهي صنيعة البعث العراقي الذي أسسها في شهر أبريل - نيسان ١٩٦٩؛ وأغلب المنتسبين إليها من العرب (الفلسطينيون لا يمثلون سوى أقلية فيها). لكن بعد القواعد العراقية عن خط المواجهة وضعف تواجدها في المخيمات الفلسطينية جعل هذه المنظمة متواضعة عددياً. أخيراً، تأسست منظمة الأنصار كنتاج للأحزاب الشيوعية في

المنطقة؛ وهي مقطوعة عن الجماهير العربية على غرار الأحزاب التي انتجتها. فلم تمتلك قوات مسلحة في الأردن بينما دعمها الحزب الشيوعي اللبناني، في لبنان، والمتمتع بتواجد هام في الجنوب. لكنها لم تنجح أبداً في أن تكون منظمة هامة.

اعتبرت هذه المنظمات كلها بأن النضال المسلّح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين. لقد استلهمت هذا المبدأ من التجربتين الجزائرية والفييتنامية في خوض الحرب الشعبية. لكنها لم تأخذ باعتبارها ميزان القوى البشرية واتساع رقعة الأرض اللذين سمحا بانتصار الثورة الجزائرية ووجود جيش نظامي قوي ودولة لهما أرض واقتصاد في الحالة الثانية. إذا كان التوجه الثوري والمناهض للامبريالية قد أوجد حلفاء مفيدين خارج العالم العربي فإن اللهجة العنيفة الداعية للنضال ضد القوى الرجعية (وصف القوميون العرب السابقون نظام عبدالناصر بأنه «بورجوازي صغير») أثارت قلق الدول العربية القائمة ودفعتها إلى الحذر. وإذا كان المسؤولون العرب يشاركون في أمل تحرير فلسطين، فإنهم كانوا يعرفون بالمقابل ميزان القوى الحقيقي الذي سيجعل الكلمة الأخيرة دائماً للجيوش النظامية. لقد كانوا يخشون الأعمال غير المسؤولة التي قد تؤدي إلى عملية انتقام إسرائيلية والتي قد تحوّل العمل الفلسطيني نحو الصراعات الداخلية بين العرب.

فقدت منظمة التحرير الفلسطينية الأولى مصداقيتها بالمعية مع عموم المسؤولين عن هزيمة ١٩٦٧. وخسر رئيسها الشقيري بشكل خاص من مكانته بسبب تطرفه الكلامي الذي جلب الكثير من الضرر للقضية الفلسطينية. فارغم على الاستقالة في شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٦٧، وبقيت المنظمة ضرورية كأداة لتمثيل الفلسطينيين. في عام ١٩٦٨ دخلت منظمات المقاومة في منظمة التحرير الفلسطينية حيث شكّلت أغلبية المجلس الوطني الفلسطيني. عدّل المجلس الوطني الفلسطيني الرابع في شهر يوليو ـ تموز ١٩٦٨ ميثاق ١٩٦٤ نحو اتجاه أكثر جذرية باعطائه الأولوية للنضال المسلح من أجل تحرير فلسطين واعتبار ذلك كمعركة مناهضة للامبريالية لا تقبل أية مساومة. وقد جاء في الميثاق المعدّل:

المادة (٦) ـ اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني يعتبرون فلسطينيين.

«المادة (٩) ـ الكفاح المسلّح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح للسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلّحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

«المادة (٢١) ـ الشعب العربي الفلسطيني، معبّراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلّحة

يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها.

«المادة (٢٢) ـ الحركة الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في اهدافها وفاشية نازية في وسائلها، وإن إسرائيل هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب أماني الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. إن إسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع».

ترددت فتح لحظة بين اختيار أن تخلق منظمة أحادية التوجه تسيطر عليها بصورة كاملة مما يلغي بقوة السلاح إذا لزم الأمر جميع المنظمات الفلسطينية الأخرى حسب نموذج جبهة التحرير الوطني الجزائرية، أو أن تحافظ على تعددية التعبير، كون أن منظمات المقاومة هي أحزاب سياسية كما هي قوات مقاتلة. لقد تبنّت الخيار الثاني كي تتجنب حدوث حرب أهلية محتملة بين الفلسطينيين أنفسهم. أدخل هذا الخيار التعددي في الحياة السياسية الفلسطينية لعبة من التحالفات والتعارضات بتشجيع من الدول العربية غالباً. ظلّت فتح هي المنظمة التي تحظى بالأغلبية الكبيرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية وفي أوساط الفلسطينيين عامة. الأمر الذي كرّسه المجلس الوطني الفلسطيني الخامس المنعقد ما بين ٢ ـ ٤ فبراير ـ شباط ١٩٦٩ حيث أصبح ياسر عرفات رئيساً للمنظمة. إن الأزمات السياسية المتعاقبة للحركة الفلسطينية لا ينبغي أن تدفع إلى نسيان الثبات الكبير على صعيد طبقتها السياسية المكوّنة منذ أكثر من عشرين عاماً من مؤسسي مختلف المنظمات التي نشأت في سني الستينات.

إن منظمة التحرير الفلسطينية الثانية طوّرت مجموعاً من الخدمات المدنية في مجال الصحة (الهلال الأحمر الفلسطيني) والتعليم والنشر والتمويلات (تسيير الصناديق الفلسطينية ودفع معاشات لأسر شهداء القضية)... وتميل إلى أن تصبح شبه دولة بقيامها بعدد من المهمات مجتمعة؛ هذا فضلاً عن مهماتها في التمثيل السياسي للحركة الفلسطينية. يمكن مقارنة عملها بنفس الوقت بعمل المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لما قبل ١٩٤٨. أما تمويلها فيأتي من المساهمات الطوعية لفلسطينيي الشتات ومن المساعدة الكبيرة التي تقدمها الملكيات النفطية في الخليج (سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية في فترة ما بأخذ ضريبة على العاملين في الخليج). لقد دعمت تلك الأنظمة الملكية منظمة التحرير الفلسطينية مدفوعة بنفس الوقت بإحساسها القومي العربي وبإرادة السيطرة على الحركة الفلسطينية بالإبقاء عليها ضمن النهج السياسي المعتدل نسبياً لياسر عرفات. أما سلطتها السياسية فإنها تقوم على مكانة مؤسس

المقاومة الفلسطينية وصدق إحساسه القوي الذي يرفض أية مساومة غير تكتيكية مع الدول العربية ومواهبه كخطيب وتماهيه مع مناضل القاعدة (من هنا جاءت عادته في ارتداء الزي الفدائي) وسيطرته المالية على منظمة التحرير الفلسطينية.

حددت فتح في الأول من شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٦٩، في تصريح رسمي، مفهومها للدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية «التي يتمتع فيها جميع المواطنين بحقوق متساوية مهما كان معتقدهم الديني». ورفضت بشكل قاطع القرار ٢٤٢ الذي «يتجاهل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، ولا يتطرق لذكر وجود هذا الشعب. وكل حل يزعم أنه سلمي ويتجاهل هذا المعطى الأساسي سيكون مصيره الفشل». تمّت صياغة هذا البرنامج بدقة أكبر أثناء المجلس الفلسطيني الخامس في شهر فبراير ـ شباط ١٩٦٩. وأصبح الهدف المنشود هو «إقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين، مفتوح لجميع الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين ويهود». لكن بالإضافة إلى رفض القومية اليهودية ظلّ الغموض يلف تعريف «اليهود الفلسطينيين» الذي لا يرى في «اليهودي الفلسطيني» إلا أولئك الذين تعود أصولهم في فلسطين إلى ما قبل عام ١٩١٧؛ كما جاء في ميثاق ١٩٦٨. أمّا يهود إسرائيل فقد تمّ تشبيههم بطائفة دينية لا تمتلك حقوقاً قومية. ولم يقدّم أي تحديد دقيق حول مسائل أساسية مثل مسألة الثقافة أو اللغة المستخدمة.

رفض المسؤولون الإسرائيليون في تصريحات عديدة عامة عام ١٩٦٩ الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني. فقد أكّدت غولدا مائير، التي أصبحت رئيسة للوزراء بعد وفاة ليڤي اشكول، في تصريح لها في شهر يونيو ـ حزيران ما مفاده: «متى كان هناك شعب فلسطيني له دولة فلسطينية مستقلة؛ كان هناك سوريا الجنوبية قبل الحرب العالمية الأولى تم فلسطين التي تشمل الأردن معها. لم يحدث أن كان هناك شعب عربي في فلسطين، يعتبر نفسه كشعب فلسطيني، وإننا قمنا بطرده بعد مجيئنا واستولينا على بلاده. هذا الشعب لم يكن موجوداً»[1]. لقد اعتبرت أنه لا يمكن للضفة الغربية أن تصبح مستقلة، بل ستبقى دائماً قسماً من إسرائيل أو من الأردن. لكنها قبلت في تصريح آخر بقبول وجود شعب فلسطيني لتضيف مباشرة بأن مصيره لا ينفصل عن مصير الأردن.

بدأ الإسرائيليون، مع ذلك، بالتصرف من موقع الدفاع حيال هذا الموضوع. ففي نهاية عام ١٩٦٩، اعترف الاتحاد السوفييتي وبلدان حلف وارسو بشرعية نضال الشعب الفلسطيني. بل والأهم من ذلك، ذكرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٦٩، للمرّة الأولى بقرارها ٢٥٣٥ ب، «الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني»، واضعة بذلك حداً نهائياً لتعبير «اللاجئين» والمستخدم منذ عام ١٩٤٨.

تطور النضال المسلح والعلاقات مع الأردن ومصر:

في نهاية عام ١٩٦٨، قدّر عدد الفدائيين بحوالي ٢٠٠٠٠ فدائي، متواجدين بشكل أساسي في الأردن. وسمح الاعتراف الرسمي الذي نالته المقاومة اثر معركة الكرامة بإيجاد مقر قيادة لها في العاصمة الأردنية، عمّان. وغدت المخيمات الفلسطينية، بما في ذلك مخيمات عمّان، قواعد للمقاومة. منذ صيف ١٩٦٨ بدأ الفلسطينيون المسلّحون يتجولون في المدينة وتكاثرت الحوادث مع الجيش والشرطة الأردنيين. جرت المعركة الأولى في شهر نوفمبر- تشرين الثاني ١٩٦٨ بين عناصر متطرفة من المقاومة موالية لسوريا وبين الجيش الأردني أثناء الاحتفال بذكرى وعد بلفور. انتصرت قوات الملك حسين في برهان القوة؛ لكن الملك أرغم مع ذلك على قبول اتفاق ينظم الوجود الفلسطيني. التزمت المقاومة بعدم السماح لعناصرها بالتجول مع أسلحتهم خارج المخيمات حيث لا يحق للجيش وللشرطة الأردنيين الدخول.

اتهم الإسرائيليون الأردن بالتواطؤ مع الفدائيين واستأنفوا عملياتهم الانتقامية التي كان هدفها أن تجعل الوضع غير محتمل بالنسبة للسكان المدنيين كي ينقلبوا ضد المنظمات الفلسطينية، ولم تكن تستهدف توجيه ضربة مباشرة للفدائيين الذين يصعب بلوغهم. مالت المقاومة إلى أن تصبح دولة داخل الدولة. لقد استيقظت من جديد، في الواقع، مشاعر الحذر التقليدي بين الهاشميين والقومية الفلسطينية. وبالرغم من واقع أن أغلبية سكان الأردن من أصل فلسطيني فإن أغلبية القوات المسلحة من أصول بدوية ومخلصة للملك. انها لم تقبل الهجومات المستمرة ضد النظام واحسّت أنها عرضة للإهانة بسبب الطريقة التي كان الفدائيون يفتخرون بها بمآثرهم في الوقت الذي كان فيه الجيش الأردني قد دفع غالياً ثمن مشاركته في حرب يونيو- حزيران ١٩٦٧. كان المسؤولون العسكريون الأردنيون يدركون أن الحرب الشعبية تصبح غير فعّالة بشكل كامل في حال نشوب معركة شاملة، وأن الجيش الأردني قادر على إنهاء قوات المقاومة بفضل تفوقه العددي وتسليحه وتدريبه. إن فتح، بالرغم من نهجها السياسي القائل بعدم التدخل في القضايا الداخلية للدول العربية، تركت نفسها تنقاد من قبل منظمات أخرى إلى سياسة خطيرة في المواجهة مع الملك حسين. رأت العناصر الثورية أن قلب النظام الملكي الهاشمي أصبح مرحلة ضرورية في النضال من أجل تحرير فلسطين. كان ذلك النهج يتمتع آنذاك بمكانة عالية لا سيما وأنه كان ذو صيت كبير في الإرهاب الدولي.

شرع المتطرفون الفلسطينيون اعتباراً من شهر يوليو- تموز ١٩٦٨ بحملة إرهاب دولية بدأت بعمليات خطف الطائرات أو الهجوم على طائرات الخطوط الإسرائيلية في أوربا. ثم هاجموا الطائرات الأمريكية بسبب زيادة فعالية اجراءات الأمن الإسرائيلية. كان هدفهم أن

يبيّنوا بأنه ينبغي مواجهة الدعم الغربي لدولة إسرائيل بعمليات انتقامية عربية باهظة الخسائر ويبرزوا فكرة أن النزاع لا يُحل بمجرد مواجهة بين الدول العربية وإسرائيل ولـذلك ينبغي أن يؤخذ الفلسطينيون في الحسبان. هذا مـا أكّده جـورج حبش في ١٨ فبرايـر ـ شباط ١٩٦٩، عندما قال ما مفاده: «ربما خرقنا القـوانين الـدولية في ظـروف استثنائيـة وضد إرادتنـا، لكن الصهاينة خرقوا غالباً هذه القوانين إلى درجة أن ذلك قد أصبح بالنسبة لهم مسألة اعتياديـة. لقد احتقروا جميع قوانين الأمم المتحدة حول المشكلة الفلسطينية»[1].

شاب غموض كبير موقف الدول العربية. أدرك عبدالناصر تماماً بأن المقاومة الفلسـطينية هي في طريقها إلى خطف رصيده من الشعبية في العالم العربي وعليه أن يعترف علانية بمناقب ما تقوم به من أعمال. لقد ولّى الزمن الذي كان يستطيع فيه السيطرة على الفلسطينيين بفضل مكانته الرفيعة واستخدامه لمنظمة التحرير الفلسطينية الأولى. وكـان عبدالنـاصر يدرك أيضـاً بأن الحل الحقيقي للنزاع الإسرائيلي ـ العربي لن يمر عـبر حرب العصـابات بـل عبر مصـادمة الجيوش النظامية في مواجهات جديدة واسعة. لقد بحث، ضمن إطار استراتيجيته الشاملة، عن استخـدام الفلسطينيـين لتحقيق أغراضـه الخاصـة. واستقبـل في شهـر أغسـطس ـ آب ١٩٦٧، عضوين مؤسسين من فتح هما أبو اياد وفارق القدومي. ثم قـابل يـاسر عرفـات في نهاية السنة؛ وعرض عليه الأساس الذي سيقوم عليه حواره مع المنظمات الفلسطينية والمتمثل في عدم وجود تناقض بين مصر والفلسطينيين؛ وإذا كان قد قبل القرار ٢٤٢ فـإن ذلك يعـود لقناعته بأنه لن يعطي إلا نتائج متواضعـة؛ وانه في حـال تطبيقـه، فلن يستجيب إلا لمطالب سـوريا ومصر والأردن؛ لـذلك يحق للمقـاومة عـدم قبولـه والتحرك من أجـل دعم مطالبهـا الخـاصة؛ وينبغي عـلى المقاومـة أن تحافظ عـلى استقلالهـا حيال الـدول العـربيـة مـع تنسيق نشاطاتها معها؛ وانها مفيدة على الصعيـدالعسـكـري. وكما قـال لعرفـات: «لماذا لا تكـونون مجموعة شتيرن الخاصة بنا، لماذا لا تكونون بيغن؟ عليكم أن تكونوا اللامسؤولين بيننا. عـلى هـذا الأساس سنقـدم لكم الـدعم الـذي نستـطيـع تقـديمـه»[1]. من جهـة أخـرى، أظهـر حدود المقاومة، وذكّر عبر الصحافـة المصرية بـأن فلسطين ليست الجـزائر وأن عـدة آلاف من الفدائيين لن يستطيعوا تحرير فلسطين لوحدهم.

ترك عبدالناصر المنظمات الفلسطينية تستولي على منظمة التحرير الفلسـطينية وقـدّم ياسر عرفات للسـوفييت أثناء إحـدى زياراتـه لموسكـو في شهر يـوليو ـ تمـوز ١٩٦٨. رأى الرئيس المصري بالمقاومـة الفلسطينيـة أداة إضافيـة، بعد التـورط السوفييتي وتمـويل الـدول النفطيـة للمجهود الحربي، من أجل تصعيد المزايدات السياسية والعسكرية وقسر القوى الكبرى عـلى التدخل لإيجاد تسوية أكثر ملاءمة للعـرب. إن تفسيره للقـرار ٢٤٢ ليس ممكناً إلا بمقـدار ما هو غير مطبّق. فكل مسـار يؤدي حقيقة إلى تجسيده لا يمكن إلا وأن يؤدي إلى إبراز التنـاقض

بين مصالح الدول العربية ومصالح المقاومة الفلسطينية.

التصلب السوري والأزمة اللبنانية:

قامت السياسة السورية على دعم للمنظمات في الخارج ورقابة صارمة عليها في الداخل. فكل نشاطات الفلسطينيين وتنقلاتهم وتصريحاتهم خضعت للإذن المسبق من السلطات السورية. ولم يكن هناك أي مجال لتحقيق أدنى حد من الاستقلال الذاتي في العمل، وأقل من ذلك أيضاً بالنسبة لاستخدام الأراضي السورية للقيام بعمليات ضد إسرائيل، دون موافقة وزارة الدفاع السورية التي كان على رأسها حافظ الأسد. لم تكن تلك التحديدات سارية المفعول إلا بالنسبة لداخل سوريا. أما في لبنان والأردن، فعلى العكس، كان يجري تشجيع النشاطات الفلسطينية. كانت القضية الفلسطينية تشكل في منظور حكومة دمشق، مكوناً من مكونات مجموع العمل العربي ولذلك ينبغي إخضاعها للسلطة العربية الجامعة التي يمثلها البعث.

كان على الفلسطينيين أن يدخلوا في لعبة منافسة حامية مع السوريين. إذ أنهم تحت رحمتهم بالنسبة لنشاطاتهم في سوريا وهم بحاجة لدعمهم من أجل التحرك في البلدان الأخرى، وبنفس الوقت عليهم أن يدافعوا عن إرادتهم في الاستقلال. اضطرت فتح، ذات التوجه القومي الفلسطيني أساساً، إلى الاصطدام غالباً مع السلطات السورية. ففضلاً عن «الصاعقة» ذات الولاء السوري، مالت المنظمات الأخرى، وخاصة ذات التوجه الثوري، إلى تلبية المطالب السورية بسهولة أكبر. لقد رأت في مساعدة تلك البلاد وسيلة لمعادلة هيمنة فتح داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

لم يلعب العراق إلاّ دوراً هامشياً في بلدان خط المواجهة، باستثناء الأردن حيث ترابط القوات العراقية منذ عام ١٩٦٧ وتقدم غالباً دعمها للفلسطينيين في خصوماتهم مع الجيش الأردني.

أما لبنان، ذو التلاحم السياسي الأكثر هشاشة، فسيكون ضحية تطور المسألة الفلسطينية. أثناء حرب يونيو- حزيران ١٩٦٧، طلب رشيد كرامي، رئيس الوزراء السني، دخول الجيش اللبناني في المعركة. رفض قادة الجيش الموارنة، المدركون لحقيقة موازين القوى ذلك مما أثار أول توتر طائفي. نقضت إسرائيل، منذ نهاية المعارك، جميع اتفاقيات الهدنة (بالرغم من أن مضمونها ينص بأنه لا يمكن أي تغيير بها إلا بموافقة الأطراف المتبادلة). قلق المسؤولون اللبنانيون مما اعتبروه بمثابة المرحلة الأولى نحو ضم محتمل لبعض الأراضي اللبنانية. فاستيلاء الإسرائيليين على الجولان أطال خط الفصل مع لبنان مسافة تقارب العشرين كيلومتراً.

مـارست أجهزة أمن الجيش، المكتب الثـاني، حتى ذلك التـاريخ رقـابة صـارمة عـلى المخيمات الفلسطينية. لكن مجموع السكان المسلمين أبدوا حماسهم للقضية الفلسطينية والعربية، بينـما رفض المسيحيون أية قطيعة مع الولايات المتحدة. قامت في مناطق التجمع السكاني اللبنـانية الكبرى مظاهرات ضخمة للتضامن مع القضية الفلسطينية على مدار عام ١٩٦٨ بينـما أقامت المنظمات الفلسطينية مقرّات تمثيل لها في بيروت. كان دور هذه المدينة كمركـز لنشر المعلومات إلى عمـوم الشرق الأوسط دوراً أسـاسيـاً؛ وقـد كـانت مـركـز تعميم بـلاغـات المنظمات الفلسطينية، خاصة تلك التي تمارس الارهاب في أوربـا. اتخذت إسرائيـل من ذلك الـوضع حجة لتقوم بعملية انتقامية اثر أعمال ضد طـائرات الخطوط الجويـة الإسرائيلية. ففي ٢٨ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٦٨، دمّرت غارة جوية محمولة ثلاثة عشر طائرة لبنانية مدنية في مطار بيروت. غضب اليسار والمسلمون من عدم فعالية الجيش (التي ينبغي تحميل مسؤوليتها لعدم كفاءة القيادة آنذاك أكثر مما هي تعبير عن إرادة سيـاسية في عـدم الرد). كـانت فرنسـا البلد الوحيد الذي قدّم دعماً حقيقياً للبنان بمعاقبتها الغارة الإسرائيليـة عبر فـرض حظر شامل على الأسلحة الموجّهـة لإسرائيل، بمـا في ذلك قـطع التبديـل هذه المرّة (٣ ينايـر ـ كانـون الثاني ١٩٦٩). رأى الجنرال ديغول في تلك العملية إرادة إسرائيلية للتنبيه على أن الحماية الفـرنسية الممنوحة تقليدياً للبنان لم تعد سارية المفعول بعد أن قطعت فرنسا تحالفها مع الدولة العبرية.

اختارت إسرائيل لعملياتها الانتقامية البلد العربي المواجه الأكثر ضعفـاً والأقل تـورطاً في المسألة الفلسـطينية. لا شـك بأن الفلسـطينيين كـانوا قـد بدأوا في الأشهـر الأخيرة من عـام ١٩٦٨ يبنون قواعداً عسكرية في لبنان، لكن ذلـك كان بشكـل أساسي في المنـاطق الجنوبيـة القريبة من الجولان. لم تبدأ العمليات الفدائية انطلاقـاً من الأراضي اللبنانيـة إلا عام ١٩٦٩ ولم تكن تستهدف سوى الأراضي المحتلة عـام ١٩٦٧. إن خلخلة النظام السيـاسي اللبناني، التي زاد تسارعها بسبب الغارة الإسرائيلية، والتي حوّلت مسألة دعم القضية الفلسـطينية إلى تعارض طائفي، وضعت حداً لسيطرة المكتب الثاني على المخيمات الفلسطينية. حاول الجيش اللبناني في الجنوب، خلال شهر ابريل ـ نيسان ١٩٦٩، منع إقامة القـواعد الفلسـطينية، ممـا أدّى إلى صدامات مع المقاومة وإلى احتجاجـات قويـة من قبل المسلمـين الذين تضـامنوا مـع الفلسطينيين.

زادت حدة التوتر السياسي، بينما تابع الجيش صداماته مع الفلسطينيـين. لم تتوصـل أية حكومة إلى إجمـاع حول مـوقع الفلسـطينيين واستمـرت الأزمة الحكـومية سبعـة أشهر. قـام الجيش الإسرائيلي، طيلة صيف ١٩٦٩، بهجومات على قرى الجنوب المتهمـة بتقديم العـون للفلسطينيين. واتهمت البلدان العربية التقدمية الدولة اللبنانية بالخيانة. اقترح عبـدالناصر في النهاية وساطته التي انتهت بتوقيع اتفاقية القاهرة بتاريخ ٣ نوفمبر ـ تشرين الثـاني ١٩٦٩ التي

أسبغت الشرعية على الوجود الفلسطيني في لبنان وسمحت بعمليات حرب العصابات انطلاقاً من الجنوب باتجاه الجولان. في عام ١٩٧٠، قام الجيش الإسرائيلي بعمليات واسعة لطرد الفلسطينيين من قواعدهم في الجنوب؛ لكن هؤلاء استطاعوا استرجاعها بسرعة.

أمام الصدامات المتزايدة مع الدول العربية تبنّت الحركات الفلسطينية برنامج عمل سياسي وعسكري بتاريخ ٦ مايو - أيار ١٩٧٠، وصادق عليه المجلس الوطني الفلسطيني السابع في القاهرة في الشهر التالي. ونصّ ذلك البرنامج على أن:

«الشعب الفلسطيني وحركة تحرره الوطني يناضلان من أجل التحرير الكامل ويرفضان كل مشاريع التسوية السلمية المنطوية على التصفية والاستسلام بما في ذلك المناورات الرجعية والاستعمارية الرامية إلى إقامة دولة فلسطينية على جزء من التراب الفلسطيني، كما يرفضان القرار التصفوي الذي تبنّاه مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦٧.

«تعتبر المقاومة الفلسطينية أراضي الدول العربية المجاورة لإسرائيل مجال عمل مشروع للنضال الفلسطيني؛ وترى أن أية محاولة ترمي إلى منع المقاومة من قبل أي بلد عربي بمثابة خيانة للهدف الفلسطيني وللأمة العربية، ذلك الهدف المتمثل في تحرير فلسطين.

«تعلن المقاومة أنها مستقلة تماماً عن جميع الأنظمة العربية وترفض جميع المحاولات الرامية إلى عزلها أو فرض الوصاية عليها، أو تكميم صوتها أو إخضاعها».

لم يأت هذا التصلب حول المبادىء من الصدامات مع السلطات اللبنانية والأردنية ومن إرادة الإفلات من الأطماع السورية فحسب، لكن المقاومة كانت تتهيأ لمعارضة عبدالناصر، وبالقوة إذا لزم الأمر.

الدول العربية والحرب ضد إسرائيل:

تبدلات الجغرافية السياسية (الجيوبوليتيكية) العربية:

شكّلت سنوات ١٩٦٧ - ١٩٧٠ المرحلة النهائية في تكوين الأنظمة العربية المعاصرة. احتلت السعودية منذ قمة الخرطوم موقعاً سياسياً متزايد الأهمية في السياسة العربية بفضل امكانياتها المادية المتنامية باستمرار. كما كان نفوذها يرتكز على معطيات جغرافية سياسية (جيوبوليتيكية). إذ أعلنت بريطانيا في شهر يناير - كانون الثاني ١٩٦٨ عن نيتها في الانسحاب من الخليج عام ١٩٧١. طالبت إيران مباشرة بالبحرين وزعمت أنها تريد أن تلعب دور حامية الخليج بعد رحيل الإنكليز. خلقت الأطماع الإيرانية توتراً جديداً بين إيران والبلدان العربية التي التفت صوب الملك فيصل بشكل طبيعي فكرر تأكيد دوره كمدافع عن العروبة.

لم يتخلَّ عن مشاريعه القديمة في وحدة إسلامية. في تاريخ ٢١ أغسطس - آب ١٩٦٩،

حرق معتوه استرالي المسجد الأقصى في القدس، أحد أماكن الإسلام المقدّسة الكبيرة القائم على موقع معبد القدس كما يُزعم. اتهم العالم الإسلامي برمته إسرائيل بأنها مسؤولة عن عملية التدنيس تلك واستفاد فيصل من ذلك السخط العام ليجسد فكرته في عقد قمة إسلامية. تمّ عقد المؤتمر الإسلامي الأول على مستوى القمة في الرباط ما بين ٢٢ و٢٥ سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٩. وقرر تشكيل بنية دائمة مهمتها التنسيق سماها «المؤتمر الإسلامي» الذي يجمع بشكل دوري رؤساء الدول الإسلامية أو ممثليهم في مؤتمرات قمة إسلامية. ارتبط عدد من المؤسسات المختصة بالتعاون الثقافي والاقتصادي بهذه المنظمة الجديدة التي أقيم مقرّها في جدّة. في قمة الرباط، تمّ قبول منظمة التحرير الفلسطينية للمرّة الأولى على قدم المساواة مع وفود الدول ذات السيادة. لقد دعم فيصل، بصورة عامة أكثر، فتح باعتبارها العنصر القومي والمعتدل ومال إلى أن يقدم نفسه كوسيط في النزاعات بين الفلسطينيين والدول العربية.

في العراق، أثارت حرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ موجة عداء جديدة حيال الغرب، باستثناء فرنسا التي كانت بصدد نسج علاقات اقتصادية متميزة، خاصة في المجال النفطي. لكن نظام عبدالرحمن عارف كان ضعيفاً. وفي ١٧ يوليو ـ تموز ١٩٦٨ قام تحالف غير مستقر من عسكريين يمينيين وبعثيين بقلب عارف. استولى البعثيون نهائياً على المراكز الأساسية في قيادة الدولة بتاريخ ٣٠ يوليو ـ تموز ١٩٦٨، أي بعد صراع قصير الأمد على السلطة. قدّم البعث العراقي نفسه بمثابة الحارس الأمين لتعليمات مؤسسي البعث التي خانها البعث السوري. كان اعضاؤه من السنّة خاصة وكانت المجموعة القائدة فيه، برئاسة أحمد حسن البكر وصدام حسين كمعاون له، تنتمي إلى مدينة واحدة هي مدينة تكريت. صمم الحزب على أن لا يقترف من جديد أخطاء ١٩٦٣. وأراد أن يقيم نظاماً ثابتاً بواسطة الرعب السياسي. إذ أنهى عبر سلسلة من المحاكمات، أدّت غالباً إلى إعدامات علنية، الموالين للناصرية والموالين للغرب، وبعد فترة وجيزة، الشيوعيين.

سيطر العسكريون داخل جهاز الحزب. لكنهم بدأوا منذ ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ يخسرون المواقع الأساسية لصالح الاتجاه السياسي بقيادة صدام حسين الذي أصبح بالتدريج الرجل القوي في النظام. أظهر العراق تصلباً شديداً على صعيد السياسة الخارجية إذ أرسل قواتاً إلى الأردن ودعم الفلسطينيين في رفضهم للقرار ٢٤٢. كانت أطماع إيران في الخليج تقلق بغداد. وفي شهر فبراير ـ شباط ١٩٦٩ طُرحت مسألة شط العرب من جديد. وفي شهر ابريل ـ نيسان نقضت إيران معاهدة ١٩٣٧ وطالبت أن تمر الحدود في منتصف شط العرب؛ ولم تعد تحترم قواعد الملاحة فيه. بدأ العراق، كرد على ذلك، بتمويل ودعم المعارضة الإيرانية للشاه.

أجابت إيران بنفس الطريقة بدعم أكراد العراق، الذين كانوا في حالة عصيان مستمرة.،

في سوريا، عززت هزيمة يونيو- حزيران ١٩٦٧ من لا شعبية النظام البعثي. إذ جرى تحميله مسؤولية الحرب وخسارة الجولان. أحسّ حافظ الأسد بالهزيمة وكأنها إهانة شخصية واعتبر أن زملاءه قد تصرفوا بلا مسؤولية، إذ أنهم بعدم سيطرتهم على فتح جرّوا العالم العربي إلى الكارثة؛ وأنهم بعدم مشاركتهم في قمة الخرطوم حرموا سوريا من المساعدة المالية العربية. لقد اعتبر منذ ذلك التاريخ بأن التعاون مع الدول العربية ومراقبة نشاطات الفلسطينيين ينبغي أن يشكلا مبادىء السياسية السورية. أدّى به ذلك التوجه «القومي» الواضح إلى التعارض مع قادة الحزب الآخرين الذين يولون أهمية أكبر لتشجيع التحولات الاشتراكية في البلاد. لقد أظهر أسد أنه، بصورة عامة، أكثر واقعية (براغماتية) في القضايا الداخلية والخارجية بينما ظلّ منافسه صلاح جديد عقائدياً ومتعلقاً بالمبادىء الثورية. نجح أسد تدريجياً، باعتباره وزيراً للدفاع، في تعيين انصاره في المناصب الأساسية في الجيش بينما حافظ جديد على مواقعه في الحزب مما خلق شرخاً كبيراً بين الجناح المدني والجناح العسكري للبعث. بدا أسد في شهر فبراير- شباط ١٩٦٩ بمثابة الرجل القوي في البلاد بعد تظاهرة أولى للصراع على السلطة أدّت إلى انهاء العديد من خصومه. مع ذلك، تردد أيضاً في الاستيلاء على السلطة وانتظر تطور الموقف.

في مصر، قامت مظاهرات احتجاج طلابية وعمالية كبيرة في نهاية شهر فبراير- شباط ١٩٦٨ ضد الأحكام الخفيفة التي صدرت بحق المسؤولين عن الهزيمة. اضطرت السلطة إلى عدم تصديق تلك الأحكام وتقديم. المتهمين من جديد إلى المحاكمة. كما قام عبدالناصر بتاريخ ٣ مارس- آذار بعملية نقد ذاتي أمام نقابات العمال، لأنه سمح بنمو طبقة طفيلية جديدة من العسكريين محترفي السياسة حاولت أن تصادر الثورة وهي مسؤولة عن الهزيمة. وقال إنه عندما يتم الانتهاء من «مراكز القوة» هذه ستستطيع الثورة أن تصحح مسارها. لقد أجرى تعديلاً وزارياً وقدّم بتاريخ ٣٠ مارس- آذار برنامج إصلاحات ينص على أنه لن يتم بعدئذ تعيين مسؤولي الاتحاد الاشتراكي العربي وإنما سيتم انتخابهم؛ وعلى أن الرئيس سيمركز جميع السلطات فيه. تمّ التصديق على هذا البرنامج باستفتاء عام بتاريخ ٢ مايو- أيار وبأغلبية ٩٨٩,٩٩٪ من الأصوات. . . . لم تمنع عملية تجديد إطارات الاتحاد الاشتراكي العربي من استئناف الاضطرابات الطلابية في نهاية شهر نوفمبر- تشرين الثاني. دعا عبدالناصر إلى الوحدة الوطنية ومارس قمعاً معتدلاً. إن استئناف المعارك على القناة عام ١٩٦٩ خفف من حدة الأزمة التي كانت، مع ذلك، ذات دلالة واضحة في التشكيك بالنظام الناصري.

إن انقلاب ٢٤ ـ ٢٥ مايو- أيار ١٩٦٩ الذي جلب اللواء النميري إلى السلطة في

السودان وانقلاب الفاتح من سبتمبر ـ أيلول الذي أدّى إلى نهاية النظام الملكي لصالح النظام الثوري بقيادة العقيد القذافي أثلجا صدر مصر. إذ أن جاريها الإفريقيين أصبحا حليفين مستعدين للنضال ضد إسرائيل ووفّرا لها عمقاً استراتيجياً ضرورياً لوضع المنشآت العسكرية خارج مدى الطيران الإسرائيلي. منذ نهاية عام ١٩٦٩ تمّ تبني مبدأ اتحاد البلدان الثلاثة. رأى عبدالناصر بذلك إمكانية تكريس موقعه العربي ـ الإفريقي الجديد وتدعيم ذلك التحالف اللازم لمتابعة العمليات العسكرية. لكن العقيد القذافي أخذ مبدأ الوحدة مأخذ الجد مما سيكون مصدراً لسوء التفاهم في السنوات اللاحقة.

يعود سقوط النظام الملكي في ليبيا إلى حرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ جزئياً. إذ إن القوميين العرب الليبيين كانوا مقتنعين بأن القواعد العسكرية الأمريكية قد استخدمت كوسائل ودعم تقني في الهجوم الجوي الإسرائيلي بتاريخ ٥ يونيو ـ حزيران ١٩٦٧. كان أحد أول أعمال النظام الثوري الجديد هو المطالبة بجلاء تلك القواعد الأمريكية وتحقيقه لذلك. لم يكن عبدالناصر مستاءاً من تلك الضربة للمصالح الأمريكية. ونصح القذافي بعدم التوجه نحو موسكو للتزود بالأسلحة؛ بل أوحى له بالتوجه نحو أوربا وبالأخص نحو فرنسا، فليبيا بلد نفطي وتمتلك عائدات ضخمة. استقبلت فرنسا بالترحيب الطلبات الليبية وباعت ليبيا بشكل خاص طائرات الميراج.

قاد عبدالناصر المريض بدنياً النضال ضد إسرائيل منذ عام ١٩٦٨. كان مصاباً بمرض السكري وقد ألح أطباؤه المصريون والسوفييت على ضرورة الحد كثيراً منن نشاطاته والخلود إلى الراحة. لكن منطق سلطته ذاته، بعد انهاء مراكز القوى العسكرية بشكل خاص، كان يقوم على تمركز أكبر باستمرار للمسؤوليات حول رئيس الدولة وكان ينبغي على عبدالناصر أن يدخل في لعبة دبلوماسية وعسكرية من أكثر الألعاب قسراً ومتطلبات في العامين الأخيرين من حياته.

مفاوضات يارنغ وروجرز وحرب الاستنزاف:

عيّن الأمين العام للأمم المتحدة السفير السويدي يارنغ كوسيط لتطبيق القرار ٢٤٢. اصرّت إسرائيل على اعتباره مجرد رسول لا يحق له تقديم اقتراحات وعليه أن يحضر لمفاوضات مباشرة بين إسرائيل ومصر. أرادت مصر أن تعرف بدقة المزاعم الإسرائيلية. وبما أن إسرائيل رفضت مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة، انتهت مهمة يارنغ الأولى إلى الفشل. قبلت مصر، بالتوازي مع ذلك، مشروع ديغول القائم على اتفاق الدول الأربع الكبرى (فرنسا، انكلترا، الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة). عرف عبدالناصر بأن الولايات وحدها سوف تدعم الموقف الإسرائيلي (كان قد نسج مع بريطانيا، عام ١٩٦٨،

علاقات دبلوماسية وثيقة حيث كانت بصدد الجلاء عن آخر مواقعها في العالم العربي). تحرك جونسون حيال الاقتراحات التي قدمها الرئيس الفرنسي وسأل عمّن تكون القوتين الكبيرتين الأخرتين. . . جرت محادثات بين الأربعة في الأمم المتحدة لكن دون أن تعلق عليها الولايات المتحدة أهمية كبيرة.

بقي الوضع على القناة هادئاً نسبياً طيلة الأشهر الأولى من عام ١٩٦٩. استفاد المصريون من تلك الفترة لمتابعة إعادة تسليح قواتهم بأعتدة سوفييتية ومن أجل استكمال تدريبهم بفضل الخبراء السوفييت الذين يزيد عددهم باستمرار. تمثل هدف عبدالناصر في التحضير لتصعيد عسكري بحيث يعيد للجيش المصري ثقته بنفسه ويرغم القوى الكبرى على التدخل من أجل اقتراح تسوية مقبولة بالنسبة لمصر. تواترت عمليات تبادل القصف المدفعي اعتباراً من صيف ١٩٦٨. وفي شهر سبتمبر- أيلول/ اكتوبر - تشرين أول تمّ الانتقال إلى القصف التمهيدي للقيام بهجومات بينما أخليت منطقة القناة من سكانها المدنيين. ردّ الجيش الإسرائيلي، الذي وجد نفسه في وضع أضعف ضمن هذا النمط من الحرب، بعمليات انتقامية محمولة جواً على الأهداف الاقتصادية في مصر العليا. أراد أن يبرهن بذلك على عجز مصر عن مواجهة مثل تلك الهجومات وجعلها تدفع غالياً على الصعيد الاقتصادي ثمن أعمالها على القناة. أوقف عبدالناصر العمليات على القناة وبدأ بتنظيم ميليشيات شعبية في جميع أرجاء البلاد. أقام الإسرائيليون خط مواقع مدعّمة على القناة من أجل صد أية محاولة مصرية للعبور وضمان أمن الجنود الإسرائيليين ضد نيران رماة النخبة المصريين. دعي ذلك الخط بخط بارليف، على اسم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي.

حلّ هدوء نسبي مصدره تغيير رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وكان ذلك بمثابة قاعدة جديدة في الصراع الإسرائيلي - العربي. كان الجميع ينتظرون تحديداً جديداً للسياسة الأمريكية. كان آخر عمل هام لإدارة جونسون هو قبول مبدأ تزويد إسرائيل بالطائرات الأمريكية الأكثر تقدماً، أي الفانتوم ف - ٤. طلب الرئيس الأمريكي، بالمقابل، من إسرائيل توقيع معاهدة عدم تكاثر الأسلحة النووية. رفضت إسرائيل ذلك والتزمت بطريقة غامضة بأن لا تكون الدولة الأولى في المنطقة التي «تدخل» ذلك الطراز من الأسلحة، الأمر الذي يعني فقط بأن الدولة العبرية لن تكون الدولة الأولى التي تعترف بامتلاكها رسمياً لذلك السلاح. لقد ولدت القدرة النووية الإسرائيلية من تعاونها مع فرنسا في نهاية الجمهورية الرابعة وبداية الجمهورية الخامسة. منع ديغول في مطلع سني الستينات تلك المساعدة التي لم يكن يشتبه بأهميتها حتى ذلك الوقت. أرادت الولايات المتحدة الرد على الصيغة الإسرائيلية. وأخذت ثأرها بتذكير الإسرائيليين، بتاريخ ٢ نوفمبر - تشرين الثاني ١٩٦٨، بأنها موافقة على الجلاء الكامل عن سيناء ضمن إطار تسوية شاملة.

أعـرب نيكسون علنـاً في ٢٧ ينايـر ـ كانـون الثاني ١٩٦٩، أي بعـد أسبوع من تـوليـه منصبه رسمياً، عن قلقه أمام خطر انفجار الوضع في الشرق الأوسط مما قد يؤدي إلى مجابهة بين القوتين العظميـين النوويتـين. استقبل المسؤولـون العرب تصريـح نيكسون بـالترحيب. كـان الرئيس الجديد مقتنعاً بضرورة الـوصول إلى تسـوية تجنب السيـطرة السوفييتيـة الكاملة عـلى المنطقة. وكان وزير خـارجيته وليـام روجرز من أنصار ذلك النهـج في العمل. لكن اصـطدم ذلـك بالـطموح المنـافس لكسنجر، مستشـار الرئيس ومسؤول مجلس الأمن القـومي المرتبط بـالبيت الأبيض والمكلّف من قبل الـرئيس بتحديـد التوجهـات الكبرى للسيـاسة الخـارجيـة الأمريكية وتحويلها إلى مختلف الوزارات. كلّف نيكسـون وزير خارجيتـه روجرز بملف الشرق الأوسط، لكن كسنجر نشر تفسيره الخـاص للسياسة الأمريكية وعمل كل مـا في وسعه لنسف مشاريع وزير الخارجية. رأى كسنجر بأن غياب الحلول سوف يرغم العرب على إدراك عجـز السوفييت عن الحصول عـلى شروط سلام مـلائمة وإرغـامهم على طلب التـدخل الأمـريكي للخروج من المأزق الراهن؛ وسوف لن يتم منحهم الدعم الأمريكي إلا إذا خففوا علاقاتهم مع الاتحاد السوفييتي. أما وزارة الخارجية فرأت بأن الطريق المسدود سيؤدي، عـلى العكس، إلى زيـادة حدة التـطرّف العربي. شرع الـدبلوماسيـون الأمريكيـون في حـوار مـع نـظرائهم السوفييت (المفوّضين من عبد الناصر) لتحديد شروط التسوية السلمية.

بـدأ عبـدالنـاصر، اعتباراً من شهر مارس ـ آذار ١٩٦٩، حـرب الاستنـزاف عـلى قنـاة السويس، كمرحلة أولى في عمليـة واسعة ستؤدي إلى حـرب شاملة؛ فعنـدما يكـون الجيش المصري مستعداً وضامناً لإمكانيات وضع حد للتفوق الجوي الإسرائيلي، سيكون باستـطاعته أن يعبر قناة السويس ويستعيد قسماً من سيناء على الأقل. كانت تلك هي خطة «غـرانيت». لم يكن الأمـر مقتصراً عـلى الخيار العسكـري بالحصر. فـإذا سمحت الظروف الـدبلوماسيـة باسترداد الأراضي المحتلة فسيكـون بالإمكـان تجنب عملية عسكـرية غـير محسوبـة النتائـج. سمح التصعيد، في الحين، بزيادة الضغط على القوى الكبرى من أجل الحصول على التسوية النهائية. تمثّلت حرب الاستنزاف بعمليات قصف مكثّفة على المواقـع الإسرائيلية وبنـيران رماة النخبة وبعمليات فدائية مصريـة داخل الخـطوط الإسرائيلية. أصبحت الخسـائر الإسرائيليـة ملموسة. ردّ الإسرائيليون بعمليات انتقامية محمـولة جـواً داخل الأراضي المصريـة. لكنها لم تتمكن من ردع المصريـين. استخـدمت إسرائيـل، اعتبـاراً من ١٩ يـوليـو ـ تمـوز ١٩٦٩، القصف الجوي الواسع على منـطقة القنـاة وخليج السـويس كي تدمر نظام الـدفاع المضـاد للطيران، باعتبار أن ذلك شرطاً ضرورياً لعبور القنـاة. وإذا كان هـذا الهدف قـد تحقق فإن الإسرائيليـين لم يتـوصلوا إلى فـرض وقف إطـلاق النـار الضروري لـوضـع حـد لاستنـزاف قواتهم.

استمرت المحادثات أثناء ذلك الوقت بين الأمريكيين والسوفييت. واتفقوا على تحديد المبادىء العامة لعملية السلام المتمثلة في تغييرات طفيفة في الحدود وعلى أن تؤدي التسوية الشاملة إلى سلام عام تقبله جميع الأطراف قبل تجسيده في الواقع. ارتأت وزارة الخارجية الأمريكية أنه ينبغي تهدئة الرأي العام العربي الغاضب ضد الولايات المتحدة اثر تسليمها أول دفعة من طائرات فانتوم ـ ٤ لإسرائيل في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٩. وبتاريخ ٩ سبتمبر ـ أيلول قدّم روجرز علانية مشروعه للسلام والقائل بأن تحدد إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة جدولاً زمنياً للجلاء عن سيناء؛ وتقوم حالة سلام حقيقية بين البلدين؛ وكذلك يتم ايجاد مناطق منزوعة من السلاح لضمان أمن الحدود. أعادت إسرائيل في اليوم التالي، وكانت على علم بمضمون المشروع، تأكيد موقفها حول ضرورة المفاوضات المباشرة دون أن ترفض صراحة مشروع روجرز. لكن وزير الخارجية الأمريكي اقترح بتاريخ ١٨ ديسمبر ـ كانون أول على الأربعة في نيويورك مشروع تسوية حول الضفة الغربية يتضمن نفس المبادىء (مع جعل المنطقة منزوعة من السلاح تماماً بعد الجلاء عنها). رفضت إسرائيل مباشرة المشروع وشنّت حملة عامة في الولايات المتحدة ضد مشروع روجرز، بينما جددت مصر مطالبتها بالانسحاب غير المشروط من قبل إسرائيل. استغل كسنجر ذلك كي يبرهن لنيكسون بأن الاتحاد السوفييتي يرفض أن يمارس ضغطاً على مصر وأنه من غير المفيد الاختصام مع إسرائيل في مثل هذه الظروف. وعندما أعلنت مصر في شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٠، بواسطة السوفييت، عن استعدادها للتفاوض على أساس مشروع روجرز؛ كان ذلك الإعلان متأخراً، إذ كان نيكسون قد قرر الانفصال عن وزير خارجيته.

أرادت إسرائيل أن تستعيد مركز قوتها. فقامت اعتباراً من ٧ يناير ـ كانون ١٩٧٠ بحملة قصف استراتيجي داخل الأراضي المصرية. كانت ترمي إلى ضرب المنشآت العسكرية القريبة من المراكز السكانية المصرية الكبرى، وفي ضواحي القاهرة إذا أمكن ذلك كي تبرهن على التفوق الساحق للطيران الإسرائيلي. أصيبت في عمليات القصف الإسرائيلية منشآت مدنية كالمصانع والمدارس وكانت الخسائر البشرية كبيرة بين السكان. كان الهدف الحقيقي لذلك الهجوم الجوي هو إفهام الشعب المصري بأن قادته يجرونه إلى طريق مسدود سياسياً وعسكرياً. لكن هذا النوع من العمليات الجوية ـ البسيكولوجية ولّد رد فعل عكسي، وكأن هذا تطبيقاً لقاعدة سارية المفعول في القرن العشرين، إذ زاد التلاحم السياسي للسكان الذين تعرضوا للضرب وزاد تصميمهم على النضال ضد الخصم.

خفّ عبدالناصر إلى موسكو بتاريخ ٢٢ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٠. وطلب تسليمه كمية كبيرة من صواريخ سام ـ ٣ المضادة للطيران. أعطى السوفييت موافقتهم، لكنهم طالبوا بأن يتدرّب المصريون على استعمالها في الاتحاد السوفييتي لمدة ستة أشهر، مما يترك مصر

مكشوفة خلال تلك الفترة. ابتزّ عبدالناصر محدثيه وهددهم بأنه سيعترف علناً أمام المصريين بأن السوفييت عاجزون عن حمايتهم وأنه من الأفضل له الذهاب إلى الأمريكيين. قبل الكرملين عندئذ أن يسلم منصّات صواريخ يقوم السوفييت بتشغيلها وطائرات من آخر طراز يقودها أيضاً طيارون سوفييت. يبدو أن الدافع الحقيقي للسوفييت كان الاستفادة من الوضع من أجل إقامة نظام متناسق من وسائل الدفاع الجوي يسيطرون عليه بشكل كامل ويغطي أيضاً المرافىء المصرية التي غدت ذات أهمية أساسية بالنسبة لأسطولهم في البحر المتوسط.

اصطدمت الطائرات الإسرائيلية منذ ٣ مارس - آذار بصواريخ سام - ٣، وتخلّت عن عملياتها بالقرب من التجمعات السكانية الكبرى. بتاريخ ٣ إبريل - نيسان توقفت عمليات القصف الاستراتيجي اثر ظهور الطائرات الأولى التي يقودها سوفييت في الأجواء المصرية. تمركزت المعركة في منطقة القناة حيث حاول المصريون أن ينصبوا منصات صواريخ سام - ٣. إن السلوك الإسرائيلي لم يُضعف ناصر أمام شعبه بل جعل منه رمزاً للمقاومة الوطنية. قام الأمريكيون، المعادون لسياسة القصف الاستراتيجي لأنها لا تؤدي سوى إلى تعزيز الوجود السوفييتي، بتأخير تسليم طائرات جديدة ضرورية لسد الخسارة. وأوفدوا في الأول من مارس - آذار مبعوثاً إلى عبدالناصر الذي أعلمهم بأن التصعيد العسكري لا بد وأن يؤدي إلى زيادة الهوة بين العرب والأمريكيين وناشدهم، طالما هناك متسع من الوقت، بأخذ المبادرات لوقف ذلك الانحراف الخطير. قال الإسرائيليون، الذين أقلقهم الرفض الأمريكي، أنهم يقبلون التفاوض على أساس القرار ٢٤٢ عبر وسيط (حسب اللغة الدبلوماسية للحقبة، بالمرجعية إلى «صيغة رودس» لمفاوضات هدنة ١٩٤٩). لقد تخلوا عن مطلبهم المسبق بمفاوضات مباشرة.

في نهاية شهر يونيو - حزيران أقام المصريون شبكة كثيفة من صواريخ سام - ٣ ومن المدفعية المضادة للطيران بالقرب من القناة. وإذا نجحوا في استكمال ذلك التشكيل فإنهم يحصلون على السيطرة في القطاع الذي تتواجد الجيوش فيه، إذ كان العتاد السوفييتي قد أظهر فعاليته واسقط عدة طائرات إسرائيلية. اقترح الأمريكيون مبادرة جديدة إذ كانوا لا يريدون مواجهة جديدة مع السوفييت في لحظة كانوا يريدون بها الخروج من حرب فييتنام. وشجعتهم على ذلك آراء عبدالناصر في بداية شهر مايو - أيار. نص مشروع روجرز الثاني الصادر بتاريخ ١٩ يونيو - حزيران ١٩٧٠ على وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر واستئناف مهمة يارنغ وقبول جميع الأطراف بالقرار ٢٤٢. رفض عبدالناصر الاقتراحات الأمريكية ثم سافر للاتحاد السوفييتي للإقامة مدة ١٩ يوماً (كانت حالته الصحية في تدهور مستمر، وعليه أن يتبع علاجاً طبياً). أعلم السوفييت في نهاية إقامته بأنه موافق على مشروع روجرز الثاني؛ فوقف إطلاق النار المؤقت سيسمح له بانهاء بناء تشكيله المضاد للطيران على طول القناة،

الضروري لتحقيق خطة «غرانيت» في العبور.

رفض الإسرائيليون أيضاً المقترحات الأمريكية. فاقترحت عليهم إدارة نيكسون استئناف تسليمهم الأسلحة مقابل قبولهم بالمشروع. تدهور الوضع على القناة مع المعارك الجوية الأولى التي تورط بها طيارون سوفييت (خرج الإسرائيليون منها بشكل جيد، لكنهم عرفوا أنهم لا يستطيعون القتال مباشرة ضد العسكريين السوفييت). أعلن عبدالناصر بتاريخ ٢٣ يوليو ـ تموز ١٩٧٠، بمناسبة الذكرى ١٨ لثورة ١٩٥٢، قبوله بمشروع روجرز. تبعه في ذلك الملك حسين بتاريخ ٢٥ يوليو ـ تموز. وكان الأردن يحترم وقف إطلاق النار منذ عام ١٩٦٧، وقبوله للمشروع يعني بأن النظام الملكي الهاشمي قد التزم بمنع عمليات تسلل الفدائيين الفلسطينيين.

قبلت الحكومة الإسرائيلية بدورها ذلك في الأول من شهر أغسطس ـ آب بعد أن تحققت من مجموعة من الضمانات الأمريكية تمثّلت باستئناف تسليم الأسلحة والحفاظ على تفسيرها للقرار ٢٤٢، وتسوية مسألة اللاجئين بشكل لا يتعرض فيه أمن إسرائيل للخطر؛ وضرورة الاتفاق المسبق على تسوية شاملة قبل بداية الانسحاب الإسرائيلي. دخل تطبيق وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ في الساعة الواحدة من صباح ٨ أغسطس ـ آب ١٩٧٠ والتزم الطرفان بعدم تغيير الوضع العسكري القائم على مسافة ٥٠ كيلومتر من القناة شرقاً وغرباً. لكن التحديد الدقيق للخروقات الممكنة لم تتم معرفته إلا في ٩ أغسطس ـ آب بسبب التأخير في انتقاله بين إسرائيل ومصر والولايات المتحدة.

كانت حرب الاستنزاف بمثابة حرب حقيقية بالنسبة للطرفين المتحاربين إذ أن الخسائر البشرية تساوت تقريباً مع خسائر حرب يونيو ـ حزيران ١٩٦٧.

أيلول الأسود:

مع حلول لحظة وقف إطلاق النار، تقدمت منصّات صواريخ سام ـ ٣ وغطت مجمل منطقة القناة. قال المصريون بأنّ إقامة تلك المنصّات جرت في الساعة السابقة للموعد المحدد واعتبر الإسرائيليون بأن ذلك العمل يشكل خرقاً واضحاً للالتزامات المنصوص عنها. كانت ساعة وقف إطلاق النار المحددة هي منتصف الليل. فلم تعطِ الطائرات أو أقمار المراقبة الأمريكية أية معلومات واضحة؛ ومن الممكن أن يكون المصريون قد وضعوا، لكسب الوقت، هياكل مموهة ثم استبدلوها في الأيام التالية بالأعتدة الحقيقية. وبما أن مدة وقف إطلاق النار قد تحددت بثلاثة أشهر، فإن عملية «غرانيت» لعبور القناة تحددت بتاريخ ٧ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٠ من قبل قيادة الجيش المصري. وكان يُفترض أن تترافق مع عملية تحويل أنظار كبيرة للعدو على الجبهة «الشرقية» حيث ينبغي أن تدخل القوات الأردنية

والفلسطينية والسورية والعراقية المعركة ضد الإسرائيليين. لكن لم يتم تنظيم أي تنسيق فعلي جدّي وكان المسؤولون السياسيون يتساءلون حول النوايا الحقيقية لعبدالناصر.

اتهمت الحكومة الإسرائيلية المصريين بمتابعة نشر قواتهم العسكرية مما يشكل خرقاً للاتفاق ورفضت استئناف مهمة يارنغ بتاريخ ٦ سبتمبر - أيلول ١٩٧٠ طالما أن المصريين لم ينسحبوا إلى خطوطهم الأولى. دعم كسنجر الموقف الإسرائيلي بينما رأى روجرز أن عبدالناصر يمتلك إرادة حقيقية في التفاوض وأنه ينبغي تشجيع محاولة التسوية تلك. كانت حجة كسنجر تقول بأن الاتحاد السوفييتي (الذي قدّم الطواقم العاملة على بطاريات الصواريخ) يساهم بنشاط في خرق وقف إطلاق النار من قبل مصر وأنه قد خالف بذلك مبادىء الوفاق بين القوتين العظميين وبالتالي لا يمكن التساهل في هذه المسألة.

إن السر الغامض للأسابيع الأخيرة من حياة عبدالناصر يكمن في خياره بين مشروع روجزر وخطة «غرانيت»؛ بين السلام والحرب. قال خصوم السادات في السنوات التالية بأن عبدالناصر كان يعتزم القيام بعملية عبور قناة السويس وأنه لم يتم القبول بوقف إطلاق النار إلا من أجل التمكن من نصب بطاريات الصواريخ. وأكّد السادات، على العكس، بأن عبدالناصر كان مدركاً لميزان القوى الحقيقي وأن نيته في التفاوض كانت حقيقية. بكل الأحوال، من الممكن أن يكون عبدالناصر، كرجل دولة، قد احتفظ حتى اللحظة الأخيرة بإمكانية اعتماد أحد الخيارين. فحسابات الربح والخسارة كانت ستحدد كل شيء. وقد أشار عبدالناصر مرّات عديدة إلى أنه مستعد للنقاش على أساس المقترحات الأمريكية. لكن هل كان الكسب العسكري، الأساسي بالتأكيد، المتمثل بنشر بطاريات الصواريخ يبرر الكارثة السياسية الحقيقية التي ستنجم عنه والمتمثلة في الكشف علناً عن التنافر بين مصالح الدول العربية وأهداف المقاومة الفلسطينية؟

لقد ردد عبدالناصر باستمرار منذ نهاية عام ١٩٦٧ بأنه إذا كان يحق للدول العربية قبول القرار ٢٤٢ كضرورة لإزالة آثار العدوان، فإنه من حق المقاومة الفلسطينية أن ترفضه أيضاً لأنه ينفي وجود الفلسطينيين كشعب له حقوقه الوطنية. لم يخفِ تأكيد المبادىء التناقض الذي ظل كامناً طالما أنه لم يتم الشروع بتطبيق القرار. وبما أن الملك حسين قد وافق على مشروع روجزر وكان من الصعب على عبدالناصر إدانته لأنه اتخذ نفس موقفه الرسمي. فقد توجب على الفلسطينيين التحرك كي لا يختنقوا سياسياً. فبدأت المقاومة الفلسطينيية تفرض نفسها كشريك لا بد منه في أية تسوية شاملة لأزمات الشرق الأوسط، بالرغم من التأثير المتواضع للعمليات الفدائية والإرهاب الدولي على الصعيد العسكري. وقد اعترف كسنجر نفسه بالتقدم الذي أحرزته المقاومة في مذكرة له بشهر مايو - أيار ١٩٧٠ إذ نقرأ: «لقد انطلقنا من مبدأ تمثيل الفلسطينيين في أية تسوية لمشكلة اللاجئين. لكنهم أصبحوا بدلاً من

ذلك قوة شبه مستقلة تمتلك حق النقض على سياسة الأردن وربما على سياسة لبنان»[7].

هاجمت الإذاعة الفلسطينية، التي كانت تبث من القاهرة، الخونة العرب لقبولهم مبادرة روجرز. أغلق عبدالناصر الإذاعة وأظهر على الملأ خلافه مع المقاومة الفلسطينية (٢٩ يوليو- تموز ١٩٧٠). بحث عرفات عن ضمانات لدى العراق ثم تحادث مع عبدالناصر بتاريخ ٢٥ أغسطس ـ آب ١٩٧٠. كانت لهجة الحديث باردة وشرح الرئيس المصري الأسباب العسكرية لوقف إطلاق النار وهدف عملية «غرانيت» وأخطر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأن المقاومة استطاعت حتى حينه تجنب المواجهة مع الجيش الأردني بفضل التدخلات المصرية؛ وأنه إذا ذهبت المقاومة أبعد، كما يبدو من تصميم البعض إلى عمل ذلك، فإن الملك حسين لن يستمع بعد لنداءات عبدالناصر؛ فالملك يعرف، بفضل عمليات التصنّت على الهاتف، بأن العديد من قادة المقاومة يفكرون بعزله عن العرش أو باغتياله؛ وان المقاومة لا تستطيع أن تصمد طويلاً أمام الجيش الأردني؛ وبالتالي يتوجب تجنب أي تحريض قد يؤدي إلى كارثة حقيقية بالنسبة للفلسطينيين. بنفس الوقت، ناشد عبدالناصر الملك حسين أن يبدي أكبر قدر ممكن من الصبر وأن يتوصل إلى اتفاقٍ مع المقاومة؛ وأنه سيساعده في هذه المهمة لكنه سيعارض أي انهاء للمقاومة بالقوة.

كانت المقاومة موزّعة بين معتدلي فتح ومتطرفي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش. تمثلت سياسة عرفات كلها منذ عام ١٩٦٩ بدمج جميع المنظمات في منظمة التحرير الفلسطينية عبر جعلها ممثّلة في المؤسسات وعبر إيجاد هيئات للتعاون العسكري. ولقد أرغم عرفات على قبول تطرف الخطاب الفلسطيني باتجاه قريب من خطاب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكنه كان يحاول، بنفس الوقت، منع العمليات الإرهابية الدولية. أصبحت هذه العمليات ذات شعبية كبيرة بفضل الخطاب الثوري لحبش منذ أن انتقلت الجبهة الرئيسية للنضال ضد إسرائيل من غور الأردن إلى قناة السويس حيث الفلسطينيون غير حاضرين؛ وذلك اعتباراً من عام ١٩٦٩. أكثر حبش من تصريحاته النارية حيال مشروع روجرز ووعد بأن يحول الشرق الأوسط إلى «جهنم» بالنسبة للقوى الرجعية. وجد عرفات نفسه عاجزاً عن منعه من إثارة حفيظة الأردنيين بالرغم من إلحاحات عبدالناصر. تكاثرت الصدامات منذ مطلع عام ١٩٧٠ بين أنصار الهاشميين الذين يطالبون بسياسة حازمة حيال المقاومة وبين المنظمات الفلسطينية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. لم يستطع عبدالناصر أن ينزع فتيل الأزمات المتعاقبة بالرغم من إنشاء هيئات للتنسيق بين المقاومة والسلطات الأردنية.

وصل عجزه حداً مأساوياً في نهاية شهر أغسطس ـ آب ١٩٧٠، عندما بدأت المعارك الأولى بين الجيش الأردني والمقاومة. بدا أن العراق يدعم نشاطات الفلسطينيين في عملهم ضد الملك. وجرت ما بين ٦ و ٩ سبتمبر ـ أيلول عمليات خطف طائرات سويسرية

وإنكليزية وأمريكية من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتمّ تحويلها إلى مطار أردني؛ واحتجز ركابها كرهائن. كما تمّ خطف طائرة أمريكية أخرى إلى مطار القاهرة بينما فشلت محاولة خطف طائرة إسرائيلية.

اجتمع مجلس الأمن القومي الأمريكي لمواجهة الأزمة. وأعلنت حالة الاستنفار بين القوات الأمريكية المرابطة في أوربا واتخذ الأسطول الأمريكي السادس في شرق المتوسط مواقعه. كان نيكسون من أنصار تدخل أمريكي عسكري مباشر، بينما قال كسنجر باستخدام الجيش الإسرائيلي على أن يقتصر دور الأمريكيين على ردع السوفييت من التحرك في الميدان. كان كسنجر يريد أن يبرهن على أن إسرائيل يمكن أن تخدم كأداة للدفاع عن المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، مما يبرر المساعدات الكبيرة التي تقدمها لها الولايات المتحدة على مدى طويل؛ هذا بالإضافة إلى إرادة تجنب العمل الأمريكي المباشر.

ضمن تلك الظروف، استطاع الملك حسين الدخول في الصراع ضد الفلسطينيين، بعد أن ضمن المساعدة الأمريكية وربما الإقليمية. بدأت معارك عنيفة في عمان اعتباراً من ١٥ سبتمبر ـ أيلول، ثم اتسعت رقعتها لتشمل بقية البلاد. كان الجيش الأردني يتألف بجزء كبير من جنود من أصل فلسطيني. لكن روح الانتماء إلى الجيش، المعززة بعمليات الإذلال المستمرة التي مارسها الفدائيون ضد العسكريين خلال الأشهر المنصرمة، كانت أقوى من الانتماء الاثني. لم تتحرك القوات العراقية المرابطة في الأردن وتركت الأردنيين يقومون بعملهم، الأمر الذي أثار دهشة عامة. بالمقابل دخلت الدبابات السورية إلى الأردن بتاريخ ٢٠ سبتمبر ـ أيلول. سمحت الولايات المتحدة للطيران الإسرائيلي بمهاجمتها، لكن الإسرائيليين اعتبروا بأن ذلك لن يكون كافياً. وبتاريخ ٢٢ سبتمبر ـ أيلول دخل الجيش الأردني المعركة ضد السوريين. رفض حافظ الأسد، وزير الدفاع السوري، ضد رأي حكومته، تدخل الطيران وأمر بتراجع القوات السورية من أجل تجنب التدخل الإسرائيلي والأمريكي المباشر. لقد نجح التهويل الذي طالب به كسنجر بينما انهارت تماماً «الجبهة الشرقية» (الأردن وسوريا والعراق والمقاومة الفلسطينية). لم يستطع الفدائيون، الأقل عدداً وعدة وتدريباً المقاومة طويلاً أمام رجال الجيش الأردني الوطيدي العزم. تمّ قصف المخيمات الفلسطينية، القواعد الأساسية للمقاومة، بعنف شديد مما أدّى إلى خسائر مدنية جسيمة.

حاول عبدالناصر أن يحد من الكارثة بفرض وساطته. وانعقدت اعتباراً من ٢٣ سبتمبر ـ أيلول قمة عربية مصغّرة في القاهرة. قبل الملك حسين بتاريخ ٢٦ من نفس الشهر حضورها، وكذلك عرفات. ونجح عبدالناصر، بدعم من الملك فيصل، وبعد مفاوضات مضنية، من فرض مصالحة توفيقية بين الأخوة الأعداء بتاريخ ٣٧ سبتمبر ـ أيلول. تمّ على أساسها الشروع في وقف إطلاق النار على أن تنسحب القوات المسلحة التابعة للطرفين من

أماكن التجمع السكاني؛ وتتألف لجنة عليا مكلّفة بإعداد «اتفاق يحكم الطرفين من أجل ضمان استمرار عمل الفدائيين واحترام سيادة البلاد ضمن الحدود التي يفرضها القانون، باستثناء ما هو ضروري للعمل الفدائي».

لقد خرج الملك حسين رابحاً بالرغم من المظاهر، بعد «أيلول الأسود» ذاك الذي كانت حصيلته ٣٥٠٠ قتيل (بينهم الكثير من المدنيين) و١٠٠٠٠ جريح. بتاريخ ٢٨ سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٠ توفي عبدالناصر بعد أن رافق مدعويه إلى مطار القاهرة. لم تتحمل صحته المنهكة تعب وتوترات الأيام الصعبة.

شكّل «أيلول الأسود» أيضاً نقطة انعطاف في السياسة الأمريكية حيال إسرائيل. إذ أصبحت الدولة العبرية عماد السياسة الأمريكية. والأرقام التي بلغتها المساعدة العسكرية التي قدّمتها القوة العظمى لزبونها المشرقي تدل على ذلك التحول. إذ بلغت تلك المساعدات ٢٥ مليون دلاور عام ١٩٦٨ و ٨٥ مليون دولار عام ١٩٦٩ و٣٠ مليون دولار عام ١٩٧٠ و٥٤٥ مليون دولار عام ١٩٧١ و٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ و٣٠٧,٥ مليون دولار عام ١٩٧٣.

تدعيم الدول العربية:

بدت الفترة الواقعة بين وفاة عبدالناصر وحرب اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٣ وكأنها وقت ميت مكرّس بشكل خاص لمحاولات عبثية ترمي إلى إيجاد تسوية للنزاع الإسرائيلي ـ العربي. لكن في الواقع، تمثل هذه الفترة المرحلة الأساسية في تاريخ الشرق العربي المعاصر حيث أخذت الأنظمة السياسية الناتجة عن سني الخمسينات والستينات شكلها النهائي.

نهاية حقبة:

خرجت مظاهرات عارمة في جنازة عبدالناصر. إذ قام ملايين المصريين بتخطي مصالح المحافظة على الأمن والرسميين الحاضرين وحملت النعش لترافقه إلى مثواه الأخير. دلّ ذلك الهيجان الجماعي على نهاية حقبة، إنها حقبة الثورات العربية. فالجماهير التي كان لها دور أساسي في التطور السياسي منذ بداية فترة ما بعد الحرب غادرت مسرح التاريخ. كانت الأسباب الداعية لذلك معقّدة. إذ أن هزيمة ١٩٦٧ التي انعشها بشكل ما «أيلول الأسود» وجّهت ضربة قاسية للاندفاع الثوري العروبي وفي قدرته على التعبئة العفوية للجماهير؛ كما إن فكرة العروبة التي نجحت في الاستيلاء على أجهزة الدولة قوّت بشكل كبير هذه الدولة وأجهزتها. وقامت الأنظمة في الفترات التالية للثورة، بالاعتماد على شرعية ثورية تبرر جميع

الاجراءات المتخذة ضد العناصر الرجعية، بخلق نظام قمع أكثر فعالية من الأنظمة السابقة، وذلك على غرار تطور شهدته مناطق أخرى خارج العالم العربي. أصبحت الدولة قوة كبرى سحقت المجتمع المدني.

كان عبدالناصر هو الزعيم العربي الوحيد الذي استطاع إقامة حوار حقيقي بين الجماهير وبين شخصه، وذلك بسبب حدسه العميق بأحاسيس الجماهير. حاول رجال السياسة العرب الآخرون تقليده لكنهم لم ينجحوا في أن يكونوا أكثر من صور هزلية باهتة له. بحثت الأنظمة البعثية عن تلك الشرعية الشعبية، لكن جهازها القمعي لم يسمح في أن يكون مقابلها سوى جمهور لم تلعب العفوية أي دور باجتماعه. الاستثناء الوحيد نجده لدى اللبنانيين والفلسطينيين، إذ استمرت النزعات الثورية ضمن المقياس الذي ظلّ فيه هذان الشعبان، لسوء الحظ، في وضع ثوري دائماً.

انسحب الجيش، الفاعل الكبير الآخر في الثورات العربية، من ميدان السياسة. أدّت الحرب مع إسرائيل إلى تشكيل أجهزة عسكرية لا تتناسب مع أجهزة الماضي القريب للبلدان العربية. ففي مطلع سني السبعينات امتلكت البلدان العربية عدداً من القوات المسلحة ومعدّاتها يزيد ما بين ٢٠ إلى ٥٠ ضعف عمّا كان لديها عند وقوع الحرب الإسرائيلية ـ العربية الأولى. ترافق هذا التضخم العسكري مع تناقص نسبي في تسيّس الجيش. إذ اعتبر عدد من المسؤولين العرب بأن أحد الأسباب الأساسية لهزيمة ١٩٦٧ يتمثل في التدخل المستمر للعسكريين في الحياة السياسية، مما قادهم إلى إهمال التدريبات الضرورية للحرب. تطلّب التحضير للثأر احترافاً متزايداً وبالتالي انسحاباً من الصراع السياسي. ارتاحت الطبقة الجديدة المكوّنة من بيرقراطيين ـ ساسة جلبتهم الثورة لهذا التطور الذي يضمن لها الاحتفاظ بالسلطة. إن تقنية الانقلاب العسكري تفترض اشتراك قوات عسكرية قليلة نسبياً إذ ينبغي أن تكون شبكة الضباط الداخلين في التحضير للانقلاب محدودة العدد لتجنب خرقها من قبل الشرطة السياسية، لكنها يجب أن تكون بالمقابل هامة إلى درجة تكفي لإمكانية السيطرة على الوحدات الأساسية. والتضخم في عدد الضباط يجعل من العسير تشكيل مجموعات سرية عسكرية فعّالة.

كان جمال عبدالناصر وصحبه شباباً. كما كان منافسوهم البعثيون على رأس السلطة في العراق وسوريا أكثر شباباً. كان طموحهم هو الإحتفاظ بالسلطة، والتغيير السياسي القائم على الزوال الطبيعي للأجيال القديمة ليس مطروحاً لعدة عقود من الزمن. لقد بدا أن العروبيين سيعارضون أية عملية احتجاج، مستفيدين بذلك من سيطرتهم على الدولة.

إن استقرار الدول اعتباراً من عام ١٩٧٠ الضروري لمواجهة مستقبل صعب، كان مصدر اضطراب عميق. إذ أن زوال نفوذ العروبة النسبي، ودورها كإيديولوجية رسمية

للدول القائمة جعلاها تفقد من شكيمتها كأداة للاحتجاج. تولّى الأجيال الجديدة الشعور بأنها تصطدم بمجتمع محاصر أكثر فأكثر وخانق ومستبد أكثر فأكثر؛ ورأى الكثيرون بأن انبثاق النزعة الإسلامية سيحمل معه وسائل احتجاج لم تعد تحملها الإيديولوجيا المنافسة.

إرث عبدالناصر:

لعب السادات دوراً ثانياً دائماً في النظام الناصري. إذ كان، بعد أزمة ١٩٦٧، آخر عضو من أعضاء مجلس الثورة القديم الباقي في الفريق الحاكم. اختاره عبدالناصر كنائب للرئيس كي يوازن سلطة علي صبري الذي كان يقود الاتحاد الاشتراكي العربي. فإذا كان هذا الأخير مشهوراً بقربه من السوفييت فإن السادات كان معروفاً بخصومته معهم. تمّ انتخاب السادات بتاريخ ١٥ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٠، كمرشح وحيد وبنسبة بلغت ٩٠,٠٤٪ من الأصوات، بعد أن كان قد مارس مهمات الرئيس بالنيابة. لقد قدّم نفسه علانية على أنه وريث عبدالناصر، لكنه بدأ منذ نهاية عام ١٩٧٠ بنقد ذلك الإرث ودعا للعودة إلى سيادة القانون في مصر. شمل النقد التأميمات الاقتصادية والتعسف البوليسي في السنوات الأخيرة من حكم عبدالناصر. حاول بذلك أن يخلق لنفسه قاعدة سياسية لمواجهة مزاحميه الذين يسيطرون على القسم الأكبر من الوظائف الأساسية في الدولة والجيش.

قام الصراع على السلطة حول رهانٍ سري، هو استئناف النضال ضد إسرائيل. لم يتم احترام الموعد الذي حدده عبدالناصر بتاريخ ٨ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٠ نظراً للظروف ولتمديد وقف إطلاق النار ثلاثة أشهر أخرى. رفض السادات، عند انتهاء المدة الجديدة أن يتبع رأي العسكريين وألحّ على متابعة المفاوضات مع إعلانه بأن عام ١٩٧١ هو عام الحسم. لقد برر سلوكه بالتأكيد على أنه يشكل استمرارية للأسابيع الأخيرة من حياة عبدالناصر. لم يكن هناك مجال لنقل مواضيع النقاش إلى الشارع لذلك تناولت الآراء المتناقضة علناً مسألة تشكيل اتحاد جديد بين مصر وليبيا والسودان وسوريا، تمّ الإعلان عنه بتاريخ ١٧ ابريل ـ نيسان ١٩٧١. اعترض خصوم السادات على ذلك القرار، لأنهم عرفوا بأن الرئيس الجديد سيستفيد من خلق المؤسسات الجديدة كي يعزلهم من مناصبهم. وبعد أسبوعين من التوتر الشديد تمت خلالها، كما يبدو، محاولة التحضير لانقلاب ضد الرئيس، نجح السادات في إنهاء خصومه واعتقلهم بتهمة التآمر (٢ مايو ـ أيار ١٩٧١). جرى الخلاص من مركز القوة الأخير هذا دون عناء كبير، مما برهن جيداً على ضعف تمثيل المؤسسات السياسية الناصرية، كما برهن على شعبية المطالبة بترميم الدولة حيث يعيش كل فرد بأمن وحرية.

قلق الاتحاد السوفييتي من إقصاء الجناح اليساري في النظام. فأرسل وفداً على مستوى

عالٍ إلى مصر، مهمته فرض المحافظة على العلاقات المتميزة بين البلدين. اضطر السادات للخضوع وتوقيع معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفييتي بتاريخ ٢٩ مايو ـ أيار ١٩٧١، هي الأولى من نوعها مع قوة غير شيوعية وغير مجاورة للاتحاد السوفييتي. تضمنت البنود التزاماً بإجراء مشاورات منتظمة على جميع المستويات حول القضايا السياسية والعسكرية وضمنت استمرار المساعدة السوفييتية لمصر وزيادتها وبالتالي تدعيم وجودها في وادي النيل. تحدّدت مدة صلاحية الاتفاقية بخمسة عشر عاماً من أجل تجنب الذكرى البغيضة لمعاهدات الـ ٣٠ سنة التي فرضتها بريطانيا سابقاً. ضمنت هذه المعاهدة للسوفييت بقاء مصر ضمن دائرة نفوذهم واعتمادها النهج الاشتراكي. وعنت بالنسبة للسادات استمرار الاستراتيجية الناصرية في الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل وامتلاك الوسائل العسكرية لإمكانية عبور القناة وتدعيم موقع مساومة الاتحاد السوفييتي أثناء القمة السوفييتية ـ الأمريكية اللاحقة في موسكو والمقررة بتاريخ ٢٢ مايو ـ أيار ١٩٧٢.

تأكدت هشاشة العلاقات المصرية ـ السوفييتية عندما قامت مصر وليبيا بالتدخل سريعاً لإحباط انقلاب شيوعي في السودان (١٩ ـ ٢٢ يوليو ـ تموز ١٩٧١). لقد بقي اللواء النميري في السلطة بعد قمع دموي ضد الشيوعيين السودانيين، مما أثار سخط موسكو الشديد.

تجسّد التوجه الجديد لسياسة السادات بحركات رمزية في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٧١ مع التخلي عن تعبير الجمهورية العربية المتحدة والعودة إلى تسمية جمهورية مصر العربية والإعلان عن عفو سياسي كبير اطلق بموجبه سراح المعتقلين السياسيين، وخاصة الأخوان المسلمين. كان ينبغي على السادات أن يواجه استمرار معارضة يسارية ما تقول بانتمائها لعبدالناصر وتنتقد غياب أي حل للنزاع مع إسرائيل؛ هذا فضلاً عن همه الحقيقي بلبررة النظام. شجّع الرئيس المصري الجديد ولادة منظمات إسلامية تستطيع أن تشكل ثقلاً سياسياً هاماً في مواجهة أولئك الذين يحنّون للناصرية، خاصة في الجامعات. إن السادات الذي كان قريباً جداً في شبابه من الأخوان المسلمين والذي ألّح دائماً على الهوية الإسلامية لمصر أدرك أن هزيمة ١٩٦٧ واستمرار الحرب ضد إسرائيل أثاراً صعوداً وتنامياً للشعور الديني في بلاده. فاعتمد على ذلك الشعور من أجل أن يثبت سلطته. دلّ الدستور المصري الجديد الصادر في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٧١ على أن الإسلام هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع. جرت أثناء ذلك بعض التجاوزات الخطيرة مثل الاضطرابات الطائفية الأولى بين الإسلاميين والأقباط. وعندما لم تتحرك الدولة حيال ذلك الوضع، ابتعد مسيحيو مصر عن النظام حيث كانوا في غمرة نهوض ديني يؤكّد على هويتهم الخاصة.

تطور البلدان العربية الأخرى:

سارع موت عبدالناصر من الصراع على السلطة في سوريا. إذ حاول صلاح جديد، المسيطر على الحزب، أن يمنع حافظ الأسد من السيطرة على الوضع. لكن هذا استولى، بفضل الجيش، على السلطة بتاريخ ١٣ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٠. وقام باعتقال خصومه الرئيسيين أو نفيهم. استقبل السكان انقلاب الأسد بالحفاوة لأنهم كانوا يمقتون بشكل عام فريق جديد. أعلن الأسد فوراً بأنه يريد تحقيق الوحدة الوطنية بفضل حركة تصحيحية. فتمت غربلة الشرطة السياسية وأصبح الجو العام أكثر تحرراً مما قبل. بتاريخ ٢٢ فبراير ـ شباط ١٩٧١ تولّى الأسد السلطات الرئاسية وكرّس ذلك باستفتاء بتاريخ ١٢ مارس ـ آذار من نفس السنة. لكن نظراً لأنه من أصل علوي وأنه كان قد حُكم على هذه الطائفة قديماً من قبل فقهاء مسلمين كبار بأنها غير مسلمة، حرص على أن يحصل على فتوى دينية من أمام الشيعة اللبنانيين موسى الصدر تعترف بأن العلويين يشكلون جزءاً من الإسلام الشيعي. سمح ذلك بأن شهدت السنوات التالية روابط وثيقة أكثر فأكثر بين الشيعة في العالم الإسلامي والطائفة العلوية الصغيرة.

تمّ إعداد دستور جديد في ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ مكرّس لتزويد البلاد بمؤسسات ثابتة. وقامت جبهة وطنية تقدمية تجمع الأحزاب ذات الولاء العروبي والشيوعي وعدد من المستقلّين؛ وشكّلت الهيكل السياسي الأساسي المسموح به. سمحت هذه المنظمة التي يسيطر عليها البعث بتوسيع القاعدة السياسية للنظام وتجنب ظهور معارضة يسارية إذ أشركت مع البعث أولئك الذين كان يمكن أن يكونوا بمثابة منافسيه الطبيعيين. وجرى، كإجراء احترازي، قمع مباشر لأية معارضة حقيقية ظهرت داخل الجبهة أو خارجها.

دعّم أسد من علاقاته مع الاتحاد السوڤييتي وأكثر من زياراته له. أراد الحصول على الأسلحة وكرّس نفسه كشريك أساسي في العالم العربي، قادر على أن يحل محل عبدالناصر. لكنه رفض أن يوقّع معاهدة صداقة وتعاون بالرغم من العروض السوڤييتية.

لقد بحث عن كسر عزلة سوريا داخل العالم العربي. كان من المستبعد التقارب مع العراق بسبب التعارض بين البعثين، ومع الأردن، اثر «أيلول الأسود»، فتفاهم الأسد مع السادات وشارك في مشروع الاتحاد العربي لعام ١٩٧١ والذي أجهض سريعاً بعد أن كرّسه استفتاء شعبي في شهر سبتمبر ـ أيلول؛ فالخلاف السريع للسياسات العربية لم يسمح بتحقيق الالتزامات المقرّة. بتاريخ ٨ مارس ـ آذار ١٩٧٢ أعلن الأسد بأن سوريا تقبل القرار ٢٤٢ شريطة أن يتحدد بدقة أن المقصود هو الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة وإقرار الحقوق الفلسطينية. استطاعت سوريا بذلك أن تستفيد من المساعدة السعودية التي كانت

مستثناة منها سابقاً. وتوقفت عن دعم الحركات الراديكالية في الخليج وسلطنة عمان. كما أن عداءها حيال العراق سمح للسعودية بأن تجد مقابلاً مفيداً للطموحات العراقية.

أرادّ العراق أن يكون معقل النقاء الأيديولوجي في مواجهة مصر وسوريا الأكثر اعتدالاً ورفض القرار ٢٤٢. وسمحت سياسة التفاهم في الداخل مع الأكراد بتخفيف التوتر لفترة من الزمن، لكن سرعان ما استؤنفت الحرب. في عام ١٩٧٢ قامت جبهة قومية وطنية يسيطر عليها البعث ويشارك فيها الشيوعيون. استمر العنف الملازم للحياة السياسية العراقية على الرغم من الاستقرار النسبي الذي حققه الثنائي الحاكم المتمثل بحسن البكر وصدام حسين. تقارب العراق مع الاتحاد السوفييتي ووقع اتفاقية صداقة وتعاون بتاريخ ٩ ابريل ـ نيسان ١٩٧٢. وتدعمت الروابط مع فرنسا. سمحت مساعدة هذين البلدين بتأميم شركة نفط العراق في الأول من شهر يونيو ـ حزيران ١٩٧٢؛ مما مثّل النجاح الأكبر للنظام في ذلك التاريخ.

ظلّت العلاقات متوترة مع إيران بسبب التنازع حول شط العرب. وعندما أصبحت إمارات الخليج مستقلة تماماً ما بين شهر أغسطس ـ آب وديسمبر ـ كانون أول ١٩٧١، استفادت إيران من ذلك واحتلّت ثلاث جزر في مضيق هرمز بمباركة من الأمريكيين وسيطرت بذلك على مخرج الخليج مما أثار سخط العراقيين. لم تكن علاقات هؤلاء حسنة جداً مع الأنظمة الملكية في الخليج إذ قام العراق بعمليات استعراض قوته على الحدود الكويتية ودعم حرب العصابات التي يقوم بها ماركسيون ـ لينينيون منحدرون من حركة القوميين العرب في منطقة ظفار، التي تشكل مقاطعة في سلطنة عمان على المحيط الهندي. أصبحت عُمان مستقلة عام ١٩٧١ وطلبت مساعدة إيران التي أرسلت وحدات عسكرية لمحاربة العصيان (١٩٧١). استمرت حرب ظفار حتى عام ١٩٦٧ حيث انتصرت القوات الحكومية نهائياً بفضل المساعدة الإيرانية. كانت العلاقات بين العراق والسعودية شديدة التوتر لأن السعودية تعتبر نفسها حامية جميع دول الخليج الصغيرة. مع ذلك، كان الخط الناظم لسياسة دول الخليج يتمثل في مسار يتفق حوله الجميع ويرمي إلى السيطرة على ثرواتها النفطية والتحرك من أجل الحصول على رفع أسعار النفط.

أقامت الحكومة الأردنية سلطتها على مجمل بلادها. وتمّ نزع سلاح المخيمات الفلسطينية تدريجياً. كما استمر الجيش الأردني، طيلة الفصل الأول من عام ١٩٧١ برد الفدائيين الذين بدأ عددهم يتناقص. وفي شهر يوليو ـ تموز ١٩٧١، انهيت القوات الفلسطينية الأخيرة. استعاد الملك حسين سيطرته المطلقة على المملكة. ولم يعد يعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فحاول المساهمة في عملية السلام وطرح بتاريخ ١٥ مارس ـ آذار ١٩٧٢ مشروع المملكة العربية المتحدة؛ بحيث تشكل الأردن اتحاداً فدرالياً مؤلّفاً من شرق الأردن

والضفة الغربية التي تصبح دولة مستقلة ذاتياً داخل الاتحاد ومناطق فلسطينية أخرى محررة (المقصود قطاع غزة). أما رئيس السلطة الاتحادية فيكون الملك. ناشد الملك حسين الأمريكيين والإسرائيليين قبول مشروعه قبل أن يصبح الوقت متأخراً (أي قبل أن تصبح م.ت.ف قوة حقيقية). لكن سكان الأراضي المحتلة كانوا قد انفصلوا منذ «أيلول الأسود» عن النظام الأردني الهاشمي. ووافق البرلمان الإسرائيلي على نص يؤكد «ان الحق التاريخي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل (بما في ذلك الضفة الغربية) هو أبعد من أن يطاله تشكيك». قطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن. ودفع السادات الراغب في إظهار حزمه المحسوب الفلسطينيين إلى تشكيل حكومة في المنفى (٢٨ سبتمبر- أيلول ١٩٧٢). بدا أن فتح كانت موافقة إلى حد ما على ذلك، لكن المنظمات الأخرى في م.ت.ف كانت معادية للفكرة (رأت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بأن تشكيل حكومة قد يسمح بتقديم تنازلات بالقياس إلى البرنامج الفلسطيني، وبالتالي التوجه نحو استسلام ما)، لذلك فضل ياسر عرفات صيانة وحدة المقاومة ورفض المشروع.

ظهرت في نهاية عام ١٩٧١ منظمة فلسطينية جديدة متطرفة تماماً، هي «أيلول الأسود». حددت هدفها بالثأر لفلسطينيي الأردن. استهدفت أولاً رجال السياسة الأردنيين الذين ذهب عدداً منهم ضحية لأعمال اعتداء ثم وسّعت نشاطاتها إلى الإرهاب الدولي مع خطف الطائرات. ومن أكثر أعمالها شهرة احتجاز ١١ رياضي إسرائيلي كرهائن أثناء الألعاب الأولمبية في ميونيخ عام ١٩٧٢. قتل الجميع بالإضافة إلى أعضاء المجموعة الانتحارية الخمسة أثناء تدخل الشرطة الألمانية. يبدو أن هذه المنظمة السرية تماماً قد تشكلت من معارضين في فتح اعتبروا أن اعتدالها كان المسؤول عن كارثة الأردن. ومن غير الممكن معرفة ماهية العلاقات الحقيقية بين فتح وتلك المنظمة المنشقة (هل كان الأمر يتعلق بمتطرفين تجري إدارتهم من بعيد بحيث يمكن التنصل منهم فيما بعد أم كان يعبر عن قطيعة حقيقية بين هؤلاء السريين وم.ت.ف). شرعت فتح منذ عام ١٩٧٢ بمحاربة ذلك الانشقاق واختفت أيلول الأسود منذ نهاية عام ١٩٧٢؛ وحلّت محلّها مجموعة «أبو نضال» المعادي حقيقة، هذه المرّة، لـ م.ت.ف بقيادة ياسر عرفات.

أقامت المقاومة الفلسطينية مركزها السياسي في لبنان بعد طردها من الأردن. كان وصول سليمان فرنجية إلى رئاسة الجمهورية اللبنانية مؤشراً على نهاية الشهابية. تمّ انتخاب نائب شمال لبنان الماروني بفضل تشكيل ائتلاف من الأحزاب التقليدية الراغبة في انهاء سلطة عسكريي المكتب الثاني. شهد لبنان تطوراً سريعاً لقوى سياسية عديدة تتراوح بين المطلب الطائفي لدى الشيعة والسنة إلى التعبير عن مختلف المشارب الراديكالية السياسية التي تمزج العروبة مع الماركسية ـ اللينينية الأكثر يسراوية؛ فلبنان اختط اتجاهاً معاكساً لتطور البلدان

العربية الأخرى في المنطقة. ترافقت تلك الحرية السياسية شبه الكاملة مع أزمات اجتماعية عديدة (احتجاجات الفلاحين أو مظاهرات العمال) وسياسية (موقع المقاومة الفلسطينية في البلاد). إن العمليات الفلسطينية المنطلقة مباشرة من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل، وواقع أن المنظمات الفلسطينية قد استطاعت، بفضل إقامتها في لبنان، المحافظة على هامش كبير من الاستقلال الذاتي السياسي، أدّى إلى تكرر الغارات الإسرائيلية على جنوب البلاد أو ضد المخيمات الفلسطينية. أرسل الإسرائيليون إلى بيروت مجموعات «كوماندوس» اغتالت مسؤولين فلسطينيين في شهر يوليو ـ تموز ١٩٧٢ وشهر ابريل ـ نيسان ١٩٧٣.

أصبحت الأحزاب السياسية المسيحية أكثر تصلباً بسبب قلقها من المطالب الطائفية الإسلامية ومن الاضطرابات الاجتماعية ومن تطاولات الفلسطينيين المستمرة الذين لا يحترمون سلطة الدولة اللبنانية. اتهم المسلمون الجيش بأنه عاجز عن حماية الفلسطينيين واتهمه المسيحيون بأنه غير قادر على حفظ النظام العام. قامت القوى السياسية الرئيسية بتسليح مناضليها، أمام عجز الجيش. وزاد الخوف لدى كل طرف من الآخر، إذ بدأ الإجماع السياسي اللبناني يتفسّخ.

محاولات غير مجدية لإيجاد تسوية:

انتصر نهج هنري كسنجر اعتباراً من نهاية عام ١٩٧٠ في السياسة الأمريكية الخاصة بالشرق الأوسط. أراد مستشار الرئيس نيكسون أن يخلق حالة من الانسداد الدائم، في مواجهة الاستراتيجية الناصرية الرامية إلى تدويل الصراع، وذلك بغية أن تضطر الدول العربية للالتفاف نحو الولايات المتحدة. اعتمدت تلك السياسة على تحييد الاتحاد السوفييتي بواسطة طرح المشاكل بين القوتين العظميين باعتبارها كلًّا واحداً. وبما أن الاتحاد السوفييتي كان قلقاً من التقارب الصيني ـ الأمريكي وكان يفكر بالتغلب على مصاعبه الاقتصادية المتصاعدة بواسطة اللجوء إلى التكنولوجيا ورؤوس الأموال الغربية، فإنه سيميل، ضمن إطار «الوفاق»، إلى أن يعطي لمسألة الشرق الأوسط أهمية ثانوية مع ما سيثير ذلك من استياء كبير لدى شركائه العرب.

إن الولايات المتحدة شجعت استئناف مهمة يارنغ، مع تزويدها إسرائيل بالأسلحة في نهاية عام ١٩٧٠. فشلت المهمة، كسابقتها، بسرعة حول مشكلة الحدود الحاسمة. لم يكن لدى إسرائيل أي سبب خاص يدعوها لتقليص مطالبها بالرغم من تنازلات السادات (قبول مبدأ تسوية مؤقتة ومبدأ سلام حقيقي مع إسرائيل) إذ انها كانت قد ضمنت تجديد المساعدة الأمريكية. تلقف السادات بسرعة فكرة أوحى بها دايان بشكل شخصي تقول بانسحاب متزامن للجيشين المصري والإسرائيلي على جانبي القناة تحت إشراف سوفييتي ـ أمريكي

مشترك؛ فوجّه الرئيس المصري رسالة إلى الرئيس الأمريكي بتاريخ ٣٠ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧١ لسبر حقيقة التدابير الأمريكية واقترح علانية بتاريخ ٤ فبراير ـ شباط إعادة فتح القناة بشرط قيام إسرائيل بانسحاب جزئي. رفضت إسرائيل ذلك وأكّدت أنها لن تقوم بأي انسحاب دون اتفاق مسبق على تسوية للسلام. دعمت وزارة الخارجية الأمريكية المسعى المصري ودفعت إسرائيل إلى قبول اتفاقيات وسيطة قبل التسوية النهائية. قاد الدبلوماسيون الأمريكيون المفاوضات لأشهر عديدة، لكن المحاولة فشلت حول مشكلة نزع سلاح سيناء وحول رسم الحدود المقبلة (أغسطس ـ آب ١٩٧١). أدّى هذا الفشل الجديد لمبادرة روجرز إلى سحب ملف الشرق الأوسط منه لصالح كسنجر وسياسة الطريق المسدود التي انتهجها.

شهد الفصل الثاني من عام ١٩٧١ محاولة وساطة من لجنة رؤساء دول أفارقة لكنها اخفقت أيضاً أمام مسألة الحدود. وأدّت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين عدد من الدول الأفريقية وإسرائيل باسم التضامن مع مصر باعتبارها بلداً أفريقياً تحتل إسرائيل قسماً من أراضيه.

ذهب السادات إلى موسكو في شهر فبراير ـ شباط ١٩٧٢ وطلب أسلحة حديثة والمساعدة على تطوير صناعة عربية للسلاح ودعم دبلوماسي أكثر ثباتاً. اكتفى السوفييت بوعود غامضة ولم يعطوا أية ضمانات ثابتة كان الرئيس المصري قد طالب بها. فتوجه هذا الأخير نحو الأمريكيين. اقترح عليه كسنجر اتصالات سرية، خارج أقنية وزارة الخارجية، لكن بعد قمة موسكو المقررة في نهاية شهر مايو ـ أيار ١٩٧٢. لم يتم التطرق للنزاع الإسرائيلي ـ العربي في تلك القمة إلا من بعيد. ونجح كسنجر في المحافظة على المأزق السياسي. انتظر السوفييت خمسة أسابيع قبل أن يطلعوا السادات على فحوى المحادثات ورفضوا تلبية طلباته من الأسلحة. وأخبروه أنهم لا يعتقدون بأن العرب مهياؤون لاستئناف المعركة ضد إسرائيل. أكثرت الصحافة القاهرية من المقالات حول استحالة المحافظة على وضع «لا سلم ولا حرب»، الذي يجلب الكارثة بالنسبة للعرب وحيث ان السوفييت هم المستفيدون الوحيدون منه. إن الحرب التي قامت بين الهند وباكستان وساند فيها السوفييت بنشاط البلاد غير الإسلامية صدمت السادات (ربما لو كان عبدالناصر حياً لانحاز إلى جانب الهند التي نمّى الصداقة معها دائماً). زاد تقارب الاتحاد السوفييتي مع البلدان العربية المنافسة لمصر مثل سوريا والعراق وليبيا من استياء السادات الذي أحسّ بأن أهمية مصر قد تضاءلت في نظر السوفييت. فما كان من الرئيس المصري إلا أن أطلق، كعادته، مبادرة جريئة ترمي إلى قلب معطيات المشكلة.

لقد أعلن بتاريخ ١٨ يوليو ـ تموز ١٩٧٢ قراره بطرد المستشارين العسكريين السوفييت. فغادر ٢٠٠٠٠ سوفييتي مصر في غضون عدة أيام. وحافظ السادات على هامش مناورته بين

القوتين العظميين إذ لم يطلب أي مقابل من الأمريكيين. ولوّح بالقومية المصرية قائلاً بأن الأهالي لم يكونوا يحبون أولئك المستشارين الذين رفضوا الاختلاط معهم. وفي الوقت الذي كانت التقديرات الخارجية ترى بأن الجيش المصري غير قادر على القتال، كان السادات يعرف أنه مدرّب إلى درجة كافية للاستغناء عن الخبراء الأجانب، الذين قد يثير بقاءهم في مصر أزمة بين القوتين العظميين في حال نشوب الحرب؛ وأنه كان قد أصبح من الممكن خوض نزاع محدود يتصادم فيه العرب والإسرائيليون مباشرة.

مع ذلك، حاول السادات القيام بمناورة دبلوماسية أخيرة. لقد استخدم قناة كسنجر من أجل إسماع الأطروحات المصرية لإدارة.نيكسون لكن هذه فضلت انتظار نهاية حرب الفييتنام كي تخوض مباشرة في البحث بمسائل الشرق الأوسط. وتوجّب الانتظار حتى مطلع الولاية الثانية لنيكسون كي تتم اللقاءات بين كسنجر والمبعوث المصري حافظ إسماعيل، ما بين فبراير ـ شباط ومايو ـ أيار ١٩٧٣. كان متوقعاً في الحقيقة أن لا تتوصل تلك المحادثات الثنائية إلى أية نتيجة، فكسنجر يفضل دائماً المحافظة على وضع الطريق المسدود.

إن تلك السياسة التي بدا بأنها بدأت تعطي ثمارها مع تدهور العلاقات المصرية ـ السوفييتية لم تأخذ في حساباتها حقيقة جديدة تتمثل في سيطرة البلاد المنتجة للنفط على السوق النفطية.

البلدان العربية واستخدام المسألة النفطية:

مثّلت السنوات الأولى من حياة منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبيب) سنوات مساومة مع الشركات النفطية من أجل الحصول على شروط أفضل لبيع النفط. إن إغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧ غيّر من حدود التبادل النفطي وأدخل حالة من التوتر على السوق. ففي الوقت الذي تمت فيه ترجمة الميل القائم بزيادة كبيرة في الطلب مع تسارع النمو الاقتصادي العالمي، لم تسمح فيه الصعوبات المستجدة لنقل النفط (أصبح مفروضاً على الناقلات الالتفاف حول إفريقيا) للعرض تلبية الطلب إلا بصعوبة بالغة. كما أن إغلاق خط أنابيب «التابلاين» الذي يربط بين السعودية والبحر المتوسط، في سوريا، اثر عملية تخريب قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بتاريخ ٣٠ مايو ـ أيار ١٩٦٩، زاد من عصبية السوق (كان أحد أول الأعمال التي قام بها حافظ الأسد بعد استيلائه على السلطة هو السماح بإصلاح خط الأنابيب).

أدخلت الثورة الليبية تغييرات جذرية على الوضع القائم عام ١٩٦٩. كان النظام الملكي قد منح الشركات النفطية شروطاً مربحة جداً وكان النفط الليبي مطلوباً إلى حد كبير بسبب وجوده في البحر المتوسط. وانتقل الانتاج من ٥٩ مليون طن عام ١٩٦٥ إلى ١٤٩

مليـون طن عـام ١٩٦٩. لكـن مـا ان استلم القـذافي السلطة حتى طلب إعـادة النـظر في العقود. وحصل على زيادة في الأسعـار المعلنة نـظراً للميزة الجغـرافية ولجـودة النفط الليبي. وفرض رقابة على إنتـاج النفط وحدد كميتـه كي يضمن المستقبل. وفي شهـر سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٠، حصلت ليبيا على زيادة ١٤٪ على الأسعار المعلنة. كان ذلك بمثابة علامة عـلى قلب المـواقف بين الشركـات والدول وبـداية رفـع الأسعار. قـررت منـظمـة «الأوبيب» في شهـر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٠، أثناء مؤتمـر كاراكـاس، أن تتبع سيـاسة رفـع منتظم لـلأسعار المعلنة. انتهت المفاوضات التي قادتهـا بلدان الخليج إلى اتفـاقية طهـران (١٤ فبرايـر ـ شباط ١٩٧١) التي نصّت على رفع مبـاشر للأسعـار بنسبة ٢٠٪ عـلى الأسعار المعلنـة، يتبع ذلـك زيادة سنوية بنسبة ٥و٢٪ تمشياً مع التضخم العالمي وزيادة (٥) سنت على البرميل سنويـاً من أجل مواجهة زيادة الطلب.

حصل المنتجون المتوسطيون على شروط أكثر أهمية تبعاً للميزة الجغرافية. واتبعت بشكل عام سياسة رفع أسعار بالتنسيق مع الشركات. لم تكن الحكومة الأمريكية معادية لذلك نظراً للكلفة الأعلى لـلإنتاج المحـلي الأمريكي. إذ أن الشركـات الأمريكيـة الصغيرة لم تكن تمتلك وسـائل مقـاومة منـافسة النفط الخـارجي. حـوّلت أزمـة الـدولار ذلـك الـوضـع. ففي ١٥ أغسطس ـ آب علّق الرئيس نيكيسون إمكانية تحويل العملة الأمريكية إلى ذهب، الأمر الذي يتناظر في الـواقع مـع عملية تخفيض لقيمـة العملة. طالبت البلدان المنتجـة للنفط بزيـادات جديدة ومقايسة لأسعار النفط على أساس التأرجحات النقدية. لقد حصلت على ما تريد بعد سلسلة من المؤتمرات في جنيف.

هكـذا ارتفعت أسعار نفط الخليـج من عام ١٩٧٠ إلى مـطلع عـام ٧٣ بمعـدل ١,٢٠ دولار أمريكي للبرميل ونفط نيجيريا ٢,١٢ دولار أمريكي ونفط ليبيا ٢,٤٢ دولار أمريكي.

طرحت منظمة «الأوبيب» منذ عام ١٩٦٦ مبدأ سيادة البلد المنتج على استثمار احتياطييه من المحروقات (الهيـدروكربـورات). وقد أظهـرت مقاطعـة ١٩٦٧ للبلدان العربيـة ضرورة تنسيق سياساتها النفطية للحصول على نتائج سياسية. تأسست بتاريخ ٩ يناير ـ كانون الثـاني ١٩٦٨ منظمة البلدان العربية المصـدّرة للنفط؛ وألزمت أعضـاءها بقـرارات «الأوبيب» حتى وان كانوا لا ينتمون إلى تلك المنظمة.

أممت الجزائر بتاريخ ٢٤ فبراير ـ شبـاط ١٩٧١ نسبة ٥١٪ من إنتـاج النفط و١٠٠٪ من إنتـاج الغاز الـطبيعي. وأمم العراق في الأول من شهـر يونيـو ـ حزيـران ١٩٧٢ شركـة نفط العراق بمساعدة الاتحاد السوفييتي الذي أبدى استعداده لتصريف الفـائض من النفط العراقي ومساعدة فرنسا التي لاقت معاملة متميزة. لم يجد العراق نفسـه معزولاً كـما كان وضـع إيران

في مطلع سني الخمسينات. استفادت سوريا من ذلك الوضع كي تفرض على العراق زيادة عالية على تعرفة الأسعار الخاصة بخط الأنابيب المتوجه إلى البحر الأبيض المتوسط. أرغم العراق على الخضوع لكنه قرر منذ ذلك الحين الالتفات نحو تركيا من أجل انشاء خط أنابيب بديل.

انضمت ليبيا إلى حركة التأميم خلال صيف ١٩٧٣. ثم اتبعت دول أكثر اعتدالاً نفس النهج. وتمّ بتاريخ ٥ اكتوبر - تشرين أول ١٩٧٢ توقيع اتفاق عام بين الشركات صاحبة الامتياز والسعودية وقطر الكويت وأبو ظبي، حصلت بموجبه تلك الدول اعتباراً من اليوم الأول من عام ١٩٧٣ على نسبة ٢٥٪ من رأس مال الشركات المستثمرة؛ على أن تحصل تدريجياً على كامله قبل نهاية عام ١٩٨٢.

إن الوضع المتوتر في السوق حيث استمر الازدياد في الطلب جعل من البلدان المنتجة السيد الحقيقي على الإنتاج وجزئياً على الأسعار. شكّل استخدام سلاح النفط أسطورة قديمة للقومية العربية قد تسمح الظروف التقنية الراهنة بتحقيقها. أحسّت السعودية ذات الدخل النفطي المتزايد بأن موقعها أكثر ثباتاً فقامت منذ أن طرد السادات الخبراء السوفييت بمطالبة المسؤولين الأمريكيين بضرورة طرح مبادرة جديدة للسلام ملائمة للعرب، إذ ان الخطر السوفييتي قد تضاءل كثيراً. لكن نهاية حرب ڤييتنام والانتخابات الرئاسية الأمريكية أخّرا الشروع بتحديد السياسة الأمريكية من جديد. كما أثار فشل المحادثات السرية المصرية - الأمريكية التي جرت في الفصل الأول من عام ١٩٧٣ مخاوف الملك فيصل من ضعف الموقف الداخلي للسادات العاجز عن إخراج بلاده من وضع «لا سلام ولا حرب». فأبلغ الملك، اعتباراً من شهر ابريل - نيسان ١٩٧٣، المسؤولين الأمريكيين عبر قنوات مختلفة رسائل مؤداها أنه إذا لم تختر الولايات المتحدة سياسة أكثر ملاءمة للعرب فإن السعودية لن ترفع انتاجها من النفط وسوف تتخذ اجراءات مناوئة للمصالح الأمريكية. لكن الإنذارات السعودية لم تؤخذ على محمل الجد نظراً لأن القمة الأمريكية - السوفييتية التي انعقدت في واشنطن خلال صيف ١٩٧٣ اظهرت إرادة تجنب حدوث مواجهة بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط - من هنا جاءت استحالة استئناف الحرب الإسرائيلية - العربية في المستقبل القريب، حسب رأي الخبراء الأمريكيين - ولأن السعودية كانت قد بدأت بشراء كميات كبيرة من السلاح الأمريكي بفضل إمكانياتها المالية الجديدة.

حصل السادات، الذي خاب ظنه بالأمريكيين، على أسلحة جديدة من السوفييت الراغبين بعدم تدهور علاقاتهم أكثر مع مصر. وسمح مشروع الاتحاد العربي لعام ١٩٧١ بتقارب ملموس بين مصر وسوريا وقدّم إطاراً للقاءات لا تجذب اهتمام المراقبين. التقى الأسد والسادات سراً في شهر ابريل - نيسان ١٩٧٣، أي في اللحظة التي بدأت فيها

الإنـذارات السعوديـة، وأعدّا خـطة لاستئناف المعـارك. كـما انهى المسؤولـون العسكـريـون دراساتهم في نهاية شهر أغسطس ـ آب واقترحوا أن يقـع يوم بـداية المعـركة مـا بين ٧ و ١١ سبتمبر ـ أيلول أو ما بـين ٥ و١٠ أكتوبـر ـ تشرين أول، وذلك نـظراً لظروف تتعلق بـالمـد والجـزر وسطوع ضـوء القمر عـلى سيناء. قـابل السـادات الملك فيصل الـذي أعلن له بـأن السعودية ستستخدم سلاح النفط إذا استمرت الحرب زمناً كافياً.

إذا كان رئيسا الدولتين السوري والمصري متفقين عـلى استئناف المعـارك وعلى استحـالة إشراك الأردن بها بسبب ضعف وسائلها للدفاع الجوي، فإنهما كانا مختلفين في أعماقهما حـول مغزى الحرب الجديدة. كانت المسألة سياسية أولاً بالنسبة للسادات، إذ أن مجـرد الشروع في مواجهة جديدة سوف يرغم الأمريكيين عـلى التخلي عن سيـاسة الـطريق المسدود واستئنـاف مبادرة المفاوضات. أمّا بالنسبة للأسد فقد كان يرى بأنه ينبغي أن يستعيد العـرب أكبر قـدر ممكن من الأراضي الضـائعة من أجـل إرغـام إسرائيـل عـلى الانسحـاب من جميـع الأراضي المحتلّة بما في ذلك الضفة الغربية وغزة. أعطى الرئيس المصري الأولوية حصـراً لاستـرجـاع سينـاء. وفي الوقت الـذي لم يهيىء فيه المصريـون حقيقة سـوى ما يتمكنـون من عمله، أي عبور القناة، دفعوا السوريين إلى الاعتقاد أنهم ينوون التوغل في سيناء حتى خط المضائق على أقل تقدير.

الفصل السادس

الحرب أو السلام

حرب اكتوبر ـ تشرين أول:

العمليات العسكرية:

فرضت الأحوال الجوية في النهاية مطلع شهر اكتوبر ـ تشرين أول موعداً لعبور القناة، فاختار السادات يوم السادس من ذلك الشهر تيمناً بذكرى معركة بدر (المعركة التي انتصر فيها الرسول الكريم على خصومه). عززت تلك المرجعية الدينية من حماس القوات. وشاءت الصدفة أن يتناظر ذلك التاريخ مع عيد الغفران اليهودي (الكيبور). كان العامل الأول في الحرب هو المفاجأة. لم يعتقد الأمريكيون والإسرائيليون بإمكانية نشوب حرب بالرغم من أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية عرفت بالحشود العسكرية المصرية والسورية خلال الأيام السابقة بل وجلب لهم بعض عملائهم خطة العملية العربية؛ واعتقدوا أن الأمر لا يتعدى مناورة للتضليل. لم يكن موطن الضعف على مستوى جمع المعلومات وإنما على مستوى قراءتها. ولم يكن بمقدور المسؤولين الإسرائيليين الواثقين من تفوق جيشهم تصور أن العرب قد يمتلكون إرادة استئناف القتال. وبدت لهم تصريحات السادات وبقية الرؤساء العرب بمثابة تهويشات لا أهمية لها. ولم يفهم كسنجر، الذي كان قد أصبح وزيراً للخارجية منذ عهد قريب، أن سياسته في الطريق المسدود ستؤدي إلى تجدد العنف.

لاحظ الإسرائيليون في صباح ٦ اكتوبر ـ تشرين أول، أن الحرب وشيكة الوقوع. فاعطوا الأوامر بالتعبئة العامة وفكّروا بالقيام بعملية وقائية. ردعهم الأمريكيون عن ذلك من أجل إظهار هوية صانعي الاضطرابات. بكل الأحوال، وكما بيّنت العمليات العسكرية في الأيام التالية، كانت قوة وسائل الدفاع الجوي العربية وتدابير حماية المنشآت الحيوية للجيوش السورية والمصرية ستجعل العملية الوقائية الجوية الإسرائيلية عديمة الفعالية تماماً على أرض الواقع.

هاجم الجيشان العربيان عند الظهيرة بقصف مدفعي مركز وشامل على المواقع الإسرائيلية (كانت الشمس قبالة المصريين صباحاً ثم السوريين بعد الظهر). نفّذ الجيش المصري أمر عبور القناة المدرّب عليه جيداً وهاجم خط بارليف. قاوم هذا الخط جيداً لكن المواقع المحصّنة سقطت بينما أخليت المواقع الأخرى أو حوصرت. وهبطت مجموعات انتحارية من المظليين المصريين داخل سيناء من أجل تشويش خطوط اتصال العدو. حاول الطيران الإسرائيلي التدخل لكنه اصطدم بسد حقيقي من صواريخ سام المختلفة ومن المدفعية المضادة للطيران ذات الفعالية المخيفة. هكذا تمّ تحييد العامل الأساسي في التفوق الإسرائيلي.

اتبعت القوات المصرية مبادىء الاستراتيجية السوفييتية وأقامت دفاعات مستحكمة على الشاطىء الشرقي للقناة الذي تسيطر عليه بعرض يتراوح من ٤ إلى ١٢ كيلومتر؛ وذلك بدلاً من أن تتوغل في سيناء وتصل إلى خط المضائق على الأقل. واستطاعت دحر الهجومات المضادة للمدرعات الإسرائيلية، بفضل مدفعية مزوّدة بأسلحة فردية مضادة للدروع. خسر الإسرائيليون في ثلاثة أيام ثلث الـ ٩٠٠ مدرّعة المرابطة على تلك الجبهة و٢٠ طائرة، وأدركوا أنهم لا يستطيعون على الفور دحر المصريين إلى قواعد انطلاقهم في الوقت الذي كان ينبغي عليهم مواجهة السوريين في الجولان.

كانت جبهة الجولان أضيق وأكثر وعورة. هاجم السوريون بقوة بينما استهدفت مجموعاتهم الانتحارية مواقع المراقبة على قمم الهضاب. واستطاعت المدفعية العربية المضادة للطيران، كما جرى على جبهة القناة، تحييد الطيران الإسرائيلي بغزارة نيرانها وكبّدته خسائر كبيرة. تراجع الخط الإسرائيلي بتاريخ ٧ اكتوبر - تشرين أول وكان على حافة الانهيار. ولم ينقذه سوى الوصول السريع للاحتياطيين الذين تمّ إرسالهم مباشرة إلى جبهة القتال. ووصلت القوات السورية في ليلة ٧ إلى ٨ اكتوبر - تشرين أول إلى مدى رمي وادي الأردن وبحيرة طبرية.

بعد أن أتمّ الإسرائيليون تعبئتهم، أعطوا الأولوية للجبهة السورية الأكثر قرباً من المناطق الحيوية للدولة العبرية. لقد وجّهوا إلى تلك الجبهة القسم الأساسي من طيرانهم الذي فقد عدداً من طائراته كما كبّد القوات السورية خسائر جسيمة. استأنف الجيش الإسرائيلي الهجوم بعد ذلك ونجح في دحر السوريين إلى خلف الخطوط التي انطلقوا منها (٨ - ١٣ اكتوبر - تشرين أول ١٩٧٣)، دون التمكن من خرق خط دفاعهم. ترافق العمل الإسرائيلي مع عمليات هجومية داخل الأراضي السورية ضد أهداف استراتيجية مثل طرق المواصلات، كما ضد البنية الأساسية للاقتصاد السوري (مصانع، مصافي لتكرير النفط؛ إلخ . . .)؛ ووقعت بالطبع خسائر كبيرة بين المدنيين وخاصة في دمشق. لم تتعرض مصر لمثل

تلك العمليات لأنها كانت تمتلك صواريخ طويلة المدى قادرة على الرد. كان المصريون هم أول من استطاع من العرب امتلاك قوة رادعة بفضل الصواريخ؛ الأمر الذي تعمم في الشرق الأوسط بأكمله خلال سني الثمانينات. لكن في عام ١٩٧٣، كان استخدام الصواريخ خاضعاً لرقابة السوفييت الذين لم يكونوا يريدون تطور النزاع إلى درجة لا يمكن السيطرة عليها.

نجح الجيش الإسرائيلي في استعادة السيطرة على الوضع مقابل استهلاك مفرط للاعتدة العسكرية من ذخائر وآليات ثقيلة كالطائرات والمدرعات (بلغت خسارة إسرائيل ربع ما تمتلكه من عتاد). جن جنون موشى دايان أمام ذلك الوضع، وربما أنه قيّم الخطر أكبر مما هو في الواقع، إذ رأى قواته مشلولة بسبب اضطرارها إلى الاقتصاد بآخر احتياطاتها. أدّت هذه النتيجة غير المتوقعة للعمليات العربية إلى إرغام المسؤولين الإسرائيليين على الطلب الحثيث للمساعدة الأمريكية بأسرع وقت ممكن. تفاجأ كسنجر بذلك الطلب. ووافقت إدارة نيكسون مبدئياً على الشروع في جسر جوي عبر المحيط الأطلسي؛ الأمر الذي واجه صعوبات سببها رفض الحكومات الأوربية السماح باستخدام قواعد حلف الأطلسي. قلقت الحكومة الإسرائيلية من ذلك ورأت به مظهراً لسوء النية فأخبرت الرئيس الأمريكي بتاريخ ١٢ اكتوبر ـ تشرين أول بأنه إذا لم تحصل إسرائيل على كميات كبيرة من الأسلحة وفوراً فستلجأ إلى جميع الوسائل المتاحة لضمان بقاء دولة إسرائيل. فسّر الأمريكيون تلك الرسالة كتهديد باستخدام السلاح النووي وسارعوا في تحضيرات الجسر الجوي الذي بدأ في ١٤ اكتوبر ـ تشرين أول.

هاجم المصريون، بنفس اليوم، في سيناء من أجل تخفيف الضغط على الجبهة السورية. وعندما بلغت المدرعات المصرية المتقدمة منطقة لا تشملها حماية وسائل الدفاع الجوي أصبحت معرّضة لهجومات الطيران الإسرائيلي بينما كانت آثار الجسر الجوي الأمريكي قد ظهرت مباشرة، ولم يعد الإسرائيليون مضطرين للاقتصاد بعتادهم. وكانت عمليات التموين الأمريكية تصل عبر المطارات العسكرية في سيناء إلى مسافة بضعة كيلومترات من الجبهة. تكبد المصريون خسائر جسيمة واستهلكوا احتياطياتهم. كانوا مرغمين على التراجع إلى القرب من القناة وتركوا بذلك منطقة الدفرسوار الحيوية مكشوفة وهي المنطقة التي تدخل فيها القناة إلى بحيرة عامر الكبرى.

استغل آرييل شارون، الذي كان يقود القوات الإسرائيلية في الميدان، نقطة الضعف المصرية وأطلق عملية جريئة لعبور معاكس للقناة بقصد البدء بالإلتفاف على الجيش المصري الثالث المرابط على الشاطىء الشرقي للقناة؛ على طول بحيرة عامر حتى السويس. استطاع الإسرائيليون حتى تاريخ ١٦ اكتوبر ـ تشرين أول تمرير ما يكفي من القوات إلى الضفة

الغربية للقنال وأقاموا رأس جسر حقيقي. لم يعِ المصريون مباشرة خطورة الوضع. إذ لم يتم إعلام السادات بخطر حصار الجيش الثالث حتى ١٨ أكتوبر ـ تشرين أول بفضل المعلومات التي جمعتها الأقمار الصناعية السوفييتية ونقلها كوسيغين (بدا السوفييت بخلاء بتحويل صورهم بينما كان الأمريكيون كرماء جداً مع الإسرائيليين).

أعاد السوريون تنظيم قواتهم، أثناء ذلك الوقت. وتلقوا دعماً جوهرياً من المدرعات الأردنية (أعلم الملك حسين الإسرائيليين، بواسطة الولايات المتحدة بأنه سوف لن يقاتلهم عبر خط وقف إطلاق النار الإسرائيلي ـ الأردني لعام ١٩٦٧) ومن القوات العراقية (أخطر الاتحاد السوفييتي إيران بأنه لن يسمح بتهديدات إيرانية على العراق الذي أرغم على سحب قواته من منطقة الحدود مع إيران). حضّر الأسد هجوماً مضاداً عاماً بعد أن ضمن الدفاع عن العاصمة السورية. لكن الوقت كان قد تأخر لأن الحرب كانت قد تدوّلت إلى درجة خلق أزمة كبرى بين القوتين العظميين.

القوى الكبرى والصدمة النفطية الأولى:

صممت الولايات المتحدة في بداية النزاع، بسبب وثوقها من انتصار إسرائيلي سريع، على تعطيل طلب منظمة الأمم المتحدة وقف إطلاق النار. أمّا الاتحاد السوفييتي، وبالرغم من معرفته بالنوايا السورية والمصرية لاستئناف الحرب، فلم يتم إخطاره بالموعد الدقيق ببداية العمليات إلا في اللحظة الأخيرة (قبل أسبوع فقط). لم يكن موافقاً على ذلك بشكل خاص وكان قد دعا «لتسوية سلمية» مرّات عديدة خلال الأشهر المنصرمة. لكنه حدد هدفين له اعتباراً من ٦ اكتوبر ـ تشرين أول تمثّلا في منع تصعيد قد يؤدي إلى مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على المصالح السوفييتية في العالم العربي بظهوره كمصدر دعم قوي لقضيته. سعى السوفييت إلى الحصول على وقف إطلاق للنار بأسرع وقت ممكن مما يسمح بالإحتفاظ بمكاسب الهجومات العربية الأولى.

لكن الدول العربية لم ترد ذلك. فبالرغم من أن هدف السادات كان سياسياً قبل كل شيء ويرمي إلى وضع حد للمأزق الدبلوماسي ولحالة «لا حرب ولا سلام»، فإنه لم يكن يفكر بإنهاء العمليات الحربية قبل التزام مسبق من قبل الإسرائيليين بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أو على الأقل من سيناء. قام السوفييت، بدافع إبراز دورهم في الحرب، بتنظيم جسر جوي إلى مصر وسوريا اعتباراً من ١٠ اكتوبر ـ تشرين أول. وتمّ تبرير تلك العملية رسمياً بأنها بمثابة رد على عمليات القصف الإسرائيلية على الأراضي السورية والتي ذهب ضحيتها عدد من السوفييت. وانها تنفيذ لعقود جارية أو على الأقل قد تمّ دفع قيمة قسم من الأعتدة السوفييتية المرسلة بالعملات الصعبة (قامت الدول العربية النفطية بالتمويل).

بتاريخ ١٦ اكتوبر ـ تشرين أول، أعلن السادات في خطاب له أمام مجلس الأمة المصري أنه موافق على وقف إطلاق نار محتمل مقابل التزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة مع ضمان دولي بتنفيذ ذلك. حافظ الرئيس المصري، منذ بداية المعارك، على اتصالات مع الأمريكيين وأكّد لهم أنه لا يريد مواجهة معهم. بنفس اليوم، أعلنت غولدا مائير إرادة القتال حتى النصر النهائي الذي يعيد لإسرائيل موقعها القوي.

تغيّر الوضع مع استخدام سلاح النفط. ففي ١٧ اكتوبر ـ تشرين أول، أعلن ممثلو الدول العربية النفطية المجتمعين في الكويت عن قرارهم بتقليص إنتاج النفط شهرياً بنسبة ٥٪ حتى الجلاء عن الأراضي المحتلة والاعتراف بحقوق الفلسطينيين؛ هذا مع استثناء البلدان المؤيدة للأطروحات العربية من عملية التقليص تلك. رفضت السعودية الواثقة من الوضع العسكري العربي فكرة الحظر الشامل التي قد تؤدي إلى مجابهة مباشرة مع الولايات المتحدة. غيّر عبور الإسرائيليين للقناة والجسر الجوي الأمريكي من المعطيات القائمة. لكن اثر نشر قيمة المساعدة الأمريكية لإسرائيل البالغة ٢,٢ مليار دولار، قرر فيصل بتاريخ ٢٠ اكتوبر ـ تشرين أول حظراً شاملاً على الشحنات الموجهة إلى الولايات المتحدة (وإلى هولندة، بتاريخ ٣٠ اكتوبر ـ تشرين أول، الذي بدا موقفها مؤيداً كثيراً للصهيونية، وكان المقصود أيضاً هو ضرب سوق روتردام النفطي الكبير، أحد أهم الأسواق العالمية).

كانت عملية الحظر رمزية أساساً. فالبلدان التي يطالها كانت تمتلك إمكانية التزود من خارج العالم العربي. استفادت الدول النفطية الأخرى من أجل رفع إنتاجها. ولم ينخفض الإنتاج العالمي في شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني إلا بنسبة ٧,٥٪ بالقياس مع إنتاج سبتمبر ـ أيلول. فالظرف المتميز بالمضاربة نحو الزيادة العائد إلى صعوبة الضبط بين العرض والطلب يفسر حدوث الصدمة النفطية الأولى. وكان سعر برميل النفط قد سبق وارتفع من ١,٨٠ دولار أمريكي في شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٠ إلى ٣,٠٧ دولار أمريكي خلال صيف ١٩٧٣. أثار القرار المتخذ في الكويت ثم حظر ٢٠ اكتوبر ـ تشرين أول ظاهرة هلع في السوق الحر حيث شهد سعر البرميل المتوفر مباشرة زيادة حادة وصلت إلى ١٧ أو ١٨ دولار أمريكي. عندما اجتمعت منظمة الأوبيب في نهاية شهر ديسمبر ـ كانون أول قررت توحيد سعر البرميل لتبلغ قيمته ١١,٦٥ دولار أمريكي؛ أي ما يتناظر تقريباً مع أربعة أضعاف سعره السابق. وعلى عكس ما جرى عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، لم يكن باستطاعة الإنتاج الأمريكي سد عجز منتجي الشرق الأوسط بل وغدت الولايات المتحدة نفسها مستوردة للنفط بنسبة ٢٥٪ من استهلاكها. لم تكن الصدمة النفطية الأولى مصممة من وقت سابق ولكنها ترجع إلى حنق البلدان العربية المنتجة حيال السياسة الأمريكية الخاصة بالنزاع الإسرائيلي ـ العربي. لقد أدركت البلدان المصدرة للنفط، بقيادة إيران وليبيا، أهمية التصرف

كاتحاد منتجين (كارتل) للاستفادة من حالة الهلع السائدة في السوق الحر وإقامة ميزان قوى مؤاتٍ لها بدرجة أكبر.

كانت البلدان الأوربية معادية لسياسة الطريق المسدود التي انتهجها كسنجر. وعارضت، بدافع إدراكها لتبعيتها النفطية حيال الشرق الأوسط، استخدام القواعد الأوربية ومخزونات الحلف الأطلسي لدعم إسرائيل. كان ذلك «الفصل» بين أوربا والولايات المتحدة حول مسألة الشرق الأوسط ثأراً ساخراً للتاريخ من الوضع الذي عرفته سنوات الخمسينات حيث كانت الولايات المتحدة تنتقد النزعة الاستعمارية المتخلفة لحلفائها الأوربيين. إن الموقف الأوربي يمكن فهمه بتأثير السياسة العربية لفرنسا منذ عام ١٩٦٧؛ هذا فضلاً عن إرادة المحافظة على علاقات جيدة مع البلدان المنتجة للنفط. دعم جورج بومبيدو عموماً حركات تأميم النفط في مطلع سني السبعينات إذ رأى بذلك، كنهج استمراري للسياسة الفرنسية، وسيلة لضمان فرنسا التزود بالنفط خارج إطار الشركات النفطية الأنكلو ـ سكسونية الكبرى وكذلك تأمين أسواق جديدة للصادرات الفرنسية. بدا أن تعميم نوع من «الموديل الفرنسي» على أوربا كلها أمراً ممكناً، لا سيما وأن الآراء العامة هي أكثر تبايناً عام ١٩٧٣ منها عام ١٩٦٧، بالرغم من أنها مؤيدة لإسرائيل دائماً. عبّر ميشيل جوبير، وزير الخارجية الفرنسي آنذاك، عن ذلك في جملته الشهيرة التي تقول: «هل محاولة المرء أن يعود دائماً إلى بيته تشكل عدواناً امبريالياً بالضرورة؟». وأصبح ذلك الموقف أوربياً عندما تبنّت البلدان التسعة، بتاريخ ٦ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٣، حلاً قالت به فرنسا وانكلترا يطالب بجلاء إسرائيل عن الأراضي المحتلة. وبيّن ذلك أن الدول الأوربية لا ترى بإسرائيل موقعاً متقدماً للدفاع عن الغرب، مهما كان ذلك الموقع عزيزاً على قلب كسنجر والأوساط الأمريكية المؤيدة للصهيونية.

تدخل القوى العظمى والإنذار النووي الأمريكي:

أعلنت مناورة محاصرة الجيش الثالث نهاية الحرب. لقد اخفقت استراتيجية السادات القائمة على فرض حرب استنزاف على أرض محدودة لا يستطيع المجتمع والاقتصاد الإسرائيليين تحملها لفترة طويلة. لكن الفشل العسكري كشف عن براعة استراتيجيته السياسية. كانت القوتان العظميان تريا بأن انتصاراً إسرائيلياً كاملاً أمرٌ غير مقبول. إذ أن الاتحاد السوفييتي لا يمكنه أن يسمح بهزيمة عربية ثانية قد تفقده نهائياً مكانته ووضع في حالة التأهب قوات محمولة جواً قادرة على التدخل في الشرق الأوسط؛ وخشيت الولايات المتحدة من أن حصول انهيار مصري قد يرغم الدول العربية إلى الانحياز كلياً إلى الاتحاد السوفييتي في الوقت الذي ظهرت فيه إشارات سياسية متعددة عن السادات تنبىء بأن مصر مستعدة

للانتقال إلى الجانب الأمريكي.

أظهر الجسران الجويان السوفييتي والأمريكي بأن استمرار المعركة يتعلق بتموينات الأسلحة المقدّمة من قبل البلدان المصنّعة. وزادت الأطراف المتحاربة من تبعيتها يوماً وراء يوم حيال القوى العظمى. بتاريخ ١٩ اكتوبر - تشرين أول طلبت الحكومة السوفييتية قدوم كيسنجر فوراً إلى العاصمة السوفييتية للتشاور حول وسائل وضع حد للاعتداءات في الشرق الأوسط. بدأت المفاوضات في مساء اليوم التالي في موسكو وانتهت يوم ٢١ اكتوبر - تشرين أول إلى صياغة نص سوفييتي - أمريكي مشترك وافق عليه مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ من نفس الشهر تحت اسم القرار ٣٣٨، والذي نصه:

«إن مجلس الأمن يدعو جميع الأطراف في القتال الدائر، إلى وقف إطلاق كافة النيران والانتهاء الفوري لكل نشاط عسكري في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة بعد لحظة إقرار المجلس لهذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن.

«ويدعو مجلس الأمن كل الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار، في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه.

«يقرر مجلس الأمن أن تبدأ المفاوضات فوراً، في وقت واحد مع وقف إطلاق النار، بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم، بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط».

تناظر طلب الوقف الفوري لإطلاق النار مع إرادة القوتين العظميين منع حصار الجيش المصري الثالث. وكانت الإحالة إلى القرار ٢٤٢ غامضة إلى درجة كافية لعدم تطرقها إلى مشاكل تفسيره. أما الدعوة إلى المفاوضات المباشرة فقد رمت إلى تجنب العودة إلى الطريق السياسي المسدود الذي أعقب حرب يونيو- حزيران ١٩٦٧؛ وتناظرت الإشارة إلى الأطراف المعنية مع الطلب التقليدي للإسرائيليين حول العلاقات المباشرة مع الدول العربية على أن تتمثل هذه الدول ككتلة ضمن إطار مؤتمر دولي. كانت التصورات المقترحة ترمي إلى إبعاد الأوربيين والأمم المتحدة عن حل النزاع. وبما أنها لا يمكن أن تكون سوى أمريكية - سوفييتية، فإنها كانت تشكل في الظاهر انتصاراً للسوفييت الذين أبدوا رغبتهم تقليدياً في إقامة سيادة مشتركة مع الأمريكيين على الشرق الأوسط.

أعلن المصريون مباشرة قبولهم بالقرار ٣٣٨ واعتبروا الجسر الجوي الأمريكي بمثابة الدافع الأساسي لإرادتهم في وضع حد للمعارك، لأنهم لم يكونوا يريدون الاعتراف بالخطر المحيق بالجيش المصري الثالث. أثار القرار المصري أزمة حادة في العلاقات بين السادات والأسد الذي وجد نفسه أمام الأمر الواقع، في الوقت الذي كان على وشك القيام بهجوم مضاد في الجولان من أجل تخفيف الضغط على مصر. وبعد أن تشاور الأسد مع رؤساء

الدول العربية الرئيسيين ومع مسؤولي البعث أعلن بأن سوريا تقبل القرار ٣٣٨ مع التذكير بتفسيره القائل بانسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة والمحافظة على حقوق الفلسطينيين. احتجت إسرائيل على تلك الصيغة واعتبرتها غير مقبولة ولا قيمة لها. لم يبدِ الأسد أي ردّ فعل على ما اعتبره بمثابة تهديد إسرائيلي باستئناف المعارك. فاجأ القرار ٣٣٨ المسؤولين الإسرائيليين، فتبعيتهم حيال الولايات المتحدة ترغمهم على القبول. لكنهم قرروا عدم احترام وقف اطلاق النار ومتابعة مناورة الحصار. اعتقدوا بأن كسنجر قد أعطاهم الضوء الأخضر للقيام بتلك العملية. بتاريخ ٢٤ اكتوبر ـ تشرين أول (في الساعة الواحدة صباحاً في نيويورك) طالب القرار ٣٣٨ عودة الإسرائيليين إلى مواقعهم التي كانوا يحتلونها بتاريخ ٢٢ اكتوبر ـ تشرين أول في لحظة كانوا قد أتمّوا فيها حركتهم عملياً. في بداية المساء، اقترح الاتحاد السوفييتي تدخلاً عسكرياً أمريكياً ـ سوفيتياً مشتركاً؛ لكن كسنجر رفض ذلك. فهم كسنجر أن السوفييت مستعدين للتحرك من جانب واحد (لقد أوقفوا جسرهم الجوي لنقل فرق عسكرية سوفيتية وألمانية شرقية)، فما كان منه، باعتباره رئيس مجلس الأمن القومي بسبب غياب نيكسون المنهمك بقضية ووترغيت، إلا أن أصدر الأوامر بتعبئة جميع القوات المسلحة الأمريكية في القطاع الأطلسي، وخاصة الطيران الاستراتيجي المزوّد بأسلحة نووية. ردع الإنذار النووي الأمريكي السوفييت عن التدخل في المعركة وأفهم الإسرائيليين أنه قد حان الوقت لاحترام وقف اطلاق النار. جدد القرار ٣٤٠ الصادر بتاريخ ٢٥ اكتوبر ـ تشرين أول أمر وقف إطلاق النار على حدود ٢٢ أكتوبر وأوجد قوات طوارىء تابعة للأمم المتحدة التي حدد القرار ٣٤١ الصادر بتاريخ ٢٧ من الشهر نفسه ضرورة أن تتكون من عناصر لا تنتمي إلى بلدان من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

رأى العالم بأجمعه في أزمة ليلة ٢٤ ـ ٢٥ اكتوبر ـ تشرين أول حدثاً عظمياً يوازي في أهميته قضية صواريخ كوبا عام ١٩٦٢. إن التهديد باستخدام السلاح النووي في النزاع الإسرائيلي ـ العربي والتبدلات الاقتصادية التي ولّدتها الصدمة النفطية الأولى بيّنت أن البلدان الرئيسية في العالم معنيّة بالتطورات الخطيرة لأزمات الشرق الأوسط، حتى ولو كان صلب المشكلة يخص مسألة فلسطين البلد الصغير.

محاولات السلام الأمريكية:

الدبلوماسية الأمريكية الجديدة:

كانت المسألة الأكثر إلحاحاً هي مسألة الجيش المصري الثالث المحاصر. رفضت إسرائيل العودة إلى خطوط ٢٢ اكتوبر ـ تشرين أول وحاولت الاستفادة من امتيازها على الأرض.

ذهب كسنجر إلى مصر واستخدم إرادة السادات بلعب الورقة الأمريكية دون اللجوء إلى الاتحاد السوفييتي. وشكّل الاتفاق «التقني» الموقع بتاريخ ١١ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٣، على الكيلومتر ١٠١ على طريق السويس ـ القاهرة أول اتصال دبلوماسي بين المصريين والإسرائيليين. لقد سمح بتموين الجيش المصري الثالث ومهّد الطريق لتبادل السجناء. لكن النقاش لم يسمح برسم خطوط ٢٢ اكتوبر ـ تشرين أول.

كان ينبغي بأن تجري المفاوضات العامة عبر المؤتمر الدولي المرتقب عقده في نهاية شهر ديسمبر ـ كانون أول في جنيف. وانعقدت القمة العربية السادسة في الجزائر ما بين ٢٦ و ٢٨ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٣، من أجل التحضير لذلك المؤتمر. رفض العراق وليبيا المشاركة في تلك القمة لإظهار عدم موافقتها على وقف إطلاق النار. وقد تحددت الأهداف الجديدة للأمة العربية كما يلي:

«١ ـ التحرير الكامل لكل الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونيو ـ حزيران ١٩٦٧، وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها.

«٢ ـ تحرير مدينة القدس العربية وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدّسة.

«٣ ـ الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني (تحفّظت المملكة الأردنية الهاشمية على هذه الفقرة).

«٤ ـ قضية فلسطين هي قضية العرب جميعاً ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وذلك وفق ما أكدته مقررات مؤتمر القمة العربية السابقة».

شهدت هذه القمة استعادة العرب ثقتهم بنفسهم بسبب ثبات جيوشهم في الحرب وأثر سلاح النفط. وقد تمّت صياغة برنامج حقيقي للعمل به حيال مختلف بلدان العالم من أجل الحصول على تعاونها. وقد استخدمت لغة شديدة اللهجة حيال أوربا الغربية حيث نقرأ:

«مطالبة دول السوق الأوربية المشتركة بتطوير موقفها السياسي الذي بدأته ببيانها الصادر في يوم ١٩٧٣/١١/٦.

«مطالبة دول أوربا الغربية بوقف مساعداتها العسكرية والاقتصادية لإسرائيل.

«السعي لكي ترفع هذه الدول الحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة إلى البلاد العربية.

«السعي لديها لكي تقوم بالضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للكف عن مساعدة العدو».

وحيال الولايات المتحدة:

«العمل على أن تغير الحكومة الأمريكية موقفها المنحاز لإسرائيل، وتنبيهها إلى ما يترتب عن الاستمرار في سياستها الحالية من مخاطر على مصالحها في المنطقة العربية.

«مضاعفة الجهود على مستوى الشعب الأمريكي وأجهزة الاعلام المختلفة لتوضيح عدالة القضية العربية ومخاطر انحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل على مصالح الشعب الأمريكي والأمن والسلام الدوليين».

وحيال البلدان الشرقية: «متابعة الاتصالات لدى هذه الدول لتحقيق ما يأتي:

«استمرار دعمها للقضية العربية في كل المجالات.

«تزويدها للدول العربية وجبهات القتال بالأسلحة التي تكفل للعرب مواجهة العدو سواء ما تعلق منها بالكم أو النوع.

«السعي لدى رومانيا لقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية بإسرائيل».

سمحت تلك البلاغة اللفظية بتمرير المقولة الأساسية المتمثلة بالمشاركة في مؤتمر جنيف بإشراف أمريكي ـ سوفييتي مشترك من أجل الوصول إلى تسوية نهائية. لكن سرعان ما تمّت ترجمة الواقع الجديد بجلاء أكبر بقناعة أن الولايات المتحدة تمتلك وحدها إمكانيات الوصول إلى سلام مقبول بالنسبة للعرب. لقد لعب هؤلاء الورقة التي اقترحها عليهم كيسنجر والمتمثلة في وساطة أمريكية بينهم وبين إسرائيل لا يلعب فيها السوفييت سوى دور صورة شكلية لا رأي لها. إن الدولة العبرية التي طالما ألّحت في السنوات السابقة على الاتصالات المباشرة مع الدول العربية فضّلت الحل الأمريكي؛ فميزان القوى الجديد القائم على نهاية أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يُقهر جعل فجأة العلاقات المباشرة أقل جاذبية (لا سيما وأنه يمكن للدول العربية أن تشكل كتلة في مؤتمر كالمؤتمر المطروح وبالتالي أقل عرضة لتقديم تنازلات). وهكذا أصبح المؤتمر الدولي وهماً مفيداً لاتفاقات تجري خارجه.

تمّت الدبلوماسية الحقيقية عبر «الرحلات المكوكية» التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي بين القدس ومختلف العواصم العربية، بما في ذلك تلك الواقعة بعيداً عن الجبهة لكنها ذات النفوذ الكبير مثل الجزائر والرياض. إن إدارة نيكسون التي كانت بصدد الانهيار إثر فضيحة ووترغيت، حافظت على مصداقيتها السياسية في منطقة الشرق الأوسط بفضل إرادة القائمين عليها. كانت خطة كيسنجر القريبة (تكتيكه) تتمثل في رفض منظور الوصول إلى اتفاق شامل باعتباره غير واقعي، وتشجيع التقارب التدريجي بين مواقف مختلف الأطراف عبر سلسلة من الاجراءات المعروفة باسم «الخطوة خطوة». فهكذا قد يمكن تلبية بعض المطالب الصغيرة للعرب دون الظهور بمظهر فرض تسوية على إسرائيل ضد إرادتها.

اتفاقيات فك الارتباط:

استمرت الرحلة المكوكية الثانية لكسنجر من ١٣ إلى ١٨ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٣ لتحضير الدورة الأولى من مؤتمر جنيف. تناولت المسألة الأساسية التمثيل الفلسطيني إلى المؤتمر. بدأت أثناء تلك الجولة المحادثات المباشرة الأولى بين الأسد وكسنجر. لم يلح المصريون والسوريون على المسألة الفلسطينية إذ كان اهتمامهم منصباً قبل كل شيء على فك ارتباط قواتهم. بالمقابل، أعلن السوريون أنهم ينوون عدم حضور الدورة الأولى للمؤتمر. لقد أرادوا أن يبرزوا موقفهم الحازم دون أن يشكلوا عقبة أمام عملية السلام. استفاد الأسد من اتصالاته الأولى مع كسنجر للتدرب على قواعد الدبلوماسية الدولية؛ بالرغم مما أثارته طريقة السادات في التصرف ـ عدم الاهتمام بالمصالح السورية ـ من قلق لديه. افتتح المؤتمر في جو متوتر بتاريخ ٢١ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٣. حدد كل طرف موقفه بشكل صارم. لم يكن ممكناً الخروج من هذه الدورة الأولى بشيء، فالانتخابات الإسرائيلية كانت ستجري بتاريخ ٣١ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٣. تمّ فقط تشكيل لجنة عسكرية تقنية مكلّفة بالمحادثات الخاصة بفك الارتباط.

انتهت الجولة المكوكية الثالثة لكسنجر (١٠ ـ ١٨ يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٤) إلى توقيع اتفاق الكيلومتر ١٠١ لفك الارتباط المصري ـ الإسرائيلي، بحيث ينسحب الإسرائيليون إلى خط موازٍ للقناة ويبعد عنها حوالى ٢٥ كيلومتر شرقاً. أقيمت منطقة معزولة بين الجيشين تمركزت فيها قوات الطوارىء الدولية. كما تمّ إيجاد منطقتين محدودتي السلاح على جانبي المنطقة المعزولة منه. لم يكن ينبغي اعتبار الاتفاق غاية في ذاته، بل «يشكل خطوة أولى نحو سلام نهائي عادل ودائم حسب تعليمات القرار ٣٣٨ وضمن إطار مؤتمر جنيف». كان من السهل نسبياً الوصول إلى الاتفاق لأنه مربح لجميع الأطراف. فمنذ اللحظة التي تخلّى فيها الجيش الإسرائيلي عن تدمير الجيش الثالث المصري، أصبح بدوره معرّضاً لهجوم مصري مضاد. وكان الاستمرار في ذلك الوضع يعني الإبقاء على حالة التعبئة الإسرائيلية، الأمر الذي لا يستطيع اقتصاد البلاد تحمله. كما كان فك الارتباط ذاك يتناظر مع أفكار دايان التي قال بها عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣ والتي مفادها أن مضائق سيناء تشكل خطاً دفاعياً أفضل من القناة. لم تقم إسرائيل في تلك المنطقة البعيدة عن الأراضي الإسرائيلية أية مستوطنات بشرية إلاّ عسكرية بالطبع.

كان الوضع مختلفاً جداً بالنسبة للجولان. فلقد أقيمت المستوطنات السكانية، منذ بداية خطة آلون، بحجة تدعيم الأمن في تلك المنطقة. لم تلعب تلك المستوطنات، في الواقع، دوراً عسكرياً عام ١٩٧٣ حيث تمّ إجلاء سكانها على عجل. كان هدف السياسة

الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ ضم جزء كبير من الأراضي المحتلة ولم تكن تستطيع قبول مبدأ التخلي عن تلك المستوطنات السكانية منذ بداية المفاوضات.

كان ينبغي على الأمريكيين مواجهة الضغوط العربية، بالتوازي مع التصلب الإسرائيلي. أشارت السعودية بوضوح إلى أن رفع الحظر النفطي مرتبط مع فك الارتباط في الجولان. وكان السادات قد وعد الأمريكيين بطلب تعليق الحظر، بعد اتفاق فك الارتباط. لم يقبل فيصل رفع الحظر إلا بعد توقيع اتفاق مشابه بالنسبة للجولان. بدأت الرحلة المكوكية الرابعة لكسنجر بتاريخ ٢٥ فبراير ـ شباط ١٩٧٤. لم يقترح الإسرائيليون سوى انسحاب رمزيّ يُبقي المفاوضات أطول وأكثر صعوبة هذه المرّة. ولم تسفر جولة وزير الخارجية الأمريكي سوى عن اليسير من النتائج الملموسة باستثناء قبول الدول العربية بتاريخ ١٨ مارس ـ آذار تعليق الحظر بينما كانت تظهر ملامح حرب استنزاف في الجولان. في إسرائيل، استقالت حكومة غولدا مائير بسبب الاستياء الشعبي الموجّه ضد المسؤولين عن «الإهمال» في شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٣. وقامت غولدا مائير بتسيير أمور الحكومة المؤقتة قبل أن تأخذ تقاعدها السياسي، بينما كان إسحق رابين يقوم باتصالاته لتشكيل الحكومة الجديدة التي سيحتل فيها موشى دايان منصباً وزارياً.

تمّ أخيراً توقيع اتفاق على شاكلة اتفاق سيناء مع وجود منطقة معزولة من السلاح ومناطق محدودة التسلح. نص الاتفاق على انسحاب الإسرائيليين إلى ما وراء خط يونيو ـ حزيران ١٩٦٧ بمسافة ضئيلة (يتركون رمزياً لسوريا خرائب مدينة القنيطرة)، مع الاحتفاظ بالمناطق التي يستثمرها سكان المستوطنات الإسرائيلية. أصبحت الولايات المتحدة طرفاً في الاتفاق إذ أنها ضمنت لإسرائيل التزود بالأسلحة على أساس برامج طويلة الأمد وليس على أساس التفاوض حولها سنوياً؛ كما التزمت الولايات المتحدة بدعم أي رد فعل إسرائيلي إذا استخدم الفدائيون الفلسطينيون الجولان كقاعدة لانطلاقهم (وهذا أمرٌ مستبعد الاحتمال بذاته، مع رفض الأسد أن يعطي التزاماً خطياً ورسمياً بمنع أي نشاط للمقاومة انطلاقاً من الخطوط السورية). تمّ تأجيل متابعة المفاوضات حتى استئناف مؤتمر جنيف.

يعود نجاح مهمة كسنجر إلى عزلة سوريا المتنامية في علاقتها مع مصر والدول النفطية. ولقد سمح كسنجر، للمخابرات المركزية الأمريكية (سي. آي. إيه) بالتعاون مع إيران، لإنعاش العصيان الكردي في العراق من أجل منع الجيش العراقي من التدخل في النزاع الإسرائيلي ـ العربي؛ وإضعاف موقف سوريا.

تتوج النجاح الأمريكي بالزيارة الظافرة التي قام بها نيكسون إلى الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين ١٢ و١٨ يونيو ـ حريران ١٩٧٤، بما في ذلك زيارة مصر وسوريا. التزم الرئيس الأمريكي أكثر بكثير من وزير خارجيته بالأطروحات العربية؛ لكنه لم يكن سوى

مجرد رجل سياسة «مع وقف التنفيذ»، فقضية ووترغيت أرغمته بعد فترة وجيزة على الاستقالة (٨ أغسطس ـ آب ١٩٧٤).

الاعتراف الدولي بحقوق الفلسطينيين:

قامت سياسة كسنجر على رفض قبول المطلب الفلسطيني. واعتبرت المقاومة كقوة معادية للولايات المتحدة تتوجب محاربتها. كان وزير الخارجية الأمريكي يفكر بالتأكيد بعملية فك ارتباط في الضفة الغربية، لكن لصالح الحكم الملكي الهاشمي في الأردن حصراً. لم يرد الإسرائيليون سماع ذلك بالقطع وبرروا موقفهم، فيما قدموه من حجج، بأن الأردن لم يشارك مباشرة في حرب اكتوبر. وهكذا أعطوا الشرعية ضمناً للخيار العسكري للسادات والأسد.

صلّب الإسرائيليون موقفهم حيال الأراضي المحتلة. ونصّت وثيقة «غاليلي» التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية عشية النزاع على زيادة الاستيطان اليهودي وإنشاء مدن إسرائيلية في الجولان وسيناء. أما بالنسبة للمناطق الفلسطينية بالمعنى الدقيق للكلمة، فقد دعا موشي دايان إلى مشروع نزع ملكية الأرض من السكان العرب بحيث يحتفظ فلسطينيو الضفة الغربية بجنسيتهم الأردنية التي يمكن منحها لسكان قطاع غزة؛ على أن تستمر إسرائيل بتسيير أمور الأراضي التي يحق لمواطنيها الإقامة فيها. ولن تجري بهذا الشكل عملية ضم من شأنها أن تزيد من عدد العرب ذوي الجنسية الإسرائيلية؛ أي أن إسرائيل تجني أكبر قدر من المكاسب بأقل كلفة سياسية واقتصادية.

رفض الأردن رسمياً تلك العروض الإسرائيلية. كان يريد الاحتفاظ بوجود سياسي في الأراضي المحتلة مع رفض قيام دولة فلسطينية فيها إذ لا يمكن لهذه إلا أن تكون، بعد مرور سنوات قليلة على «أيلول الأسود»، خطراً قاتلاً بالنسبة للمملكة الهاشمية؛ لكنه قبل، بالمقابل، عدة مقترحات إسرائيلية في الواقع العملي. إذ استطاع فلسطينيو قطاع غزة الحصول على جواز سفر في حال طلبهم له؛ ودفع الأردن كلياً أو جزئياً رواتب الموظفين العرب في الضفة الغربية. لقد تمّ الشروع، بأقصى درجة ممكنة من الكتمان، بنوع من التسيير الإسرائيلي ـ الأردني المشترك للأراضي الفلسطينية المحتلّة. كانت إسرائيل هي المستفيد الرئيسي من ذلك لأن تحمل الأردن لجزء من الخدمات العامة يقلل من نفقات الإدارة. كما حدّت السلطات الإسرائيلية، بصورة عامة، من المساعدة الخارجية لأية مصلحة عامة. وتمّ إحباط جميع مشاريع التنمية الاقتصادية في الأراضي لصالح السكان العرب.

أصبحت الأراضي المحتلة قضية مربحة بالنسبة للإسرائيليين. إذ أن الضرائب المفروضة على السكان العرب أعلى من نفقات الإدارة؛ والمنتوجات الإسرائيلية تدخل بكل حرية بينما تصدّر المنتوجات الفلسطينية نحو الأردن حصراً؛ واليد العربية العاملة تشكل مخزوناً رخيص

الكلفة ويسمح أيضاً بموازنة المصالح الاجتماعية الإسرائيلية لأن العمال المستقدمين يومياً إلى إسرائيل لا يستفيدون إلا بشكل ضئيل جداً من المساهمات الملزمين بدفعها.

ساد الأراضي المحتلة هدوء ظاهري يمكن تفسيره بوعي الاختلال الكبير في موازين القوى بين المحتل وضحية الاحتلال. كانت الخشية العامة تكمن في لجوء السلطات الإسرائيلية إلى عملية طرد جديدة للسكان في حال قيام اضطرابات. وكان الهم الأساسي للفلسطينين هو تطوير المقاومة السلبية، الصمود، من أجل البقاء في أرضهم. انخدع الإسرائيليون بذلك الوضع واعتقدوا أنهم يستطيعون التأكيد بكل ثقة على أن شروط تعايش إسرائيلي ـ عربي حقيقي قد استوفيت. لكن في الواقع، كان الأمر مجرد توازن هش؛ فطالما أن الاستعمار الإسرائيلي يظل بعيداً عن مناطق الكثافة السكانية وأن المسحوبات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمصادر المياه، لا تزال معتدلة، فإن سكان الأراضي المحتلة سيحافظون على مظهرهم السلبي. إن الاحتلال لم يستطع إنهاء الشعور الوطني الفلسطيني فحسب، لكنه انعشه واعطى الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية إشارة انضواء فلسطينيي الداخل تحت لواء حركتهم الوطنية.

كانت الدول العربية على وعي بخطورة أن تجد نفسها في ظروف سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٠ حيث أدّى قبول مبادرة روجرز إلى مجابهة مسلحة مع المقاومة الفلسطينية. كانت دبلوماسية الـ «خطوة خطوة» تنبيء بالانحراف نحو وضع مماثل. وأدركت تلك الدول أن الولايات المتحدة لا تنوي ممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل وإنه قد حان الوقت لتصعيد المزايدات عبر التذكير بشرعية القضية الفلسطينية، خاصة وأن ليبيا والعراق يتهمان المشاركين في عملية السلام بخيانة المصالح العربية. وكانت قمة الجزائر قد عبّرت عن عزمها الراسخ على الرغم من إرادة الأردن الزائفة بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل وحيد للفلسطينيين.

نجح ياسر عرفات في انتهاج دبلوماسية ماهرة لتجسيد ذلك التقدم الذي تمّ احرازه. وحصل في القمة الإسلامية بلاهور، المنعقدة ما بين ٢٢ و٢٤ فبراير ـ شباط ١٩٧٤ على الاعتراف بـ م. ت. ف كـ «ممثل وحيد للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع»؛ وقد أقرّ ذلك الاعتراف ٣٧ بلداً من ضمنها الأردن. وتمّ التأكيد في المجلس الوطني الفلسطيني السابع المنعقد في القاهرة ما بين ١ و٩ يونيو ـ حزيران ١٩٧٤ على برنامج إقامة دولة ديموقراطية على كامل التراب الفلسطيني لكن مع تبني مبدأ المراحل الوسيطة واستخدام وسائل أخرى غير الكفاح المسلح (الذي احتفظ بأولويته) للمرّة الأولى. إذ نقرأ ما مفاده:

«تناضل منظمة التحرير الفلسطينية بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلّح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض

الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله».

لقد حددت م. ت. ف نفسها كمطالب فوري لإدارة الأراضي المحتلّة، في حال جلاء القوات الإسرائيلية عنها. أدّى ذلك الموقف الجديد إلى انتقال منظمات اليسار المتطرف إلى المعارضة، وشكّلت تحت قيادة جورج حبش «جبهة الرفض». بالمقابل، قام الاتحاد السوفييتي، الذي أقلقه تراضي الدول العربية مع الولايات المتحدة، بالتقارب من م. ت. ف ودعا إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلّة.

بعد تحديد البرنامج الجديد، جاء النجاح الدولي عبر تبني الجمعية العمومية للأمم المتحدة بأغلبية ١٠٥ صوت (من بينها صوت فرنسا) لدعوة «م. ت. ف ممثل الشعب الفلسطيني، للمشاركة في مداولات الجمعية العمومية حول مسألة فلسطين» امتلك عرفات موقعاً قوياً وحصل من القمة العربية السابعة في الرباط (٢٢ ـ ٢٩ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٤) على الاعتراف بـ م. ت. ف باعتبارها «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» مع «حق الشعب الفلسطيني في إقامة سلطة وطنية مستقلة بقيادة م. ت. ف». خضع الأردن هذه المرّة للإرادة العامة.

استقبل ياسر عرفات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٤. وأكّد في خطابه على ضرورة إدانة الصهيونية باعتبارها ذات طبيعة عدوانية، وعلى أن المقاومة ليست إرهابية وإنما ثورية ودعا إلى مستقبل سلمي ضمن إطار فلسطين الديمقراطية والعلمانية. وقال:

«عندما نتحدث عن آمالنا بالنسبة لفلسطين الغد، فإن منظوراتنا تشمل جميع اليهود الذين يعيشون حالياً في فلسطين والذين يقبلون التعايش معنا بسلام ودون أي تمييز».

بتاريخ ٢٢ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٤، أي بعد سبع سنوات من القرار ٢٤٢، اعترفت الجمعية العمومية بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفي السيادة والاستقلال الوطنيين. وقُبلت م. ت. ف في الأمم المتحدة بصفة مراقب.

تمّ الاحتفال في الأراضي المحتلة بالتقدم الذي أحرزته م. ت. ف بمظاهرات من الابتهاج. لكن بدأت منذ مطلع عام ١٩٧٥ حلقة من المظاهرات والقمع زادت حدتها بسبب رغبة الإسرائيليين في الحصول على منفذ للأماكن المقدسة الإسلامية. وقررت السلطات الإسرائيلية في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٦٧ القيام بالانتخابات البلدية الثانية في الضفة الغربية، بغية قطع الطريق على منظمة التحرير الفلسطينية. لكن المنظمات السياسية اليسارية والمتعاطفين مع م. ت. ف استطاعوا الفوز بها. كان ذلك بمثابة إعلان نهاية السيطرة

السياسية للأعيان الموالين للهاشميين. وأبدى رؤساء البلديات الجديد دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية.

نهاية سياسة كسنجر:

فشلت تماماً جهود كسنجر في الوصول إلى فك الارتباط في الضفة الغربية. كان الإسرائيليون معادين لذلك الخيار الأردني، مما سمح لـ م.ت.ف بأن تصبح القوة الأساسية في الأراضي المحتلة. لكن الاعتراف الدولي بـ م.ت.ف طرح، منذ قمة الرباط، مشكلة تمثيلها في حال استئناف مؤتمر جنيف. وفي مصر، شرع باستثمارات اقتصادية ضخمة بقصد إعادة انعاش قناة السويس المخرّبة منذ عام ١٩٦٧. وأظهر السادات، بذلك أيضاً، أن مصر لا تريد ولا تستطيع استئناف المعركة. رأى رابين أنه ينبغي على إسرائيل مسابقة الزمن. إذ كان مقتنعاً بأن سياسة أوربا الغربية وقسم كبير من العالم المؤيدة للعرب تعود إلى واقع التبعية النفطية. وقدّر أنه بعد عدة سنوات (قدّم الرقم الرمزي لسبع سنوات) ستتضاءل تلك التبعية كثيراً وسوف تجد الدولة العبرية دعماً دولياً قوياً من جديد. وبما أنه لم يكن هنالك مجال للتخلي عن الأراضي المحتلة الفلسطينية والسورية، فقد توجّب تركيز الجهود على مصر لفك عراها مع سوريا ومنعها من العودة إلى دائرة النفوذ السوفييتي.

رفضت قمة الرباط أي اتفاق منفصل. لكن السادات أفهم كسنجر في شهر نوفمبر-تشرين الثاني ١٩٧٤ بأنه مستعد لتجاوز ذلك إذا كانت مكاسب الاتفاق جوهرية بالنسبة لمصر؛ وفي الحالة المعاكسة، سيتوجه نحو الاتحاد السوفييتي. كان الإسرائيليون قد قالوا بأنهم يفكرون بانسحاب هام من سيناء بشرط أن تلتزم مصر بتوقيع ميثاق عدم اعتداء بينما كان السادات يريد الوصول إلى اتفاق عسكري «تقني» للحد من هجومات الدول العربية الأخرى ضده. لم تثمر جولة كسنجر المكوكية لشهر فبراير - شباط ١٩٧٥ عن أي شيء بالنتيجة.

شرع كسنجر في شهر مارس - آذار ١٩٧٥ بمفاوضات جديدة. وحصل من السادات على اقتراح سياسي مساوم يتمثل بقبول مبدأ عدم استخدام القوة لحل النزاع الإسرائيلي - العربي. رفضت إسرائيل ذلك الالتزام كما رفضت الانسحاب إلى ما وراء مضائق سيناء، مما أدى إلى قطيعة حادة في المفاوضات بتاريخ ٢٢ مارس - آذار ١٩٧٥. ولم يتردد كسنجر في البوح بما يفكر به آنذاك للمسؤولين الإسرائيليين. إذ قال: «إن القادة العرب الذين يعتمدون على الولايات المتحدة سيفقدون مصداقيتهم. لقد أعيقت دبلوماسية الخطوة خطوة بالنسبة للأردن أولاً ثم بالنسبة لمصر.. إننا فقدنا السيطرة. وسوف نرى العرب يتحركون الآن بجبهة موحّدة. وسوف يتم التأكيد أكثر على حقوق الفلسطينيين، وسوف يكون هناك ربط بين الحركات في سيناء وفي الجولان. وسوف يعود السوفييت إلى المسرح السياسي.

فالولايات المتحدة تفقد السيطرة على الأحداث. . لقد أعددنا بعناية بالغة استراتيجيتنا السابقة، لكننا لا نعرف ما العمل الآن. سوف تكون هناك ضغوطات من أجل خلق إشكالية بين إسرائيل والولايات المتحدة، ليس لأننا نريد ذلك وإنما بالرغم عنّا. لقد فشلنا. . ولربما كان الوصول إلى اتفاق سمح للولايات المتحدة بالمحافظة على سيطرتها بشأن العملية الدبلوماسية الجارية. . ويبدو لي، بالمقارنة مع ذلك، أن رسم خط أبعد بحوالي ثمانية كيلومترات ليس أمراً هاماً. ولديكم كل عناصر عدم الاعتداء وعدم استخدام القوة.»

«هذه مأساة حقيقية. . لقد حاولنا التوفيق بين دعمنا لكم ومصالحنا الأخرى في الشرق الأوسط وبشكل أن لا يكون عليكم اتخاذ القرارات كلها. كانت استراتيجيتنا تكمن في تجنيبكم مواجهة جميع الضغوطات بنفس الوقت. . ولو أردنا العودة إلى حدود ١٩٦٧ فلربما كنا استطعنا ذلك فالرأي العالمي كله معنا. لقد صممت استراتيجيتنا لحمايتكم. وتجنبنا تحديد خطة كاملة لتسوية شاملة. إنني أرى الضغط يتزايد لإرغامكم على العودة إلى حدود ١٩٦٧. إن عشرة كيلومترات لا أهمية لها بالمقارنة مع ذلك. أنا لست غاضباً منكم ولا أطلب إليكم تغيير موقفكم. لكن من المأساة رؤية أناس يعرضون أنفسهم إلى خطر لا حد له»[1].

أشار الرئيس فورد آنذاك إلى ضرورة إعادة نظر كاملة بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. لقد قلّصت الولايات المتحدة من دعمها الاقتصادي والعسكري لإسرائيل في الأسابيع اللاحقة التي شهدت سقوط بنوم بنه بتاريخ ١٧ ابريل ـ نيسان وسقوط سايغون في ٢٩ من نفس الشهر، واغتيال الملك فيصل وبداية الحرب الأهلية اللبنانية. لكنها لم ترد العودة إلى مؤتمر جنيف مما سيطرح مسألة تمثيل م.ت.ف ودور الاتحاد السوفييتي. استفاد هذا الأخير من الوضع القائم كي يبرز نفسه أكثر باعتباره الحليف الحقيقي للعرب.

حاول السادات التقارب مع سوريا ومع م.ت.ف فاصطدم بإرادتهما الحازمة على تشكيل كتلة مع مصر أثناء مفاوضات جنيف. رأى الرئيس المصري أن مثل ذلك التكتيك قد يسمح لإسرائيل بمناورات تسويفية وإعادة خلق مناخ ملائم في العلاقات مع الولايات المتحدة. فقام بتاريخ ٥ يونيو ـ حزيران ١٩٧٥، أي كرمز للذكرى الثامنة لحرب ١٩٦٧، بإعادة فتح قناة السويس للملاحة مما جعل قيام حرب مع إسرائيل أقل احتمالاً.

كانت سياسة الرفض التي قال بها كسنجر ذات شعبية كبيرة في إسرائيل؛ وفي واشنطن، انتظمت جماعة الضغط الصهيونية وتعاظمت ضغوط مجلس الشيوخ «الكونغرس» على إدارة فورد من أجل تأييد الأطروحات الإسرائيلية. مع ذلك، أدركت الحكومة الإسرائيلية أن السادات ليس مستعداً لتقديم تنازلات جديدة بينما وقعت مسؤولية فشل المفاوضات على كاهل إسرائيل عامة. لقد وضع الرئيس فورد عندئذ إسرائيل أمام الخيار بين استئناف

المفاوضات حول سيناء وترافق ذلك مع تعزيز الدعم الأمريكي وبين العودة إلى مؤتمر جنيف مع خطة أمريكية لا تأخذ باعتباراتها طوارىء السياسة الداخلية الأمريكية. قرر رابين اعتماد الخيار الأول الذي يتوافق مع سياسته لكسب الوقت. كانت المفاوضات حول اتفاق فك الارتباط الثاني، المسمّى سيناء ـ ٢، هي مفاوضات إسرائيلية ـ أمريكية أكثر مما هي إسرائيلية ـ مصرية. أدّى الاتفاق الموقّع بتاريخ ٤ سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٥ إلى انسحاب إسرائيلي حتى خط المضائق وأعاد لمصر حقول نفط خليج السويس. وتقرر مراقبة وضع قوات البلدين في سيناء بواسطة نظام مراقبة ألكترونية يشرف عليه الأمريكيون. واتفقت الدولتان على:

«أن لا يتم تسوية النزاع بينهما، وفي الشرق الأوسط بالقوة المسلحة وإنما بالسبل السلمية. [. . .]. كما يعلنان عن عزمهما على الوصول إلى سلام نهائي وعادل عبر المفاوضات التي طالب بها مجلس الأمن في قراره ٣٣٨، وحيث يشكل الاتفاق الحالي خطوة هامة نحو ذلك الهدف. ويلتزم الطرفان بعدم اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استخدامها أو إلى الحصار العسكري من أي طرف حيال الآخر».

سمحت مصر بمرور البضائع غير العسكرية المتوجهة إلى إسرائيل أو القادمة منها عبر قناة السويس. كان الدور الأمريكي ملموساً على أرض الواقع كحكم في الخروقات المحتملة للاتفاق. وبالإضافة إلى دور الولايات المتحدة في الاتفاق، أخذت على عاتقها التزامات صارمة حيال إسرائيل تتمثل بالوعد بمساعدة اقتصادية وعسكرية طويلة الأمد وبمشاورات دورية بين الحكومتين وضمان تزويد إسرائيل بالنفط لمدة خمس سنوات. كما التزمت، على الصعيد السياسي العام، بالدعم الدبلوماسي وبالمساعدة في حال تهديد قوة عالمية ما لإسرائيل المطلوب ضمان بقائها وأمنها. والتزمت في أن تجهد من أجل مطابقة موقفها مع موقف إسرائيل، بالنسبة لمؤتمر جنيف، وتعمل كل ما في وسعها من أجل أن تجري المفاوضات الأساسية على أساس ثنائية الأطراف. والتزمت أخيراً في أن تتابع سياستها بعدم الاعتراف وعدم التفاوض مع م.ت.ف طالما أن هذه المنظمة لا تعترف بحق إسرائيل في الوجود ولا تقبل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ الصادرين عن مجلس الأمن. وعليها، إذا دعت الضرورة، استخدام حقها في النقض «الفيتو» ضد أية مبادرة في مجلس الأمن ترمي إلى تغيير الشروط الراهنة لمؤتمر جنيف أو التي تعدّل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بحيث تجعلهما غير متوافقين مع هدفهما الأساسي.

على الرغم من أن إسرائيل قد التزمت بالدخول في مفاوضات مع مصر للوصول إلى اتفاق نهائي، فإن مكسبها الحقيقي تمثل دائماً بغياب أية مشاركة فلسطينية ضمن إطار تسوية عامة محتملة للنزاع الإسرائيلي ـ العربي. لم يكن لدى الولايات المتحدة أية وسيلة للضغط على الدولة العبرية حول مسألة الجولان، بالرغم من تأكيدات كسنجر للسادات على ضرورة

إبرام اتفاق فك ارتباط ثانٍ إسرائيلي ـ سوري. وكان من المستبعد إجراء أية مفاوضات مع م.ت.ف ومع الأردن، لذلك توقفت عملية السلام تماماً. بدأت مصر تعاني من عزلتها داخل العالم العربي وتلقت، للمرة الأولى، في شهر مارس ـ آذار ١٩٧٦، أسلحة أمريكية. بنفس السنة، أدّى التورط السوري في الحرب اللبنانية والحملة الانتخابية الرئاسية في أمريكا إلى تعليق كل الجهود الدبلوماسية.

الاستراتيجية النفطية للسعودية:

بادر كسنجر بسرعة إلى إشراك السعودية في رحلاته المكوكية إلى الشرق الأوسط. فالصدمة النفطية الأولى والحظر بيّنا أن المملكة السعودية في طريقها إلى أن تلعب دوراً متنامياً في السياسة الإقليمية؛ إذ أن عائداتها النفطية قد شهدت نمواً هائلاً وازدادت من ٩٤٩ مليون دولار عام ١٩٦٩ إلى ٢,٧٤٥ مليار دولار عام ١٩٧٢ و٢٢,٥٧٤ مليار دولار عام ١٩٧٤ و٢٥,٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ و٣٦,٥ مليار دولار عام ١٩٧٧. لم تكن مشاريع التنمية المحلية وامتصاص السكان لتلك العائدات كافياً لاستهلاك تلك الكميات الهائلة من الأموال. بل أدّى ذلك إلى توليد مشاكل جديدة مع الزيادة الكبيرة في عدد الأجانب، من عرب وغير عرب. تمثل الحل الأكثر منطقية بتخفيض إنتاج النفط مما يحافظ على أسعار مرتفعة وعلى احتياط نفطي كبير. رفضت الولايات المتحدة بإصرار ذلك الخيار وأعلنت بأن تخفيضاً جديداً للإنتاج يشكل عملياً عملاً داعياً للحرب. وحاولت الولايات المتحدة، بالموازاة مع مفاوضاتها حول النزاع الإسرائيلي ـ العربي، تشكيل اتحاد «كارتل» للبلدان المستهلكة للنفط قادر على مواجهة الأوبيب. لقد فشل ذلك المشروع جزئياً بسبب معارضة فرنسا التي رأت به وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة من أجل السيطرة على الحلف الأطلسي. انتقد المسؤولون الأمريكيون بشدة فرنسا واتهموها بالاستسلام أمام مطالب البلدان النفطية، مع أنها كانت البلد المصنّع الذي سبق الجميع في اتباع سبيل الاقتصاد في الطاقة وإيجاد مصادر طاقة بديلة، ذات الأصل النووي خاصة، من أجل بلوغها استقلالاً حقيقياً في هذا الميدان.

أعرب المسؤولون الأمريكيون، علناً وفي أحاديثهم الخاصة، عن استعداد الولايات المتحدة لاحتلال مناطق إنتاج النفط إذ اضطرّتهم مصالحهم الحيوية للقيام بذلك. عرف السعوديون أنه من الصعب تنفيذ مشروع كهذا بسبب استحالة تسيير الصناعة النفطية، خاصة شبكة الأنابيب، في ظروف مشابهة. فالمنشآت النفطية معرّضة بسهولة لعمليات التخريب. لكنهم لم يكونوا يريدون المجازفة بمجابهة كبيرة مع الولايات المتحدة التي يحتاجون لها لضمان أمنهم العام. قامت الاستراتيجية السعودية على معطيين أساسيين؛ أولهما أن احتياطي المملكة من النفط يجعل منها لعقود من الزمن بلداً منتجاً كبيراً وثانيهما أن إمكانيات

الامتصاص المحلية والإقليمية للبترو دولارات لن تستهلك كل العائدات الفائضة. وتوجّب عليها تجنب رفع الأسعار كثيراً، على المدى الطويل، مما قد يسمح بتطوير مصادر طاقة، نفطية وغير نفطية، خارج الشرق الأوسط، وبالتالي قد يصبح النفط السعودي أقل جاذبية. كانت السعودية مستعدة، ضمن هذا المنظور، لتخفيض ملموس في سعر النفط اعتباراً من عام ١٩٧٤؛ لكنها اصطدمت بمعارضة ثلاثة بلدان منتجة كبيرة وأكثر سكاناً وحاجة هي الجزائر والعراق، وخاصة إيران الامبراطورية. وعلى الرغم من كون هذه الأخيرة حليفة للولايات المتحدة ولها علاقات حسنة مع إسرائيل، فإنها كانت المنافس الأكثر دفعاً باتجاه رفع الأسعار. لقد طالب الشاه دائماً بعائدات نفطية أكبر مع ما يمكن أن يؤدي ذلك إلى اختلال التوازنات الاقتصادية التقليدية لامبراطوريته. كان يريد أن يجعل من بلاده بلداً مصنّعاً على غرار البلدان الغربية. ولّد ذلك الطموح مشروعاً سياسياً كبيراً يتمثل في جعل إيران القوة العظمى الإقليمية بفضل تشكيل جيش قوي ومزوّد بأفضل الاعتدة. لقد ألغى نيكسون جميع القيود الإدارية على الطلبات الإيرانية. إذ جرى اعتبار إيران بمثابة الحليف الأمريكي الوحيد المالك لقوة عسكرية حقيقية، هذا فضلاً عن العائدات التي تؤمنها مبيعات الأسلحة للولايات المتحدة. إن ارتباط السعودية بالعالم العربي (الذي يعارضها مع إسرائيل)، وعدم قدرتها على بناء قوة عسكرية سعودية بسبب قلة عدد سكان المملكة وضعف خبراتها المؤهّلة جعلا السعوديين عاجزين عن لعب دور البديل العسكري. كما قام النظام الملكي السعودي الذي واجه مرّات عديدة في سني الخمسينات والستينات خطر انقلاب عسكري بتقسيم الجيش السعودي إلى عدة مؤسسات متمايزة عن بعضها البعض بغية التمكن من معارضتها فيما بينها إذا اقتضى الأمر. لم تكن سياسة من ذلك النمط ملائمة لتطوير قوة عسكرية حقيقية. بل كانت المملكة هشة جداً على هذا الصعيد مما شكّل مصدر ضعفها السياسي؛ لذلك توجّب أعطاء الأولوية بشكل دائم لمسألة الأمن.

تحقق الأمن المنشود عبر دورها كأول بلد مصدّر للنفط في العالم مما جعلها ضرورية للبقاء الاقتصادي للغرب. كما أصبحت عملية تدوير البترودولارات الفائضة في الاقتصادات الغربية عاملاً إضافياً في ذلك الطريق. لم يكن هناك مجال حقيقي لتقليص الإنتاج، وكان يتوجب إقامة دورة مالية كاملة للتمكن من تمويل الصدمة النفطية الأولى، فزادت المشتريات السعودية من المنتوجات الغربية والاستثمارات في الاقتصاد الغربي من التبعية المتبادلة بين البلدان المصنعة والبلدان المنتجة للنفط. لم يكن بمقدور سلاح النفط أن يؤثر إلا بشكل محدود لأن البلدان العربية المنتجة كانت تابعة، في الواقع، لزبائنها بقدر تبعية هؤلاء لها. وبقيت الأسعار، ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٩، ثابتة من حيث القيمة الإسمية، أي ما يتناظر كقيمة حقيقية مع تناقصها نظراً للتضخم العالمي. تضاءل اثر الصدمة النفطية الأولى

بالتدريج بينها بدأت الدورات المالية والاقتصادية الجديدة بالتشكل.

قدّرت خطة التنمية الاقتصادية السعودية الثانية المتبناة لمدة خمس سنوات النفقات العامة بمبلغ ١٤٢ مليار دولار. وكانت البنية الأساسية للنقل والاتصالات والتربية والسكن والجيش هي القطاعات صاحبة الامتياز. وكانت الطلبيات العسكرية المقدّمة للولايات المتحدة مناسبة لمعارك برلمانية حامية في مجلس الشيوخ «الكونغرس» بين جماعة الضغط الصهيونية وجماعة المركّب العسكري ـ الصناعي.

كانت التحولات البشرية كبيرة. ويقدّر أنه يوجد من أصل الخمسة ملايين نسمة الذين يشكلون مجمل عدد سكان السعودية عام ١٩٨٠ (من الصعب تحديد عدد سكان السعودية بدقّة) النصف من الأجانب. وتتكرر نفس الظواهر، بحدة أكبر، في الملكيات النفطية الأخرى في الخليج. ترى السلطات في الدين الإسلامي نظاماً للحياة وللمجتمع يكفي من أجل مواجهة تحولات بتلك السرعة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. وتتمسك السعودية، على عكس إيران، بالمحافظة على إسلام طهري يتدخل في كل مظاهر الحياة اليومية وتعتمد أكثر من أي وقت مضى على الأسس الدينية كشرعية للنظام الملكي.

يجد هذا الاستخدام للإسلام مكانه أيضاً على صعيد العمل الخارجي للمملكة. فالنظام الملكي السعودي يقدم معونة مالية لإنشاء المؤسسات الدينية وتكوين الإطارات في أي مكان يتواجد فيه مسلمون سنّة. ويُمارس هذا «التبشير» السعودي باتجاه أفريقيا السوداء خاصة وبدرجة أقل باتجاه الجاليات الإسلامية المهاجرة في الغرب. كما تدعم السعودية في العالم العربي بلدان المواجهة مدفوعة إلى ذلك بإرادتها في تقديم ما يستحق عليها كمساهمة في النزاع مع إسرائيل وكذلك بحرصها على فصل مصر وسوريا عن التحالف السوفييتي. إن منطق النظام يميل إلى جعل الجيوش العربية الأخرى الأكثر أهمية «مرتزقة» (باستثناء الجيش العراقي الذي يمتلك عائدات نفطية هامة!) مما يزيد من الأمن الإقليمي للمملكة. سوريا بقيادة البعث خبيرة في فن زيادة الطلب من السعوديين، ومن هنا تتم ممارسة حاذقة إلى هذه الدرجة أو تلك لنوع من المساومات والمساومات المضادة في العلاقات السورية ـ السعودية. بالمقابل، قدمت السعودية للسادات كل الوسائل الضرورية لإنفصاله كلياً عن الاتحاد السوفييتي والتوجه نحو الولايات المتحدة. وبالاعتماد على نفس النهج، كفلت المملكة عملية السلام التي تمّ الشروع بها منذ حرب اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٣.

عاد ذلك الدور المتميز الذي وصل إلى حد الحديث في لحظة ما عن هيمنة سعودية في العالم العربي إلى شخصية الملك فيصل القوية. لكن الملك فيصل اغتيل بتاريخ ٢٥ مارس ـ آذار، اثر عملية انتقام عائلية كما قيل، في فترة حاسمة شهدت بداية الحرب في لبنان واتفاق

سيناء ـ ٢ الذي أثار الكثير من الجدل. كان خليفته الملك خالد أقل تمرساً في الحياة السياسية الدولية إذ أبدى اهتماماً أكبر بالمسائل البدوية. وكان عليل الصحة... وعادت بالتالي السلطة الحقيقية لولي العهد الأمير فهد العارف بتسيير الأمور نظراً للمهام الوزارية التي مارسها. أراد الفريق الجديد متابعة سياسة فيصل القائمة على وحدة العمل العربي. ونجح مؤقتاً بمصالحة مصر وسوريا عام ١٩٧٦. لكن كان عليه أن يواجه أوضاعاً أكثر فأكثر تناحراً وقد تؤدي إلى تعريض المملكة للخطر. لقد تمثّلت تلك الأوضاع في الحرب الأهلية في لبنان واتفاقات كامب داڤيد والصدمات المعاكسة للثورة الإيرانية.

الحرب الأهلية اللبنانية:

أصول الحرب الأهلية اللبنانية:

عاش لبنان منذ استقلاله في ظل مصالحة هشة بين مختلف مكونات سكانه. والميثاق الوطني الصادر عام ١٩٤٣ يرمز لذلك الوضع. فالمسيحيون قبلوا أن تشكل بلادهم جزءاً من العالم العربي والمسلمون اعترفوا بدوام الدولة اللبنانية المسيّرة داخل إطار منظومة سياسية طائفية. لكن التطورات الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية أدّت إلى التشكيك بذلك التوازن المتزعزع منذ مطلع سني السبعينات.

إن الاخصائيين يميزون، منذ أعمال المؤرخ الكبير البير حوراني، بين مكونين رئيسيين في المجتمع اللبناني هما الشاطىء كمكان للقاء جامع لكل البشر حيث تتبادل السلع والأفكار؛ والجبل الذي يعرف مجتمعاً تقليدياً متوسطياً قديماً يُمارس فيه العنف الذي يعبر عنه شيوع عمليات الثأر أفضل تعبير وحيث تسود المنازعات الطائفية. شهدت السنوات التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية تزايداً في حدة اختلالات التوازن القائمة. فالهجرة من الريف أدّت إلى تضخم عدد السكان في المدن وخاصة في بيروت التي تشكل منطقة تجمع سكاني هائل بالقياس مع بقية البلاد. لكن الانحطاط الديموغرافي في الجبل لم تتم ترجمته بانتصار ثقافة المدينة. إذ أصبحت الضواحي مراكز تجمع المهاجرين الذين جلبوا معهم أشكال تضامن الريف وتعارضاته. وبالرغم من التعايش الحميم بين الطوائف، تمّ الاحتفاظ بقوة الانتماء الطائفي الذي رعته الطائفية السياسية إذ بحث رجال السياسة عن أنصار (زبائن) لهم. وترافق تطور الإدارة العامة مع اقتسام الوظائف بين مختلف مكونات المجتمع اللبناني.

تكمن خصوصية التاريخ الديموغرافي للبنان في تباين التسلسل التاريخي للتطورات الطائفية. كان المسيحيون هم أول من قاموا بثورتهم الديموغرافية في القرن التاسع عشر على شاكلة الثورة في أوربا؛ أي المحافظة على معدل ولادات مرتفع مع تناقص معدل الوفيات.

وكانت زيادتهم السكانية هي أحد الأسباب الأساسية في المواجهات التي شهدتها سنوات ١٨٤٠ - ١٨٦٠؛ كما أدّت إلى استيطان الموارنة في المجتمعات المدينية التي كانوا غائبين عنها حتى ذلك الوقت، خاصة في بيروت، وأعقبتها هجرة واسعة إلى جميع أنحاء العالم. كانت الطوائف المسيحية تميل، في القرن التاسع عشر، نحو التوازن الديموغرافي وبالتالي نحو تخفيض زيادتها العددية بينما شرعت الطوائف الإسلامية بدورها بثورتها الديموغرافية. وهذا يفسر، إلى جانب قيام لبنان ـ الكبير، ظاهرة انقلاب النسب السكانية اعتباراً من سني الثلاثينات. كان السنّة أول من أخذوا أهمية ديموغرافية جديدة ثم تبعهم الشيعة (الذين بدأوا بالهجرة عام ١٩٤٥ إلى افريقيا السوداء بشكل خاص). كانت المصالحة السياسية اللبنانية قائمة على أساس المحافظة على الوضع القائم عددياً والذي فقد مع مرور السنين واقعيته أكثر فأكثر. وأدت المحافظة على الهويات الطائفية التي تشكل أساس الحياة السياسية إلى كبح أية صيغة سياسية جديدة ربما كان بإمكانها أن تسمح بتجاوز وضع أصبح تناحرياً أكثر فأكثر.

تواجدت الطائفة السنية في المدن غالباً وكانت ذات حساسية خاصة حيال الدعوة إلى القومية العربية إلى درجة أن العروبة والإسلام اختلطا خلال سني الخمسينات والستينات، ومن هنا جاء الحذر المتنامي من طرف المسيحيين. كما استيقظت الطائفة الشيعية في سني الستينات بدفعٍ من رجل دين قدم من إيران (لكن أصوله العائلية ترجع إلى جنوب لبنان) هو الإمام موسى الصدر. استطاع هذا الرجل القوي الشخصية، الغامض والسياسي، أن يحصل على دعم المهاجرين العائدين إلى البلاد ورغب بإنهاء سيطرة كبار الملاكين العقاريين الذين كانوا يحتكرون، حتى ذلك الحين، التمثيل السياسي لطائفتهم. إن عمل موسى الصدر القائم على انبعاث مقولات المعاناة والنضال ضد الظلم، التي يختص الإسلام الشيعي بها، أدّى إلى إتمام التحرر الشرعي للشيعة عام ١٩٦٩ بالعلاقة مع الإسلام السني؛ وذلك بواسطة تطوير المؤسسات الشيعية. سمح هذا الوضع الجديد بتأكيد أكثر فأكثر عزماً للمطالب الاجتماعية الشيعية التي لم تجد في السابق إمكانية للتعبير عنها إلا عبر المنظمات السياسية اليسارية. كان موسى الصدر هو أول من استطاع أن يترجم بمقولات دينية، عبر تشكيل حركة المحرومين، مطلب التحولات الاجتماعية. كان نجاح تلك التجربة مدعاة لتأمل رجال الشيعة الآخرين فيما بعد في العراق وإيران. لقد كان لمنظمة «أمل» السياسية، المنبثقة عن حركة المحرومين، علاقات مبهمة جداً مع القوى العروبية.

عرفت هذه القوى الأخيرة نفس التجذر الثوري الذي عرفته الحركة الوطنية الفلسطينية. ووجدت في كمال جنبلاط زعيماً لها. استطاع هذا القائد التقليدي، القوي الشخصية أيضاً والمتأثر بالفلسفات الهندية، أن يوحّد بين مختلف القوى العروبية ضمن إطار الحركة الوطنية. يتمتع الدروز، الذين يتضاءل وزنهم العددي باستمرار بالنسبة إلى بقية

الطوائف، بتلاحم اجتماعي قوي وبكفاءات عسكرية عالية. عانى جنبلاط، الزعيم الدرزي، من عدم تمكنه الوصول إلى مناصب المسؤولية العليا للبلاد لأنه ليس سنياً أو مارونياً. لقد نادى بإلغاء الطائفية السياسية. وفرض، في الحين، هيمنته على القوى السياسية لليسار اللبناني واحتج على سلطة أعيان السنة بدفعه إلى خلق الحركات «الناصرية». اضطر الأعيان السنة على إظهار تصلبهم من أجل المحافظة على مصداقية ما. واجه جنبلاط اتهام خصومه السياسيين له بأنه يريد أن يمارس عملية انتقام سياسي يرجع تاريخها إلى قرن ونصف القرن، وانه يبحث عن استرجاع الهيمنة الدرزية التي دحرها الموارنة قديماً.

كان الفلسطينيون حلفاء القائد الدرزي. وقد وجدت مختلف المنظمات الفلسطينية، منذ «أيلول الأسود»، في لبنان الحرية التي أضاعتها في البلدان العربية الأخرى، أي حرية التنظيم سياسياً. بل وأخذت تتطاول أكثر فأكثر على السيادة اللبنانية، كما فعلت سابقاً في الأردن. وقامت المنظمات انطلاقاً من لبنان بعمليات فدائية ضد إسرائيل، كانت ضرورية لتأكيد تصميمها على الوجود. أمّا عمليات الرد الإسرائيلية فقد جرت على خلفية إرادة الانتقام من الهجومات الفلسطينية ومن أجل التمكن من إنهاء المطلب الفلسطيني إذ كان من المستبعد أن تتفاوض إسرائيل مع الفلسطينيين. لقد استهدفت الاستراتيجية الإسرائيلية الوصول إلى «أيلول أسود» ثانٍ تتواجه فيه المقاومة مع الدولة اللبنانية، وذلك عبر جعل الوجود الفلسطيني غير مقبول.

لم يكن للعمليات الإسرائيلية في جنوب لبنان كما في بقية البلاد سوى هدف عسكري ثانوي. كان هدفها هو خلخلة الدولة اللبنانية من أجل إرغامها على قتال الفلسطينيين. بدا أن هذه السياسة قد أعطت ثمارها في مطلع سني السبعينات عندما حاول الجيش اللبناني الصغير (أغلبية ضباطه من المسيحيين بينما أغلبية جنوده من المسلمين) استرجاع السيطرة على المخيمات الفلسطينية. لكن تلك المشاريع فشلت بينما هاجمت الحركة الوطنية الدولة والجيش العاجزين عن حماية البلاد وحماية المقاومة الفلسطينية. واتهمت الجيش بالمساهمة في مؤامرة إسرائيلية تهدف إلى انهاء المقاومة.

أصبح الوضع لا يطاق بالنسبة للقادة المسيحيين. وتصلّبت المواقف أكثر نتيجة للتحولات الاجتماعية والديموغرافية للطوائف وللراديكالية السياسية عبر استخدام أكبر لقاموس الثورة الاجتماعية وللتشكيك بالتوازنات الخاصة بالمؤسسات القائمة. وبقدر ما كان يزداد دعم الحركة الوطنية للمقاومة الفلسطينية واحتجاجها على النظام التقليدي باسم العروبة وحق المسلمين، كان يزداد أيضاً تمسك المسيحيين بفكرة القومية اللبنانية التي لا تفسح أي مجال للفكرة العروبية وترى في الوجود الفلسطيني عدواناً قاتلاً على البلاد. إن الدولة أصبحت عاجزة عن إدارة وضع بمثل تلك الخطورة لذلك قامت القوى السياسية

المسيحية، وفي مقدمتها الكتائب، بتسليح ميليشياتها وتدريبها. كما قام تحالف بين القادة المسيحيين الرئيسيين، بيير الجميل وكميل شمعون وسليمان فرنجية (كان رئيساً للجمهورية) أطلقوا عليه تسمية الجبهة اللبنانية التي كانت مهمتها مواجهة الحركة الوطنية. وأصبح من المستحيل أكثر فأكثر الوصول إلى اتفاق أعيان مختلف الطوائف الذي لا يمكن الاستغناء عنه من أجل عمل المؤسسات.

انتهت السياسة الإسرائيلية في عمليات الرد الانتقامية، كما في حالة الأردن بعد وفاة عبدالله، إلى معضلة تتمثل في الخيار بين دعم الدولة المضيفة للفدائيين بغية انهاء وجودهم على أرضها مما يتطلب إيجاد دولة قوية قد تشكل خطراً بالنسبة للمستقبل وبين خلخلة تلك الدولة. فإذا انهارت تلك الدولة في المواجهة مع الفلسطينيين، كما كاد أن يحصل مرّات عديدة في المملكة الهاشمية، فإن وجود المقاتلين سيستمر في الوجود وفي القيام بعمليات ضد إسرائيل. بالمقابل، قد يسمح عدم الإستقرار بالوصول إلى أهداف أخرى إذ في كل مرحلة من مراحل إضعاف الأردن كان المسؤولون الإسرائيليون يدرسون إمكانيات احتلال الضفة الغربية. أمّا في الحالة اللبنانية، فقد كان المطلب الإسرائيلي الحاسم والأكثر أهمية من التوسع الإقليمي هو إمكانية الاستيلاء بوسيلة أو بأخرى على مخزونات مياه حوض الليطاني في الوقت الذي كان قد تمّ فيه استخدام جميع موارد مياه المجال الفلسطيني. كما اعتقد الإسرائيليون بإمكانية تنشيط المشروع القديم القائل بتشكيل دول طائفية في الشرق الأوسط، وخاصة الفكرة العزيزة على قلب بن غوريون والمتمثلة في إقامة تحالف بين الوطن القومي اليهودي أي إسرائيل والوطن القومي المسيحي بقيادة الموارنة. كان المقصود بذلك، على حد معرفتنا، افتراضات تقول بها السياسة الإسرائيلية أكثر مما هو تعبير عن إرادة واضحة ومصممة. لكن هذه الأفكار تحولت إلى نزعات قوية لدى الكثير من المسؤولين الإسرائيليين مع اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية.

الحرب الأهلية اللبنانية ١٩٧٥:

أصبح العنف يومياً في لبنان اعتباراً من عام ١٩٧٣. واختلط الحابل بالنابل: مطالب اجتماعية، مظاهرات سياسية، صدامات بين الميليشيات المسيحية والفلسطينيين، أعمال خطف واغتيالات سياسية (بأوامر من دول عربية أخرى غالباً)، عمليات عسكرية للجيش الإسرائيلي في الجنوب، انتقامات بين العشائر في الجبل، عصابات من كل الأنواع. أمِلَ رجال السياسة اللبنانيين أن تؤدي المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية إلى تسوية شاملة تنهي المصدر الأساسي للتوتر بين الطوائف؛ أي المسألة الفلسطينية. استهدفت استراتيجية كسنجر عكس ذلك تماماً إذ أرادت سد الطريق على الفلسطينيين. بقي الوضع مقبولاً طالما أن الدول

العربية بدت متمسكة، عام ١٩٧٤ ، بسياسة مشتركة تعمل على الاعتراف بحقوق الفلسطينيين. لكن التوجه الذي انتهجه السادات عام ١٩٧٥ حول الوصول إلى اتفاقٍ منفصل ثانٍ يقتصر على سيناء انعش التوترات وأعاد المقاومة إلى نفس المشاكل التي عرفتها في شهر أغسطس ـ آب ١٩٧٠. وكما حدث في المرّة السابقة، اختط اليسار الفلسطيني المتجمّع في جبهة الرفض بدفع من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين نهجاً راديكالياً يقول بالمواجهة على الرغم من جهود ياسر عرفات الداعية للاعتدال. لكن على عكس ما كان عليه الحال في الأردن، كان للمقاومة هذه المرّة حلفاء محليين وكان الاتجاه العام يخلط بين مصالح الفلسطينيين ومصالح الحركة الوطنية باسم الثورة العربية. وفي الوقت الذي كانت الأطروحات العروبية قد بدأت تفقد فيه قوتها الكامنة في التعبئة في عموم العالم العربي، كانت في أوج تأثيرها في لبنان.

طلب بيير الجميل، عام ١٩٧٥، استفتاءاً عاماً حول وجود الفدائيين الفلسطينيين في لبنان، مبرهناً بذلك على تصميم الحزب الماروني الأول على حسم مسألة الوجود الفلسطيني المسلّح. وأدّى تدخل الجيش بعنف أثناء نزاع اجتماعي في صيدا، انتهى بمقتل نائب المدينة المسلم، إلى دفع مسألة مكانة الجيش إلى الواجهة. طالب رجال السياسة السنة بإعادة تنظيمه بشكل أن لا يبقى مرتبطاً مباشرة بالرئيس الماروني. وتضامن المسيحيون مع الجيش الذي لم يعد أداة لها مصداقيتها في حفظ الأمن.

كان عود ثقاب يكفي لإشعال الحريق. وفي ١٣ ابريل ـ نيسان ١٩٧٥، جرى صدام دامٍ بين الكتائب والفدائيين الفلسطينيين، في ضاحية عين الرمانة المسيحية. فطالبت الحركة الوطنية سريعاً بحل حزب الكتائب. كانت تلك هي البداية الرسمية للحرب الأهلية. إذ تجابه في كل أرجاء المدينة على مدى ثلاثة أيام الفلسطينيون مع الميليشيات المسيحية. وتصادمت بنفس الوقت الأحياء المسيحية والإسلامية بينما أطلق الرماة النار على السكان المدنيين. خفّت حدة المعارك تدريجياً. وعندما كانت م.ت.ف تريد التعاون من أجل استتباب النظام، طالبت الحركة الوطنية بعقوبات ضد الكتائب. وأصبح الوصول إلى مصالحة سياسية توفيقية مستحيلاً. قام الرئيس فرنجية بتشكيل حكومة عسكرية اعتبرها التقدميون والقادة السياسيون التقليديون السنة بمثابة عمليات استفزازية. وتحولت الأزمة إلى تصارع إرادات بين رجال السياسة المسيحيين والمسلمين. ظهرت بتاريخ ٢٤ مايو ـ أيار المتاريس في بيروت الغربية وفصلت بطريقة ملموسة جزئي المدينة. وبتاريخ ٢٨ مايو ـ أيار، أذعن الرئيس فرنجية ودعا قائد طرابلس السني التقليدي رشيد كرامي لتشكيل حكومة جديدة. لكن كرامي فشل في تأليف حكومة وحدة وطنية ولم يستطع منع انتشار العنف إلى عموم البلاد. أدّت وساطة سورية إلى جانب إضراب عن الطعام قام به الإمام موسى الصدر

إلى تهدئة الوضع إلى حد ما. وشكّل رشيد كرامي بتاريخ ٣٠ يونيو ـ حزيران، حكومة من ستة أعيان من بينهم كميل شمعون. طالبت الحركة الوطنية بإصلاح دستوري حقيقي يؤدي إلى نهاية الطائفية. اعترضت الجبهة اللبنانية على ذلك وقالت إنه إذا لم يتم حل مسألة الوجود الفلسطيني بطريقة تناسبها فإن المسيحيين يمكن أن يختاروا تقسيم لبنان إلى كيانين مسيحي ومسلم. استفادت كل الأطراف من الهدوء كي تسلح ميلشياتها.

استؤنف العنف من جديد في نهاية شهر أغسطس ـ آب ١٩٧٥، في لحظة توقيع اتفاق سيناء ـ ٢، في مدينة زحلة أولاً، الموجودة في سهل البقاع، ثم في شمال البلاد في زغرتا، عرين الرئيس فرنجية، وطرابلس، مدينة رئيس الوزراء. انتشر الجيش بين التجمعين السكانيين. اتهمته الحركة الوطنية بالتواطؤ مع الموارنة وأعلنت إضراباً عاماً يوم ١٥ سبتمبر ـ أيلول. وأعطت بذلك إشارة استئناف الحرب على مستوىً لم تعرفه قبل ذلك التاريخ. إذ دُمّر وسط مدينة بيروت اثر عمليات قصف عنيفة. وبعد هدنة جديدة انتهت بفشل وساطة الجامعة العربية، استؤنفت حرب وسط بيروت في نهاية شهر اكتوبر ـ تشرين أول. وكانت هذه المرّة أشد عنفاً من سابقتها حيث كان الرهان الأساسي فيها يتمثل في فنادق العاصمة الكبرى التي يمكن السيطرة منها على المدينة بأكملها.

حاول الڤاتيكان وفرنسا وسوريا القيام بوساطات؛ لكن في كل مرّة كان يلوح فيها اتفاق في الأفق، كانت الأعمال العدوانية بين الطوائف تتأجج. فمناطق لبنان مقسّمة إلى أقاليم طائفية. غادر قسم كبير من المسيحيين المناطق الإسلامية وبالعكس. لقد ساد نظام الميليشيات. شكّل الكتائب والحزب الوطني اللبرالي بزعامة كميل شمعون ورجال فرنجية والرهبان الموارنة أهم الميليشيات على الجانب المسيحي. أما على الجانب الإسلامي فقد تمثل أهم الميليشيات في الحزب الاشتراكي التقدمي بزعامة كمال جنبلاط، والميليشيات الناصرية (سنّة) ومنظمات اليسار (من الشيوعيين واليسراويين) والفدائيين الفلسطينيين (بالرغم من أن عرفات حاول أن يحد إلى أقصى درجة ممكنة اشتراك المقاومة في الحرب).

تكاثرت الاستفزازات من كل الأطراف. لقد حُرقت المصاحف وخرّبت الكنائس. وأصبح الخطف والقتل خبز الحياة اليومية. وغدت الاتصالات بين مختلف الطوائف أكثر صعوبة بعد السبت الأسود بتاريخ ٦ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٥ حيث قام بعض أفراد الميليشيا المسيحية بذبح جميع المسلمين الذين صادفوهم، كرد على اغتيالات سابقة. رأى البعض أن الحرب قد أصبحت استمراراً لعملية انتقام شخصية. ثمّ قامت اعتباراً من ١٥ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٥ هدنة مؤقتة.

الوساطة السورية:

قدمت سوريا وساطتها منذ بداية الأزمة اللبنانية. إن لسوريا مصالح متنوعة في لبنان تريد الدفاع عنها؛ هذا بالإضافة إلى إرادة البعث الأيديولوجية والسياسية في أن يقدم نفسه وكأنه المسؤول عن القضايا العربية. كما أن سوريا أرادت، ضمن سياق اتفاق سيناء الثاني، ان تظهر كشريك أساسي ومسؤول في تسيير أمور المنطقة. ومنذ اتفاق فك الارتباط في الجولان عام ١٩٧٤، أصبح من المستبعد التفكير بمواجهة مباشرة مع إسرائيل حيث يمكن أن يشكل موقع لبنان خطراً جغرافياً على سوريا. فسهل البقاع الذي ينفتح على مداخل حمص قد يصبح رواقاً يسمح للجيش الإسرائيلي بعزل دمشق عن بقية البلاد. كما أن إرادة السيطرة على المقاومة الفلسطينية تعبر عن حلم قديم عند المسؤولين السوريين الذين لا يثقون بعرفات. ولم يكن مقبولاً بالنسبة لدمشق التحالف القائم بين الفلسطينيين والحركة الوطنية كما لم يرق لها بصورة عامة هامش الاستقلال الذاتي الذي امتلكته م.ت.ف عبر وجودها في لبنان. وإذا كانت المفاوضات الإسرائيلية ـ المصرية قد أدّت إلى تقارب قسري مع م.ت.ف، فإن حكومة دمشق كانت حساسة لخطر المنافسة الأيديولوجية التي تشكلها النزعة العربية الثورية التي يمور بها لبنان.

كان يُفترض أن يؤدي التشابه في الخطابات السياسية إلى دفع سوريا نحو دعم المواقف «الفلسطينية ـ التقدمية». لكن المنشأ الطائفي للسلطة السورية جعل حكومة دمشق حساسة لمخاطر المعارضة الطائفية. ووجد المسؤولون السوريون في سياسة كبار أعيان السنّة اللبنانيين شكلاً من التعبير السياسي الذي طالما حاربوه في سوريا. كان تعاطفهم الطبيعي يميل نحو الشيعة اللبنانيين الذين أقاموا معهم روابط ممتازة منذ مطلع سني السبعينات. كما أن بعض الشخصيات السورية تقيم منذ سنوات عديدة علاقات صداقة وأعمال مربحة مع عائلة فرنجية. لقد أثار نشوء دولة مسيحية صغيرة قلق حافظ الأسد. إذ كان يعلم بأن تحقيق المشروع لا يمكن أن يتم إلا بمساعدة إسرائيل التي كان بعض المسؤولين المسيحيين قد أجروا اتصالات معها بقصد الحصول على الأسلحة. اعتقد الرئيس السوري بأنه يمكن إعادة المسيحيين في لبنان إلى لواء العروبة بواسطة التأكيد على أن الوحدة العربية لا تختلط مع قضية الإسلام كما يدفع السنّة اللبنانيون إلى الاعتقاد. وتجد الأطروحة السورية سندها في تعاليم مؤسسي البعث الأوائل.

كان الهدف الاستراتيجي السوري، على المدى المتوسط، يتمثل في تشكل كتلة ـ سورية كبرى تضم سوريا ولبنان والأردن وم.ت.ف، وتهيمن عليها سوريا مما يعوض تمادي السادات في انهزاميته (ويعزل أيضاً النظام البعثي المنافس في العراق) أمام القوة الإسرائيلية. وربما كان ذلك التجمع يسمح، على المدى الأطول، بالوصول إلى تكافؤ استراتيجي مع

الدولة العبرية وبالتالي استرجاع الأراضي المحتلة بطريقة أو بأخرى. لقد قبلت المملكة الأردنية الهاشمية الشروع في عملية تقارب سياسي مع سوريا بعد خيبة أملها اثر استثنائها من محادثات السلام الأمريكي. استاءت إسرائيل كثيراً من ذلك التقارب وأخطرت الملك حسين علانية بأنه لن يتم السماح بقيام «الجبهة الشرقية».

كانت سوريا مستعدة للتدخل في لبنان في مطلع عام ١٩٧٦؛ حيث كانت المعارك قد استؤنفت عندما حاصر الموارنة المخيمات الفلسطينية والأحياء الإسلامية الواقعة في القطاع المسيحي، أي أحياء الكرنتينا والضبية وجسر الباشا وتل الزعتر. كان منطق قيام حيِّز جغرافي متجانس يقتضي إزالة تلك الجيوب الفلسطينية والإسلامية التي تعرض بشكل مستمر للخطر وسائل الاتصال بين بيروت الشرقية وبقية المناطقة التي تسيطر عليها القوات المسيحية. دفع ذلك الخيار م. ت. ف إلى الدخول مباشرة في المواجهة العسكرية بدلاً من الاحتفاظ بموقع متراجع كما فعلت طيلة السنة السابقة. سقط حي الضبية بسرعة، ثم حي الكارنتينا بتاريخ ١٨ يناير - كانون الثاني ١٩٧٦ بعد أن قتل رجال الميليشيا المسيحيين المدافعين عن تلك الأحياء وسكانها. استولى تحالف «الفلسطينيين والتقدميين» في اليوم التالي على مدينة الدامور المسيحية في جنوب بيروت وقتلوا بدورهم من لم يستطع من سكان المدينة الهرب.

دخلت بنفس اليوم وحدات جيش التحرير الفلسطيني المرابطة عادة في سوريا إلى لبنان وأخذت مواقعها في منطقة البقاع. كانت هذه القوة الفلسطينية بأمرة دمشق. وقد جاءت ظاهرياً إلى لبنان لدعم الفلسطينيين والتقدميين. لكن تلك الحركة أعطت للأسد وسيلة ضغط إضافية تمّت ترجمتها بتاريخ ٢٠ يناير - كانون الثاني بمشروع وساطة يتضمن على برنامج إصلاحي باسم «الوثيقة الدستورية» كان القصد هو إعداد ميثاق وطني جديد شبيه بميثاق ١٩٤٣ بحيث يؤدّي ذلك إلى زيادة عدد النواب للوصول إلى مساواة كاملة بين المسلمين والمسيحيين في البرلمان (بدلاً من نسبة ٥ إلى ٦ القائمة)؛ وبحيث تصبح أغلبية التلثين ضرورية من أجل البت في المسائل الأساسية؛ بنفس الوقت تتقوى سلطة رئيس الوزراء على حساب سلطة رئيس الجمهورية. وتصبح الكفاءة هي مقياس الدخول إلى الوظائف العامة مع الاحتفاظ بتوزيع الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية، رئاسة مجلس الوزراء، رئاسة مجلس النواب) المعمول به تقليدياً بين طوائف البلاد الثلاث. لقد أعيد التأكيد على اتفاق القاهرة. وسمح المشروع السوري بتلبية المطلب السني في زيادة المساهمة بآليات الدولة مع تقديم عدد من الضمانات للمسيحيين. احتفظت سوريا لنفسها بدور الضامن لتطبيق البرنامج، خاصة فيما يتعلق بمسألة تنظيم الوجود الفلسطيني. وحظي عملها بالاستحسان الدولي وأيّدت الولايات المتحدة «دورها البنّاء».

إن القادة المسيحيين الذين كانوا يدركون حقيقة ميزان القوى القائم قبلوا بالوثيقة

الدستورية التي عرضها الرئيس فرنجية على مجلس النواب بتاريخ ١٤ فبراير ـ شباط ١٩٧٦. رأت الحركة الوطنية بأن الإصلاح المقترح لا يفرض عملية استئصال حقيقية لطائفية النظام السياسي، ورأت المقاومة الفلسطينية ان نشاطاتها في لبنان ستصبح خاضعة للوصاية. فقام كمال جنبلاط بتنظيم عملية انشقاق داخل الجيش وشكّل جيش لبنان العربي من العناصر الإسلامية. ثمّ طالب باستقالة الرئيس فرنجية. اعترضت سوريا على ذلك (٢٠ مارس ـ آذار ١٩٧٦). هاجم الفلسطينيون والتقدميون بكل ما لديهم من قوة المواقع المسيحية وتقدموا في بيروت كما في الجبل. وأصبحت بعض مناطق التواجد الدرزي ـ الماروني المختلط مسرحاً لصدامات طائفية بعد أن كانت قد نجحت حتى ذلك الحين بالمحافظة على نوع من التعايش السلمي بفضل اتفاقات بين العائلات المحلية الكبيرة. إن الحركة الوطنية التي طالما طالبت بشكل دائم بضرورة وضع حد للطائفية كانت سبباً في إثارة أشد أنواع العنف الطائفي. وهرب السكان المسيحيون المهزومون إلى المناطق التي تسيطر عليها ميليشياتهم.

لم يتحمل الأسد ذلك التحدي المكشوف لسياسته. وحاول أن يتفاوض للمرّة الأخيرة مع كمال جنبلاط في دمشق بتاريخ ٢٧ مارس ـ آذار. أدّى ذلك اللقاء إلى القطيعة النهائية بين الرجلين. وقد تطرق الرئيس السوري إلى ما جرى فيه حيث قدّم روايته في خطاب له بتاريخ ٢٠ يوليو ـ تموز ١٩٧٦، إذ قال:

«جرت مناقشة حول الوثيقة الدستورية، أقدر انه لم تكن هناك اعتراضات جوهرية، أذكر أمامكم بعض الأمثلة. قال (جنبلاط) نحن اتفقنا على ست نقاط، الوثيقة الدستورية فيها ١٧ نقطة. . . باختصار قلت له: ليس المهم عدد البنود ٦ أو ١٧، المهم ماذا تحتوي هذه البنود، ماذا ورد في هذه البنود لا ينسجم مع ما طرحتم؟ وماذا طرحتم ولم يرد في هذه البنود، هذا هو المهم، وليس المهم العدد. قال: شكلت لجنة درست الوثيقة، ورأت أنها غامضة. قلت: هذه خطوط عريضة لعمل مقبل، كل بند فيها يحتاج إلى قرارات، يحتاج إلى مراسيم، يحتاج إلى قوانين. وهناك تتحدد المعالم بدقة وتفسرون فيها ما شئتم، أما هنا فالأمر غير ممكن، ولا داعي للتفصيل والتحديد أكثر مما هو حاصل.

تحدّث عن العلمنة، يريد دولة علمانية في لبنان. قلت له: إن الكتائب متحمسة للعلمنة، عندما زارنا حزب الكتائب. . قيادة حزب الكتائب وعلى رأسهم الشيخ بيير الجميل سألته أنا شخصياً عن الموضوع وقال لي: أنا لا أقبل للعلمنة بديلاً. . أنا مصر ومتمسك بدولة علمانية في لبنان، وطرحت هذا الأمر على نفس المسلمين، وعلى السيد موسى الصدر وعلى بعض رؤساء الوزارات ورؤساء مجلس النواب ورفضوه لأن الأمر يتعلق بجوهر الدين الإسلامي.

«هذا يجب أن تعرفوه ـ أيها الأخوة ـ هنا في بلدنا: هناك تضليل، المسلمون في لبنان

هم الذين لا يريدون العلمنة، وليس العكس، لأن الأمر يتعلق بجوهر الإسلام. . الكتائب متمسكون بالعلمنة، وكمال جنبلاط متمسك بالعلمنة. قلت له: رجال الدين المسلمين، علماء الدين هم الذين لا يوافقون على العلمنة. قال: لا تهتم بهم، إنهم لا يمثلون شيئاً. قلت له: الأمر ليس أمر تمثيل [. . . .]. قال: إنهم لا يمثلون شيئاً. قلت له: إن الأمر ليس أمر تمثيل، إنما أمر يتعلق بالدين الإسلامي. وعندما يتعلق الأمر بالدين الإسلامي، فيجب أن لا نستهين بالأمر. [. . .].

قال: «خلونا نأدبهم» لا بد من الحسم العسكري. . منذماية وأربعين سنة يحكمون. . نريد التخلص منهم.

هنا رأيت أن كل قناع قد سقط. . إذن الأمر ليس ما كنا نقول. . وليس كما كان يقول لنا: الأمر بين يمين ويسار، ليس بين تقدمي ورجعي. . ليس بين مسلم ومسيحي. . المسألة هي مسألة ثأر وانتقام تعود إلى مئة واربعين سنة». .

أما كمال جنبلاط فيؤكد من جانبه بأن الأسد أكّد له بأن هناك فرصة تاريخية لتوجيه الموارنة نحو سوريا وكسب ثقتهم، وبإفهامهم بأنهم لم يعودوا بحاجة إلى حماية فرنسية أو غربية. وأضاف بأنه معارض لمشروع «سوريا الكبرى» الذي لا يمكن تحقيقه في ظل وصاية حزب البعث السوري. إذ قال ما مفاده: «لا تعتقدوا إننا خصوم للوحدة العربية؛ على العكس، فنحن الحزب الوحيد الذي قدّم برنامجاً ودستوراً اتحادياً ـ فدرالياً ـ عقلانياً لجميع رؤساء الدول العربية ـ إنما اتحاد تسوده الحرية. إننا لا نريد الدخول في «البيت» السوري الكبير، وعندما تضعون بلادكم سوريا، على طريق ممارسة الديمقراطية السياسية، وعندما تقيمون فيها ديمقراطية حقيقية على الطريقة الغربية، فإننا سنكون أول من يطلب أن يشكل لبنان جزءاً من الفدرالية السورية ـ اللبنانية»[1].

يقول الرئيس السوري أنه اتخذ قراره بالتدخل المباشر في لبنان عقب ذلك اللقاء. واتهمت الصحافة السورية منذ ذلك الحين جنبلاط بعدم التفكير إلا في حرب تحمله إلى رئاسة لبنان. بتاريخ ٩ ابريل ـ نيسان ١٩٧٦ دخلت وحدات من الصاعقة إلى لبنان وقدّمت دعمها للميليشيات المسيحية. كما حوصرت الموانىء الواقعة تحت سيطرة الحركة الوطنية. التزم عرفات بتجديد التعاون بين المقاومة والجيش السوري بغية تجنب التدخل في مواجهة مباشرة. وبتاريخ ٨ مايو ـ أيار جرت انتخابات رئاسية مسبّقة بالرغم من استنكاف النواب القريبين من جنبلاط؛ وانتخب فيها إلياس سركيس، المستشار السابق للرئيس فؤاد شهاب، رئيساً بفضل دعم سوريا. تمّ التوجه نحو عودة إلى الشهابية. لكن فرنجية رفض التخلّي عن الرئاسة قبل انتهاء فترة ولايته الشرعية. أيّد قادة الموارنة، باستثناء ريمون إده، عمل سوريا،

كما لاقى هذا العمل دعم الإمام موسى الصدر.

استأنف الفلسطينيون والتقدميون هجومهم ضد المواقع المسيحية، على الرغم من فشلهم السياسي. كان هدفهم هو الاستيلاء على عموم المنطقة المسيحية من أجل فرض حلّهم على الأرض. لقد راهنوا على أن سوريا البعثية لن تجرأ على القيام بقتال مباشر ضد أنصار العروبة والفلسطينيين في لبنان متحالفة بذلك مع المسيحيين.

التدخل السوري وتعريب الأزمة:

اتخذ الأسد قراره النهائي؛ ودخل ٦٠٠٠ جندي سوري إلى لبنان بتاريخ ٣١ مايو ـ أيار وأخذوا مواقعهم في منطقة البقاع. ثمّ تضاعف عددهم سريعاً. وبرر السوريون تدخلهم بدعوة مسبقة للتدخل وجهتها لهم السلطات الدستورية اللبنانية. لكن بدا بالأحرى أن دخولهم قد لاقى قبول المسؤولين السياسيين السنّة (رشيد كرامي) والموارنة (فرنجية). لقد اعتقد الأسد، كما يبدو، بأن التواجد الكبير لقواته كافياً لردع الفلسطينيين والتقدميين من مواجهته. لكن تلك القوات لاقت مقاومة عنيفة على طريق بيروت ـ دمشق بينما فرّ من المعركة قسم من الفلسطينيين الموالين لسوريا (جيش التحرير الفلسطيني، الصاعقة) ومن السوريين أنفسهم. ثم تمّ التوصل أخيراً إلى وقف إطلاق النار بفضل وساطة ليبية، وذلك بتاريخ ٢١ يونيو ـ حزيران ١٩٧٦.

أمّا في جنوب لبنان، فقد دعم الجيش الإسرائيلي الميليشيات المسيحية ونقل عبر البحر التعزيزات المارونية من وسط البلاد إلى منطقة المواجهة. وقام الإسرئيليون والسوريون بحصار الموانىء التي تسيطر عليها الحركة الوطنية. لم يكن أمام الفلسطينيين والتقدميين إلاّ التراجع أمام الإسرائيليين والسوريين والقوات المسيحية. ولم يستطيعوا منع حصار المخيمات الفلسطينية من جديد. سقط موقع جسر الباشا في الأول من شهر يوليو ـ تموز؛ وقاوم مخيم تل الزعتر مدة ١١٩ يوماً قبل أن يسقط. ترافق سقوط المخيم بتاريخ ١٢ أغسطس ـ آب ١٩٧٦ بمذابح للمدافعين عنه ولقسم من سكانه. انتقلت المعركة بعد ذلك إلى الجبل. واستُردت المواقع التي كانت الحركة الوطنية قد احتلتها في بداية السنة. وفي أواسط شهر اكتوبر ـ تشرين أول كان الجيش السوري على أهبة الاستعداد للزحف نحو المناطق الدرزية وجنوب لبنان. لكنه توقّف أمام الضغط الدبلوماسي المتزايد للبلدان العربية.

إن حالة الانقسام التي شهدها العالم العربي اثر اتفاقية سيناء الثانية لم تسمح بقيام عمل مشترك للبلدان الأعضاء في الجامعة العربية. وزادت القطيعة بين سوريا وم.ت.ف من اختلاط الوضع. قررت السعودية، بعد فترة تأرجح رافقت وفاة الملك فيصل، أن تستعيد دور الحكم الذي شجّعها عليه دعوة عرفات منذ شهر يونيو ـ حزيران ١٩٧٦ نظراً للضرورة

الملّحة في قيام وساطة عربية. أراد الأمير فهد، ولي العهد السعودي، الاستفادة من الأزمة كي يوحّد عملي سوريا ومصر من جديد. وشكّل في هذا السياق منظور الانتخابات الرئاسية الأمريكية عاملاً أساسياً، حيث إن الإدارة الأمريكية الجديدة الناتجة عن انتخابات نوفمبر- تشرين الثاني ١٩٧٦ لا بد وأن تبحث عن إعادة تحديد سياستها الشرق أوسطية بغية انعاش عملية السلام. بتاريخ ٤ سبتمبر- أيلول ١٩٧٦ تمّت الدعوة لقمة عربية جديدة تنعقد في ٨ اكتوبر - تشرين أول. عملت سوريا كل ما في وسعها من أجل تأخير تلك القمة. وأبدت الدول النفطية استعدادها لممارسة ضغوط مالية على حكومة دمشق إذا لم تقبل مبدأ الوساطة. وانعقدت قمة عربية مصغّرة في الرياض برئاسة فهد في الفترة الواقعة بين ١٦ و١٨ اكتوبر - تشرين أول. جمعت تلك القمة بين الأسد وعرفات وسركيس الذي كان قد استلم مهام منصبه الرئاسي منذ فترة وجيزة، مع ممثلين عن مصر والكويت. استخدمت السعودية كل ثقلها السياسي من أجل الوصول إلى حل. ثبّتت القمة العربية السابعة المنعقدة في القاهرة ما بين ٢٦ و٢٨ اكتوبر - تشرين أول القرارات التي اتّخذت في الرياض.

ساد وقف إطلاق نار عام في كل لبنان اعتباراً من تاريخ ٢١ اكتوبر - تشرين أول. وتوجّب على الفلسطينيين والتقدميين الانسحاب إلى المناطق التي كانوا يسيطرون عليها قبل بداية الحرب. كما تمّ ايجاد قوة ردع عربية ترتبط رسمياً بالرئيس إلياس سركيس وممّولة من قبل الجامعة العربية. وطُلب من الفلسطينيين التقيد حرفياً باتفاق القاهرة. وكُلفت الجامعة العربية بمهمة إقامة حوار سياسي بين مختلف الأطراف اللبنانية للوصول إلى إصلاحات سياسية غير محدّدة. وانبغى أن يتوقف الأسد عن المطالبة باستقالة عرفات وأن تتم المصالحة بينهما. تقرر تشكيل قوة الردع العربية من وحدات من مختلف البلدان العربية، لكن بأرجحية سورية كبيرة. بدأت تلك القوة بالانتشار في عموم لبنان، ما عدا منطقة الجنوب، اعتباراً من ١٤ نوفمبر- تشرين الثاني. لم يعترض أحد بشكل حقيقي عليها، بعد عام ونصف من الحرب اللبنانية التي ذهب ضحيتها حوالي ٦٥٠٠٠ شخص. إن هدوءاً نسبياً حلّ محل الحرب مع تواجد الردع.

أدّى التدخل السوري إلى تحديد مواقع القوى العظمى. أظهر الاتحاد السوفييتي عداءه لسياسة سوريا في المواجهة مع م. ت. ف؛ وأوقف مساعدته لفترة من الزمن إلى سوريا بقصد ابداء استياءه ودعمه للفلسطينيين والتقدميين. لكن ارتداد مصر ضده جعله لا يستطيع التساهل في انفكاك روابطه مع سوريا ثم أصبح الوضع طبيعياً من جديد بعد قمة الرياض. استفادت سوريا من الأزمة كي تظهر مدى استقلالها الذاتي في علاقتها مع «سيدها» السوفييتي. كانت السياسة الأمريكية غير موجودة تقريباً بالنسبة للبنان؛ وذلك على عكس ما كان عليه الأمر عام ١٩٥٨، أو أثناء «أيلول الأسود». مالت جميع القوى الفاعلة في لبنان المأخوذة بهاجس

الخوف من التآمر إلى أن ترى مؤامرة أمريكية خلف الاضطرابات. رأى الفلسطينيون والتقدميون ان الولايات المتحدة قد عقدت اتفاقاً مع سوريا من أجل حذف م.ت.ف والمطلب الفلسطيني؛ ورأى «المسيحيون ـ المحافظون» ان الولايات المتحدة تدعم خصومهم لأنها تتمّنى تسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي على حساب لبنان عبر إعادة توطين الفلسطينيين فيه. لقد أيّدت الولايات المتحدة، في الواقع، التدخل السوري ولعبت دور الوسيط بين سوريا وإسرائيل. كان الفارق الكبير بالقياس إلى التدخل أثناء «أيلول الأسود» يتمثل في كون أن سوريا كان لها هذه المرّة علاقات مباشرة مع الولايات المتحدة بفضل سياسة كسنجر. بل وأصبحت هذه العلاقة المباشرة منذ عام ١٩٧٥ أحد المحاور الأساسية للسياسة السورية التي وجدت في ذلك تأكيداً لاستقلالها الذاتي في علاقتها مع الاتحاد السوفييتي وفي دورها الجديد كقوة إقليمية كبيرة.

أظهرت إسرائيل عداءها للعمل السوري؛ لكن الدولة العبرية عدّلت من سياستها بالمقدار الذي كان فيه ذلك العمل يجري على حساب الفلسطينيين. وتمّ إخطار السوريين عبر الولايات المتحدة بمجموعة من «الخطوط الحمراء» التي لا يُسمح بتجاوزها. أعلنت إسرائيل أنها لن تتعرض للقوات السورية إذا أبقت هذه القوات السماء اللبنانية خالية تماماً من وسائل الدفاع الجوي؛ وكذلك توجّب أن لا يدخل السوريون إلى جنوب لبنان في المنطقة الواقعة بين نهر الليطاني والحدود السورية؛ وطُبّق ذلك المنع أيضاً على القوات العسكرية التابعة للدولة اللبنانية. ووجدت إسرائيل نفسها في الجنوب اللبناني أمام نفس الموقف المتناقض الذي تعاني منه في المناطق الأخرى، فإذا كانت الدولة العربية المجاورة ضعيفة يصبح المجال مفتوحاً أمام قيام عمليات فدائية ضد إسرائيل وإذا كانت قوية تمنع العمل الفدائي لكنها تصبح هي نفسها خطراً عسكرياً. إن إسرائيل التي ساهمت كثيراً في هز استقرار لبنان كي ترغم الدولة والأحزاب المسيحية على محاربة الفلسطينيين منعت وجود القوات العربية على حدودها؛ وتركت بذلك جنوب لبنان مفتوحاً للفلسطينيين إذ أصبح المنطقة الوحيدة من البلاد غير الخاضعة لسلطة قوات الردع العربية مما يعني استمرار الحرب في لبنان. واستمر العنف في جنوب لبنان بين الفلسطينيين والإسرائيليين والميلشيات المسيحية المدعومة من الإسرائيليين؛ في الوقت الذي شهدت فيه بقية مناطق البلاد هدوءاً نسبياً. ومثّل السكان الشيعة ضحيّة ذلك الاستمرار في الاضطرابات أكثر مما كانوا القوة الفاعلة فيها والتي غدت أحد عوامل استحالة الوصول إلى سلام حقيقي.

كامب داڤيد:

مصر السادات:

أعطت حرب اكتوبر ـ تشرين أول للسادات الشرعية التي كان يحتاجها والتي سوف تمكّنه من رسم صورة مصر جديدة. لقد تغيّر السياق العام منذ فترة عبدالناصر ودفعت خسارة مصر لموقعها الرائد في العالم العربي خليفته إلى التوجه نحو الغرب مدفوعاً بالدرجة الأولى برغبة استعادة الوحدة الترابية لبلاده كاملة. كان ذلك الخيار يقوم على تحليل ملموس للواقع المصري بالإضافة إلى استعادة الحلم الأمريكي للعهد الأول للضباط الأحرار. كان السادات مقتنعاً بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك وحدها الوسائل الضرورية للحصول على إعادة سيناء لمصر وأن الغرب وحده عنده الإمكانيات المالية لإخراج مصر من وضع الكارثة الاقتصادية؛ إلى جانب بلدان الخليج النفطية. وكانت البلاد قد دخلت حرب ١٩٦٧ في الوقت الذي كان فيه المجهود الحربي وحرب اليمن قد كبحا إلى حد كبير من المشروع الاقتصادي الناصري. زادت سنوات الحرب من خطورة الوضع الاقتصادي على الرغم من المساعدة الاقتصادية التي قدّمتها البلدان النفطية. رأى السادات أن بلاده تعاني من صعوبات بنيوية إذ أن نمط التنمية البيرقراطية قد أخذ أقصى مداه ولم يعد بإمكانه إلا أن يترافق في حينه مع تناقص في المردودات الاقتصادية، بالرغم من النجاحات الباهرة التي حققها مثل السد العالي أو إدارة قناة السويس. لذلك لا بد من التوجه نحو اللبرالية الاقتصادية. كانت الطبقة الحاكمة التي ولّدتها ثورة ١٩٥٢ قد استطاعت السيطرة على الاقتصاد بفضل التأميمات. وقد امتلكت الإمكانيات المالية والبشرية التي تسمح لها بتقوية موقعها عبر العودة إلى الملكية الخاصة. كان السادات، مثل الكثيرين غيره، مقتنعاً بأن حرية الاقتصاد تشكل السبيل الوحيد لانقاذ مصر التي يتزايد عدد سكانها بسرعة أكبر إذ انتقل من ١٩ مليون عام ١٩٤٧ إلى ٢٦ مليون عام ١٩٧٦ ثم إلى ٤٣ مليون عام ١٩٨١؛ أضف إلى هذا زيادة أكثر من مليون نسمة منذ هذا التاريخ.

كان السادات، رجل المسرح، يبحث عن دوره مثل عبدالناصر قبله. لكن في الوقت الذي استطاع فيه عبدالناصر فرض نفسه عبر حوار عفوي مع الجماهير، كانت الهوية التي يبحث عنها السادات أكثر اختلاطاً. توقفت الجماهير عن لعب دور محرك التاريخ الشرق أوسطي وأصبح المطلوب هو اجتذاب جماهير خارج العالم العربي، والمقصود بذلك هو الرأي العام الغربي. كانت الصورة المنشودة هي نتاج لاستراتيجية سياسية واعية، وكانت تتماشى مع تطور شخصية السادات. كان الرئيس المصري يعرف أن سلوك البلدان الغربية يرتبط بالرأي العام فيها وأن قوة إسرائيل تعتمد على سلسلة من الأساطير التي تمّ إعدادها بعناية

كبيرة داخل الرأي العام الأمريكي. فحاول إعداد أسطورة مقابلة مستعيراً من الخصم أسلحته الرئيسية. وبدلاً من أن يقوم بمساومة جيوسياسية حيال الولايات المتحدة كما كان يفعل عبدالناصر، أراد السادات أن يظهر بمظهر صديق أفضل من الدولة العبرية التي تطلب بشكل مستمر مساعدات أكبر دون أخذ المصالح الاستراتيجية الأمريكية في اعتبارها.

كانت المخاطرة الأكيدة لذلك النهج من العمل تتمثل في خلق هوة بالتدريج بين الرأي العام المصري ورئيسه. تملّق السادات مختلف مكونات الهوية المصرية بقصد منع حدوث انحرافٍ مماثل؛ لكنه فعل ذلك بطريقة متناقضة جعل المصريين يفقدون تدريجياً بوصلة التوجه المطلوب اتباعه. وقام الرئيس بانعاش الشرعية القومية المصرية في «وثيقة اكتوبر - تشرين أول» التي قدّمها في مطلع عام ١٩٧٤ كي تحل محل ميثاق ١٩٦٢؛ واعتبر فيها ان الانتصار ليس انتصار «العروبة» وإنما هو انتصار استمرار وجود شعب على أرض منذ سبعة آلاف سنة. وبما أن دبلوماسية كسنجر كانت ترمي إلى عزل مصر عن العالم العربي، فإن السلطات المصرية قالت بأن مصر قد دفعت أكثر من استحقاقها في حرب استمرت أكثر من ربع قرن؛ وكانت حرباً لمصر وللآخرين من عرب وفلسطينيين. وترافق التأكيد القومي المصري مع تقديم الرئيس نفسه وكأنه أحد الفراعنة إذ لم يتردد أن يحمل في الاحتفالات العامة عصا المارشالية بيده والمزينة بصولجان فرعون ذي المقبض اللوتسي الأبيض. كما أنه بنفس الوقت الرئيس المؤمن. الأمر الذي يدل عليه إبراز العلامة المميزة التي ترتسم على جبهة المسلم الذي يؤدي جميع الصلوات اليومية. وإظهار هذه العلامة في صوره العامة الكثيرة يدل على إيمانه. لقد حوربت الماركسية الملحدة رسمياً. وشُجّعت التيارات الإسلامية المعتدلة. وعلا صوت الأخوان المسلمين السابقين من جديد. وأصبحت الشريعة الإسلامية عام ١٩٨٠، اثر إصلاح دستوري جديد، مصدر التشريع الرئيسي وليس «أحد» مصادر ذلك التشريع. مع ذلك لم يكن ذلك التوجه الإسلامي متعارضاً مع اختيار الغرب. فالسياسة الجديدة هي سياسة الانفتاح؛ والانفتاح الاقتصادي بالدرجة الأولى حيث تمّ تشجيع الاستثمارات الأجنبية. كما تمّ الإفراج عن الأملاك المحجوزة تدريجياً. وتُخلي عن الاشتراكية كمرجعية لصالح اللبرالية. وارتبطت الدولة أكثر بالمساعدات الأمريكية والخليجية. وكانت تلك الدولة تكرس جزءاً من مواردها الضئيلة لدعم السلع الأساسية. بنفس الوقت عادت ديون مصر حيال الغرب للظهور من جديد معيدة للأذهان الذكريات السيئة للنصف الثاني من القرن التاسع عشر (كان قد تمّ التوقف عن تسديد الديون العسكرية الكبيرة المستحقة للاتحاد السوفييتي منذ عام ١٩٧٧).

ترافقت اللبرالية الاقتصادية مع لبررة سياسية إذ زادت حرية الصحافة أكثر من قبل. وأعيدت التعددية الحزبية، لكن ضمن المقياس الذي تسمح فيه بأرجحية حزب الرئيس

الذي كان يستخدم وزن الدولة الكبيرة للفوز في الانتخابات. عندما أراد حزب الوفد أن يعيد تكوينه من جديد، تمّ منعه على الفور. فالشرعية السياسية بقيت شرعية ثورة ١٩٥٢ إذ منع القادة القدامى لأحزاب ما قبل ١٩٥٢ من ممارسة النشاط السياسي باستثناء قادة حركة مصر الفتاة. وفرض الرئيس قوانين تشجع على تحرر المرأة قانونياً بغية إكمال صورته لدى الغرب؛ لكنه أثار بنفس الوقت استياءاً كبيراً لدى الأوساط المحافظة.

كان المصريون يشعرون بالاعتزاز بالدور الدولي لرئيسهم. وكانوا يؤيدون جهود السلام. لكن تناقضات الانفتاح زادت من التفاوتات الاجتماعية. إذ قامت رأسمالية تعتمد على المضاربات وعلى الفساد وموجّهة خاصة نحو قطاع الخدمات أكثر مما كان الأمر يتعلق برأسمالية أصحاب المشاريع الإنتاجية. ولم تتحسن ظروف المعيشة؛ مما دفع ملايين المصريين إلى الهجرة نحو البلدان النفطية بغية تحسين أحوالهم، وهم الذين لا يحبون مغادرة بلادهم. جلبت هذه الهجرة كميات كبيرة من العملات الصعبة وسمحت لكثير من الأسر المصرية بتحسين مستوى معيشتها لكنها حرمت مصر بنفس الوقت من قسم كبير من اليد العاملة المؤهّلة ومن الكوادر. كما حمل المصري المهاجر عند عودته إلى بلاده صورة سلبية عن العرب الآخرين، بسبب تعرضه للمعاملة السيئة في أغلب الأوقات ولاحتقاره في البلدان الشقيقة.

تكشّف أن غياب الحل السياسي للصراع الإسرائيلي ـ العربي خطير في شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٧ عندما قلّصت الحكومة المصرية دعمها المالي للسلع الاستهلاكية الأساسية تحت ضغط صندوق النقد الدولي. إذ أدّى ذلك، كما جرت العادة، إلى إثارة سلسلة من الاضطرابات الشعبية ذهب ضحيتها ١٦٠ قتيلاً وأرغمت الحكومة على التراجع عن قراراتها. أصبح جيمي كارتر، بنفس الشهر، الرئيس الرسمي للولايات المتحدة، وتمّ الإعلان عن سياسة أمريكية جديدة في الشرق الأوسط.

التعريف الجديد للسياسة الأمريكية:

لم يكن الرئيس الأمريكي الجديد على دراية كبيرة بالأمور الدولية. كان بروتستانتياً وبالتالي حساساً للمواضيع التوراتية للصهيونية، لكنه رجل من جنوب الولايات المتحدة تشغله مسألة حقوق الإنسان؛ وقد رأى أن ظروف الفلسطينيين تشابه ظروف السود في بلاده. ولّما كان كسنجر قد استهلك بالكامل سياسة المعالجة الجزئية لمشاكل الشرق الأوسط، فإنه توجب اتباع التوجه المعاكس؛ والوصول إلى تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي ـ العربي مما جعل استئناف مؤتمر جنيف ضرورياً كإطار للمفاوضات على الأقل.

كان القرار الأول لإدارة كارتر هو زيادة المساعدة الأمريكية بشكل هبات وقروض لإسرائيل تصل إلى ١,٧٨٥ مليار دولار أمريكي بغية خلق مناخ ملائم في العلاقات مع

الدولة العبرية. وبدأت منذ منتصف شهر فبراير ـ شباط ١٩٧٧ المشاورات مع الأطراف المعنية بالمفاوضات. رفضت حكومة رابين العمالية التفاوض مع م.ت.ف ولم تتصور إمكانية الوصول إلى تسوية حول الضفة الغربية إلا مع الأردن. لكن كارتر ذكر في خطاب له بتاريخ ١٦ مارس ـ آذار ١٩٧٧ في كلينتون (ماساشوسست) ضرورة تسوية المسألة الفلسطينية وأن يكون هناك أرض للاجئين الفلسطينيين الذين يعاونون معاناة شديدة منذ سنوات طويلة. لم يكن ذلك التصريح مرسوماً من قبل، لكنه تناظر مع انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني ١٣ في القاهرة والمكرّس لبحث مسألة مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر جنيف. بقي البرنامج السياسي الجديد لـ م.ت.ف راديكالياً في صياغة رفضه للقرار ٢٤٢ الذي «يتجاهل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة» وفي إعادة تأكيد «معارضة م.ت.ف لجميع المشاريع الأمريكية الانهزامية للتسوية وجميع مخططات التصفية». لكن صاغ البرنامج انفتاحاً سياسياً عندما تحدث عن «مواصلة النضال لاستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة» و«حق م.ت.ف في الاشتراك بشكل مستقل ومتكافىء في جميع المؤتمرات والمحافل والمساعي الدولية المعنية بقضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني بغرض تحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية الثابتة وهي الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧٤». كانت م.ت.ف مرشحة للمشاركة في ندوة جنيف وفي خلق دولة فلسطينية في الأراضي المحتلّة.

ألّح كارتر في تصريحاته على ضرورة أن تشمل التسوية المحاور الحيوية الثلاثة المتعلقة بمسائل السلام والحدود ومصير اللاجئين. والتقى في الأسابيع التالية مع كل من السادات والأسد وحسين ملك الأردن. أبدى الجميع استعدادهم للمساهمة في مؤتمر جنيف. لم يدرك كارتر أن ما يهمهم قبل كل شيء هو مشروع أمريكي يتم فرضه على إسرائيل وليس مفاوضات طويلة قد تؤدي إلى الطريق المسدود. كان كل شيء معطلاً قبل حلول الانتخابات الإسرائيلية بتاريخ ١٧ مايو ـ أيار ١٩٧٧؛ التي أدّت إلى الانتصار غير المتوقع لليمين الإسرائيلي المتمثل في الليكود بقيادة مناحيم بيغن. لم يلتقِ كارتر مع بيغن إلا في شهر يوليو ـ تموز ١٩٧٧. قبلت الحكومة الإسرائيلية الجديدة مبدأ مؤتمر جنيف لكنها أبدت تشددها حيال مصير الضفة الغربية. إذ اعتبرت أنه ليس هناك أي مجال للتفاوض حول الانسحاب الإسرائيلي منها ليس لأسباب أمنية كما كان يقول حزب العمال ولكن باسم الحقوق التاريخية للشعب اليهودي؛ كما أعلنت أنه لا يمكن قبول وفد فلسطيني في جنيف.

بحث الأمريكيون عن حل لمواجهة تلك المشكلة. كان الأمر كله يتعلق بقرار العرب فإمّا أن يكون هناك وفد واحد يمثل الفلسطينيين والبلدان العربية الثلاثة الأخرى المجاورة لإسرائيل وإمّا يتم تشكيل ثلاثة وفود منفصلة مع تمثيل الفلسطينيين ضمن الوفد الأردني.

كانت المسألة شديدة التعقيد لا سيما وأن الأردن قلق من فكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة وسوريا لا تحب خروج م.ت.ف من تحت وصايتها كما تفضل مصر الدفاع عن مصالحها الإقليمية الخاصة قبل كل شيء.

اعتبر السادات أن مؤتمر جنيف ليس غاية في ذاته وإنما هو إطار ممكن لاتفاق عام. ورأى انه في حالة عدم تقدم المفاوضات بشكل كافٍ، فقد لا يؤدي المؤتمر إلى شيء وبالتالي تصبح مصر خاضعة بشكل خاص ومستمر لحق النقض (الفيتو) السوري. وفي الواقع، كانت سوريا تخشى سلاماً مصرياً - إسرائيلياً منفصلاً، لذلك ألحت على تشكيل وفد عربي موحّد. لقد اعتقدت بإخلاص الرئيس كارتر وبإمكانية الوصول إلى سلام قائم على تحرير الأراضي المحتلّة. شاطرت إسرائيل سوريا نفس الرأي وبحثت عن منع أية تسوية شاملة. وعبأت قوة الضغط الصهيونية الأمريكية النافذة من أجل محاربة مبدأ الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وبعودة إسرائيل عن الأراضي المحتلة. كان كارتر القادم حديثاً إلى واشنطن والمقتنع بسذاجة بأن الحقيقة تفرض نفسها على الناس ذوي الإرادة الطيبة، قد اقترف الخطأ الكبير المتمثل بعدم الاهتمام بإقامة رابطة مستمرة مع المنظمات اليهودية الأمريكية، مما سمح للحكومة الإسرائيلية بتوطيد الاتصالات التي لم تنقطع بسبب تغير الأغلبية السياسية في إسرائيل. إن بيغن الذي فهم أن هناك إمكانية للتفاوض من الجانب المصري فضّل القيام بمفاوضات سرية بدون علم الأمريكيين. بدأت الاتصالات بواسطة ملك المغرب والدكتاتور الروماني تشاوشيسكو، ثم جرت مباشرة بين المبعوثين المصريين والإسرائيليين الذين فهموا بأن مصر مستعدة للوصول إلى السلام مقابل إعادة سيناء.

كان الأمريكيون يتفاوضون أثناء ذلك مع السوريين حول صيغة مشاركة الفلسطينيين، بحيث تقبل م.ت.ف القرار ٢٤٢ مع إظهار تحفظاتها الخاصة بإعادة تأكيد الحقوق الوطنية وضرورة الحصول على أرض. قبل مسؤولو م.ت.ف ذلك الاقتراح بعد نقاشات حامية. قام كارتر على ذلك الأساس باتصالات مع السوفييت الذين كانوا يشاركون برئاسة مؤتمر جنيف. توصل الأمريكيون والسوفييت بعد مفاوضات قصيرة إلى اتفاق حول بلاغ مشترك صدر بتاريخ ١ اكتوبر - تشرين أول ١٩٧٧. دعا البلاغ إلى تسوية شاملة ضمن إطار مؤتمر جنيف مع «انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وحل المسألة الفلسطينية بشكل يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنهاء حالة الحرب وإقامة علاقات سلمية طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادىء السيادة والوحدة الترابية والاستقلال السياسي». التزمت القوتان العظميان بـ«المساهمة في الضمانات الدولية للحدود» إذا كان ذلك ضرورياً.

تعرّضت إدارة كارتر، منذ إعلان البلاغ، إلى ضغوط سياسية هائلة متزامنة من العناصر

الموالية للصهيونية ومن اليمين المحافظ الذي لا يريد الاستماع إلى أي حديث عن اللقاء مع الاتحاد السوفييتي. اضطرت تلك الإدارة إلى التراجع أمام تلك الحملة التي لم تتوقعها وذكّرت بالتزامها بتحقيق أمن إسرائيل وعدم ممارسة الضغط على الدولة العبرية. أضعف تراجع كارتر موقفه كثيراً إذ غدت قابلية تأثره أمام الضغوطات السياسية الداخلية واضحة للعيان. وأصبح لإسرائيل حق نقض (ڤيتو) معترف به حول المشاركة الفلسطينية في المؤتمر. إذ غدا اختيار الممثلين الفلسطينيين مشروطاً بموافقة الحكومة الإسرائيلية التي يحق لها رفض أية شخصية ترى أنها مرتبطة أكثر مما ينبغي مع م.ت.ف.

كامب داڤيد:

بتاريخ ٩ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٧، صرّح السادات في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري بأنه مستعد للذهاب إلى أي مكان بحثاً عن السلام، وحتى مستعد للحديث أمام «الكنيست» الإسرائيلي في القدس. لقد صمم على التحرك من أجل تجنب الذهاب إلى مفاوضات طويلة وعقيمة في جنيف تحت رقابة السوريين. واعتقد بنفس الوقت أنه بعمله هذا وبوقوفه بشكل مسرحي أمام أعلى السلطات الإسرائيلية يبرهن على صدق رغبته في السلام وفي التصالح، كما ينهي العقبة الأساسية المتمثلة في التخوفات الإسرائيلية. تمّت الزيارة التاريخية بتاريخ ١٩ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٧٧، وتابعها العالم كله على شاشات التلفزة. تمسّك السادات في خطابه بمجمل المواقف العربية ودعا إلى إبرام السلام. لقد تحدث عن الحقوق الفلسطينية لكنه لم يتطرق لذكر م.ت ف. ألّح بيغن في اجابته على الحقوق التاريخية وعلى شرعية الصهيونية. واجه السادات في الأيام التالية أشكال النقد العربية ضده والتي أعابت عليه خيانته للتضامن العربي وأنه أضاع ورقة رئيسية بالنسبة للمفاوضات تتمثل في الاعتراف بدولة إسرائيل. انعقدت بتاريخ ٢ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٧ قمّة عربية مصغّرة في طرابلس بليبيا. وتعارض النهج المتصلب المتمثل في جبهة الرفض الفلسطينية والعراق مع سوريا وم.ت.ف اللتين أبديتا دائماً رغبتهما في التفاوض حول تسوية مع إسرائيل. وفي ٥ ديسمبر ـ كانون أول قررت البلدان المشاركة الخمسة، بعد ذهاب العراق، والمتمثلة في الجزائر وليبيا وم.ت.ف وسوريا واليمن الجنوبي دعم سوريا وتجميد العلاقات الدبلوماسية مع مصر. فرد السادات بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المشاركين الخمسة في قمة طرابلس. سمحت له تلك القطيعة بالبرهان على مصداقية مبادرته.

رحّبت إدارة كارتر بالمبادرة الشجاعة للسادات، وساد الاعتقاد بوجود توجه واقعي نحو مفاوضات ثنائية بين مصر وإسرائيل لكن كان يتوجب حصول الرئيس المصري على

بعض التنازلات حول المسألة الفلسطينية؛ كما توجّب اعتبار سوريا وم.ت.ف منذئذ بمثابة خصوم للعملية التي تم الشروع بها بدونهما؛ إلى جانب إمكانية الحصول على دعم الأردن والسعودية. عُرفت المقترحات الإسرائيلية في منتصف شهر ديسمبر ـ كانون أول ونصّت على انسحاب الجيش الإسرائيلي من سيناء على أن يبقى المستوطنون الإسرائيليون فيها تحت حماية قوات الأمم المتحدة وإسرائيل؛ أما بالنسبة للضفة الغربية وغزّة فيؤجّل بحث مسألة السيادة عليهما في الحال؛ وينتخب السكان العرب مجلساً إدارياً ذا سلطات محدودة؛ ويحتفظ حاكم إسرائيلي عام بالسلطات الحقيقية في البلاد؛ ويكون للإسرائيليين حق الإقامة في المناطق العربية وللعرب في المناطق الإسرائيلية.

التقى بيغن والسادات بتاريخ ٢٥ ديسمبر ـ كانون أول في مدينة الإسماعيلية على قناة السويس. كان الفشل كاملاً وتمترس كل منهما خلف مواقعه. أكّد بيغن بأن القرار ٢٤٢ لا يتضمن الانسحاب من جميع الأراضي وأن مبدأ عدم اكتساب الأراضي بالقوة لا ينطبق على إسرائيل لأن الدولة العبرية خاضت «حرباً دفاعية» عام ١٩٦٧. وضع فشل الإسماعيلية بتاريخ ١٦ ديسمبر ـ كانون أول حداً للمفاوضات الثنائية بين المصريين والإسرائيليين، وبيّن بطلان ذلك المطلب الإسرائيلي القديم. قرر الرئيس كارتر أن يولي اهتمامه لذلك الملف. وتوجّه، بعد التشاور مع الطرفين، نحو إبرام اتفاق منفصل بين مصر وإسرائيل يترافق مع إعلان مبادىء خاصة بتسوية شاملة تقوم على أساس إعادة تأكيد ما نص عليه القرار ٢٤٢ وأخذ المسألة الفلسطينية بالاعتبار. خلق هذا التحديد الجديد للسياسة الأمريكية توتراً كبيراً لا سيما اثر عملية دامية للفدائيين الفلسطينيين في شمال إسرائيل، اعقبها اجتياح الجيش الإسرائيلي لجنوب لبنان حتى نهر الليطاني، مما وضع السادات في وضع صعب بالعلاقة مع بقية العالم العربي (مارس ـ آذار ١٩٧٨).

بدت عزلة مصر أكثر حدّة منذ شهر فبراير ـ شباط. وتشكّلت أثناء القمّة المصغّرة التي انعقدت في الجزائر (٢ ـ ٤ فبراير ـ شباط ١٩٧٨) جبهة عربية للصمود تضم حلفاء سوريا بينما اتخذت الأنظمة الملكية في الخليج موقفاً متأنياً.

تتابعت المحادثات في الأشهر التالية بين الأطراف الثلاثة. أبدى السادات استعداده لتقديم تنازلات حول الملف الفلسطيني إلى جانب تشدده حول مسألة سيناء. كان موقف كارتر الداخلي قد أصبح ضعيفاً بسبب النقاشات العسيرة التي شهدها الكونغرس حول مسألة معاهدة قناة بناما، لذلك قرر الرئيس الأمريكي وضع كل ثقله السياسي من أجل الحصول على نجاح كبير في الملف الإسرائيلي ـ العربي؛ مما قد يسمح له باستعادة شعبية كافية لانتخابه من جديد عام ١٩٨٠. لقد دعا الإسرائيليين والمصريين إلى لقاء قمة في كامب دافيد حيث يوجد أحد مقرّات سكن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

كان مؤتمر كامب داڤيد يمثل نوعاً من مجمع للكرادلة محكوم عليه إما بالوصول إلى اتفاق وإما بالفشل الكامل ونهاية عملية السلام. استمر اللقاء ١٣ يوماً من ٥ إلى ١٧ سبتمبر- أيلول ١٩٧٨. كانت المفاوضات تجري على مستوى رؤساء الدول والحكومات كما بين أعضاء الوفود. تمسك بيغن بالمحافظة على المستوطنات المدنية والمنشآت العسكرية الإسرائيلية في سيناء كي لا يخضع إلا بعد الحصول على تنازلات هامة حول الأراضي المحتلة الأخرى. لقد قدّم السادات الكثير من التنازلات لكنه حصل على ما يريد أولاً، أي عودة سيناء لمصر. لعب كارتر دوراً أساسياً كوسيط وكان الصانع الرئيسي للاتفاق.

ظهر إطار الاتفاق بمظهر تسوية شاملة للصراع الإسرائيلي - العربي. على أن يشكّل القرار ٢٤٢ «قاعدة قبل بها جميع الأطراف لتسوية سلمية بين إسرائيل وجيرانها» إلى جانب البند ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. كما اتفق على أنه يمكن للأطراف على أساس المعاملة بالمثل إقامة اتصالات خاصة بالأمن مثل إيجاد مناطق معزولة السلاح أو ذات تسليح محدود، أو مرابطة قوات دولية أو اتخاذ اجراءات مراقبة ملموسة. إن البنود المدرجة في الاتفاق تتماشى تماماً مع مدلول القرار ٢٤٢.

ونصّ الاتفاق فيما يخص الضفة الغربية وغزة على:

«ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزّة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

١ - تتفق مصر وإسرائيل على أنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزّة لفترة لا تتجاوز خمسة سنوات. لتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزّة، فإن الحكومة الإسرائيلية العسكرية وإداراتها المدنية ستنسحبان منهما بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية، فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار. ويجب أن تُعطي هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ الحكم الذاتي لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

ب - أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وقطاع غزّة. . وقد يضم مصر والأردن وممثلي الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين آخرين طبقاً لما يُتفق عليه» [. . .].

هذا يعطي لإسرائيل حق الاعتراض (الفيتو) على تشكيل الوفود الممثلة للفلسطينيين.

«وستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي - مجلس إداري - في الضفة الغربية وغزّة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية.. وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزّة وعلاقاتها مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن بحلول نهاية الفترة الانتقالية، وستدور هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وغزة» [...] «وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى موضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن..

ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة».

إن قوة أمنية كبيرة من الشرطة المحلية ستساهم في ضمان أمن إسرائيل وأمن جيرانها.

«خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزّة في ١٩٦٧ مع اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطراب وأوجه التمزق. ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

«ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع إجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين».

لقد أظهرت تسع رسائل متبادلة الخلاف في التفسير حول نقاط أساسية. اعتبرت مصر أن الجزء الشرقي من مدينة القدس يشكل جزءاً من الأراضي المحتلة وبالتالي يتمتع سكانه بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفلسطينيون الآخرون؛ أما إسرائيل فقد رأت بأن ضم الجزء العربي من تلك المدينة أصبح يعتبر أمراً واقعاً لا عودة عنه؛ وما بين الموقفين قالت الولايات المتحدة بأن مصير المدينة ينبغي أن يتقرر عن طريق المفاوضات. واعتبر بيغن أن تعبيري «الفلسطينيين» و«الشعب الفلسطيني» يعنيان «الفلسطينيين العرب» بينما تدل عبارة الضفة الغربية على يهودا والسامرة.

إن نص الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في كامب داڤيد هو في الواقع معاهدة سلام منفرد بين إسرائيل ومصر. إذ كان يفترض أن تستعيد مصر بموجبه سيادتها الكاملة على سيناء التي سيجلو عنها الجيش الإسرائيل تدريجياً بحيث لا يمكن أن ترابط فيها فيما بعد إلا أعداد

محدودة من القوات المسلحة وحيث ستقوم قوات دولية ومحطات انذار مبكر بالسهر على تطبيق الاتفاق في الواقع العملي. بالمقابل حصلت إسرائيل على الاعتراف الكامل وإقامة علاقات دبلوماسية والانتقال الطبيعي للبشر والمنتوجات وحرية الملاحة في قناة السويس وخليج العقبة. إنه لمن الجدير الإشارة هنا بأن تبادل الانسحاب الإسرائيلي مقابل ضمانات غير حدودية للأمن يمثل تماماً روحية القرار ٢٤٢.

السلام الإسرائيلي - المصري:

كان ينبغي توقيع المعاهد المرتقبة في فترة ثلاثة أشهر، لكن بالرغم من ذلك فضّل بيغن المراوغة بقصد تأخير المفاوضات حول الضفة الغربية وغزّة وتبيان أن الأمر الأساسي هو الاتفاق مع مصر، بينما أراد كارتر (لأسباب تتعلق بمواعيد الانتخابات الأمريكية) والسادات (رغبة في التحرر من الارتهان للاحتلال الإسرائيلي لسيناء) الإسراع في توقيع المعاهدة النهائية.

كانت إدانة كامب دافيد شاملة في العالم العربي باستثناء تأييد السودان للاتفاق وتأني عُمان والمغرب. رفض ملك الأردن مباشرة الدخول في مفاوضات لم يشارك بها في الأصل. أدانت بلدان الخليج غياب م.ت.ف والموقف المبهم حول مسألة القدس. أما جبهة الصمود فقد قادت حملة نقد ضد مصر. ورفضت الدول العربية بالإجماع، وبغياب مصر، اتفاقيات كامب دافيد أثناء قمة بغداد المنعقدة ما بين ٢ و٥ نوفمبر- تشرين الثاني ودرست تحويل مقر الجامعة العربية من مصر إلى تونس. وبتاريخ ٣ ديسمبر- كانون أول ذكرت بلدان أوربا التسعة ضرورة مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات. كما طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٧ ديسمبر- كانون أول «الدعوة العاجلة لمؤتمر جنيف مع مشاركة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة».

عادت المفاوضات للتلكؤ من جديد بسرعة حول الأراضي الفلسطينية المحتلّة. وقامت الحكومة الإسرائيلية، مدفوعة بإرادة إظهار تصميمها في ذلك الموضوع، بإنعاش سياسة التوطين اليهودي الأمر الذي أثار غضب الأمريكيين الشديد إذ كانوا قد اعتقدوا بأنهم قد حصلوا على تجميد عمليات الاستيطان. لقد أعيد تأكيد التفسير الإسرائيلي للاتفاقات والقائل بأن الأمر يتعلق باستقلال ذاتي إداري خاص بالسكان وليس بالأراضي التي تشكل جزءاً من الوطن اليهودي تاريخياً؛ وأنه لن يكون هناك أبداً دولة فلسطينية كما إن الجيش الإسرائيلي سيبقى في يهودا والسامرة بعد الفترة الانتقالية للسنوات الخمس.

كانت الثورة الإيرانية آنذاك في أوج تأججها وكان الموقف الأمريكي في المنطقة أكثر فأكثر ضعفاً. أدرك كارتر أن عزلة مصر داخل العالم العربي جعلت من المستحيل قيام جبهة من البلدان المعتدلة في مواجهة الأخطار الجديدة التي ترتسم معالمها بوضوح أكبر. واضطر للقدوم إلى مصر وإسرائيل بتاريخ ٣ مارس - آذار ١٩٧٩ بغية دفع الأمور خطوات جديدة إلى

الأمام. حصلت الحكومة الإسرائيلية، بالإضافة إلى ضمان تزويدها بالنفط، على أن يلغي السلام الإسرائيلي ـ المصري جميع الالتزامات السابقة لمصر التي يمكن أن تؤدي بها إلى معارضة إسرائيل (مثل ميثاق دفاع الجامعة العربية المشترك) كما حصلت على أن لا يكون عدم التطبيق المباشر للقسم الفلسطيني من الاتفاقات سبباً في إلغائها بمجموعها. ومنذ اللحظة التي أصبحت فيها السياسة الإسرائيلية تقوم على رفض سلام شامل مع عموم العالم العربي وعلى البحث عن سلام منفصل مع جارتها الجنوبية لم تعد عزلة مصر تشكل أمراً سلبياً بل عنصر اطمئنان إضافي. كان ذلك يتعارض بوضوح مع المصالح الأمريكية التي تقوم على مشروع جعل مصر مركز إشعاع السياسة الأمريكية في العالم العربي. أما إسرائيل فقد رأت أن انسحاب مصر من عملية المواجهة يؤمن لها تفوقاً عسكرياً أكيداً على بقية جيرانها مما يفسح لها المجال للاحتفاظ بمكاسبها الإقليمية التي حققتها عام ١٩٦٧.

تمّ توقيع المعاهدة النهائية في واشنطن بتاريخ ٢٦ مارس ـ آذار ١٩٧٩. وكانت تلك مكافأة استحقتها جهود الرئيس كارتر الذي سرعان ما أصبح أسيراً للأزمة الإيرانية التي اعقبت احتجاز أعضاء السفارة الأمريكية كرهائن، مما جعله لا يجني من معاهد كامب داڤيد المكاسب السياسية التي كان يأمل بها. وتمّ بتاريخ ٣١ مارس ـ آذار تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية؛ وبعد ذلك في بقية المؤسسات العربية العامة الأخرى. ثم قُطعت العلاقات الدبلوماسية مع آخر الدول العربية التي كانت قد حافظت عليها (باستثناء السودان).

بدأت المحادثات حول الاستقلال الذاتي الفلسطيني بتاريخ ٢٥ مايو ـ أيار ١٩٧٩ بنفس الوقت الذي جرى فيه الانسحاب الإسرائيلي الأول من سيناء. كانت المطالب الإسرائيلية محددة وتمثلت في بقاء السلطة العسكرية مصدراً لسلطة المجلس الإداري بينما تظل الأراضي الحكومية واحتياطيات المحروقات والأمن والنظام العام خاضعة لسيطرة إسرائيل، إلى جانب متابعة سياسة الاستيطان. شهد عام ١٩٧٩ تسع دورات للنقاش لكن دون أن يتم التوصل إلى أي نجاح. على العكس، دعّمت إسرائيل التكامل الاقتصادي للأراضي المحتلة مع الدولة العبرية. لقد ألحَّ المصريون دائماً على اعتبار القدس الشرقية مدرجة في الأراضي المحتلة، لكن الحكومة الإسرائيلية أدرجت في جدول أعمالها مشروع قانون حول الضم النهائي للقطاع العربي من القدس، وذلك بتاريخ ١٤ مايو ـ أيار ١٩٨٠ (تمّ التصويت عليه بتاريخ ٣٠ يوليو ـ تموز ١٩٨٠) فقرر السادات عندئذ تعليق المفاوضات. كان ذلك بمثابة إغلاق الملف الفلسطيني لاتفاقيات كامب داڤيد.

بالمقابل، استمر الجلاء عن سيناء بشكل منتظم وانتهى بتاريخ ٢٥ ابريل ـ نيسان ١٩٨٢، بعد وفاة السادات. أدّى تطبيع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية إلى إقامة العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء وفتح الحدود أمام البشر والسلع.

الفصل السابع

العروبة المأزومة

ترتبط أزمة العروبة التي بدأت ملامحها منذ نهاية سني السبعينات مع سلسلتين من الظواهر تمثّلت أولاً في الفشل السياسي الحقيقي الذي مثله السلام المصري ـ الإسرائيلي المنفصل وتمزقات الحرب اللبنانية، بعد فترة الانتعاش القصيرة التي أعقبت حرب اكتوبر ـ تشرين أول، وثانياً في صعود الحركة الإسلامية في العالم العربي. إن العروبة، من حيث انها كانت الأيديولوجية الرسمية للسلطات القائمة وأنها فقدت عبر هزيمة الحركة الوطنية في لبنان زخمها الثوري، أصبحت أيديولوجية أكثر محافظة وأقل جذباً لأشكال الاحتجاج السياسي الجديدة.

إن السلطات الحاكمة في الشرق العربي استطاعت البقاء والاستمرار في مواجهة الموجة الإسلامية التي بدت للحظة ما انها ستكتسح الأنظمة القائمة. واضطرت الأجهزة الحاكمة، التي اختارت سبيل القمع، أن تقدم بعض التنازلات للمشاعر الإسلامية التي غدت من جديد أحد التعبيرات البارزة للهوية. وما يلفت الانتباه هو أن الحرب الأهلية اللبنانية غيّرت عدة مرّات دلالاتها. إن المقاومة الفلسطينية، بعد أن واجهت خطر الإبادة من قبل الجيش الإسرائيلي ثم من جرّاء انقساماتها الداخلية التي شجعت سوريا على تعميقها، حاولت الوصول إلى حل سياسي للصراع الإسرائيلي ـ العربي بالتعاون مع الأردن. لكن الفشل الذي آلت إليه الأمور دفع م.ت.ف إلى تحديد أهدافها الأساسية بشكل أكثر مرونة.

النزعة الاسلامية المعاصرة:

الدعوة الإسلامية والعمل الثوري:

تجد النزعة الإسلامية المعاصرة جذورها تاريخياً في أربعة مواطن للدعوة الإسلامية كانت ذات نشاط هام ومتستر تحت غطاء النجاحات السياسية للعروبة.

يمثل الأخوان المسلمون الحركة الأكثر شهرة إلى درجة أن هذه التسمية أصبحت بمثابة

مرجعية عامة لعموم الحركة الإسلامية. مثّل ذلك التيار في بداياته نوعاً من استمرارية النزعة الإصلاحية الإسلامية السنيّة التي شهدتها نهاية القرن التاسع عشر والتي كانت مصر أحد مراكزها الكبرى. لقد اعتمدت على ذلك الإرث العربي ـ الإسلامي وألحت على مقولة تفوق العرب داخل مجمل الأمة الإسلامية. دعت الجماعة للعودة إلى الصيغ الأساسية والمثالية لعهود الإسلام الأولى وطالبت بالتزمت الأخلاقي ونبذت الأفكار والعادات القادمة من الغرب (بما في ذلك ذات المنشأ الشيوعي) وممارسات الإسلام الشعبي (فرق التصوف وعبادة القديسين) كما نبذت أيضاً إرث الثقافة العربية التقليدية (التي يعبر عنها مثلاً مؤلَّف ألف ليلة وليلة).

لقد عانت الجماعة من قمع شديد وتلاشت تقريباً بعد أن جرّتها الطموحات السياسية لقادتها إلى محاربة النظام الملكي في مصر ومن بعده نظام الضباط الأحرار. وأدّت أفكار سيد قطب، الذي أنهى أية مرجعية للعروبة، إلى تجذر موقف بعض أفراد الجماعة وتبنيهم لأيديولوجية احتجاج على المجتمع القائم باسم رؤية طوباوية للعالم اختفت فيها السياسة تماماً لصالح سيادة القانون الآلهي حصراً. كان للتيار القطبي ـ من سيد قطب ـ أثراً أكيداً خلال سني السبعينات إذ قدّم المبررات لشن حرب شاملة ضد السلطة القائمة. لكنه فشل في تقديم برنامج عملي (براغماتي) للاستيلاء على السلطة بسبب رفضه قبول وجود السياسة أصلاً.

تأتي خصوصية حركة الأخوان المسلمين من قطيعتها مع الإسلام القائم ومؤسساته. إذ تشكلت أيديولوجيتها وإطارها في مدارس غير دينية؛ ولا نجد لديها علماء دين، أي اخصائيين في العلوم الدينية تخرجوا من المساجد ـ الجامعات التي يشكل الجامع الأزهر في القاهرة أحد أشهرها. وغالباً ما يتهم هؤلاء «المحترفون» العاملون في خدمة الدولة الأخوان المسلمين بالافتقار إلى ثقافة دينية حقيقية وبأنهم يجازفون بأفكار جريئة على الصعيد العقائدي بل ويقاربون بينهم وبين بعض هراطقة القرون الأولى للإسلام.

يتمثّل الموطن الثاني للنزعة الإسلامية المعاصرة في الحركة الوهابية السعودية. إن هذه الحركة أقدم من جماعة الأخوان المسلمين وتستطيع التفاخر بأنها مارست السلطة في الحقيقة. وكانت المشارب الأخرى للإسلام السني قد اعتبرت النزعة الطهرية «الوهابية» بمثابة هرطقة حتى بداية القرن العشرين. ثم ترافق قبولها إسلامياً مع قيام المملكة العربية السعودية. لكن الدعوة الوهابية لم تأخذ أهميتها حقيقة إلا مع تنامي إمكانيات المملكة بفضل تزايد العائدات النفطية. غدا الملك فيصل فيما بعد المنظم الأكبر لتلك الدعوة. فبالإضافة إلى صدق إيمانه رأى أنها يمكن أن تشكل وسيلة لمحاربة النزعة العروبية الناصرية. وقد حدد فيصل محوري السياسة الدينية الوهابية المتمثلين في جعل المدن المقدّسة في الحجاز مراكز لتكوين رجال

الـدين المسلمين في العـالم أجمع وفي تقـديم العون المـادي للأعـمال الـدينيـة مثـل بنـاء المسـاجـد في البلاد العربيـة وفي العالم أجمـع، بما في ذلـك الغرب. دعمت الـولايات المتحـدة خلال سني الستينات تلك الدعوة المحافظة التي رأت بها أداة ممتازة لمحاربة العروبة الثوريـة والشيوعيـة. واعتبر الإسلام في تلك الفترة أفضل ضامن للمصالح السياسية والاقتصادية للغرب.

اعتمدت الدعوة ذات المنحى السعودي على نزعة إصلاحية طهـرية صارمة تولّد بما هي عليه احتجاج المجتمـع القائم لكنهـا خلقت مناخـاً ملائـماً لتطور أشكـال أخرى من النـزعة الإسلامية. وهي قبـل كل شيء نتـاج لعمل العلماء (الفقهـاء)، على عكس حـركة الأخـوان المسلمين. إنها تطرح نفسها كباعثـة لنظام إسـلامي تقليدي قـائم على العـلاقات بـين رجال الـدين وسلطة ملكية تستمـع إلى نصائحهم. وتتـطلع، بشكل واضـح إلى هـذا الـدرجـة أو تلك، إلى إعادة إحياء نوع من الخلافة في مجمل العالم الإسلامي؛ أوليس ملك السعودية هو حامـل اللقب الخلافي المتمثل في خادم الحرمين الشريفين للإسلام، في مكة والمدينـة، وربما القـدس أيضاً ذات يوم؟

أما الموطن الثالث للنزعة الإسلامية المعاصرة فـإنه يـوجد خـارج العالم العـربي، وهو ذو إيحاء سنّي. كما أنه نتاج لدولة تجد مبرر قيامها الوحيد في مقـولة تجميـع المسلمين، والمقصـود بذلك الباكستان. وبالرغـم من أن مؤسسي هذه الدولة التي خلفت امبراطورية الهند البريطانية لم يـروا الإسلام إلاّ بمثـابة رمـز للتلاحم الـطائفي في مواجهـة الهندوس، فـإن مجـرد اختيـار الإسلام يطرح مشكلة العلاقات بين ذلك الدين والدولة. إذ جرى منـذ زمن مبكر الإعـلان عن مطلب إقامة دولة إسلامية محضة، وخاصة من قبل مولانا المـودودي (١٩٠٣ ـ ١٩٧٩). بحث ذلك الأيديـولوجي الإسـلامي العصامي عن تحـديد معـالم إسلام شمـولي على شـاكلة الشيوعية الفاشية يقوم على حكم الشريعة وحدها؛ وعلى أن تُحكم الدولة من قبل مسلم ورع (أمير أو امام أو خليفة) تختاره الأمة بالاتفاق وتساعده حاشية من المسلمين الشرفـاء والعلماء. بالمقابل لن يكون في تلك الدولة السلطوية أية تعددية سياسية أو صراع للطبقات.

كان تيار المودودي قريباً جداً عقـائديـاً من تيار الأخـوان المسلمين الـذين كان يشـاركهم الرأي في رفض دور العلماء (الفقهاء). وقد كان له تأثير كبير على سيد قطب. كان قـريباً من نـظام ضياء الحق ومن بعض منـظمات المقاومـة الأفغانيـة. لم يكن تيار المـودودي هو الحـركة الوحيدة التي انتجها الإسلام الباكستاني الذي ولّد أيضاً جماعـات تبشيريـة متزمتـة ذات سمة بروليتارية ولها نفوذ حقيقي لدى العمال المهاجرين المسلمين في أوربا الغربية وخاصة في فرنسا وإنكلترا. ومما يدل على تناقض الأوضاع المعاصرة واقع أن عدداً كبيراً من الإسلاميين المغاربة قد تكوّنوا في فرنسـا على يـد هذه الجماعات البـاكستانيـة قبل أن ينشروا الـدعوة في بلدانهم الأصلية.

موطن النزعة الإسلامية الرابع مغاير جداً عن سوابقه ويتمثل في الإسلام الشيعي الثوري. وهو ليس ظاهرة جديدة بل ثمرة تطور لاهوتي (تيولوجي) طويل. تدل الشيعية أصلاً على التفاف جميع المؤمنين حول الإمام بسبب سلطته الشخصية المطلقة. كان الامام من سلالة علي صهر الرسول ودعيّه المختار. لم يعترف الإسلام السنّي على ما أصبح عليه بالأئمة الذي تعرضوا لحيف الخلفاء مما انتج تقاليد من الآلام، ومن نزعة الاستشهاد التي تشكل خصوصية الشيعية. فضل الامام الأخير، الثاني عشر، الاختفاء في ظروف غامضة في نهاية القرن التاسع. ويرى فيه المؤمنون الإمام المختفي، الإمام المنتظر الذي سوف يعود ليملأ العالم عدلاً حتى نهاية الزمن. أصبحت هذه النظرة للامامة مركز الإيمان الشيعي وسبب التعارض مع السنية. يرى السنيون، خاصة أنصار التيار الطهري الذي تمثله الوهابية اليوم، ان الإمامة هي خطيئة حقيقية حيال الله تعالى إذ أنها تشرك مع الله تعالى شخصية تتمتع بسلطات شبه إلهية الأمر الذي يتعارض مع الوحدانية المطلقة للإسلام. إن اختفاء الإمام يجعل من وجود أية سلطة سياسية أمراً غير مشروع. خلقت هذه النتيجة في الإسلام الشيعي تيارين فكريين متناقضين تماماً: تيار تصوفي يدعو إلى عزوف المؤمنين الكامل عن الحياة السياسية بسبب تلك اللاشرعية وتيار متطرف يطرح مشكلة ضرورة محاربة تلك اللاشرعية ذاتها والتي تمثلها سلطات استبدادية.

تشكلت مع مرور الزمن طبقة حقيقية من رجال الدين الشيعة لها تراتبيتها وتسلسلها الهرمي. وتستجيب، أصلاً، كما فقهاء السنّة إلى ضرورة الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية وإرشاد صلاة المؤمنين. وأصبحت المدن الشيعية المقدّسة في العراق (النجف، كربلاء) أو في إيران (قم) مراكز جامعية مهمتها تكوين رجال الدين الذين كثر عددهم. كما تقلّد قادة طبقة رجال الدين بالتدريج، أي آيات الله، السلطات الخاصة بالإمام؛ إذ حقّ لهم الاجتهاد مما أعطاهم تسمية «مجتهد»، كما أصبحوا مرجع التقليد بالنسبة للمؤمنين. إن ما يميّزهم عن الإمام المختفي هو أنهم متساوون فيما بينهم وأنهم لا يمتلكون العصمة المطلقة. لقد تجسّد ذلك التطور عبر التأكيد بأن الفقيه هو المندوب العام للإمام المختفي، أي أنه بشكلٍ ما نائب الإمام. ضمن هذا السياق دخل رجال الدين في الحياة السياسية في إيران اعتباراً من نهاية القرن التاسع عشر. تكررت نفس الظاهرة بعد فترة وجيزة في العراق. إن النضال ضد التغلغل الغربي برر ذلك التطور في كلتا الحالتين.

تمّت الخطوة التالية في العراق خلال سني الستينات. ففي مواجهة العروبة ومختلف أشكال الاشتراكية، تحرّك رجال الدين وأعدّوا مجموعة صياغات عقائدية مكرّسة لتقديم إجابة على تحديات العالم الحديث. وتشكّلت في النجف حلقة تأمّل حقيقية حول آية الله محمد باقر الصدر؛ كان من بين أعضائها آية الله الإيراني الخميني، المنفي آنذاك،

وشخصيات أخرى مثل الشيخ فضل الله الشيعي اللبناني الذي عاد فيها بعد للإقامة في بلده. قامت هذه المجموعة، التي حاربت بنفس الوقت الشيوعية والرأسمالية، باختراع اقتصاد سياسي إسلامي وجد امتداده بصياغة نظرية سياسية جديدة تؤدي إلى فكرة الجمهورية الإسلامية. قالت هذه النظرية، المسماة ولاية الفقيه، بالتفوق المطلق للشريعة الإسلامية على جميع المنجزات الإنسانية بحيث لا يمكن تطبيقها إلا من قبل الأشخاص المؤهلين، أي رجال الدين. هذا ما أكّده الخميني عام ١٩٧٠.

قام الخميني وباقر الصدر، انطلاقاً من ذلك المطلب الأساسي، بتعريف الدولة الإسلامية على أنها نوع من التيوقراطية الدستورية؛ فمن جهة يكون نائب الإمام (الذي جرت تسميته سريعاً بالإمام)، الذي يتم تعيينه من قبل مجلس من الخبراء الدينيين، قائد الأمة الإسلامية وهو الذي يعطي أيضاً التوجهات الكبرى للدولة؛ ومن جهة أخرى، تثبيت سلطة الدولة بواسطة مجلس قوي ورئيس للجمهورية الإسلامية بقصد تطبيق التوجهات التي صاغها الإمام بشكل ملموس.

إن الشيعية الثورية مختلفة جداً عن النزعة الإسلامية السنّية. لقد نجحت في التفكير بما هو سياسي وقدّمت نموذجاً متناسقاً للمؤسسات حيث قالت النزعة الإسلامية السنية بطوباوية مجتمع لا سياسة فيه. إنها من عمل علماء لاهوت أجروا قطيعة هامة مع علم اللاهوت التقليدي للإسلام إلا أنهم يعملون ضمن سياق استمرارية تاريخية عمرها عدة قرون من الزمن. ولا تكمن قوة الشيعية الثورية في قدرتها على التفكير السياسي فحسب، ولكن أيضاً في قدرتها على استخدام كل الشحنة العاطفية للدين الشيعي. لقد كررت مجموعة الخميني في عملها السياسي الدعوة إلى الشهادة في جو شبه تاريخي، معتمدة بذلك على تجربة موسى الصدر في لبنان. لقد لعب الخميني على غموض مدلول تعبير الإمام الذي يمكن أن يكون مجرد إمام للصلاة في المسجد أو قائد طائفة دينية؛ وطرح نفسه، دون أن يطالب بذلك صراحة، بمثابة الإمام المختفي ذاته. وحاز بذلك على مخزون هائل للتعبئة السياسية سمح له فيها بعد بقلب النظام الامبراطوري الإيراني وإيجاد أول جمهورية إسلامية.

أصبحت الثورة الإيرانية عامل تشجيع كبير بالنسبة للإسلاميين السنّة الذين رأوا بها برهاناً على إمكانية الاستيلاء على الدولة. لكن بروز الإمامة طرح عليهم بنفس الوقت مشكلة لاهوتية عسيرة الحل حيث أن النزعة الإسلامية السنّية هي ثمرة إسلام صارم يركز على وحدانية الله. واقتصر تأثير النزعة الشيعية الثورية على المناطق التي تجهل الشيعية. أمّا في بلدان مثل سوريا ولبنان، فقد أدّى التحالف العملي بين النظام وإيران الثورية إلى مواجهة مسلّحة بين صيغتي الإسلام السياسي.

إن النزعة الشيعية الثورية والنزعة الإسلامية السنية ليستا فقط تجسيداً «لأصالة إسلامية»

في مواجهة الأفكار والصيغ السياسية المستوردة من العالم الغربي (القومية، اللبرالية، الاشتراكية) كما تزعمان. انهما، كلتيهما، في حالة قطيعة مع تراث حضارة الإسلام الكلاسيكي الذي تدينان الكثير من مظاهره. إن رؤيتهما الشمولية والتسلطية وتشكلهما في أيديولوجية لا ينبثقان عن مرونة الإسلام القديم وغناه. بالمقابل، نشأت مختلف النزعات الإسلامية، باستثناء تلك التي تستلهم النموذج السعودي، مباشرة من عمليات اقتباس عن الأيديولوجيات الغربية. لقد تبنّت أشكالها وأضافت لها المضامين الإسلامية حيث رأت التاريخ بمثابة تاريخ تآمر متعدد الأشكال ضد الإسلام؛ وفي عمل الغرب تنفيذاً لمشروع «الصليبيين الجدد» كما أن إسرائيل ليست إلاّ تعبيراً لخبث اليهود الفاسق. إن ظاهرة جديدة قد برزت في أرض الإسلام وتمثلت في كون أن مناهضة السامية القادمة من الغرب قد أصبحت أحد العناصر التأسيسية للنزعة الإسلامية. وكررت النزعة الإسلامية، باعتبارها صيغة جديدة لـ «العالم ثالثية»، الدعوة إلى النضال ضد الامبريالية والحذر من الشرق كما من الغرب؛ انها عبّرت عن أشكال الحرمان التي ترتبت على فشل التحديث واستحالة الوصول إلى مجتمع الاستهلاك بالنسبة لقسم كبيرٍ من السكان.

مصر:

قدم السادات نفسه في مصر كبطل السلام ودغدغ المشاعر القومية المصرية. وهاجم علانية بشدة بقية القادة العرب الذين أدانوه. كانت سياسته السلمية تحظى بشعبية كبيرة، لكن هذا لم يمنع من الإحساس بمرارة القطيعة مع العالم العربي بعد سنوات النضال التي شهدتها الحقبة الناصرية حيث اعتبرت مصر نفسها بمثابة بلد رائد لعموم البلدان العربية.

إذا كان الناصريون وقوى اليسار قد أبدوا عداءهم لاتفاقيات كامب دافيد، فإنهم لم يشكلوا خطراً كبيراً بالنسبة للنظام. بالمقابل أصبح الإسلاميون يمثلون تهديداً حقيقياً، بعد أن كان السادات قد مالأهم حتى ذلك الوقت. فبالإضافة إلى إدانتهم للسلام مع إسرائيل، هاجموا بعنف صبغ البلاد بالصبغة الغربية وفساد المستفيدين من الانفتاح الاقتصادي.

أصبحت المنظمات الإسلامية، منذ مطلع سني السبعينات، أكثر فأكثر نشاطاً بعد أن كانت قد تشكّلت انطلاقاً من الجامعات. وقدّمت للطلبة خدمات لم تستطع الجامعات تقديمها لهم بسبب عجزها المتزايد. كما نجحت في السيطرة على المؤسسات الممثلة للقطاع الجامعي ونشرت نشاطها إلى المجتمع بأكمله. بنفس الوقت حازت الصحافة الموالية للأخوان المسلمين على السماح بعودة الصدور ومارست نفوذاً حقيقياً في البلاد. أصبحت الأفكار الإسلامية لها جاذبيتها في بلد ولّدت فيه البلبلة التي خلقتها سياسة السادات والصعوبات الاقتصادية المتزايدة شعوراً أكيداً بالاستياء. وفقدت السلطة الرقابة التي كانت تمارسها على

المساجد وأدان الكثير من أئمة المساجة السياسة الحكومية. كما تمّ توزيع مواعيظ الأكثر شهرة منهم على أشرطة تسجيل في عموم البلاد (إذا كانت الإذاعة قد شكّلت أفضل ناقل لأفكار القومية العربية بسبب تكاثر أجهزة الراديو المحمولة - ترانزستور - فإن الدعاية الإسلامية استخدمت أجهزة التسجيل المنتشرة أكثر فأكثر). ظهرت أول بوادر العلاقات المنذرة بالخطر عام ١٩٧٤ ثم عام ١٩٧٧ مع عمليات الاعتداء التي قامت بها مجموعات تنتمي إلى التيار القطبي كان القمع فعّالاً إذ تمّ تفكيك تلك المجموعات، لكن لتتشكل مجموعات أخرى سراً.

بالتوازي مع إعادة التوكيد الديني للإسلام عرفت الكنيسة القبطية تجدداً عميقاً بتحريض من البطريرك شنودة. وأعلنت عن عدم استعدادها لقبول المكانة الثانوية التي سوف تجد نفسها بها في حالة العودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية؛ وبأنها لن تقبل بعد أنظمة الدولة التي تمنعها من تشييد أماكن العبادة بحرّية. لقد انتهجت عندئذ خط معارضة شديدة لسياسة السادات الدينية التي ذهبت بعيداً في تقديم التنازلات للإسلاميين إلى درجة أنها جعلت من الشريعة الإسلامية مصدر التشريع. وجدت حركة الاحتجاج القبطي دعماً لها خارج مصر وخاصة في أمريكا الشمالية من قبل الأقباط المهاجرين الذين يزداد عددهم كل عام. قلق السادات من رؤية صورته في الغرب أقل بريقاً بسبب عمل الأقباط. بالتوازي مع ذلك، هاجم الإسلاميون مسيحيي مصر واتهموهم بالتعاون مع «الصليبيين الجدد» الغربيين. إن تكاثر الأحداث الطائفية خلق نوعاً من القلق العام في البلاد التي رأت وحدتها الوطنية مهددة.

اتهم السادات البطريرك علناً بأنه يريد تأسيس دولة قبطية طائفية في مصر العليا وأعلن أنه سيتصرف كرئيس مسلم لبلد مسلم. وكان أكثر ما أثار غيظه هو أن البابا شنودة قد منع على المسيحيين الذهاب إلى الحج في القدس طالما أن هذه المدينة المقدّسة محتلّة من قبل الإسرائيليين. كان ذلك بمثابة مساس في سياسته الرامية إلى تطبيع العلاقات الإنسانية مع إسرائيل.

جرى في شهر يونيو- حزيران ١٩٨١ صدام بين مسلمين وأقباط في أحد ضواحي القاهرة ذهب ضحيته أشخاص عديدون. وبتاريخ ٣ سبتمبر- أيلول ١٩٨١، أمر السادات بعملية بوليسية واسعة انتهت إلى اعتقال ٣٠٠٠ معارض من جميع الاتجاهات، إذ شملت اليسار والوفديين القدامى والإسلاميين. ووُضع البطريرك القبطي رهن الإقامة الجبرية في أحد الأديرة. كانت الحجّة المقدّمة تتمثل في النضال ضد «الفتنة الطائفية». لقد خرّب السادات بذلك العمل أحد أسس شعبيته أي انهاء النظام البوليسي الذي شهدته نهاية الحقبة الناصرية. خاف الرأي العام وخشي اجراءات جديدة يفرضها الرئيس. في تلك اللحظة

قررت منظمة «الجهاد» السرية ذات الاتجاه القطبي تنفيذ عملية اعتداء جرى التحضير لها منذ عدة أشهر ضد السادات مما قد يعطي الاشارة لانتفاضة شعبية ضد النظام. لقد نجحت تلك المنظمة في تجنيد عدد من عناصر الجيش واختارت مناسبة الاحتفال بذكرى ٦ اكتوبر - تشرين أول لتنفيذ العملية. كانت فتوى إسلامية قد صدرت مسبقاً وقررت بأن السادات مسلم مزيّف وأنه من المشروع تصفيته. لقد نجحت العملية نجاحاً باهراً أمام عدسات التلفزيون ومات الرئيس بعد ساعات قليلة من إصابته.

فشلت حركة التمرد التي انطلقت في جنوب مصر فشلا ذريعاً. ودُفن السادات بحضور عدد كبير من الشخصيات السياسية الغربية، وإنما بغياب قادة الدول العربية وخاصة بغياب الجماهير المصرية على عكس ما كان عليه الحال أثناء جنازة عبدالناصر. كان الشعور العام في مصر، اثر مقتل السادات، هو نوع من الارتياح العام ليس بسبب فشل الانتفاضة الاسلامية فحسب، ولكن أيضاً بسبب القلق الذي خلقته إجراءات الرئيس الراحل الأخيرة.

مارس حسني مبارك نائب الرئيس صلاحيات الرئيس بالوكالة ثم جرى انتخابه رئيساً بسرعة. لقد عرف كيف يوحي بالثقة بعد الفترة المضطربة التي شهدتها مصر في الفترة القريبة المنصرمة.

سوريا:

إن التعارض بين الحركة العلمانية البعثية والأيديولوجيا الدينية للأخوان المسلمين يمثّل، بالإضافة إلى كونه تعارضاً عقائدياً، رد فعل دفاعي من الأغلبية[1]. وكان الإسلاميون قد احتجوا بشدة على صياغة الدستور السوري الجديد عام ١٩٧٣ لأنه لم يشر إلى أي انتماء ديني خاص لرئيس الدولة وحثّوا النظام على التراجع وفرضوا أن يكون الإسلام دين رئيس الدولة.

اعتبرت الأوساط الإسلامية التدخل السوري في لبنان بمثابة التعبير عن إرادة الوصول إلى تحالف سياسي إقلياتي. وتمثلت إحدى النتائج التي لم تتوقعها السلطة البعثية في أن الإسلاميين قد نجحوا في التزوّد بالأسلحة من لبنان وهرّبوها إلى سوريا. بدأت عمليات الاعتداء على مؤسسات الدولة وحزب البعث منذ عام ١٩٧٧. اتهم النظام آنذاك العراق بأنه خلف تلك الأعمال. وبعد المصالحة العابرة بين حزبي البعث، أصبح الأخوان المسلمون هم العدو المعلَن.

تعاظمت الأزمة بتاريخ ١٦ يونيو - حزيران ١٩٧٩ عندما هاجمت مجموعة «كوماندوس» إسلامية مدرسة المدفعية في حلب واغتالت ٨٣ من طلابها كلهم من الطائفة العلوية. زاد

النظام من قمعه رداً على ذلك. كانت الحركة الإسلامية ذات البنية والتنظيم المجهولين تحظى بدعم السكان الكبير خاصة في مدن الشمال، حمص وحماه وحلب واللاذقية التي لم تكن السلطة تسيطر عليها إلا بصعوبة متزايدة على الرغم من الوجود المستمر لرجالها المسلحين. أصبح الإرهاب خبز الحياة اليومية وانزلقت البلاد نحو جو من العنف شبيه بذلك الذي يشهده لبنان. استهدفت عمليات الاعتداء العلويين والقريبين من السلطة والحزب والخبراء السوفييت أو الشرقيين عامة؛ وكانت العربات المفخّخة أحد الوسائل المستخدمة بكثرة.

انطلقت السلطة البعثية في نضال لا هوادة فيه ضد الإسلاميين. ولم يتردد رفعت الأسد، شقيق الرئيس، وقائد سرايا الدفاع الوثيقة الصلة بالحزب، في ذكر ستالين كنموذج ينبغي اتباعه في مجال الحكم. وفي شهر مارس - آذار ١٩٨٩، وبمناسبة الذكرى ١٧ لميلاد النظام، اندلعت أحداث حلب، المدينة الثانية في البلاد، لأيام عديدة مما أدّى إلى سقوط عدة مئات من القتلى. ضافرت المعارضة العلمانية جهودها مع جهود الإسلاميين لكن خطابها، القريب من خطاب البعث، لم يكن ذو قدرة كبيرة على التعبئة. وحُلّت المنظمات المهنية، مثل نقابة المحامين الداعمة للمعارضة. وبتاريخ ٢٧ يونيو - حزيران ١٩٨٠ وقعت أحداث تدمر. وبتاريخ ٢١ يوليو - تموز ١٩٨٠، مات صلاح البيطار في باريس وهو أحد مؤسسي حزب البعث، وكان يحظى باحترام الجميع ويستطيع أن يجمع حوله أعداء النظام.

جاهر الأسد بالعقائد الإسلامية واتهم أعداءه بتشويه مضمون دينهم. على صعيد السياسة الخارجية، تحالفت سوريا البعثية مع إيران الخميني ضد العراق. لكن العلاقات بين السلطة السورية ورجال الدين الشيعة تعود في الواقع إلى مطلع سني السبعينات بفضل وساطة الإمام موسى الصدر. كما تلقّى عدد من أصحاب الخميني، قبل الاستيلاء على السلطة في إيران، دعماً مادياً من قبل سوريا بل واقترح الأسد على الخميني القدوم إلى سوريا عندما سافر إلى فرنسا. يمكن أيضا تفسير المساعدة المقدّمة لخصوم الشاه بإرادة جعل إيران تدفع ثمن دعمها لإسرائيل وللسياسة الأمريكية في لحظة اضطرت فيها سوريا لإعلان عدائها للولايات المتحدة بسبب اتفاقيات كامب داڤيد. وجد الأخوان المسلمون في ذلك برهاناً على مؤامرة شيعية نشطة في لبنان وسوريا وإيران. وأدانوا بشدة إيران الخمينية واتهموها بالتعصب الطائفي. أكّد الأسد، من جهته، أن الحرب الأهلية السورية مؤامرة حاكها ضده كل خصومه، المتمثلين في العراق والأردن والولايات المتحدة وإسرائيل. ويبدو أن الأردن، الذي كان قد فكّ تحالفه المتميز مع سوريا ليتقارب مع العراق عام ١٩٧٨، قد قدّم أيضاً دعماً تقنياً للإسلاميين السوريين.

في شهر إبريل - نيسان ١٩٨١، وقعت أحداث عنف في مدينة حماه ردّاً على عملية اعتداء

تعرّضت لها قرية سورية. أمّا العام الرهيب فقد كان عام ١٩٨٢، وأحداث حماه في شهر فبراير ـ شباط. لقد أطلق الأخوان المسلمون شرارة انتفاضة عامة كان يُفترض أن تعم كل أنحاء البلاد، لكن المدن الكبرى الأخرى لم تتحرك. وبعد ثلاثة أسابيع من المعارك استطاع الجيش والقوات البعثية استرجاع السيطرة على المدينة المدمّرة. وقدّر عدد ضحايا المعارك بـ ١٥٠٠٠ قتيل. أدّت السيطرة على حماه إلى انهيار الحركة الإسلامية التي لم تعد تهدد بعد السلطة القائمة. ونجح البعث في الاحتفاظ بسلطته وإعادة النظام إلى البلاد.

إن خصوصية تلك الحرب الأهلية التي استمرّت ثلاث سنوات تكمن في عدم إيلائها اهتماماً كبيراً من قبل وسائل الإعلام الغربية بسبب منع الصحافة الغربية من الدخول إلى البلاد؛ بالإضافة إلى كون أن الحركة الإسلامية لا تحظى بتعاطف كبير من قبل الرأي العام الغربي، وبالتالي لم تلح وسائل الإعلام حقيقة على نشر أخبار تلك الحرب الأهلية. إن عنف الحوادث التي وقعت واستخدام عمليات الاعتداء والعربات المفخّخة سوف تترك أثراً عميقاً على السياسة السورية. كان الأسد وأنصاره على قناعة بأن الإسلاميين قد تلقوا الدعم من عدة بلدان أجنبية، ولذلك أبدى استعداده لاستخدام الحزم من أجل دفع سياسته إلى الأمام.

العراق:

تأكّدت السلطة الشخصية لصدام حسين منذ أواسط سني السبعينات على الرغم من أن البكر حافظ على الرئاسة حتى عام ١٩٧٩. بقيت المسألة الأكثر أهمية هي مسألة الأكراد. فالهدنة النسبية التي قامت منذ أوائل سني السبعينات انتهت مع رفض المسؤولين الأكراد لمشروع الاستقلال الذاتي المحدود الذي اقترحه البعث عليهم. أحس الأكراد أنهم في موقع قوة بفضل مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وإيران. استؤنفت الحرب بعنف في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٧٤. نجح الجيش العراقي في احتلال السهول لكنه فشل في السيطرة على الجبال؛ فالأسلحة المضادة للدروع وللطيران التي سلّمتها إيران للأكراد مع مستشارين عسكريين نجحت في وقف التقدم العراقي. وبدا النزاع مهدداً بإمكانية التحول إلى حرب مفتوحة بين إيران والعراق.

قرر صدام حسين، المدرك للخطر، التفاوض مباشرة مع إيران؛ وقد ساعده على ذلك الجزائر والسعودية. وكان اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ نجاحاً بالنسبة للنظام الامبراطوري الإيراني. إذ اعترف العراق بمرور خط الحدود في منتصف شط العرب والتزم الطرفان بالتوقف عن دعم كل منهما لمعارضة الآخر. لقد وافق العراق على انهاء مطالبه الخاصة

بالناطقين باللغة العربية في إيران وتعليق دعمه لتمرد ظُفار في عُمان.

احترم البلدان نصوص الاتفاق بحذافيرها. استعادت ايران مستشاريها من كردستان العراقية ورفضت تقديم أي عون للأكراد. واحتل الجيش العراقي كل المنطقة الكردية بسرعة؛ وصدر عفو عام قبله ٧٠٪ من المقاتلين الأكراد بينما اختار الآخرون المنفى وحافظوا على بعض بؤر المقاومة المعزولة. لقد مُنحت المنطقة استقلالاً ذاتياً محدوداً مع الاعتراف ببعض الحقوق الثقافية. بنفس الوقت، أُخليت المنطقة الحدودية مع إيران من سكانها الأكراد الذين حلّ مكانهم سكان عرب. لقد تعززت نسبة هؤلاء في مناطق التجمعات السكنية المختلطة بينما أعيد توطين قسم من الأكراد بالقوة في المناطق العربية للبلاد. استمرت حرب العصابات الكردية لكن الانشقاقات الداخلية أضعفتها بشكل واضح.

استطاعت الحكومة، بفضل الزيادة الكبيرة في العائدات النفطية، أن تشرع في تنفيذ مشاريع عملاقة للتنمية ورفع مستوى المعيشة. واستطاع العراق أن يصبو إلى منافسة مصر ويصبح القوة الأولى في العالم العربي فهو يمتلك الماء والنفط والحيّز الجغرافي واليد العاملة المؤهلة جيداً ولا يعاني بنفس الوقت من مشاكل الكثافة السكانية على الرغم من نموه الديموغرافي السريع.

انسحب البكر من الحياة السياسية بتاريخ ١٦ يوليو ـ تموز ١٩٧٩ وجمع صدام حسين بين مناصب رئيس الجمهورية والأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث ورئيس مجلس قيادة الثورة والقائد الأعلى للقوات المسلّحة. لاقى هذا الصعود معارضة داخل الحزب، لكن سرعان ما خمدت هذه المعارضة اثر اعتقال عدد من المسؤولين الهامين الذين تمّ ابعادهم أو صدرت بحقهم أحكام سجن طويلة الأمد. اتهم صدام حسين سوريا بدعم خصومه مما أدّى إلى قطيعة جديدة بين البلدين بعد فترة تقارب عابرة أعلن عنها أثناء القمة العربية في بغداد في السنة المنصرمة.

أعلن اتفاق الجزائر التخلي عن الراديكالية الثورية. والتقارب مع السعودية دليل على ذلك؛ إذ عقد الطرفان اتفاقاً أمنياً في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٧٩. التزم صدام حسين بالدفاع عن السعودية في حال قيام تهديد سوفييتي وكذلك في مواجهة ايران التي كانت تعيش آنذاك وضعاً ثورياً. دلّ ذلك التطور على أن صدام حسين يريد أن يطرح نفسه كخليفة لعبد الناصر على رأس الأمة العربية. ويتبدّى هذا الطموح في المشروع القومي الذي طرحه والمكرّس لضمان أمن العالم العربي. وحيث تم تقديم ثمانية مبادىء أساسية تتمثل في: رفض أي وجود أجنبي على أية بقعة في الوطن العربي، وعدم اللجوء إلى القوة بين البلدان العربية، واستخدامها حيال البلدان المجاورة للوطن العربي للدفاع عن العالم العربي،

وتضامن البلدان العربية ضد أي اعتداء، واحترام القواعد الدولية فيما يخص استخدام المياه والمجال الجوي وأراضي أية دولة ليست في حالة حرب مع أي بلد عربي، والحياد وعدم الانحياز في النزاعات الدولية، وتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية لتحضير وحدتها السياسية، والمسؤولية القومية للعراق كما يدل مشروع هذا الميثاق. أفصحت هذه المبادىء الثمانية عن واقع الابتعاد التدريجي للعراق عن الاتحاد السوفييتي. فالعائدات النفطية والانبتاح على بعض البلدان الغربية، وخاصة فرنسا، أمنّت له استقلالاً اقتصادياً يشكل ضمانة لإرادته في الاستقلال السياسي (الأمر الذي لم ينجح به عبدالناصر اطلاقاً). لكن قبل إمكانية تجسيد تلك الإرادة في الهيمنة كان ينبغي على العراق البعثي مواجهة النزعة الشيعية الثورية داخل البلاد أولاً ثم الجمهورية الإسلامية في إيران. كان العديد من الشخصيات التي تمّ اعتقالها في شهر يوليو ـ تموز ١٩٧٩ ينتمون إلى الطائفة الشيعية؛ الأمر الذي يترجم استياء الطائفة التي تمثل أغلبية السكان في البلاد (حوالي ٥٥٪). كان البعث العراقي، في بداية تاريخه، يتألف، بقسم كبير منه، من الشيعة؛ لكن أعمال القمع والتنافسات الداخلية أدّت إلى التقليص التدريجي لعددهم في الهيئات القيادية. وأدّى الصراع على السلطة وضرورة المحافظة على الخلّص فقط إلى اقتصار المجموعة القائدة على نواة صغيرة تربط بينها أشكال التضامن العائلي والإقليمي والطائفي، أي حسب نفس المنطق الذي سبق وعرفته بلاد عربية أخرى.

في الوقت الذي تضاءل فيه دور الشيعة في الحزب، تأكّد المطلب الثوري الشيعي في البلاد. وقاد ذلك التوجه الثوري آيات الله المتواجدون في المدن المقدّسة بقيادة محمد باقر الصدر، المنظّر الأكثر أهمية في الحركة وملهم حزب الدعوة الإسلامية. ومنذ عام ١٩٧٤، تعرّضت تلك المجموعة للقمع حيث وُجّهت لها تهمة إرادة التحضير لانتفاضة ضد النظام. وفي شهر فبراير ـ شباط ١٩٧٧، أدّت الاضطرابات التي جوبهت بقمع شديد إلى سقوط عدة قتلى في مدينتي النجف وكربلاء المقدّستين أثناء احتفالات عاشوراء. وأعطت الثورة الإيرانية، بقيادة شخصيات تلّقت تكوينها في المدن المقدّسة، قوة دفع جديدة للحركة على الرغم من طرد الإمام الخميني من العراق في شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٨. أصبح القمع شديداً عام ١٩٧٩ وطال العديد من عائلات رجال الدين. إن العراقيين الشيعة ذوي الأصول الإيرانية العديدين في المدن المقدسة حيث يقيمون منذ عدة أجيال ويشكلون قسماً هاماً من رجال الدين جرى طردهم بالآلاف مما أدّى إلى إضعاف الطبقة الدينية إلى حد كبير. وفي شهر ابريل ـ نيسان ١٩٨٠، تمّ تنفيذ الإعدام بآية الله باقر الصدر، إثر محاولة اغتيال فاشلة استهدفت طارق عزيز العضو البارز في الحكومة والمكروه بصفة خاصة باعتباره مسيحياً.

إن الضربات الموجّهة لرجال الدين الشيعة (تمّت عملياً إبادة عائلات دينية كاملة) مع افتقار الطائفة الشيعية للتلاحم سمح للنظام بسحق حركة العصيان. ومع اندلاع الحرب بين العراق وإيران أصبح الانتساب إلى الحركة الشيعية الثورية كجريمة الخيانة العظمى مما منع الحركة من الانبعاث من جديد.

الدول العربية في مواجهة النزعة الإسلامية:

وصلت الموجة الإسلامية إلى أوجها في مصر وسوريا والعراق في الفترة الواقعة بين ١٩٧٨ و١٩٨٢. استطاعت هذه البلدان الثلاثة مواجهتها. واجهت مصر بفضل تقاليدها الدستورية الموروثة منذ القرن التاسع عشر تلك الحركة بأقل قدر ممكن من العنف على الرغم من أن وحدتها الوطنية كانت في مهب الرياح. ونجح حسني مبارك، خليفة السادات، ببراعة في اللعب على تخوف السكان من أجل تهدئة العواطف الجامحة وتجنب تجاوزات أشد وأدهى. أمّا النظامان البعثيان اللذان يمتلكان قدراً أقل من الشرعية ومن الدعم الشعبي فقد استخدما عنفاً ثورياً لمحاربة معارضة كانت تفتخر بأنها تمثل أكثر منهما المجتمع الحقيقي. لقد أكملا بناء الدولة لكن الثمن كان غالياً جداً وتمثل بالقطيعة مع المجتمع المدني مما خلق عراقيل كبيرة بالنسبة للمستقبل. إذا كان الإسلاميون لم ينجحوا في الاستيلاء على الدولة فإنهم فرضوا خطابهم. بل وإن النظامين البعثيين أكثرا من العلائم الظاهرة لاحترام الدين مثل تأدية القادة للصلاة في المساجد والاستخدام الكبير للمقولات الدينية في الخطابات السياسية؛ هذا إلى جانب التذكير بتمسكهما بالعروبة. لقد تمّ التخلّي عن الاشتراكية وعن مختلف أشكال التقدمية كمرجع في النقاشات الفكرية ليحل مكانها طرح إشكالية العلاقة بين الأصالة المنسوبة للإسلام والحداثة الوافدة من الخارج. وشرع عدد من الناصريين السابقين، في مصر، بالتقارب مع الحركة الإسلامية إلى جانب إلحاحهم على المكوّن العربي للإسلام وإحيائهم من جديد الصيغ العربية - الإسلامية التي تخلّت عنها النزعة الإسلامية الراديكالية.

كان الاحتجاج الإسلامي أقل وقعاً في بلدان الأنظمة الملكية العربية. فالقاعدة البدوية لهذه الأنظمة حافظت على شرعية ما؛ ومن المفارقة أن واقع كونها أقل تقدمية جعلها أكثر اقتراباً من الأصالة المنشودة وذلك بالقياس إلى الأنظمة التي ولّدتها الثورات العربية. السعودية هي البلد الوحيد من بينها الذي شهد أزمة كبيرة في شهر نوفمبر- تشرين الثاني ١٩٧٩ عندما استولت مجموعة من السلفيين المتحمسين على جامع مكّة الكبير، أهم مواطن الإسلام المقدّسة، وأعلنت رئيسها «مهدي» القرن الخامس عشر الهجري (يقول تقليد قديم بأن كل قرن من قرون الإسلام يشهد مهدياً، رجلاً توجّهه العناية الالهية من أجل قيادة الأمة

ومحاربة الأعداء). احتاجت السلطة السعودية لفترة ١٥ يوماً كي تستعيد سيطرتها على الحرم الشريف وتخلّصه من أيدي السلفيين الذي تمّ إعدامهم جميعاً فيها بعد. وجّهت تلك العملية ضربة قاسية للسلطة السعودية التي كانت قد أقامت جزءاً من شرعيتها على حماية الأماكن المقدّسة. وبالتالي ليس مقبولاً أن تقوم في السعودية حركة ذات مطالب إسلامية محضة فالمملكة تعرّف نفسها كدولة إسلامية يشكل القرآن الكريم دستورها الوحيد، ويلعب رجال الدين دوراً هاماً في المؤسسات ويمارسون مهمة شرطة حقيقية للأخلاق. أما نقطة ضعفها الوحيدة فإنها تأتي من سهولة النيل من الطبقة الحاكمة التي يتبع بعض أفرادها أسلوب حياة لا يتماشى مع الإسلام الصارم الرسمي. بالمقابل تمّ اعتبار النزعة الشيعية الثورية بمثابة عدو مطلق، إذ أن طقوس تقديس الأئمة غير مقبولة بالنسبة للوهابيين الذين يرون بها خيانة حيال الإسلام. ولا يستطيع سكان المملكة من الشيعة، المتواجدين على شاطىء الخليج، ممارسة شعائرهم الخاصة علانية. وعندما أرادوا الاحتفال بذكرى عاشوراء في نهاية شهر نوفمبر-تشرين الثاني ١٩٧٩، في سياق تمجيد الثورة الإيرانية تدخلت الشرطة السعودية وقتلت ١٩ شخصاً.

عادت المملكة للإلحاح من جديد على تطلعها الإسلامي. واعتبرت أرضها مقدّسة بسبب وجود الأماكن المقدّسة فيها إلى درجة أنها شكّلت بنظرها مسجداً واحداً. فالشعائر الدينية المسيحية ممنوعة فيها على الرغم من وجود عدد كبير من المسيحيين بين العمال المهاجرين. إن الدعوة الإسلامية السعودية لاقت الكثير من التشجيع، ورأى الكثيرون فيها وسيلة لمحاربة النزعة الإسلامية الراديكالية.

الحرب العراقية - الإيرانية:

تندرج حرب العراق - إيران ضمن سياق امتداد الصراع بين البعث العراقي والنزعة الشيعية الثورية. إن الخلافات الحدودية حول شط العرب ومسألة سكان ايران الناطقين باللغة العربية هي قديمة بالتأكيد، لكن اتفاق الجزائر كان قد انهى الادعاءات العراقية؛ كما إن صدام حسين احترم بدقة التزاماته. لقد أعطت الثورة الإيرانية زخماً كبيراً للحركة الشيعية في العراق لا سيما وأن المبدأ المطبّق في إيران منذ الثورة كان قد جرى تحديده خلال السنوات السابقة في المدن المقدسة العراقية.

تكاثرت الحوادث الحدودية منذ شهر فبراير - شباط ١٩٧٩، أي منذ تاريخ استلام الخميني للسلطة، وتراوحت من تبادل تبادل الرمي إلى عمليات القصف الحقيقية. دفع الحزم الممارس ضد رجال الدين الشيعة في العراق طهران إلى الاحتجاج بشدة. ورأت إيران في الميثاق القومي لعام ١٩٨٠ تعبيراً عن إرادة التحضير لحرب ضدها. استمرت

طهران في تأكيد نيتها للعمل على تصدير ثورتها إلى مجمل العالم الإسلامي. وفي شهر ابريل - نيسان ١٩٨٠ زاد التوتر إثر محاولة اغتيال طارق عزيز وإعدام باقر الصدر؛ حيث بثت إذاعة طهران رسالة للخميني هاجم فيها العروبة وطالب بإسقاط نظام صدام حسين. جاء فيها:

«إن صدام حسين وحكومته غير الشرعية يريدون العودة إلى الجاهلية من أجل ترجيح سلطة العرب وحدهم متجاهلين بذلك نفوذ الإسلام. إن هؤلاء الناس لا يؤمنون بالإسلام. والشعب يعرف أن المرحوم آية الله محسن الحكيم قد أصدر فتوى دينية تقول بأن البعث حزب ملحد [...]. أيها الجيش العراقي التحق بشعبك كما التحق الجيش الإيراني بشعبه. أنت مسؤول أمام الله عز وجل. وليس هناك أي عذر يمكن أن يبرر حربك ضد الشعب الإيراني وإيران المسلمة. إنها حرب ضد النبي محمد. فهل يقبل الجيش العراقي أن يقوم بحرب ضد القرآن والنبي؟. إن إيران اليوم هي البلد الذي يحمل رسالة الله. فثورتها وحكومتها وشريعتها كلها إسلامية. إننا نريد تأسيس دولة إسلامية تضم العرب والفرس والأتراك وبقية القوميات تحت راية الإسلام»[1].

وبتاريخ ٢٧ ابريل - نيسان ١٩٨٠، بثّت الإذاعة الإيرانية خبر موت صدام حسين الكاذب، اثر إطاحة انقلاب عسكري بحكمه. كان كل بلد من البلدين يدعم معارضة البلد الآخر بينما زاد تواتر الحوادث على الحدود. وبتاريخ ١٧ سبتمبر - أيلول ١٩٨٠ أعلن العراق نقضه لاتفاق الجزائر واتهم ايران بعدم احترامه.

بتاريخ ٢٢ سبتمبر - أيلول اطلق العراق هجومه المفاجىء ضد الأراضي الإيرانية. كان صدام حسين يشارك المنفيين من السياسيين الإيرانيين الرأي القائل بأن الصراعات السياسية في إيران وعمليات التصفية التي شهدها الجيش قد أضعفت القدرة العسكرية الإيرانية. واعتقدوا أنهم يستطيعون النجاح في حرب خاطفة على الطريقة الإسرائيلية تؤدي إلى سقوط النظام الخميني. لكن الأبعاد الجغرافية والبشرية للمنطقة كانت أكثر أهمية في الوقت الذي كان فيه الجيش العراقي قد تلقى تكويناً على الطريقة السوفييتية تعطي الأولوية للمدفعية وللدعم التقني على حساب سرعة العمل. هذا بالإضافة إلى أن القيادة العليا العراقية أرادت تجنب الخسائر البشرية ولم تكن تسيطر على الجو تماماً.

خلق الهجوم العراقي هبّة وطنية في إيران. وسارع المتطوعون بالآلاف إلى جبهة القتال حيث سمحت تضحيتهم للجيش الإيراني بإعادة تنظيم صفوفه وتحمل الصدمة. وشهدت المدينتان الإيرانيتان الكبيرتان في منطقة شط العرب معارك شديدة العنف بالسلاح الأبيض، أي خرمشهر التي سقطت بتاريخ ٢٤ اكتوبر - تشرين أول وعبدان؛ هذا في الوقت الذي فتحت فيه جبهة جديدة في المنطقة الكردية في إيران. إذا كان الجيش العراقي قد أحرز بعض التقدم في مجمل القطاعات، فإنه تعثر منذ شهر ديسمبر - كانون أول. بكل الأحوال لم يكن

يمتلك إمكانيات التوغل في العمق الجوي الإيراني ويهاجم مدناً مثل طهران البعيدة جداً عن مسرح القتال. واقتصرت الحرب خلال عام ١٩٨١ على نوع من ثبات المواقع وسلسلة من الهجومات والهجومات المضادة المحلية. فشلت جميع محاولات الوساطة. إذ صمم النظام الإيراني على جعل العراق يدفع غالياً ثمن الاعتداء الذي وقع ضحيته وطالب بإعادة الأراضي المحتلة وبتعويضات حرب كبيرة وبسقوط نظام صدام حسين.

شنّت إيران، اعتباراً من نهاية شهر سبتمبر- أيلول ١٩٨١، سلسلة من الهجومات القومية بغية تحرير أراضيها. لقد تحطم حصار عبدان وبدأت القوات العراقية بالتراجع أمام صدمة الموجات البشرية من المتطوعين الإيرانيين الذين استطاعوا الاستيلاء على مواقع معادية، بعد أن تكبدوا خسائر بشرية مخيفة. إن الحرب العراقية - الإيرانية لم تأخذ صيغة الحرب الخاطفة، بل بعيداً عن ذلك أخذت منحى حرب الخنادق الشبيهة بالحرب العالمية الأولى مع أعداد كبيرة من القتلى، خاصة على الجانب الإيراني. وفي الوقت الذي قام فيه الصراع الإسرائيلي - العربي على الاستهلاك المتسارع للاعتدة العسكرية وعلى خسائر بشرية قليلة، كانت الحرب العراقية - الإيرانية أحد أكثر الحروب الدموية التي شهدها العالم منذ عام ١٩٥٤.

شهد شهر مايو- أيار ١٩٨٢ الانتصار الإيراني. فخرمشهر قد استعيدت بتاريخ ٢٤ مايو- أيار بينما أسر عدة آلاف من الجنود العراقيين. وبتاريخ ٢٠ مايو- أيار ١٩٨٢ حاول صدام حسين وضع حد للحرب وأمر بعودة قواته إلى الحدود الدولية واقترح قيام الطرفين المتحارين بعمل مشترك ضد الإسرائيليين الذين كانوا قد اجتاحوا لبنان. رفض الخميني تلك العروض. وأراد الوصول إلى إسقاط الرئيس العراقي مع تلازم ذلك إما مع إقامة جمهورية إسلامية في العراق وإمّا مع تقسيم الدولة العراقية على أساس اثني وديني. لقد بدأت معركة العراق منذ صيف عام ١٩٨٢.

الحرب اللبنانية وتطور الصراع الاسرائيلي - العربي:

إعادة تركيب القوى القائمة:

أدّت الحرب إلى عمليات رحيل كبيرة للسكان داخل البلاد وخارجها؛ حيث هناك أكثر من نصف مليون لبناني مهاجر في البلاد العربية وبقية العالم. كما تشكّلت «منطقة» مسيحية متجانسة من حيث السكان تقريباً. حاول الرئيس سركيس تحديد معالم مصالحة سياسية وإعادة سلطة الدولة. ونجح في تشكيل نواة جيش لبناني جديد. لكن كان من نتائج الحرب ان ساد نظام الميليشيات التى رفض أعضاؤها تسليم أسلحتهم كما نصّت قمة الرياض

وانتظموا في سلطات منافسة لسلطة الدولة؛ ووصل بهم الحد إلى فرض الضرائب وتأمين عمل بعض المصالح العامة. لقد استفاد «أسياد الحرب» أو قادة الميليشيات من سلطتهم الجديدة ليجمعوا الثروات ولم يعد لهم أية مصلحة في إعادة سلطة الدولة.

كان موقف الأهالي متناقضاً. إذ كانت الميليشيات تلقى القبول باعتبارها أداة للدفاع عن الطوائف ضد الآخرين حلّت مكان المنظمات السياسية التقليدية؛ لكن السحوبات المالية التي كانت تقوم بها لم تكن تحظى بالرضى الكبير كما تمّ اعتبار سلوكها مسؤولاً عن دوام الحرب. إن الأبطال الحقيقيين جاؤوا من جماهير السكان العاملين الذين استمروا بممارسة نشاطاتهم المهنية على الرغم من المخاطر المستمرة التي تحيق بهم أثناء انتقالهم وتحركاتهم. وإذا كانت بيروت قد انقسمت إلى قطاعين طائفيين فإن السكان استمروا في الانتقال بين شطري المدينة كما ظلّت مصادر الطاقة والمياه مشتركة. وأمّن المصرف المركزي وضع رواتب الموظفين في عموم البلاد وشكل النظام المصرفي إدارة حقيقية موازية لإدارة الدولة. لقد قامت المعجزة اللبنانية على تلك الإرادة في المحافظة على حياة يومية طبيعية على الرغم من كل الأخطار.

إن التطور السياسي متباين بالنسبة للقطاعين. ففي المنطقة المسيحية سيطر بشير الجميل البالغ من العمر ٢٨ سنة عام ١٩٧٦، والابن الثاني لبيير الجميل، على ميليشيات الكتائب التي أصبحت تدعى فيما بعد القوات اللبنانية. لقد شرع بتوحيد القوات المسيحية بالقوة متجاوزاً سلطة أخيه البكر أمين الجميل، السياسي الأكثر تقليدية. واصطدم بموارنة الشمال بقيادة الرئيس السابق سليمان فرنجية. في شهر يونيو- حزيران ١٩٧٨ قامت مجموعة كوماندوس من القوات اللبنانية بقيادة أحد مسؤوليها بالهجوم على قرية إهدن واغتالت طوني فرنجية، نجل الرئيس، وزوجته وأطفاله. غدت القطيعة كاملة وانتهج الشمال الماروني سياسة خاصة به تقوم على علاقات ممتازة بين عائلة فرنجية وعائلة الأسد. في شهر يوليو- تموز ١٩٨٠، أنهى بشير آخر قوة ميليشيا مستقلة عنه، أي أنصار كميل شمعون الذي احتفظ مع ذلك بدور هام في المعسكر المسيحي. سيطرت القوات اللبنانية تماماً على المنطقة المسيحية في ظل قيادة بشير الجميل، الشخصية العنيفة وذات المكانة والسلطة الحقيقيتين. وشهد هذا القطاع تنمية اقتصادية أكيدة حول ميناء جونية وأصبح دولة داخل الدولة تعارض إعادة بناء الدولة الشرعية.

أما في القطاع المسلم، فقد ازدادت البلبلة. فرئيس الحركة الوطنية، كمال جنبلاط، اغتيل بتاريخ ١٦ مارس - آذار ١٩٧٧ في عملية اعتداء لم يتم الإعلان عن مرتكبيها. حل ابنه وليد جنبلاط مكانه على رأس الطائفة الدرزية والحزب الاشتراكي التقدمي. إن وليد جنبلاط، القائد الحربي ورجل السياسة لم يكن يمتلك طموحات أبيه. لكنه حرص على ممارسة مسؤولياته على رأس طائفته وعرف كيف يدافع عن مصالحها الاقتصادية والإقليمية.

لقد تفسّخت الحركة الوطنية تدريجياً بينما غدت م.ت.ف،المنظمة الوحيدة القادرة على إحياء إدارة مستقلة حقيقية، شبيهة بإدارة القطاع المسيحي. وتطورت مصالحها الاجتماعية بسرعة لصالح الفلسطينيين أولاً ثم لصالح القطاع المسلم بمجمله. كان ذلك التدعيم للوجود الفلسطيني مدعاة للقلق بالنسبة لحلفاء الفلسطينيين من شيعة ودروز.

خفّت حدة الحرب الأهلية في الجنوب خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦. لكن العنف انطلق فيه من جديد مع عودة سلامٍ هش في بقية البلاد. دعم الإسرائيليون الميليشيات المسيحية على طول الحدود. وتوجّب على السوريين احترام «الخط الأحمر» لنهر الليطاني ومنعت إسرائيل وجود الجيش اللبناني في تلك المنطقة. استأنف الفلسطينيون عملياتهم ضد إسرائيل. كان السكان الشيعة هم الضحايا الرئيسيين للمجابهات في تلك المنطقة؛ وبدأت ميليشياتهم المنخرطة في حركة «أمل» تصبح حقيقة واقعة على الرغم من أن رئيس الطائفة الشيعية، الإمام موسى الصدر، قد «اختفى» أثناء إحدى سفراته خارج لبنان عام ١٩٧٨.

الانحيازات السياسية الجديدة ١٩٧٨ -١٩٨٠:

بحث القادة المسيحيون، بمقدار ما كان يتم الابتعاد عن الحرب الأهلية، عن تخفيف روابطهم مع سوريا. وجعلوا من نزع أسلحة م.ت.ف شرطاً سابقاً على نزع أسلحة ميليشياتهم الخاصة. وأكّد كميل شمعون بأن المجابهة مع سوريا قادمة لا محالة لأن السوريين قرروا البقاء في لبنان وبالتالي أصبحوا بدورهم محتلّين. وبما أن أرجحية السوريين في قوة الردع العربية قد توضّحت يوماً بعد يوم، تقارب المسيحيون من إسرائيل وأقاموا تحالفاً جديداً مع الدولة العبرية. بدأت الاتصالات مع الإسرائيليين عام ١٩٧٥. وفي شهر أغسطس ـ آب ١٩٧٦ التقى كميل شمعون برابين على متن باخرة إسرائيلية في مرسى مرفأ جونية؛ ثم التقى به بعد فترة وجيزة آل الجميل. وربما أن بيير الجميل قد أكّد في تلك المناسبة بأن الأحداث أرغمته قسراً لطلب العون من الإسرائيليين. إذ قال ما مفاده:

«إنني كعربي ومسيحي ولبناني أحس بالإنزعاج لاضطراري طلب المساعدة من رئيس الوزراء الإسرائيلي. لقد كنت ضد إسرائيل لسنوات طويلة؛ وتأسيس هذه الدولة أنذر ببداية المأساة بالنسبة لبلادي؛ لأن لبنان اضطر لامتصاص عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين يهددوننا اليوم بتأليب السكان المسلمين ضدنا. لقد اعتبرت دائماً إنكم كنتم، أنتم الإسرائيليون، مصدر كل آلامنا. فبسببكم تبدّل لبنان؛ وأنتم المسؤولون عن الخلل الديموغرافي الذي أدّى إلى تخريب الدولة. لكن العالم المسيحي قد تخلّى عنا اليوم. ولم يعد أحد يكترث بنا. وبما أنني أريد أكون فخوراً بمتابعة العيش في لبنان، لم يعد لدي أي خيار سوى التماس دعمكم؛ فوحدكم تستطيعون منح الدعم لنا بهذه الدرجة من السخاء»[٢].

زوّدت الدولة العبرية الميليشيات المسيحية بالأسلحة وبالمدربين. أدرك الإسرائيليون بسرعة ميزات شخصية بشير الجميل وقرروا تقديم أقصى دعم ممكن له. كان الخيار الإسرائيلي هو موضوع الخلاف بين سليمان فرنجية، مناصر سوريا، وبقية الزعماء المسيحيين وكان سبب قطيعته مع الجبهة اللبنانية ثم ثأره ضد آل الجميل، بعد اغتيال نجله. اصطدمت ميليشيا كميل شمعون مع قوات الردع العربية اعتباراً من شهر فبراير ـ شباط ١٩٧٨ في منطقة بيروت. كانت نقطة التنازع الأساسية تكمن في معرفة عمّا إذا كانت قوات الردع العربية تستطيع الانتشار داخل القطاع المسيحي. لقد فرض الصراع الإسرائيلي ـ العربي قلب التحالفات. فسوريا وجدت نفسها معزولة بسبب الحوار المصري ـ الإسرائيلي خارج مؤتمر جنيف؛ واتفقت مع م.ت.ف في معارضة السادات؛ وانبغى عليها التقرب من «الفلسطينيين ـ التقدميين» ومناوأة المسيحيين حلفاء إسرائيل.

قرر بيغن، عند وصوله إلى السلطة، تقوية الروابط مع القوات اللبنانية. وعلى اثر عملية فدائية فلسطينية بتاريخ ١٤ ـ ١٥ مارس ـ آذار ١٩٧٨ أدّت إلى مقتل ٣٧ إسرائيلياً أغلبهم من المدنيين، قام الجيش الإسرائيلي بعملية الليطاني واحتل جميع جنوب لبنان حتى نهر الليطاني. سيطر الإسرائيليون على تلك المنطقة بسرعة وبواسطة تفوقهم الساحق (٢٥٠٠٠ إلى٣٠٠٠٠ مقاتل) لكنهم لم يستطيعوا إبادة المجموعات الفدائية الفلسطينية التي كان لديها الوقت الكافي للتراجع. بالمقابل وصل عدد القتلى الفلسطينيين واللبنانيين إلى ٢٥٠٠ قتيل بينما لجأ أكثر من ربع مليون شخص إلى ما وراء النهر. أدان مجلس الأمن بشدة عملية الليطاني وأوجد عبر قراريه رقم ٤٢٥ و٤٢٦ قوة الفصل التابعة للأمم المتحدة في لبنان والمؤلّفة من حوالي ٤٠٠٠ رجل من بينهم وحدة فرنسية. كانت مهمة تلك القوة هي إحلال الأمن ومساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة (وصل عدد أفراد القوة إلى ٦٠٠٠ في شهر مايو ـ أيار ١٩٧٨ وإلى ٧٠٠٠ عام ١٩٨٢).

أتمّ الجيش الإسرائيلي جلاءه بتاريخ ١٣ يونيو ـ حزيران بينما أخذت قوات الطوارىء مواقعها في جنوب لبنان. وتُرك «شريط أمني»، حسب خطة معدّة سابقاً من قبل الإسرائيليين، بعرض يتراوح ما بين ٥ و١٠ كيلومتر على طول الحدود للميليشيا المسيحية بقيادة سعد حداد وتساعدها إسرائيل ومكوّنة بجزء منها من الشيعة. أعلن سعد حداد في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٧٩ دولة لبنان الحر في المنطقة التي يسيطر عليها من أجل إظهار قطيعته مع الحكومة الشرعية اللبنانية. ولم تكن علاقاته أفضل حالاً مع القوات اللبنانية، فبشير الجميّل كان يعتبره صنيعة الإسرائيليين وانه منافس محتمل. استمرت الحرب في الجنوب خلال السنوات اللاحقة، واتفق الجميع ضد قوات الطوارىء الدولية إذ أراد الفلسطينيون استعادة مواقعهم ومنعت الميليشيات المسيحية وإسرائيل الجيش اللبناني من أن يأخذ مواقعه

في تلك المنطقة. كانت الغارات الإسرائيلية كثيرة كما تعددت المعارك المحليّة بين الميليشيات المسيحية والتجمعات السكانية للمنطقة.

ازداد عنف المواجهات أكثر فأكثر بين الجبهة اللبنانية والجيش اعتباراً من شهر يوليو ـ تموز ١٩٧٨. ووصل الصدام إلى أوجه بعد توقيع اتفاقيات كامب داڤيد. أرادت سوريا قطع التحالف بين الميليشيات المسيحية وإسرائيل وقصفت القطاع المسيحي في الفترة الواقعة بين ٢٣ سبتمبر ـ أيلول و٢٤ اكتوبر ـ تشرين أول مما أدّى إلى احداث خسائر كبيرة على الصعيدين المادي والبشري. وانتهت وساطة سعودية جديدة إلى عقد مؤتمر بيت الدين حيث أعيد تأكيد مبادىء قمة الرياض وشرعية وجود قوات الردع العربية. لم تستطع سوريا مع ذلك فرض سيطرتها على القطاع المسيحي. لكن تعزز التقارب مع م.ت.ف إذ انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع عشر في دمشق خلال شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٧٩، وأدان اتفاقيات كامب داڤيد وقرر مداراة الأردن بمقدار ما يظل بعيداً عن سياسة كامب داڤيد.

قلّصت سوريا عام ١٩٧٩ من انخراطها في لبنان، إذ كانت معزولة داخل العالم العربي ومنهكة بسبب اضطراباتها الداخلية. لقد سلّمت القسم الأساسي من مواقعها في منطقة بيروت إلى م.ت.ف عام ١٩٨٠ وانكفأت قواتها إلى البقاع.

لبنان والصراع الإسرائيلي ـ العربي:

تغيّر السياق الإقليمي خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٨٠ لصالح سوريا إذ وقعت معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوڤييتي في شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٨٠ مظهرة بذلك العمل مدى خيبة أملها من السياسة الأمريكية. لقد تلقت مساعدة متزايدة من الاتحاد السوڤييتي حيث أنها لم تدن في جمعية الأمم المتحدة تدخله في أفغانستان؛ ونجحت في إعادة بناء جبهة عربية للصمود حولها وتمكنت من الحصول من بلدان هذه الجبهة على «مقاطعة» القمة العربية الحادية عشرة في عمّان والتي كان يُفترض أن تشهد نجاح النهج الموالي للعراق (٢٥ ـ ٢٧ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٨٠) والتي لم يحضرها كل من لبنان وم.ت.ف والجزائر وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي؛ وهددت الأردن بمواجهة عسكرية إذا لم يكف عن مساعدة الأخوان المسلمين السوريين ولم توقف عملياتها إلا بفضل وساطة سعودية (ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨٠) أدّت إلى اعتراف المملكة بمصالحها. بالمقابل، بدا أن متاعبها الداخلية قد خفّت مؤقتاً.

عندما ضمن بشير الجميل، في نهاية عام ١٩٨٠، سيطرته على المنطقة المسيحية شرع في

تحدي السوريين في منطقة البقاع ذاتها حيث حاول الإقامة في زحلة، لكن الأسد كان مستعداً لمواجهة ما يعتبره خطراً كبيراً على أمن سوريا والمتمثل إمّا في إمكانية أن يهاجم الحلفاء المسيحيين لإسرائيل السوريين من الخلف في حالة قيام هجوم إسرائيلي وإمّا أن يقوم الإسرائيليون بانتهاك «الخط الأحمر». رصد الخصمان بعضهما البعض لفترة تزيد عن الشهرين قبل أن يدخلا في مواجهة مباشرة في شهر مارس ـ آذار ١٩٨١. نصب الجيش السوري في ١ ابريل ـ نيسان حصاره أمام زحلة بينما استؤنفت المواجهات في منطقة بيروت. تفوّق السوريون في نهاية شهر ابريل ـ نيسان واحتلوا المرتفعات المشرفة على البقاع وعلى القطاع المسيحي مما كان يسمح لمدفعيتهم بقصف عموم المنطقة.

في إسرائيل، قررت حكومة بيغن أن تقدم يد العون لحلفائها المسيحيين من أجل أن تحافظ على التوازن بين الأطراف المتنازعة. وبتاريخ ٢٨ ابريل ـ نيسان قام الطيران الإسرائيلي بإسقاط طائرتين عموديتين سوريتين في منطقة البقاع، خارقاً بذلك الاتفاقات الملموسة للخط الأحمر. ردّت سوريا مباشرة بنصب شبكة كثيفة من منصّات الصواريخ المضادة للطيران في البقاع مما جعل التفوق الجوي الإسرائيلي أمراً مشكوكاً فيه. أراد بيغن أن يدمّر تلك المنصّات مباشرة لكن الأحوال الجويّة منعته من ذلك. تدخّلت الولايات المتحدة وأرسلت وسيطاً أمريكياً ذا أصول لبنانية هو فيليب حبيب.

إن إدارة ريغان الجديدة المأخوذة بعودة أجواء الحرب الباردة مع التدخل السوفييتي في أفغانستان فسّرت الوضع في الشرق الأوسط على ضوء المواجهة بين الشرق والغرب. وحاولت، بقيادة وزير الخارجية الكسندر هيغ، أن تقيم اتفاقاً استراتيجياً لعموم بلدان المنطقة ضد التهديد السوفييتي، مما شكّل نوعاً من الرجوع إلى السياسة التي فشلت في مطلع سني الخمسينات. تمثّلت الفكرة في تقارب البلدان العربية «المعتدلة» مع إسرائيل ضمن إطار ذلك التعاون. وكان قد تمّ توقيع مذكرة تفاهم استراتيجي سري بين إسرائيل والولايات المتحدة. سارع الإسرائيليون إلى الإعلان عن تلك المذكرة مما أثار استياء واشنطن الشديد. كان ذلك الاتفاق الاستراتيجي بين الدولة العبرية والدول العربية قد يسمح لاحقاً بتسوية النزاع الإسرائيلي ـ العربي. لقد قادت اتفاقيات كامب داڤيد إلى القطيعة في العلاقات القائمة على الثقة مع سوريا التي تمّ اعتبارها، إلى جانب م.ت.ف، بمثابة العقبة الرئيسية أمام السياسة الأمريكية. لكن الولايات المتحدة لم تكن ترغب في استئناف الحرب في الشرق الأوسط واعتقدت أن عملاً دبلوماسياً سيكفي من أجل دفع سوريا إلى التراجع. كان ذلك هو مدلول الرسالة التي بعثها ريغان إلى بيغن بتاريخ ٣ مايو ـ أيار ١٩٨١. وجاء فيها:

«من الهام الآن تشجيع كل مبادرة ترمي إلى تخفيف النزاع. كما يتوجب حتماً تقديم كل الجهود الممكنة من أجل منع السوفييت من مد نفوذهم في الشرق الأوسط. وهم الآن

يضاعفون جهودهم للتسلل إلى المنطقة ولعب دور أساسي فيها. اعتقد أنكم تتمنون مثلي كبح هذه الجهود.

«إننا نشاطركم الرأي بأن سوريا قد تجاوزت حديثاً عتبة ما. يجب دحر سوريا والعودة إلى الوضع السابق. مع ذلك انني مقتنع، السيد رئيس الوزراء، كل القناعة بأنه ينبغي استخدام جميع الوسائل من أجل الوصول إلى حل سلمي لهذه المشكلة»[3].

أبدى الأسد ببراعة اعتداله بينما أراد بيغن إظهار حزمه (كانت إسرائيل في خضم المعركة الانتخابية) لذلك أكثر من الغارات الجوية في جنوب لبنان كما أطلق هجوماً ضد المفاعل النووي العراقي تموز (٧ يونيو ـ حزيران ١٩٨١) دون استشارة الولايات المتحدة. إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد فاز في الانتخابات، فإن ذلك قد حصل بدعم الجناح اليميني في حزبه (أصبح آرييل شارون وزيراً للدفاع) في الوقت الذي حصل فيه الأسد على انسحاب القوات اللبنانية من البقاع بفضل وساطة سعودية مع احتفاظه بصواريخه. التزم بشير الجميل بتاريخ ٥ يونيو ـ حزيران أمام الرئيس سركيس بانهاء علاقاته مع إسرائيل. استؤنفت المعارك في الجنوب. وقام الفلسطينيون، اثر عملية قصف مصدرها منطقة سعد حداد على مناطقهم، بقصف منطقة الجليل الإسرائيلية بدورهم. هاجم الطيران الإسرائيلي بيروت الغربية بقصد ضرب مقرّات القيادة العامة للمنظمات الفلسطينية مما أدّى إلى وقوع عدد كبير من الضحايا (حوالي ٣٠٠ قتيل معظمهم من المدنيين اللبنانيين). تضاعفت حدة عمليات القصف الفلسطيني على الجليل التي هجرها جزء من سكانها اليهود. شرع فيليب حبيب، المبعوث الأمريكي، في مفاوضات للوصول إلى وقف إطلاق النار بين الحكومة اللبنانية والحكومة الإسرائيلية رسمياً، لكن مع م.ت.ف في الواقع (٢٤ يوليو ـ تموز ١٩٨١). اضطر الاسرائيليون إلى الاعتراف ضمناً بالوجود السياسي للمقاومة الفلسطينية مما شكّل خطراً بالنسبة للمستقبل. ظل بالطبع الخلاف قائماً حول مضمون وقف إطلاق النار. اعتبر الإسرائيليون أن ذلك الاتفاق، على الرغم من توقيعه مع الحكومة اللبنانية، يتضمّن وقف كل نشاط مناهض لإسرائيل في العالم بينما رأت م.ت.ف أنه يخص أساساً لبنان ويبرهن على إرادة المنظمة الفلسطينية في المشاركة باستئناف عملية السلام التي تقودها الولايات المتحدة.

مشروع للسلام أم مشروع للحرب:

اقترح الأمير فهد ولي العهد السعودي بتاريخ ٧ أغسطس ـ آب ١٩٨١ مشروعاً للسلام في الشرق الأوسط يقوم على قرارات الأمم المتحدة وعلى الضغوطات الأمريكية على إسرائيل. وقد جاء فيه كما أعلنه صاحبه في اليوم التالي:

«ما زلنا غير راضين عن مجمل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خاصة فيما يتعلق

بقضية فلسطين وحقوق شعبها. ولقد قلت وأكدت ان لاخلاف بيننا وبين أية إدارة أمريكية سوى ما يتعلق بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وهذاخلاف لا يستهان به لأنه متصل بأمن منطقتنا واستقرارها وبالتالي فإن له صلة بالمصالح الأمريكية ولست أدري كيف تستمر الإدارات الأمريكية المتعاقبة في تعريض علاقتها وبالتالي مصالحها مع الأمة العربية للخطر وذلك من خلال دعم إسرائيل سياسياً ومالياً وعسكرياً فيما الأخيرة تحتل كل أرض فلسطين بالإضافة إلى أراضٍ عربية أخرى وتقيم المستعمرات وتصادر الأرض وتقتل الأبرياء بسلاح أمريكي تعهدت بعدم استعماله للعدوان والاعتداء.

«[...]. إنه مما يزيد من أسفنا أن حكومة الولايات المتحدة ما زالت متمسكة باتفاقات كامب دافيد التي ثبت فشلها. [...] وكل محاولة تستهدف إجبار إسرائيل على الانسحاب وقيام الدولة الفلسطينية ستؤدي إلى مزيد من الاضطراب والقتل والدمار، على غرار ما يحدث اليوم في لبنان.

«[...] هناك مجموعة مبادىء يمكن الاسترشاد بها وصولاً إلى التسوية العادلة. وهي مبادىء سبق للأمم المتحدة أن أقرّتها وأعادت تأكيدها مراراً خلال الأعوام القليلة الماضية:

«١ ـ انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.

«٢ ـ إزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية بعد العام ١٩٦٧.

«٣ ـ ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدّسة.

«٤ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة وتعويض من لا يرغب في العودة.

«٥ ـ تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد بضعة أشهر.

«٦ ـ قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس.

«٧ ـ تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام.

«٨ ـ تقوم الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

«وكما أسلفت فإن المبادىء التي ذكرتها ليست من تأليفي أو ابتكاري ولكنها قرارات صادرة عن الأمم المتحدة سواء مجلس الأمن أو الجمعية العامة وبالامكان ضمّها جميعاً في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن ويشكل إطاراً للتسوية الشاملة والعادلة وأود أن أؤكد أن معالم التسوية العامة والشاملة أصبحت معروفة ولا تحتاج إلى عناء كبير. وتنفيذ مثل هذه التسوية يتوقف على ثلاثة شروط واقعية ومعقولة ولا بد من تحقيقها وهي:

«١ ـ وقف الدعم الأمريكي اللامحدود لإسرائيل؛

«٢ ـ وضع حد للغطرسة الإسرائيلية التي يمثل مناحيم بيغن أبشع صورها. وهذا الشرط يمكن تحقيقه تلقائياً إذا تحقق الشرط الأول.

«٣ ـ التسليم بأن الرقم الفلسطيني، كما يقول الأخ السيد ياسر عرفات ـ هو الرقم الأساسي في المعادلة الشرق أوسطية.

«والحديث عن مسؤولية الولايات المتحدة بالنسبة إلى الصراع العربي الإسرائيلي لا يعفي دول أوربا الغربية من مسؤوليتها وخاصة بريطانيا التي تتولى حالياً رئاسة مجموعة السوق الأوربية والتي تتحمل مسؤولية كبيرة بالنسبة لما جرى للشعب الفلسطيني على يديها خلال فترة الانتداب. إن مصالح أوربا في المنطقة العربية لا تقل عن أهمية وحيوية مصالح الولايات المتحدة وقد سمعنا كثيراً عن تحرك أوربي ومبادرة أوربية ولم نلمس شيئاً محدداً حتى الآن والتحرك الأوربي في تقديري يجب أن يكون ذا اتجاهين: اتجاه نحو الشرق الأوسط؛ واتجاه آخر نحو الولايات المتحدة بصفتها الشريك الأساسي في الحلف الأطلسي وزعيمة العالم الحر»[4].

لم يذكر مشروع فهد، الذي صيغ بحذر كبير، صراحة م.ت.ف ولم يتحدث عن الاعتراف بإسرائيل إلا ضمناً. رفض السادات المشروع مباشرة لكن القوى الغربية أظهرت اهتماماً به إذ بدا لها بمثابة انفتاح حقيقي من طرف العالم العربي. ثم عزز موت السادات هذا الاهتمام واضمحلال الأمل باتفاقيات كامب دافيد. أمّا م.ت.ف فلقد انقسمت بين قبول المشروع ورفضه. إذ وافق عليه عرفات وقيادة فتح، واصطدم بالعداء المرتقب من قبل جبهة الرفض السابقة التي كانت قد دخلت حديثاً في صفوف المنظمة، كما اصطدم باستياء عدد من قيادات فتح ذاتها، فتبنّى عرفات موقف الانتظار بدافع الحرص على وحدة المقاومة.

كانت سوريا هي الخصم الأكبر للمشروع. كان الأسد يرى أن السلام مع إسرائيل غير ممكن إلا إذا تبدلت موازين القوى في المنطقة. فالعرب يستطيعون استرجاع الأراضي لكنهم قد يعيشون اثر ذلك دائماً في ظل التهديد بهجوم إسرائيلي. فالسلام الحقيقي لا يمكن إن يقوم إلا على توازن القوى، وعلى ردع متبادل لا يدع العرب تحت رحمة التفوق الإسرائيلي. وكان يرى أيضاً أن السادات لم يفاوض بل استسلم. لقد قدّم الرئيس السوري نفسه كضامن لجميع مصالح العالم العربي واعتبر أن المسألة هي من الجدية إلى درجة أنه لا يمكن تركها بين أيدي الفلسطينيين. وقد شك دائماً بأن عرفات مستعد للدخول في تسوية جزئية تترك سوريا وحدها في مواجهة إسرائيل. كما رفض المشاركة في القمة العربية الثانية عشرة في فاس بتاريخ ٢٥ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٨١ وأرغم م.ت.ف على رفض المشروع السعودي

ودعم معارضة عرفات. قررت القمة تأجيل أعمالها بعد يوم من انعقادها.

استفاد بيغن من البلبلة السائدة في العالم العربي من أجل ضم الجولان (١٤ ديسمبر- كانون أول ١٩٨١) في وقت كانت فيه أنظار العالم تتجه نحو الأزمة البولندية. وبرر عملية الضم الإسرائيلية الأولى هذه، خارج حدود فلسطين تحت الانتداب برفض سوريا التفاوض مع إسرائيل، وأكّد بنفس الوقت أن ذلك الضم لا يتناقض مع القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. رأى الأسد بذلك برهاناً على أن إسرائيل تريد دفع الأمور نحو الحرب في الوقت الذي لا يميل فيه ميزان القوة لصالحه. فاكتفى بالحصول على إدانة دولية لعملية الضم واحترم بدقة وقف إطلاق النار في الجولان. قررت الولايات المتحدة أن تعلّق رمزياً تطبيق مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع إسرائيل التي نقضها بيغن مباشرة من أجل إظهار استقلالية القرار الإسرائيلي.

وعى الجميع في بداية عام ١٩٨٢ أن نزاعاً كبيراً يلوح في الأفق. كان السؤال هو معرفة عمّا إذا كان سوف يقع قبل انسحاب إسرائيل من سيناء أو بعده. دعمت الولايات المتحدة الرئيس المصري الجديد حسني مبارك بنيّة تقوية مواقعه بينما أنذرت عدة مؤشرات بأخطار كبيرة محدقة. بعد جلاء إسرائيل عن سيناء أصبحت المسألة تتعلق فقط بمعرفة تواريخ نشوب النزاع. كان «الصقور» يسيطرون على حكومة بيغن الثانية. فبالإضافة إلى بيغن ذاته كان وزير الخارجية إسحق شامير ووزير الدفاع آرييل شارون من أنصار التدخل في لبنان. كانت الأهداف الكامنة وراء ذلك متعددة وتمثلت في وضع حد لوقف إطلاق النار مع الفلسطينيين ومع مسألة الصواريخ المثيرة في البقاع والتي بدت بمثابة فشل للسياسة الإسرائيلية. كانت أهداف المشروع أكثر طموحاً إذ أريد الخلاص نهائياً من المقاومة الفلسطينية ودورها على المسرح السياسي والتمكن من ضم آخر الأراضي المحتلة بشكل أو بآخر. قامت في شهر ابريل - نيسان ١٩٨٢ مظاهرات شعبية كبرى في الضفة الغربية وغزة برهنت على قوة الشعور الوطني فيهما. عاش الإسرائيليون نفس الوهم الذي عرفه الفرنسيون عام ١٩٥٦ بخصوص الجزائر إذ اعتقدوا بأنه يكفي منع التعبير عن الشعور القومي في الداخل والخارج من أجل انتفائه. كما أعطى ذلك المشروع أهمية لا تقل عن غيرها بالنسبة للشق اللبناني إذ أريد تأمين انتصار القوات اللبنانية والوصول إلى اتفاق سلام ثانٍ بعد اتفاق كامب داڤيد يؤكّد التفوق العسكري والسياسي الإسرائيلي في المنطقة.

في لبنان، حثّ بشير الجميل الإسرائيليين على التحرك وضمن لهم مشاركة رجاله في القتال، خاصة في معركة بيروت القادمة مع ترافق الانتصار السياسي بانتخابه رئيساً للجمهورية. إن الرئيس سركيس أدرك استحالة اعادة سلطة الدولة الشرعية في مواجهة الدولة داخل الدولة التي اقامتها القوات اللبنانية قال باتحاد الدولتين في دولة واحد كحل

للنزاع ودعم ترشيح بشير الجميل للرئاسة.

في الولايات المتحدة، لاقت الأطروحات الإسرائيلية استقبالاً حسناً من قبل وزير الخارجية الكسندر هيغ الذي حكم بأن سوريا وم.ت.ف تشكلان العقبة الرئيسية أمام قيام الاتفاق الاستراتيجي المناهض للسوفييت والذي دعا إليه منذ بداية سنوات رئاسة ريغان. واثر محادثات بين هيغ وشارون، اقتنع هذا الأخير بأن الأمريكيين قد أعطوا سماحهم الملموس بالعملية التي تم تحضيرها وأن وزير الخارجية الأمريكي سوف يقدّم كل ما في وسعه من أجل الدفاع عن العمل الإسرائيلي داخل حكومته.

لم يكن الموقف مؤاتياً لـ م.ت.ف في مواجهة التهديد القائم. كانت علاقاتها متوترة مع سوريا. كما أن تطور الدولة الفلسطينية داخل الدولة في لبنان أثار حذر اللبنانيين في المناطق التي يقيم فيها الفلسطينيون. وانفرط عقد الحركة الوطنية؛ إذ بحث وليد جنبلاط قبل كل شيء عن مصالح طائفته. ودخلت أحزاب اليسار التي ينتمي الكثير من أعضائها للطائفة الشيعية في منافسة حامية أكثر مع حركة أمل بقيادة نبيه بري من عام ١٩٦٠. تعززت الميليشيات الشيعية عدداً وعدة وحاولت بسيط سيطرتها على طائفتها، مما جعلها تحارب منظمات اليسار الداخلة في الحركة الوطنية. تمثل هدفها في الوصول إلى إعادة توازن للسلطة في لبنان لصالح الشيعة (واذن على حساب المسيحيين والسنّة أيضاً) كما زادت معارضة الفلسطينيين بين الشيعة. لقد أصبحت المقاومة الفلسطينية بمثابة سمكة خارج الماء تقريباً.

كان الجميع ينتظرون الشرارة الأخيرة التي ستولع الحريق. وقد جاءت بتاريخ ٣ يونيو-حزيران ١٩٨٢ بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن حيث تمّ مباشرة التعرف على الفاعلين واعتقالهم. كانوا ينتمون إلى مجموعة أبو نضال، العدو اللدود لـ م.ت.ف والمدعوم آنذاك من العراق الداخل في حرب مع إيران والباحث عن الاستفادة من أي عمل ضد سوريا حليفة إيران. قامت الطائرات الإسرائيلية منذ ٤ يونيو-حزيران بضرب مختلف المواقع الفلسطينية في جنوب لبنان وفي بيروت. ردّت المدفعية الفلسطينية بقصف منطقة الجليل. وبتاريخ ٦ يونيو-حزيران توغل الجيش الإسرائيلي في لبنان فيما وراء الحزام الأمني.

إسرائيل في لبنان:

الهجوم الإسرائيلي:

تقدّم الجيش الإسرائيلي على ثلاثة محاور: ١) - على طول الشاطىء بدعم الأسطول الإسرائيلي الذي قام بعمليات إنزال صغيرة؛ ٢) - في القطاع الأوسط من أجل تنظيف المنطقة من جيوب المقاومة وتأمين الارتباط مع الساحل؛ ٣) - في القطاع الشرقي في مواجهة

البقاع والقوات السورية. ساد الاعتقاد في الأيام الثلاثة الأولى بأن الأمر لا يتعدّى مجرد تكرار لعمليات الليطاني. لكن كان لعملية «سلام الجليل» أهدافاً أخرى على الرغم من أن قسماً من الحكومة الإسرائيلية لم يكن، كما يبدو، على اطلاع بالعملية، بل ولم يتم إعلامه إلا بعد تنفيذ سلسلة من الأعمال. كان التفوق العسكري الإسرائيلي ساحقاً. لم تكن م.ت.ف وحلفاؤها يمتلكون أكثر من ١٥٠٠٠ مقاتل في مواجهة جيش يفوقهم عدداً ستة أو سبعة أضعاف وأفضل تدريباً مع قوة نيران هائلة وتفوق جوي كامل. لم يحارب الدروز والشيعة ضد الإسرائيليين وتركوهم يستولون على مناطقهم، بل واستقبلوهم أحياناً بالترحاب. حاول الجيش السوري تجنب المعارك حتى النهاية.

لم تستطع قوات الطوارىء الدولية ممارسة أية معارضة لمرور الجيش الإسرائيلي بينما طالب القراران ٥٠٨ و٥٠٩ لمجلس الأمن بالانسحاب الفوري ودون شروط للقوات الإسرائيلية من لبنان. تمّ دحر القوات الفلسطينية النظامية على الشاطىء بسهولة لكن مخيمات اللاجئين الفلسطينيين أبدت مقاومة باسلة استمرّت عدة أيام في بعض الأحيان وأظهرت للإسرائيليين حقيقة أن دخولهم في حرب مدن سيكون شائكاً. أما في القطاع الأوسط فقد استمرت العناصر الفلسطينية المتشرذمة بالقتال بفعالية إلى هذه الدرجة أو تلك.

اعتباراً من تاريخ ٩ يونيو ـ حزيران، هاجم الجيش الإسرائيلي الجيش السوري من أجل ضمان تقدمه فيما بعد جنوب لبنان. اضطر السوريون إلى التراجع بعد معارك عنيفة وحافظوا على تلاحمهم. استفاد الطيران الإسرائيلي من الحرب فقام بتدمير منصّات الصواريخ في البقاع، بعملية جريئة، بينما أدّت معركة جوية إلى سقوط قسم كبير من الطيران السوري. ثم تمّ الوصول إلى وقف إطلاق النار، اثر معركة حامية بالدبابات، بفضل وساطة فيليب حبيب الذي أكّد للأسد بأن ريغان مؤيد لانسحاب فوري للإسرائيليين. إذا كان الجيش السوري قد تراجع أمام الإسرائيليين فإنه لم ينهر وبقي موجوداً في قسم من الأرض اللبنانية؛ الأمر الذي أُهمل آنذاك. وبتاريخ ١٣ ـ ١٤ يونيو ـ حزيران تمّ لقاء الجيش الإسرائيلي مع القوات اللبنانية ليبدأ حصار بيروت. نشبت معركة جديدة، أعقبها وقف إطلاق نار ما بين ٢٢ إلى ٢٥ يونيو ـ حزيران، دفعت السوريين بعيداً عن العاصمة اللبنانية.

بدا أن المسؤولين الإسرائيليين لم يعدّوا خططاً دقيقة لحصار المدينة. كان شارون على قناعة بأن السرعة وصدمة الهجوم سيؤديان إلى انهيار الفلسطينيين بسرعة مما يسمح للقوات اللبنانية بالاستيلاء على بيروت الغربية دون تمهل. لكن مقاومة المخيمات الفلسطينية والمعركة حول بيروت سمحتا للمدافعين عن المدينة بالتماسك بينما رفض بشير الجميل أن يشارك رجاله بالمعارك، وكان مدفوعاً إلى ذلك الرفض برغبة عدم الظهور كرجل الإسرائيليين بغية

المحافظة على لبنان داخل العالم العربي. بالمقابل أدخل عناصر من القوات اللبنانية في المنطقة الدرزية مطلقاً بذلك العنان للمواجهة الطائفية. تردد الجيش الإسرائيلي في الدخول إلى بيروت إذ كان يدرك، كما أثبتت التجربة القريبة، بأن حرب المدن يمكن أن تؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة. كانت الدبلوماسية قد بدأت تلعب دورها من أجل إجلاء الفلسطينيين. تفاوض فيليب حبيب مع السياسيين اللبنانيين الذين كانوا ينقلون مقترحاته إلى الفلسطينيين (لم تكن الولايات المتحدة تريد إقامة علاقات مباشرة مع م. ت. ف)؛ ولعبت فرنسا دوراً نشيطاً كوسيط بين الفلسطينيين والأمريكيين، عبر وفد م. ت. ف في باريس. أمّا في بيروت الغربية المحاصرة فقد ساد مناخ من الاتحاد بين الفلسطينيين واللبنانيين. فتجربة السنوات السبع من الحروب الأهلية جعلت السكان يتمرسون على الحرب ولا يهربون أمام المعارك، على عكس فلسطينيي عام ١٩٤٨. كانت القيادة الفلسطينية مدركة لضرورة الوصول إلى اتفاق يؤمن جلاءها من أجل تجنب إطالة آلام السكان المدنيين، لكنها حاولت الحصول على نجاح دبلوماسي يسمح لها بزيادة تمثيليتها الدولية. لقد دعمت المقترحات الفرنسية-المصرية في مجلس الأمن الرامية إلى توسيع إطار القرار ٢٤٢ كي يشمل حقوق الفلسطينيين. اعترض الأمريكيون على ذلك وظلّوا أوفياء لالتزاماتهم حيال اتفاق سيناء ـ ٢، على الرغم من الاستقالة القسرية لالكسندر هيغ بتاريخ ٢٥ يونيو- حزيران ١٩٨٢ العائدة إلى خلافاته مع وزير الدفاع ومع مستشاري الرئيس في البيت الأبيض وإلى سياسته الإسرائيلية. مع ذلك كان وزير الخارجية الجديد، شولتز، على قناعة بأن انهاء م. ت. ف لن يحل شيئاً إذ أن م. ت. ف ثانية ستقوم مباشرة طالما أن المشكلة الفلسطينية لن تحلّ. كذلك طلبت سوريا، من جهتها، من الاتحاد السوفييتي استخدام حقه في النقض (الفيتو) ضد القرار المصري ـ الفرنسي الذي سيؤدي إلى عزلة أكبر لدمشق. وفي النهاية، لم يُطرح المشروع للاقتراع عليه.

السبب الآخر لإطالة المفاوضات تمثل في إرادة م. ت. ف الحصول على ضمانات بالنسبة لأمن السكان المدنيين الفلسطينيين الذين سيبقون في لبنان بعد رحيل المقاتلين. ضاعف الجيش الإسرائيلي عمليات القصف خلال شهري يوليو- تموز وأغسطس ـ آب واستهدف المدينة بدون تمييز على العموم. كان الواقع الإعلامي لتلك المشاهد بمثابة ضربة عنيفة للقضية الإسرائيلية لدى الرأي العام الدولي، والغربي منه خاصة، كما أثار حفيظة الرئيس ريغان. أخيراً تمّ الوصول إلى اتفاق يؤمن جلاء الفلسطينيين المقاتلين والسوريين تحت حماية قوة متعددة الجنسيات أمريكية ـ فرنسية ـ إيطالية مؤلّفة من ٢٠٠٠ رجل مع التزام الجيش الإسرائيلي بعدم دخول بيروت الغربية. جرى ترحيل م. ت. ف في الأيام الأخيرة من شهر أغسطس ـ آب ١٩٨٢ دون وقوع أية حوادث كبيرة. وغادرت القوة المتعددة الجنسيات لبنان بطلب من الأمريكيين الذين لم يكونوا يريدون التورط كثيراً في قضايا البلاد.

كانت حصيلة المعارك هي سقوط ما بين ١٧٠٠٠ و٢٠٠٠٠ قتيل معظمهم من المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين؛ هذا إلى جانب عدة مئات من الآلاف من اللاجئين.

إسرائيل والفلسطينيون:

شرع الإسرائيليون، منذ مطلع احتلالهم لبنان، بتدمير البنية الأساسية (التحتية) لمنظمة التحرير الفلسطينية. لم تستهدف العملية المؤسسات السياسية الصرفة، بل شبه الدولة كلها من مصالح اجتماعية ومستشفيات ومدارس ومراكز أبحاث... إلخ. كما جرت إزالة قسم من المخيمات بينما قُبض على عدة آلاف من الأشخاص ونُقلوا إلى مراكز للاعتقال حيث لم يحظ الفلسطينيون غير السياسيين بصفة سجناء حرب. كانت عمليات الاعتقال وإطلاق السراح وسائل للضغط على السكان. وكان منطق ذلك السلوك، الذي شاركت به القوات اللبنانية، يكمن في الوصول إلى هجرة جديدة، شبيهة بتلك التي شهدها عام ١٩٤٨، تلقي بالفلسطينيين بعيداً عن حدود الدولة العبرية.

بدت الأمور تسير على ما يرام بالنسبة للصعيد السياسي. فبتاريخ ٢٣ أغسطس ـ آب ١٩٨٢ تمّ انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية على الرغم من مقاطعة قسم كبير من النوّاب السنّة. رفض الرئيس المنتخب، الذي لم يكن قد استلم مهام منصبه رسمياً، المقترحات الإسرائيلية لعقد معاهدة سلام بسرعة ودعا إلى تحالف خفي مع إسرائيل. أراد إعادة سلطة دولة لبنانية قوية على مجمل الأراضي الوطنية لذلك لم يقبل المحافظة على المناطق المسيحية الواقعة تحت سيطرة سعد حداد مما أثار استياءاً إسرائيلياً كبيراً وطالب برحيل جميع القوات الأجنبية. ان تعلق بشير الجميل بالاستقلال والبراهين التي قدّمها على ذلك منحته شعبية أكيدة تجاوزت حدود طائفته.

كانت هناك خيبة أمل كبرى أخرى كان مصدرها السياسة الأمريكية التي قال بها وزير الخارجية الجديد جورج شولتز والتي طرحت من جديد مسألة الأراضي المحتلة ورفضت ضمّها من قبل الدولة العبرية. تلك السياسة التي شكّلت صلب مبادرة ريغان الصادرة بتاريخ ١ سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٢؛ وجاء فيها:

«لقد أظهرت الحرب في لبنان أشياء كثيرة، لكن اثنتين من النتائج المترتبة عليها لهما أهمية كبرى بالنسبة إلى عملية السلام. ان الخسائر العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تقضِ على تطلع الشعب الفلسطيني إلى حل عادل لمطالبه. والمسألة الثانية أنه على رغم أن الانتصارات العسكرية الإسرائيلية في لبنان أظهرت أن القوات المسلّحة الإسرائيلية هي أقوى قوات في المنطقة، فلا يمكن لهذه القوة وحدها أن تحقق السلام المنشود.

وتتلخص المسألة الآن في طريقة التوفيق بين المطالب الأمنية المشروعة لإسرائيل والحقوق المشروعة للفلسطينيين ولن نجيب عن هذا السؤال إلا على مائدة المفاوضات. فعلى كل طرف أن يسلم بضرورة أن تكون نتائج المفاوضات مقبولة لدى الجميع وأن الوصول إلى السلام سيتطلب تنازلات من الجميع، لذلك أدعو اليوم إلى بداية جديدة فهذه هي اللحظة المناسبة ليشترك كل الأطراف المعنيين في هذه الجهود أو يقدّموا دعمهم من أجل وضع أساسٍ عملي للسلام. فاتفاقا كامب داڤيد لا يزالان يشكلان أساس سياستنا، ذلك أن اللغة التي صيغا بها توفر لكل الأطراف المهلة الضرورية لا نجاح المفاوضات.

«إن على إسرائيل أن توضح أن الأمن الذي تتطلع إليه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سلام حقيقي، سلام يتطلب شهامة وبعد نظر وشجاعة. وأدعو الشعب الفلسطيني إلى التسليم بأن تطلعاته السياسية مرتبطة إرتباطاً لا ينفصم بالإعتراف بحق إسرائيل في مستقبل آمن وأدعو الدول العربية إلى قبول إسرائيل حقيقة واقعة وحقيقة كون السلام والعدل لا يمكن تحقيقهما إلا عن طريق المفاوضات المباشرة والمنصفة والشاقة.

«[...] وكما جاء في اتفاقي كامب داڤيد، يجب أن تكون هناك فترة يتمتع خلالها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة بحكم ذاتي كامل لشؤونهم الخاصة. ويجب أن يعطى إعتبار كافٍ لمبدأ الحكم الذاتي لسكان الأراضي المحتلة وللمطالب الأمنية المشروعة لهم وهدف الفترة الإنتقالية التي تستمر خمس سنوات والتي ستبدأ بعد إجراء انتخابات حرّة لاختيار سلطة فلسطينية للحكم الذاتي هو إثبات كون الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم وكون مثل هذا الحكم الذاتي لا يشكل تهديداً لأمن إسرائيل. ان الولايات المتحدة لنا تؤيد إستغلال أي أراضٍ إضافية بغرض إقامة مستوطنات خلال الفترة الإنتقالية والواقع أن تجميد إسرائيل بناء المستوطنات على وجه السرعة يمكنه أكثر من أي أجراء آخر أن يوجد الثقة التي يتطلبها توسيع نطاق المشتركين في هذه المحادثات. فالمزيد من النشاط الإستيطاني غير ضروري على الإطلاق لأمن إسرائيل ويقضي فقط على ثقة العرب بإمكان التفاوض في إنصاف وحرية في شأن النتيجة النهائية.

إنني أريد أن يفهم الموقف الأمريكي فهماً واضحاً. ان الهدف من هذه الفترة الإنتقالية هو إنتقال السلطة المحلية في صورة سلمية ومنظّمة من إسرائيل إلى السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزّة. وفي الوقت ذاته يجب الاّ تتعارض هذه الفترة الإنتقالية مع متطلبات إسرائيل الأمنية.

«وأبعد من هذه الفترة الإنتقالية وفيها نتطلع إلى مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزّة، يتضح لي أنه لا يمكن تحقيق السلام عن طريق إقامة دولة فلسطينية مستقلة في هاتين

المنطقتين، كما لا يمكن تحقيقه عن طريق ممارسة إسرائيل سيادتها أو سيطرتها الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزّة، لذلك فإن الولايات المتحدة لن تؤيد إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزّة ولن تؤيد ضمهما أو السيطرة الكاملة عليهما من جانب إسرائيل. على أن هناك سبيلاً آخر إلى السلام، إذ يجب في طبيعة الحال أن يتم الاتفاق على الوضع النهائي لهاتين المنطقتين عن طريق مفاوضات تقوم على الأخذ والعطاء. لكن الولايات المتحدة ترى في حزم أن حكماً ذاتياً من جانب الفلسطينيين للضفة الغربية وقطاع غزّة مرتبطين بالأردن يوفر أفضل فرصة لسلام دائم وعادل وثابت.

«إننا نبني موقفنا في صورة متوازنة على مبدأ أن النزاع العربي ـ الإسرائيلي يجب أن يحل بمفاوضات تنطوي على مبادلة الأرض بالسلام، وهذه المبادلة منصوص عليها في قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٢٤٢ الذي يدخل بالتالي في كل جوانبه في اتفاقي كامب داڤيد.

ولا يزال قرار مجلس الأمن ذي الرقم ٢٤٢ فعالاً في مجمله كحجر الأساس لجهود السلام التي تبذلها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ان موقف الولايات المتحدة يقوم على انه في مقابل احلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالإنسحاب في القرار ذي الرقم ٢٤٢ على كل الجبهات، بما في ذلك الضفة الغربية وقطاع غزّة. وعندما يجري التفاوض بين الأردن وإسرائيل في شأن مسألة الحدود، فإن رأينا في حجم الأراضي التي يجب أن يُطلب من إسرائيل التخلي عنها سيتأثر إلى حد كبير بحجم ما يتحقق من سلام حقيقي وتطبيع للعلاقات وبالترتيبات الأمنية المعروضة في المقابل.

وأخيراً، إننا ما زلنا مقتنعين بضرورة أن تبقى القدس غير مجزأة إلا أن وضعها النهائي يجب أن يتقرر بواسطة التفاوض»[٥].

طلبت السلطات العسكرية الإسرائيلية دخول الجيش اللبناني إلى المخيمات الفسلطينية. رفض العقيد اللبناني ميشيل عون، قائد قطاع بيروت، بالاعتماد على تعليمات رئيس الوزراء التعاون مع الإسرائيليين بغية الحفاظ على تلاحم الجيش اللبناني. بالمقابل، قبلت القوات اللبنانية الاقتراح واستعدت لدخول مخيمي صبرا وشاتيلا المحاصرين من قبل الجيش الإسرائيلي. وذبحت في الفترة الواقعة بين ١٦ و١٨ سبتمبر ـ أيلول، بقيادة أحد مسؤوليها، حوالي ٤٠٠٠ شخص من رجال ونساء وأطفال ربعهم من اللبنانيين أغلبهم من الشيعة. لم يكن بمستطاع المسؤولين العسكريين الإسرائيليين تجاهل إرادة القوات اللبنانية المعلنة مرات عديدة بالهجوم على المدنيين. وبالرغم من عدم إمكانية الوصول إلى أي يقين مطلق، فإن قرار إدخال الميليشيا إلى المخيمات يندرج ضمن المنطق المتبّع في التدمير وفي إذلال السكان الفلسطينيين من أجل خلق هجرة جديدة شبيهة بهجرة عام ١٩٤٨. قالت الأطروحة

الإسرائيلية الرسمية بأن القيادة الإسرائيلية، خوفاً من وقوع خسائر بشرية في قواتها وبسبب تمنّع الجيش اللبناني، حصلت على ما كانت تطالب به دائماً، أي مشاركة القوات اللبنانية في تحرير وطنها وخصصت لها القطاع الذي يُزعم بأنه خطير أي قطاع المخيمات.

أخذت تلك المجزرة أبعاداً غير متوقعة في الوقت الذي كان يُفترض أن تتم العملية ضمن منطق عمليات «التسكين والتهدئة» التي شهدتها غزّة مثلاً عام ١٩٥٦. كشف وجود الصحافة الدولية عن رعب المجزرة للرأي العالم العالمي. فقامت مظاهرات جماهيرية في إسرائيل تدين سياسة الحكومة. واستنكرت الولايات المتحدة بشدة المجزرة إذ كانت قد قدّمت ضماناتها لحفظ سلامة السكان الفلسطينيين. ووصلت منذ تاريخ ٢٠ سبتمبر- أيلول قوة متعددة الجنسيات جديدة لضمان رحيل الإسرائيليين الذي اكتمل بتاريخ ٢٦ سبتمبر- أيلول. وبتاريخ ٢١ سبتمبر- أيلول، تمّ انتخاب أمين الجميل، شقيق بشير، رئيس للجمهورية في جو من التوحيد الوطني.

فشل السلام الإسرائيلي في لبنان:

بقيت إسرائيل في موقع قوة في لبنان، على الرغم من جلائها عن بيروت، فجيشها يحتل قسماً كبيراً من البلاد وحلفاؤها في القوات اللبنانية يلعبون دوراً أساسياً في السلطة القائمة. وبدا أن هدف الوصول إلى سلام إسرائيلي-عربي ثانٍ قابل للتحقق. لكن لبنان يرتبط بمحيطه العربي أكثر من مصر. فاقتصاده القائم خصوصاً على الخدمات مرتبط مباشرة مع الاقتصادات العربية بمجملها بسبب إطاراته ورجال أعماله المقيمين في البلدان النفطية كما بسبب الموقع الراجح الذي يحتله اللبنانيون في المبادلات التجارية بين البلدان العربية والبلدان المصنّعة. والسياسة الإسرائيلية الرامية إلى عزل لبنان عن العالم العربي يمكن أن تؤدي إلى انتحار لبنان اقتصادياً. بقي الرئيس الجديد وفياً لسياسة أخيه الذي اغتيل فيما يخص رفضه لمعاهدة سلام مع إسرائيل. لكنه لم يكن يمتلك نفس موقع القوة الذي كان لأخيه فهو رجل سياسة تقليدي حرص دائماً على الابقاء على الصلات مع الطبقة السياسية المسلمة، كما كان يفتقر للمكانة المرموقة وللسلطة لدى القوات اللبنانية. ولم يستطع السيطرة على الميلشيا القوية، على الرغم من دعم والده له.

لقد راهن بشكل كامل على السياسة الأمريكية. وأمِل بأقل الخسائر بالنسبة للسيادة اللبنانية الحصول على نهاية جميع أشكال الاحتلال معتمداً بذلك على التصريحات المتكررة لإدارة ريغان حول ضرورة جلاء جميع القوات الأجنبية عن لبنان من إسرائيلية وسورية وفلسطينية. بنفس الوقت وبغية ترميم سلطة الدولة، عزز من إعادة بناء الجيش اللبناني التي كان قد شرع بها في ظل رئاسة إلياس سركيس واعتمد كثيراً على وجود القوة متعددة

الجنسيات. لم يكن بمقدور مشروع كهذا إلا أن يؤدي إلى المواجهة مع مختلف الميليشيات. اصطدم عمل المصالحة الوطنية سريعاً مع استمرارية المنازعات الطائفية. ففي بيروت الغربية أثار عمل الشرطة اللبنانية ضد قوى اليسار احتجاجات عنيفة من قبل الحركة الوطنية السابقة. كما حدثت اضطرابات جديدة في الشوف وجنوب لبنان الواقع تحت الاحتلال الإسرائيلي بسبب عودة القوات اللبنانية الراغبة في استعادة سيطرتها على تلك المناطق. حمل الدروز السلاح من جديد ليكون المدنيون من موارنة ودروز هم الضحية الرئيسية لتلك المواجهات. تضامن الدروز الإسرائيليون العاملون في الجيش الإسرائيلي مع أبناء طائفتهم اللبنانيين وهددوا بالفرار والالتحاق بهم في المعارك الجارية. ففقدت السياسة الإسرائيلية اتساقها بسرعة إذ دعمت بالتتالي أو بنفس الوقت الدروز والموارنة. في الجنوب، أدّى التحالف بين الموارنة وإسرائيل إلى اختلال موقف السكان الشيعة الذين أظهروا عداءهم الواضح للمحتلّين بعد أن كانوا قد استقبلوا الإسرائيليين استقبالاً حسناً الذين خلصوهم من الوجود الفلسطيني الذي كان قد أصبح يثقل على كاهلهم. أما في شمال البلاد وفي البقاع فقد شكّل الجيش السوري والقوات الفلسطينية ومختلف الميليشيات الإسلامية والمسيحية (ميليشيات فرنجية) عقبات أمام ترميم سلطة الدولة اللبنانية. ومارست إسرائيل، على الصعيد الاقتصادي، عمليات تسويق للمنتجات الإسرائيلية مع منعها دخول المنتجات اللبنانية إلى أراضيها (مما أدى إلى انتشار التهريب بسرعة).

بدأت مقاومة الاحتلال الإسرائيلي منذ معركة بيروت. ويعود أول نداء لجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية إلى تاريخ ٢٠ سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٢. وجدت هذه الحركة أصولها لدى الحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل الشيوعي اللبناني؛ وهاتان منظمتان أغلبية أعضائهما من الشيعة لكنهما ذات توجه ماركسي. التحق بهما بسرعة في إطار الحركة قوىً أخرى مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي ومناضلي فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحلفاء اللبنانيين. كانت العمليات الأولى من صنع المكوّنات السابقة للحركة الوطنية (لم يلتحق الدروز بها إلا في وقت متأخر). تكاثرت عمليات الاعتداء وأصبحت خبز الحياة اليومية. وتحولت مدينة صيدا إلى مركز نشيط لحرب العصابات المدينية. وبتاريخ ١١ نوفمبر ـ تشرين الثاني دمّر انفجار فيها المقر العام الإسرائيلي وأدّى إلى مقتل ٨٩ شخصاً من بينهم ٧٥ إسرائيلياً. قالت الرواية الرسمية الإسرائيلية بأن الأمر يتعلق بحادث سببه تسرب الغاز، ولكن الجيش الإسرائيلي فرض مباشرة منع التجول وقام باعتقال المئات.

ردّت إسرائيل على حرب العصابات الأكثر فأكثر فاعلية بقمع شديد إذ نقلت الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين إلى معسكر «الأنصار» حيث اعتقلتهم لفترات طويلة إلى هذا القدر أو ذاك. كما «اختفى» عدد كبير من الأشخاص اثر القبض عليهم من قبل الجيش

الإسرائيلي أو القوات اللبنانية. لقد فقد الجيش الإسرائيلي سمته الرئيسية المتمثلة في حركتيه وقوة نيرانه، وذلك في مواجهة حرب عصابات يتمتع القائمون بها بدعم الأهالي ومن جغرافيا ملائمة. كما أن نجاح المقاومة يمكن تفسيره أيضاً بتسلح اللبنانيين إلى درجة كبيرة والتدرب على المعارك بعد سبع سنوات من الحرب.

بدأت المفاوضات الإسرائيلية ـ اللبنانية بإشراف الأمريكيين في شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨٢. وجرت في جو متوتر وكان تقدمها بطيئاً. في شهر مارس ـ آذار ١٩٨٣، وإثر نشر تقرير كاهان حول مجازر صبرا وشاتيلا اضطر آرييل شارون إلى التخلّي عن وزارة الدفاع مع بقائه عضواً في الحكومة. ثم تخلّى خليفته، موشي أرنس، أمام الضغوط الأمريكية وزيادة خطورة الوضع في الشوف، عن المطالبة بإبرام معاهدة سلام واكتفى بمجرد المطالبة باتفاق يحقق المطالب الأساسية لإسرائيل والمتمثلة في انسحاب القوات السورية والفلسطينية والإسرائيلية من لبنان ووقف جميع الأعمال المعادية عسكرية كانت أم سياسية أم دبلوماسية أم اقتصادية، وتشكيل حزام أمني في جنوب لبنان يحق للجيش الإسرائيلي القيام بدورياته فيه. تمّ توقيع الاتفاق على هذا الأساس بتاريخ ١٤ مايو ـ أيار ١٩٨٣. شجب اليسار اللبناني ذلك الاتفاق وكذلك سوريا التي لم تشارك في المفاوضات. ولم يستطع أمين الجميل الحصول على تصديقه من البرلمان اللبناني بالرغم من دعم أعيان السنّة البيروتيين.

في الجنوب، شاركت الطائفة الشيعية بشكل كبير في المقاومة ضد إسرائيل اعتباراً من ربيع عام ١٩٨٣. ودخلت حركة «أمل» بقيادة نبيه بري في المعارك. وكان أكثر ما يلفت الانتباه ظهور حركة ذات ولاء شيعي وإيراني أكبر، هي حزب الله. كما شكّل استخدام العربات الانتحارية من قبل مقاتلي الجهاد إلى جانب شتّى أشكال تمجيد الاستشهاد السمات الأساسية لتلك الحرب الشعبية الجديدة من نوعها.

أما في منطقة الشوف، فقد قرر آرنس قلب التحالفات رأساً على عقب ودعم الدروز الذين كانت سوريا تعيد تسليحهم، من جانب آخر. وما ان جلا الجيش الإسرائيلي عن تلك المنطقة في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٣ حتى بدأت في الحال حرب الجبل التي انتهت إلى انهيار القوات اللبنانية أمام الحزب الاشتراكي التقدمي والنزوح المأساوي لعدة آلاف من المسيحيين. إن الهجوم الدرزي على بيروت، المعزز بقوات «أمل» الشيعية، لم يُصد إلا عند حاجز سوق الغرب من قبل الجيش اللبناني بقيادة ميشيل عون. تمّ احترام وقف إطلاق النار اعتباراً من مطلع اكتوبر ـ تشرين أول. ولم تعد القوة متعددة الجنسيات معتبرة كقوة حيادية للفصل في نظر المعارضة اللبنانية.

في اكتوبر ـ تشرين أول، لاحت إمكانية انعقاد مؤتمر للمصالحة الوطنية في جنيف

بسويسرة في أواخر ذلـك الشهر. لكن في ٢٣ من نفس الشهر تمّ تنفيذ عمليتي اعتـداء ضد القوة المتعددة الجنسية أديتا إلى مقتل ٥٦ فرنسياً و٢٣٩ أمريكياً. أصبح انسحـاب تلك القوة متوقعاً منذ ذلك التاريخ.

تـوصل المسؤولـون اللبنانيـون في مؤتمر جنيف إلى اتفـاق مبدئي حـول الانتـاء والهـويـة العربيين للبنان وضرورة الانسحاب المسبق للإسرائيليين. رفضت القـوات اللبنانيـة قبول مـا أسمتـه استسلامـاً أمام سـوريا. واستؤنفت المعـارك منذ مـطلع شهر نـوفمبرـ تشرين الثـاني مـورطّة أكـثر فأكـثر القـوة متعـددة الجنسيات في الأزمـة اللبنانيـة. ثم انسحبت تلك القـوة تـدريجياً من لبنـان خلال شهـري ينايـر ـ كانـون الثاني/ فـبراير ـ شبـاط ١٩٨٤. أدّى هـذا الانسحاب إلى استئناف معركة بـيروت. وبعد معـارك تميزت بقصف الضـاحية الجنـوبية من قبل الجيش اللبناني، استولت حركة أمل والحزب الاشتراكي التقدمي على بيروت الغربية وتمّ الفصل من جديـد بين شـطري المدينـة. وفي شهر مـارس ـ آذار ١٩٨٤ نقض أمين الجميـل اتفاق ١٧ مايو ـ أيار وقطع العلاقات مع إسرائيل وتقارب مع سوريا.

فشل السلام السوري في لبنان:

عرفت سوريا كيف تستخدم التعارضات السياسية من أجل إفشال المحـاولات الإسرائيلية والأمريكية الرامية إلى إقامة نظام ملائم لمصالحها. واستطاعت المعارضة اللبنانيـة لنظام أمـين الجميـل تشكيل تحـالف منتصر بفضل المسـاعدة المـالية والعسكـرية التي منحهـا لها الرئيس الأسد. لكن إذا كان من السهولة بمكان تدمير وضع قائم فإنـه من الصعب جداً إعـادة البناء من جديد. وقيام منظومة سورية يتطلب مصالحة دستـورية بـين المسيحيين والمسلمـين وإيجاد عـلاقات سيـاسة تـدمج بـين النـظام السيـاسي اللبنـاني وجهـاز السلطة السـوريـة. ولم يكن السوريون يريدون اللجوء إلى تدخل عسكري مباشر إذ وضعوا في حساباتهم تجربة السنـوات السابقة. بل أرادوا اللعب على اهتراء القوى السياسية المحلية واستخدام المؤسسات اللبنانيـة لصالحهم.

انعقد مؤتمر آخر للحوار الـوطني في لوزان مـا بين ١٢ و٢٠ مـارس ـ آذار ١٩٨٤. وتمّ الوصول إلى اتفاق عام حول مبدأ الإصـلاحات الـدستوريـة. لكن استؤنفت المواجهـات في شهر ابريـل ـ نيسان، عـلى الرغم من تشكيـل حكومـة ائتلاف وطني بـرئاسـة رشيد كـرامي ومشـاركة كميـل شمعون وبيـير الجميل ووليـد جنبلاط، وفي شهـر يونيـو ـ حزيـران فرضت سوريا هدنة بينما جرت ترقية العقيد الماروني ميشيل عون إلى رتبة عماد، واستلم قيادة الجيش ضمن إطار إعادة تنظيمه.

تباطأت الجهود السورية اثر الأزمة السياسية الداخلية التي شهدتها البلاد في ربيع عام ١٩٨٤. حاول أمين الجميل كسب الوقت. ولم تجرِ حقيقة دراسة الإصلاحات الدستورية. حاولت الحكومة الإسرائيلية أثناء ذلك، وبسبب إخفاق اتفاق ١٧ مايو ـ أيار وزيادة حدة حرب العصابات، اتباع سياسة تفاهم محلّي مع القوى الموجودة في جنوب لبنان؛ وكان إسحق شامير قد أصبح رئيساً للوزارة (بعد استقالة بيغن لأسباب شخصية). وبعد وفاة سعد حداد بالسرطان في شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٨٤، حوّل الإسرائيليون ميليشياته إلى جيش جنوب لبنان بقيادة جنرال لبناني هو انطوان لحد. كانت هذه القوة المؤلّفة من ثلاثة آلاف رجل متماهية كثيراً مع المسيحيين وقد رفضت حركة «أمل» أية صلة مع الإسرائيليين وحلفائهم. لم تؤدِ انتخابات عام ١٩٨٤ إلى انتصار واضح لأي طرف في إسرائيل. وتشكّلت في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٤ حكومة وحدة وطنية يسيطر عليها حزبا العمال والليكود ويترأسها شيمون بيريز. وكلّف إسحق رابين، وزير الدفاع الجديد، بملف السياسة اللبنانية. وقرر الإسرائيليون في شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٨٥ الانسحاب كلية من لبنان مع تشكيل منطقة أمنية تسيطر عليها الميليشيات الحليفة لإسرائيل والمدعومة من جيشها؛ وذلك بعد إخفاق محاولات الوصول إلى اتفاق مع سوريا. قام ذلك الحزام الأمني على طول الحدود بعرض يتراوح بين ١٠ إلى ٢٠ كيلومتر أي ما يعادل حوالي ٨٪ من الأراضي اللبنانية. استمر الانسحاب الإسرائيلي حتى شهر مايو ـ أيار وترافق مع أعمال عنف طائفية جديدة دفع المسيحيون ثمنها بشكل خاص.

حاول شيعة «أمل» السيطرة على مجمل بيروت الغربية. وانهوا آخر الميليشيات السنية مكرّسين بذلك هزيمة هذه الطائفة التي كانت تحتل المرتبة الثانية في البلاد والتي لم تعد تمتلك قوات أو مناطق تستقل بها ذاتياً. وبما أن السنّة لم يكونوا يستطيعون الحصول على دعم سوريا ذات العلاقة المتميزة مع حركة «أمل»، فقد شجعوا عودة القوات الفلسطينية إلى مخيمات بيروت. لم يكن ذلك الوضع مقبولاً من قبل «أمل» التي حاصرت المواقع الفلسطينية بتشجيع من سوريا ودعمها. استمرت حرب المخيمات تلك عدة أشهر وكانت حرباً دامية سقط ضحيتها آلاف القتلى. كما قامت حرب شبيهة في جنوب لبنان، حول مدينة صيدا، وذلك عندما حاولت م.ت.ف إيجاد مراكز لها من جديد بالقوة في مخيمات اللاجئين في المنطقة.

إن إقامة حيّز جغرافي متجانس يسيطر عليه الشيعة اصطدم بتواجد منطقة هامة خاضعة للهيمنة الدرزية. إذ أن منافذ جبل الدروز على البحر تقطع عدة مرّات الخط المتصل بين بيروت الغربية والجنوب. أخذت العلاقات بين الطائفتين سمة تناحرية بسبب التنافس على حيازة بيروت الغربية. إن الشيعة الذي أصبحوا أكبر طائفة لبنانية عددياً (لكنهم بعيدون عن تمثيل أغلبية اللبنانيين) أملوا بالاستيلاء على الدولة. اعترض الدروز على ذلك، لكن كان

موقعهم يتضاءل عاماً بعد عام بالنسبة لعموم السكان اللبنانيين على الرغم من امتلاكهم لقوات عسكرية هامة. وكانت المناطق التي يسيطرون عليها بعد طرد المسيحيين ذات كثافة سكانية قليلة بالقياس إلى المناطق الشيعية المجاورة مما أثار بعض المخاوف ودفع بعض المسؤولين الدروز إلى التفكير بإعادة المسيحيين من أجل مواجهة الشيعة.

فقد الشيعة الإجماع الظاهري الذي رافق المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وطرحت حركة «أمل»، التي تجمع ورثة موسى الصدر، نفسها كحركة لبنانية تطالب بمشاركة أكبر في السلطة. ولم تكن تريد استئناف الحرب ضد إسرائيل انطلاقاً من الجنوب الذي كانت تطمح في السيطرة عليه بعد رحيل الإسرائيليين. بالمقابل دعا حزب الله وحركة أمل الإسلامية، الحركتان الثوريتان المواليتان لإيران والمعتبرتان بمثابة الذراع المسلح للثورة الإسلامية العالمية، إلى الحرب ضد إسرائيل وإقامة جمهورية إسلامية في لبنان. انتهى ذلك الخلاف في التوجه إلى مجابهة مسلحة على الرغم من الوساطات العديدة لسوريا وإيران. وقامت المجموعات الموالية لإيران منذ عام ١٩٨٥ بتنظيم حملة احتجاز للرهائن من بين الغربيين المقيمين في بيروت الغربية. سمحت تلك العمليات ذات النفع الإعلامي الكبير بمساومات سياسية مثمرة مثل قضية مبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران (إيران غيت). لقد تمّت تلك العمليات باسم الإسلام مما جعل الخلط كاملاً بين الإرهاب والإسلام لدى قسم كبير من الرأي العام الغربي. لكنها لم تكن في البداية إلا شمول الغربيين بممارسة ظهرت منذ مطلع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

ساد التفكك لدى المسيحيين. فوفاة بيير الجميّل بتاريخ ٢٩ أغسطس - آب ١٩٨٤ أفقدت الرئيس دعماً أساسياً لدى المنظمات المارونية. ثارت القوات اللبنانية ضد أمين الجميل في شهر مارس - آذار ١٩٨٥. قاد تلك «الانتفاضة» سمير جعجع وأدّت إلى إضعاف موقف الرئيس كثيراً. تخلّى عندئذ حافظ الأسد عن مشروع الحل السوري بواسطة السلطات الدستورية ودفع نحو اتفاق بين الميليشيات يكرس الموقع السوري. لاقى هذا التوجه قبولاً حسناً لدى إيلي حبيقة الذي أصبح الرئيس الجديد للقوات اللبنانية.

أجرت الميليشيات اللبنانية الرئيسية الثلاث المتمثلة في «أمل» والحزب الاشتراكي التقدمي والقوات اللبنانية مفاوضات طيلة خريف عام ١٩٨٥ للوصول إلى اتفاقات تحت إشراف سوريا. وتمّ إبرام اتفاق ثلاثي في دمشق بتاريخ ٢٨ ديسمبر-كانون أول ١٩٨٥ ؛ نصَّ على وضع حد لحالة الحرب وتشكيل حكومة وحدة وطنية وحل الميليشيات والقول بمرحلة انتقالية قد تستمر ١٢ سنة يتساوى فيها عدد مقاعد النواب المسيحيين والمسلمين في البرلمان الذي سيضم ١٩٨ عضواً، وتقوية سلطة الحكومة على حساب سلطة الرئيس، وانهاء

الطائفية السياسية على المدى الطويل وإقامة علاقات «تكامل» مع سوريا فيا يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية والأمن والاقتصاد والإعلام والتعليم. وكذلك إعادة تنظيم الجيش في الحال وعودة اللاجئين إلى منازلهم.

تكشّف سريعاً أن الانتصار السوري كان وهماً مثل انتصار الإسرائيليين قبل عامين من الزمن. رأى الشيعة أن مسألة التكافؤ لا تحقق طموحهم في السيطرة على الدولة ولاحظ السنة أنه لم يأبه أحد لمصالحهم الخاصة بينما اعتقد الدروز بأن الاتفاق قد يشكل خطراً على سيطرتهم في مناطقهم. لم يرضِ الاتفاق المسلمين ورفضه المسيحيون. ورفض أمين الجميل، المدعوم من كميل شمعون، التصديق على اتفاق تمّ إبرامه خارج رئاسة الجمهورية. أعدّ سمير جعجع انتفاضة ثانية للقوات اللبنانية وطرد في غضون عدة أيام أنصار إيلي حبيقة (يناير ـ كانون الثاني ١٩٨٦) الذين اضطروا للجوء إلى القطاع السوري وخاصة إلى منطقة البقاع. حاول حبيقة عدة مرات العودة بالقوة إلى المنطقة المسيحية من بيروت لكنه أخفق في ذلك. وشكّل انصاره ميليشيا مارونية أخرى، إلى جانب ميليشيا فرنجية، حليفة السوريين.

إن فشل السلام السوري يقوم على استحالة الاحتلال، عسكرياً كما سياسياً، لمناطق لا تقبل أبداً بالسيطرة السورية. إن الحكومة السورية، التي شجّعت الصراعات السياسية وأيّدت التواجد الشيعي الثوري في لبنان بغية إفشال المحاولات الإسرائيلية ـ الأمريكية، وجدت نفسها عاجزة عن إشادة منظومة سياسية جديدة بسبب نتائج سياستها السابقة.

كان لبنان في تلك الفترة نفسها ١٩٨٣ ـ ١٩٨٦ مسرحاً لـ «حرب أخرى لحساب الآخرين» إنها الحرب التي تواجهت فيها سوريا مع منظمة التحرير الفلسطينية.

منظمة التحرير الفلسطينية بين سوريا والأردن:

الخيار الأردني لياسر عرفات:

ترافقت المصالحة السورية ـ الفلسطينية ١٩٧٨ مع إرادة النظام السوري فرض وصايته على م.ت.ف. ووجدت المعارضة السورية لمشروع فهد ترجمتها في ممارسة ضغوط جديدة على المنظمة الفلسطينية. لكن تكشّف تناقض ذلك الدور الريادي الذي تطالب به سوريا مع إمكانياتها الحقيقية أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان. إذ لم يدخل الجيش السوري في المعركة إلا بعد هجوم إسرائيلي مباشر ضده. كانت الخسائر السورية كبيرة بالتأكيد خاصة في ميدان الطيران، لكن سوريا احترمت فيما بعد وقف إطلاق النار في الوقت الذي استمر فيه حصار بيروت.

استعاد عرفات برحيله عن بيروت نوعاً من الاستقلال الذاتي للقرار. فإذا كانت

م.ت.ف قد خسرت قسماً هاماً من قواتها العسكرية ومن بنيتها الأساسية، فإن القضية الفلسطينية كسبت كثيراً لدى الرأي العام الدولي والغربي. وبرهنت حرب ١٩٨٢ على بطلان الأطروحة القائلة بأن الكفاح المسلّح هو الوسيلة الوحيدة لتحرير فلسطين. لكن عرفات لم يتخلّ عن تلك المقولة وإنما استخدمها كأداة إلى جانب أدوات أخرى في العمل السياسي حيث أظهرت أنها أكثر فعالية على صعيد الرأي العام العربي الفلسطيني مما هي في المعركة ضد إسرائيل.

ارتسمت معالم سياسته الجديدة منذ شهر سبتمبر - أيلول ١٩٨٢ بقبوله مشروع فهد في قمة فاس. صادف ذلك القرار معارضة ما داخل م.ت.ف إذ أدان الجناح اليساري للحركة الفلسطينية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة...). ما اعتبره بمثابة استسلام أمام الولايات المتحدة. كما ظهر الاحتجاج لدى بعض عناصر فتح ذاتها (تمثل فتح وحدها ما بين ٨٠٪ إلى ٩٠٪ من مجموع م.ت.ف فيما يتعلق بالقوات المقاتلة وبالإطار السياسي).

إن الرفض الأردني للدور الذي خصّت اتفاقيات كامب داڤيد الأردن فيه سمح بتحسين العلاقات بين الحكم الملكي الهاشمي وم.ت.ف. وجد الأردن أن أهميته قد تعززت بواسطة مبادرة ريغان، إذ تمّ الاعتراف دولياً بحقه على الضفة الغربية عبر القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، إلى جانب مشاركته في مختلف إدارات الأراضي المحتلة (المساعدة الاقتصادية، دفع مرتبات الموظفين، تمثيل الضفة الغربية في البرلمان الأردني). لكن الملك حسين كان يدرك أنه ليس بمستطاعه التحرك وحده، بل هو بحاجة إلى ضمانة فلسطينية لمشاركته المحتملة في عملية السلام. كان الوصول إلى اتفاق م.ت.ف يؤمّن له عدم التعرض لاختلال أمني محتمل على صعيد الداخل بينما شكّلت مبادرة ريغان حماية له في مواجهة التهديدات الإسرائيلية. ذهب عرفات إلى عمان في شهر اكتوبر - تشرين أول ١٩٨٢ ورسّخ مصالحته مع الملك حسين؛ لتقوم مباشرة هيئات تنسيق للعمل المشترك. وتمّ منذ شهر ديسمبر - كانون الأول قبول مبدأ تشكيل اتحاد فدرالي فلسطيني - أردني لاحقاً. كما تقرر أن تكون المفاوضات مباشرة مع إسرائيل عبر وفد مشترك من م.ت.ف والأردن أو بمشاركة فلسطينية في وفد تشكله الجامعة العربية. أيّد الممثلون السياسيون للأراضي المحتلة التقارب الأردني - الفلسطيني.

اتحد معارضو عرفات ضد تلك السياسية أثناء انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر في الجزائر ما بين ١٤ و٢٢ فبراير - شباط ١٩٨٣. وتوصل البرلمان الفلسطيني إلى مصالحة توفيقية تمثلت في رفض مبادرة ريغان وقبول مشروع فهد؛ كما تمّ قبول مبدأ الاتحاد الفدرالي الأردني - الفلسطيني؛ لكن مع التذكير بنفس الوقت بضرورة الكفاح المسلّح وصلاحية الميثاق الوطني الفلسطيني. شكّلت مسألة التمثيل الفلسطيني صلب النقاشات. إذ

رفضت م.ت.ف أية مفاوضات لا يتم تمثيلها فيها بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وطرحت كشرط مسبق على قيام الاتحاد الفدرالي إيجاد الدولة الفلسطينية ذاتها. لم يكن ميزان القوى داخل م.ت.ف يسمح لعرفات بالذهاب أبعد من ذلك في طريق التنازلات. لقد رفض الإسرائيليون، من جهتهم، بشدة مبادرة ريغان ولم يقم الأمريكيون بأي عمل جديد لاحق لتطبيقها مما جعل المكاسب الدبلوماسية لرئيس م.ت.ف لا قيمة لها. واضطر بالتالي على اتباع توجه أكثر تشدداً وغير مقبول من قبل الأردن الذي وضع بتاريخ ١٠ ابريل ـ نيسان ١٩٨٣ حداً للحوار السياسي مع م.ت.ف. أكّدت الحكومة الأردنية تمسكها باستقلال مواقف م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتركت للمنظمة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني بمجمله أمر تبنّي الخط السياسي الذي يرونه مناسباً لتحرير أراضيهم المحتلّة، كما قالت بأنها لن تشرع في المستقبل بأية مفاوضات مكانهم لتسوية المسألة الفلسطينية. التزم الأردن بدعم م.ت.ف بحدود إمكانياته وضمن المقياس الذي لا يتعارض فيه ذلك الدعم مع الأمن الوطني للبلاد. بدا، في الواقع، أن الملك حسين يريد التذكير بحقوقه على فلسطين عبر دعوته البرلمان الأردني للاجتماع من جديد والذي يمثل نصف أعضائه الضفة الغربية.

تمّ بنفس اليوم اغتيال السرطاوي، المستشار السياسي لعرفات، في البرتغال حيث كان يشارك في اجتماع نظّمته الأممية الاشتراكية. أعلنت مجموعة أبو نضال مسؤوليتها عن عملية الاغتيال وصرّحت بأنها تنوي تصفية جميع خونة القضية الفلسطينية.

ارتبط فشل الحوار الأردني ـ الفلسطيني الأول مع قوة معارضي الخط السياسي الجديد لعرفات. إن تلك المعارضة، وبالرغم من نجاحها في إجهاض المبادرة الأردنية ـ الفلسطينية لم تتردد، بتشجيع سوري، في إعلان نفسها كحركة معارضة لقيادة م.ت.ف.

المعارضة الفلسطينية:

ظهر اتجاه متشدد داخل الحركة الفلسطينية منذ أن أبدت م.ت.ف استعدادها عام ١٩٧٤ للمشاركة في تسوية أوحى بها الغرب وقالت بقيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة. اعتبر ذلك الاتجاه بأن الحل المطروح يشكل خيانة لروح المواثيق الفلسطينية ونادى بالكفاح المسلّح. لكن الحرب اللبنانية والتدخل السوري إلى جانب القوات المسيحية سمحا بصيانة الوحدة الفلسطينية. إن النجاحات الدبلوماسية لعرفات على المسرح الدولي والرقابة الشديدة التي مارسها مؤسسو فتح على التمويلات الفلسطينية أمّنت للمجموعة القائدة في م.ت.ف إمكانيات السيطرة على المنظمة. لكن بقي عرفات وصحبه مرغمين على أخذ التيار المتشدد في حساباتهم والإكثار من تقديم التنازلات الكلامية له؛ ومن هنا يأتي المسار المتردد

للقيادة الفلسطينية حيال مشاريع الحل السياسي للصراع الإسرائيلي - العربي. وأدّت التبعية حيال الدول العربية والرغبة الأصيلة في الحفاظ على التعددية، المتراوحة من الماركسية إلى النزعة الإسلامية، إلى عدم اتباع المسؤولين الفلسطينيين للمثال الجزائري في تشكيل جبهة متناغمة مستعدة لخوض حرب أهلية من أجل وحدتها الأيديولوجية والسياسية. على العكس، تضمّن وجود نفس الأشخاص في المراكز القيادية منذ سني الستينات استمرارية سياسية وتنظيمية كبيرة.

لم يؤدِ الغزو الإسرائيلي للبنان في شهر يونيو- حزيران ١٩٨٢ إلى التشكيك بمكانة عرفات المرموقة. لكن الأزمة تولّدت فيما بعد من جراء مذابح صبرا وشاتيلا؛ إذ ان قسماً من إطارات فتح اعتبروا أن القرار بالجلاء عن بيروت والثقة بالضمانات الأمريكية كانا السبب الأساسي في الآلام التي ضربت أهلهم. واحتجوا على إدارة عرفات الشخصية جداً لقضايا فتح ودعوا لتشكيل قيادة أكثر جماعية. لقد أكّدوا بأن السبيل الدبلوماسي الذي اختاره رئيس منظمتهم لن يؤدي إلا إلى الاستسلام أمام الولايات المتحدة وإسرائيل في الوقت الذي قدّمت فيه نجاحات حرب العصابات ضد الاحتلال الإسرائيلي للبنان البرهان على صلاحية خيار الكفاح المسلّح.

تحوّل ذلك العداء المعلَن لعرفات منذ نهاية عام ١٩٨٢ إلى حركة معارضة عندما قرر القائد الفلسطيني إعادة تنظيم القيادات في لبنان وتعيين أشخاص أكثر ولاءاً له. اتهم المعارضون المسؤولين الجدد بأنهم تصرّفوا بصورة مشينة أثناء غزو ١٩٨٢. لكن ما كان لهذه المسألة أن تأخذ أهمية كبيرة لولا تشجيع سوريا للمعارضين ومساعدتها لهم.

ظهر استقلال عرفات بالنسبة للنظام السوري بمثابة باعث دائم للاستثارة. إذ كان يذهب ضد مبدأ البعث السوري الذي يريد تسيير المصالح الجماعية للعالم العربي. وقادت إرادة فرض سلطة دمشق على عموم سوريا الطبيعية إلى رؤية التقارب بين م.ت.ف والأردن بمثابة عملية تحريض حقيقي. وبدا أنّ الوصول إلى تسوية للمسألة الفلسطينية لا تشارك سوريا فيها قد يؤدي إلى عزلتها وضياع الجولان نهائياً. فحاولت السلطة السورية، مثلما فعلت حيال القضايا الداخلية اللبنانية، التحرك من خلال حلفائها وتجنب التدخل المباشر للجيش السوري بقدر المستطاع. بدأ التمرد في منطقة البقاع خلال شهر مايو- أيار ١٩٨٣ حيث كان الجيش السوري يفرض سيطرته. أكّد مسؤولو فتح في البداية أن الأمر يتعلق بأقلية صغيرة يقودها العقيد أبو موسى. لكن شهد مطلع شهر يونيو-حزيران صدامات عنيفة بين الموالين لعرفات والمعارضين له. اتهم أنصار عرفات سوريا بأنها وراء تلك الاضطرابات. وبعد أن أعلنت الحكومة السورية حيادها طيلة الأسابيع الأولى هاجمت في أواخر يونيو- حزيران عرفات مباشرة. وتمّ طرده من سوريا حيث كان يحاول الذهاب إلى منطقة البقاع.

لاقت مطالب المعارضين، في بداية الأحداث، بعض التجاوب داخل جهاز فتح وم.ت.ف مما أظهر الاستياء الذي أثارته طريقة قيادة عرفات. لكن رفض المعارضين قبول جهود الوساطة وإرادتهم في الاستيلاء على مراكز القيادة الحساسة في فتح بدلاً من تشكيل مكوّن جديد داخل م.ت.ف واستخدام القوة من أجل الوصول إلى أهدافهم أفقدهم قسماً كبيراً من التعاطف الذي استطاعوا إثارته في الأصل. وضع عرفات المعارضين في موقف صعب عبر إقامته في شمال لبنان في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٣ واتهامهم بأنهم مجرد دمىً بيد سوريا. استمرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في نقد رئيس م.ت.ف لكنهما رفضتا المشاركة في المواجهات بينما حاول بقية المعارضين، المدعومين من سوريا، طرد الموالين لعرفات من لبنان. لقد تمترس عرفات وانصاره في طرابلس حيث تلقوا دعم الميليشيات الإسلامية السنية المعادية بالطبع للسلطة السورية. بدأت معركة طرابلس عام ١٩٨٣. دحر المعارضون المدعومون من الجيش السوري أنصار عرفات تدريجياً بعد تعرض المنطقة السكانية لتدمير كبير ووقوع خسائر بشرية كبيرة، خاصة في صفوف المدنيين. اكتمل الحصار البري بحصار بحري قامت به إسرائيل. نجح عرفات هنا أيضاً في زيادة الحط من قدر خصومه الذين لم يترددوا في سفك الدم الفلسطيني وبأن يجدوا أنفسهم في وضع تحالف موضوعي مع إسرائيل. كان موقف عرفات قوياً جداً لا سيما وأن فلسطينيي الأراضي المحتلة أعلنوا تضامنهم مع رئيس م.ت.ف؛ فبالإضافة إلى الرمز الوطني الذي يمثله بالنسبة لهم، كان سلوكه العملي (البراغماتي) المستعد لقبول حل سياسي يؤمّن التحرير من الاحتلال أكثر شعبية من نزعة تطرفية تدع السكان الفلسطينيين وحدهم في مواجهة تعزيز الاستعمار الإسرائيلي. ولم يتردد مفتي القدس في الإعلان أثناء مظاهرة عامة أنه من واجب كل مسلم اغتيال أعداء عرفات بسبب الجرائم التي اقترفوها ضد الشعب الفلسطيني.

اقترح السعوديون آنذاك وساطتهم وحصلوا على موافقة سوريا بخصوص جلاء عرفات وأنصاره. تدخلت فرنسا وايطاليا واليونان من أجل ضمان حرية المرور عبر البحر ومارست الضغط على إسرائيل كي تفك حصارها. غادر، في النهاية، عرفات و٤٠٠٠ من أنصاره طرابلس على متن بواخر يونانية تحميها البحرية الفرنسية.

«اعتدال» منظمة التحرير الفلسطينية:

انتهج حسني مبارك منذ توليه منصب رئاسة الجمهورية المصرية دبلوماسية بارعة ترمي إلى إعادة دمج مصر داخل العالم العربي مع الاحتفاظ بمكتسبات كامب دافيد. وأدّت المحاولة المصرية ـ الفرنسية، طيلة صيف ١٩٨٢، الرامية لتعديل القرار ٢٤٢ بحيث يعترف بالحقوق

الوطنية للشعب الفلسطيني إلى حسم الأمر اثر عدم فعالية الدول العربية الأخرى. فقرر عرفات لعب الورقة المصرية، بعد أن فقد إمكانية الاعتماد على سوريا والأردن. وذهب إلى مصر عندما كان في طريق العودة من طرابلس والتقى مع الرئيس حسني مبارك الذي اعترف له بصفات «الزعيم المعتدل الذي يناضل من أجل الحصول على حقوق الشعب الفلسطيني». وأكّد له بأن «مصر لم ولن تتردد أبداً في دعم القضية الفلسطينية بجميع امكانياتها». شكر عرفات مصر لمساعدتها الفلسطينيين في اللحظات الحرجة وألّح على إقامة الوحدة العربية. أثار ذلك اللقاء حنق المتشددين في م.ت.ف وسوريا وإسرائيل، لكنه سمح لعرفات باستعادة المبادرة في التحرك بتحويله المنظمة الفلسطينية صوب المسعكر العربي «المعتدل» العزيز على قلب الولايات المتحدة.

واستعاد في الأشهر اللاحقة موقعه الراسخ على رأس م.ت.ف بينما بقي المعارضون أسرى تناقضات السياسة السورية. إذ في الوقت الذي كانت فيه حركة «أمل» هي الحليف الرئيسي لسوريا في لبنان، أرغمت المعارك التي شرعت بها الحركة الشيعية ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت وصيدا المعارضين إلى الانحياز مؤقتاً لموالي فتح من أجل الدفاع عن السكان الفلسطينيين. كما اصطدم شعار الكفاح المسلّح كوسيلة وحيدة لتحرير فلسطين مع واقع المنع السوري لاستخدام الجولان كنقطة انطلاق والرفض المسلّح للطوائف اللبنانية بعودة استيطان الفلسطينيين في لبنان. وجد المعارضون أنفسهم منذئذ مأخوذين بالفخ الذي أوقعهم عرفات فيه إذ بدوا بمثابة مجرد أدوات للسياسة السورية لا يستطيعون التأثير بها، كما فقدوا أية صفة تمثيلية لهم. والتحقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (ج.ش.ت.ف) والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (ج.د.ت.ف) تدريجياً بـ م.ت.ف التي كانت تخضع لسيطرة عرفات دائماً مع احتفاظهما بمقرات منظماتهما في دمشق؛ وكانتا قد عرفتا كيف تتجنبان المشاركة في المجابهات المسلّحة الفلسطينية - الفلسطينية.

قام رئيس م.ت.ف بالإمساك بزمام قيادة المنظمة الفلسطينية والحوار مع الأردن، مما أتاح له عقد المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر في عمان ما بين ٢٢ و٢٩ نوفمبر- تشرين الثاني ١٩٨٤. ألقى الملك حسين، كما في عام ١٩٧٤، الخطاب الافتتاحي. كان عرفات يحظى بشعبية كبيرة؛ وتمّت الموافقة على عمل منسّق مع الأردن على أساس مشروع فاس؛ وعلى إقامة الارتباطات مع سوريا على قاعدة حرية القرار الفلسطيني؛ والمحافظة على العلاقات الأخوية مع مصر. إن عرفات لم يعانِ من العزلة سياسياً من قبل سوريا، بل نجح، باسم البلاد العربية المعتدلة، في حصارها عبر شق الطريق لتحالف البلدان العربية «المعتدلة» والذي يضم مصر (أعاد الأردن علاقاته الدبلوماسية مع مصر بتاريخ ٢٥ سبتمبر- أيلول ١٩٨٤) والأردن وم.ت.ف ثم شمل العراق. رأى مراقبون عديدون، أن ذلك

التحـالف يشكل، في ذلـك الوقت المهـور بالمجـابهات الـطائفية، محـوراً حقيقيـاً للسلطات السنيّة، المدعـومة خفيـة من قبل السعـودية، والقائم في مـواجهة التحـالف الإقليمي لسوريـا وإيران.

إن صلابة ذلك الائتلاف قامت حول مشكلة تسوية المسـألة الفلسـطينية وبـالتالي حـول الشروع بتقارب مع الـولايات المتحـدة. كان ذلـك هو مـدلول الاتفـاق الأردني ـ الفلسطيني المؤقّع بتاريخ ١١ فبراير ـ شباط ١٩٨٥ والذي دلّ على الاعتدال الجـديد لـ م.ت.ف. وقـد ٠ اء في ذلك الاتفاق:

«إنطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً وقـرارات الأمم المتحدة المتعلقـة بقضية فلسطين وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بـين الشعب الأردني والفلسطيني.

اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معـاً نحو تحقيق تسـوية عـادلة لقضيـة الشرق الأوسط ولإنهاء الاحتلال الإسرائيـلي للأراضي العـربيـة المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس التالية:

١ ـ الأرض مقابل السلام. كما ورد في قرارات مجلس الأمن.

٢ ـ حق تقرير الشعب الفلسطيني.

يمـارس الفلسطينيـون حقهم الثابت في تقـرير المصـير عندمـا يتمكن الأردنيون والفلسـطينيون من تحقيق ذلـك ضمن إطار الاتحـاد الكـونفـدرالي العـربي المنـوي انشـاؤه بـين دولتي الأردن وفلسطين.

٣ ـ حل مشكلة اللاجئيـن الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ ـ وعـلى هذا الأسـاس تجري مفـاوضـات السـلام في ظـل مؤتمـر دولي تحضره الـدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منـظمة التحـرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك»[٧] .

اعترفت م.ت.ف في هذا النص البارع المنسجم مع خط مشروع فهد بالقرار ٢٤٢ مع تـذكيرهـا ببقيـة القـرارات المتضمّنـة لحق الشعب الفلسـطيني في تقـريـر مصـيره وحق عـودة الـلاجئيـن. تمّ صراحـة هذه المرّة قبول السـلام، وبالتـالي الاعتراف بـإسرائيل بينـما جـرى التـذكير بـالاستقلال الـذاتي للقرار الفلسـطيني لأن الاتحاد الفـدرالي مع الأردن، الـذي تطالب بـه الولايات المتحدة ومبادرة ريغان، سوف يكون لاحقاً لإنشاء الدولة الفلسطينية.

فشل الخيار الأردني وعزلة منظمة التحرير الفلسطينية من جديد:

لم يحظ الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني بالإجماع لدى الفلسطينيين. وبالإضافة إلى الرفض المباشر والمتوقّع للمعارضين المدعومين من سوريا، فإن الكثير من المقرّبين من عرفات عبّروا عن استيائهم من الاعتراف بالقرار ٢٤٢ في الوقت الذي بدا فيه الأردن أنه الشريك المسيطر في الاتحاد الفدرالي اللاحق وأنه لم يجر ضمان مشاركة م.ت.ف في المؤتمر الدولي. جرت تعديلات لذلك الاتفاق في الأسابيع التالية، بسبب القلق الذي أثاره، وتمثل في التذكير بحزم بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وبضرورة مشاركة جميع الأطراف العربية المعنيّة بالمؤتمر الدولي.

كان الملك حسين يأمل بأن تتيح عودة شيمون بيريز إلى السلطة، ضمن إطار حكومة وحدة وطنية، وضع حد للتشدد الإسرائيلي إذ كان القادة العماليون الإسرائيليون قد تحدّثوا دائماً، ضمن سياق استمرارية خطة آلون، عن «خيار أردني»، كما أنهم لم يعلنوا رفضهم لمبادرة ريغان، على عكس حزب الليكود. وبدا أن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان قد كشف عن موقف أكثر عملية «براغماتية» للحكومة الإسرائيلية.

أدّت حكومة الوحدة الوطنية إلى شلل السياسة الإسرائيلية حول مسألة السلام مع العرب. إذ رأى حزب الليكود أنه من غير المفيد استئناف عملية السلام: فالسلام مع مصر دائم وجبهة الجولان هادئة منذ سنوات والأردن لن يقوم بالحرب ضد إسرائيل؛ كما أن السيطرة كاملة في الأرضي المحتلة. وبالتالي، بمقدار ما يمر الزمن ضمن هذه الشروط سيألف العرب أكثر وجود إسرائيل بينما قد تؤدي المفاوضات المستعجلة إلى تقديم تنازلات كبيرة من قبل الدولة العبرية. أما العمّال، فقد ألحّوا، على العكس، على مسألة الديموغرافية؛ فالأراضي المحتلّة تشكل قنبلة موقوتة ستؤدي حتماً إلى ثنائية قومية واقعية طالما رفضتها الصهيونية (باستثناء اليسار المتطرف). كذلك ألّح بيريز على ضرورة قبول جزء من مبادرة ريغان، لكن بهدف فك ارتباط تدريجي بين الأردن وم.ت.ف يقلّص إلى اقصى درجة ممكنة دور المنظمة. وتمّ قبول مبدأ المؤتمر الدولي كإطار ضروري لتسهيل اللقاءات الأولى، لكن على أساس الانتقال بعد ذلك إلى المفاوضات الثنائية التي يمكن وحدها أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات حقيقية. كما افترض أن تقوم عملية السلام، دون أية شروط «مسبقة»، على الاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ والتخلي عن الإرهاب والعنف. وانبغى أن لا يضم الوفد الأردني ـ الفلسطيني شخصيات تنتمي لـ م.ت.ف؛ على أن تقوم التسوية على مراحل انتقالية تدير أثناءها إسرائيل والأردن الشؤون الفلسطينية بالارتباط مع مجلس فلسطيني منتخب (لكن لا يضم أعضاء من م.ت.ف). أما المفاوضات حول رسم الحدود الجديدة بين الدولتين فتكون حرّة مع استبعاد تجزئة القدس من جديد والعودة إلى حدود ما قبل

يونيو ـ حزيران ١٩٦٧. مثلّت هذه الأفكار عملية توفيق بارعة بين خطة آلون والجزء الفلسطيني من اتفاقيات كامب داڤيد. تمّت ترجمة الخيار الأردني لشيمون بيريز بعملية انتظار في مواجهة الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني بقصد إضعاف م.ت.ف أكثر والمحافظة على الوحدة الوطنية التي قد تتعرض للاهتزاز في حال الشروع بالمفاوضات. كان ينبغي ترك الولايات المتحدة تقوم بتهيئة الأمور وكسب الوقت بذلك على الصعيد الداخلي (كان بيريز يأمل بأن يؤدي نجاح سياسته الرامية إلى ايجاد حل للأزمة الاقتصادية إلى وضعه في موقف قوّة حيال الليكود) كما على الصعيد الخارجي.

أراد الأردنيون إرضاء الأمريكيين فأكّدوا لهم بأن الاتحاد الفدرالي سوف يكون أقرب إلى الفدرالية مما هو إلى اتحاد دولتين وأن م.ت.ف مستعدة للاعتراف بالقرار ٢٤٢ مقابل صيغة غامضة تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. لم تكن إدارة ريغان متحمسة للعب دور نشط في مفاوضات إسرائيلية ـ عربية. فالفشل الباهظ الثمن لسياستها اللبنانية خلق الكثير من الخيبات بالنسبة للسياسة الشرق أوسطية. بدأ مع ذلك النقاش حول المشروع الأردني الخاص بمحادثات مسبقة بين الولايات المتحدة ووفد أردني ـ فلسطيني. رفضت الولايات المتحدة مشاركة أية شخصية معروفة بانتمائها الصريح لـ م.ت.ف وطالبت بالتزام دقيق لـ م.ت.ف بقبول القرار ٢٤٢ ولمبدأ التخلي عن الإرهاب. بدا أن المفاوضات قد تقدّمت في الوقت الذي جرت فيه سلسلة من الأحداث المضرّة كثيراً بقضية م.ت.ف. وسوف تشهد السنوات اللاحقة نفس الظاهرة في كل مرّة بدا فيها أن الولايات المتحدة تقترب جدّياً من م.ت.ف.

بتاريخ ٢٥ سبتمبر ـ أيلول، اغتيل ثلاثة «سائحين إسرائيليين» في لارنكا (قبرص) من قبل مجموعة «كوماندوس» قدّمت نفسها كمجموعة متعاطفة مع القضية الفلسطينية. تبيّن فيما بعد أن السائحين الإسرائيليين هم عملاء للأجهزة الإسرائيلية وإنه تمّ التعرف عليهم في السنوات السابقة أثناء عمليات اعتداء ضد القادة الفلسطينيين. قام الطيران الإسرائيلي في الأول من شهر اكتوبر ـ تشرين أول بغارات جوية رداً على ذلك قصف فيها مقر القيادة العامة لـ م.ت.ف في تونس مما أدّى إلى مقتل ٧٢ شخصاً بينهم ١٢ تونسياً. وصف الرئيس ريغان ذلك القصف بأنه «رد مشروع» على الإرهاب. وبتاريخ ٥ اكتوبر ـ تشرين أول، قام شرطي مصري في سيناء، أصابه مس من «الجنون» فجأة حسب الرواية المصرية، بإطلاق النار على سوّاح إسرائيليين ومقتل سبعة منهم من بينهم بعض الأطفال مما أثار توتراً شديداً بين مصر وإسرائيل. بعد عدة أسابيع، عُثر على ذلك الشرطي «منتحراً» في زنزانته. ثم قامت مجموعة «كوماندوس» فلسطينية بخطف الباخرة الإيطالية «أشيل لاورو» المتجهة إلى إسرائيل وقتلت راكباً إسرائيلياً. وبعد أن استسلم الخاطفون للسلطات المصرية، أرغم

الطيران الأمريكي الطائرة المصرية التي أرادت نقلهم إلى تونس لمحاكمتهم رسمياً من قبل م.ت.ف للهبوط في قاعدة عسكرية إيطالية. كانت منظمة صغيرة تنتمي لـ م.ت.ف، يقودها أبو العباس، هي المسؤولة عن تلك العملية. اغتاظ الرأي العام المصري من الطريقة التي خرق بها الأمريكيون السيادة المصرية.

وجّهت هذه الأحداث المتعاقبة ضربة قاتلة للحوار الفلسطيني - الأردني. طلب الملك حسين التوقيع على وثيقة رسمية تكرّس التخلي عن اللجوء إلى العنف والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، مقابل مجرد لقاء مع وزير الخارجية الإنكليزي. كان ذلك يمثل بالنسبة لـ م.ت.ف خسارة آخر أوراقها للمساومة دون أي مكسب حقيقي؛ فرفضت ذلك. وفي شهر فبراير - شباط ١٩٨٦، تخلّت المملكة الهاشمية عن الحوار واتهمت عرفات بعدم إرادة الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وبما يترتب عليه.

مع ذلك، لم تكن تلك المحاولة غير المثمرة دون كسب هام. إذ بالرغم من العزلة التي وجدت م.ت.ف نفسها في مواجهتها على المسرح الدبلوماسي، فقد تمّ تثبيت المكانة المركزية للمسألة الفلسطينية في تسوية الصراع الإسرائيلي - العربي. لقد قبلت الدول العربية والاتحاد السوفييتي والمجموعة الأوربية فكرة المؤتمر الدولي، على الرغم من رفضها الحاد إلى هذه الدرجة أو تلك من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. وكان للنقاش الداخلي في م.ت.ف حول الاعتراف بالقرار ٢٤٢ قيمة تربوية هامة أتاحت إعادة تحديد السياسة الفلسطينية في نهاية سني الثمانينات.

الفصل الثامن

توليفات جديدة

اتسمت سني الثمانينات بتشرذم إقليمي لسياسة الشرق العربي. كان هذا الافتقاد لوحدة المصير أحد نتائج اتفاقيات كامب داڤيد التي أدّت إلى ابتعاد مصر عن العالم العربي وإلى بروز النزعة الإسلامية التي رفضت الصراع التقليدي بين التقدميين والمحافظين المندرج ضمن سياق التنافس بين الغرب والشرق، وأضافت عنصراً جديداً يتمثل في التعارض بين القيم العلمانية والقيم الدينية واضعة بذلك شرعية السلطات القائمة موضع الشك. إن عدم وجود مركز حقيقي يلعب دور المحرك بأعماله وبردود الأفعال على تلك الأعمال، مثلما كان الأمر بالنسبة لمصر الناصرية، أفسح المجال للصراعات من أجل الهيمنة. لم يكن الورثة المزعومون لعبدالناصر قادرين على فرض تفوقهم وبالتالي على تشكيل منظومة سياسية جديدة. لكن هذه المرحلة، التي لم تنتهِ بعد، ليست خاوية من المدلولات. إن توازنات سياسية جديدة ترتسم ملامحها؛ والصراع الإسرائيلي ـ العربي استعاد دلالته الأصلية كصراع من أجل فلسطين بينما غيّرت نهاية النزاع بين الشرق والغرب بشكل جذري المعطيات الدولية وأدّت إلى إعادة عمليات تصنيف ضرورية للقوى السياسية. ويبدو أن الأزمة الجديدة في الخليج، التي بدأت في شهر أغسطس ـ آب ١٩٩٠، قد تحوّلت إلى هزّة أرضية حقيقية قلبت كل معطيات اللعبة السياسية الشرق أوسطية رأساً على عقب، بينما عاد «الشارع» العربي إلى المسرح السياسي ليعبر عن مطلب مشوّش للديمقراطية والتحرر بالنسبة لتفوق أمريكي غير محتمل.

حرب الخليج (الأولى):

معركة العراق:

كان يمكن للهزائم العراقية في ربيع عام ١٩٨٢ أن تضع حداً للحرب. اقترح صدام حسين، مستفيداً من الغزو الإسرائيلي للبنان، فكرة وحدة مقدّسة، باسم الإسلام، بين بلاده وإيران ضد الدولة العبرية؛ وأعلن العراق استعداده على قبول مضمون اتفاق الجزائر

١٩٧٥ فيما يخص الأمور المتنازع عليها. وجد ذلك الاقتراح صدىً ما لدى المسؤولين الإيرانيين، لكن الإمام الخميني حسم الأمور في الاتجاه المعاكس وأعلن أن الطريق إلى القدس يمر عبر انهاء البعث العراقي.

فرض استمرار الحرب خياراً استراتيجياً على السلطات الثورية الإيرانية. إذا كان صد الهجوم العراقي لعام ١٩٨٠ قد تمّ بفضل جماهير المتطوعين من «حرّاس الثورة» فإن استرجاع الأراضي الوطنية يعود بشكل أساسي إلى الجيش النظامي الذي كان قد أعاد تنظيم صفوفه. تناظرت إرادة إسقاط النظام العراقي مع انتصار القيم الإسلامية الثورية على الأفكار الواقعية للعسكريين. وكان استئناف المعارك من صنع «حرّاس الثورة» الذين أرادوا البرهنة على تفوق الإيمان وقيم الشهادة على المفاهيم التقنية للعسكريين التقليديين. وقامت سلسلة من الهجومات عمادها استخدام الموجات البشرية الراغبة في نيل شرف الشهادة. فضّل الجيش العراقي في مواجهتها، المدرك لدونية عدده، الدفاع الثابت المعتمد على التحكيمات الأرضية وقوة النيران في الوقت الذي أعطى فيه مفهوم الدفاع عن التراب الوطني معنًى لتلك الحرب ومنح العراقيين إرادة القتال بعد هزائم ربيع ١٩٨٢. بدأ العراق تدريجياً يأخذ صورة المعتدى عليه وليس المعتدي.

فشل الهجوم الإيراني الأول في شهر يوليو ـ تموز ١٩٨٢ الرامي إلى عزل البصرة في الجبهة الجنوبية. ولم تسفر هجومات خريف ١٩٨٢ إلا عن مكاسب أرضية متواضعة بالقياس إلى الخسائر البشرية التي تكبّدها المتطوعون الإيرانيون. إذ آلت تلك العمليات إلى نفس نتيجة الهجومات الأربعة لعملية «بدر» لعام ١٩٨٣ (١٠ ـ ٢٠ ابريل ـ نيسان؛ ٢٠ يوليو ـ تموز/٥٠ أغسطس ـ آب؛ ٣٠ يوليو ـ تموز/ ٥ أغسطس ـ آب؛ ٢٠ اكتوبر ـ تشرين أول ـ ١٠ نوفمبر ـ تشرين الثاني) على جبهة الشمال. شهد الفصل الأول من عام ١٩٨٤ ثلاثة هجومات إيرانية كبيرة أحرز أحدها نجاحاً أكيداً باحتلال جزر «مجنون» في منطقة الأحواز. تعزز الدفاع العراقي إلى حد كبير بواسطة استئناف استلام الأسلحة السوفييتية. لم يؤيد الاتحاد السوفييتي ذلك النزاع وأمِل طويلاً بتطور إيران الثورية نحو الاشتراكية. لكن القطيعة بين الشيوعيين الإيرانيين والثوريين الإسلاميين، التي تبعتها عملية تصفية رهيبة لأنصار موسكو، وضعت حداً للأوهام السوفييتية. وغدا الاتحاد السوفييتي من جديد الحليف والصديق للعراق، إلى جانب محافظته على علاقات اقتصادية وسياسية طبيعية مع إيران. زادت فرنسا أيضاً من التزاماتها حيال العراق، والتي كانت قد بدأتها في سني السبعينات. لقد زودته بكميات كبيرة من الأسلحة، خاصة في ميدان الطيران. وتضاعفت بالتالي ديون العراق حيال فرنسا ووصلت إلى ٢٣ مليار دولار عام ١٩٨٥ وجعلت الدائن أكثر تضامناً مع مدينه (يمكن أن يؤدي الانتصار الإيراني إلى عدم دفع مبالغ هامة). بررت الحكومة الاشتراكية ذلك،

التحالف الواقعي بضرورة المساعدة على إقامة سد يكون قادراً على منع انتشار الموجة الإسلامية في بلدان الخليج الأخرى بل ووصولها إلى بلدان المغرب، الصديقة لفرنسا. ظهرت المساعدة الفرنسية في استخدام العراق للسلاح الجوي. إذ أعلنت بغداد، منذ شهر أغسطس ـ آب ١٩٨٢، الحرب الاقتصادية على إيران وهاجمت منشآتها النفطية في الخليج. كانت النتيجة هي ازدياد كميات النفط الطافية على سطح البحر بسبب الهجومات على ناقلات النفط. دعمت فرنسا العراق أيضاً عندما «أعارته» خمس قاذفات «سوبر اتندارد» مزوّدة بصواريخ اكزوسيت بغية الهجوم على مركز الضخ النفطي الإيراني في منطقة خرّج. وبالإضافة إلى الأسلحة الفرنسية والسوڤييتية، اشترت بغداد أسلحة من البرازيل وجنوب أفريقيا ومصر (التي تخلّصت من مخزونات الأعتدة السوڤييتية). احترمت الولايات المتحدة، الحيادية رسمياً، الحظر الذي فرضته على الأسلحة الموجّهة للطرفين المتحاربين، ولم تقدم للعراق سوى بعض المعلومات العسكرية (المضلِّلة أحياناً) التي جمعتها أقمارها الصناعية للتجسس.

كانت إيران تمتلك، من جهتها، كميات كبيرة من الأعتدة العسكرية اشترتها في عهد الشاه. ثم انتقلت تدريجياً إلى العتاد السوڤييتي الذي دفعت ثمنه بالعملات الصعبة من حلفاء موسكو أو من بلدان أوربا الشرقية. كما تلقت من الصين أسلحة من تصميم سوڤييتي كانت قد طورتها. واتجهت طهران نحو تجار الأسلحة الدوليين وخاصة نحو إسرائيل من أجل التزود بقطع التبديل الضرورية لأسلحتها ذات المنشأ الغربي. قدّمت إسرائيل، الراغبة مثل بعض الدول العربية في انهاك العراق، أسلحة لطهران بعدة مئات من ملايين الدولارات وساهمت في العملية المعقّدة لشحنات الأسلحة الأمريكية الموجّهة لإيران مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان وحيث استخدمت الأرباح المالية في التمويل، غير الشرعي حسب قرارات مجلس الشيوخ الأمريكي، لقوات «الكونترا» في نيكاراغوا. هزّت تلك الفضيحة، التي كشفت الصحافة اللبنانية النقاب عنها، بقوة إدارة ريغان.

بلدان الخليج بين النفط والإسلام:

أحسّت أنظمة الخليج الملكية أنها مهددة بالخطر المزدوج العراقي والإيراني منذ مطلع سني السبعينات. وإذا كانت الصدمتان النفطيتان الأولى والثانية قد ضخّمتا إلى حد هائل عائداتها، فإن مواطن ضعفها الجوهرية بقيت ملازمة لها. فهي، على عكس العراق، لا تمتلك الثروة المثلّثة التي تصنع قوة أسياد بغداد؛ أي البشر والماء والنفط. مواردها البشرية محدودة وعليها اللجوء إلى مهاجرين عرب، وأكثر فأكثر غير عرب، يشكّلون في بعض الأحيان أكثرية عددية بالنسبة لسكان تلك البلدان. إذ كان المهاجرون العرب ينتفعون، من

خلال عملهم، بجزء من منتوجات الريع النفطي، فإنهم لم يندمجوا في المجتمعات الخليجية. ولا تُعطى الجنسية إلا بصعوبة بالغة، على الرغم من فترة إقامة تستمر في بعض الحالات عدة عقود من الزمن. إن الإبقاء على البنى البدوية المنتظمة في عشائر وقبائل على أساس الأنساب منع انضمام عدد كبير من العناصر الجديدة إلى التركيبة الاجتماعية.

إن الأشغال الهائلة على صعيد البنية الاقتصادية الأساسية التي تمّ الشروع بها في مختلف الميادين استنفذت التقنيين المؤهّلين. كما أن الحذر الذي أوحت به الثورات العربية لسني الخمسينات والستينات دفع الأنظمة الملكية إلى فرض رقابة صارمة على النشاطات العسكرية من أجل تجنب أي انقلاب ممكن. ترافق موطن الضعف العسكري ذاك، العائد إلى الافتقار للرجال، بالرغم من الترسانة العسكرية الهائلة التي كدّستها الأنظمة الملكية بفضل عائداتها النفطية، مع تباين كبير في المصالح الاستراتيجية. فإمارات الخليج ذات المساحة الصغيرة لا تمتلك على مجالٍ جغرافي كافٍ لإقامة حدود دفاعية حقيقية. وقد توجّهت تقليداً صوب البحر حيث أقامت علاقات اقتصادية وسياسية مع إيران كشريك قسري مهما كان النظام القائم فيها. على العكس، تتجه السعودية التي تبلغ مساحتها أربعة أضعاف مساحة فرنسا نحو الداخل أو نحو البحر الأحمر بسبب الحجاز والمدن المقدّسة. وينبغي أن تأخذ القوة الدفاعية في حساباتها المسافات الكبيرة بين مختلف المواقع الحيوية في المملكة التي تشكل الحماية الأمريكية مبدأ أساسياً في سياستها كما أثبت الصراع بين الحكم الملكي السعودي وعبدالناصر. لكن الصراع الإسرائيلي ـ العربي يلقي بظله بصورة مستمرة إذ كانت شحنات الأسلحة الأمريكية للسعودية موضوع صراعات برلمانية في «الكونغرس» الأمريكي بسبب العرقلة النشطة التي تبديها جماعة الضغط (اللوبي) الموالية لإسرائيل (سمح ذلك الوضع للسعودية بالظهور بمثابة المدافع عن المصالح العربية).

كان عام ١٩٨٠ هو عام كل الأخطار، فالثورة الإسلامية في طهران قد تؤدي إلى تخريب عام للأنظمة الملكية، والتدخل السوفييتي في أفغانستان يسمح بافتراض أن موسكو على وشك تحقيق مشروعها القديم في الوصول إلى «البحار الدافئة» المتمثلة في المحيط الهندي والخليج؛ كما يمكن أن يؤدي الانتصار العراقي إلى هيمنة الجار العربي الكبير الذي قد يجعل من الكويت ضحيته الأولى. حاولت الولايات المتحدة، عند نهاية رئاسة كارتر وفي ظل صدمة «خسارة» إيران حليفتها الاستراتيجية الرئيسية، أن تستجيب لمتطلبات ذلك القلق وشكّلت قوة تدخل سريع قادرة على التكيف مع المناخ الحار للشرق الأوسط. لقد جرت مناورات أمريكية ـ مصرية مشتركة كل عام، كما أدرجت خطط البنتاغون الجيش الأردني في حساباتها حيث استعاد ذلك الجيش الوظيفة السابقة للفيلق العربي في القوة العسكرية الأمريكية الجديدة.

دفعت تلك التهديدات مختلف الإمارات والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان إلى التجمع في إطار جديد هو مجلس التعاون الخليجي الذي تشكل عام ١٩٨١. أتاحت تلك الهيئة التي لا سابق لها التنسيق في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية. ولقد تمثّل النموذج (الموديل) المحتذى به بالمجموعة الاقتصادية الأوربية. وأتاحت دبلوماسية داخلية بارعة الوصول إلى عدم الإحساس بالتفاوت الكبير بين السعودية وبقية الشركاء. إن مرور سنوات عديدة من التعاون الجيد جعلت من تلك المؤسسة مثالاً يُحتذى به بالنسبة لبقية مناطق العالم العربي (استلهم مشروع المغرب الموحّد الكبير روحه منه مباشرة).

أمّا على الصعيد الداخلي، فقد عززت العودة إلى الانضباط الصارم في العادات؛ بما في ذلك لدى الطبقات الحاكمة، النزعة الإسلامية الطهرية. وتمّت محاربة خطر النزعة الإسلامية الثورية بواسطة تلك الدعوة إلى التراث الإسلامي والبدوي باعتباره أساس الحياة الروحية والاجتماعية لمجتمعات الخليج.

أحرجت الهزائم العراقية في عام ١٩٨٢ بلدان مجلس التعاون الخليجي. وغدت الجمهورية الإسلامية، التي لا تتوانى عن دعم المعارضات الداخلية، مصدر القلق الرئيسي. كان من المستبعد بالطبع اللجوء إلى المساهمة العسكرية المباشرة في النزاع. فاستخدمت الأنظمة الملكية الخليجية ورقتها الرابحة الأساسية أي موّلت بشكل كبير الجهد الحربي العراقي. وتدل التقديرات على أن المساعدة التي قدمتها بلدان مجلس تعاون الخليج للعراق أثناء الحرب تبلغ ٥٠ مليار دولار، أي أكثر من مجمل المساعدة الأمريكية لإسرائيل منذ قيام الدولة العبرية. ولم يكن الخيار الاستراتيجي العراقي في الحرب الدفاعية القائمة على قوة النيران ممكناً إلا بفضل ذلك التدخل الحاسم للملكيات النفطية.

ساهمت المساعدة المالية في زيادة حدة الصدمة النفطية المضادة. كانت الثورة الإيرانية قد أثارت، بواسطة استخدامها لسلاح اضراب عمال النفط بغية هز استقرار النظام الامبريالي، صدمة نفطية ثانية بخلقها حالة من الندرة النفطية المصطنعة العائدة إلى توقف الإنتاج الإيراني؛ ثم وسّع نشوب الحرب بين العراق وإيران من حجم تلك الظاهرة. أثار ذلك الوضع هلعاً كبيراً مما أدّى إلى ارتفاع مُبالغ فيه للأسعار. استقر الوضع عام ١٩٨١ عندما حددت منظمة (الأوبيب) السعر المرجعي لبرميل النفط السعودي بـ٣٤ دولاراً، أي بزيادة نسبة ١٦٨٪ بالقياس مع أسعار ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٨. ثمّ انقلبت العلاقة بين العرض والطلب بفعل عودة الانتاج الإيراني إلى السوق وتسارع تطوير استخراج النفط في مناطق لا تشملها «الأوبيب» مثل المكسيك والغرب، وألاسكا وبحر الشمال، وبفعل التقليص الحاد للاستهلاك في البلدان الصناعية التي ضربتها الأزمة الاقتصادية. فرضت هذه الحالة الجديدة للأمور على الشركاء في منظمة (الأوبيب) تقليص انتاجهم وبالتالي حصصهم

في السوق بقصد المحافظة على الأسعار. كان من الصعب المحافظة على الانضباط في الأحوال الطبيعية وبالتالي لم يتم التقيد به بشكل جيد داخل منظمة يتمثل فيها العراق وإيران لقد انخفضت أسعار السوق بالضرورة وأصبحت الأسعار المرجعية لـ «الأوبيب» أكثر فأكثر غير واقعية لا سيما وأن بعض الدول الأعضاء في تلك المنظمة قد زادت من تخفضيات أسعارها سراً ومن اتفاقيات المقايضة (مبيعات أسلحة مقابل شحنات نفط). دعت السعودية شركاءها إلى احترام التزاماتهم وقامت باعتبارها البلد القادر على إنتاج أكبر الكميات بتقليص كبير في إنتاجها (انخفض انتاجها من ١٠ مليون برميل في اليوم إلى أكثر قليلاً من ٢ مليون برميل). لقد انخفض السعر المرجعي للبرميل إلى ٢٩ في شهر مارس - آذار ١٩٨٣ وارتفع الاستهلاك العالمي قليلاً بعد ذلك؛ لكن تمّ امتصاصه تماماً بواسطة زيادة الإنتاج من قبل بلدان خارج «الأوبيب».

أصبح ذلك الوضع غير محتمل بالنسبة للمسؤولين السعوديين. فقرروا إعادة النظام إلى الأسواق بإطلاق الإنتاج واستعادة حصة بلادهم في السوق. ظهرت نتيجة ذلك بسرعة إذ انهارت أسعار النفط اعتباراً من شهر ديسمبر- كانون أول ١٩٨٥ ووصلت إلى ١٥ دولار للبرميل بل وإلى أقل من ١٠ دولار لفترة مؤقّتة. سمحت تلك السياسة لبلدان «الأوبيب»، وخاصة لبلدان الخليج، أن تجعل إنتاج قسم كبير من منافسيها غير مربح؛ وكانت الصناعة النفطية الأمريكية - الشمالية قد تأثّرت بشكل خاص من جراء ذلك الانخفاض الكبير في الأسعار. إن انخفاض أسعار النفط إلى مستوى أقل، كقيمة ثابتة، من مستوى عام ١٩٧٣ ترافق مع النجاحات التي عرفتها السياسات المناهضة للتضخم في البلدان الصناعية. أتاح هذان العاملان المتلازمان استئناف النمو الاقتصادي الغربي وبالتالي الاستهلاك العالمي. لكن دول «الأوبيب» لم تتوصل، على الرغم من ازدياد الطلب، إلى احترام انضباط فعّال واستمرت الأسعار بالتأرجح حول محور ١٥ دولار للبرميل. لكنها ظلّت رابحة على المدى الطويل إذ أن الأسعار المنخفضة لم تسمح بالاستثمارات الكبيرة الضرورية لمتابعة استغلال نفط بحر الشمال وألاسكا؛ بل ولم تصل الاستثمارات إلى الحد المطلوب في منطقة بلدان «الأوبيب»؛ فتناقص الإنتاج المنافس بالضرورة بينما تمّ التخلّي عملياً عن سياسة الاقتصاد بالطاقة. وبالرغم من توقعات الخبراء القائلة بأن صدمة نفطية جديدة ستحل في منتصف سني التسعينات مع عودة الدور الراجح لبلدان الخليج لأنها سوف تتميز بأقل كلفة للإنتاج إلى جانب امتلاك أكثر من نصف الاحتياطات العالمية، فإن الولايات المتحدة زادت من تبعيتها باستيراد أكثر من نصف استهلاكها بينما يؤدي تدهور اقتصاد الاتحاد السوفييتي إلى تقليص بطيء لإنتاجه النفطي إذ توقف عن تزويد البلدان التي تحررت من وصايته بالنفط.

تدويل النزاع :

تخلّى الإيرانيون في عام ١٩٨٥ عن تكتيك الموجات البشرية. واستعاد الجيش النظامي قيادة العمليات. تبنّى في البداية تكتيك الاستنزاف القائم على الشروع بهجومات صغيرة محضّرة بشكل منهجي على نقاط مختلفة لتواجد القوة العراقية وعلى مدى حدود يبلغ طولها ١١٠٠ كيلومتر. في عام ١٩٨٦، اثر النجاح المشهود أثناء الاستيلاء على «الفاو»، اختارت القيادة الإيرانية العودة إلى العمليات الكبيرة الرامية إلى حصار البصرة، المدينة الثانية في العراق، الواقعة على شط العرب. أتاحت هجومات كربلاء ٤، ٥، ٦ في نهاية عام ١٩٨٦ وبداية ١٩٨٧ إحراز تقدم هام مقابل خسائر بشرية فادحة، لكن لم تحقق أهداف تدمير الجيش العراقي أو الوصول إلى احتلال البصرة. ازدادت رقعة التمرد الكردي في شمال العراق، والمدعوم من قبل الجمهورية الإسلامية (التي تحارب من جهتها التمرد الكردي الإيراني). أقلق ذلك الأمر تركيا التي حصلت على إذن الحكومة العراقية بعبور الحدود العراقية أثناء عمليات الملاحقة التي قامت بها ضد ثوار حرب العصابات الأكراد والمستوطنين في جنوب تركيا. وأشارت بعض السلطات التركية أنه في حالة انهيار العراق قد يتدخل الجيش التركي في شمال تلك البلاد من أجل منع انبثاق جمهورية كردية وربما من أجل ضم تلك المنطقة للجمهورية التركية.

ردّ العراقيون على الهجومات الإيرانية بتكثيف الحرب الاقتصادية. استهدفت الغارات الجوية المنافذ النفطية لإيران على الخليج واستطاعت الحد إلى درجة كبيرة من الصادارت الإيرانية في الوقت الذي تأثرت فيه إيران بانهيار أسعار النفط أكثر من العراق. أظهر استمرار الحرب تقدماً نوعياً واضحاً لدى الجيش العراقي، إذ أصبح طيرانه قادراً على التدخل بصورة فعّالة وكبيرة على مسافة تزيد عن ١٣٠٠ كيلومتر (الغارة التي قامت بها ٢٤ طائرة ميراج ف ـ ١ على المنشآت النفطية في جزيرة سيرّي خلال صيف ١٩٨٦)؛ وعبأ حوالي مليون شخص من مجموع سكان يبلغ ١٥ مليون نسمة، أي نسبة مشابهة لتلك التي استطاعت البلدان الأوربية تحقيقها أثناء الحرب العالمية الأولى (استخدام اليد العاملة المهاجرة وخاصة المصرية كان شرطاً أساسياً في تلك التعبئة). وغدت صناعة التسليح أكثر فأكثر أهمية إذ استطاعت تقديم كميات كافية من الذخائر ومدافع الهاون وسبطانات المدفعية ومدافع الدبابات التي كان سلاح البر بحاجة لها. أقلق هذا التطور إسرائيل لا سيما وأن العراق يحرز تقدماً في ميدانين أساسيين:

فمن جهة، كان قادراً على تحسين ثم إنتاج صواريخ التكنولوجيا السوفييتية التي يصل مداها إلى ٦٠٠ كيلومتر وجرّ بذلك إيران إلى حرب مدن عبر عمليات قصف صاروخية؛ وأعاد من جديد، من جهة أخرى، إلى الذاكرة مظاهر الحرب العالمية الأولى باستخدامه

الأسلحة الكيميائية، وخاصة الغازات الحربية، التي لم يتم استخدامها بشكل جماعي منذ عام ١٩١٨.

لم يكن العراق يمتلك، منذ بداية الحرب، منفذاً على الخليج. ومنعته سوريا، حليفة إيران، من استخدام خط الأنابيب المؤدي إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية. لكن استطاع العراق الحصول على منافذ أخرى إذ سمحت له تركيا والسعودية ببناء خطوط أنابيب جديدة تؤمّن له الوصول إلى البحر المتوسط والبحر الأحمر. وأصبح الأردن حليفاً أساسياً تمر عبر أراضيه، انطلاقاً من العقبة، السلع الضرورية. بالمقابل، كان يمكن للحرب الجوية التي شرع بها العراق في الخليج أن تخنق إيران. فهددت الجمهورية الإسلامية، منذئذ، بمنع استخدام الخليج من قبل جميع الدول المجاورة. وتعرّضت ناقلات النفط من مختلف الجنسيات للهجومات الإيرانية والعراقية على حد سواء.

أصبح ذلك الوضع غير مقبول بالنسبة للبلدان المجاورة للخليج، وخاصة الكويت، الضحية الأكثر خسارة في حرب الناقلات تلك. طلبت الإمارة المساعدة الغربية من أجل تأمين حرية مرور نفطها، لكن الولايات المتحدة رفضت التدخل. فالكشف عن فضيحة «إيران ـ غيت» في نهاية عام ١٩٨٦ غيّر الوضع. وانبغى على إدارة ريغان التخلي عن أمل تحسين العلاقات مع إيران في الوقت الذي خسرت فيه الكثير من رصيدها لدى البلدان العربية النفطية، الصديقة التقليدية للولايات المتحدة. فطلبت الكويت مرور جزء من اسطولها النفطي في ظل الحماية السوفييتية. تحركت الولايات المتحدة هذه المرّة بحزم وأعلنت عن إرادتها حماية السفن التجارية في الخليج (ابريل ـ مايو / نيسان ـ أيار ١٩٨٧). في الواقع، أرسلت القوى الرئيسية كل منها على حدة سفناً حربية إلى تلك المنطقة من العالم من أجل حماية حرية المرور ونزع الألغام من مياه الخليج.

غيّر ذلك التدخل معطيات المشكلة. فقد كانت الحرب حتى ذلك الوقت بمعزل عن سيطرة القوى الكبرى، على عكس الصراع الإسرائيلي ـ العربي. فغياب وقف إطلاق للنار أمرٌ له دلالته في ذلك الوضع. إن إرادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي مداراة الطرفين المتقاتلين أثبتت، للمرّة الأولى منذ عام ١٩٤٥، أن نزاعاً كبيراً بين دولتين من العالم الثالث لا يدخل ضمن منطق المواجهة بين الكتلتين. هذا الانعتاق يمكن تفسيره بالبواعث الأيديولوجية للحرب (القومية العربية العلمانية ضد النزعة الشيعية الثورية) كما بالتطور الاقتصادي والثقافي العائد للريع النفطي. لقد أتاح الاستقلال المالي للطرفين المتحاربين التزود بتسليح كامل على أساس تجاري. والتمكن، بفضل إدراك التكنولوجيا الحديثة كثمرة للاستثمارات المبذولة في ميدان التعليم خلال العقود المنصرمة، من استخدام واستغلال الأسلحة دون الحاجة إلى الوصاية الخانقة للمستشارين الأجانب. أعلن ذلك، بهذا المعنى،

استقلالاً ذاتياً متعاظماً لبعض دول العالم الثالث حيال الدول الصناعية الكبرى.

نجح العراق، أمام الطريق الدبلوماسي المسدود الذي يمنع خروجه من النزاع بصورة مشرّفة، أن يدفع إيران، بواسطة حربه الجوية في الخليج، إلى الهجوم على المصالح النفطية الحيوية للغرب الذي اكتشف فجأة أنه لا يمكن السماح بدوام الحرب. فمارس الأسطول متعدد الجنسيات، من خلال تواجده ذاته، ضغطاً إضافياً على إيران التي وجدت نفسها قد فقدت وسيلة ضغط فعّالة على جيرانها. تمّت ترجمة تدخل القوى الكبرى بالقرار ٥٩٨ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٠ يوليو- تموز ١٩٨٧ حول ضرورة فرض وقف إطلاق للنار على طول الحدود الدولية، الأمر الذي يتماشى مع الأطروحة العراقية. وقد جاء في نص ذلك القرار:

«إن مجلس الأمن،

«[. . .] إذ يعرب عن قلقه الكبير بشأن استمرار النزاع بين إيران والعراق دون هوادة، بالرغم من نداءاته المتعددة لوقف إطلاق النار، وحيث أن هذا النزاع لا يزال يؤدي إلى خسائر بشرية كبيرة وأعمال تدمير مادية جسيمة؛

«يعلن عن أسفه لاندلاع تلك الحرب واستمرارها؛

«كما يأسف لعمليات القصف التي تتعرض لها المناطق الآهلة بالسكان المدنيين، وللهجومات ضد السفن المحايدة والطائرات المدنية، ولخروقات الحق الدولي والقواعد المتعلقة بالنزاعات المسلّحة وخاصة استخدام الأسلحة الكيماوية مما يشكل انتهاكاً للأصول المنصوص عنها في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥.

«إذ يعرب أيضاً عن قلقه العميق أمام إمكانية تصعيد جديد وتوسع رقعة النزاع؛

«ومع تصميمه على وضع حد لجميع الأعمال العسكرية بين إيران والعراق.

«وايمانه بضرورة الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ومشرّفة ودائمة بين إيران والعراق.

«ومع التذكير بنصوص ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة الالتزام الذي قطعه جميع الأعضاء على أنفسهم بتسوية خلافاتهم الدولية بالوسائل السلمية بشكل لا يتم فيه تعريض السلام والأمن الدوليين والعدالة للخطر؛

«ومع ملاحظة وجود تصدع في صرح السلام بخصوص النزاع بين إيران والعراق،

«وبناءً على الفقرتين ٣٩ و٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة(١)؛

١) ـ يطلب من إيران والعراق، كأول إجراء في طريق الوصول إلى تسوية عن طريق المفاوضات، الوقف الفوري لإطلاق النار وتوقيف جميع العمليات العسكرية براً وبحراً وجواً

وسحب القوات المسلحة فوراً إلى الحدود الدولية المعترف بها.

٢) ـ يرجو الأمين العام إرسال فريق من المراقبين التابعين للأمم المتحدة بغية التحقق من وقف إطلاق النار وتأكيده والإشراف عليه وعلى انسحاب القوات وتحثّه أيضاً على أن يتخذ، بالتشاور مع الأطراف المعنية، الاجراءات الكفيلة ببلوغ تلك الغاية، وعلى أن يعد تقريراً لمجلس الأمن حول ذلك الموضوع؛

٣) ـ ويطلب إطلاق سراح أسرى الحرب فوراً وإعادتهم إلى بلدهم بدون تأخير منذ انتهاء عمليات الاعتداء، وذلك بموجب اتفاقية جنيف الثالثة المّوقعة بتاريخ ١٢ أغسطس ـ آب ١٩٤٩.

٤) ـ ويطلب من إيران والعراق التعاون مع الأمين العام من أجل تطبيق القرار الحالي ودعم جهود الوساطة الرامية للوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة ومقبولة من الطرفين لجميع المسائل المعلّقة، وذلك بموجب مبادىء ميثاق الأمم المتحدة.

٥) ـ ويطلب من جميع الدول الأخرى بأكبر قدر من ضبط النفس والامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى زيادة حدة النزاع أو توسيع رقعته وبالتالي تسهيل تطبيق القرار الحالي؛

٦) ـ ويرجو الأمين العام، بالتشاور مع إيران والعراق، العمل على سبر إمكانية تكليف هيئة محايدة التحقيق حول مسؤولية النزاع وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن.

٧) ـ ويعترف بفداحة الخسائر طيلة النزاع وضرورة المساعدة الدولية في جهود إعادة البناء منذ أن تضع الحرب أوزارها ويدعو الأمين العام إلى تعيين فريق من الخبراء لدراسة مشاكل إعادة البناء وتقديم تقرير بذلك إلى مجلس الأمن؛

٧) ـ يرجو الأمين العام البحث، بالتشاور مع إيران والعراق وبقية دول المنطقة، عن الاجراءات الكفيلة بتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة؛

٩) ـ ويرجو الأمين العام إعلام مجلس الأمن بشأن تطبيق القرار الحالي؛

١٠) ـ يقرر الاجتماع من جديد إذا دعت الحاجة لاتخاذ اجراءات جديدة بقصد فرض احترام القرار الحالي»[٢].

أعلنت السلطات العراقية موافقتها الصريحة مباشرة على بنود القرار بينما راوغ المسؤولون الإيرانيون ولم يعطوا أية إجابات محددة.

نهاية النزاع:

زاد التوتر الدولي مع أحداث مكّة. وكـان قد سبق للشرطـة السعوديـة أن اعتقلت أثناء مـوسم الحـج لعـام ١٩٨٦ عـدداً من الحجـاج الإيـرانيـين الـذين كـان بحـوزتهم أسلحـة - ومتفجـرات. إن الأماكن المقـدسة الإسـلاميـة خضعت دائـماً للسنّـة وتـوجّب عـلى الحجـاج الشيعة، منذ قرون، التقيّد بسلوكية محدّدة بـالنسبة للمضمـون الخاص لمعتقـدهم. لكن منذ انطلاق الثورة الإيرانية، استفاد الحجاج الإيرانيون من الطقوس المقدّسة للتعبير عن شعارات سياسية ودينية تمجّد الإمام الخميني، مما شكل نوعـاً من التدنيس الحقيقي بـالنسبة للوهـابيين الذين يعتبرون الولاء المقدّس للأئمة بمثـابة خـطيئة بـالنسبة للتـوحيد المـطلق لله عز وجـل. زادت أعداد الحجاج الإيرانيين إلى مكة المكرّمة منذ مـطلع سني الثمانينـات واستحالـة ذهاب الشيعة الإيرانيين إلى مدنهم المقدّسة في العـراق بسبب الحرب (بلغ عـدد الحجاج الإيـرانيين إلى مكة ٧٥٠٠٠ عام ١٩٧٩ و١٠٠٠٠٠ عام ١٩٨٣ و١٥٠٠٠٠ ما بـين ١٩٨٤ و١٩٨٧). وشكل الحج وسيلة إضافية لنشر الـدعايـة للثورة الإسـلامية. تشـدد السعوديـون في موقفهم وطالبوا بسلوك أكـثر تحفظاً من قبـل أولئك الحجـاج. وفي شهر اكتـوبر ـ تشرين أول ١٩٨٦ استبـدل الملك فهد لقب «صاحب الجلالة» بلقب «خـادم الحرمـين الشريفـين»، أي اللقب الذي كان يشكل أحد النعوت الخاصة بالخلفاء المسلمين السنّة. كان التعـارض واضحاً بـين مفهومين للإسلام وبين إرادتين تريد كل منهما تبوأ مراكز القيادة فيه.

خشيت السلطات السعـودية، خـلال موسم الحـج في يـوليـو ـ تمـوز / أغسـطس ـ آب ١٩٨٧، أن يقوم الإيرانيـون بمحاولـة احتلال المسجـد الكبير في مكـة ويشجبوا انـطلاقاً من قدس أقداس المسلمين التحالف بين الأنظمة الملكية العـربية في الخليـج والأمريكيـين، ذلك التحالف الذي برهن عليه وصول الأساطيل الغربية إلى الخليج. اصطدم الحجاج الإيرانيون مع الشرطة السعودية بتاريخ ٣١ يوليو ـ تموز وأدّت الأحداث رسمياً إلى مقتل ٤٠٢ شخصـاً (٢٧٥ إيـراني و٨٥ شرطي سعـودي و٤٥ حـاج من جنسيـات مختلفـة). قـطعت السعـوديـة عـلاقاتهـا الدبلومـاسية مـع إيران. وأعلن العـالم الإسـلامي بمجمله تضـامنـه مـع المملكـة السعودية. بدت القضية بمثابة عمل تدنيسي أوحت به طهران. وفي اللحظة نفسها التي برهن فيها وصول أساطيل الحرب الغربيـة والروسيـة على عـزلة الجمهـورية الإسـلامية في مـواجهة البلدان المصنّعة، وجدت تلك الجمهورية نفسها في عداء مع الدول الإسـلامية. وامتنعت في السنوات اللاحقة عن إرسال حجاج إلى مكّة مع استمرارها بالاحتجـاج على شرعيـة الإدارة السعودية للأماكن المقدّسة.

دفعت تلك العزلة الجمهورية الإسلامية إلى مزيد من الجذرية. لقد ازدادت حدة حرب الناقلات في الخليج واصطدم الأسطول الأمريكي مع الإيرانيين في شهر اكتوبر ـ تشرين أول

١٩٨٧ وفي شهر ابريل ـ نيسان ١٩٨٨. ثمّ استؤنفت حرب المدن بقوة في مطلع عام ١٩٨٨. وفي الوقت الذي انقسم فيه المسؤولون الإيرانيون على أنفسهم حول السياسة المطلوب اتباعها، شهدت الحرب منعطفاً حاسماً في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٨٨ عندما انتقل الجيش العراقي للهجوم وحرر شبه جزيرة الفاو. كان ذلك بداية سلسلة من ضربات عراقية عنيفة قدّر لها أن تهز كل مرّة جيشاً إيرانياً منهكاً وترغمه على التخلي عن مواقعه في الأراضي العراقية. وبتاريخ ٢ يوليو ـ تموز ١٩٨٨ أسقطت سفينة أمريكية طائرة «ايربوس» ايرانية مما أدّى إلى مقتل ٢٩٠ شخصاً. إن استحالة الحصول على إدانة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة أثبتت للسلطات الإيرانية مدى ضعف بلادها. فالهزائم جعلت الوضع العسكري مثيراً للقلق؛ والجيش قد يتعرض لنقص الذخائر في الوقت الذي تسبب فيه الأسلحة الفتّاكة العراقية خسائر كبيرة؛ وعائدات النفط تتضاءل أكثر فأكثر بسبب انهيار الأسعار والفعالية المتزايدة للغارات الجوية العراقية بينما يمنع الأسطول الأمريكي أية عملية للرد توقع الخسارة ببلدان الخليج؛ والاقتصاد على حافة الانهيار. لقد أدركت السلطات أنه ينبغي عليها الاختيار بين السلام أو سقوط النظام.

كرّس هجوم عراقي جديد ظافر، وقع ما بين ١٢ و١٧ يوليو ـ تموز ١٩٨٨، تغير الوضع، إذ أسر العراقيون بضعة آلاف من الإيرانيين وتهددت الأراضي الإيرانية بغزو جديد. بتاريخ ١٨ يوليو ـ تموز قبلت الحكومة الإيرانية القرار ٥٩٨ دون أية شروط؛ واعترف الإمام الخميني بتاريخ ٢٠ من نفس الشهر بأن اتخاذ ذلك القرار كان أقسى عليه من تجرع السم الزعاف. زاد العراق من ضغطه باللجوء إلى هجوم عام. وبتاريخ ٢٠ أغسطس ـ آب دخل قرار وقف إطلاق النار تحت إشراف الأمم المتحدة حيّز التنفيذ. ثم بدأت في ٢٥ من نفس الشهر مفاوضات صعبة في جنيف. وبتاريخ ٢٧ أطلق الجيش العراقي عمليات ضد المتمردين الأكراد مما أدّى إلى هجرة كبيرة نحو تركيا. اكتفت القوى الكبرى بالدعوة إلى مؤتمر دولي أدان استخدام مثل تلك الأسلحة.

فشلت محادثات جنيف سريعاً؛ إذ لم يتوصل الطرفان إلى تعيين الحدود الدولية ورفضا إطلاق سراح سجناء الحرب الذين تم استخدامهم كأداة للمساومة. لكن موت الإمام الخميني بتاريخ ٣ يونيو ـ حزيران ١٩٨٩ غيّر من المشكلة. وأخّر الصراع على السلطة في طهران اتخاذ أي قرار نهائي. مع ذلك بدا أن نوعاً من التقارب الملموس بين إيران والعراق ترتسم ملامحه في أواخر شهر يونيو ـ حزيران ١٩٩٠ وأن حواراً سياسياً جديداً لاح في الأفق وبدا أنه قد يؤدي إلى تسوية للنزاع.

خرجت إيران منهكة من الحرب فخسائرها المادية كانت جسيمة واحتياطاتها المالية

تضاءلت إلى درجة أنها تلاشت تقريباً. واستمرت الزيادة الديموغرافية (١,٤ مليون إيراني زيادة كل عام) في الوقت الذي تفتقد فيه البلاد الإطارات بسبب هجرة الطبقة الوسطى المعادية للنظام. كان البراغماتيون يتمنون الانفتاح على الغرب مما قد يسمح بعودة المنفيين وتقديم رؤوس الأموال الضرورية لإنعاش الاقتصاد. لكن المتشددين كانوا يعترضون على ذلك. وبيّنت قضية سلمان رشدي، في الأشهر الأخيرة من حياة الخميني، المحافظة على الادعاء بالتنطح لقيادة العالم الإسلامي كما تمّ تقديم ضريح الخميني كمكان جديد يحجُّ إليه الناس ويشكل بديلاً ممكناً لمكة المكرّمة التي لا يزال الإيرانيون ممنوعين من الحج إليها.

كان وضع العراق أفضل. إن صناعة حربية حقيقية قد نشأت من رحم النزاع. وأعاد النظام، الذي ظل دكتاتورياً بالرغم من مسحة ليبرالية ظاهرة، تأكيد إرادته في قيادة العالم العربي. وتمّ التخلي عن نسق التسيير الاشتراكي للاقتصاد لصالح إعادة الاقتصاد الحر (باستثناء ميدان التسليح). كانت البلاد غارقة في الديون، خاصة حيال بلدان الخليج. إن العراق المالك لثلاثية البشر بقدر كافٍ والماء والنفط الوفير أصبح قوة إقليمية كبرى ومتحررة بالنسبة لعلاقاتها مع القوى العظمى. أثارت متابعته للتسلح القلق وبدأ الغرب بالحد من إطلاعه على التكنولوجيات التي قد يكون لها آثار عسكرية أو نووية مباشرة.

تطور المنظومة السياسية العربية:

دور سوريا:

كان عقد الثمانينات عقداً متفرّداً بالقياس إلى الفترات السابقة. أدّت الحرب العراقية ـ الإيرانية ونتائجها إلى تضاؤل دور العراق والسعودية بينما كانت مصر قد استبعدت رسمياً من العالم العربي. لم يكن طموح نظام دمشق في ممارسة هيمنته على سوريا الطبيعية ممكناً إلا بفضل ذلك السياق الخاص جداً. إن الحرب الأهلية ضد الإسلاميين، التي انتهت اثر أحداث حماه الدامية في شهر فبراير ـ شباط ١٩٨٢ والهجوم الإسرائيلي على لبنان خلال صيف تلك السنة نفسها عززا قناعة السلطة بوجود مؤامرة داخلية وخارجية ضد وجودها. أدّت تلك التجربة إلى تصلّب سياسي وإلى اختيار أسلحة سياسية عنيفة.

إذا كان الإرهاب قد عاد للظهور خلال سني الستينات في الشرق الأوسط (بعد استخدامه من قبل الحركة الصهيونية في الأربعينات)، فإنه كان من صنع حركات ثورية مستقلة ذاتياً كما في حالة الحركات الفلسطينية. أمّا في سني الثمانينات فقد ساد، على العكس، إرهاب دولة حقيقي قام باستغلال منظمات مثل مجموعة أبو نضال أو مارسته مباشرة

بعض «الأجهـزة» المختّصة. لم تكن بعض الـدول العربيـة فقط تمتلك احتكار الإرهـاب، إذ كان منافسوها وحلفاؤها كإيران وخصـومها كـإسرائيل يستخـدمون نفس السـلاح. إذا كانت هذه الأداة قد بدت مربحة للوهلة الأولى ضمن المقياس الذي سمحت فيه بالضغط على هذه الجهة الفاعلة أو تلك إقليمياً ودولياً فإن ثمنها السياسي كان، على المدى الطويل، أكـبر بكثير من مردودها. هذا ما فهمته م.ت.ف وفتح فتخليتا علانية عن تلك الصيغة في العمـل التي تسيء كثيراً إلى صورتها السياسية الآن بعد أن كـانت قد أتـاحت في بدايـة الثورة الفلسـطينية إعادة إحياء المطلب الوطني الفلسطيني بشكل فعّال. إن تكرار الأعمال الإرهابيـة في كل مـرّة بدا فيها أن الحركة الفلسطينية تزداد شعبية لدى الرأي العام الدولي كان البرهان على ذلـك؛ وهذا ما يؤكّده تحميل مسؤولية تلك العمليات لحركات فلسـطينية معـادية لعـرفات وسيـاسته وقريبة من بعض الدول العربية الطامحة إلى الهيمنة في المنطقة.

استخدم الأسد جميع الوسـائل الممكنـة لنسف السياسـة الإسرائيلية ـ الأمـريكية في لبنـان وفـرض سيـطرتــه نهائيـاً عـلى الحـركـة الـوطنيــة الفلسـطينيــة. لكن هــذه السيــاســة أعطت مردوداً عكسياً؛ فالسلام الإسرائيلي في لبنـان تكسّر لكنه تبـدّى أن اعادة تعمـير لبنان خاضع للحماية السورية أمرٌ مستحيل أيضـاً. وبعد أن شهـدت حركـة الانشقاق داخـل فتح نجاحاً لفـترة قصيرة من الـزمن تورّطت في حـرب فلسطينيـة ـ فلسطينيـة ودخلت في تناقض التحالفات اللبنانية لـدمشق بينما دفـع عرفـات م.ت.ف نحو معسكـر «الاعتدال» في العـالم العربي، أي المعسكر المناهض لسوريا.

لم يقم الأســد بنشـاط سيـاسي فقط. بـل انــطلق في سيـاســة إعــادة تسليـح الجيش السوري بقصد الـوصول إلى تكـافؤ «استراتيجي» مـع إسرائيل. لقـد استفاد من العـودة إلى أجواء الحرب البـاردة في مطلع سني الثـمانينات كي يـزيد من أواصر عـلاقاتـه مع مـوسكو. ووجـد في خليفة بـريجينيف، أي اندروبـوف، شريكاً متفهـماً كان قـد اختار الشرق الأوسط مـوطناً لمواجهته مع إدارة ريغان (نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٨٢). ازداد عدد الجيش السوري من ٢٢٥٠٠٠ رجـل عام ١٩٨٢ إلى ٤٠٠٠٠٠ رجـل عـام ١٩٨٦، وتـطورت اعتـدتـه من ٣٢٠٠ إلى ٤٠٠٠ دبابة ومن ٤٥٠ إلى ٦٥٠ طائرة مقـاتلة، ومن ٢٦٠٠ إلى ٤٠٠٠ مدفـع. أدّى ذلـك السعي للوصول إلى التكـافؤ إلى تبعيـة مـتزايـدة حيـال مـوسكـو التي لم تكن تـرد الدخول في نزاع كبير مع إسرائيل وأثقلت أكثر فأكثر على الاقتصاد السوري، عـلى الرغم من تسهيلات الدفـع الكبيرة التي قـدمها الاتحـاد السوفييتي (مقـايضة المـواد الأولية بـالأسلحة). انخفضت المساعدة العـربية لسـوريا بـاعتبارهـا بلد مواجهـة، بسبب انخفاض سعـر النفط وأعباء الحرب العراقية ـ الإيرانية المالية على البلدان العربية النفطية. فعانى الاقتصاد السوري من أزمـة أكيدة في منتصف سني الثـمانينات. لكن حـافظ النظام عـلى سياسـة التسلح المفـرط عـلى

حساب الاستثمارات الاقتصادية الحيوية خاصة في قطاعات السكن والصحة والتربيـة؛ ثم ردّ على الوضع الناجم بتشجيع القطاع الخاص. شهد ذلـك التطور الـذي عرفتـه مصر والعراق نهاية الحلقة الثورية. وبدأت بورجوازية جديدة بالظهور من أوساط البـيرقراطيـة التي ولّدتهـا التأميمات ونظام الاقتصاد الموجّه. أحسّت تلك البـورجوازيـة أنها قد أصبحت عـلى استعداد لإتمـام انعتـاقهـا عـبر إيجاد اقتصـاد سـوق يصب في مصلحتهـا. ومـالت، بسبب أصـولهـا البيرقراطية، إلى ميدان المضاربات بشكل خاص. إذ بدلاً من طلب منافع مفترضـة يقدمهـا الاقتصـاد القائم عـلى المنـافسـة تصرّفت غـالبـاً كعنصر طفيـلي عـلى الاقتصـاد الحقيقي. إن الخصوصية السورية ممهورة بدرجة أقل بالتقارب مع البرجوازية القديمة عـبر التزاوج معهـا مما هي بالتركيبة الطائفية لتلك التزاوجات. إذ هناك قسم كبير من الطبقة البرجوازية الجديدة من أصول علوية ولا يمكنه إلا أن يكون دعامة للسلطة القائمة.

عانى النظام من هشاشة كبيرة. فهو يرتبط قبل كل شيء برجل واحد. فعندما تـدهورت صحـة الرئيس الأسـد بشكل جـدي في نهاية عـام ١٩٨٤، انفجرت أزمـة سيـاسـة حـادة. اعترضت قيادة حزب البعث على طموحات أخ الرئيس القوي رفعت الـذي كان يسيـطر على أجهزة أساسية في الدولـة. وغدت البـلاد على أعتـاب حرب أهليـة يتواجـه فيها الجيش مـع قوات رفعت. وبعد عدة أسابيـع من التوتـر، انتهى النزاع بـترحيل رفعت إلى أوربـا، وحل الوحدات العسكرية المخلصة له. برهنت الأزمة على هشاشة المؤسسات العـاجزة عن تقـديم حل للنزاع والتبعيـة الدائمـة لأجهزة استخـدام القوة (أو عـلى الأقل القسر والاخضـاع) من أجل تسوية المشاكل.

بدا أن سياسة سوريا الطبيعية قد عرفت نجاحـاً كبيراً في المـواجهة مـع الأردن. لقد ظهـر الملك حسـين بمثابـة خصم خطير منـذ نهاية سني السبعينـات. إذ قدّم دعـماً تقنيـاً لـلأخـوان المسلمـين أثناء الحـرب الأهلية ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢، وكـان حليفاً للعـراق كما قـام بتقارب مـع عرفات يمكن أن يسمح بتسوية للصراع الإسرائيلي ـ العربي على حساب المصالـح السوريـة. تمّ عندئذ اللجـوء إلى الضغط على الأردن ومسؤوليه بكافة الأشكال الممكنة والمتاحة. إن فشل الحوار الفلسـطيني ـ الأردني والوضع العسكري المقلق أكثر فأكثر للعراق دفعا الملك للتراجع عن موقفه. وفي شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٨٥ اعترف بالمساعدة التي تمّ تقديمها للأخـوان المسلمين السـوريين من أجل شجبها؛ ثم ذهب إلى دمشق في شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨٥، وفي شهر فبرايـر ـ شباط ١٩٨٦ نقض الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني.

كان طموح الملك حسين يتمثل في الدفع إلى تقارب بين العـراق وسوريـا باسم الـدفاع عن الـوطن العربي. فـأكثر من مسـاعي الوسـاطة بـين البلدين. رفضت سوريـا التخلي عن

تحالفها المربح مع إيران. في الواقع، يبدو أن الأسد فكّر بوحدة بين سوريا والعراق (مع انهاء البعث العراقي) كحل وحيد للحرب لأن ذلك يتماشى مع المطلب الإيراني المتمثل في إزالة صدام حسين. لذلك لم يثمر أبداً اللقاء السري الذي جرى بين حافظ الأسد وصدام حسين في شهر ابريل ـ نيسان ١٩٨٧.

لقد خابت طموحات الأسد مرّة أخرى. إذ غيّر تدويل حرب الخليج (الأولى) والتصويت على القرار ٥٩٨ وأحداث مَكّة من معطيات الموقف. ووضعت السعودية كل ثقلها من أجل انعقاد قمة عربية استثنائية في عمّان ما بين ٨ و١١ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٨٧. لم تكن سوريا قادرة على الاعتراض عليها بل أرغمت على المشاركة فيها وقبول البيان الختامي الصادر عنها والمعبر عن تضامن الدول العربية مع العراق والسعودية؛ حيث جاء فيه:

«التزاماً بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق التضامن العربي، وتأكيداً للعزم على حماية الأمن القومي العربي وصيانة الأرض العربية؛ وفي جو مفعم بروح الإخاء والمحبة ساد لقاء عمان، تصدّر موضوع الحرب بين العراق وإيران والوضع في منطقة الخليج جدول أعمال المؤتمر، وقد أعرب القادة عن قلقهم من استمرار الحرب، وعبروا عن استيائهم بسبب إصرار النظام الإيراني على مواصلتها وتماديه في استفزاز وتهديد دول الخليج العربي. وأدان المؤتمر إيران لاحتلالها جزءاً من الأراضي العراقية ومماطلتها في قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ وطالبوها بقبوله وتنفيذه بالكامل وفق إتسلسل فقراته العملياتية. وناشدوا المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته وبذل جهود فعّالة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحمل النظام الإيراني على الاستجابة إلى نداءات السلام.

«وأعلن المؤتمر تضامنه مع العراق وتقديره لقبوله قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وتجاوبه مع كافة مبادرات السلام، وأكّد تضامنه مع العراق ودعمه له في حماية أرضه ومياهه وفي الدفاع عن حقوقه المشروعة. واستعرض القادة تطورات الوضع في منطقة الخليج وما أدّت إليه التهديدات والاستفزازات والاعتداءات الإيرانية من نتائج خطيرة. وأعلن المؤتمر تضامنه مع الكويت في مواجهة عدوان النظام الإيراني، كما أعلن شجبه للأحداث الإجرامية الدامية التي اقترفها الإيرانيون في رحاب المسجد الحرام بمكة المكرمة. وأكد المؤتمر تأييد الكويت في كافة ما اتخذته من اجراءات لحماية أراضيها ومياهها ومن أجل ضمان سلامة أمنها واستقرارها، وأعلن مساندته لها في التصدي لتهديدات النظام الإيراني واعتداءاته. كما أكّد المؤتمر تضامنه الكامل مع المملكة العربية السعودية وتأييده التام للإجراءات التي تتخذها لتوفير الأجواء المناسبة كي يؤدي حجاج بيت الله الحرام شعائر الحج في أمن وخشوع، ومنع أية إساءة لحرمة بيت الله الحرام ومشاعر المسلمين، وأكّدوا رفضهم لأية أعمال شغب في الأماكن

المقدّسة تمس بأمن وسلامة الحجاج وسيادة المملكة العربية السعودية.

«ودعا الدول والحكومات الإسلامية إلى تبنّي هذا الموقف والوقوف ضد الممارسات الخاطئة التي تتنافى وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف».

سمحت تلك القمة ذاتها باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر. وأتاحت نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية بعد بضعة أشهر عودة العراق النشيطة إلى مسرح السياسة الشرق أوسطية وانعاش مواجهته مع سوريا في لبنان. كما أعطت لـ م.ت.ف من جديد دوراً أساسياً في الصراع الإسرائيلي ـ العربي. لقد انتهى الظرف الذي سمح لسوريا بممارسة دور راجح في المنطقة. وأصبح من الضرورة البحث عن توليفة جديدة للسياسة السورية لا سيما وأن التغيرات السياسية في أوربا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي بدّلت معطيات البحث عن التكافؤ الاستراتيجي. إذ أخذ السوفييت يطالبون بتسديد ثمن شحنات الأسلحة بالعملات الصعبة؛ الأمر الذي لا تستطيع سوريا الاستجابة له حيث بلغت ديونها العسكرية ما بين ١٠ إلى ١٥ مليار دولار كانت قد سددتها حتى ذلك التاريخ بمواد أولية. وأثناء زيارة الأسد إلى موسكو في نهاية شهر ابريل ـ نيسان ١٩٩٠ أسمعه غورباتشوف كلاماً حول ضرورة تخلي سوريا عن مقولة التكافؤ الاستراتيجي مع إسرائيل وأن القوة العسكرية لن تستطيع تسوية الصراع الإسرائيلي ـ العربي. والتزم الاتحاد السوفييتي فقط بتقديم المساعدة الكفيلة بضمان أمن سوريا كي لا تتفاوض مع إسرائيل تحت تهديد الخضوع لمشيئتها.

ظهر تحول السياسة السورية بشكل ملموس في شهر مايو ـ أيار ١٩٩٠، عندما أكّدت دمشق استعدادها للتفاوض مع إسرائيل على أساس المبادىء الخمسة التالية: على إسرائيل الالتزام بالوصول إلى السلام عبر هذه المفاوضات، وتحديد مطالبها حول الأمن وقبول قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالصراع الإسرائيلي ـ العربي وبحقوق الفلسطينيين، وقبول المشاركة في اجتماع تحضيري للمؤتمر الدولي الذي سيكون مستقبلاً بمثابة إطار لمفاوضات السلام، واعتماد المبدأ الذي اقترحه الفلسطينيون والقائل «الأرض مقابل السلام»، وقبول وجود مراقبين دوليين في الأراضي المحتلّة بقصد خلق مناخ ملائم للمفاوضات.

مصر بقيادة مبارك:

قدّم حسني مبارك نفسه باعتباره خليفة خط السادات وعبدالناصر ووريث ثورة ١٩٥٢. حاول منذ وصوله إلى السلطة ترميم الوحدة الوطنية التي تصدّعت كثيراً خلال الأشهر الأخيرة من حياة السادات. كان أحد أول الاجراءات التي اتخذها يتمثل في إطلاق سراح الشخصيات الرئيسية المعتقلة واستقبال وفد منها. لقد عرف كيف يعيد الثقة عند الشعب

الذي خشي أن يكون اغتيال السادات هو الخطوة الأولى في اندلاع حرب أهلية.

كان هذا العسكري المتكوّن جزئياً في الاتحاد السوفييتي ينتمي إلى جيل لاحق لجيل الضباط الأحرار. وكان قد لفت إليه انتباه السادات أثناء حرب ١٩٧٣ حيث كان قائداً لسلاح الطيران الذي عمل بشكل دقيق (خاصة في الغارات داخل سيناء) على عكس ما جرت عليه العادة سابقاً في الصراع الإسرائيلي ـ العربي. وتمّ تعيينه نائباً للرئيس حيث بقي نسبياً في الظل. إنه لم يرفض اتفاقيات كامب داڤيد، لكنه نجح، مع ذلك، في عدم الذهاب إلى إسرائيل وعدم الظهور كأحد العناصر الفاعلة في السلام الإسرائيلي ـ المصري. حظي، عند وصوله إلى السلطة، بدعم أمريكي ثابت ـ كانت إدارة ريغان تخشى أن تقطع مصر مع سياستها في التحالف مع الغرب ـ، مما سمح له أن يضمن دون حوادث كبيرة تحرير سيناء كاملة من الاحتلال الإسرائيلي.

لم يمتلك الرئيس الجديد الشرعية التاريخية التي استطاع عبدالناصر الحصول عليها عبر قلبه للنظام الملكي وتحرير مصر من الوصاية الغربية والتي حصل عليها السادات أيضاً بواسطة حرب اكتوبر ـ تشرين أول. كان مدركاً للإرث الثقيل الذي تركه له سابقاه. أراد لسياسته أن تكون إصلاحية وعملية (براغماتية) تبعاً لثلاثة محاور كبيرة تتمثل في إقامة نظام سياسي ديمقراطي ولبرالي، وإشادة اقتصاد سليم في مصر، وإعادة ادماج مصر في العالم العربي مع المحافظة على الروابط المميّزة مع الولايات المتحدة.

كانت التعددية الحزبية التي أقامها السادات مصطنعة نسبياً. فالحرية المقننة التي أعطاها مبارك للأحزاب سمحت بتحديد نظام أكثر تمثيلية. بقي الحزب الوطني ـ الديمقراطي الذي أسسه السادات عام ١٩٧٨ هو حزب الرئيس دائماً وحافظ على هيمنته على الحياة السياسية. وهو عبارة عن تجمع ذي درجة محدودة من التلاحم بين بيرقراطيي المدينة وأعيان الريف، باعتباره وريث الأحزاب الوحيدة السابقة المتعاقبة في الفترة الناصرية والسنوات الأولى من عهد السادات. لقد انتمى عملياً جميع كبار الموظفين إلى هذا التنظيم الذي تكمن وظيفته الأولى في تقديم الأغلبية البرلمانية للرئيس في كل دورة انتخابية. يميل خطاب الحزب الوطني الديمقراطي إلى تقديم تاريخ مصر منذ عام ١٩٥٢ وكأنه كلاً واحداً لا تنفصم عراه ويتعارض مع القوى التي تقول بانتمائها إلى فترة ما قبل ثورة الضباط الأحرار.

حصل حزب الوفد، بعد فشل محاولته للنهوض عام ١٩٧٨، على حق إعادة بناء نفسه عام ١٩٨٤ بقيادة فؤاد سراج الدين، الرجل القوي السابق لآخر حكومة وفديّة. انتقد ذلك الحزب بالطبع مكتسبات الفترة الجمهورية، وخاصة التأميات في مجال الاقتصاد. وتمثل أعضاؤه الطبيعيون في البورجوازية القديمة التي كانت ضحية النظام الناصري. ولم ينجح حزب الوفد، على الرغم من آمال مؤسسيه، إلا في أن يصبح القوة الأولى في المعارضة، وراء

الحزب الوطني الديمقراطي بأشواط كبيرة. قام حزب آخر تمتد أصوله إلى ما قبل ثورة ١٩٥٢، هو حزب العمل الاشتراكي وريث «مصر الفتاة». لقد عاد للظهور بدفع من السادات، ثم عارض تدريجياً سياسة كامب داڤيد وأحسن استقبال رئاسة مبارك مع تقاربه مع الأخوان المسلمين. وكان لحزب الأحرار برنامجاً قريباً من برنامج الوفد، لكنه توجّه بالخصوص نحو تمثيل البورجوازية الجديدة التي ولّدها الانفتاح الاقتصادي. بقي الوزن السياسي لهذا الحزب متواضعاً. أما حزب الأمة فقد بحث عن تجسيد توجه إسلامي معتدل لكنه لم ينجح في أن يصبح حزباً له تمثيليته حقاً. في مواجهة هذه الأحزاب اليمينية، جمع حزب التجمع الاشتراكي ـ التقدمي ناصريي اليسار والتيارات الماركسية تحت قيادة أحد الضباط الأحرار السابقين هو خالد محي الدين. إن الضغوط الإدارية واتهامه مراراً بالإلحاد لم يسمح بدخوله إلى قبة البرلمان. لكنه يلعب دوراً هاماً في الرأي العام نظراً لوجود قسم كبير من المثقفين المصريين المشهورين بين صفوفه.

لم تكن الحركات الإسلامية تمتلك الحق في الترشيح للانتخابات وخوضها بصفتها السياسية. مع ذلك، استطاع التنظيم السابق للأخوان المسلمين أن يلعب دوراً عبر تحالفه مع الوفد (مما أثار قطيعة بين الحزب القومي القديم والطائفة القبطية)، عام ١٩٨٤، ثم مع حزب العمل الاشتراكي، وحزب الأحرار عام ١٩٨٧. واستطاع عبر ذلك التعبير بحرية، لكن برنامجه غدا أكثر اعتدالاً بشكل واضح. بقي الجو الإسلامي حاضراً بقوة في سني الثمانينات وكانت مسألة أسلمة القوانين مطروحة على جدول الأعمال؛ إذ عرف الأخوان المسلمون كيف يفرضون اهتماماتهم على المجتمع. هكذا لاقت «شركات» إسلامية لـ «توظيف الأموال» نجاحاً كبيراً عبر تحقيقها بنفس الوقت توظيف المال دون استنزافه وضمان التوفير الشعبي، وخاصة وفورات المهاجرين إلى الخارج، في مواجهة التضخم الكبير الذي شهدته مصر. قلقت الحكومة من استفحال دور هذه الشركات في الاقتصاد المصري (وصلت ودائعها إلى عدة مليارات من الدولارات) ومن مخاطر المضاربات بل والاحتيالات التي يدع سلوكها مجالاً لافتراضها. وفي نهاية سني الثمانينات صدرت تشريعات تحد من نشاطها.

استمرّت المنظمات الإسلامية الثورية ذات الاتجاه القطبي ـ من سيد قطب ـ بالوجود حيث تُلصق بها بين فترة وأخرى مسؤولية القيام بأعمال اعتداء وعنف طائفية. نجحت الشرطة المصرية، مع ذلك، في تفكيك تلك المنظمات التي أصبحت تستوطن في الأرياف أكثر من المدن. وشرعت مجموعة صغيرة من «الناصريين»، بالتوازي مع نشاطات المناضلين الإسلامية العنيفة، بحملة اعتداءات «مناهضة للامبرياليين» استهدفت دبلوماسيين أمريكيين وإسرائيليين. أنهت الشرطة تلك المنظمة عام ١٩٨٧ واكتشفت اثر التحقيق أن ابن عبدالناصر متورط معها بشكل جدي، مما أدّى إلى انزعاج الحكومة كثيراً.

دلّت انتخابات ١٩٨٤ ثم ١٩٨٧ على صعود تدريجي لأحزاب المعارضة التي نالت بالتتالي ١٥٪ ثم ٢٢,٣٪ من المقاعد؛ الأمر الذي لم يحصل إطلاقاً في التاريخ المصري. لكن ذلك لم ينل جدياً من سيطرة الحزب الديمقراطي. فوراءه الإدارة بكل ثقلها ودعم قسم كبير من أعيان الريف. وكان قد تمّ تصميم القوانين الانتخابية بقصد التشجيع على فوز الحزب الحاكم واتهمت المعارضة خصمها بتزوير الانتخابات. إن مصر الثمانينات أبدت سمة يشوبها التناقض من حيث أنها تعيش في ظل قانون الطوارىء منذ مقتل السادات وأنها تعرف بنفس الوقت حياة سياسية وحرية للرأي نادرتين في البلاد العربية المعاصرة. وقد يمكن الحديث بهذا الصدد عن «نموذج مكسيكي» حيث احتفظ حزب مسيطر، ولّدته ثورة، بالسلطة على مدى عدة عقود من الزمن مع سماحه بتعددية سياسية ما.

تظل المشكلة الأساسية هي مشكلة الفقر والزيادة السكانية. حاول نظام مبارك مواجهة تلك المصاعب بشكل عملي. وأحرزت بعض الأعمال تقدماً أكيداً في التجمعات المدينية الكبرى تمثّلت في تحسن البنية الأساسية للنقل (مترو القاهرة) وترميم مجاري المياه، وإقامة شبكة هاتفية تستحق هذه التسمية... كما تمّ الحد من الهجرة الريفية وشرع ببناء شبكة من المدن الجديدة. لكن استمرّت الزيادة السكانية بأكثر من مليون شخص سنوياً. وفي الأول من شهر مايو - أيار ١٩٨٩، وضّح الرئيس مبارك الأخطار التي تواجهها البلاد وعلى رأسها زيادة سكانية مقدارها ١٠ ملايين نسمة ما بين ١٩٨١ و١٩٨٨ بحيث وصل عدد السكان إلى ٥٢,٣ مليون نسمة. دار النقاش الأكبر حول القطاع العام. كانت أحزاب المعارضة بأغلبيتها مع تطوير المشاريع الخاصة وانهاء القطاع المؤمّم. قدّم الحزب الوطني الديمقراطي نفسه بمثابة المدافع عن موقع وسط لاقتصاد مختلط. لقد اتخذ القطاع الخاص، في الواقع، أهمية متزايدة عبر تصحيحه جزئياً أخطاء الانفتاح الاقتصادي؛ وانتقلت نسبة مشاركته في الاستثمارات من ٢١٪ عام ١٩٨٣ إلى ٣٠٪ عام ١٩٨٧ ويتوقع المخططون المصريون توازناً للاستثمارات بين القطاعين في حوالي عام ١٩٩٢.

ينبغي أن لا يخفي هذا كله التبعية المتعاظمة لمصر حيال الخارج. فملايين العمال المهاجرين في العراق والخليج شكّلوا أحد الموارد الأساسية للبلاد. لقد أدخلوا أيضاً تبدلات أساسية في حياة الأرياف كالعادات الاستهلاكية الجديدة. وبهذا أصبحت مصر ضحية الصدمة النفطية - المضادة التي قلّصت من إمكانيات الاستخدام في الخارج؛ وكذلك ضحية انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، إذ قام العراقيون العائدون من الجبهة بطرد العمال المهاجرين المصريين، بكل فظاظة، ولم يستطع أولئك العمال في أغلب الأحيان أخذ ما اقتصدوه معهم. خلق هذا السلوك بغضاً عميقاً لدى الشعب المصري ضد العراقيين. إن مصر تجني، بالإضافة إلى تحويلات العمال المهاجرين، عوائد قناة السويس التي تديرها بشكل

جيد شركة تابعة للدولة، ووارادات السياحة الخاضعة لشروط الظروف الإقليمي، وإنتاج نفطي متواضع نسبياً. كل هذا لا يكفي للحيلولة دون استدانة البلاد.

غدت سياسة دعم السلع الأساسية تلقي بعبئها كل عام أكثر على التمويلات العامة. فلقد انفقت الحكومة المصرية ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٦ ما مقداره ٦ مليار دولار أمريكي سنوياً كمساعدات مالية مختلفة في الوقت الذي تبلغ فيه المساعدة الأمريكية السنوية حوالي مليار دولار. قُدرت ديون مصر الخارجية عام ١٩٨٧ بقيمة ٤٤ مليار دولار (منها ١٠ مليار دولار للولايات المتحدة) وحيث يصل مقدار الفوائد السنوية فقط ٢,٥ مليار دولار ومن هنا جاء الخلاف مع الولايات المتحدة حول الديون العسكرية التي تمّ تجميد تسديدها. وبدا أن تخفيض المساعدات، استجابة لطلب صندوق النقد الدولي، قد يؤدي إلى اضطرابات شعبية شبيهة بتلك التي شهدها عام ١٩٧٧ أو عام ١٩٨٦، عندما تمرّد مجندو الشرطة احتجاجاً على ظروف حياتهم القاسية جداً. كان على الحكومة التصرف بمنتهى الحكمة والقيام بعمليات تعديل منتظمة للأسعار. بصورة عامة كانت السنوات الأولى لرئاسة مبارك سنوات ازدهار نسبي ولكن حقيقي. لكن التدهور العام لاقتصاد الشرق العربي في النصف الثاني من عقد الثمانينات كان ملموساً لا سيما وأنه ترافق مع عودة كثيفة للعمال المهاجرين في الخليج وفي العراق.

اندماج مصر في العالم العربي من جديد:

تمثل النجاح الكبير للرئيس مبارك في سياسته الخارجية التي تقوم بنفس الوقت على التحالف الأمريكي وتحسين العلاقات مع بقية العالم وعودة اندماج مصر في المنظومة السياسية العربية إلى جانب الإبقاء على مكتسبات كامب داڤيد. أدرك مبارك، مثل السادات، ضرورة البرهان على الأهمية الاستراتيجية لمصر. لكنه، على عكس سابقه، لم يقصر ذلك على نهاية التحالف مع الاتحاد السوڤييتي والخروج من الصراع الإسرائيلي - العربي. بل حاول تعزيز تلك الأهمية بإعطاء مصر من جديد دوراً أساسياً في سياسة الشرق الأوسط. لقد أقام علاقة، تناحرية، مع م.ت.ف وأعطاها شهادة «اعتدال» مقابل وثيقة «عروبة». كان ذلك يستدعي سلاماً «بارداً» مع إسرائيل ظهرت ملامحه منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ حيث تمّ احترام معاهدة واشنطن بدقة لكن الاتصالات الدبلوماسية اقتصرت على الحد الأدنى، ما عدا في الفترات التي شهدت مشاريع أو مبادرات للسلام. إن الدعم المقدّم للعراق (شحنات أسلحة، تعاون اقتصادي) أتاح لمصر عزل سوريا باعتبارها العقبة الأساسية أمام سياستها العربية. وظهرت مصر بمثابة المنقذ المحتمل في حال انهيار العراق وتعاظم القلق من جرّاء التهديد الإيراني على دول الخليج. وقام الجيش المصري بتدريبات منتظمة مع القوة

الأمريكية للتدخل السريع. كما تزوّد بالوسائل التي تسمح له بالمساهمة مع الولايات المتحدة للتدخل في الخليج. لقد أنجزت قمة عمّان العربية في شهر نوفمبر- تشرين الثاني ١٩٨٧ عملية اندماج مصر من جديد في العالم العربي، حيث جاء في بيانها الختامي:

«إيماناً من القادة بأن الأمن القومي العربي لا تستكمل عناصره ولا تستوفى شروطه ومتطلباته إلا بتضامن كامل يشمل كافة أرجاء الوطن العربي ويمكن من حشد طاقات وقدرات الأمة العربية من أجل تحقيق الأهداف القومية. ومن منطلق القناعة بوحدة الآمال والأماني والرؤية المشتركة لما يتهدد الوجود العربي ومستقبله من نوايا الشر والعدوان، قرر القادة أن العلاقات الدبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة العربية وبين جمهورية مصر العربية عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها».

كانت عودة مصر إلى العروبة في صميم المشروع السياسي لمبارك. كان مبارك يأمل في الحصول على صعيد الداخل على شرعية جديدة قائمة على تجديد إرث عبدالناصر وبالتالي تقليل ارث النزعة الإسلامية. كما زادت تلك العودة من الأهمية الاستراتيجية لمصر بالنسبة للولايات المتحدة. لكن هامش مناورة مصر كان ضيقاً. إذ خلقت قضية السفينة «أشيلو لاورو» وخطف المطاردات الأمريكية لطائرية مصرية أزمة عابرة في العلاقات المصرية - الأمريكية. أما علاقة مصر مع فرنسا فقد كانت مثالية. فمشروع القرار الفرنسي - المصري الذي صيغ في إطار مجلس الأمن خلال صيف سنة ١٩٨٢، الرامي إلى تعديل القرار ٢٤٢، دلّ على براعة تلك الاستراتيجية منذ الأشهر الأولى لرئاسة مبارك، ويجد المرء نفس المسعى أيضاً في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي. لقد تخلّى مبارك عن أسلوب شتائم السادات ضد موسكو وحصل منذ عام ١٩٨٣ على استئناف العلاقات التجارية والتقنية المفيدة جداً لصيانة الآلات التي زوّد السوفييت بها مصر طيلة العقود المنصرمة. وفي عام ١٩٨٤ تبادل البلدان السفراء؛ ثم أصبحت مصر عام ١٩٨٦ الشريك التجاري الأول للاتحاد السوفييتي في العالم العربي والثاني بعد الهند في العالم الثالث. في عام ١٩٨٧ وافقت موسكو على إعادة تقسيط الديون العسكرية المصرية ودفعها بواسطة المنتوجات المصرية؛ الأمر الذي أتاح للقاهرة إظهار مرونة موسكو بالمقارنة مع تصلب واشنطن. ألح مبارك منذئذ على ضرورة المشاركة السوفييتية في مؤتمر دولي مكرّس لتسوية مشاكل الشرق الأوسط.

لم يبقَ بعد قمة عمان سوى أربعة بلدان عربية تقاطع مصر؛ وهي سوريا والجزائر ولبنان وليبيا. جعل الرئيس المصري من نفسه المدافع عن وحدة العمل العربي. وبما أن الاتجاه السائد في العالم العربي كان يتمثل بإقامة تجمعات إقليمية على غرار مجلس التعاون الخليجي وحيث أن بلدان شمال أفريقيا قد أعدت لانطلاق مشروعها في تحقيق المغرب الكبير الموحّد، فإنه تمّ إيجاد منظمة ثالثة تضم مصر واليمن الشمالي (قبل الوحدة اليمنية) والأردن والعراق.

وتأسس مجلس التعاون العربي هذا في بغداد بتاريخ ١٦ فبراير ـ شباط ١٩٨٩ . كان هدفه هو إيجاد تنسيق وتعاون وتكامل متعدد الأوجه في الميدان الاقتصادي، مما يُفترض أن يؤدي على المدى الطويل إلى إقامة سوق عربية مشتركة. وتضمّنت الهيئات المنبثقة عنه مجلساً أعلى (قمة سنوية لرؤساء الدول) ومجلساً وزارياً وأميناً عاماً يتم تعيينه لعامين قابلة للتجديد مرتين ومقرّه في عمان؛ أما قبول أعضاء آخرين في المجلس فيخضع لموافقة الأعضاء المؤسسين الأربعة بالإجماع. يمكن للمرء أن يلمح من خلال هذه البنية قوة الجذب المتعاظمة التي يكتسبها نموذج (موديل) المجموعة الاقتصادية الأوربية. تخلّت الجزائر عن نزعتها النضالية، بسبب أزمتها الداخلية، وأقامت العلاقات الدبلوماسيةّ مع مصر بتاريخ ٣ فبراير ـ شباط ١٩٨٩؛ وبتاريخ ٢٨ يونيو ـ حزيران جاء دور لبنان ثم سوريا بتاريخ ٢٧ اكتوبر ـ تشرين أول. وبتاريخ ٢١ مايو ـ أيار ١٩٨٩، أعيد دمج مصر في الجامعة العربية. ثم التقى مبارك مع القذافي بتاريخ ١٦ و١٧ اكتوبر ـ تشرين أول حيث أعلن الرئيسان تطبيع العلاقات المصرية ـ الليبية. وأظهرت الأشهر اللاحقة أن مشاورات دورية قد تمّت، في الواقع، بشكل دوري بين البلدين.

إن نجاح دبلوماسية مبارك يعود لثلاثة عوامل كبرى هي: التحالف مع م.ت.ف الذي حدّ من إدانة اتفاقيات كامب داڤيد، وحرب الخليج (الأولى) التي جعلت العراق والسعودية يحسّان بضرورة الحصول على المساعدة والدعم المصريين، والانحطاط المتسارع للنفوذ السوڤييتي في المنطقة مما أرغم سوريا وليبيا على تعديل توجهيهما الاستراتيجيين. ويستطيع الرئيس المصري أن يعتبر بأنه قد جعل من مصر مجدداً مركز العالم العربي ضمن إطار «الاعتدال» الذي دعت إليه الولايات المتحدة؛ إذ قرر مجلس وزراء الخارجية العرب بتاريخ ١١ مارس ـ آذار ١٩٩٠ الموافقة على مبدأ تحويل مقر الجامعة العربية إلى القاهرة. أتاح ذلك الوضع المتميز للدول العربية مواجهة التطورات الجديدة للقضايا اللبنانية والفلسطينية بطريقة موحّدة نسبياً. لكن لم تؤخذ بالاعتبار مشاكل العراق وطموحاته، وهو القوة العسكرية الجديدة الكبرى في المنطقة.

الأزمة الرئاسية اللبنانية:

لم يمنع فشل السلام السوري في لبنان نظام دمشق من تقوية موقعه في لبنان. إن الحرب، في القطاع المسلم، بين ميليشيات الحزب الاشتراكي التقدمي وحركة «أمل» أتاحت للجيش السوري التدخل من أجل إعادة الأمن والإقامة من جديد في العاصمة اللبنانية، باستثناء الضاحية الشيعية في الجنوب حيث دخلت حركة أمل وحزب الله في منافسات مستمرة ودامية (فبراير ـ شباط ١٩٨٧). جرت عودة السوريين بناءً على طلب رئيس الوزراء

رشيد كرامي وموافقة القادة المسلمين الرئيسيين. وأعطت قضية الرهائن للأسد موقع الوسيط الإجباري الذي توجّب على الغربيين مداراته بالضرورة. أما في المنطقة المسيحية، فقد تصارعت ثلاثة مراكز قوة متباينة الأهمية. فالقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع استهدفت، بعد فشلها الذريع في الشوف والجنوب اللبناني، تكريس هيمنتها على «المناطق الحرّة» مما زاد من رفضها على الصعيد الشعبي أكثر فأكثر. وأصبح الجيش اللبناني بقيادة ميشيل عون قوة حقيقية من جديد، وتمثل هدفه ومشروعه في الحفاظ على استقلال ووحدة لبنان ضد نظام الميليشيات والاحتلالات الأجنبية. كانت وطنيته اللبنانية الحقيقية تجذب وتنفّر بنفس الوقت المسلمين اللبنانيين الذين كانوا يتساءلون حول دلالة ذلك المشروع أهي إعادة بناء لبنان أم فرض الهيمنة المارونية كما كان الحال في عهد بشير الجميل؛ أما بالنسبة لأمين الجميل، فإن النتيجة المأساوية لسياسته انقصت من قدره في وقت اتهمه فيه الكثيرون، هو وحاشيته، بالاغتناء الشخصي الهائل في اللحظة التي كان اقتصاد البلاد ينهار فيها. إن موت كميل شمعون (الطبيعي) في شهر أغسطس ـ آب ١٩٨٧ حرم المعسكر المسيحي من تلك الشخصية التي تمتعت، في السّراء كما في الضّراء، بسلطة كبيرة على مدى نصف قرن من الزمن تقريباً. أما بالنسبة للحكومة الشرعية، فقد كانت في حكم المستقيلة منذ ٤ مايو ـ أيار ١٩٨٧؛ إذ تخلّى رشيد كرامي عن مناصبه، بعد اتهامه من قبل القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي التقدمي بتشجيع إعادة بناء الجيش اللبناني «الأداة في خدمة أمين الجميل»، لكنه تابع تسيير الأمور بالوكالة عن نفسه لأن الرئيس كان عاجزاً عن تشكيل حكومة بسبب «مقاطعة» رجال السياسة المسلمين له. بتاريخ الأول من شهر يونيو ـ حزيران ١٩٨٧، اغتيل رشيد كرامي وخلفه سليم الحص، وزير التربية، كرئيس للوزراء بالوكالة.

إذا كانت الأحداث بين القطاعين المسيحي والمسلم قد خمدت إلى حد بعيد، فإن الانهيار الاقتصادي كان كاملاً. كانت العملة اللبنانية قد حافظت على قيمتها خلال السنوات الأولى للحرب بفضل التمويلات الخارجية للنزاع التي كان يشكل التمويل الفلسطيني أهمها وبفضل تحويلات أموال المهاجرين اللبنانيين في البلاد العربية. لكن الخراب الذي جلبه التدخل الإسرائيلي وافتقار الثقة في المستقبل نتيجة لفشل الحلول السياسية والصدمة النفطية ـ المضادة وجّهت ضربة قاضية للعملة التي فقدت في غضون أشهر قليلة عشرات الأضعاف من قيمتها بينما أصبحت المبادلات تتم بـ«الدولار» أكثر فأكثر. ومنع شلل الحكومة أية مبادرة حقيقية للوقوف في وجه انهيار العملة. كانت الطبقات الوسطى الشعبية هي الضحايا الرئيسية لذلك التضخم الفاحش الذي أصابت بلاداً ذات ارتباط وثيق بمبادلاتها مع الخارج.

إن تاريخ حرب لبنان لا ينفصل عن تاريخ المحاولات التي لا حصر لها لإيجاد حل لتلك

الحرب. كانت إحدى المحاولات الأكثر مدعاة للغرابة هي تلك التي اقترح فيها وزير الخارجية الأمريكي شولتز وساطته عام ١٩٨٨ بين الأسد وأمين الجميل. لقد تحولت إلى حوار خيالي حيث أعدّ الأمريكيون والسوريون إصلاح الدستور اللبناني دون الرجوع إلى أية قوة من القوى المحليّة. وتمّ الحديث، كما في المشاريع السابقة، عن إعادة توازن طائفي لصالح المسلمين (زيادة سلطات مجلس الوزراء وتساوي عدد النوّاب المسيحيين والمسلمين).
كان الموعد المحدد هو الانتخابات الرئاسية المرتقبة في صيف ١٩٨٨، حيث يقوم برلمان ما قبل الحرب باختيار الرئيس. حاولت سوريا أن تفرض مرشحها الذي لم يكن شخصاً آخر سوى سليمان فرنجية، زعيم موارنة الشمال وصديق عائلة الأسد. لم يكن ذلك مقبولاً بالنسبة للقوات اللبنانية بسبب الثأر الذي تلا اغتيال ابنه من قبل أحد مسؤوليها وبالنسبة للجيش اللبناني الذي رأى في ذلك خطر الخضوع التام لسوريا. تلقت القوتان العسكريتان في القطاع المسيحي دعم العراق الذي تهيأ، بعد انتصاره في مواجهة ايران، لمحاربة النفوذ السوري في لبنان بتقديم كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر لتلك القوتين. نجح جعجع وعون، عبر توحيد جهودهما، في منع الانتخاب بفضل غياب عدد كافٍ من النواب المسيحيين بشكل لا يمكن معه تحقيق النصاب المطلوب (أغسطس - آب ١٩٨٨). تفاوضت الولايات المتحدة عندئذ مباشرة مع دمشق لاقتراح مرشح مشترك هو ميخائيل الضاهر، نائب الشمال الماروني أيضاً. بدا أمين الجميل مستعداً للموافقة لكن ميشيل عون وسمير جعجع اعترضا على ذلك. وبتاريخ ٢٢ سبتمبر - أيلول ١٩٨٨، أي اليوم الأخير من ولاية أمين الجميل، أرغماه على تعيين ميشيل عون رئيساً للوزراء ومكلفاً للقيام بمهمات رئيس الجمهورية بالوكالة. أبقى سليم الحص بنفس الوقت على حكومته المدعومة من سوريا. هكذا وجد لبنان نفسه بحكومتين (لكن بدولة واحدة دائماً). حاولت البطريركية المارونية القيام بوساطات، كما استأنفتها أيضاً الدول العربية وكذلك السفراء الغربيون.

كان مشروع ميشيل عون يحظى بشعبية كبيرة، ليس لدى المسيحيين فحسب، بل لدى الكثير من المسلمين. إذ مثّل تظاهرة للوطنية اللبنانية. وسببت الطريقة التي تصرفت فيها الولايات المتحدة وسوريا بمصير لبنان دون الرجوع إلى الممثلين اللبنانيين جرحاً كبيراً بشكل خاص. وبدا تحدي النظام السوري بمثابة وعد بالاستقلال الوطني. وكان انهاء اتباع أمين الجميل من أصحاب الحظوة والنضال ضد الفساد إعلاناً عن تصفية هائلة لبلدٍ جعلت منه ثلاثة عشر عاماً من الحرب الأهلية مركزاً لجميع أنواع التهريب والتجارات. أصبح لبنان منتجاً كبيراً للمخدرات وارتبطت تمويلات جميع الميليشيات بعائدات المواد المخدّرة، ووصلت قيمة الأعمال المتعلقة بالمخدرات في لبنان إلى عدة مليارات من الدولارت سنوياً؛ ويمكن القول ان لبنان موحّد بخصوص هذه التجارة إذ أن أماكن الإنتاج توجد في منطقة البقاع

بينما تمر الصادرات عبر المرافىء غير الشرعية التي يسيطر عليها أعضاء الميليشيات.

إن السر الأساسي لقوة الحركة العونية ـ من ميشيل عون ـ هو انتفاضها ضد الميليشيات وضد عرّابيها الأجانب. انطلاقاً من هذا، لا يمكن للتعايش بين الجيش والقوات اللبنانية إلا أن يكون تعايشاً تناحرياً. انهما بالتأكيد حليفان نظرياً في مواجهة التهديد السوري (الذي يشكل بنظر سمير جعجع الخطر الإضافي لتقوية فرنجية). لكن انسجام المشروع العوني يتطلب إزالة الميليشيات وعلى رأسها القوات اللبنانية. حاول عون إغلاق المرافىء غير الشرعية في المنطقة المسيحية، مما أدّى إلى مواجهة أولى مع القوات اللبنانية في شهر فبراير ـ شباط ١٩٨٨. وبعد كسبه جزئياً القضية، هاجم في الشهر التالي المرافىء الخاضعة لسيطرة الدروز. رد الحزب الاشتراكي التقدمي بمهاجمة الجيش اللبناني. دعم الجيش السوري الدروز بينما أعلن عون «حرب التحرير» ضد «المحتل السوري» (١٤ مارس ـ آذار ١٩٩٠). كانت حرباً ضد المدنيين بالدرجة الأولى؛ تبادل الطرفان المتحاربان فيها قصفاً مكثّفاً يومياً، كل منهما لمناطق الآخر، مما أوقع الكثير من الدمار والخسائر البشرية. تمثل هدف السوريين وحلفائهم في خنق منطقة عون عبر ضرب حصار كامل عليها. وقد تمّت إعادة تطبيق النزاع اللبناني ضمن المقياس الذي اندفعت فيه القوات اللبنانية وجيش عون إلى دك القطاع المسلم. لم يعرف عون، بصورة عامة، استغلال شعبيته الوليدة في بيروت الغربية وأجّل مسألة إعادة التوازن الدستوري المحتملة للطوائف إلى ما بعد تحرير الأراضي اللبنانية، مدعماً بذلك المخاوف من إقامة نظام يسود فيه الموارنة في حالة النصر.

اتفاقيات الطائف:

استمرت حرب التحرير عدة أشهر. اعتقد عون أنه ينبغي أن تؤدي إلى تسوية تسمح بعودة لبنان مستقلاً بشكل كامل. لقد بحثت الجامعة العربية، في الواقع، عن حل عربي، بعد أن تعزز موقفها بعودة مصر. وتشكّلت لجنة ثلاثية من ملك المغرب وملك السعودية والرئيس الجزائري مهمتها القيام بوساطة بين مختلف الأطراف اللبنانية وسوريا والعراق. كان هدفها هو الوصول إلى وثيقة تفاهم وطني حول إصلاح النظام السياسي وتحديد جدول زمني لإعادة سلطة الدولة على مجمل التراب اللبناني. وجاء تقرير اللجنة بتاريخ ٣١ يوليو ـ تموز بأنها ترى نفسها قد وصلت إلى طريق مسدود بسبب التباينات في وجهات النظر مع سوريا التي تطالب بتشكيل حكومة وفاق وطني سابقة على السيادة اللبنانية الكاملة والتي عبرت عن عدم اتفاقها مع اقتراح اللجنة الخاص بمستقبل العلاقات السورية ـ اللبنانية. فاضطرت الحكومة السورية، بعد إحراجها، إلى الخضوع أمام الضغط العربي. اقترحت اللجنة بتاريخ

٧ سبتمبر ـ أيلول مشروع سلام ينص على وقف إطلاق نار عام ورفع الحصارات واجتماع النواب اللبنانيين خارج البلاد. بتاريخ ٢٣ سبتمبر ـ أيلول غدا وقف إطلاق النار شاملاً واجتمع بتاريخ ٣٠ من نفس الشهر ٦٣ نائباً لبنانياً (من أصل ٧٣) في الطائف بالسعودية.

استمرت النقاشات حتى تاريخ ٢٤ اكتوبر ـ تشرين أول. وتمحورت أساساً حول الإصلاحات الدستورية ودور سوريا في لبنان. وضعت السعودية كل ثقلها السياسي ونفوذها المالي من أجل الحصول على ذلك الحل العربي. أما فيما يخص الإصلاحات، فإن وثيقة الوفاق الوطني المصدّقة بتاريخ ٢٤ اكتوبر ـ تشرين أول لم تفعل سوي تثبيت ما كان موضوع محادثات مديدة منذ «الوثيقة الدستورية» في مطلع الحرب الأهلية ـ أي التأكيد على استقلال لبنان كجمهورية ديمقراطية وبرلمانية تنتمي إلى الجامعة العربية والأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز. كما تمثل الإصلاحات السياسية الخطوة الأولى من أجل انهاء السمة الطائفية بحيث يصبح عدد النواب ١٠٨ نائباً يتقاسم المسيحيون والمسلمون التمثيل فيهما بالتساوي؛ ويتم بنفس الوقت تقليص سلطات رئيس الجمهورية لتتعزز سلطات رئيس الوزراء. كان الهدف الأساسي المنشود مباشرة هو عودة سيادة الدولة اللبنانية على مجمل التراب الوطني مما يستدعي انتخاب رئيس للجمهورية وحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وتشكيل وحدة وطنية وإقرار الإصلاحات رسمياً؛ على أن يعود جميع المهاجرين اللبنانيين إلى مناطقهم الأصلية. وتقرر أن تقوم القوات السورية بمساعدة القوات اللبنانية الشرعية على مد سلطة الدولة خلال فترة أقصاها عامين من الزمن. في نهاية هذه الفترة، سوف تقرر الحكومتان السورية واللبنانية إعادة القوات السورية في البقاع والمناطق المجاورة وسوف توقعان اتفاقاً حول حجم القوات السورية ومدة بقائها مع تحديد علاقات تلك القوات مع السلطات اللبنانية في مناطق تواجدها.

ولقد عولجت العلاقات السورية ـ اللبنانية في فصل خاص؛ جاء فيه:

«إن لبنان، الذي هو عربي الانتماء والهوية، تربطه علاقات أخوية صادقة بجميع الدول العربية، وتقوم بينه وبين سوريا علاقات مميزة تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الأخوية المشتركة، وهو مفهوم يرتكز عليه التنسيق والتعاون بين البلدين وسوف تجسده اتفاقات بينهما، في شتى المجالات، بما يحقق مصلحة البلدين الشقيقين في إطار سيادة واستقلال كل منهما. استناداً إلى ذلك، ولأن تثبيت قواعد الأمن يوفر المناخ المطلوب لتنمية هذه الروابط المتميزة، فإنه يقتضي عدم جعل لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا وسوريا لأمن لبنان في أي حال من الأحوال. وعليه، فإن لبنان لا يسمح بأن يكون ممراً أو مستقراً لأية قوة أو دولة أو تنظيم يستهدف المساس بأمنه أو أمن سوريا. وإن سوريا الحريصة على أمن لبنان واستقلاله ووحدته ووفاق أبنائه لا تسمح بأي عمل يهدد أمنه واستقلاله وسيادته».

لاقت اتفاقات الطائف نموذجين من الاستياء لأسباب متباينـة. فمن جهة، وجـد حزب الله والميليشيات الحليفة لسوريا أمـل والحزب الاشـتراكي التقدمي، أنهـم مهددون بالحـل في الوقت الذي يستفيد فيه السنة بشكل أساسي من الإصلاح الـدستوري في المـرحلة الانتقاليـة نحـو الانتهاء من الـطائفية حيث أنهم سيحتفـظون بمنصب رئاسـة الوزراء المكـرّس كمـركـز السلطات الـرئيسيـة. لم يكن هـذا يتنـاظـر مـع مـوازين القـوة الحقيقيـة في القـطاع المسلم ولا مـع التوجهات المعتادة للسياسة السورية. لكن لا بد من الاعتراف بأن هذا المكان الممنـوح للسنّة د تأتّى من النفوذ المباشر للسعودية. ومن جهـة أخرى، وجـد ميشيل عـون وأنصاره أنّـه بدلاً من الحصـول على تحـرير البـلاد من«الاحتلال السـوري»تمّ تكريس هـذا الاحتـلال بـاتفـاق مثبت.

لقد حاولـوا معارضـة تطبيق الاتفـاقات بمنـع حدوث الانتخـابات الـرئاسيـة عبر ضغط مارسوه على النواب المسيحيين. وعندما فشلوا، أعلن عون بتاريخ ٤ نـوفمبر ـ تشرين الثـاني حل البرلمان، العمل الذي اعتبره سليم الحص «غير شرعي ومنافٍ للدستـور ولا قيمة لـه». وبتـاريخ ٥ نـوفمبر ـ تشرين الثـاني انتخب رينيه معـوّض رئيساً للجمهـوريـة. رفض عـون وجعجع الاعتراف بذلك الانتخاب. وعندمـا حذّر البـطريرك المـاروني من التقسيم، هاجمت الجماهير مقر البطريركية، مما أظهر مدى أهمية التناقضات الجـديدة داخـل الطائفـة المارونيـة. بتاريخ ٧ من نفس الشهر أعلن عون نفسه «رئيساً للبنـان الحر والسيـد». وبتاريـخ ١٣ عين معوّض الحص رئيساً للوزراء. لكن الرئيس اغتيل بتاريخ ٢٢ من قبـل منظمـة كانت تمتلك الخبرات التقنية الضرورية لتحضير عملية اعتداء في بيروت الغربيـة تتطلب إمكـانيات كبـيرة نسبيـاً. تمّ انتخاب الهـراوي خليفة لمعـوض بتاريـخ ٢٤ من نفس الشهر. بـدت شخصيتـه وهامش حريته في العمل أقل مما كان يتمتع به سابقه معوّض. إذ لم يكن بمقدوره الدخول إلى منطقة بيروت الشرقية حيث يوجد مقر رئاسة الجمهورية ووزارة الدفاع. فكر الهراوي للحظة أن يستعيد بالقوة (ربما بمساعدة السوريين) رموز شرعيته تلك. لكن مظاهرات تضامن شعبية عـارمـة مؤيـدة للعـماد عـون حـالت دون تحقيق ذلـك. لقـد احتفظ عـون، عـبر معـارضـة للسوريين، بشعبية كبيرة لا تمتلكها القوات اللبنانية ولا الهـراوي الذي كـان مع ذلـك بصدد كسب معـركة الاعـتراف الدولي إذ كـان السفراء الأجـانب يتوجهـون إليه بـاعتبـاره السلطة الشرعية. ثمّ تبنّت الهيئات الدبلوماسية اللبنانية نفس الموقف بعد فترة من التردد.

بدت خسارة عون للشرعية واضحة في شهر يناير ـ كانون الثـاني ١٩٩٠ عندمـا أراد أن يفرض على الصحافة اللبنانية الصـادرة في قطاعـه عدم نعت الهـراوي بلقب الرئيس. ولقـد تمثل الخصم الحقيقي لعون بالقوات اللبنانية. ومند أن أعيد بنـاء الجيش في القطاع المسيحي مع إرادة وضع حد للميليشيات واخضاعها، أصبح الصدام مع القوات اللبنانية أمـراً لا مفر

منه. إن حرب التحرير التي اتبعها انصار جعجع على مضض لم تفعل سوى أنها أخّرت المواجهة المتوقعة بل والمعلنة من قبل الجميع. استؤنفت الحرب اعتباراً من ٣٠ يناير ـ كانون الثاني ١٩٩٠ بين الجيش والقوات اللبنانية. وعرفت أعمال العنف والتدمير درجة لم يعرفها القطاع المسيحي من قبل. لم ينجح الجيش، كما كان يتأمل، في المحافظة على فتحة بمحاذاة الشاطىء ووجد نفسه محصوراً بين القطاع المسلم وقطاع القوات اللبنانية التي بدأت الانضمام بشكل أكثر فأكثر صراحة إلى اتفاقيات الطائف. وافق الطرفان المتحاربان على هدنة هشّة بعد أسابيع من المعارك الدامية.

تلقى العماد عون آنئذ الدعم غير المتوقع لسوريا بواسطة قوتي الميليشيا المارونيتين الخاضعين لسيطرتها أي ميليشيا فرنجية وميليشيا إيلي حبيقة، المعاديتين للقوات اللبنانية عداءاً مستميتاً. سمح السوريون أيضاً بشكل مؤقت بتزويد المنطقة الخاضعة لانصار عون بالمؤن بينما أبدى العماد إمكانية التفاوض من جديد حول بعض نقاط اتفاقات الطائف. تميّز صيف ١٩٩٠ بقلب جميع المعطيات في الشرق الأوسط بسبب أزمة الخليج، وشهد موافقة البرلمان اللبناني على الإصلاحات السياسية المنصوص عنها في الاتفاقات ثم صدّقها الرئيس هراوي بعد ذلك. وفي بداية شهر اكتوبر ـ تشرين أول قامت مواجهة جديدة بين الحكومة الشرعية حليفة القوات اللبنانية والعماد ميشيل عون حيث ضُرِب الحصار على المنطقة التي يسيطر عليها. قررت سوريا التخلص منه هذه المرّة. بتاريخ ١٥ اكتوبر ـ تشرين أول قصف الطيران السوري مواقع الجيش المنشق. فأعلن العماد استسلامه ودعا أنصاره للالتحاق بالجيش الشرعي ثم التجأ إلى السفارة الفرنسية. احتل الجيش السوري والميليشيات المرتبطة به مباشرة المنطقة المسيحية سابقاً. أشارت الصحافة العالمية إلى حالات تجاوز مختلفة وسلب واغتصاب وإعدامات فورية واعتقال ضباط من أنصار عون. وبدا أن الجيش قد حسر عدداً من الكوادر مما أضعف الدولة بالنسبة للميليشيات.

تكشّف عون عن كونه رجل استراتيجية سياسية متواضع. لكن كان ذلك بالذات هو الذي صنع مكانته المرموقة بالمقارنة مع رجال السياسة المخضرمين الذين قادت براعتهم المحنّكة لبنان إلى الكارثة الشاملة. إن حديثه الصادق وإرادته الحقيقية في محاربة الفساد كان لهما شديد الأثر لا سيما وأنهما جاءا في فترة كان فيها استمرار الطريق المسدود، الناتج عن نظام الميليشيات المختلفة قد غدا أمراً لا يمكن قبوله من طرف السكان. وقد يمكن القول بأن مغامرة العماد عون والهبّة الشعبية التي خلقتها تقع كثيراً في خطّ الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت في نفس الفترة. هذا على الرغم من الاختلاف في الطبيعة العائد إلى السياق اللبناني.

استمرت نزاعات أخرى في لبنان، إلى جانب ذلك الصراع الكبير وخارجه من أجل

السيطرة على الدولة وشرعيتها. إذ لم يعرف الصراع الدامي بين حزب الله وحركة أمل من أجل السيطرة على الطائفة الشيعية أي انقطاع فعلي. وتواجدت م.ت.ف، في الجنوب، بقوة أكبر عسكرياً مما كانت عليه قبل ١٩٨٢ واستفادت من ذلك كي تنهي أي نوع من أنواع المعارضة الفلسطينية في تلك المنطقة. أدّت حرب التحرير إلى تحركات كبيرة لدى السكان. فاللاجئون الهاربون من الحرب عادوا غالباً إلى مناطقهم الأصلية. كما أكثر الدروز من علامات تشجيع المسيحيين للعودة إلى مناطق تواجدهم المختلطة السابقة في الشوف والمتن. كانت الحركة الأكثر مدعاة للقلق هي استئناف هجرة السكان النازحين عن لبنان نهائياً للإقامة في أوربا وفي أمريكا الشمالية على الخصوص. إن لبنان هو البلد الوحيد في المنطقة الذي حافظ خلال الخمسة عشر سنة السابقة على عدد سكان ثابت، بل تناقص عدد سكانه.

حظيت الاصلاحات الدستورية لاتفافيات الطائف بقبول القسم الأكبر من السكان اللبنانيين. كان السؤال الحقيقي يخص الوجود السوري (وكذلك الوجود الإسرائيلي والفلسطيني في الجنوب). إن الصيغة المبهمة القائلة بـ«علاقات متميزة» مع سوريا افسحت المجال لكل التفسيرات التي تتراوح بين اعتبار أن المقصود هو مجرد العودة إلى تأكيد ما جاء في نقاشات بروتوكول الاسكندرية لعام ١٩٤٤ وبين القول بأن الاتفاقات تسمح، على العكس، بتدخل سوريا المستمر في الشؤون اللبنانية. أمّا نقطة الضعف الرئيسية لاتفاقيات الطائف فهي إرادة فرض سلطة الدولة مع دفع القوة الرئيسية لتلك الدولة نحو الارتداد عليها؛ والمقصود بذلك الجيش الذي أعيد بناؤه بصبر وأناة منذ عام ١٩٧٦. هكذا وجدت الحكومة الشرعية نفسها منذئذ في وضع ارتباط وثيق حيال سوريا التي طُرحت عليها مسألة الدخول في عملية إنهاء جميع الميليشيات في الوقت الذي كانت فيه هذه الميليشيات بمجملها وفي لحظات مختلفة مرتبطة بالسياسة السورية. إنها رفضت، كما في عام ١٩٧٦، عودة الشرعية اللبنانية إلى الجنوب وسمحت ببقاء الميليشيات وم.ت.ف في تلك المنطقة.

إذا كان لبنان لا يمتلك حقيقة موارد نفطية تبرر دعوة الضمير الغربي لإحقاق الحق القانوني، فإن انتشار زراعة وتجارة المخدرات خلال السنوات الأخيرة كان في طريقهما إلى أن يجعلا هذا البلد البائس بؤرة ممكنة لحرب المخدرات مثل تلك التي تشهدها أمريكا اللاتينية. إن العداء الظاهر للحكومة الأمريكية حيال العماد عون، مع كونه المسؤول اللبناني الوحيد الذي أراد النضال ضد «محترفي التجارة والميليشيات»، يبيّن حدود البلاغة اللفظية الأخلاقية للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لمصالحها في تلك المنطقة. إذا كانت النزاعات اللبنانية لن تجد حلولاً لها ضمن إطار التسوية الشاملة لمسائل الشرق الأوسط والتي يجري الحديث عنها

منذ بداية أزمة الخليج (الثانية)، فإن مستقبل هذا البلد سيكون عندئـذ مدعـاة لدرجـة كبيرة من التشاؤم.

الانتفاضة:

تطورات الأراضي المحتلّة:

غيّرت حكومة إسحق رابين العمالية سياستها كثيراً ما بين ١٩٧٤ و١٩٧٧. لم يرد العمال الابقاء على المبدأ المحدّد في مشروع آلون؛ بل وافقوا على انشـاء مستوطنـات في المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة. كانت هناك ثلاثة أسباب تفسر ذلـك التبدل وهي: إنجـاز مشروع آلون عملياً؛ حرص الحكومة الإسرائيلية عـلى إظهار تصميمهـا في البقاء في الأراضي المحتلّة وفرض الأمر الواقع في ظل مشاركتها في محادثات السلام غـداة حرب اكتـوبر ـ تشرين أول؛ وأخيراً ظهور صيغة جديدة للصهيونية. كان العنصر الديني غائباً لفترة طويلة عن الصهيونيـة التي أرادت أن تبقى مبدأً علمانياً صرفـاً. لكن حرب ١٩٦٧ أدّت إلى بـروز حركـات دينية، كما حدث في البلدان العربية. اعتبرت الحركات الدينية اليهوديـة أن الصهيونيـة مدانـة تمامـاً كعلمانيـة مناضلة. ورأت فئـة من رجال الـدين أن سبيل تحقيق ذاتهـا يكمن في الـدعـوة إلى أرض الميعاد والتطوع لتحقيق ذلك. وقال المتطرفون المتجمّعون في «كتلة الإيمان» بـأن إقامـة اليهود على مجمـل أرض إسرائيل هي واجب ديني لا يحق لأيـة سلطة دنيويـة التشكيك فيـه. وانشأوا اعتباراً من عام ١٩٧٤ مستعمرات «غير شرعية» بالرغم من المقاومة الليّنة للحكومة؛ إذ تمّ الاعـتراف رسمياً بتلك المستعمـرات في أغلب الأحيان اثـر مقاومـة رمـزيـة للسلطات الحكومية. وفي الوقت الذي كرر فيه العمّال دائماً إمكـانية الـوصول إلى «تسـوية إقليميـة» مع الأردن، أفسحوا المجال لخلق وضع يؤدي إلى «إسرائيل الكبرى» مما يتنافى مع إمكـانية تحقيق تلك التسوية.

أصبح الخطاب السيـاسي أكثر صراحـة مع وصـول اليمين إلى السلطة اثـر نجـاح كتلة الليكود في انتخابات مايـو ـ أيار ١٩٧٧. لكن المفـاوضات التي أدّت إلى كـامب داڤيد منعت الضم المباشر للأراضي المحتلّة. اقترح بيغن مشروعه الشهير للحكم الذاتي للفلسطينيين مـع ضمان قيام إسرائيـل الكبرى عـبر الإكثار من المستـوطنات وإنجـاز عملية التملك العقـاري. كانت مصادرة الأراضي قد تمّت أساساً في ظل مشروع آلون باسم متـطلبات الأمن. وعنـدما أصبحت هــذه الحجـة واهيــة حتى أمـام المحــاكم الإسرائيليـة تمّ اللجـوء إلى سلسلة من الاجراءات القانونية الاحتيالية. فمُنحت الوصاية على ممتلكـات الفلسطينيـين «الغائبـين» إلى إسرائيليين، كما في عام ١٩٤٩، في الوقت الذي كان فيـه أولئك «الغـائبون» قـد فرّوا أمـام غزو ١٩٦٧ ولم يُسمح لهم بالعودة إلى ديارهم. وأعطيت أراضي الدولة للمستـوطنين اليهـود

حصراً. وكان قد جرى نزع ملكية قسم هام من الأراضي الفلسطينية باعتبارها غير مسجّلة لدى السجل العقاري واعتبرت أراض تابعة للدولة بعد مصادرتها. كانت كل الحجج مقبولة لامتلاك الأراضي. فخطط تنظيم المناطق الريفية والمدينية قد تمّ تحريفها كي تستجيب، باسم المصلحة العامة، لمتطلبات تحويل الملكيات؛ كما استخدمت أسماء تمّ تسخيرها للتدخل في السوق العقاري وموربست مختلف أنواع الضغوط من أجل إرغام المالكين العرب على بيع أراضيهم. إن تاريخ الضفة الغربية هو تاريخ استعمار استيطاني إذ مارس جهاز الدولة كل سلطته وكل وزنه من أجل نزع ملكية السكان المحليين. وبعد عشر سنوات في ظل هذا النظام، استولى الإسرائيليون على حوالي نصف الأراضي في الضفة الغربية وحوالي ثلث أراضي قطاع غزّة.

توافقت المسألة العقارية مع مسألة مصادر المياه. استخدم الإسرائيليون منذ نهاية سني الستينات مجمل المصادر المائية المتجددة للدولة العبرية أي حوالي ١٦١٠ ـ ١٦٥٠ مليون متر مكعّب. واستدعت زيادة استهلاكهم تملك مياه الأراضي المحتلّة (٨٥٠ مليون متر مكعب في الضفة الغربية منها ٦٥٠ مليون سهلة الاستغلال،و٨٠ مليون متر مكعب في غزّة). إذا كان عدد السكان العرب في فلسطين الواقعة تحت الانتداب سابقاً يمثلون ٤١٪ من مجموع السكان فإنهم لا يمتلكون سوى نسبة ضئيلة من الموارد المائية؛ ففي الوقت الذي تتلقى فيه إسرائيل ٨٦٪ من تلك الموارد لا يملك عرب الأراضي المحتلة سوى ٨ إلى ١٢٪ ويملك المستوطنون ٢ إلى ٥٪. لا يمكن لعملية تقسيم كهذه أن تتم إلا في ظل تشريعات تقوم على التمييز؛ وفي الحين الذي كانت فيه ملكية المياه هي ملكية خاصة في ظل الانتداب، فإن القانون الإسرائيلي المطبّق على الأراضي المحتلة أيضاً اعتبرها ملكية جماعية؛ وحق استخدامها يخضع بالتالي لإذن السلطات العسكرية التي تدير شؤون الأراضي المحتلة. أما الزراعة المروية العربية فهي محدودة جدا كما أن ثمن المياه الموزّعة بواسطة شبكة تابعة للدولة يقلّ بأربعة أضعاف لمزارع إسرائيلي مما هو لمزارع عربي، وذلك بفضل لعبة دقيقة خاصة بالمساعدات المالية. بالإضافة إلى ذلك، لا يحق للفلسطينيين عملياً أن يحفروا آباراً جديدة (مُنحت خمسة تراخيص فقط منذ عام ١٩٦٧) بينما يستطيع المستوطنون اليهود امتلاك آبار عميقة جداً تؤدي إلى نضوب الآبار العربية الأقل عمقاً. الزراعة الفلسطينية محكومة إذن بشروط تمنعها من التطور بل وترغمها في بعض الحالات على التراجع بينما تمتلك المستوطنات كل السبل الكفيلة بـ«جعل الصحراء خضراء مزهرة» حسب القول المفضل للدعاية الصهيونية.

إن مسألة المياه حاسمة بالنسبة للأراضي المحتلة. وإنه لمن الصعب التفكير بأن إسرائيل يمكن أن تقبل باستقلال حقيقي للأراضي المحتلّة عندما يُدرك بأن مخزون المياه المتوفر المشترك بين إسرائيل والضفة الغربية (المياه التي تسقط على المرتفعات في الأراضي المحتلة ثم تمر إلى

الحقول المائية الجوفية المشتركة للمنطقتين) يبلغ ٤٧٥ مليون متر مكعب تستهلك إسرائيل منها نسبة ٩٥,٥٪. ولا بد أن يؤدي وضع حد للمسحوبات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة إلى انحطاط حتمي للزراعة والصناعة في الدولة العبرية.

إن صمود الفلسطينيين يجد أكبر تعبير له في الازدياد السكاني لعرب فلسطين إذ بلغ عددهم عام ١٩٨٨ حوالي ١٧٠٠٠٠٠ نسمة أي بزيادة ٧٥٪ بالقياس مع عام ١٩٦٧؛ بل وتضاعف عددهم وأكثر خلال نفس الفترة في القدس الشرقية التي ضمّها الإسرائيليون إذ انتقل عددهم من ٦٠٠٠٠ عام ١٩٦٧ إلى ١٢٢٠٠٠ عام ١٩٨٣. إن السكان اليهود لا يستطيعون تحقيق نفس الايقاع خارج منطقة القدس (١٣٥٠٠٠ عام ١٩٦٧ و٣٠٦٠٠٠ عام ١٩٨٣). ولا يمكن للاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة أن يغيّر ميزان القوى الديموغرافي على الرغم من جهود الحكومة الإسرائيلية؛ إذ بلغ عدد المستوطنين اليهود ٢٠٧٠٠ عام ١٩٨٢ و٤٢٠٠٠ عام ١٩٨٥ و٧٠٠٠٠ عام ١٩٨٨. أما في إسرائيل فتبلغ نسبة غير اليهود، على الرغم من الهجرة اليهودية، حوالي ١٤٪ بشكل مستمر وثابت. بل وإذا كان من المحتمل أن يتباطأ التزايد السكاني للعرب (هذه الظاهرة ملموسة لدى المسيحيين)، فإن الاتجاه يدل على المدى الطويل إلى قيام أغلبية عربية في فلسطين الواقعة تحت الانتداب سابقاً. وحسب آلية سبق وعرفتها الجزائر في عهد الاستعمار، يؤدي نزع ملكية السكان المحليين إلى نتيجة عكسية حيث يعودون بصيغة طبقة عاملة إلى المنطقة التي تمّ طردهم منها. وهكذا تستقدم صناعات اليد العاملة الإسرائيلية كلها عمّال الأراضي المحتلة كما أن الهجرة الريفية جعلت من الضروري اللجوء إلى العمال العرب في الأعمال الزراعية، على الرغم من أيديولوجية احتلال الأراضي التي قال بها مؤسسو الدولة العبرية.

لقد دعت الحكومة العمالية رسمياً إلى «التعايش» بين العرب والإسرائيليين إذ كان ينبغي أن تتدخل السلطات بأقل قدر ممكن في الحياة اليومية للسكان الخاضعين لإدارتها مع خلقها بنفس الوقت أكبر قدر ممكن من مكتسبات الأمر الواقع. لقد غدت الأراضي المحتلة عملية مربحة ضمن المقياس الذي كانت فيه النفقات الجماعية تأتي بالقسم الأكبر منها من تمويل خارجي. فالأردنيون كانوا يدفعون أجور الموظفين، وكانت البلدان العربية النفطية تقدم مساعدات مختلفة للخدمات العامّة مثل التعليم والصحة، كما استمرت المساعدة الدولية وبالأخص المحافظة على نشاطات «الأونروا» لصالح اللاجئين (خاصة في غزّة). ولم يكن يُسمح للاقتصاد العربي تجاوز عتبة معينة من التطور فمشاريع التوسع الاقتصادي كانت خاضعة لرخصة خاصة كي لا تنافس المؤسسات الإسرائيلية. كما مُنعت تعبئة التوفير العربي عبر إلغاء النظام المصرفي المحلّي بعد حرب ١٩٦٧ في الوقت الذي كانت قد ظهرت فيه العائدات الجديدة نتيجة للعمل في إسرائيل وتحويلات المهاجرين في الخليج. اتسم الوضع

الناتج عن تلك السياسة في عدم إمكانية استثمار الفلسطينيين إلا في قطاعين مسموح بهما هما التربية (من هنا جاء انتشار مؤسسات تعليمية عليا) والبناء. لقد ضاعفت البرجوازية الفلسطينية من بناء المنازل، رمز إرادتها في مدّ جذورها عميقاً في التربة، على الرغم من إجراءات الحد من نشاطها التي تفرضها السلطات.

إن وصول الليكود إلى السلطة مع إرادته إقامة إسرائيل الكبرى أدّى إلى توتر العلاقات. كان المسؤولون الإسرائيليون يدركون التقدم الديموغرافي العربي الذي قد يجعل مشاريع الاستيطان عبثاً لا نتيجة ترتجى منها. فانتهجوا عندئذ سياسة انهاك السكان من أجل دفعهم للهجرة النهائية، وتمّ التوقف عن منح إجازات البناء إلا بكميات محدودة جداً؛ وأصبح غرس شجرة مثمرة واحدة يتطلب أذناً خاصاً؛ كما ازدادت الرقابة على التحويلات المالية من الخارج بقصد احكام السيطرة أكثر على السكان. وبما أنّ نشاط هؤلاء السكان السياسي قد ظهر من جديد بعد عام ١٩٧٣ وأنهم قد وجدوا التعبير الواضح عنهم في سياسة م.ت.ف، فقد تمّت محاولة احتواء الأراضي المحتلة داخل شبكة بوليسية محكمة تقوم على ممارسة الضغوط على الأفراد مثل إغراء الربح واستخدام التهديدات والعقوبات (من أجل الحصول على تأشيرة خروج أو إجازة بناء أو مجرد امكانية التقدم للامتحانات) واستخدام مختلف الوسائل. إن مصالح الاستخبارات الإسرائيلية مزوّدة بالعديد من المخبرين والمتعاونين معها لتسهيل مهمتها في الضغط. وهذا يخلق مناخاً من الحذر وعدم الأمن لدى أنصار القومية الفلسطينية (لاسيما وان الاجراء الإسرائيلي يسمح بعدم إفادة المتهمين والمدافعين عنهم بالعناصر المستخدمة في الاتهام)؛ وذلك بالإضافة إلى الفعالية المباشرة في كشف وتفكيك شبكات المقاومة. كما ان العقوبات الجماعية قاسية للغاية مثل تهديم منازل العائلات التي تدين المحاكم الإسرائيلية أحد أفرادها، وفرض منع التجول لعدة أيام على التجمعات السكنية، وفرض الغرامات الجماعية... إلخ.

التحولات السياسية:

إن المقاومة السياسية مستمرة مع ذلك. وسمحت الانتخابات البلدية لعام ١٩٧٦ ببروز نخبة جديدة وضعت حداً لسلطة الأعيان التقليديين الموالين للأردن. كانت القطيعة ثقافية أكثر مما هي اجتماعية. فالمنتخبون ينتمون إلى الطبقات الوسطى المتعلمة أو أنهم ينتسبون لعائلات الأعيان، لكن برنامجهم الوطني ورؤيتهم للعالم قريبة لرؤية وبرنامج النخبة الفلسطينية الأخرى التي تشكل إطارات م.ت.ف. إنهم يريدون التحرك بشكل جماعي والدفاع عن مصالح مواطنيهم، لذلك يرفضون أن يكونوا أدوات لتنفيذ سياسة السلطة العسكرية الإسرائيلية. وفي الوقت الذي كان يُفترض أن يصبحوا فيه الممثلين المرتقبين

حسب اتفاقيات كامب داڤيد للتفاوض من أجل تحقيق الاستقلال الذاتي الفلسطيني، فإن السلطات الإسرائيلية عملت كل ما في وسعها من أجل استبعادهم بواسطة عزلهم أو طردهم إلى الأردن. ودبّرت المنظمات الصهيونية المتطرّفة عمليات اعتداء أدّت إلى جرح عدد من رؤساء البلديات بجروح خطيرة. كما تمّ اعتباراً من عام ١٩٨١ إخضاع التجمعات السكانية الفلسطينية الكبرى للإدارة المباشرة للحكام العسكريين الإسرائيليين.

إن رؤساء البلديات المنتخَبين لم يبدوا الانقياد المطلوب كي يكونوا عناصر الحوار للوصول إلى الاستقلال الذاتي للسكان وليس للأراضي حسب مشيئة الحكومة الإسرائيلية التي تحوّلت نحو تشكيل «روابط القرى». قام ذلك المشروع على نظرية المستشرقين الإسرائيليين حول التجزئة الطبيعية للسكان العرب ورمى إلى تطوير منظمات انطلاقاً من القرى تقبل بتلبية المطالب الإسرائيلية. حاولت السلطات الإسرائيلية تجنيد أعضاء روابط القرى من الأعيان الموالين للأردن. قبل بعضهم تلك المهمة ثم رفضوها عندما أدان الملك حسين العملية. فتركز التجنيد عندئذ على طبقة اللصوص المحليين والمتعاونين الذين سبق وفقدوا مصداقيتهم؛ وبالرغم من السلطات الإدارية التي مُنحت لهم (الحصول على أذونات سفر، وبناء وغراسة أشجار وري. . . إلخ) فشل المشروع وتوجّبت حماية أعضاء روابط القرى من قبل الجيش الإسرائيلي في مواجهة الغضب الذي قابلهم به مواطنوهم. قمع الجيش الإسرائيلي بشدة منذ عام ١٩٨٢ مظاهرات شعبية عنيفة ضد الاحتلال وسقط العديد من الضحايا. كان ذلك البحث عن محاورين طيّعين يمثل الشق الداخلي لسياسة الحكم الذاتي التي أرادت على مستوى الخارج تدمير م. ت. ف بواسطة غزو لبنان.

أدّى تشكيل حكومة اتحاد وطني في إسرائيل في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٤ برئاسة شيمون بيريز إلى التخلّي عن مشروع الاستقلال الذاتي الفلسطيني لصالح الخيار الأردني. لقد انعش بيريز مشروع تفاهمه مع الملك حسين، بعد مراوغته أثناء الحوار الأردني ـ الفلسطيني لعام ١٩٨٥. ولم يقترح في الواقع إلا إعادة إحياء مشروع آلون الذي كان قد فقد الكثير من مصداقيته بواسطة سياسة الاستيطان داخل المناطق الأكثر كثافة بالسكان وبالتالي لم يكن بمقدوره أن يؤدي إلى أي حل عام. بالإضافة إلى ذلك، عارض الليكود أي مسعىً يمكن أن يؤدي إلى التخلي عن الأراضي المحتلة. بالمقابل زاد الأردن من مساهمته في إدارة الأراضي المحتلة في الوقت الذي دلّت فيه المؤشرات على تصاعد العنف. إذ قتلت قوات الاحتلال ثمانية فلسطينيين عام ١٩٨٥ و٢٢ فلسطينياً عام ١٩٨٦ كما شهدت الأشهر الأولى من عام ١٩٨٧ تكاثر الأحداث إلى درجة أن البعض تحدث منذ ذلك الوقت عن انتفاضة فلسطينية. تجاوز عدد المعتقلين الفلسطينيين في ذلك التاريخ ٤٦٠٠ معتقل.

إن السلطات الإسرائيلية سمحت، بل شجعت، تطور المنظمات الإسلامية، في سياق

نضالاتها ضد م.ت.ف. وكانت تلك المنظمات قد شرعت منذ نهاية سني السبعينات بإعادة أسلمة المجتمع الفلسطيني بطريقة تسلطية. كانت الجامعات، كما في مصر، وخاصة جامعات قطاع غزة، هي عرين تلك الحركات. هاجم المتطرفون، في بداية سني الثمانينات، علائم التمثل بالغرب مثل السينما والمسرح والأعياد التي يرقص الشباب فيها على إيقاع الموسيقى الغربية،... إلخ. وقاموا بعدة اعتداءات ضد مناضلي اليسار في م.ت.ف، بينما كان هناك مجال للوصول إلى تفاهم مع مناضلي فتح الذين يمكن أن يأخذ شعورهم القومي الفلسطيني ميلاً إسلامياً.

لقد عانى الإسرائيليون من الإسلاميين ما كان الأمريكيون قد عرفوه سابقاً إذ اكتشفوا بأنهم لا يكتفون بالنضال ضد قوات اليسار المتلبس بالعلمانية بل، على العكس، أصبحوا رأس الحربة في النضال ضد قوات الاحتلال اعتباراً من عام ١٩٨٦. وتُعزى اليهم مسؤولية تصاعد التوتر في نهاية تلك السنة. لكن لا شك بأن الوضع غير المقبول الذي وجدت الأراضي المحتلة نفسها فيه هو الذي يفسر تنامي قوتهم.

إن الظهور المتأخر للنزعة الإسلامية الفلسطينية بالقياس إلى الدول العربية المجاورة يسمح بتمييز مكوِّنين كبيرين موجودين في بقية مناطق العالم العربي خلال سني الثمانينات. المكوِّن الأول هو ديني أصيل «تقوي» أو «أصولي»، يحمل مشروعاً أساسياً يتمثل في إعادة أسلمة المجتمع، وربما باللجوء إلى القوة. أما المكوّن الثاني فهو يمثل قبل كل شيء رفض التدخل الغربي، وخاصة تدخل الولايات المتحدة. يجد هذان المكوّنان وحدتهما في فكرة أن الإسلام يشكل الدواء الناجع لكل الآلام التي يعاني العالم العربي منها. كانت القومية العربية قد طرحت نفسها في سني الخمسينات والستينات بأنها الترياق الشافي الكافي. لكن تجربة السلطة برهنت على بطلان تلك المزاعم. وكما يبيِّن برنامج منظمة «الجهاد» الإسلامي الفلسطينية، السنّية، والتي لا علاقة لها مع المنظمة الشيعية التي تحمل نفس الاسم والمسؤولة عن احتجاز الرهائن الغربيين في لبنان إلا بالاسم، فإن الاهتمام الرئيسي قد انصب على البعد الثقافي كما على البعد السياسي. ونقرأ في ذلك البرنامج ما مفاده:

«حركة الجهاد الإسلامي هي تعبير إسلامي شعبي لحوار طويل بدأ من أواسط سني السبعينات على المسرح السياسي الفلسطيني بخصوص دور الإسلاميين في القضية الفلسطينية في الوقت الذي شكلت فيه القضية الفلسطينية قضية مركزية للحركة الإسلامية، ورفعت الحركة شعار القضية الفلسطينية كشعار واستراتيجية في الوقت نفسه. وذلك ليس في داخل فلسطين وحسب، وإنما أيضاً بالنسبة لجميع الاتجاهات الإسلامية في المنطقة. أمّا دولة الكيان الصهيوني فإنها تمثل حربة العدوان الغربي ضد العالم العربي والإسلامي. وسوف تعمل الحركة الإسلامية المعاصرة لمجابهة التحدي الغربي في جميع مظاهره الثقافية والاقتصادية والسياسية»[٣].

يشكل هذا النص برهاناً على أن النزعة الإسلامية ليست لدى اتجاه كامل سوى أسلمة الخطاب الثوري والقومي العربي بعد التخلي عن المرجعية الاشتراكية اثر وفاة عبدالناصر. وقد يمكن فهم مثل هذا التطور بشكل أفضل عبر معرفة أن الكثير من المناضلين الإسلاميين قد مارسوا نشاطاتهم الأولى ضمن إطار الحركات القومية العربية (الأمر الذي يميّزهم عن التقويين المعادين كثيراً للقومية العربية منذ فترة الاضطهاد الناصري).

الانتفاضة:

بتاريخ ٩ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨٧، صدمت شاحنة إسرائيلية سيارة أجرة «تكسي» فلسطينية في قطاع غزّة مما أدّى إلى مقتل أربعة فلسطينيين وجرح تسعة. سرت في الحال إشاعة مفادها أن الحادث هو في الحقيقة عملية اعتداء نظّمها المستوطنون بدافع الثأر لواحدٍ منهم كان قد طُعن بالخناجر منذ عدة أيام. اندلعت الانتفاضة في قطاع غزة ثم انتقلت إلى الضفة الغربية. بدأ الشباب بإلقاء الحجارة على كل ما هو إسرائيلي؛ ودعمهم في ذلك الكبار وأسرهم. وتمّ اعتباراً من شهر يناير ـ كانون الثاني تنظيم اضرابات للتجار في المراكز المدينية بينما أبدت الأرياف تضامنها عبر إقامة الحواجز على الطرق ومهاجمة العربات الإسرائيلية. التحقت القدس الشرقية بالحركة مما دعا الإسرائيليين إلى تطبيق الأحكام الاستثنائية الخاصة بالضفة الغربية على عاصمتهم الأبدية.

كانت الانتفاضة عفوية تماماً في الأصل. تجاوزت السياسة الإسرائيلية في ممارسة مختلف الضغوط نقطة التوازن حيث لم يعد الخوف من القمع يعادل فقدان الأمل بالمستقبل. كما أن عمل رابين، وزير الدفاع، الذي زعم أنه سيضع حداً للانتفاضة بتحطيم عظام المتظاهرين (أخذ الجيش هذا المجاز على محمل الجد)، انقلب ضد الإسرائيليين. فبالرغم من مقتل ٢٧ شخصاً وجرح ١٧٩ واعتقال ١٢٠٠ خلال شهر ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨٧ اتسعت الحركة أكثر فأكثر؛ والأهم من هذا أنها اتخذت شكلاً منظّماً. إن مختلف مكوّنات م.ت.ف (فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة حواتمة والحزب الشيوعي الفلسطيني) دخلت في اللعبة بفضل بنيتها الأساسية السرّية. وظهرت منذ تاريخ ٤ يناير ـ كانون الثاني ١٩٨٨ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة التي دعت في بيانها الأول إلى تكثيف النضال حتى انهاء الاحتلال وإشادة الدولة الفلسطينية المستقلة. وكان يصدر كل ١٥ يوم بياناً جديداً عن تلك القيادة؛ أكّد البيان الثالث منها الخصوصية الفلسطينية بالنسبة إلى جميع الدول العربية وشرعية تمثيل م.ت.ف وقد جاء في ذلك البيان ما مفاده:

«لقد حققت الانتفاضة في أيامها الملتهبة ما عجز أي نظام عربي عن تحقيقه خلال عدة سنوات. لقد انتزعت قرارات دولية أدّت إلى عزلة المحتل الإسرائيلي وأعادت قضية شعبنا الفلسطيني إلى رأس قائمة الأولويات الدولية؛ واحبطت إلى الأبد محاولات الرجعيين الرامية إلى خنق م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني.

«إن القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة تحيي أسر الشهداء وتؤكد من جديد رفضها لمحاولات ملك الأردن الرامية إلى المساومة على دم الشهداء، كما ترفض الرشاوي الخسيسة. إن شعب الشهداء يعرف من هي قيادته الشرعية والوحيدة المتجسّدة في م.ت.ف.

«وتعيد القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة تأكيدها [...]. بأن الثمار السياسيّة للانتفاضة ستكون الحرية والاستقلال. وتعْلن عن تصميمها على قهر الحصار والسياسة الراميين إلى تجويع الأهالي، وتطلب من مجلس الأمن الاعتراف بضرورة التدخل المباشر والسريع والفعّال من أجل ضمان الحماية الدولية لشعبنا على أساس القرارين ٦٠٥ و٦٠٧ كمقدمة للدعوة إلى مؤتمر دولي يتمتع بجميع السلطات وبمشاركة م.ت.ف، الممثل الوحيد والشرعي لشعبنا، بما هي طرف خاص ومستقل»[4].

بدا أن قسماً من الإسلاميين قد التحق بالقيادة الموحّدة بينما أسس الأكثر تطرفاً حركة المقاومة الإسلامية «حماس». تجنّب برنامج هذه الحركة التطرق لذكر م.ت.ف واستهدف إنهاء وجود دولة إسرائيل. كما أن خطابها يمثل تماماً النزعة الإسلامية الراهنة، إذ ينطوي على:

«رفض الحلول الاستسلامية والقطيعة مع الخط التحريفي لكامب داڤيد؛ والنضال المستمر من أجل وضع حد للاحتلال وتحرير الوطن والأماكن المقدّسة من الانتهاك والتدنيس.

«إن وسائل بلوغ هذه الأهداف متعددة ومتنوعة وتتطور باستمرار. ولا شك أن استخدام جميع الوسائل والسبل الممكنة سيؤدي إلى الظفر، فالحاجة أم الاختراع؛ إن شعبنا سيحقق بذاته المعجزات وسوف يشق الطريق نحو تحرره من قبضة اليهود النازيين»[5].

ترى حماس أنه لا ينبغي انتظار أي شيء من الخارج، المصدر الدائم للمؤامرات الصليبية، الماسونية أو الشيوعية أو اليهودية. والدول العربية متواطئة في كل المشاريع الشريرة. لكن حماس لم تتوصل، رغم راديكاليتها، إلى منافسة القيادة الموحّدة جدياً التي كانت مصدر إلهام الانتفاضة الأساسي.

انتظمت الانتفاضة حول لجان شعبية أو مهنية أو محلية مهمتها تطبيق تعليمات القيادة الوطنية الموحّدة من حركات إضراب ومقاطعة البضائع الإسرائيلية، والوصول إلى الاكتفاء

الذاتي الاقتصادي، ورفض دفع الضرائب الإسرائيلية. وأصبح استخدام الحجارة (قطع من الاسمنت في غزّة باعتبارها منطقة رملية) رمزاً. إذ شكّل، ببدائيته، تحدياً كاملاً للقوة التكنولوجية الإسرائيلية. إن الرجم كان دائماً في تلك المنطقة أداة النضال ضد الشرور؛ هذا بالإضافة إلى فعاليته المادية. إن الحجارة، كتعبير عن رفض استخدام الأسلحة النارية النادرة في الأراضي المحتلة، أبرزت إرادة الإبقاء على المواجهة في مستوىً معيّن وإظهار من هو الضحية في مواجهة الدعاية الإسرائيلية. مزّت مرحلة وضع الخوف جانباً وإنهاء المتعاونين مع إسرائيل. ولقد أكتفي خلال العام الأول للانتفاضة بممارسة ضغوط جماعية عليهم وإرغامهم على الاعتراف بالذنب في المسجد غالباً. تمّ بهذا الشكل تفكيك شبكة مخبري إسرائيل إلى حد كبير. وبعد مضي عام، واثر محاولة الجيش الإسرائيلي إعادة بناء الشبكة بقصد انهاء اللجان الشعبية والقيادة الموحّدة على الخصوص، تمّ اللجوء إلى إبادة المتعاونين جسدياً. ويبدو أن تصفية الحسابات الشخصية قد تداخلت في بعض الحالات، مع النضال الوطني.

تصلب عود الحركة مع استمراريتها الزمنية. وعرفت الأراضي المحتلة مقتل فلسطيني كمعدل يومي بالإضافة إلى آلاف الجرحى وما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف سجين. لقد تمّ النضال حول مسألة التعبير الوطني. إذ حاول الإسرائيليون حذف أية علامة خارجية للوعي السياسي الفلسطيني مثل الإعلام والنصوص والشعارات.. إلخ. ولم يكتفِ الجيش الإسرائيلي بالسعي لضمان أمن طرق المواصلات التي شكّلت الأهداف الرئيسية لقاذفات الحجارة، بل غدا يتدخل عند أقل إشارة للتجمع في المدن والأرياف. كما غدت إدارته للنظام العام فظّة وقاسية إذ على الرغم من سنوات الاضطرابات العديدة زعم الجيش بأنه غير مهيأ لمواجهة مثل ذلك الوضع. ولا شك بأنه لا يزال بعيداً عن ذلك إذ ربما هذا هو البلد الوحيد في العالم الذي يُقتل فيه العديد من الاشخاص بواسطة استخدام الغازات المسيلة للدموع أو الطلقات البلاستيكية. ينبغي أن يضاف إلى هذا العنف الذي يمارسه المستوطنون باعتبارهم الأهداف الأولى لرمي الحجارة حيث يردّون على ذلك بإطلاق نيران حقيقية. إن التغطية الإعلامية للأحداث والتبعية حيال التمويل الأمريكي جعل من الصعب اللجوء إلى طرق أكثر عنفاً شبيهة بتلك التي تمّ استخدامها عام ١٩٤٨ أو التي تستخدمها الدول العربية في المنطقة.

كان الأثر الأول للانتفاضة هو إزالة «الخط الأخضر» الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي المحتلّة التي أصبحت منطقة غير آمنة بصورة مستمرة. كما حدث نفس الأمر بين القدس العربية والقدس اليهودية. وكانت النتائج الاقتصادية المترتبة على ذلك كبيرة. فالأراضي المحتلة لم تعد مصدر عائدات بل أصبحت عبئاً ثقيلاً (على الأقل الكلفة الباهظة للإبقاء على جهاز قمعي بصورة مستمرة) وتأثرت السياحة بشكل كبير بسبب صورة العنف التي أحاطت

بالأرض المقدّسة. أما النتيجة الأساسية فقد كانت ذات طبيعة سياسية إذ بـدلاً من أن يكون لإسرائيـل خط هجومي كما في لبنـان والأردن أصبحت عـلى الـدفـاع مـع مـواجهـة هجـوم دبلوماسي قادته م.ت.ف بشكل بارع، شبيه بهجوم عام ١٩٧٤.

إعلان الدولة الفلسطينية:

أعلن القرار ٦٠٥ الصادر عن مجلس الأمن، الذي تمّ التصويت عليه بفضل استنكـاف الولايات المتحدة، أسفه من «السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تخرق حقـوق الشعب الفلسـطيني في الأراضي المحتلّة». وطلب من إسرائيـل احـترام اتفـاقيـة جنيف لعـام ١٩٤٩ وعـدم طرد فلسـطينيي الأرض المحتلة (لكن الولايـات المتحدة عـارضت بتاريـخ ١ فبرايـر ـ شباط ١٩٨٨ صدور قرار جديد مستخدمة حق النقض «الفيتو»).

استفـادت إدارة ريغان، في عـامها الأخـير، من الوضـع من أجل انعـاش مبـادرتهـا في السـلام تحت صيغة مشروع شـولـتز، التي تمّ تقـديمهـا في فـبرايـر ـ شبـاط / مـارس ـ آذار ١٩٨٨. يقوم مبدأ تلك المبادرة على السرعة الملّحة إذ نصّت على أن تبدأ منذ شهر مايو ـ أيار مفاوضات تستمر ستة أشهر بين إسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني (قد تجري مفاوضـات أخرى مباشرة بين إسرائيل وسوريا)؛ وعلى الوصول إلى اتفاق انتقالي حـول الأراضي المحتلة؛ وعلى أن يجـري اعتبـاراً من شهـر ديسمـبر ـ كـانـون أول من نفس السنـة، ومهـما كـانت حـالـة المفاوضات، النقاش حول الوضع القانوني النهائي للأراضي المحتلةعلى أساس مبادلة الأرض بالسلام. أيّد بيريز المشروع ورفضه شامير الذي استفاد من وضعه كرئيس للحكـومة ورفض تقديم المشروع أمام الحكومة الإسرائيلية طالما أن العرب لم يعطوا أجوبتهم. استـأنف شولـتز جـولاته في الشرق الأوسط (حـاول بنفس الوقت إصـلاح الـوضـع في لبنـان بـالتعـاون مـع سوريا). بقيت المسألة الحاسمة دائماً هي مسألة التمثيل الفلسطيني. إذ أكّد شولتز، مستعيداً الشروط المحدّدة منذ زمن طويل، بـأنه لن تتم دعـوة م.ت.ف إلى المشاركـة إلا إذا اعترفت بوجود إسرائيل وقبول القرار ٢٤٢ كأساس للمفاوضـات. لكن عمّان أعلنت بـأن الأردن لن يفاوض باسم الفلسطينيين وإنما بصفته دولة عربية. اغتالت مجموعة «كـومانـدوس» إسرائيلية أثنـاء ذلك، في تـونس خليل الـوزير «أبـو جهـاد» منسق نشـاطـات الأراضي المحتلة داخـل م.ت.ف. وأدّى قمع مظاهـرات الاحتجاج إلى مقتـل ١٤ شخصاً في الضفـة الغربيـة وغزّة (١٦ ابريل ـ نيسان ١٩٨٨). لقد كانت جنازة القائد الفلسـطيني في دمشق فرصـة لاستئناف الاتصالات بين عرفات والأسد. ألّح شولتز، خلال شهر يونيو ـ حزيران على ضرورة تشكيل وفـد أردني ـ فلسطيني مشـترك وعلى رفض القبـول بقيام دولـة فلسـطينيـة مستقلة. حـاولت م.ت.ف جس النبض، بواسطة «وثيقة أبو شريف» التي ذكـرت ضرورة إجراء حـوار مباشر

إسرائيلي ـ فلسطيني ضمن إطار المؤتمر الدولي.

أعلن الملك حسين في نهاية شهر يوليو ـ تموز ١٩٨٨ فك الارتباط الكامل للأردن فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية؛ وكان ذلك بمثابة لحظة تاريخية أساسية. فجميع الارتباطات الاقتصادية والإدارية والسياسة مع الضفة الغربية قد انقطعت. لقد اقنع الخطاب الجذري للانتفاضة الملك حسين بأنه من غير المفيد الأمل بالتفاف الفلسطينيين حول العرش الهاشمي وكانت المبادرات المستمرة للسلام التي لم تؤدِ إلى شيء قد انهكت الملك الذي أراد أن يُحرج الإسرائيليين والأمريكيين والفلسطينيين. لم يكن الوضع الاقتصادي لمملكته جيداً وأمل تخفيف الأعباء التي تثقل عليها مالياً وذلك عبر تركيز الجهود على الأردن وحده. كان ذلك بمثابة الإعلان عن نهاية الخيار الأردني الذي ولّدته محاولات جدّه عبدالله قبل أربعين سنة.

وجدت م.ت.ف أن مكانتها قد سمت بواسطة الانتفاضة. وكانت قمة عمّان قد اعتبرت عملياً، عام ١٩٨٧، المسألة الفلسطينية كموضوع ثانوي بالقياس إلى الحرب بين العراق وإيران والحج إلى المكّة، فجاءت الانتفاضة لتذكر بالضرورة الملّحة لإيجاد حل. لكن الانضواء الجماعي تحت راية م.ت.ف، والرفض المعلن لخيار أردني أو لوصاية سورية، وشعبية الحركة، أمورٌ أرغمت الدول العربية على الاعتراف بالدور القائد لـ م.ت.ف. إن الانتفاضة أعادت «الشارع» الغائب، منذ وفاة عبدالناصر، إلى المسرح السياسي العربي؛ الأمر الذي لا بد إلا وأن يقلق السلطات القائمة في أواخر سني الثمانينات. أتاح هذا الظرف الملائم لعرفات ولفريقه تقديم التنازلات التي طلبها الأمريكيون منذ فترة طويلة مع التأكيد النهائي لمشروع الدولة؛ كل ذلك باسم الانتفاضة. إن قيادة م.ت.ف اقتنعت، مثلها مثل المسؤولين السياسيين العرب بعد حرب اكتوبر ـ تشرين أول (تمثل الانتفاضة بشكل ما بالنسبة للفلسطينيين ما مثلته حرب أكتوبر بالنسبة للدول العربية)، بأن الولايات المتحدة تمتلك إمكانيات حل النزاع عبر ممارسة الضغوط الضرورية على إسرائيل كي تقبل الجلاء عن الأراضي المحتلّة.

كرر عرفات أثناء زيارته للبرلمان الأوربي بتاريخ ١٤ سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٨ التزامه بعدم اللجوء إلى الإرهاب، أي ما يعني بالنسبة له عدم نقل النضال إلى خارج فلسطين، وقبوله بالشرعية الدولية بما في ذلك جميع قرارات الأمم المتحدة التي من بينها القرار ٢٤٢ والقرار ٣٣٨. لقد أكّد إرادته بالوصول إلى سلام دائم وإلى تعايش حقيقي مع إسرائيل ومع الإسرائيليين عبر المفاوضات. لم يجد الأمريكيون هذا التصريح كافٍ. ثمّ اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المنعقد في الجزائر بين ١٢ و١٥ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٨٨ القرار التاريخي بإعلان استقلال الدولة الفلسطينية، كشرط لازم للنقاش مع إسرائيل حول مسألة الاعتراف المتزامن بالشعبين. ذكر إعلان الاستقلال دوام الوطن الفلسطيني وتمسك

شعبه على مرّ القرون به كما تمسك الحضارات والأديان بتاريخ فلسطين. واعترف بالقرار ١٨١ (١٩٤٧)، أي بمشروع تقسيم فلسطين كشرط للشرعية الدولية الضامنة لحقوق الشعب العربي الفلسطيني بالسيادة والاستقلال. لقد جسّدت م.ت.ف الإرادة الوطنية في المقاومة والتحرير. وقد جاء في ذلك الإعلان:

«مع الانتفاضة.. وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادّة. ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرّة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق الأرض الفلسطينية.

«واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧ وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

«فإن المجلس الوطني الفلسطيني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

«إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية [...].

«في سياق نضالها من أجل السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية، أن تعينها على تحقيق أهدافها ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

«كما تعلن، في هذا المجال، إنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الارهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها»[٦].

شهدت الأسابيع اللاحقة، اعتراف البلدان الأعضاء في الجامعة العربية وعدد كبير من البلدان الإسلامية أو من العالم الثالث بالدولة الفلسطينية. وبتاريخ ٥ يناير ـ كانون الثاني ١٩٨٩ رفعت فرنسا مكانة مكتب م.ت.ف في باريس إلى مرتبة البعثة العامة لفلسطين دون التمتع بوضع دبلوماسي أو بامتيازات دبلوماسية.

أصبح من المطلوب الشروع في المفاوضات النهائية بعد إعلان الدولة. كان الرجوع إلى مشروع التقسيم يستدعي الاعتراف بالدولة العبرية. فحدد عرفات قوله، أثناء زيارة رسمية له إلى السويد، أمام وفد يهودي أمريكي (٦، ٧ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨٨)، بأنه يوجد دولتان في فلسطين إحداهما يهودية والأخرى عربية. وبقي عليه الاستجابة للشرط الثاني الأمريكي المتمثل في التخلي عن الارهاب. الأمر الذي كانت وثيقة الاستقلال تدل عليه بوضوح، لكن الولايات المتحدة طلبت إعلاناً واضحاً حول هذه النقطة ورفضت أن تمنح عرفات تأشيرة دخول لحضور جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. فانتقلت الجمعية إلى جنيف ما بين ١٣ و١٦ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨٨. استخدم عرفات هذ المرّة نفس التعابير التي طلبتها الدبلوماسية الأمريكية منذ اتفاقيات سيناء ـ ٢ والمتمثلة في القول بأن منظمته، تقبل وجود إسرائيل، كما تقبل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس لدعوة مؤتمر دولي وتشجب الإرهاب في كل أشكاله. قبلت الولايات المتحدة بتاريخ ١٤ ديسمبر ـ كانون أول الحوار مع م. ت. ف بواسطة السفير الأمريكي في تونس.

كانت إدارة ريغان هي التي اتخذت ذلك القرار النهائي في أيامها الأخيرة. ففي نهاية شهر يناير ـ كانون الثاني ١٩٨٩ خلفتها إدارة بوش مع برنامج جديد وفريق جديد. في إسرائيل، تولّى شامير رئاسة حكومة الوحدة الوطنية (٢٢ ديسمبر ـ كانون أول ١٩٨٨). كان يعارض أي نوع من المفاوضات مع م. ت. ف وتمسّك بمبادىء كامب دافيد حول الاستقلال الذاتي الفلسطيني التي لم يجرِ تطبيقها أبداً. أما في حزب العمال، فقد كان بيريز من أنصار إحياء مشروع آلون، مدفوعاً إلى ذلك بمخاطر رؤية العرب وقد أصبحوا الأغلبية؛ واشترك معه منافسه الرئيسي، اسحق رابين، بنفس الرؤية، لكنه لم يتصور إلا تطبيق مجتزأ جداً لذلك المشروع.

فشل الحوار الفلسطيني ـ الأمريكي:

تمّ تحديد السياسة الشرق أوسطية لإدارة بوش في تقرير لخبراء معهد واشنطن لسياسه الشرق الأوسط؛ وهو معهد للأبحاث مرتبط مع الطائفة اليهودية الأمريكية والحزب الجمهوري. تمّ إعداد التقرير في شهر سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٨. لقد تجاهل دور أوربا في المنطقة وتحدث عن التطرق لعدد من المشاكل بـ «الغموض البنّاء». كان الصراع الإسرائيلي ـ العربي ينذر دائماً بأخطار كبيرة مع استمرار الانتفاضة الفلسطينية ومخاطر الحرب بين إسرائيل والدول العربية. لكن كان من المستحيل الوصول إلى السلام عملياً. لذلك كان على الولايات المتحدة التخلي عن صيغة مشروع السلام الآيل للفشل وتشجيع شروط إعادة بناء المحيط السياسي عبر الدفع نحو بروز زعامة فلسطينية ترغب بالتعايش مع إسرائيل وبحثّ

السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الإجراءات الضرورية لجعل ذلك ممكنا. كما يُفترض أن يكون هناك مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والأردنيين والإسرائيليين وفترة انتقالية مديدة تسمح بالبرهنة على إرادة السلام لدى الفلسطينيين ضمن إطار نظام يرى فيه البعض مظاهر سلطة حكومة مستقلة ذاتياً. أراد تقرير معهد واشنطن إعداد عملية انضاج طويلة تسمح بالوصول فيما بعد إلى تسوية سلمية. يقول التقرير:

«يتحتم على الطرفين إيجاد مخرج للدائرة المفرغة. وتستطيع الإدارة المقبلة العمل بقوة من أجل تشجيعهما، ضمن المعيار الذي يبحث فيه الطرفان عن إحلال الحوار السياسي مكان العنف.

«يمكن لهذه العملية أن تؤدي شيئاً فشيئاً إلى ديناميكية ما ضمن إطار وضع الطريق المسدود الحالي، وذلك بالمساعدة على بناء إطار لمحادثات محتملة حول المظاهر الأكثر إثارة للمنازعات الخاصة بحكومة مستقلة ذاتياً ـ (السيطرة على البر والبحر ومسألة الأمن) وحول الوضع القانوني النهائي للأراضي المحتلة ـ؛ وينبغي مشاركة الأردن في تلك المفاوضات.

«يجب المحافظة على دور للأردن. ففي الوقت الذي لا تعني الاتفاقيات الانتقالية التي نوصي بها الأردن كثيراً، فإن المفاوضات حول المسائل المتعلقة بالوضع القانوني النهائي تفترض إشراكه بها باعتباره مشاركاً مركزياً. فالأردن وحده يمكن أن يكون نقطة ارتكاز لظهور كيان فلسطيني ويقدم بعض الضمانات الضرورية للوصول إلى اتفاق ثابت وتستجيب لحاجة إسرائيل، كما يشكل بوابة العالم العربي بالنسبة للفلسطينيين. لم يعد الأردن شريكاً كافياً لإحلال السلام؛ بل يجب أن يكون هناك أيضاً مشارك فلسطيني مسؤول. لكنه يبقى شريكاً أساسياً في أية مفاوضات حول الوضع القانوني النهائي للأراضي المحتلّة»[٧].

أصبح بعض مصممي التقرير في مناصب المسؤولية الخاصة بتحديد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وأبدوا انفتاحاً ظاهرياً في مقترحاتهم المتضمنة إمكانية مشاركة م.ت.ف في المفاوضات بعد أن خسرت، بقوة التنازلات، الجزء الأساسي من برنامجها بالتخلي عن مطلب الدولة. كان هناك خلاف آخر مع فترة ١٩٨٢ فالإدارة الجديدة، الأقل ارتباطاً مع إسرائيل من الإدارة السابقة، امتلكت إرادة ما في الوصول إلى نتيجة. إن عنصرين قد تغيّرا حتى قبل استلامها مهام عملها رسمياً فالخيار الأردني لم يعد موجوداً وكان قد شُرع بالحوار مع م.ت.ف.

جاءت الخطوة الأولى لتطبيق مبادىء التقرير عبر إعلان الولايات المتحدة بأن الحوار مع م.ت.ف لا يمكن أن يتجاوز حدود اللقاءات العادية وأنه يتوجب أولاً أن يتحرّى الإسرائيليون والأمريكيون عن إمكانيات الشروع في عملية جديدة للسلام تتضمن تسوية

حول الاستقلال الذاتي الفلسطيني. وصرّح وزير الخارجية الأمريكي الجديد بيكر بتاريخ ١٤ مارس ـ آذار ١٩٨٩ بأنه ينبغي على إسرائيل التحدث إلى م.ت.ف أو على الأقل إلى ممثلين عن م.ت.ف لضمان السلام. كانت خيبة الأمل كبيرة بالنسبة لـ م.ت.ف التي كانت تأمل بإمكانية تحديد شروط التسوية مع الولايات المتحدة فتمّ تحويل الأمر إلى حوارٍ يرفض الإسرائيليون الدخول فيه. اضطر شامير، أمام الضغوط الأمريكية، إلى تحديد مقترحات للسلام وافق عليها البرلمان الإسرائيلي في شهر مايو ـ أيار ١٩٨٩ ونصّت على أن تتم انتخابات في الأراضي المحتلة بعد تقسيمها إلى عشر دوائر إقليمية؛ وبأنه لن يكون هناك رقابة على الترشيحات لكن م.ت.ف لا تستطيع المشاركة فيها؛ وسيكون الاستقلال الذاتي المؤقّت لمدة ثلاث سنوات يتم بعدها فتح المفاوضات حول الوضع النهائي الذي لا يمكن أن يتضمن إقامة دولة فلسطينية. بقيت بعض المسائل الأساسية معلّقة مثل مشاركة فلسطينيي القدس وطبيعة هيئة الرقابة المكلّفة بالتأكد من سلامة الانتخابات ونظاميتها. وفي الوقت الذي طلب فيه الأمريكيون معلومات محددة إضافية طمأن شامير أعضاء حزبه، القلقين من تلك التنازلات (التي ليست سوى الأخذ بنص كامب داڤيد من جديد)، بالتأكيد لهم على أنه قد أقسم بأنه لا «يعطي العرب أبداً أي شبر من أرضنا، حتى ولو استمرت المفاوضات عشر سنوات، [...] فنحن ـ والكلام لشامير دائماً ـ نمتلك حق النقض (الڤيتو) النهائي».

كرر بيكر بتاريخ ٢٢ مايو ـ أيار مقولات مبادرة ريغان المعارضة لضم الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل أو السيطرة المستمرة عليها، ولقيام دولة فلسطينية مستقلة. لقد قبل مشروع شامير ولكنه دقق قوله بأنه يتوجب على إسرائيل التخلي تماماً عن أي مشروع لإقامة إسرائيل الكبرى. قبل عرفات أيضاً مبدأ الانتخابات في الأراضي المحتلّة لكن بالترافق مع انسحاب، ولو جزئي، للقوات الإسرائيلية وإشراف الأمم المتحدة على الانتخابات وعودة اللاجئين وتحديد جدول زمني يؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية. لقد ظل الأمريكيون متشددين حول مبادىء سياستهم كما بيّن مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١٥ أغسطس ـ آب ١٩٨٩ عندما قال: «تستمر م.ت.ف في محاولة التفاوض مع الولايات المتحدة حول ما يتوجب على إسرائيل عمله، ولم تفهم أبداً بأن الولايات المتحدة لن تفاوض لحساب إسرائيل، بل ولا تعتبر نفسها في مفاوضات مع م.ت.ف. عندما نقول إننا بصدد الحوار، فإننا نقصد ما نقول تماماً. إننا نحاول تحريك الأمور بتقديمنا العرض الإسرائيلي لـ م.ت.ف والقول لها انه من مصلحتها محاولة عمل شيء ما».

لم يكن الحوار المباشر قناة ممكنة للاتصالات، فأصبح مبارك هو الوسيط واقترح عشر نقاط لتوضيح مشروع شامير تتضمن على الخصوص التزاماً إسرائيلياً باحترام نتائج الانتخابات وقبول مبدأ «السلام مقابل الأراضي»، وتواجد مراقبين دوليين، وانسحاب

القوات الإسرائيلية من قطاعات الاقتراع، ومشاركة فلسطينيي القدس الشرقية في الانتخاب وضمان حصانة المنتخبين ووقف بناء المستوطنات (سبتمبر ـ أيلول ١٩٨٩). دعا بيكر إسرائيل للتحدث مع وفد مفاوض. لكن الحكومة الإسرائيلية استمرت في مطالبتها بحق الاعتراض ـ الفيتو ـ على تشكيل ذلك الوفد الفلسطيني. كان الأفق مسدوداً إلى درجة أن الدبلوماسية الأمريكية وجدت نفسها مرغمة على قبول ما كانت قد رفضته حتى ذلك الوقت، أي صياغة مشروع أمريكي صرف. تمّ نشر مشروع بيكر ذي النقاط الخمس في شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٨٩ وجرى تقديمه كعملية توليف لنقاط مبارك العشر ولمشروع شامير، ونصّ على: ١) ـ اتفاق الأطراف حول ضرورة إجراء حوار إسرائيلي ـ فلسطيني؛ ٢) ـ بما أن مصر لا تستطيع أن تحل مكان وفد فلسطيني، ينبغي عليها استشارة الفلسطينيين حول كل مظاهر ذلك الحوار؛ ٣) ـ مشاركة إسرائيل في تلك المحادثات مرهونة بقبولها الوفد الفلسطيني المشكّل: ٤) ـ تخص المحادثات الانتخابات في الأراضي المحتلّة؛ ٥) ـ تتقدم إسرائيل إلى تلك المحادثات على أساس مشروع شامير، لكن يحق للفلسطينيين إثارة اي موضوع يتعلق بالانتخابات وفي المفاوضات اللاحقة.

إن مشروع بيكر الذي قبله الفلسطينيون إلى هذه الدرجة أو تلك بوساطة مصر أرغم الإسرائيليين على تحديد خياراتهم علناً. كانوا قلقين جداً لا سيما وأن رجل سياسة أمريكي نافذ هو السناتور روبيرت دول قد أكثر من التصريحات المقلقة لإسرائيل باقتراحه تقليص المساعدة الأمريكية لمجمل بلدان الشرق الأوسط لصالح بلدان أوروبا الشرقية التي تحررت من الشيوعية بينما أكّد بيكر أمام لجنة فرعية من مجلس الشيوخ الأمريكي ـ الكونغرس ـ بأن المساعدات الإضافية لإسرائيل الخاصة بتمويل استقبال المهاجرين اليهود السوفييت إلى إسرائيل لن تتم الموافقة عليها إلا بعد الضمانات الإسرائيلية بوقف انشاء المستوطنات في الأراضي المحتلّة. علّق شامير بالقول: «لا يوجد سوى أرض واحدة لإسرائيل هي أرض العودة، أرض التوراة والأنبياء [. . .]. ولا تفضيل بين منطقة وأخرى، كما لا يوجد أراضٍ محتلة في إسرائيل إذ لا أحد يستطيع أن يحتل أرضاً تعود ملكيتها له». بالمقابل، أراد بيريز لعب ورقة مشروع بيكر فقبل أن يشارك المطرودون من الأراضي في المحتلة وسكان القدس الشرقية في الانتخابات المذكورة. وبتاريخ ٣ مارس ـ آذار ١٩٩٠، أكّد بوش بأن سياسة وقف المستوطنات تشمل القدس أيضاً. فغدت مسألة المدينة المقدّسة منذئذ مسألة مركزية. ردّ شامير بتاريخ ٦ مارس ـ آذار بأن إسرائيل تريد توطين أكبر قدر ممكن من اليهود السوفييت في القدس الشرقية. وبتاريخ ٩ مارس ـ آذار أعلن الليكود عن قبوله بالشروع بمحادثات مع الفلسطينيين شريطة استثناء فلسطينيي القدس وحق إسرائيل في الخروج من المفاوضات إذا حاولت م.ت.ف التدخل أثناء المحادثات. عارض العمال ذلك القرار في

الـوقت الذي ذكـر فيه بيكـر أن الصبر الأمـريكي له حـدود. بدأت أزمـة وزارية طـويلة في القدس بينما صادق البرلمان الإسرائيلي على قرار يؤكـد بأن القـدس الموحّـدة خاضعـة للسيادة الإسرائيلية وإنه لن يكون هناك أية مفاوضات حول وحدتها ووضعهـا القانـوني (٢٤ مارس ـ آذار ١٩٩٠). حاول بيريز عبثاً تشكيل حكومة جديدة مكلّفة بتـطبيق مشروع بيكر واضـطر للدخول في مساومـات باهـظة الثمن مع الأحـزاب الدينيـة، مما أثـار غضب قسم من الرأي العـام الإسرائيلي. ثمّ ألقى تلك المهمـة إلى حـزب الليكـود، بعـد فشله. نجـح شـامـير في تشكيل ائتلاف يضم كل اليمين الديني والعلماني ويدير الحكومة الجديدة (١١ يونيو ـ حزيران ١٩٩٠). وطـرح مبـاشرة شروطـا مسبقـة جـديـدة لمشروعـه ذاتـه، إذ تـوجّب أن يقبـل الفلسطينيون المقبولون في المفاوضات مبدأ كامب داڤيـد الذي حـدد نتائـج المحادثـات ببلوغ الاستقلال الذاتي؛ وبأنه لن يكون هناك مفاوضات مع الفلسطينيـين إلا في اليوم الـذي تقوم فيه الدول العربية بحركة باتجاه السلام؛ كما أن المسألة الفلسطينية تقع بعد مسـألة العـلاقات مع البلدان العربية في سلّم الأولويات الإسرائيلية الجديد. أجاب بيكر على ذلك بخشونة في ١٣ يونيو ـ حزيران إذ صرّح قوله: «إن رقم هاتفنا (رقم هـاتف البيت الأبيض) هو ١٤١٤ ـ ٤٥٦ ـ ٢٠٢ ـ ١. عندما تكونون جديين باقتراح السـلام، اهتفوا لنـا». أعلن شامـير، في رسالة له لبوش بتاريخ ٢٧ يـونيو ـ حـزيران، بـأن حكومتـه وافقت على استمـرار الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلّة وأنه لن يقبل في أي يوم من الأيـام أن تلعب م.ت.ف دوراً في محادثات السلام. وكرر معارضته الحـازمة لمشـاركة المنفيـين وسكان القـدس الشرقية في وفـد فلسطيني ودعم القول بأن صميم الصراع الإسرائيلي ـ العربي يكمن في رفض الدول العـربية التفاوض مع إسرائيل.

انقـطع الحوار مـع الفلسطينيـين أثناء ذلـك. وخـاب أمـل م.ت.ف من الـرفض الأمـريكي بالشروع في مفاوضات حقيقية وغياب الضغوط غير الكلامية على إسرائيل. ضاعف عـرفات من الانذارات وهاجم «الأفكار المشوّشـة» للحكومـة الأمريكيـة «التي لا تفعل سـوى تشجيع إسرائيـل في دوام احتلالهـا». إن سياسـة السـلام التي مضى عليهـا عـامـان لم تقـدم أي شيء ملموس بالنسبة لـ م.ت.ف بينما استمـرت الانتفاضـة وضحايـاها العـديدة. واثـر يوم دامٍ بشكل خاص هو يوم ٢٠ مايو ـ أيـار ١٩٩٠ الذي شهـد مقتل ١٥ شخصـاً وجرح أكـثر من ١٥٠ آخرين، طلب عرفات من مجلس الأمن، الذي اجتمع في جنيف للاستـماع إلى خطابـه بتاريخ ٢٥ مايو ـ أيار بسبب رفض منحه تأشيرة دخول أمريكية، تشكيل «لجنـة تحقيق مؤلّفة من أعضـاء في المجلس لتقصي الحقائق حـول كل الجـرائم المعاديـة للإنسـانيـة التي اقـترفتهـا الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني». لكن المجلس لم يتخذ أي قرار.

وعنـدما أحبط الجيش الإسرائيـلي عملية فـدائية حـاول أعضاؤهـا النزول إلى الشـاطىء

بالقرب من تل أبيب، رفضت م.ت.ف إدانة أبو العباس وجبهة تحرير فلسطين المسؤولة عن تلك العملية. اكتفت المنظمة الفلسطينية بـ «إعلان عدم مشاركتها» في ذلك العمل. وبتاريخ ٢٠ يونيو ـ حزيران علّق الرئيس بوش الحوار الذي كان قد بدأ قبل ثمانية عشر شهراً مع م.ت.ف.

أزمة الخليج:

ظروف ١٩٩٠:

دلّ معدّو تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط على الموقع المسيطر للولايات المتحدة في الشرق العربي. فالأمريكيون يمتلكون وسائل الضغط على سوريا بسبب وضعها الاقتصادي الذي يجعلها أكثر تبعية للمساعدة الغربية، كما أن تعاوناً ما يمكن أن ينشأ معها في إدارة الأزمة اللبنانية وقضية الرهائن وتجارة المخدرات. أما في الخليج فهناك ثلاثة محاور أساسية ينبغي اتباعها وتتمثل في استمرار دعم الأنظمة الملكية النفطية بالاعتماد على التقدم الذي تمّ إحرازه منذ عهد قريب في مجال التعاون العسكري، ومحاولة ثابتة وهادئة لتحسين العلاقات مع إيران، وبذل الجهود من أجل دفع العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق إلى الامام بهدف الاستفادة من عناصر «الاعتدال» التي أظهرتها سياسة بغداد أثناء الحرب مع إيران. بالمقابل شكّل السباق إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل كالصواريخ البالستية والغازات الحربية والسلاح النووي مصدر الخطر الوحيد الكامن في المنطقة. لذلك يتوجب تخفيف حدّة مخاطر النزاع لأنه ليس من المطروح الآن الوصول إلى تسوية عامة.

بدا الوضع في مطلع عام ١٩٩٠ مؤكّداً لذلك الموقع المتميز للولايات المتحدة. فالانسحاب السوفييتي الذي يفسر ذلك جزئياً تسارع ايقاعه. وتحرر أوربا الشرقية وانهيار الاقتصاد السوفييتي يسمحان بالتفكير على أن نهاية الحرب الباردة ستؤدي إلى تجميد الصراعات في الشرق الأوسط. وبدت بلدان المنطقة بمجملها تنزع نحو ذلك «الاعتدال» العزيز على قلب الأمريكيين. استمر دور سوريا في لبنان وتركت لها واشنطن حرية العمل. وكدّست م.ت.ف التنازلات اثر التنازلات إلى درجة تخليها عن قسم كبير من برنامجها. والعراق يعاني من صعوبات اقتصادية متزايدة اثر تزايد ديونه الضخمة مما سيؤدي بالتالي إلى تضاؤل جهازه الحربي بالتأكيد. وليست هناك أية معارضة جدّية ترتسم في الأفق. لقد دخل الشرق العربي في تلك المرحلة من «النضج» التي ارتقبها تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط وبالتالي نجحت سياسة «الغموض البنّاء» نجاحاً كاملاً.

كانت إشارة الإنذار الأولى بالخطر نتيجة مباشرة للوهن السوفييتي. فبسبب استمرار

مناهضة السامية في الاتحاد السوڤييتي وانهيار اقتصاد تلك الامبراطورية شرع اليهود السوڤييت بهجرة جماعية أصبحت ممكنة بواسطة لبررة النظام. في عام ١٩٨٨، سُمح لـ ٢٠٠٠٠ يهودي بالسفر لكن ٢٠٠٠ منهم فقط اختاروا الذهاب إلى إسرائيل؛ وفي عام ١٩٨٩ رحل ٨٠٠٠٠ يهودي سوڤييتي ذهب ٤٪ منهم فقط إلى إسرائيل. أما الآن فلم تعد الولايات المتحدة تعتبر اليهود السوڤييت كلاجئين سياسيين وقننت دخولهم إلى الأراضي الأمريكية. إن الهجرة اليهودية نحو إسرائيل، كما كان الأمر خلال سني الثلاثينات والأربعينات والخمسينات، لا تعود بالدرجة الأولى لأسباب أيديولوجية أو قومية. وتتناظر في عام ١٩٩٠، مع الرغبة في رفع مستوى المعيشة ومغادرة مجتمع محاصر أكثر مما هي مع الهرب من خطر حقيقي. زاد إيقاع المهاجرين السوڤييت، اعتباراً من شهر ينايرـ كانون الثاني ١٩٩٠، عن ١٠٠٠٠ مهاجر في الشهر. رأت الحكومة الإسرائيلية في ذلك معجزة تسمح لها بتحقيق التفوق الديموغرافي، مؤقتاً على الأقل، لليهود في فلسطين الواقعة تحت الانتداب سابقاً. وأعلن حزب الليكود بأن هذا يمثل نهاية الحجة الديموغرافية المبررة لإعادة الأراضي المحتلة للعرب. رفضت إدارة بوش، المدركة للخطر، تمويل استيطان المهاجرين في الأراضي المحتلة، مما طرح مباشرة من جديد مشكلة القدس. فإذا كانت الحكومة الإسرائيلية قد تقبل توقيف إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة، فإنها قامت، على العكس، بزيادة عملية إسكان اليهود في الأحياء العربية من القدس، جاعلة من المدينة المقدّسة القضية المركزية في النضال من أجل فلسطين. رأت الدول العربية المجاورة في تلك الزيادة لعدد السكان الإسرائيليين خطر استئناف التوسع الإقليمي للدولة العبرية. كان قلق الأردن كبيراً بشكل خاص وتوقع عملية طرد جماعية لعرب الأراضي المحتلّة لإفساح المجال واسعاً للمهاجرين الجدد. إذا كان هذا القلق لا يقوم على أساس (حتى ولو كانت فكرة «تهجير» العرب تشكل موضوعاً يتردد دائماً في الخطاب السياسي الإسرائيلي)، فمن المؤكّد أن الهجرة الجديدة تعقّد أكثر إمكانيات الوصول إلى تسوية شاملة لأن تبعية إسرائيل حيال المصادر المائية للأراضي المحتلة تتزايد. هكذا يظهر سبب جديد للتوتر في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى دوام التعبئة السياسية التي ولّدتها الانتفاضة.

السبب الثاني للقلق يكمن في تطور الأردن. إذ ابتعد هذا الحليف التقليدي للولايات المتحدة عن المنظومة الأمريكية. فنهاية الخيار الأردني قللت من أهميته الاستراتيجية بينما عرفت البلاد، في وقت متأخر عن بقية الدول العربية، نتائج الصدمة النفطية المضادة ولجأت الحكومة، بغية تحقيق إعادة جدولة الديون الخارجية، إلى الالتزام بسياسة تقشّف تفاوضت حولها مع صندوق النقد الدولي، مما أثار مظاهرات احتجاج شعبية عنيفة دفعت الحكومة إلى التراجع (ابريل ـ نيسان ١٩٩٠). لقد اضطر الأردن إلى تحرير الحياة السياسية ومهاجمة السياسة الأمريكية علناً. وصرّح الملك بتاريخ ٣٠ يونيو ـ حزيران ١٩٨٩ بأن «الأزمة»

الاقتصادية التي يمر بها الأردن تشكل جزءاً من الضغوط ـ التي تمارسها الإدارة الأمريكية ـ الرامية إلى انتزاع تنازلات منه تتعارض مع مصالح الأمة العربية». تُفسِّر هذه العودة إلى الخطاب النضالي بتبدّل الجو السياسي المحيط. إذ وجد «الشارع» الأردني التعبير السياسي، بفضل نموذج الانتفاضة؛ ففضل الملك حسين مجاراة الحركة من خلال إدراكه لعدم فائدة بل لخطورة معارضتها وأعلن عن انتخابات جديدة وسمح بعودة ظهور الأحزاب السياسية الممنوعة منذ عام ١٩٥٧، كما كان قد أوحى أثناء القطيعة مع الضفة الغربية. لقد حثّ، بالتوازي مع ذلك، الدول النفطية كي تقدّم له المساعدات المالية الضرورية لمواجهة الأزمة الاقتصادية ووجد أن ملكيات بلدان الخليج لا تعي بصورة واضحة مخاطر الاختلال السياسي الذي ولّدته الصدمة النفطية المضادة. أظهرت انتخابات ١٦ نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٨٩ التقدم الكبير الذي أحرزه الإسلاميون؛ إذ حصل الأخوان المسلمون على ٢٠ مقعداً من أصل ٨٠ بينما هناك ١١ مقعداً آخر فاز بها أشخاص قريبون من التوجه الإسلامي؛ واحتل اليسار ١٨ مقعداً مقابل ٣١ مقعداً للمحافظين. مال الخطاب السياسي الأردني إلى التوفيق بين النزعة الإسلامية والعروبة؛ الأمر الذي لا يدهش أحداً ضمن المقياس الذي اعتبر فيه النظام الملكي الهاشمي أن شرعيته مستمدّة من الثورة العربية لعام ١٩١٦ ذات المحتوى الإسلامي إلى حد كبير؛ كما أنه اعتمد غالباً على الأخوان المسلمين. ان ما يثير الغرابة أكثر هو الفارق بين الإسلاميين الذين يدعون إلى تدمير دولة إسرائيل والقوات القريبة من م.ت.ف الراغبة في تحقيق نجاح استراتيجية وجود دولتين في فلسطين. وجدت الانتفاضة صداها الأكبر في الأردن الذي شهد أكبر قدر من مظاهرات التضامن معها. مال الملك، في مواجهة هذ الضغط الشعبي، إلى الابتعاد عن الدور الذي كانت قد أعطته السياسة الأمريكية له.

كانت القضية الأردنية ذات دلالة بالغة في تصاعد التوترات التي أعقبت الصدمة النفطية المضادة. وتدل الاحصاءات المصرفية بأن الدخل القومي للفرد في مجمل العالم العربي قد انخفض من ٢٥٠٠ دولار عام ١٩٨٠ إلى ١٧١٥ دولار عام ١٩٨٨. كان ذلك السقوط أكبر بالنسبة للبلدان غير النفطية التي لا تستفيد إلا بشكل ثانوي من الريع النفطي. وشاع إحساس معادٍ ضد البلدان النفطية الغنية المتهمة باحتكار العائدات النفطية وتبذيرها. كما حلّ الحقد المعمم مكان شعور الغبطة الذي شهدته سني السبعينات وأوائل سني الثمانينات. ان الأنظمة الملكية النفطية لم تولِ تلك الظاهرة ما تستحقه من أهمية، إذ اعتبرت أن المساعدات التي منحتها لمختلف البلدان في المنطقة تكفي للبرهان على تضامنها الكبير. وشرع النظام الأكثر أهمية بينها، أي السعودية، بمشروع كبير يرمي إلى إعادة أسلمة الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفييتي، باسم الدعوة الوهابية. ففي مطلع ربيع عام ١٩٩٠ نقل

جسر جوي بين جدّة وقازان مليون نسخة من القرآن الكريم كان المسلمون السوفييت قد طلبوها؛ وغدا بناء المساجد أو إعادة فتحها ممكناً بفضل المساعدة السعودية. لقد جرت الأمور كلها، على غرار ما شهدته الولايات المتحدة في سني الخمسينات والستينات، وكأن الاتحاد السوفييتي يلجأ إلى الإسلام السعودي كعنصر استقرار في عالم يمور بالثورة. إن إعادة أسلمة آسيا الوسطى ترتبط، في الواقع، بالنفوذ السعودي أكثر من ارتباطها بالعدوى الثورية القادمة من طهران.

مالت البلدان النفطية إلى تجاهل محيطها العربي في الوقت الذي ينمو فيه استياء سياسي واجتماعي. إن رجحان الموقف الأمريكي لم يجلب أي شيء للعالم العربي؛ فالسلام الأمريكي لم يزل سراباً خادعاً بشكل مستمر كما أظهر فشل الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني؛ والفروق الشاسعة بين البلدان الغنية والبلدان المعوزة أصبحت لا تطاق. لقد حلّ ذلك الاستياء في لحظة يفقد فيها النموذج السوفييتي مصداقيته. كما كان انهيار الديمقراطيات الشعبية يمثل إنذاراً بالنسبة للبلدان العربية ذات الادعاء الاشتراكي. إذ اضطرت سوريا، وكذلك العراق، إلى تقديم تنازلات، شكلية غالباً للبرالية المحيطة. إن نموذج الانتفاضة بقي ماثلاً في الأذهان دائماً؛ حيث أصبح «الشارع» فاعلاً من جديد، في حالة الكمون على الأقل، في اللعبة السياسية. وكما كان الحال خلال سني الخمسينات، أدّى الخوف من اندلاع المظاهرات الشعبية إلى تغيير أسلوب التعبير من طرف الحكومات. والمثال الأردني خير دليل على ذلك.

أدرك صدام حسين تماماً تلك التطورات الجديدة. واعتبر أن بلاده هي المنتصر الأكبر في الحرب ضد إيران، لذلك أراد أن يجعلها تلعب دوراً كبيراً في الشرق العربي. ترافق طموحه الشخصي مع التطلع القومي العربي الذي عرفه العراق منذ تأسيسه عام ١٩٢١. أمّا «الاعتدال» الظاهري لسياسته فكان نتاجاً لموازين القوى التي رافقت السنوات الأخيرة لحرب الخليج حيث حاول كل ما في وسعه تدويل النزاع وارغام إيران على إلقاء السلاح. لقد عرف كيف يكثر من العلامات السياسية والأيديولوجية الملائمة مثل إمكانية الوصول إلى سلام مع إسرائيل والنضال ضد الموجة الإسلامية.

لقد قامت سياسته ضمن سياق ظروف ١٩٩٠ على محورين هي إرادة المحافظة بل وتعزيز القوة العسكرية للعراق وإعادة بناء القوة الاقتصادية التي هزّتها كثيراً سنوات الحرب أراد صدام حسين أن يطرح نفسه كزعيم للعالم العربي فاصطدم بالطبع بالسياسة الأمريكية. كانت هذه السياسة مستعدة للتأقلم مع عراق قوي لكنها لم تكن تستطيع قبول السباق إلى التسلح الذي قد يصل إلى الميدان النووي بعد تجاوز المرحلة الكيميائية. ضاعفت إسرائيل من إنذارات التحذير لدى الولايات المتحدة كي تجعلها تدرك التقدم التكنولوجي الذي حققه العراق. فقام نوع من الحظر التكنولوجي شيئاً فشيئاً، الأمر الذي كشفته بعض العمليات

التي كـان لها صـدًى مدويـا مثل التجـارة السرية لصـواعق الأسلحة النـووية. تـرجم صدام حسـين ذلك العمـل بمثابـة إرادة أمريكيـة لمنعه من تحقيق التفـوق الإقليمي وكتحضير نفسي إسرائيلي لهجوم وقائي ضد المنشآت العراقية كما جرى عام ١٩٨١. واتهم بتاريخ ٢ ابـريل ـ نيسان ١٩٩٠ الولايات المتحدة وبريطانيـا علانيـة بدعم إسرائيـل في مشروعها للهجـوم ضد العراق؛ وأكّد أنه يمتلك أسلحة كيميائية تسمح له بتدمير نصف إسرائيل، إذا حاولت الدولة العبرية إزالة المواقع الصناعية العراقيـة. أثار ذلـك التصريح مـوجة غضب عـامة في الـوقت الذي كان مشروع صدام حسين يرمي إلى خلق وضع يقدم على الـردع المتبادل بـين إسرائيل من جهة، والعراق والبلدان العربية من جهة أخرى. وكما أن الصواريخ ا الباليستية العربية طمحت قبل كل شيء إلى تحييد الطيران الإسرائيلي طويل المدى، فقد ساد افتراض أن تواجه الأسلحة الكيميائية السلاح النووي الإسرائيلي.

عقد مجلس الشيوخ الأمريكي ـ الكونغرس ـ النية عـلى فرض عقـوبات اقتصـادية ضـد العـراق، مدفـوعاً إلى ذلـك من قبل قـوة الضغط المواليـة لإسرائيـل. لكن وزارة الخـارجيـة حاولت تهدئة الوضع وقامت بالمحافظة على «فترة تجريبية» في العلاقات العراقية ـ الأمريكيـة. لم تستطع الدبلوماسية الأمريكية منـع صدام حسـين من طرح نفسـه كخصم معلن للولايات المتحـدة. ودافعت قمة بغـداد في نهاية شهـر مايـو ـ أيار ١٩٩٠، عن حق العـراق في «اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بضمان أمنه ودفع امكانيـات تطوره إلى الأمـام بما في ذلـك بواسـطة امتلاك السبل العلمية والتكنولوجية المتقدمة»؛ واتهمت الولايات المتحدة بـ «تحمل المسؤوليـة الأساسية في استمرار الاحتلال الإسرائيلي» بتقديمها «مساعدة عسكرية ومالية وغطاء سياسي» ـ للنزعة التوسعية لدى الدولة العبرية. كما إن عملية جبهة تحرير فلسطين بتاريـخ ٣٠ مايـو ـ أيـار ١٩٩٠ قد جـاءت بنفس الوقت بـأوامـر من بغـداد من أجـل وضـع حـد للحـوار الأمـريكي ـ الفلسطيني. إذ ترقّب العراق بأن الفلسطينيين الـذين فقدوا صـبرهم بسبب الطريق المسـدود الذي آلت إليه عملية السلام لن يخضعوا لمطالب أمريكية جديدة.

لقد حدد صدام حسين في مقابلة له مع صحيفة «الفيغارو» الفرنسية بتاريخ ١١ يوليـو ـ تمـوز ١٩٩٠ مدلـول معارضته للولايات المتحدة، إذ قال: «إنـه لمن الخطير جـداً أن تكـون الولايات المتحـدة هي القوة العـظمى الوحيـدة الآن. إن هذا يشكـل تهديـداً للعالم بـأسره؛ وليس للعرب وحدهم ولمنطقتهم.

«إننا لا نصدر هذا الحكم بدافع الكراهيـة للولايات المتحـدة ولأنه لـدينا خلفيـات ضد هذه البلاد. كـلا، إننا نقـوم فقط بتحليل مـوضوعي للوضـع كما نـراه. وإنني أؤكد لكم أن تقييمنا سيكون نفسه لو كان حديثناً يخص بلداً آخر غير أمريكا.

«إن إسناد السلطة لشخص واحد أو لحزب واحد داخل بلد ما أو في العـلاقات الـدولية

أمر مخيف بل خطير. وأن يكون بلد واحد في مصاف القـوة العظمى لا بـد أن يشكل خـطراً عـلى العالم كله. لنعـد إلى الشرق الأوسط. إذا كانت الـولايات المتحـدة هي القوة العـظمى الوحيدة فيه، فإن حرية الفـرنسيين والإنكليـز واليابـانيين، بـل ومستقبل الاتحـاد السوفييتي، ستنتقص. لأن الولايات المتحدة ستثقل عـلى تطور هـذه البلاد، عـبر سيطرتهـا على مصـادر الطاقة في الشرق الأوسط».

ضم الكويت وانقسام العالم العربي:

إذا كان صدام حسين قد ألـحّ على مسـألة النفط في الشرق الأوسط فـإن ذلك يعـود إلى تشكل القناعة لديه آنذاك بأن إمارات الخليج تقوم بحرب اقتصادية حقيقية ضده. كان الأمر يتعلق بملفين أساسيين أولهماخاص بديون العراق الكبيرة حيال الأنظمة الملكية النفـطية بسبب الحرب ضد إيران وزيادة الإنتـاج النفطي. لقـد وجد العـراق نفسه في وضـع مماثـل للوضع الذي وجدت فرنسا نفسها فيه بعد عام ١٩١٨ فيما يخص ديونها حيال الولايـات المتحدة، إذ لم يكن من السهل عليه تحمل دفع الديون المترتبة على نزاع استفادت منه «سياسياً» في النهـاية جميع بلدان المنطقـة العربيـة. أمّا الملف الثـاني فيتعلق بزيـادة بعض بلدان «الأوبيب» لإنتاج النفط وخـاصة الكـويت واتحاد الإمـارات ممـا أدّى إلى المحـافـظة عـلى سعـر منخفض للنفط وبـالتالي إعـاقة تعمـير العراق من جـديد. وينبغي أن يضـاف لهذه «الحـرب الاقتصـاديـة»، المنازعات الخاصة بين العراق والكويت.

ازدادت ثـروات الكويت كثيـراً وأضيفت لثروات مجتمع «الوفـرة» الـذي شهـدتـه منـذ استقلالها عام ١٩٦١ عوائد مالية كبيرة. كانت الإمارة قد فكرت بفترة ما بعـد النفط التي لا تزال بعيدة فأنشأت صندوق ادخار تغذّيه استثمارات في العالم الغربي بغية توفير مداخيل بديلة للنفط. إن السكـان الأجانب في الكـويت يشكلون الأغلبية، كـما هـو الحـال في بقيـة بلدان الخليـج الصغيرة الأخـرى. فبالإضـافة إلى العـمال الأجانب الـذي يقيمون في الكـويت لفترة مؤقتة، هناك عدة مئات من الآلاف من الفلسطينيين يقطنون الكويت بصورة مستمرة وثابتة؛ والحيـاة الثقافيـة لها أهميتهـا في الكويت. إذ كـانت صحـافتهـا لفـترة مـديـدة من الـزمن من الأكـثر حرية في الشرق الأوسط وجامعة الكويت تتمتع بتجهيزات وإمكانيات كبيرة مما أدّى إلى بروز نخبة عربية جديدة. كما عرفت الإمارة حياة سياسية حقيقية مع انتخابات برلمانية، ممـا جعلها تعيش أزمة داخلية ما. حاول الأمير تقليص سلطات البرلمان مما أثار استياء المعارضة الكبـير. وأخضعت الصحافة لرقابات صارمة أكثر. وأدّى وصول جيل جديد من الكويتيين إلى سـوق العمـل بقدرات علميـة أفضل إلى خلق نـوع من التوتـر مع الفلسـطينيين الـذين وجـدوا أن

ظروف إقامتهم تتدهور؛ فالحكومة الكويتية لا تريد دورة مستمرة لعدة أجيال من السكان الفلسطينيين.

يرى الكثير من العراقيين في الكويت وجوداً مختلقاً بالرغم من الاعتراف الرسمي باستقلال تلك الإمارة. ولم تتوقف المطالبة بإعادة ضم الكويت منذ استقلال العراق عام ١٩٣٢ حيث شكّلت أزمة ١٩٦١ ذروة تلك المطالبة. لقد ظلّ رسم حدود الإمارة الذي شرع به البريطانيون عام ١٩١٣ و١٩٢٤ غامضاً وغير دقيق، لكنه ترك للكويت ملكية الجزيرتين اللتين تجاوران المنفذ المائي الوحيد للعراق على الخليج. طلبت الحكومة العراقية منذ عام ١٩٣٩ شراء هاتين الجزيرتين أو استئجارهما من أجل ضمان السيطرة المطلقة على ذلك الممر المائي. رفضت الكويت دائماً الخضوع للضغوط العراقية، مما أدّى إلى نشوب أزمات دورية. وكذلك اشترك البلدان بملكية عدة حقول نفطية طالب العراق بتعويضات مقابل الكميات التي سحبتها الكويت أثناء الحرب مع إيران منها في الوقت الذي توقف فيه العراق عن استثمارها نهائياً.

استؤنفت المفاوضات حول مسألة الحدود اعتباراً من مطلع ١٩٩٠. وتقول المصادر الأردنية أن الكويتيين أبدوا استعدادهم لتقديم تنازلات، لكنهم طالبوا في شهر ابريل - نيسان بتصديق العراق أمام الهيئات الدولية على الاعتراف باستقلال الكويت المعلن عام ١٩٦٣. رفضت بغداد ذلك. وبتاريخ ١٧ يوليو - تموز، اتهم صدام حسين بعض قادة الخليج بممارسة سياسة موالية لأمريكا ومعادية للعرب. ثم نشر العراق في اليوم التالي رسالة كان قد وجهها قبل يومين للجامعة العربية؛ واتهم فيها الكويت بسرقة النفط العراقي منذ عام ١٩٨٠. رفضت الكويت تلك الاتهامات بتاريخ ١٩ يوليو - تموز.

طلبت الكويت تدخل الأمم المتحدة بشأن خلافها مع بغداد، فاتهمها العراق بالعمل على استقدام تدخل أجنبي في المنطقة (٢١ يوليو - تموز ١٩٩٠). واستخدم العراق الحجّة القومية العربية الممتزجة تماماً مع مصالحه. إذ اعتبر بأنه يتوجب على كل عربي شريف، وحتى الكويتي، دعم العراق وإدانة اعتداء الكويت. وبتاريخ ٢٤ يوليو - تموز نشر العراق ثلاثين ألف جندي على حدود الإمارة. زار مبارك العواصم المعنّية وتلّقى تأكيدات من صدام حسين بأن العراق لن يستخدم الحل العسكري. وتحدد موعد للقاء عراقي - كويتي في جدّة بتاريخ ٣١ يوليو - تموز في الوقت الذي زادت بغداد عدد قواتها المرابطة بالقرب من الحدود الكويتية إلى مئة ألف جندي. أعلنت الدبلوماسية الأمريكية عن حيادها بما اعتقدته مجرد نزاع حدودي بين البلدين؛ وكانت مخلصة بذلك لخطها السياسي الذي انتهجته قبل عامين. كما اعتقد مبارك والملك فهد وأمير الكويت بأن العراق لا ينوي القيام بعملية عسكرية. مع

ذلك، اجتاح الجيش العراقي الكويت في الأول من شهر أغسطس ـ آب؛ أي غداة فشل لقاء جدّة.

انهار الجيش الكويتي بعد مقاومة متواضعة ولجأ الأمير إلى السعودية. تشكّلت حكومة مؤقتة ومغفلة بينما أعلنت بغداد أن ثورة طردت الملكية وأن مهمة القوات العراقية هي دعم الحكومة الجديدة. اكتمل الاحتلال بتاريخ ٤ أغسطس ـ آب، مع غزو المناطق المحايدة بين الكويت والسعودية والعراق. كان الاستهجان الدولي مباشراً. واتخذت البلدان الغربية اجراءات تجميد الأموال الكويتية في الخارج البالغة ١٠٠ مليار دولار. وصدر بتاريخ ٦ أغسطس ـ آب ١٩٩٠ القرار ٦٦١ عن مجلس الأمن وفرض المقاطعة المالية والتجارية والعسكرية للعراق. وبتاريخ ٨ من نفس الشهر أعلنت بغداد الوحدة الكاملة الشاملة بين العراق والكويت. واعتبر القرار ٦٦٢ بأن هذه الوحدة ملغاة ولا قيمة لها.

لقد خرق العراق بغزوه الكويت، وبضمّها خاصة، أكبر المحرّمات في السياسة الدولية منذ عام ١٩٤٥، أي احترام الحدود وبقاء الدول. وأتى بذلك سابقة تمثل خطراً بالنسبة لأي بلد في العالم، وخاصة في العالم الثالث حيث عمليات الضم والتوترات الإقليمية ذات أثر قوي جداً. تمثّل ردّ الأمم المتحدة بالإدانة المترافقة مع عقوبات. لكن هذه العقوبات لن تكون ذات فعالية إلا إذا قدّمت المجموعة الدولية الوسائل الكفيلة بتطبيقها. كما أن الولايات المتحدة الراغبة في التواجد بالخليج لم تستطع قبول أن يكون العراق سيداً على المصادر النفطية للكويت ويلعب دوراً أساسياً في الصادرات وبالتالي في تحديد الأسعار. لقد ترافقت المصلحة السياسية والاقتصادية مع ضرورة العمل على احترام القانون الدولي. وبتاريخ ٦ أغسطس ـ آب، برهن ديك شيني، وزير الدفاع الأمريكي، للملك فهد على أن العراق يتأهب لاجتياح السعودية، كما تدل المعلومات التي جمعتها الأقمار الصناعية الأمريكية للمراقبة. وحصل على طلب سعودي بنشر القوات الأمريكية في السعودية. فقام مباشرة جسر جوي عملاق، لتبدأ عملية «درع الصحرا».

انقسم العالم العربي بعمق أمام هذه الأزمة. أدان المجلس الوزاري للجامعة العربية بتاريخ ٣ أغسطس ـ آب الغزو العراقي مع معارضة أربعة أصوات تمثل العراق واليمن والسودان وم.ت.ف. وعرضت هذه الأخيرة وساطة تقوم على أساس أن تدفع الكويت «تعويضات» وتتنازل عن الجزر الكويتية التي يطالب بها العراق مقابل انسحاب قواته. عاد هذا المشروع، الذي رفضه الطرفان، للظهور دورياً أثناء محاولات التسوية السلمية المختلفة. استخدم صدام حسين خطاباً أكثر فأكثر نضالية وأعلن بأنه بصدد وضع حد للتقسيم الاستعماري للعالم العربي الذي أعطى الثروات لأقلية وترك الأغلبية لقمة سائغة للفقر؛ وقال بوجوب إعلان الحرب المقدّسة على الولايات المتحدة في جميع أرجاء الأرض وتحرير الأماكن

المقدّسة من السيطرة الأمريكية والصهيونية؛ كما قدّم إمكانية للتسوية الشامله إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي المحتلّة وسوريا من لبنان. كان ذلك الخلط بين المقولات التقليدية للقومية العربية وللنزعة الإسلامية ذا فعالية كبيرة. إن الصدمة النفطية المضادة خلقت ضغينة شعبية كبيرة ضد ملكيات الخليج وظهر حل التقسيم المتكافىء للنفط بمثابة دواء ناجع للصعوبات الاقتصادية في العالم العربي. أمّا النزوع الإسلامي الذي ظهر خلال السنوات الأخيرة فيمكن تحديده باتجاهين تبعاً للأفكار التي يتم الاستلهام بها؛ تيار تقوي وأصولي أصيل يهدف إلى إعادة أسلمة المجتمع ويبحث عن نموذج وعن دعم لدى السعودية؛ وتيار آخر شعبوي وسياسي معادٍ للنزعة الغربية ولّدته المجابهة المستمرة مع إسرائيل طليعة الغرب. استطاعت القومية العربية خلال سني الخمسينات والستينات توظيف التعبئة الشعبية حيث أصبحت أداة التحرير والخلاص من الاستعمار ووعدت بحل مشاكل التنمية بفضل الشيم والفضائل الملازمة للوحدة العربية. لكن فشلها في مواجهة إسرائيل وعجزها النسبي عن خلق اقتصاد مزدهر سمحا للنزعة الإسلامية بأخذ الثأر منها، على الرغم من بعض النجاحات التي حققتها وإيجاد نظام دولة قوي. ويمثل العراق البرهان الكامل على ذلك، إذ لم يكن يمتلك سوى عدة آلاف من الجنود في مواجهة الغزو البريطاني الثاني عام ١٩٤١؛ لكنه استطاع عام ١٩٩٠ أن يعبىء جيشاً قوامه مليون جندي أي أنه ضاعف عدده ٥٠ مرّة. إذا كانت مقولات إعادة أسلمة المجتمع تحظى بشعبية كبيرة، فإن ذلك يعود لاعتبارها بمثابة دواء لجميع شرور المجتمع والاقتصاد أكثر مما هي عامل جذب بذاتها ولذاتها. إن صدام حسين، باقتراحه تقسيماً جديداً للريع النفطي وباستخدامه القاموس الإسلامي، نجح بالقيام بعملية قلب كبيرة للنزعة الإسلامية. فالتيار التقوي أصابه الشلل من جراء عمل السعودية، حاميته الطبيعية، التي طلبت مساعدة الجيش الأمريكي. أمّا النزعة الشعبوية الإسلامية فقد التقت بشكل طبيعي مع النزعة القومية العربية المتعشة التي يمثلها سيد بغداد. ولاقت الدعاية العراقية صدىً كبيراً في الأردن وفلسطين في مواجهة العدو الصهيوني، وفي المغرب حيث جعلت المعطيات الثقافية الوحدة بين النزعتين القومية والإسلامية أكثر سهولة، وفي بلدان المحيط العربي كما في اليمن والسودان. إن الخطاب العروبي ـ الإسلامي ذا المنحى الشعبوي يتناظر مع أشكال الحرمان الاقتصادي والسياسي لهذه المناطق. لقد شهدت هذه البلدان بالفعل منذ أواخر سني السبعينات نهضة لحياة سياسية وشعبية نشطة؛ إذ سقط النميري في السودان وقامت الانتفاضة وانتعشت الحياة السياسية في الأردن وتوحّد اليمنان وشهدت الجزائر حركة تمرد شعبي؛ إلخ. يمكن القول باختصار أن الأرض كانت ممهدة لنجاح الدعاية العراقية. إن صدام حسين، على عكس عبدالناصر، لا يتمتع بأية مكانة مرموقة تجذب الجماهير (إن عادته في جعل تصريحاته تُتلى على شاشة التلفزة من قبل أحد

الصحفيين لها دلالتها في هذا السياق). لكن خطابه السياسي لقي، مؤقتاً على الأقل، تلاؤماً حقيقياً مع الواقع السياسي.

إن مناوأة العراق داخل العالم العربي، باستثناء ملكيات الخليج الخاضعة مباشرة للتهديد، تمثل برهاناً على الوضع العكسي. ففي سوريا، لم تشهد البلاد في ظلّ البعث نهضة حقيقية للحياة السياسية. في لبنان، تماهت مقاومة سوريا منذ زمن طويل مع العراق وتناظرت مغامرة ميشيل عون بحق مع ذلك الصعود الشعبي والشعبوي. أمّا في المغرب، فإن النظام الخلافي الملكي للحسن الثاني يمتلك مشروعيته الخاصة مما يجعله أقل عرضة للتأثر من بقية الأنظمة العربية. بقيت مصر التي لم تعرف حركة شعبية مشابهة ضمن المقياس الذي قامت فيه السلطة نفسها بإجراء التحرر السياسي والديمقراطية النسبية مما نزع فتيل أية حركة احتجاجية للجماهير. كما كان صدام حسين ونظامه غير شعبيين في مصر بسبب سوء المعاملة التي تعرّض لها المصريون في العراق في نهاية الحرب مع إيران. وسارع غزو الكويت والنتائج المترتبة عليه من رحيل العمال المصريين الذين انتزعت منهم ممتلكاتهم ومدّخراتهم. سمح التضامن مع السعودية، بنفس الوقت، بأمل الحصول على مساعدة اقتصادية هامة بينما وعدت الولايات المتحدة بحذف جزء من الديون وخاصة في الميدان العسكري.

ترافقت عملية «درع الصحراء» مع إرسال وحدات عربية بأغلبية مصرية ومشاركة سورية ومغربية. وتضامنت انكلترا مع الولايات المتحدة بينما اكتفت فرنسا في البداية، بأمل الوصول إلى «حل عربي»، بالمساهمة في عملية الحظر قبل أن ترسل قوة بريّة استقلّت بقيادتها.

النتائج السياسية الأولى:

قررت الأمم المتحدة، منذ بداية\الأزمة، فرض مقاطعة اقتصادية على العراق تمّ تحديدها فيما بعد كعملية حظر على الواردات والصادرات. استمرت النقاشات أياماً عديدة حول طبيعة العملية. إذ أن عملية حظر دون استخدام القوة لفرض التقيّد به هي عملية فارغة ولا معنًى لها؛ أما عملية حظر مع استخدام القوة فستبدو بالأحرى حصاراً، أي عملاً حربياً. أتاح القرار ٦٦٥ الصادر بتاريخ ٢٥ أغسطس ـ آب ١٩٩٠ إمكانية اللجوء إلى الوسائل الكفيلة بفرض احترام الحظر؛ ونصّ على:

«إن مجلس الأمن.

إذ يذكر بقراراته ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤ ويطالب بتطبيقها فوراً وبشكل كامل؛

وبعد تبنّيه في القرار ٦٦١ اتخاذ عقوبات اقتصادية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛

وتصميمه على وضع حد لاحتلال الكويت من قبل العراق، الذي يعرض وجود دولة عضو في الأمم المتحدة للخطر، وعلى إعادة سلطة الحكومة الشرعية إلى الكويت، وكذلك استعادة الكويت لسيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها مما يستوجب تطبيق القرارات الآنفة الذكر بسرعة؛

«وإذ يأسف لسقوط عدد من الأبرياء نتيجة للغزو العراقي للكويت ويعلن تصميمه على منع وقوع ضحايا بشرية جديدة؛

وإذ تساوره المخاوف بسبب استمرار العراق في رفضه الانصياع للقرارات ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢ ـ ٦٦٤ بشكل خاص، وبسبب سلوك الحكومة العراقية التي تستخدم سفناً ترفع العلم العراقي لتصدير النفط؛

نظراً لهذا كله:

١) ـ يطلب من الدول الأعضاء المتعاونة مع الحكومة الكويتية والتي تنشر قواتاً بحرية في المنطقة، اتخاذ اجراءات تتناسب مع الظروف الجارية وحسبما تقتضيه الضرورة تحت سلطة مجلس الأمن من أجل توقيف جميع السفن التجارية القادمة أو الذاهبة وتفتيش حمولتها والتأكد من وجهة مسارها والعمل على التطبيق الحازم لنصوص القرار ٦٦١ المتعلقة بالنقل البحري؛

٢) ـ يدعو الدول الأعضاء للتعاون بقدر ما تقتضيه الضرورة من أجل فرض احترام نصوص القرار ٦٦١، وذلك باللجوء بأقصى درجة ممكنة إلى الاجراءات السياسية والدبلوماسية المتماشية مع الفقرة (١) المذكورة أعلاه؛

٣) ـ يرجو جميع الدول العاملة بموجب الميثاق، تقديم المساعدة للدول المشار إليها في الفقرة (١) من القرار الحالي، وذلك بالقدر الذي قد تحتاج فيه إلى تلك المساعدة؛

٤) ـ يطلب أيضاً من الدول المعنية تنسيق الأعمال التي قد تلجأ إليها تطبيقاً للفقرات السابقة وذلك باللجوء حسب الحاجة إلى آليات لجنة القيادة وإلى تقديم تقارير، بالتشاور مع الأمين العام، إلى مجلس الأمن واللجنة التي تمّ تشكيلها في القرار ٦٦١؛ وذلك من أجل تسهيل الرقابة وتطبيق القرار المذكور؛

٥) يقرر البقاء في حالة اهتمام مستمر بالمسألة»[٨].

استطاع الحظر أن يحقق فعالية كبيرة. فمن جهة، وربما كان هذا هو الجانب الأكثر ضغطاً فيه، منع قيام أية عملية تصدير للنفط من بلدٍ غارقٍ في الديون. كما رفعت السعودية

من انتاجها بغية التخفيف من مخاطر صدمة نفطية جديدة، وفعلت بلدان الأوبيب الأخرى نفس الشيء تضامناً مع الكويت أو رغبة في زيادة عائداتها. تمّ تقريباً تعويض غياب الإنتاج العراقي ـ الكويتي عبر زيادة الإنتاج. إن ارتفاع أسعار النفط التي تضاعفت عملياً خلال عدة أسابيع يعود خاصة إلى ترقب نشوب حرب واختلال بين العرض والطلب في حالة حلول شتاءٍ قاس في بلدان الشمال. لقد غدا من الصعب على العراق تمويل الواردات مع ضرورتها بالنسبة لعمل صناعته وتموين سكانه، ضمن المقياس الذي لم يعد يمتلك فيه اعتمادات أو صادرات. تجنّب نظام بغداد ذلك الحظر لفترة من الزمن عبر تنظيم عملية تفريغ كاملة للكويت. حمل الجيش العراقي معه جميع المخزونات العامة والخاصة وكذلك سلع الأفراد وأبدى فظاظة كبيرة أثناء احتلاله. وأشير إلى عمليات سرقة واغتصاب واعدامات عديدة، لا سيما وأن الأهالي الكويتيين أبدوا عزمهم على مقاومة المحتل. لكن الإمارة سريعة التأثر بالأخطار (ترتبط الحياة اليومية بعملية تحلية مياه البحر، واستهلاك الطاقة كبير)؛ إن العراقيين قد شرعوا، منذ النصف الثاني من شهر سبتمبر ـ أيلول، بطرد السكان الكويتيين نحو السعودية من أجل تفريغ الإمارة، التي جرى تهديمها أولاً، من القسم الأكبر من سكانها.

سرت طيلة الأيام الأولى للانتشار الأمريكي في السعودية إشاعة مفادها أن القوات المتحالفة ستشن هجوماً جوياً مفاجئاً ليس ضد الجيش العراقي فحسب ولكن ضد المراكز الصناعية. ردّ العراق باحتجاز عدد كبير من الغربيين العاملين في العراق وفي الكويت كي يصبحوا دروعاً بشرية فيما بعد. استلهم هذا التكتيك في احتجاز الرهائن من السوابق اللبنانية، لكن كانت تلك هي المرّة الأولى التي تضع فيها حكومة نفسها في الخط الأول في هذا النمط من القضايا منذ قضية السفارة الأمريكية في طهران. طلب القرار ٦٦٤ الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ١٧ أغسطس ـ آب ١٩٩٠ الإفراج فوراً عن جميع الرعايا من غير العراقيين والكويتيين المحتجزين في العراق والكويت.

اكتست أزمة الخليج سمة متفردة من خلال ما أثارته من تنقلات للسكان. إن تخريب الإمارة وضع حداً لاقتصادها وأدّى إلى رحيل العمال المهاجرين العرب وغير العرب ممن فقدوا حصيلة سنوات من العمل والادخار إذ صادر العراقيون ممتلكاتهم المتواضعة. وأصاب الحظر المفروض الاقتصاد العراقي مباشرة مما أدّى أيضاً إلى طرد العمّال المهاجرين الذين لاقوا نفس مصير عمّال الكويت. أدّى ترحيل المهاجرين إلى جعل التعبئة العسكرية أكثر صعوبة. بالمقابل تعزز العداء الشعبي لنظام صدام حسين في وادي النيل حيث أن القسم الأكبر من العمّال المطرودين كانوا من المصريين. شكّلت الأردن الممر الرئيسي لهؤلاء التعساء (حاول البعض العبور من الحدود التركية والإيرانية). لقد بلغ عدد الذين جرى احصاءهم رسمياً في

المملكة الهاشمية ما بين ٥ أغسطس ـ آب و٥ اكتوبر ـ تشرين أول ٦٧٨٧٥٣ شخصاً. كما عاقب السعوديون أهالي البلدان التي أظهرت تعاطفاً مع صدام حسين. كان اليمنيون هم الضحايا الرئيسيون لذلك إذ غادر مئات الآلاف منهم السعودية. وسببت الأزمة في خلال شهرين من الأزمة هجرة ما بين مليون إلى مليوني شخص في مختلف الاتجاهات. كما غيّرت من شبكة توزيع الريع النفطي، إذ وجدت اليمن والأردن وم.ت.ف نفسها بدرجات متفاوتة عرضة للعقوبة من الملكيات النفطية التي خفّضت أو قطعت تماماً مساعداتها الاقتصادية والمالية. أمّا مصر وسوريا فربما أنهما قد استفادتا أو هما في طريقهما للاستفادة من مساعدات جديدة، مما يدل على إنجاز عملية «الارتزاق» التي كتبت قمة الخرطوم عام ١٩٦٧ أول سطر فيها.

لقد أعاد صدام حسين علاقاته بشكل مذهل مع إيران، بغية تجنب الاختناق العسكري والاقتصادي. واقترح بتاريخ ١٥ أغسطس ـ آب تسوية نهائية للمنازعات الحدودية على أساس اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ وعودة الأسرى مباشرة إلى ديارهم. استقبلت طهران عرض السلام ذاك كأكبر انتصار في تاريخ الجمهورية الإسلامية. جلا العراق عن الأراضي التي كان جيشه يحتلّها كدليل على جدّية عرضه وأطلق سراح الأسرى. وفعلت إيران نفس الشيء. رفض نظام طهران الذي أدان الوجود الغربي في السعودية والاحتلال العراقي للكويت مساعدة بغداد على خرق الحظر الدولي، على الرغم من إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران. لقد ضغطت سوريا بشكل خاص على حليفها الإيراني كي لا يحاول إنقاذ صدام حسين. حصلت بغداد فقط على مجرد التصرف بجميع قواتها المسلّحة التي كان قسمٌ هامٌ منها مسمّراً حتى ذلك الوقت على الحدود الشرقية للعراق؛ هذا على الرغم من التضحيات الكبيرة التي قدّمتها كثمن لحربها مع إيران.

بدت الولايات المتحدة بمثابة الرابح الأكبر في بداية الأزمة. لقد حصلت على ما كانت تبحث عنه من زمن طويل، أي الوجود العسكري في الخليج لحماية مناطق إنتاج النفط. واستطاعت أن تظهر كالقوة العظمى الوحيدة بعد انتصارها على الاتحاد السوفييتي. لكن الأزمة كشفت عن هشاشتها الاقتصادية. ففي الوقت الذي ملكت فيه القدرة التقنية لإرسال جيش يزيد عدده عن ٢٠٠٠٠٠ شخص بأقل من شهرين إلى مسافة عدة آلاف من الكيلومترات عن قواعد الانطلاق، فإنها لم تمتلك بالمقابل وسائل تمويل تلك العملية وحدها. واضطّرت للجوء إلى مساهمة البلدان النفطية (التي استخدمت لأجل ذلك قسماً هاماً من الأرباح الناتجة عن مضاعفة سعر النفط) والبلدان الصناعية الكبرى التي لا تستطيع التدخل على أرض الميدان بسبب الأوضاع القانونية الموروثة من الحرب العالمية الثانية، أي ألمانيا واليابان. هكذا ظهرت بوضوح حدود القوة الأمريكية.

اتخذ الاتحاد السوفييتي في بداية الأزمة موقفاً متراجعاً. ولم يسمح له انهيار بناه الاقتصادية وزعزعة منظومته السياسية المشاركة المباشرة التي جعلتها ذكرى حرب الافغانستان غير مقبولة شعبياً. لذلك لعب ورقة الولايات المتحدة. إذ أدّى به ضعفه الحالي إلى أن يرى في المنظمة الدولية وسيلة للحفاظ على دور سياسي ويحدد من دور الولايات المتحدة عبر حصره ضمن إطار عمل جماعي. التقى ذلك الشاغل مع ما كان يشغل فرنسا التي تريد المحافظة على استقلال سياستها والإبقاء على الصداقات العربية. وعندما وعت هاتان الدولتان الشعبية الحقيقية التي تحظى بها بعض المقولات التي طرحها صدام حسين في العالم العربي، حاولتا نزع الفتيل المتفجر عبر إعادة طرح بعض الأفكار مثل الربط بين مختلف مشاكل الشرق الأوسط وضرورة توزيع أكثر عدلاً للريع النفطي. ويشكل البيان الفرنسي ـ السوفييتي المشترك الصادر بتاريخ ٢٥ أغسطس ـ آب ١٩٩٠ التأكيد الأول لذلك الخط الجديد، حيث جاء فيه:

«تثير الأزمة الناتجة عن العدوان العراقي ضد الكويت، الدولة المستقلة وذات السيادة، قلقاً كبيراً لدى الاتحاد السوفييتي وفرنسا. وترحب الدولتان بتبني مجلس الأمن للقرار ٦٦٥ الرامي إلى تحقيق التطبيق الصارم والدقيق للعقوبات المفروضة ضد العراق.

«إن هذا القرار يقدم شهادة جديدة عن اتفاق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن والمجموعة الدولية الوضع حد بأسرع وقت ممكن لوضع يقوم على خرق فاضح للمبادىء التي تحكم العلاقات بين الدول ويشكل مساساً خطيراً بالسلام والأمن الدوليين.

«ويؤكد الطرفان تمسكهما بمبدأ عمل مشترك يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة بقصد الوصول إلى تسوية سياسية للأزمة تقوم على أساس انسحاب القوات العراقية من الكويت وإعادة السيادة لذلك البلد العربي.

«ويطلب البلدان من العراق الاستنكاف عن أي عمل يعيق عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الكويت ويشكل مساساً بأمن موظفيها ومكانتهم.

«ويأمل كل من الاتحاد السوفييتي وفرنسا أن يبرهن العراق على حسه الواقعي وتعقله وذلك باستجابته لإرادة المجموعة الدولية كما عبّرت عنها القرارات الصادرة عن مجلس الأمن فيما يخص أزمة الخليج.

«ويعلن الطرفان عن قناعتهما الكاملة بأن هذه الأزمة الجديدة تبينّ الضرورة الملّحة لبذل الجهود المكثّفة لتسوية بقية الأوضاع الناتجة عن حالة الأزمة السائدة في الشرق الأوسط وخاصة المسألة الفلسطينية. كما يجدد الطرفان دعمهما للعمل العربي الرامي إلى تسوية الأزمة اللبنانية»[٩].

اتخذ الفرنسيون والسوفييت من الدفاع عن القانون والحقوق محركاً أساسياً لسياستهم كما فعل الرئيس ميتران بتاريخ ٢٨ أغسطس ـ آب عندما قال: «لا يمكن التحمس كثيراً لمحاولة تسوية النزاع بين العراق والكويت وجيرانه والتهاون حيال عمليات أخرى لخرق القانون في نفس المناطق من العالم، في فلسطين ولبنان وغيرهما». وبتاريخ ٤ سبتمبر ـ أيلول اقترح الاتحاد السوفييتي عقد مؤتمر دولي حول جميع مشاكل الشرق الأوسط. كما تمّ لقاء بين بوش وغورباتشوف بسبب الوضع غير المقبول القائم آنذاك. جرى لقاء القمة في هلسنكي بتاريخ ٩ سبتمبر ـ أيلول. وأظهر البيان الختامي تحولاً أميركياً باتجاه المواقع الفرنسية ـ السوفييتية؛ حيث نقرأ ما مفاده:

«لقد اتفقنا على أنه لا يمكن السماح بالعدوان العراقي. ولا تمكن المحافظة على أي قانون دولي سلمي إذا كانت الدول الهامة تستطيع التهام جيرانها الأكثر ضعفاً منها.

«إننا نجدد تأكيد [...] دعمنا للقرارات ذات الرقم ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٤، ٦٦٥ الصادرة عن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة. وإننا ندعو اليوم حكومة العراق مرّة جديدة للانسحاب بدون شروط من الكويت من أجل امكانية إعادة الحكومة الشرعية للكويت وتحرير جميع الرهائن المحتجزين حالياً في العراق وفي الكويت.

ولا يمكن القبول بأقل من التطبيق الكامل للقرارات التي تبناها مجلس أمن الأمم المتحدة. كما لا يمكن القبول بأقل من أن تستعيد إمارة الكويت وضعها القانوني الذي كانت تعرفه قبل تاريخ ٢ أغسطس ـ آب ١٩٩٠؛ وتحقيق ذلك وحده يمكن أن يضع حداً لعزلة العراق. وإننا ندعو دول المجموعة كلها إلى تطبيق العقوبات الصادرة عن الأمم المتحدة واننا نلتزم بالعمل، فرادى وبالتنسيق مع الآخرين، بالعمل على التطبيق الكامل لتلك العقوبات.

«[...]. إننا نفضل حلاً سلمياً، وإننا سوف نوحّد جهودنا طالما أن الأزمة قائمة. ونحن مصممون على وضع حد لذلك العدوان، وإذا فشلت الإجراءات المتخذة في تحقيق المطلوب منها، فإننا مستعدون للعمل من أجل الوصول إلى اجراءات إضافية تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

«في الوقت الذي يتم فيه بلوغ الأهداف التي حددها مجلس أمن الأمم المتحدة وعندما تتم البرهنة على أنه لا يمكن تحقيق مكاسب عن طريق العدوان، سوف يدعو الرئيسان وزيري خارجيتهما للعمل مع بلدان المنطقة وخارجها من أجل تطوير بنًى إقليمية للأمن ودفع الاجراءات الرامية إلى تشجيع السلام والاستقرار. ولا بد من العمل بنشاط من أجل حل النزاعات القائمة في الشرق الأوسط وفي الخليج العربي. وسوف يتابع الطرفان جهودهما ومشاوراتهما واتخاذ الاجراءات الرامية إلى بلوغ الأهداف المنشودة العريضة في وقت مناسب»[١٠].

يا لسخرية التاريخ، لقد حصل الاتحاد السوفييتي، وهو في أوج تراجعه، على ما كان يبحث عنه منذ عام ١٩٥٥، أي الإدارة المشتركة مع الولايات المتحدة لقضايا المنطقة. لقد نصّ القرار ٦٦٦ (١٤ سبتمبر ـ أيلول) الخاص بالمساعدة الغذائية للعراق و٦٦٧ (١٦ سبتمبر ـ أيلول) الذي أدان اقتحام الجنود العراقيين للمقرّات الدبلوماسية في الكويت، و٦٦٩ (٢٤ سبتمبر ـ أيلول) المتعلق بشمول النقل الجوي بقرار الحظر، على ذلك التعاون الجديد بين القوى داخل مجلس الأمن.

كان من أحد نتائج الأزمة التقليل كثيراً من قيمة إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. إذ كان من المستحيل إقحام الدولة العبرية في النزاع حيث أصبحت مصر وسوريا عنصرين مساعدين ثمينين للسياسة الأمريكية. فإذا كانت إسرائيل مفيدة على صعيد تقديمها المعلومات حول القوة العسكرية العراقية فإنها أصبحت مصدر إزعاج بالنسبة لجميع القضايا الأخرى. كما أن طلبها المستمر لزيادة المساعدة العسكرية بغية تعويض الأسلحة التي قدّمتها القوى الغربية للسعودية كان طلباً حساساً على الصعيد السياسي في لحظة توجّب فيها على الولايات المتحدة أن تطلب من السعوديين تمويل عملية «درع الصحراء». وبدا أنه قد خاب أمل إدارة بوش في السياسة الإسرائيلية بعد أن كانت قد اعتقدت بالفعل بأن إسرائيل مستعدة لقبول السلام مقابل التخلّي عن الأراضي المحتلّة. كان بروز المسألة الفلسطينية من جديد يشكل خطراً قاتلاً ضمن سياق العملية الحساسة المتمثّلة في تشكيل ائتلاف عريض ضد العراق يضم عدة دول عربية. طلبت الولايات المتحدة أقصى درجة ممكنة من «ضبط النفس» من قبل هيئات القمع الإسرائيلية. وكانت حكومة شامير قد رأت في أيامها الأولى أن انخفاض حدة الانتفاضة يتماشى أيضاً مع مصلحة الحكومة الإسرائيلية. في الواقع، تناقص بشكل ملحوظ عدد الضحايا منذ بداية شهر يونيو ـ حزيران ١٩٩٠. وكان ذلك يعود بشكل أساسي إلى محاولة تجنب المواجهة بأكبر قدر ممكن مع المتظاهرين الفلسطينيين

إن التأكيد المتكرر أكثر فأكثر على ضرورة الوصول إلى تسوية دولية تشمل قيام مفاوضات بين إسرائيل والشعب الفلسطيني (بيان الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن بتاريخ ٢٨ سبتمبر ـ أيلول ١٩٩٠) كان لا بد إلا وأن يثير شعوراً بالقلق لدى المسؤولين الإسرائيليين. وفي الوقت الذي كان يتصاعد فيه التوتر في الأراضي المحتلة بشكل محتوم لأن الفلسطينيين رأوا في صدام حسين منقذاً ممكناً، أو على الأقل، رئيس الدولة العربية الوحيد القادر على مواجهة الإسرائيليين والأمريكيين، عادت مسألة القدس الحاسمة إلى جدول الأعمال. فأعلنت الحكومة الإسرائيلية عن إنشاء احياء يهودية جديدة في المنطقة العربية من القدس كي تجعل ضم الجزء العربي من المدينة واقعاً لا رجعة فيه. ضمن سياق هذا الجو المتوتر، أثارت مطالبة

المجموعات المتطرفة اليهودية بإزالة الأماكن المقدسة الإسلامية لإفساح المجال لبناء معبد القدس مواجهات جديدة ذهب ضحيتها ٢٢ فلسطينياً بتاريخ ٨ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٩٠. أظهرت الأحداث التي أعقبت ذلك الحدث الدامي مدى الكراهية القائمة بين المكوّنين السكانيين للمدينة المقدسة ودرجة القلق الذي تثيره.

أحرجت القضية الولايات المتحدة كثيراً. فمصداقية الدفاع عن القانون المجسّدة بالسعي الجماعي لأعضاء مجلس الأمن قد أصبحت عرضة للتشكيك. وبعد مداولات مديدة و نق مجلس الأمن على القرار ٦٧٢ بتاريخ ١٢ اكتوبر ـ تشرين أول الذي ذكّر بضرورة الوصول إلى تسوية إسرائيلية ـ عربية لوضع القسم المحتل من الجزء العربي للقدس. جاء في ذلك القرار:

«إن مجلس الأمن؛

يكرر تأكيده بأنه ينبغي أن تقوم التسوية العادلة والدائمة للصراع الإسرائيلي ـ العربي على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) عبر عملية شاقة من المفاوضات تأخذ في اعتبارها حق جميع دول المنطقة في الأمن، بما في ذلك إسرائيل، وكذلك الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني؛

«تساوره المخاوف بسبب العنف الذي شهده الحرم الشريف بتاريخ ٨ اكتوبر ـ تشرين أول وفي الأماكن المقدّسة الأخرى في القدس مما أدّى إلى سقوط أكثر من ٢٠ قتيل ومن ١٥٠ جريح بين الفلسطينيين، خاصة من المدنيين والأبرياء الذي أمّوا المكان للصلاة؛

٢) ـ يدين بشكل خاص أعمال العنف التي اقترفتها قوات الأمن الإسرائيلية والتي أدّت إلى سقوط قتلى وجرحى؛

٣ ـ يدعو إسرائيل، القوة المحتلّة، إلى وجوب مراعاة الالتزامات القانونية والمسؤوليات الواقعة عليها الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة، والمطبّقة على جميع الأراضي منذ ١٩٦٧.

٤) ـ ويطلب، بخصوص قرار الأمين العام إرسال بعثة إلى المنطقة والذي حظي بارتياح المجلس، أن يوافيه الأمين العام قبل نهاية شهر اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٩٠ بتقرير عن ملاحظاته والنتائج التي تمّ التوصل إليها، ويدعو إلى العمل بالشكل المناسب من أجل تنفيذ المهمة وتقديم جميع إمكانيات الأمم المتحدة في المنطقة»[١١].

أمام الرفض الإسرائيلي حيال قبول البعثة الدولية باعتبار أن ذلك يشكّل بنظر الحكومة الإسرائيلية القبول بالتشكيك بسيادة الدولة العبرية على المدينة المقدّسة، ظهر خطر المجابهة بين المنظمة الدولية المنشّطة وإسرائيل.

بدت أزمة الخليج أنها تسير باتجاه تصادم إرادات، وذلك ضمن المقياس الذي كانت

فيه إجراءات الحظر قد بدأت أيضاً آثارها (أخّرت عملية تفريغ الكويت مؤقّتاً إعطاء الدليل على فعاليتها). كان هناك احتمال ضعيف بقيام هجوم عسكري عراقي ضد قوات «درع الصحراء»، لكنه كان ممكناً دائماً، وإنما سيعني حدوثه دخول العراق في المواجهة في أقل الأوقات ملاءمة لذلك بينما كان شهر أغسطس ـ آب هو الوقت الأفضل للتحرك. هناك أيضاً نفس الدرجة من الاحتمال في أن يستعيد الأمريكيون الكويت بالقوة. فإذا كانت الفترة الواقعة بين شهر نوفمبر ـ تشرين الثاني ١٩٩٠ وابريل ـ نيسان ١٩٩١ هي التي تقدم أفضل الشروط المناخية بالنسبة للقوات الأمريكية، فإنه تبقى معرفة عمّا إذا كانت إدارة بوش تستطيع تحمل خسارة عدة آلاف من الضحايا الأمريكيين في ذلك النزاع. أما سبيل خروج العراق، دون استسلامه المموّه إلى هذه الدرجة أو تلك، فإنه يقوم على امكانية زعزعة الأنظمة العربية القائمة بفضل تحول التيار الشعبوي المؤيّد لصدام حسين إلى موجة ثورية معادية للغرب تمتد من الخليج إلى المحيط. إن عودة ظهور شخصيات في عمّان مثل جورج حبش أمرٌ له دلالته في هذا السياق. هناك فرضية أخرى يجب عدم إهمالها وتتمثل في قيام هجوم عراقي ضد إسرائيل قد يؤدي إلى انفراط عقد التحالف أو هجوم إسرائيلي ضد العراق من أجل تحرير الدولة العبرية من الوضع الصعب الذي تعاني منه. إن الضحايا البشرية ستكون في هاتين الحالتين، نظراً للأسلحة التي يمتلكها الطرفان، أكبر من جميع ما شهدته المواجهات السابقة للصراع الإسرائيلي ـ العربي.

خاتمة

وجد الشرق العربي نفسه عام ١٩٩٠ في صميم أزمة دولية جديدة. إن تاريخه ممهورٌ بهذه الأزمات منذ مطلع القرن التاسع عشر. عناصر هذا التدويل معروفة وتتمثل في موقعه الاستراتيجي على طريق الهند ووجود الأماكن المقدّسة للأديان التوحيدية الثلاثة فيه وأخيراً امتلاكه لأهم الاحتياطات النفطية في العالم. تجتذب هذه العناصر الثلاثة القوى الكبرى الراهنة وتستدعي منها القيام بعمل سياسي في ذلك الحيّز الجغرافي. لكن هل ينبغي أن يُعزى إلى أعمال خارجية وفاعلين أجانب المسار المضطرب للسياسة المحلية؟

هناك العديد من التفسيرات التي يمكن تقديمها. التفسير الأول ذو طبيعة انتروبولوجية والمتمثل في القول بأن تأثيرات البنية العائلية تجعل كل الأمور تجري حسب المبدأ التالي: «أنا ضد أخي، أخي وأنا ضد ابن عمي، أخي وابن عمي وأنا ضد الغريب»؛ إن تقسيماً كهذا قد لا يمكن تجاوزه إلا عبر الدعوة إلى تجمع توحيدي عريض جداً مثل أمة العرب وأمة المسلمين. من المؤكّد، خاصة في سوريا الطبيعية، أن التجمعات العائلية والطائفية تشكل أساس الكثير من اللقاءات والتعارضات على أساس الجماعة. لكن تاريخ نصف القرن الأخير مليء بنماذج اللجوء إلى الأجنبي ضد الأخ وابن العم.

الفرضية الثانية هي ذات طبيعة تاريخية وتتمثل في اعتبار أن انهيار الامبراطورية العثمانية لم يكتمل بعد تماماً وأن منظومة الدول التي أعقبت ذلك الانهيار لم تستقر بعد. ونلاحظ اليوم أن منطقة النزاعات الواقعة ما بين الأدرياتيك إلى الأورال ومن المغرب إلى الخليج تتطابق مع منطقة السلام العثماني وأن تعابير البلقنة واللبننة أصبحت شائعة الآن. يملك هذا التعميم قدراً أكيداً من الحقيقة. لكنه لا يسمح، مع ذلك، بفهم خصوصية الشرق العربي ضمن إطار المجال العثماني - سابقاً.

ينبغي التوليف بين جميع الفرضيات. فمنذ القرن التاسع عشر تواجد الغرب في تلك المنطقة ولم يكن البحر المتوسط حاجزاً يمنع ذلك. ولقد حاول العثمانيون ثم العرب إدراك كنه

التفوق الغربي ووسيلة معالجته. ولاحظوا منذ القرن التاسع عشر أن المساواة القانونية كانت مصدر القوة الغربية الأوربية. فحذفوا عندئذ الآليات الوظيفية للنظام العثماني القديم واكتشفوا للأسف أن الواقع الأثني والطائفي يولّد نزاعات لم تكن معروفة حتى ذلك التاريخ.

. اعتبرت القومية هي سر الغرب في مطلع القرن التاسع عشر. فوجد أهل المنطقة باسم العرب أو باسم الإسلام إنهم يمتلكون، بفضل مصادر ماضيهم المجيد، الطاقة الضرورية للتحرر من السيطرة الأجنبية وإيجاد مكان لهم في الصف الأول بين الشعوب. لم يتأخر انقشاع الوهم هذه المرّة أيضاً. إذ فرض الإنكليز والفرنسيون عام ١٩٢٠ تقسيماً سياسياً لمجال جغرافي كان موحّداً حتى ذلك الوقت. لقد أرضى ذلك التقسيم، مهما كانت درجة تعسفه، عدداً أكبر مما نتصور من البشر، وخلق بنفس الوقت نوعاً من الحنين إلى الوحدة الضائعة. تمَّ التعبير عن تلك الرغبة في التوحيد، خلال سني الثلاثينات، عبر النهوض الإسلامي والعروبي. زعم هذان التياران الفكريان، اللذان يختلطان بشكل وثيق غالباً، أن جميع مشاكل التنمية والتخلف بالقياس إلى الغرب سيتم حلها بسهولة عندما تتحقق الوحدة المرتقبة.

شكّلت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مرحلة قصيرة من الاستقلال وازدهار الآمال. وبدا قيام الجامعة العربية بمثابة خطوة إلى الأمام وأعتبر استبدال الولايات المتحدة عوضاً عن القوى الأوربية اعلاناً عن تبادل أكثر تكافؤاً مع الغرب. في ذلك الحين بالذات تدخّلت الصهيونية وقامت دولة إسرائيل. انتهجت النخب القديمة الحاكمة سياسة كوارثية، صيغت من أشكال الضغينة المتبادلة، ولم يكن بمقدورها أن تؤدي سوى إلى كارثة الهجرة الفلسطينية. وأدّت استحالة الوصول إلى سلام خلال ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، بسبب تعنت الدولة الفتيّة، إلى تدمير نفوذ الأعيان وأتاحت وصول الأكثر جذرية إلى السلطة والذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى المثقّفة. أدار هؤلاء ظهرهم لليبرالية القرن التاسع عشر واعتقدوا أنهم قد اكتشفوا الدواء الناجع في اشتراكية متأثرة إلى هذه الدرجة أو تلك بالاتحاد السوفييتي.

ولّد الصراع مع إسرائيل دولاً قوية ودكتاتورية. ولقد تأتت النزعة الراديكالية العسكرية قبل كل شيء من المساهمة التي أرغمت المجتمعات على إيلائها للجيش من أجل مواجهة النزعة التوسعية المهدِدة للدولة العبرية. ففي الوقت الذي تضاعف فيه عدد السكان مرتين أو ثلاث مرات، تعاظمت الأجهزة العسكرية بمعدّل ٢٠ إلى ٥٠ مرّة. وخلق الخيار الاشتراكي العربي الظروف الملائمة لشرخ داخلي مع الاتجاه الإسلامي وإسقاط الحرب الباردة في الشرق العربي؛ ذلك الإسقاط الذي أراده الفاعلون الإقليميون من كلا الاتجاهين.

وجّهت هزيمة، بل مذلّة، ١٩٦٧ ضربة رهيبة للقومية العربية. لقد فتحت الطريق أمام عودة بروز النزعة الإسلامية في عالم غيّرت معالمه الدورات الجديدة للريع النفطي. أدّى

الخليط المتفجر بين النزعة الإسلامية والنفط، خلال سني السبعينات والثمانينات، إلى نزاعات جديدة دافعت الدول وليدة العروبة فيها عن نفسها عبر تقديم التنازلات وممارسة القمع.

بقي الصراع مع إسرائيل قضية مركزية بشكل دائم. فهو الذي أرغم دول خط المواجهة على أن تصبح دولاً قوية للحفاظ على بقائها كما برهن النموذج اللبناني في حالة العكس. وهو الذي جعل هؤلاء وأولئك يطلبون مساعدة القوى العظمى مقابل الدخول في دورة الحرب الباردة وبأن يضاف إلى الإحساس بالتخلف على صعيد التنمية البعد الملموس أكثر بالإذلال المستمر وبالتالي بالواجب الأقوى في إنقاذ الشرف المثلوم. كما أعطى ذلك النزاع للنزعة العروبية ثم الإسلامية شرعية الأيديولوجيا القتالية وها هو يقدّم اليوم تبريراً للطموحات العراقية. إنه محرك التاريخ المعاصر للشرق العربي؛ فالأيديولوجيات والسياسات وطموحات الدول والجماهير العربية هي أدوات في ذلك الصراع وليست غايات بحد ذاتها.

لم تتم مع ذلك محاولة الدخول في مجابهة أبداً. إذ لم تأخذ الدول العربية، باستثناء عام ١٩٧٣، أية مبادرة للشروع في الحرب. الدفاع هو موقعها الطبيعي، إذ ينبغي امتلاك القوة من أجل الوقوف في وجه التوسع الإسرائيلي، لكن موازين القوى تبقى دائماً في غير صالحها، على الأقل طالما أن القوى الأوربية أو الولايات المتحدة تدعم الدولة العبرية. ولا يمكن التضحية بكل الجهود المكرّسة لتطور الدولة والاقتصاد من أجل القيام بحرب قد تؤدي إلى الإبادة الجزئية أو الكاملة للداخلين فيها. كما أن المقاومة الفلسطينية ذاتها، وعلى الرغم من الدعوة إلى الكفاح المسلّح، حافظت دائماً على أولوية الإبقاء على آليات الدولة الممثلة في م.ت.ف. ولقد أدّت حرب العصابات التي قامت ضد الدولة العبرية في الفترة الواقعة بين ١٩٤٩ و١٩٥٦ إلى خسائر إسرائيلية أكثر مما سببته نشاطات م.ت.ف والمنظمات المكوّنة لها منذ عام ١٩٦٤.

يفسر هذا المظهر الخارجي للقوى لماذا تشكّلت سياسة الشرق العربي من مجابهات جرى ايقافها في اللحظة الأخيرة. وتتمثل المهارة الكبرى في الوقوف على حافة الهاوية بغية أن يحمل تدخلٌ إقليمي أو دولي حلاً، جزئياً على العموم، للمشاكل الجارية، الأمر الذي يتطلب تعدد الوساطات والوسطاء. وتمثل الحرب في لبنان العالم المصغر لذلك الوضع؛ فالظروف التي يحمل كل منها منطقة وشبكة تحالفاته تتعاقب بإيقاع متسارع؛ الأمر الذي يفسر التناقض الظاهري للعناصر الفاعلة بفارق عدة أشهر فقط.

إن كل شيء يجري كأن الخطاب العربي قد انحرف بالنسبة إلى القائلين به. فالمجموعة الطائفية تتحدث عن الوحدة الوطنية ولا تدافع سوى عن مصالحها الخاصة؛ والدولة اللبنانية تدعو لتلك الدولة ـ الأمة العاجزة عن تحقيقها؛ والدول ذات النزعة العربية كسوريا أو مصر والعراق تطرح نفسها كموحّد للعرب ولا تتحرك إلا تبعاً لمصالحها الإقليمية المباشرة؛ وإذا

قامت ذات يوم دولة إسلامية، فقد تكـون هي الدولـة التي ستتمسك فعـلاً بتحقيق الوحـدة العربية.

إن الشرق العربي يعاني من مشاكل التنمية الاقتصادية ومن التحدي الديموغرافي والتباس القوميات الاتنية والدينية وتعدد النزاعات ومواطن التوتر؛ لكن لا يبدو أنـه يتجه، في مـطلع سني التسعينات، نحو سلام حقيقي يقوم على نزع سـلاح عام. إن عقـد مؤتمر حـول الأمن ونزع الأسلحة، على شاكلة مؤتمر هلسنكي بالنسبة لأوربا، قد يؤدي إلى تسويـة، إن لم تكن عادلة فمقبولة من جميع الأطراف، لجميع النزاعات مع ضمانات دولية غدت ممكنـة مع نهايـة الحرب الباردة؛ إن المؤتمر هو المسلك الأكثر عقلانية والأكثر طوباوية بنفس الوقت، وذلـك في وقت يبدو أن الرأي العام العربي قد استعاد فيه نفوذاً سياسياً هاماً مع تردده بـين البحث عن الديمقراطية وبين مفاتن النزعة الشعبوية. وإذا لم يتم عقد ذلـك المؤتمر لا يمكن للعنف إلا أن يشق طريقه من جديد.

احالات

الفصل الأول:

١ ـ نص مأخوذ من كتاب مارسيل كولـومب (M. Colombe) بعنوان «تـطور مصر ـ L'évolution de l'Egypte». باريس ـ ١٩٥١، ص: ٣٠٤ ـ ٣٢٥.

٢ ـ مـا قـالـه «كيليرن» لـ «بـوڤـان» بتـاريـخ ٦ مـارس ـ آذار ١٩٤٦ . «روجيـه لـويس ـ R. Louis»، «الامبراطوريـة البريـطانية في الشرق الأوسط ـ The British Empire in the Middle East 1945-1951». أوكسفورد ١٩٨٥. ص: ٢٢٧.

٣ ـ مارسيل كولومب، مرجع سابق، ص: ١٧٩ ـ ١٨٠ بالنسبة لهذه الترجمة.

٤ ـ أي أن الجامعة العربية هي ضمان لتطبيق الميثاق الوطني الصادر عام ١٩٤٣.

٥ ـ نصوص من مجلة «دفاتر الشرق المعاصر Cahiers de l'Orient Contemporain»، ١٩٤٥ .

الفصل الثاني:

١ ـ «الكسندر شولش ـ A. Schölch» في «النمـو الديمـوغرافي في فلسـطين ١٨٥٠ ـ ١٨٨٢ ـ The Demographic Development of Palestine 1850-1882». «المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط» ١٧، ١٩٨٥، ص: ٤٨٥ ـ ٥٠٥

٢ ـ تيودور هرتزل «الدولة اليهودية»، باريس ـ ستوك، ١٩٨١، ص: ٤٠.

٣ ـ «ألان بواييه ـ A. Boyer» في «أصول الصهيونية» باريس ـ ١٩٨٨، ص: ٩٣ ـ ٩٤.

٤ ـ «داڤيد ڤيتال ـ D. Vital» في «الصهيونية: المرحلة الحـاسمة ـ Zionism: The Crucial Phase»، اكسفورد، ١٩٨٧، ص: ٦١ ـ ٦٢

٥ ـ «رونيـة نيهير ـ بـيرهايم R. Neher - Berheim» في «إعـلان بلفـور»، جـوليـار. بـاريس ١٩٦٩، ص: ٣٦٦.

٦ ـ «مراسلات الشرق ـ Correspondance d'orient»، ١٩٢٠، ص: ٣٦٠.

٧ ـ «دفاتر الشرق المعاصر»، مرجع سابق، ١٩٤٨، ص: ١٦٣ ـ ١٦٤.

٨ ـ «بيني مـوريس ـ B. Morris» في «ميـلاد مشكلة اللاجئيـن الفلسـطينيـين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ ـ The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1948»، كمبردج، ١٩٨٧، ص: ٢٨ .

٩ ـ «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ـ Foreing Relations of United States»، ١٩٤٨، المجلد ٥/٢ . ص: ٩٨٣ ـ ٩٨٤ (واشنطن ـ ١٩٧٦).

١٠ ـ «آفي شـلايم A. SHLAIM» في «Collusion Acrosse the Jordan»، أكسفـورد ـ ١٩٨٨، ص: ٢٥٦.

١١ ـ «العلاقات الخارجية للولايات المتحدة» ١٩٤٨، مصدر سابق، ص: ١٢٤٨ ـ ١٢٤٩، واشنطن، ١٩٧٦.

١٢ ـ المصدر السابق، ١٩٥١، ص: ٧٣٦، واشنطن، ١٩٨٢.

الفصل الثالث:

١ ـ «جـان وسيمـون لاكـوتـور ـ J et S Lacouture». «مصر المتحـركـة»، بـاريس، ١٩٥٦، ص: ١١٤ ـ ١١٥.

٢ ـ جميع شواهـد هذا الفصـل مأخـوذة من «دفاتـر الشرق المعاصر» ـ مصـدر سابق ـ إلا إذا كـان هناك إحالة مخالفة.

٣ ـ «جورج ڤاشير ـ G. Vacher» في «جمال عبدالناصر وفريقه»، باريس، ١٩٦٠، الجزء الثاني، ص: ١٩٧ ـ ١٩٨.

٤ ـ جان وسيمون لاكوتور، مصدر سابق، ص: ٤٥٠.

٥ ـ «موشي دايان» «قصة حياتي»، باريس ـ ١٩٧٦، ص: ٢٠٩ ـ ٢١٠.

٦ ـ «أبيـل تـومـاس ـ A. Thomas» في «كيف أنقـذت إسرائيـل، أسرار حملة السـويس»، بـاريس، ١٩٧٨.

٧ ـ «ميشيل بار زوهار ـ M.B. Zohar» في «بن غوريون»، باريس، ١٩٦٦، ص:٣٠٨ ـ ٣٠٩.

٨ ـ المرجع السابق، ص: ٣١٠.

الفصل الرابع:

١ ـ «ميشيل كولومب» في «الشرق العربي وعدم الالتزام»، باريس، ١٩٧٣، المجلد الثاني، ص: ٧٤.

٢ ـ حديث مع باتريك سيل في «الصراع على سوريـا ـ The Struggle for Syria»، مطبـوعات جـامعة أوكسفورد، ١٩٦٥، ص: ٣١٠ ـ ٣١١.

٣ ـ ميشيل سورا «السكان والدولة والمجتمع» في «سوريا اليوم». كتاب بإشراف اندريه ريمون، باريس، ١٩٨٠، ص: ١٢٠.

٤ ـ مارسيل كولومب، مرجع سابق، ص: ٢١٧.

٥ ـ «الشرق ـ Orient»، ١٩٥٩، العدد: ٩، ص: ١٥٢ ـ ١٥٣.

٦ ـ مارسيل كولومب، مرجع سابق، ص: ١٧١.

٧ ـ إعلان بتاريخ ٢٧ يونيـو ـ حزيـران ١٩٦١ في مجلة «الشرق»، العدد. ١٩، ١٩٦١، ص: ١٩٨ ـ ١٩٩.

٨ ـ مـارسيـل كـولـومب: «مشكلة الكيـان الفلسـطيني في العـلاقـات الـدوليـة». في مجلة «الشرق»، العدد: ٢٩. ١٩٦٤، ص: ٥٨. بقية الاستشهادات حول هذا الموضوع مأخوذة من هذا المقال الهام.

٩ ـ مجلة «دراسات فلسطينية» (باللغة الفرنسية)، العدد: ١٤ (١٩٨٤)، ص: ١٦٧ ـ ١٦٩.

الفصل الخامس:

١ ـ دافيد بن غوريون «من الحلم إلى الواقع ـ Du rêve à la realité» ، باريس، ١٩٨٦، ص: ٢٦١ ـ ٢٦٢.

٢ ـ تمّ هنا استخدام كلمة «صلح» بدلاً من «السلام»، «بيتر سنو ـ P. Snow» في «الحسين»، لندن، ١٩٧٢، ص: ١٩٩.

٣ ـ مما يمنع التهديد باستخدام القوة ضد استقلال بلد ما أو سلامة أراضيه كلها.

٤ ـ ذكره «كزافييه بارون ـ X.Baron» في «الفلسطينيون شعب Les palestiniens, un peuple»، باريس، ١٩٧٧، ص: ٢٢٣.

٥ ـ المرجع السابق، ص: ٢١٧.

٦ ـ محمد حسنين هيكل، «الطريق إلى رمضان ـ The Road to Ramadan»، لندن، ١٩٧٥، ص: ٦٤. لم يحدد المؤلف بدقة تاريخ اللقاء، لكنه حدث دون شك بعد التصويت على القرار ٢٤٢.

٧ ـ هنري كسنجر «في البيت الأبيض»، باريس، ١٩٧٩، الجزء الأول، ص: ٥٩٣.

الفصل السادس:

١ ـ ذكره «وليام كانت ـ W. Quandt» في «Decade of decisions»، مطبوعات جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٧، ص: ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

٢ ـ كمال جنبلاط، «من أجل لبنان»، باريس، ١٩٧٨، ص: ٤٩.

الفصل السابع:

١ ـ ذكره «بول بالتا ـ P. Balta» في «إيران ـ العراق، حرب الخمسة آلاف سنة ـ Iran-Irak, une guerre de cinq mille ans»، باريس، ١٩٨٧، ص: ١٣٨ ـ ١٣٩.

٢ ـ حديث مع «شيمون شيفر ـ Sh. Sheffer» في «عملية كرة الثلج»، باريس، ١٩٨٤، ص: ٣٢.

٣ ـ المرجع السابق، ص: ٧١.

٤ ـ في مجلة «دراسات فلسطينية»، عدد: ٢ (١٩٨٢)، ص: ١٤١ ـ ١٤٣.

٥ ـ مجلة «مغرب ـ مشرق»، العدد: ٩٨ (١٩٨٢)، ص: ٩٩ ـ ١٠٠.

٦ ـ ذكره أمنون كبليوك في «صبرا وشاتيلا، تحقيق حول مذبحة»، باريس، ١٩٨٢، ص: ٢١.

٧ ـ مجلة «دراسات فلسطينية»، العدد: ١٦، (١٩٨٥)، ص: ٢٠٦-٢٠٧.

الفصل الثامن:

١ ـ الذي ينص على عقوبات إجبارية في حالة رفض المتحاربين.

٢ ـ مجلة «مغرب ـ مشرق»، العدد: ١١٩، (١٩٨٨)، ص: ١٠٧ ـ ١٠٨.

٣ ـ ذكره «جان فرانسوا لوغران ـ J.F. Legrain» في «الإسلاميون الفلسطينيون أمام امتحان الانتفاضة». مجلة «مغرب ـ مشرق»، العدد: ١٢١ (١٩٨٨)، ص: ١٤.

٤ ـ المرجع السابق، ص: ٢٣.

٥ ـ المرجع السابق، ص: ٢٨.

٦ ـ مجلة «دراسات فلسطينية»، العدد: ٣٠، ص: ٥ ـ ٦.

٧ ـ تحليل ومقتطفات من «تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأوسط ـ Winep Report»، ذكره

«فرانسوا داليسون ـ F.D'Alençon» في مجلة «دفاتر الشرق»، العدد: ١٤، (١٩٨٩). ص: ١٠٩ ـ ١٣٤

٨ ـ صحيفة ليبراسيون، ٢٧ أغسطس ـ آب ١٩٩٠

٩ ـ المرجع السابق.

١٠ ـ المرجع السابق، ١٠ سبتمبر ـ أيلول ١٩٩٠.

١١ ـ صحيفة «لوموند»، ١٤ ـ ١٥ اكتوبر ـ تشرين أول ١٩٩٠.

محتويات الكتاب

الفصل الأول

الشرق العربي في نهاية الحرب العالمية الثانية

الفصل الثاني

الصراع الإسرائيلي ـ العربي

الفصل الثالث

زمن الثورات

الفصل الرابع

صيانة الدول العربية

الفصل الخامس

من حرب إلى أخرى (١٩٦٧ - ١٩٧٣)

الفصل السادس

الحرب أو السلام

الفصل السابع

العروبة المأزومة

الفصل الثامن

توليفات جديدة

خاتمة

تولّد عن انهيار الامبراطورية العثمانية والحرب العالمية الأولى تصفية «المسألة الشرقية» لصالح الدولتين المتصرتين: بريطانيا وفرنسا، اللتين أقامتا نظاماً دولياً مكّن لهما من ممارسة حرية تصرف شبه مطلقة في كافة أرجاء المعمورة.

منذ ذلك الحين أضحى العالم العربي أسير اللعبة الدولية بحيث انعكس ذلك على الجغرافيا السياسية للدول العربية الناشئة وطبيعة أنظمة الحكم الوليدة، وهي دول وأنظمة لم تستطع الفكاك من أثر الهيمنة الغربية خلال مسارها الطويل ولا الخروج على دائرة التبعية المفرغة لمراكز القرار الدولي.

ولم تأت الحرب العالمية الثانية بجديد لصالح العالم العربي، فقد تغيَّر اللاعبون الدوليون (حلّ الأميركيون والسوفيات محل اللاعبين التقليديين) واستمرَّ التدخل الدولي في تحديد أنماط سلوك الدول والأنظمة التي لا يمكن تفسير أوضاعها الداخلية ومصائرها دون فهم التشابك والتعقيد بين السياسات الإقليمية والدولية.

في هذا الكتاب يركِّز هنري لورنس اهتمامه على المشرق العربي، قلب العالم العربي ومركز الشرق الأوسط، الذي يشمل الدول العربية الآسيوية ومصر. ويغطي مجال بحثه، بعد استعراض تاريخي للقرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، حقبة زمنية (ما بين ١٩٤٥ ـ ١٩٩٠) شهدت الوقائع والأحداث الرئيسية في تاريخ العرب المعاصر: نشأة الدول العربية و«جامعتها»، اصطفاء السلالات الحاكمة، إقامة الغرب للكيان الصهيوني، الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، الانقلابات العسكرية، ثورة ٢٣ يوليو وعبدالناصر، حرب السويس، الوحدة السورية ـ المصرية، ثورة تموز في العراق، الانفصال، الصراع البعثي ـ الناصري والسعودي ـ المصري، حرب اليمن، الصراعات الحدودية في شبه الجزيرة العربية وخارجها، تصدر الأقليات الطائفية لصدارة المسرح السياسي، حرب الأيام الستة، أحداث أيلول، غياب عبدالناصر، حرب أكتوبر، انفجار الأزمة اللبنانية المزمنة، زيارة السادات للقدس، اتفاقيات كامب ديفيد، الحرب العراقية ـ الايرانية، الاجتياح الإسرائيلي للبنان، حرب المخيمات، نشأة التكتلات الإقليمية العربية، الانتفاضة والمفاوضات الأميركية ـ الفلسطينية ثمّ أزمة الخليج الأخيرة.

وإذ يتيح الكتاب للقارىء إطلالة معمَّقة على فوضى التاريخ وتناقضاته الظاهرة إلاّ أنه يضفي عليه منطقاً يبدو ضرورياً لفهم اللحظة الراهنة التي يمرّ بها المشرق العربي: المسرح الجغرافي ـ السياسي للعبة كبرى ما فتئت تستبعد اللاعبين الصغار وتستهلكهم وتقذف بهم بعيداً خارج الخشبة التي احتلّها مؤخراً العملاق الأميركي بمفرده.

دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث